



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم التاريخ

السياسة الأمنية للخلفاء الراشدين (١١-٤٠هـ / ٦٣٢-٦٦١م)

دراسة مقدمة إلى قسم التاريخ
ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص التاريخ الإسلامي

إعداد الطالبة:

ماجدة عمر عبد الله الصيعري

إشراف الدكتور

عبد الله بن حسين الشريف

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م



ملخص الرسالة

تناولت هذه الدراسة السياسة الأمنية للخلفاء الراشدين (١١-٤٠ هـ / ٦٣٢-٦٦١ م)، وتعود أهميتها إلى كونها تتناول السياسة التطبيقية لأحكام التشريع الإسلامي في إقرار الأمن وسياسة كل خليفة من الخلفاء الراشدين على أرض الواقع ، من خلال الرصد التاريخي للحوادث الحاصلة في عهدهم ، كما أنها أبرزت أهم الأسس والقواعد التي سار عليها الخلفاء الراشدين في حفظ الأمن وتحقيقه.

وتضمنت هذه الدراسة مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة، فالتمهيد عُرف فيه بالأمن ومفهومه ، ثم عرضت الباحثة لأهمية الأمن في الشريعة الإسلامية ، وتناولت الفصول الخمسة دراسة السياسة الأمنية لكل خليفة من خلفاء العهد الراشدي بالتتابع ، أوامره ووصاياهم وأقوالهم الأمنية للأمرء والعمال فيما يخص أمن الرعية، ثم عرضت الباحثة سياسة كل خليفة في حفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية، وأساليبهم الأمنية تجاه حوادث عهدهم حرصًا على حفظ الأمن والاستقرار وسلامة الرعية في أقطار الدولة الإسلامية.

وفي الخاتمة خلصت الباحثة إلى عرض أبرز النتائج التي تمخضت عنها الدراسة ، ومن أبرزها ما امتازت به سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية من رغبة وحرص على أمن رعاياهم والعمل على استقرار الدولة وتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيهم كي يتحقق الأمن في مختلف مجالاته وهو ما أثبتته الشواهد التاريخية التي ساقتها الباحثة من خلال الدراسة ، وبينت الدراسة مدى فعالية الإجراءات والأساليب التي اتخذها الخلفاء الراشدون في حفظ أمن الدولة والمسلمين .وأكدت الدراسة صحة الإجراءات والأساليب التي اتبعها الخلفاء الراشدون لحفظ أمن الدولة والمسلمين كلٌّ حسب فكره وجهده وبما يتلاءم مع ظروف عهده في إطار أحكام الإسلام وتشريعاته لا يخالفها ولا يخرج عنها.

Abstract

This thesis addressed the security policies made by the rightly guided Caliphs (11 – 40 AH/ 632 – 661 AG), the significance of the study is emerged from the fact that it discusses the Islamic Legislation application politics in security enforcement, and the reality of each one of the caliphs' policies application, and that is by historical observations of their time incidents, it also prevailed the most important fundamentals followed by them in fulfilling the security.

This thesis contained an introduction, preamble, five chapters, and conclusion. The introduction discussed the definition of security and its principle, followed by demonstrating the importance of security in Islamic Sharia laws.

In its five chapters the thesis discussed the security policies for each one of the rightly guided caliphs in their sequence order, their instructions, recommendations, sayings about security for their governors and regional workers, and that is all about the people security, it also declared the importance of security and safety of their people. Further, we demonstrated each caliphs' policy in securing various Islamic regions, security directions towards their era's to guarantee the safety and stability in each caliphs era.

In its conclusion, the study discussed the most significant results, of which among them is the security's policy by the rightly guided caliphs by their interest and concern to maintain their peoples' security, efforts made on the Islamic' state stability, provide for the people' needs, to drive the security in its various domains. This is historically proven throughout the context of the study.

The thesis also declared the efficiency extent of the acts and procedures followed by the rightly guided caliphs in securing the Islamic state and Muslims.

This study proved the correctness of acts and procedures followed by the rightly guided caliphs to secure the Islamic State and Muslims, of which each is upon his view and efforts put that suits his era's circumstances within the Sharia Law and legislations of Islam and not in contrary with.

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى، والشكر له على فضله ونعمه الكثيرة التي أنعمها عليّ؛ ومنها أن مهّد لي طريق العلم، وجعلني من طلابه، ويسّر لي إتمام هذا البحث، وقدر لي إخراجَه على هذه الصورة المتواضعة بعد أن يسّر العسير، وذلل الصعب.

ولله الشكر والمنة على تفضُّله عليّ بوالدين كريمين كانا خير سندٍ لي طيلة حياتي الدراسية، بالدعاء والتشجيع والعطاء والدعم المتواصل، وأسأله سبحانه لوالدي الغالي-رحمه الله-، وإلى والدتي الغالية-حفظها الله- أن يشبههما ويجزيهما عني خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر إلى إخوتي لوقوفهم بجاني.

كما أدِينُ بعظيم الفضل والشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة المرجوة؛ إلى المشرف على الرسالة: الدكتور عبد الله بن حسين الشريف، الذي منحني الكثير من وقته، وجهده، وتوجيهاته، وإرشاداته، وآرائه القيمة، مما كان لها أكبر الأثر في إنارة طريقي وإرشادي كطالبة للعلم، فلا أملك له إلا أن أسأل الله التقدير أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن ينفع بعلمه الإسلام والمسلمين.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم لي العون والتوجيه ولو بكلمة من قريب أو بعيد، وأشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث، وأسأل الله تعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء. وختامًا أسأل الله العليّ القدير أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله علمًا نافعًا، وذخرًا لي عنده يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إلا من أتى الله بقلبٍ سليم، وأن يسهل لي به طريقًا إلى الجنة برحمته وفضله ومنه، إنه جوادٌ كريم.

المقدمة

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لدين الإسلام الذي ارتضاه لنفسه ، ولا يقبل من أحدٍ ديناً غيره ،
والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ ، وبعد:

لقد كان الأمن -ولازال- يشكل الركيزة الأساسية في نشأة واستمرار أي مجتمع، وهو من أبرز القواعد التي يقام عليها صرح الحضارات. وقد أكد الإسلام على أهمية الأمن وضرورة توفيره للمجتمع على المستوى الفردي والاجتماعي؛ لضمان استمراره وتطوره الحضاري. ومما يوضح هذه الأهمية قول الله -تعالى-: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [البقرة: ١٢٦]. فكان الدعاء بالأمان قبل طلب الرزق مؤكداً على تلك الأهمية.

وتأسيساً على ذلك فقد أدرك ولاة أمر المسلمين الأوائل بأن الأمن مطلب إنساني هام، حتى يتحقق الاستمرار والاستقرار. فتقام شعائر الدين وتنفذ أحكام الشريعة في ظله، قال -تعالى-: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥]. لذا جاءت الحدود والتعزيرات في الشريعة الإسلامية لحفظ أمن المجتمعات واستقرارها.

وحظي عصر الخلفاء الراشدين بكثير من الدراسات ، حيث استأثرت مكاتبتهم الكبيرة في نفوس المسلمين وإنجازاتهم في خدمة الدعوة والأمة والدولة باهتمام المؤرخين والباحثين لتغطية جوانب عهدهم في كل الميادين ، واستخلاص العبرة من نهجهم ، والقرب من تلك الأرض الحصبة بالغرس القرآني والسُّقيا الحمديّة ، ويكفي فيهم حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ: " خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " (١).

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - اليمامة - بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ط ٣ ، كتاب الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، ج ٢ ، ص ٩٣٨ ، رقم الحديث ٢٥٠٨ (سيرد ذكر المصدر مختصراً : صحيح البخاري) .

وعن النبي ﷺ : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي فعضوا عليها بالنواجذ"^(١).

وعصر الخلفاء الراشدين هو عصر التطبيق الفعلي لتعاليم الشريعة والسياسات التي مارسها النبي ﷺ في تنظيم الدولة الإسلامية الناشئة ، وخاصة فيما اتخذه من سياسات لحفظ أمنها وأمن الرعية من مسلمين وغيرهم، فحكموا دولة الإسلام تباغاً، واجتهدوا في تطبيق قواعد ومبادئ نص عليها القرآن وبينتها السنة النبوية الشريفة. وتنوعت سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية في ما بين الحزم واللين لمواجهة الحوادث حسب ما يفرضه واقع وظروف المجتمع الإسلامي.

وتتناول الدراسة موضوع "السياسة الأمنية للخلفاء الراشدين (١١-٤٠هـ/٦٣٢-٦٦١م)"، وهي دراسة تاريخية شاملة لسياسة الخلفاء الراشدين الأمنية قولاً وأمراً وفعلاً، ومن ثم التعرف على أساليبهم التي اتبعوها في تنفيذ سياساتهم، وما نتج عن ذلك.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أصالة الموضوع وجدته؛ لكون أن الموضوع لا تتوفر حوله دراسات علمية سابقة إلا فيما ندر حسب علمنا ، فكان ذلك سبباً في اختيارنا لهذا الموضوع.

كما تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع في أنها ستبرز سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية في مواجهة الحوادث التي هددت الأمن الداخلي للدولة الإسلامية، كما نحاول تتبع الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذت في معاقبة الخارجين عن طاعة الإمام والمخالفين لأنظمة الدولة وفق منهج الإسلام والتي أسهمت في حفظ أمن الدولة الإسلامية ورعاياها من مسلمين وغيرهم ، ومن خلال الرصد التاريخي لسياسة الخلفاء الراشدين وتطبيقها العملي على أرض الواقع إبان تلك الحقبة التاريخية المتميزة . لذا نأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء مكتبة الدراسات التاريخية الإسلامية ، وأخذ الدروس والعبر التاريخية من ذلك .

ويهدف اختيار هذا الموضوع إلى :

(١) حديث حسن صحيح. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي- بيروت، كتاب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم ٢٦٧٦، ج ٥، ص ٤٤ . (سيرد ذكر المصدر مختصراً : سنن الترمذي) .

- ١- التعرف على البعد التاريخي لتلك السياسة وتطبيقاتها العملية ، وما ارتبط بذلك من حوادث وصور لهذه السياسة .
- ٢- العناية بدراسة موضوع الأمن في عصر الراشدين الذي لم يتطرق لها الباحثون في دراسة شاملة ، إذ استحوذ التاريخ السياسي على اهتمام جل المؤرخين مع ما للبحث فيه من أهمية وبخاصة سياسة الخلفاء الراشدين التي بينا أهميتها .
- ٣- تهدف هذه الدراسة إلى جمع حقائق وأخبار وحوادث التطبيق العملي لسياسة الخلفاء الراشدين الأمنية وتبويبها وتحقيقها ودراستها في إطار خطة البحث .
- ٤- رصد المخالفات الأمنية في عهدهم وسياسة الخلفاء الراشدين التطبيقية لمواجهتها وإخمادها .
- ٥- إبراز السياسة الأمنية التطبيقية في حفظ الأمن والاستقرار الذي حققه الخلفاء الراشدين .
- ٦- إيضاح معالم سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية في التعامل مع حوادث عصرهم .
- ٧- التعرف على جهود الخلفاء الراشدين في معالجة المشكلات والقضايا التي تخص أمن الدولة الإسلامية .
- ٨- أخذ الدرس والعبرة من حوادث ذلك العصر والاقتراء بالراشدين في سياساتهم الأمنية .

وسوف يتم بحث هذا الموضوع - بإذن الله تعالى- على أساس منهج البحث التاريخي العلمي ووفق الخطة المرفقة، وفي ضوء مصادر ومراجع التاريخ الإسلامي الأصلية والمصادر الثانوية، إلى جانب الدراسات الحديثة لبعض المختصين بالتاريخ المتعلقة بالموضوع، وذلك باستقصاء المادة العملية من مضامنها جمعاً وعرضها، ودراستها دراسة علمية تحليلية، والاستنباط والاستنتاج .

ويتمثل البعدان المكاني والزمني لهذه الدراسة في : دراسة وتتبع سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية في سائر أقاليم الدولة الإسلامية التي امتدت أراضيها من شبه الجزيرة العربية إلى الشام فالقوقاز شمالاً، ومن مصر إلى تونس غرباً، ومن الهضبة الإيرانية إلى حدود بلاد ما وراء النهر شرقاً، في الفترة الزمنية (١١-٤٠ هـ) .

وتتمثل الصعوبات التي واجهت الباحث في أن نصوص مصادر التاريخ الإسلامي لا تتحدث مباشرة عن الأمن إلا فيما ندر، نجدها بين السطور وفي ثنايا الحديث عن مواضيع أخرى أو من خلال حوادث تاريخية، وهو عمل -بلا شك- في غاية الصعوبة؛ لأنه يدعو الباحث إلى تتبع المادة العلمية لعصر الخلفاء الراشدين وجمع ما يتعلق بموضوع الدراسة، وإعمال الإيضاح والتحليل والاستنتاج والقياس.

ونظرًا لقلة الدراسات العلمية التي تتناول موضوع الأمن في هذا العصر فإننا استعنا ببعض الدراسات السابقة التي تتناول بعض جوانب مختلفة من البحث، ومنها الدراسات السابقة عن عهد الخلفاء الراشدين، كما أن بعض الباحثين قد عنوا بدراسة الأمن بشكل عام ومنها:

- ١- "الأمن في صدر الإسلام" رسالة دكتوراه لعز الدين عقلة الدالعة، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، قسم التاريخ، ٢٠٠٨م.
- ٢- "الأمن في الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عثمان بن عفان" رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية لسلي نواف الحربي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٣٥هـ.
- ٣- جميل حامد جميل القثامي، نماذج من إدارة الأزمات في عهد الخلفاء الراشدين وتطبيقاتها في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٤- سليمان صالح كمال، الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية حتى منتصف القرن ٣هـ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

وسوف يتم الإستعانة -إن شاء الله تعالى- في هذا البحث بكل دراسة متعلقة بالموضوع تم التوصل إليها خلال فترة البحث.

ويتألف البحث من مقدمة، تضم أهمية البحث وأهدافه ومنهجه والدراسات السابقة وعرضًا لأهم المصادر التي اعتمد عليها البحث، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة .

ففي التمهيد حصل التركيز على: مفهوم وأهمية الأمن في الشريعة الإسلامية .

أما الفصل الأول : وهو " السياسة الأمنية للخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه " ، ويتكون من أربعة مباحث رئيسة:

المبحث الأول: اختص بعرض أوامره ووصاياه الأمنية لقواده وعماله والمسلمين عامة ، فقد حاولت الباحثة أن تجمع الأقوال والأوامر التي صدرت من أبي بكر رضي الله عنه فيما يتعلق بالأمن وكل ما يتعلق بسلامة رعيته وجنده .

أما المبحث الثاني: فقد اشتمل على دراسة سياسة أبي بكر رضي الله عنه الأمنية تجاه المرتدين بعرض الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذها لتأمين كيان الدولة الإسلامية ورد عدوان أهل الردة والقضاء على حركتهم .

أما المبحث الثالث: فقد اختص بعرض سياسة أبي بكر رضي الله عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية ورصد كل الحوادث والأخبار والروايات التي تبين طبيعة سياسة أبي بكر رضي الله عنه الأمنية في حفظ وإقرار الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية .

أما المبحث الرابع: فقد اشتمل على دراسة أساليب أبي بكر رضي الله عنه الأمنية في التعامل مع حوادث عهده .

أما الفصل الثاني: وهو " السياسة الأمنية للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه " ، ويتألف من أربعة مباحث، اختص أولها بعرض أوامره وأقواله ووصاياه الأمنية لقواده وعماله والمسلمين عامة.

والمبحث الثاني: تناول سياسته رضي الله عنه في حفظ الأمن في اقاليم الدولة الإسلامية ورصد كل الحوادث والأخبار والروايات التي تبين طبيعة سياسته رضي الله عنه الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية.

أما المبحث الثالث: فتناول سياسة عمر رضي الله عنه الأمنية تجاه أهل الذمة بعرض وصاياه وأوامره تجاه أمنهم وسلامتهم، وعرض سياسته التنفيذية في حفظ أمنهم من خلال معاهدات الصلح والإجراءات الأمنية المتبعة تجاههم في حالة مخالفتهم وإخلالهم بالأمن .

أما المبحث الرابع: فتناول أساليب عمر رضي الله عنه الأمنية في التعامل مع حوادث عصره ورصد كل مواقفه وسياسته الأمنية تجاه حوادث عهده .

والفصل الثالث: اختص بدراسة "السياسة الأمنية للخليفة عثمان بن عفان ؓ"، ويتألف من أربعة مباحث:

المبحث الأول: اختص بعرض أوامره وأقواله ووصاياه الأمنية لقواده وعماله والمسلمين عامة .

أما المبحث الثاني : فيتناول سياسة عثمان ؓ في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية ورصد كل الحوادث والأخبار والروايات التي تبين طبيعة سياسته ؓ الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية.

أما المبحث الثالث: فقد اهتم بدراسة سياسة عثمان ؓ الأمنية تجاه الفتنة وعرض الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذها لمواجهة الفتنة من خلال النصوص التاريخية.

والمبحث الرابع: تم فيه رصد أساليب عثمان ؓ الأمنية في التعامل مع حوادث عهده ومواقفه وسياسته تجاهها .

الفصل الرابع: اختص بدراسة "السياسة الأمنية للخليفة علي بن أبي طالب ؓ"، ويتكون الفصل من أربعة مباحث:

المبحث الأول : اختص بعرض أقواله وأوامره ووصاياه الأمنية .

والمبحث الثاني : تناول سياسته ؓ الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية ورصد كل الحوادث والأخبار والروايات التي تبين طبيعة سياسته ؓ الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية .

أما المبحث الثالث: فقد خصص لدراسة سياسة علي ؓ الأمنية تجاه حوادث عهده، وعرض الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذها ؓ لمواجهة المخالفين له والخارجين عن الطاعة من أهل الفتنة، وأهل الجمل، وأهل صفين، والشيععة، والخوارج.

والمبحث الرابع: رصد أساليبه ؓ الأمنية في التعامل مع حوادث عهده ومواقفه وسياسته تجاهها.

أما الفصل الخامس: فقد أفرد لدراسة الأجهزة والتنظيمات الأمنية في عصر الخلفاء الراشدين، ويتكون الفصل من خمسة مباحث :

المبحث الأول: تناول جهاز الحراسة ومدى فاعليته في حفظ أمن عاصمة الدولة الإسلامية .

والمبحث الثاني: تناول جهاز السجن من حيث أهميته واستخداماته الأمنية في عهد الخلفاء الراشدين في حفظ الأمن .

أما المبحث الثالث: فقد تناول جهاز العس من حيث أهميته واستخدامات الخلفاء الراشدين لهذا الجهاز في حفظ الأمن ونشر الطمأنينة في المجتمع الإسلامي .

والمبحث الرابع: اختص بدراسة جهاز الشرطة وتتبع بداياته وتطوره التاريخي، ومهامه في حفظ الأمن .

والمبحث الخامس: عني بدراسة جهاز الجيش وتتبع تطوره التاريخي ومهامه الأمنية في العهد الراشدي .

أما الخاتمة فتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة .

وقبل الختام فإن هذا البحث هو خلاصة الجهد، ولا ندعي فيه الكمال والعياذ بالله ، غير أننا بذلنا قدر طاقتنا لإتقان هذا العمل، فإن وفقنا فمن الله عز وجل، وتلك نعمةٌ من نِعَمِهِ الكثيرة التي منَّ بها علينا ، وإن كان هناك خطأ أو تقصير فمن أنفسنا، وليس لنا إلا أن نستغفر الله العظيم من ذلك، ونسأل الله -تعالى- أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما علمنا ويرزقنا العمل به ونسأله -تعالى- التوفيق والسداد، إنه سميع مجيب الدعاء .

وختامًا أتقدم بجزيل الشكر لسعادة المشرف على الرسالة الدكتور عبد الله بن حسين الشريف، وعضوي لجنة المناقشة سعادة الأستاذ الدكتور علي بن صالح المحيميد المناقش الخارجي، -رئيس قسم التاريخ بجامعة القصيم-، وسعادة الدكتورة آمنة بنت حسين جلال، المناقش الداخلي على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه في قراءتها من الوقت والجهد ولا شك أن الباحثة ستسفيد من علمهما وخبرتهما، كما ستثري ملاحظتهما وآراؤهما هذه الدراسة بإذن الله تعالى .

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

عرض لأهم مصادر ومراجع البحث

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر متنوعة من كتب التاريخ الإسلامي؛ في التاريخ العام، وكتب الفتوح، وكتب النظم الإسلامية والإدارة، وكتب الفقه والأموال، وكتب الحديث، والتفسير، والتراجم، والطبقات، والملل والنحل، وكتب المعاجم، كما اعتمدت أيضًا على الدراسات الحديثة من المراجع والبحوث العلمية الموثقة العامة والخاصة، وقد تفاوتت حجم الاستفادة من ذلك الكم الهائل من المصادر والمراجع والبحوث، فمنها كانت الاستفادة منه في جانب واحد، ومنها ما كان في جوانب عدة من الدراسة، ومن أهم مصادر التاريخ الإسلامي العام :

- كتاب "تاريخ الأمم والملوك" لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، أرخ فيه للقرون الثلاثة الأولى، بدءًا بحدوث ما قبل الإسلام على أساس الموضوعات، وفي القسم الإسلامي انتهى في تدوينه بحدوث سنة ١٩٠هـ وأرخها على أساس السنين، وسار الطبري في كتابته تاريخه على طريقة المحدثين، بذكر الحوادث مروية حسب ما يتوفر عنده من الطرق، ويذكر الأسانيد حتى يتصل بصاحب الخبر الذي ذكره، ولا يرجح بين الروايات جامعًا لكل ما وصله من المرويات بصرف النظر عن مدى صحتها أو تناقضها، غير أنه -دائمًا- يقدم الرواية الأقوى سندًا قبل غيرها، ثم يستكمل في إيراد الروايات المعززة للرواية الأولى، ويترك القارئ ليواجه جميع الروايات ويتحرى بنفسه حقائق الأمور. ويعد كتابه قيمة علمية كبيرة في التاريخ ومصدرًا غنيًا بأخبار الخلفاء الراشدين وسياستهم وأخبار الردة والفتوحات، ولا سيما الجانب الأمني المتعلق بالدراسة، كما حصلت الاستفادة منه في التمهيد وجميع فصول البحث .

- " البداية والنهاية" لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) من المصادر المهمة، وقد بدأ فيها التأريخ منذ بدء الخلق وانتهى به إلى سنة وفاته، واتبع طريقة التأريخ بالسنين، وقد حصلت الاستفادة من معلومات الكتاب في كل فصول الرسالة، فيما يتعلق بأوامر ووصايا الخلفاء الراشدين، كما تتبعنا أخباره ورواياته فيما يتعلق بسياسة الخلفاء الراشدين الأمنية وأساليبهم، وتمت الاستفادة منه في أخذ بعض آرائه في بعض الحوادث وخاصة الردة وأحكامه فيها.

- ومن بين المصادر الإسلامية الخاصة بكتب الفتوح والتي أفاد منها البحث كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري (ت ٢٧٩هـ)، فجاء عرض البلاذري للحوادث التاريخية على أساس الموضوعات مع حفاظه على الترتيب الزمني في عرض الفتوح، ويعد الكتاب مصدرًا غنيًا

- بمعلومات الفتح للأقاليم الإسلامية، كما عرض لتمصير الأمصار، فأفادت روايات البلاذري معظم فصول البحث في تتبع سياسة الخلفاء الراشدين في الأمصار الإسلامية .
- ومن المصادر التي أفادت جوانب عدة في الدراسة، وخاصة التي تناولت الحوادث الأمنية منها: كتاب "الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثني بن حارثة" للواقدي (ت ٢٠٧هـ)، وكتاب "العثمانية" لأبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وكتاب "التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان" للمالقي الأندلسي (٧٤١هـ)، وكتاب "الفتنة ووقعة الجمل" لسيف بن عمر الأسدي (ت ٢٠٠هـ) .
- كما أفادت كتب الأموال والنظم المالية والإدارية الدراسة، إذ أمدتنا بمعلومات قيمة، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الدولة الإسلامية الأمنية، ومن أهم هذه المصادر :
- كتاب "الخراج" لأبي يوسف (ت ١٨٢هـ) وكتاب "الأموال" لأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ)، وهذه الكتب تناولت بشكل مفصل المسائل المتعلقة بالأحكام المالية الواجبة على أهل الذمة، وكل ما يتعلق بقدرها وطرق جبايتها وسياسة الدولة الإسلامية في ذلك . واستخرجنا من خلال هذه الروايات معلومات قيّمة حول سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بسياسة عمر بن الخطاب الأمنية تجاه أهل الذمة .
- وتناولت كتب الأحكام المسائل المتعلقة بواجبات الإمام تجاه أمن رعيته وهو ما أفاد البحث كثيراً ومن هذه الكتب :
- كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي (ت ٤٥٠هـ) وقد أفاد البحث في أمور الحكم.
- كما اعتمدنا على كتب التراجم والطبقات في البحث عن تراجم الشخصيات الواردة في الدراسة ، ومن بين هذه الكتب:
- كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد (ت ٢٣٠هـ) وكتاب "أنساب الأشراف" للبلاذري (ت ٢٧٩هـ) وكتاب "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (٧٤٨هـ)، وغيرها ، كما أنها حوت في ثناياها بعض الأخبار المتفرقة فأثرت بعض جوانب البحث .
- كما اعتمدنا في البحث على كتب معاجم البلدان للتعريف ببعض المدن الواردة في ثنايا البحث ، ومنها : كتاب "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" لمحمد المقدسي (ت ٣٩٠هـ) . وكتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموي (٦٢٦هـ) .

كما اعتمدنا على القواميس اللغوية، ومنها: "لسان العرب" لابن منظور (ت ٧١١هـ)،
و"مختار الصحاح" للرازي (ت ٧٢١هـ) .

واعتمدنا في البحث على بعض كتب الأحكام الفقهية في استخراج رأي الشرع والفقهاء
في بعض الحوادث الأمنية، كالردة، وحروب الفتنة ومنها: كتاب "حكم المرتد من الحاوي الكبير"،
و"وقتل أهل البغي" للماوردي (ت ٤٥٠هـ)، وكتاب "منهاج السنة في نقض كلام الشيعة
القدرية" لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) .

إلى جانب مصادر أخرى لا تقل أهمية عن المصادر التي ذكرناها، فقد تم الاعتماد عليها
في هذه الدراسة، وقد أثبتناها في قائمة المصادر والمراجع، ولكن لا يتسع المجال لذكرها بل أبرزنا
أهم المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة .

كما اعتمدت الدراسة إلى جانب هذه المصادر على عدد من المراجع والأبحاث العربية
الحديثة التي تناولت موضوع البحث من جوانب مختلفة، ولعل من أبرزها ما يلي :

- " عبد الله بن سبأ ودوره في أحداث الفتنة" لسليمان بن حمد العودة .
- "عصر الخلافة الراشدة" لأكرم ضياء العمري.
- كما اعتمدنا في هذه الدراسة على كتاب "فضل الخلفاء الراشدين والصحابة بحث في
تمحيص أحداث الفتنة وتبرئة الصحابة عامة" لمحمد علي مشعل.
- كتاب الجيش والقتال في صدر الإسلام دراسة عن المقاتلة في عهد الرسول والخلفاء
الراشدون " لمحمود أحمد عواد.
- كتاب "الشرطة في العصر الأموي" لأرسن موسى رشيد.
- كتاب " أمن الأمة " لأحمد محمد عبد العظيم الجمل .

التمهيد

- مفهوم وأهمية الأمن في الشريعة الإسلامية

التمهيد

• مفهوم وأهمية الأمن في الشريعة الإسلامية:-

تفيد قواميس اللغة أنّ الأمن ضدّ الخوف، وأصله: طمأنينة النفس، وزوال الخوف^(١).
واطمان ولم يخف فهو آمن^(٢)، لقول الله -تعالى-: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾^(٣).

وذهب عدد من علماء المسلمين وفقهائهم إلى تحديد مفهوم الأمن في الشريعة الإسلامية، ومنهم العلامة الماوردي (ت ٤٥٠هـ) الذي يرى أنّ الأمن يتمثل في: "حماية البيضة والذب عن الحرم، لينصرف الناس في المعاش، وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفسٍ أو مال"^(٤)، ووافقه في ذلك القلقشندي (ت ٨٢٠هـ)^(٥).

ورأى الجرجاني (ت ٨١٦هـ) أنّ الأمن هو: "عدم توقع مكروه في الزمان الآتي"^(٦)، وبذلك لا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي^(٧).

(١) البركتي المجددي، محمد عميم الإحسان المجددي، قواعد الفقه، دار الصدق-كراتشي، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ج ١، ص ١٩٠. (سيرد اسم المصدر مختصراً: البركتي المجددي، قواعد الفقه).

(٢) إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية - استانبول، ط ٢، ١٣٨١م، ج ١، ص ٢٨. (سيرد اسم المرجع مختصراً: إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط).

(٣) سورة قريش، الآية ٤.

(٤) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق وتخرّيج أحاديثه: عصام الحرساني، محمد الزغلي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٢٩. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الماوردي، الأحكام السلطانية).

(٥) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاوي، صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تحقيق عبد القادر زكار، وزارة الثقافة - دمشق، ١٩٨١م، ج ٩، ص ٣٧١. (سيرد اسم المصدر مختصراً: القلقشندي، صبح الأعشى).

(٦) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، ج ١، ص ٥٥. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الجرجاني، التعريفات)؛ القنوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق أحمد عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء - جدة، ط ١، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ١٨٩. (سيرد اسم المصدر مختصراً: القنوي، أنيس الفقهاء).

(٧) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لدولة الكويت، دار السلاسل - الكويت، ط ٢، سنة النشر من عام ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ، ج ٦، ص ٢٧٠. (سيرد اسم المرجع مختصراً: الموسوعة الفقهية الكويتية).

كما وضع عددٌ من الباحثين مفاهيمَ عدَّةً للأمن لا تخرج عن مفهوم الإسلام الشامل للأمن حسب المنظور الإسلامي.

فذكر أحد الباحثين^(١) أنَّ مفهوم الأمن في الإسلام هو: "الذي يشمل أمن الإنسان على دينه ونفسه وفكره وعرضه وماله في مجتمعه من كل أنواع الأذى أو الخوف، ويشمل كذلك أمنه في مسكنه وعمله ومحل عبادته وبين أفراد مجتمعه، وأمن الفرد من الجماعة وأمن الجماعة من الفرد أو النظام".

ونرى أنَّ أشمل مفهوم هو ما أورده الشيخ طاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤هـ) بأنَّ الأمن هو حفظ الناس من الأضرار، فتشريد الدَّعَار^(٢)، وحراسة البلاد، وتمهيد السبل، وإنارة الطرق؛ أمنٌ، والانتصاف من الجناة، والضرب على أيدي الظلمة، وإرجاع الحقوق إلى أهلها، أمنٌ. فالأمن يفسر في كل حال بما يناسبه"^(٣).

ومن خلال تلك المفاهيم نجد أنَّ المقصودَ الإسلامي بمفهوم الأمن هو: حفظ أمن النفس، والمال، والعرض، والدين، والعقل، وهو ما اصطلح عليه الفقهاء باسم الضروريات الخمس التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا^(٤)، يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "اتفقت الأمة، بل سائر الملل على أنَّ الشريعة وُضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل. وعلمها عند الأمة كالضروري"^(٥).

(١) عبد الله بن خلفان عبد الله آل عايش، التربية الأمنية في الإسلام (الحل الأمثل للفتن)، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ص ٢٨-٣٠. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الله آل عايش، التربية الأمنية).

(٢) الدعارة: الفساد والشر. ورجل داعر: خبيث مفسد. ويجمع على دُعار ويراد بها قطاع الطرق. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، ج ٥، ص ٢٦١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن منظور، لسان العرب).

(٣) تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، ط ١، ١٩٩٧م، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، ج ١، ص ٧٠٩. (سيرد اسم المرجع مختصراً: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٦، ص ٢٧٢.

(٥) إبراهيم بن موسى الغرناطي اللخمي المالكي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة - بيروت، ج ١، ص ٣٨. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الشاطبي، الموافقات).

كما اتفق الفقهاء على أنّ أمنَ الإنسان على نفسه وماله وعرضه شرطٌ في التكليف بالعبادات المختلفة، لأنَّ المحافظةَ على النفوس والأعضاء للقيام بمصالح الدنيا والآخرة أولى من تعريضها للضرر بسبب العبادة^(١). وقال السيوطي في الأشباه والنظائر^(٢): "إنَّ حفظَ النفوس والأطراف لإقامة مصالح الدين أولى من تعريضها للفوات في عبادة أو عبادات تفوتها أمثالها".

والأمن مبتغى جميع الشعوب على مختلف أجناسها وألوانها، وفي كل زمان ومكان، وتحقيقه يُعد من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، وقد أكدت النصوص الشرعية على ذلك، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣). فإبراهيم -عليه السلام- قد سأل الله تعالى أن يَمُنَّ على أهل مكة بالأمن والرزق، وقَدَّمَ الأمن على الرزق، فالمرء لا يستطيع كسب رزقه إذا فَقَدَ الأمن، فاستجاب الله -تعالى- لدعاء نبيه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾^(٤). كما دعا الإسلام إلى الأمن والسلام، فقال -تعالى-: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٥).

وقد بينت السنة النبوية للمسلمين أنّ من حمل على المسلمين السلاح فليس منهم، فقال: "من حمل علينا السلاح فليس منا"^(٦)، ففيه دلالة واضحة عن مدى أهمية الأمن والسلام في الإسلام.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٦، ص٢٧٢.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٨٠-٨١. (سيرد اسم المصدر مختصراً: السيوطي، الأشباه والنظائر)؛ عبد الله الشيخ المحفوظ ولد بيه، خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٢٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الله الشيخ المحفوظ، خطاب الأمن في الإسلام).

(٣) سورة البقرة، آية: ١٢٦.

(٤) البقرة، آية: ١٢٥.

(٥) الأنفال، آية: ٦١.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿ومن أحيائها﴾، حديث رقم ٦٤٨٠، ج٦، ص٢٥٢٠.

وقد أكد الرسول ﷺ على حرمة الدماء والأموال، وشبَّهها بجرمة يوم عرفة في شهر ذي الحجة في بلد الله الحرام في حجة الوداع حين قال: "فإنَّ دمائكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا"^(١)، فسوّى الدماء والأموال والأعراض في التحريم^(٢).

كما أوضح ﷺ أنَّ المؤمنَ هو من آمنه الناس: "ألا أخبركم بالمؤمن، من آمنه الناس على أموالهم وأنفسهم، والمسلم من سلّم الناس من لسانه ويده"^{(٣)(٤)}.

وأمن الإنسان على نفسه لنعمة عظيمة إذا ما تحققت معها عافية البدن وقوت اليوم، تكتمل بذلك أسباب السعادة وكأنما حيزت الدنيا للإنسان، قال رسول الله ﷺ: "من أصبح منكم آمنًا في سربه معافي في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا"^{(٥)(٦)}.

كما حث الشرع الإسلامي المؤمنين على لزوم الجماعة، ونهاهم عن الفرقة، وبين لهم أهمية ذلك في أمنهم واستقرارهم، قال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا﴾^(٧).

قال القرطبي - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: عن عبد الله بن مسعود: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا﴾ قال: الجماعة، روي عنه وعن غيره من وجوه، والمعنى كله متقارب متداخل، فإنَّ الله - تعالى - يأمر بالألفة وينهى عن الفرقة، فإنَّ الفرقة هلكة، والجماعة نجاة^(٨).

-
- (١) سنن الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام، حديث رقم ٢١٥٩، ج ٤، ص ٤٦١.
- (٢) الأصبهاني، أبو نعيم، الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق وتعليق وتخريج أحاديثه: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، ط ٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ٣٦٨. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الأصبهاني، الإمامة).
- (٣) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - مصر، حديث رقم ٢٤٠٠٤، ج ٦، ص ٢١. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: مسند أحمد بن حنبل)؛ سنن الترمذي، كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في إنَّ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، حديث رقم ٢٦٢٧، ج ٥، ص ١٧.
- (٤) قال الشيخ الألباني: صحيح. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، كتاب الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله، حديث رقم ٣٩٣٣، ج ٢، ص ١٢٩٨. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: سنن ابن ماجه).
- (٥) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب التوكل على الله، حديث رقم ٢٣٤٦، ج ٤، ص ٥٧٤.
- (٦) قال الترمذي: حسن غريب، وقال الشيخ الألباني: حديث حسن.
- (٧) سورة آل عمران، آية: ١٦.
- (٨) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب - القاهرة، ج ٤، ص ١٥٩. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: القرطبي الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن).

وقد حذر النبي ﷺ من خطورة الخروج على الإمام الشرعي، لما يترتب على هذا الخروج من الإخلال بالأمن وخلق الفوضى والاضطراب، فقد ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية"^(١).

كما حثت السنة النبوية المسلمين على الصبر على الإمام الظالم، إذ ورد في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحدٌ يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية"^(٢)، ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتلهم بالسيف، وإن كان حصل منهم ظلم؛ لأنَّ الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يُدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد تُعرف طائفةٌ خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته^(٣).

والمفاسد الكثيرة المترتبة على انعدام الأمن جعل بعض السلف الصالح يقول: "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان"^(٤).

والله - تعالى - لم يأمر بقتال كلِّ ظالمٍ وكلِّ باغٍ كيفما كان، ولا أمر بقتال الباغين ابتداءً، بل قال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾^(٥)، فلم يأمر بقتال الباغية ابتداءً، فكيف يأمر بقتال ولاة الأمر ابتداءً^(٦).

(١) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، حديث رقم ١٨٤٨، ج ٣، ص ١٤٧٦. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: صحيح مسلم).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، حديث رقم ٦٧٢٤، ج ٦، ص ٢٦١٢.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦هـ، ج ٣، ص ٣٩١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن تيمية، منهاج السنة).

(٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار المعرفة، ط ١، ص ١٣٧. (سيرد اسم المصدر مختصراً: ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية).

(٥) سورة الحجرات، آية: ٩.

(٦) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٣، ص ٣٩١.

وتقع على عاتق الإمام مسؤولية عظيمة تتمثل في إقرار الأمن والاستقرار في المجتمع الإسلامي؛ لأنَّ الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا^(١)، وقد عدد الفقهاء مهامَّ الإمام تجاه حاجة الناس إلى الأمن كالتالي:

أولاً: إقامة حدود الله^(٢) المانعة من ارتكاب المحارم وتنفيذها؛ لتحصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك^(٣)، وفي تطبيقها من أكبر العوامل المؤدية إلى انتشار الأمن والاستقرار والطمأنينة. قال رسول الله ﷺ: "حدٌ يعمل به في الأرض خيرٌ لأهل الأرض من أن يمطروا ثلاثين صباحاً"^(٤). وفي رواية: "أربعين صباحاً"^(٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٦) (ت ٧٢٨هـ) معلقاً: "لأنَّ المعاصي سببٌ لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة، فإذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت معصية الله تعالى، فحصل الرزق والنصر".

وقد وضع الشارع الحكيم أحكاماً وعقوباتٍ زاجرةً من قصاص، وحدود، وتعزيز لمن ينحرف عن المنهج السوي، أو يعتمد إلى ترويع الآمنين، الغاية منها الردع والتأديب وصلاح الأمة^(٧)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا

(١)الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٣.

(٢)الحدود: جمع حد، والحد في اللغة: المنع، ويطلق على الحاجز بين الشيئين، وحدّه: أقام عليه الحد من باب رد، والحد في الشرع: عقوبةٌ مقدرةٌ وجبت على الجاني، وحدود الله -تعالى- ما حدّه بأوامره ونواهيه. الرازي، محمد بن أبي بكر عبدالقادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان - بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ١٢٥-١٢٦. (مادة حد). (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الرازي، مختار الصحاح)؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ص ١٦٠. (مادة حد).

(٣)الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٩-٣٠.

(٤)أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة - بيروت، ص ١٥٢. (سيرد اسم المصدر مختصراً: أبو يوسف، الخراج).

(٥)سنن ابن ماجه، سننه، ج ٣، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود، ص ٢١٥-٢١٦.

(٦) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ج ١، ص ٥٩.

(٧)حسن أبو غدة، أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، مكتبة المنار - الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٣٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: حسن أبو غدة، أحكام السجن في الإسلام).

أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(٢) .

وهذه العقوبات منها ما هو مقدَّر، ومنها ما هو غير مقدَّر. وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم وكبرها وصغرها، وبحسب حال المذنب في نفسه. والتعزير منه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب. وقد عزر رسول الله بالحرق وبالهدج والنفي، كما أمر بإخراج المخنثين من المدينة، وكذلك الصحابة من بعده- كما فعل عمر رضي الله عنه- بالأمر بهجر صبيغ ونفي نصر بن حجاج^(٣) .

ولا يحل للإمام تعطيل الحدود لا بشفاعة ولا بهدية^(٤) ولا بغيرها، إلا أن يكون حدُّ فيه شبهةً، فإذا كان في الحد شبهةٌ درأه، لما جاء في ذلك من الآثار عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين قولهم: "ادرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم"^(٥)، وروى البيهقي عن علي رضي الله عنه قوله بلفظ: "ادرؤوا الحدود بالشبهات"^(٦) .

(١) سورة المائدة، آية: ٣٣.

(٢) سورة المائدة، آية: ٣٨.

(٣) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث- القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٣٨٦. (سيرد اسم المصدر مختصراً: ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية). وانظر تفاصيل ذلك في الفصل الثاني، المبحث الرابع، المطلب الأول، ص ١٦١.

(٤) الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ٥٩-٦٠. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الظاهري، زبدة كشف الممالك). وقد روى نهي النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة عن الشفاعة في حدِّ، كما في حادثة المرأة المخزومية التي سرقت قطيفةً من بيت رسول الله، فعزم النبي صلى الله عليه وسلم على قطع يدها، فأعظم الناس ذلك فكلّموه في شأنها، وعرضوا فداءها بأربعين أوقية، فقال: نُطَهِّرُ خيرٌ لها، فكلّموا أسامة، فكلّمه، فقام رسول الله خطيباً: "ما إكتاركم عليّ في حدِّ من حدود الله وقع على أمةٍ من إماء الله؟! والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد نزلت بمثل الذي نزلت به لقطع محمد يدها"، وقال لأسامة: "يا أسامة لا نشفع في حدِّ". انظر: أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٣.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٢.

(٦) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، تحقيق وتخريج: فوز أحمد زمري، إبراهيم محمد الجمل، دار الريان-القاهرة، دار الكتاب العربي- بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ، ج ٤، ص ٢٨. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الصنعاني، سبل السلام).

وينبغي السعي في دفع الحد قبل إثباته، فبعد ثبوته لا ينبغي التسامح في إجرائه، قال رسول الله ﷺ: "ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً"^(١)، ولذا فإنَّ الخطأ في العفو خيرٌ من الخطأ في العقوبة^(٢).

والحدود تنقسم إلى قسمين؛ الأول: إيجابها، وذلك للقضاة، والثاني: تناول استيفائها، وقد جعله النبي ﷺ لقوم منهم، كعلي بن أبي طالب، ومحمد بن مسلمة^(٣)^(٤). وعليه فإنَّ إقامتها من اختصاصات الولاة، أو من ينيبونه عنهم من القضاة الشرعيين ونحوهم فلا يستطيع أحدُ الناس إقامتها، وإلا كانت هناك فتن، قال: "إقامة الحدود واجبةٌ على ولاة الأمور، والعقوبة تكون على فعل محرّم، أو ترك واجب"^(٥).

ولجرائم الحدود، كالزنا، والقذف، والسرقه، والحراة (قطع الطريق)، وشرب الخمر، والردة، والبغى عقوباتها المقررة من قبل الشارع الكريم.

(١) سنن ابن ماجه، ج ٣، كتاب الحدود، باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات، ص ٢١٩.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٢.

(٣) محمد بن مسلمة الأنصاري الأوسي الحارثي، حليف بني عبد الأشهل، أسلم قديماً، وأخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ إلا تبوك، استخلفه رسول الله ﷺ على المدينة، ومات بها، وهو أحد الذين قتلوا كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق، كان من فضلاء الصحابة، واستعمله عمر رضي الله عنه على صدقات جهينة، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان رضي الله عنه فلم يشهد الجمل وصفين، توفي بالمدينة عام ٤٦ هـ. انظر: ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، راجعه: سهيل كيالي، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٥ (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن سعد، الطبقات)؛ ابن الأثير، الحسن علي بن محمد الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩ هـ، ج ٤، ص ٣٣٦-٣٣٧. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن الأثير، أسد الغابة)؛ ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكنايني العسقلاني الشافعي، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي - بيروت، ج ٣، ص ٣٦٣-٣٦٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن حجر، الإصابة).

(٤) الكنايني، الشيخ عبد الحي، نظام الحكومة النبوية المسمى الترتيب الإدارية، دار الكتاب العربي - بيروت، ص ٣٤٠. (سيرد اسم المرجع مختصراً: الكنايني، الترتيب الإدارية).

(٥) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ج ١، ص ٣٨٤.

والواقع أنَّ العقوبة في الشريعة الإسلامية تأتي لتشكيل سياجاً يحمي أمنَ العقيدة والدولة والأمة بتطبيق الحدود^(١)، قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢).

وعلى الإمام تطبيقها على الشريف والوضيع والقوي والضعيف، قال رسول الله ﷺ: "أقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم"^(٣).

ثانياً: إقامة العدل بين الرعية، والاجتهاد في كل وقت لكشف المظالم وإقامة فريضة العدل لإزالة المظالم^(٤)؛ فيعم الأمن والاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع قال -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٥) ورفع الظلم وإقامة العدل بين الناس أمرٌ إلهيٌّ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(٦).

وحتى يتحقق الأمن والاستقرار ينبغي على الإمام أن يساوي بينهم وبين نفسه في الحق لهم وعليه، ولا يقدم فيه شريقاً على مشروف ولا قوياً على ضعيف، بل يعدل بين الجميع في القضاء، ويجري الحكم على الخاصة والعامة بالسواء، فإنَّ ذلك أحسنُ لمواد الظلمة، وأقطع لشَرِّه الغلبة، وقد قيل: "من جارت قضيته ضاعت رعيته"^(٧).

(١) مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالي للفكر الإسلامي - القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٧٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: مصطفى منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام).

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٩.

(٣) سنن ابن ماجه، ج ٣، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود، ص ٢١٧.

(٤) الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص ٥٩-٦٠.

(٥) سورة النحل، آية: ٩٠.

(٦) سورة النساء، آية: ٥٨.

(٧) الماوردى، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، درر السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن - الرياض، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج ١، ص ١١٦. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الماوردى، درر السلوك).

ولا خلاف في أنّ دولة الخلفاء الراشدين قد قامت على مبدأ العدل اهتداءً بسنة النبي ﷺ، ولهذا يروى: "أَنَّ اللَّهَ يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الْعَادِلَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً، وَلَا يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الظَّالِمَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً"^(١).

ثالثًا: اعتناء الإمام بسد الثغور وتحصين الحصون والقلاع بالعدة المانعة والقوة الدافعة؛ حتى لا تظفر الأعداء بغرةٍ ينتهكون فيها محرّمًا، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دمًا^(٢).

رابعًا: أن يهتم الإمام بأمن سُبُلهم ومسالكهم، وتهذيب طرقهم ومفاوزهم من أهل الدعارة والمفسدين، لينتشر الناس في متاجرهم آمنين، فكثرت جلبهم، وتخصبت بلادهم، ويكون نفع جميعهم عامًّا، ودخل موادهم جتامًا، فيصير رفق السلطان بذلك أعظم من رفق رعيته وعقباه أنفع في مملكته^(٣)، وعلى الإمام تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة^(٤).

خامسًا: أن يعرض الجيوش في كل حين، ويتفقد أحوالهم؛ ليصيروا محتفظين على أسلحتهم وأمتعتهم ولا يتركهم مهملين يضيعون غالب ذلك^(٥).

سادسًا: حفظ بيضة الإسلام من ناحيته لئلا تقوى عليه شوكة كافرٍ ولا يصل إليه فاجرٌ، بإقامة الأمراء والأجناد والاستعداد^(٦).

ولقد تعددت جوانب الأمن ذات العلاقة بمختلف جوانب حياة الإنسان والمجتمع، فظهرت مؤلفاتٌ حديثة تتناول مختلف جوانبها، فكان هناك الأمن الديني، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن النفسي، والأمن اللغوي، والأمن الثقافي، والأمن الغذائي، والأمن الصناعي، والأمن الأسري، والأمن الوطني، والأمن البيئي، والأمن الداخلي،

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن محمد العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط ٢، ج ٢٨، ص ٦٣. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن تيمية، مجموع الفتاوى).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٩-٣٠؛ الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص ٥٨-٥٩.

(٣) الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك، ص ١١٦.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٩-٣٠.

(٥) الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص ٥٩-٦٠.

(٦) الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص ٥٨-٥٩.

والأمن الخارجي، والأمن الفكري، وكل هذه المتطلبات تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم "الأمن الشامل"^(١).

وأخيراً فإنَّ الأمنَ نعمَةٌ عظيمةٌ إذا توفرت، ونقمةٌ إذا فُقدت، وسياسة الخلفاء الراشدين الأمنية قد تمثلت في حفظ الأمن الداخلي للدولة الإسلامية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وقد بذل خلفاءُ هذا العهدِ جهوداً جبارة في سبيل ذلك.

(١) محمود شاعر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ١٣. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمود شاكرو خالد الحرفش، مفاهيم أمنية).

الفصل الأول

السياسة الأمنية للخليفة أبي بكر الصديق

ﷺ

- أقوال وأوامر ووصايا أبي بكر ﷺ الأمنية.
- سياسة أبي بكر ﷺ الأمنية تجاه المرتدين.
- سياسة أبي بكر ﷺ في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية.
- أساليب أبي بكر ﷺ الأمنية في التعامل مع حوادث عهده:
 - تنفيذ أحكام الشريعة.
 - الشورى.
 - التمسك بالحق والحزم مع المخالفين.
 - الحوار والمفاوضات.
 - الاستنفار والحراسة.
 - الترغيب والترهيب.
 - استخدام الإعلام.
 - قتال المرتدين.
- معاقبة أهل الردة وتجريدهم من السلاح.

الفصل الأول

السياسة الأمنية للخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

• أقوال وأوامر ووصايا أبي بكر رضي الله عنه الأمنية:-

سارت سياسة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق رضي الله عنه الأمنية وفق المنهج الإسلامي، والمتمثل في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فجاءت أقواله وأوامره ووصاياه التي زود بها عمّاله وقواده وعمامة المسلمين وفقاً لتلك السياسة، تطبيقاً لأحكام الشريعة، وتعبيراً عن منهج الإسلام ومبادئه السامية وتعاليمه السمحة في إقرار الأمن والعدل والاستقرار في المجتمع الإسلامي.

فما أن تمت بيعته رضي الله عنه حتى استهلَّ خلافته بخطابٍ وجَّهه لعامة المسلمين وخاصتهم، وضَّح فيه التزامه منهج الشريعة الإسلامية، وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم، كما ألزم المسلمين ونفسه بأوامر الشرع الإسلامي، حتى يتحقق الأمن والرخاء والاستقرار والتطور الحضاري للمجتمع الإسلامي.

وجاءت خطبته رضي الله عنه في بعض المصادر^(١) بعدة رواياتٍ، نجد فيها بعض الاختلاف، إلا قد أجمعت على مضمونٍ واحد، وهي الطريقة التي اتبعتها في إدارة الدولة الإسلامية وحكمها، والتي التزم بها طوال فترة خلافته؛ ليحقق بها ما ينشده هو والمسلمون من أمنٍ داخليٍّ وخارجيٍّ للدولة وللمجتمع الإسلامي، وقد تضمنت ما يأتي:

أولاً: أكد على سيادة القانون بقوله: "...والضعيف فيكم قويٌّ عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم الضعيفُ عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله"^(٢)، وهو يحرص بذلك على إقرار الأمن الداخلي الذي لا يتأتى إلا بإقامة العدل بين الناس، وإنصاف المظلوم، والحرص على سلامة الدولة وأمنها^(٣).

(١) أبو عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: أبو عبيد، الأموال؛ ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ١٧٠؛ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، كتاب جمل أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج ٢، ص ٢٧٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: البلاذري، أنساب الأشراف).

(٢) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ٢، ص ٢٣٧-٢٣٨. (سيرد المصدر مختصراً فيما بعد: الطبري، تاريخ الأمم).

(٣) انظر: عبد علي ياسين، تاريخ صدر الإسلام، دار يافا العلمية - عمان، ٢٠٠٦م، ص ١٨٤. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد ياسين، تاريخ صدر الإسلام).

ثانياً: التأكيد على منهج الشورى في الحكم، ومبدأ النصيحة، امتثالاً لقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾^(١)، وقول رسول الله ﷺ: "الدين النصيحة..."^(٢)، فقال: "...فإن أحسنْتُ فأعينوني، وإن أسأت فقوموني..."^(٣)، فطلب من المسلمين أن يعينوه بالمشورة، ويُسَدِّدوا له النصيحة، فأعطاهم حقَّ مراقبته في جميع تصرفاته، وأنَّ لهم تقويمه إذا انصرف عن الحق، مع ما فيه من ضمانٍ لحریتهم في القول^(٤).

ثالثاً: لفت أنظار المسلمين إلى أهمية الجهاد في رفع الظلم وإلغاء الذل، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وحفظ كرامة المسلمين وحقوقهم^(٥)، فعمل على حثهم على الجهاد الذي لا بد منه، لما في الجهاد من حفظٍ للأمن الخارجي، فقال: "...واعلموا أيها الناس! أنه لم يدع قومُ الجهادَ قطُّ إلا ضربههم الله بذلِّ"^(٦).

رابعاً: حذر المسلمين من الفواحش وما ينتج عنها من غضب الله -عز وجل-، فضلاً عن آثارها الاجتماعية والأمنية، ولم يخالف الصواب عندما قال: "ولا تشيع الفاحشةُ في قومٍ إلا عمَّهم الله بالبلاء"^(٧) إدراكاً منه بخطورة الفساد الأخلاقي على أفراد المجتمع الإسلامي وأمنه^(٨).

(١) سورة الشورى، آية: ٣٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، حديث رقم ٥٥، ج ١، ص ٧٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٤) عبد ياسين، تاريخ صدر الإسلام، ص ١٨٤؛ إسماعيل إبراهيم، مواقف حاسمة في حياة الخلفاء الراشدين في الحكم والسياسة وأحوال الناس، دار الكتب العلمية- القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: إسماعيل إبراهيم، الخلفاء الراشدين).

(٥) عبد الرحمن بن عبد الله الزيد، مواقف تربوية عند الخليفة الراشد أبي بكر الصديق، دراسة في أعلام التربية الإسلامية، معهد البحوث العلمية ومركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٥٨-٥٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الرحمن الزيد، مواقف تربوية).

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٧٣-٢٧٤؛ ابن أعمش، أبو محمد أحمد الكوفي، الفتوح، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ١، ص ١٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً فيما بعد: ابن أعمش، الفتوح).

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٣٨.

(٨) عبد الرحمن الزيد، مواقف تربوية، ص ٥٩.

خامسًا: جعل طاعة الله -تعالى- ورسوله ﷺ أساسَ العلاقة بين الحاكم والمحكوم^(١):
"أطيعوني ما أطيعتُ الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"^(٢).

وبما أنَّ حركة الردة^(٣) كانت أولَ مشكلةٍ واجهت أبا بكر ﷺ بعد توليه الخلافة إذ عرَّضت سلامة العقيدة والكيان السياسي للخلافة الإسلامية وأمن الدولة الإسلامية ووحدها للخطر الجسيم^(٤)، لذا جاءت وصاياه وأوامره بخصوص المرتدين تنفيذًا وتطبيقًا عمليًا لأوامر الله -تعالى-، واقتداءً بسنة رسوله ﷺ.

فيروى أنه وجَّه كتابًا عامًّا إلى المرتدين في أنحاء الجزيرة العربية قبل البدء بقتالهم حتى يعذر إلى الله -تعالى-، وجعل منها نسخًا متعددةً بيد رسله بعثهم أمام الأولوية التي جهزها لحرب المرتدين والممتنعين عن إجابة داعي الله عز وجل، وقد قدم الطبريُّ في تاريخه نموذجًا لتلك الكتب التي أصدرها أبو بكر ﷺ للمرتدين وللقادة العسكريين، فكان كتابه إليهم بمثابة إعلانٍ عام لهم، لخصَّ فيه الدعوة الإسلامية، مؤكدًا حتمية وفاة رسول الله ﷺ، ودعاهم فيه إلى مراجعة الحق والرجوع إلى حظيرة الدين، محذرًا إياهم مغبة ردتهم، كما أنه اتبع أسلوب الدعوة والإنذار قبل القتال^(٥).

وقد أوضح أبو بكر ﷺ في كتابه لهم بأنه قد أمر قاداته بأن لا يتعرضوا بالأذى لأي أحدٍ من المرتدين قبل دعوتهم، والإعذار إليهم، فجاء فيه: "...وإني بعثت إليكم فلانًا في جيشٍ من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان، وأمرته أن لا يقاتل أحدًا ولا يقتله حتى يدعوه إلى داعية الله، فمن استجاب له وأقرَّ وكفَّ وعمل صالحًا قبلَ منه وأعانه، ومن أبى أمرته أن يقاتله على

(١) عبد الرحمن الزيد، مواقف تربوية، ص ٥٩.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) الردة في اللغة تعني: ارتد، وارتد عنه، أي: تحول ورجع، قال تعالى: ﴿مَنْ يَزِدْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾، والردة شرعًا: الرجوع عن الإسلام إلى الكفر. ابن منظور، ج ٦، لسان العرب، ص ١٣٢-١٣٣؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) بدأ خطر الردة قبل وفاة رسول الله ﷺ، لكنه استشرى نطاقه بعد وفاته ﷺ. عن حركة الردة والقضاء عليها، انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٥) انظر نص الكتاب: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨.

ذلك...^(١)، وقادته في حِلِّ في قتل من أبي، وما سيلحقهم من العقاب الذي قرره وأمر قواده بتنفيذه.

ومن جانب آخر، زود أبو بكر رضي الله عنه قاداته بعهودهم، وحدد لهم فيها استراتيجية التعامل مع المرتدين، فأصبحت بمثابة السجل العسكري الإرشادي الغني بالتعليمات العسكرية والأحكام الفقهية فيما يتعلق بالمرتدين^(٢).

فشدد أبو بكر رضي الله عنه في عهوده لهم أن لا يقاتلوا مرتدًا قبل الإعذار إليه ودعوته إلى الإسلام، والحرص على ذلك: "هذا عهد من أبي بكر خليفة رسول الله لفلان حين بعثه فيمن بعثه لقتال من رجع عن الإسلام... وأمره بالجِدِّ في أمر الله، ومجاهدة من تولى عنه، ورجع عن الإسلام إلى أماني الشيطان، بعد أن يعذر إليهم فيدعوهم بداعية الإسلام، فإن أجابوه أمسك عنهم..."^(٣). وورد في رواية أمره لهم: "فلا تقاتلوا أحدًا حتى تعذر إليهم، وتذرهم..."^(٤).

كما أزم أبو بكر رضي الله عنه قاداته باستخدام القوة مع المرتدين إن لم يجيبوا داعي الإسلام؛ بقتل المقاتلة وسي الذرية؛ لإعلامهم بسوء عاقبة الردة، وجاء فيه: "... وإن لم يجيبوه؛ شنَّ غارته عليهم حتى يقروا له، ثم ينبئهم بالذي عليهم، والذي لهم، فيأخذ ما عليهم، ويعطيهم الذي لهم، لا ينظروهم، ولا يرد المسلمين عن قتال عدوهم، فمن أجاب إلى أمر الله - عز وجل - وأقر له قبل ذلك منه، وأعاناه عليه بالمعروف، وإنما يقاتل من كفر بالله على الإقرار بما جاء من عند الله، فإذا أجاب الدعوة لم يكن عليه سبيل..."^(٥).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٢) سامي ربحانا، معارك العرب منذ ما قبل الإسلام وحتى حروب الخليج، دار نوبليس - بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٣، ص ٨٩، ٩٤. (سيرد ذكر اسم المرجع مختصرًا: سامي ربحانا، معارك العرب).

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٤) الواقدي، محمد بن عمر السهمي الأسلمي، الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثني بن حارثة، رواية أحمد بن محمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ٦٩-٧٠. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا، الواقدي، الردة).

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩.

وفي رواية للطبري كتب أبو بكر إلى المهاجر بن أبي أمية^(١) مع المغيرة بن شعبة^(٢): "... فإن ظفرتم بالقوم فاقتلوا المقاتلة، واسبوا الذرية، إن أخذتموهم عنوة، أو ينزلوا على حكمي، فإن جرى بينكم صلحٌ قبل ذلك فعلى أن تُخرجوهم من ديارهم، فإني أكره أن أقرَّ أقوامًا فعلوا فعلهم في منازلهم؛ ليعلموا أن قد أساءوا، وليذوقوا وبال بعض الذي أتوا"^(٣).

ووضع ﷺ لقادته والمرتدين على السواء علامة الآذان، للدلالة على رجوع أهل الردة إلى الإسلام، وللمسلمين كي يكفوا عن قتالهم؛ فإن أذنَّ أهلُ الردة حفظ أمنهم، وإن لم يؤدِّثوا وضع فيهم السيف، فروي أنَّ أبا بكر ﷺ أمر قوَّاده، وقال: "إذا نزلتم منزلاً فأدِّثوا وأقيموا، فإن أذنَّ القوم، وأقاموا، فكفوا عنهم، وإن لم يفعلوا فلا شيء إلا الغارة..."^(٤).

وورد في رواية أخرى: "...وانظر إذا وصلت إلى القوم، ونزلت بديارهم، وسمعت آذاناً، فلا تقاتلن أحداً حتى تعذر إليهم، وتندرهم..."^(٥).

كما أمر ﷺ خالدًا^(٦) وأوصاه بالجِدِّ، والحزم مع الأعداء؛ لأنهم بحاجةٍ إلى تأديبٍ وردع حتى يزول طغيانهم، فجاء في كتابه: "جُدَّ في أمرِك! ولا تِلنْ، ولا تظفر بأحد من المشركين قتل من

(١) المهاجر بن أبي أمية القرشي المخزومي، أخو أم سلمة زوج النبي ﷺ، شهد بدرًا مع المشركين، وكان اسمه الوليد فكرهه رسول الله ﷺ، وسماه المهاجر، استعمله رسول الله ﷺ، ثم الصديق ﷺ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٠١-٥٠٢؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٤٤٥.

(٢) المغيرة بن شعبة الثقفي، صحابيٌّ جليلٌ، أسلم عام الخندق، وأول مشاهده الخندق، شهد اليرموك والقادسية، ولأه عمر البصرة ثم الكوفة، وولاه معاوية الكوفة، ومات بها سنة ٥٠ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٢٠٣-٢٠٤؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٧١-٤٧٢.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٢؛ ابن الأثير، الحسن علي بن محمد الجزري، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، ص ٢١٧. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن الأثير، الكامل).

(٥) الواقدي، الردة، ص ٦٩-٧٠.

(٦) خالد بن الوليد القرشي المخزومي، أسلم عام ٨ هـ، صحابيٌّ جليلٌ، شهد فتح مكة مع رسول الله ﷺ ومؤتة، واستعمله أبو بكر ﷺ في قتال أهل الردة وفتح العراق والشام، توفي بمحصر عام ٢١ هـ. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ١٧٧-١٧٨، ج ٥، ص ٣٥٢-٣٥٥؛ القرطبي المالكي، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، دار الكتاب العربي، بيروت، ج ١، ص ٤٠٥-٤٠٩. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا فيما بعد: القرطبي، الاستيعاب).

المسلمين إلا نكَّلتَ به، ومن أخذتَ ممن حادَّ الله أو ضادَّه ممن ترى أن في ذلك صلاحًا فاقته" (١).

كما بينت وصاياه وأوامره ﷺ حرصه على أمن وسلامة جنده في أثناء عمليات التطهير الشاملة، وإعادة إخضاع شبه الجزيرة العربية، وفي عمليات الفتوح الإسلامية، فعمل على تزويد قادته بتعليماتٍ أمنيَّةٍ قيِّمةٍ في السياسة العسكرية؛ للحفاظ على أمن الجند ولتحقيق النصر، ومن بين هذه الوصايا أنه ﷺ أمرهم بإتباع الشورى؛ لأنَّ الانفراد بالرأي والتعصب له قد يعرض جند المسلمين للتهلكة، فيروى أنه ﷺ استدعى خالدًا، فأفضى إليه بهذه الوصية المروية عن عروة بن الزبير: "...إنَّ معك أصحاب رسول الله ﷺ...، فشاورهم فيما نزل بك، ثم لا تخالفهم" (٢).

كما أوصى يزيد بن أبي سفيان (٣) حين وجهه لفتح الشام بالرفق بجنده وعدم التضييق عليهم، فقال: "إذا سرتَ فلا تضيقُ على نفسك ولا على أصحابك في مسيرك، ولا تغضب على قومك ولا على أصحابك، وشاورهم في الأمر..." (٤)، وبذلك أوصى خالدًا أيضًا: "يا خالد! عليك بتقوى الله، والرفق بمن معك من رعيتك..." (٥).

(١) ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي، البداية والنهاية، دار المنار - القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج ٣، ص ٢٩٢. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن كثير، البداية والنهاية).

(٢) الديار بكرى، حسين بن محمد بن الحسن، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع - بيروت، ص ٢٠٥. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الديار بكرى، تاريخ الخميس)؛ الكلاعي، أبو الربيع سليمان بن موسى، حروب الردة (أربع مخطوطات مجتمعة من الاكتفا في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفاء)، تحقيق: أحمد غنيم، دار الإتحاد العربي، ط ٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٩٩. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الكلاعي، حروب الردة).

(٣) يزيد بن أبي سفيان القرشي الأموي، أفضل بني سفيان، يقال له: يزيد الخير، أسلم يوم فتح مكة، وشهد حنيئًا، واستعمله أبو بكر وسيَّره للشام، فلما ولي عمر ولَّى يزيدًا على فلسطين، ثم ولي الشام، ومات في طاعون عمواس عام ١٨هـ، وقيل عام ١٩هـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٧١٥-٧١٦.

(٤) الواقدي، محمد بن عمر السهمي الأسلمي، فتوح الشام، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، دار ابن خلدون - الإسكندرية، ج ١، ص ٢٢-٢٣. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الواقدي، فتوح الشام).

(٥) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٩؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٠٥.

كما ورد ضمن وصاياه تحذيره لهم من الظلم للجند؛ لأنه من أسباب الضعف والهزيمة وزوال الأمن ، فمما أوصى به يزيد: "... واستعمل العدل، وباعد عنك الظلم والجور، فإنه لا يفلح قومٌ ظلموا، ولا تُصروا على عدوهم"^(١).

كما أوصى أمراءه في عدم دفع الجند إلى المهالك، ومنعهم من العجلة التي قد توقعهم في الخطأ، والرفق بهم في السير والمنزل، وتفقدتهم، فورد في عهده العام لقادته أمره: "... وأن يمنع أصحابه العجلة والفساد،... وأن يقتصد بالمسلمين، ويرفق بهم في السير والمنزل، ويتفقدتهم، ولا يعجل بعضهم عن بعض، ويستوصي بالمسلمين في حسن الصحبة ولين القول"^(٢).

كما ورد في نص عهده لقادته قوله: "... وارفق بالمسلمين في سيرهم ومنازلهم، وتفقدتهم، ولا تعجل بعض الناس عن بعض في المسير ولا في الارتحال من مكان،..."^(٣).

وتضمنت وصاياه لأمراء الجند استراتيجياتٍ عسكريةً لحفظ أمن الجند وسلامتهم، وهو ما نراه من خلال وصيته لخالد، والمروية عن عروة بن الزبير، إذ قال له: "وقدم أمامك الطلائع تترتد لك المنازل، وسر في أصحابك على تعبئة جيدة،..."^(٤).

وفي رواية أخرى أن أبا بكر قال لخالد حين وجَّهه لقتال أهل الردة: "سر على بركة الله، فإذا دخلت أرض العدو فكن بعيدًا من الحملة، فإني لا آمن عليك الجولة، واستظهر بالزاد، وسر بالأدلاء، ولا تقا تل بمجروح، فإنَّ بعضه ليس منه، واحترس من البيات، فإن في العرب غرةً، وأقلل من الكلام، فإنما لك ما وعي عنك،..."^(٥).

كما تضمنت أوامره لأمراء الجند بألا يُدخلوا في جيوشهم أناسًا لا يعرفونهم، قد يكونون عيونًا عليهم من عامة الناس؛ حتى لا يؤتى الجيش من قبله: "... ولا يدخل فيهم حشواً"^(٦) من

(١) الواقدي، فتوح الشام، ج ١، ص ٢٢-٢٣.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٨-٩٩؛ انظر نص عهده لقادته، ص ٢٩.

(٤) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٠٥.

(٥) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر - بيروت، ج ١، ص ٩٢. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن عبد ربه، العقد الفريد).

(٦) الحشو: حشوة الناس: رذلتهم، وحكى اللحياني: ما أكثر حشوة أرضكم، وحشوتها أي: حشوها وما فيها من الدغل. الحشو من الكلام: الفعل الذي لا يعتمد عليه، وكذلك هو من الناس. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ١٣٣-١٣٤.

الناس؛ حتى يعرفهم، ويعرف ممن هم، وعلامةً أتبعوه، وقاتلوا معه، فإني أخشى أن يدخل معكم ناسٌ يتعودون بكم ليسوا منكم، ولا على دينكم، فيكونون عيوناً عليكم، ويتحفظون من الناس بمكانهم معكم، وأنا أخشى أن يكون ذلك في الأعراب وجفاتهم، فلا يكونن من أولئك في أصحابك أحدٌ إن شاء الله تعالى،... " (١).

ومما جاء في عهده العام لقادته: "وَألا يدخل فيهم حشواً حتى يعرفهم ويعلم ما هم، لا يكونوا عيوناً، ولئلا يؤتى المسلمون من قبلهم..." (٢).

ولأهمية أمن المعسكرات وحفظها فقد أمر أبو بكر رضي الله عنه يزيدَ بحفظ معسكره، والاهتمام بأمر حراسة المسلمين، خاصة في مكامن الخطر، واختيار الحراس الأمناء من ذوي النباهة، وعدم وضع الثقة الكاملة بهم، بل لا بد من الرقابة عليهم حتى لا يؤتى المسلمون من قبلهم (٣)، إذ قال: "واسمر بالليل في أصحابك تأتكَ الأخبار، وتنكشف عندك الأستار، وأكثر حرسك، وبددهم في عسكرك وأكثر مفاجأتهم في محارسهم بغير علمٍ منهم بك، فمن وجدته غفل عن محرسه فأحسن أدبه، وعاقبه في غير إفراط، وأعقب بينهم بالليل، واجعل النوبة الأولى أطول من الأخيرة، فإنها يسرهما لقربها من النهار،..." (٤).

وورد في رواية أخرى عند المسعودي (٥) أنه أوصى يزيدَ بستر عورتهم، وتشديد الحراسة على معسكره بقوله: "وإذا بلغك عن العدو عورةٌ فاكتمها حتى تعانيتها، واستر في عسكرك، وأدك حرسك، وأكثر مفاجأتهم في ليلك ونهارك..."، وعلق ابن الأثير (٦) على وصية أبي بكر رضي الله عنه ليزيدَ بقوله: بأنها من أحسن الوصايا، وأكثرها نفعاً لولاة الأمر.

كما وجه أبو بكر رضي الله عنه أمراً صريحاً ومباشراً لأمراء الجيش الإسلامي بمنع الاستعانة بالمرتدة التائبين خلال عملية التطهير وإعادة الأمن والوحدة لشبه الجزيرة العربية قبل أن يطمئن لأمر

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٨-٩٩؛ انظر: نص عهده لقادته، ص ٢٩.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) عبد العزيز عبد الله الحميدي، الخلفاء الراشدون، دار الأندلس الخضراء - جدة، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج ٢، ص ١٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون).

(٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤.

(٥) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق وتعليق: قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م، ج ٢، ص ٣١١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: المسعودي، مروج الذهب).

(٦) الكامل، ج ٢، ص ٢٥٤.

توبتهم؛ ومما جاء في كتابه ﷺ إلى عمال الردة: "ولا تستعينوا بمرتد في جهاد عدو" (١) فلم يشهد الأيام مرتد (٢) .

كما أمر خالد بن الوليد إذا نزل تيماء (٣) أن يدعو من حوله بالانضمام إليه حين ينزلها، وألا يقبل إلا ممن لم يرتد (٤) .

وحين أراد المثني بن حارثة (٥) الاستعانة بمن قد ظهرت توبته من أهل الردة لحرب فارس منعه أبو بكر من ذلك، وقال لأمرائه: "لا تستعينوا في حربكم بأحد ممن ارتد، فيني لم أكن لأستنصر بجيش فيهم أحد ممن ارتد" (٦) . كما كتب لخالد وعياض (٧) ، وأمرهما حين وجههما لفتح العراق: "ولا يغزون معك أحد ارتد حتى أرى رأيي" (٨) .

وقد كان وراء ذلك المنع سببٌ أميُّ يتعلق بأمن الجند وسلامتهم، فلم يكن أبو بكر ﷺ يأمنهم عليهم لحداثة عهدهم بالردة (٩) ، لذا أراد أن يطمئن على أمن المسلمين من وجود هؤلاء

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ١٠١ (سيرد ذكر المصدر مختصراً، ابن الجوزي، المنتظم) .
(٣) تيماء: بُليدٌ في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى، على طريق حاج الشام ودمشق. الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، دارالفكر - دار صادر - بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٦٧. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ياقوت، المعجم).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٣٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٥٢.

(٥) المثني بن حارثة الشيباني، أسلم سنة ٩هـ، وقيل سنة ١٠هـ، صحابي، شهيمٌ شجاع، ميمون النقيبة، حسن الرأي والإمارة، استعمله أبو بكر ﷺ على حروب العراق، ثم استعمله عمر ﷺ، توفي سنة ١٤هـ قبل القادسية. القرطبي، الإستيعاب، ج ٣، ص ٤٩٥-٤٩٦؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٣٤١.

(٦) الكلاعي، حروب الردة، ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٧) عياض بن غنم الفهري الأشعري، له صحبةٌ، أسلم قديماً قبل الحديبية، وشهدها مع رسول الله ﷺ، وكان بالشام مع ابن عمه أبي عبيدة بن الجراح، ويقال: إنه ابن امرأته. ولما توفي أبو عبيدة كان قد استخلفه بالشام، فأقره عمر، فلم يزل والياً لعمر حتى مات، وكان ذلك سنة ٢٠هـ، وهو ابن ستين عاماً. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٥٥؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٧-٢٨.

(٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٠١ .

(٩) أكرم ضياء العمري، عصر الخلافة الراشدة، مكتبة العبيكان - الرياض، ط ٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٣٥٦. (سيرد المرجع مختصراً: أكرم ضياء العمري، الخلافة الراشدة).

المرتدة التائبين في صفوف المجتمع الإسلامي وجنده قبل إشراكهم، كما أنّ المجاهد داعية، وهو قدوة لمن حوله، فلعل أبو بكر رضي الله عنه لم ير أنهم استكملوا صفة الأسوة لمن يراهم من أهل البلاد المفتوحة.

وحرصاً منه رضي الله عنه على وحدة وأمن الجيش الإسلامي في أرض العدو نحى قاداته وأمراء الجند من إكراه أحدٍ على المسير معهم لقتال الفرس؛ فالمكره سيضعف الجيش الإسلامي، وسيتسبب في التحزب والسخط، فتسود الفوضى، وينفرط وحدة الجيش، ويتزعزع أمنه ما يعرضه للهزيمة والإنكسار، فقد أمر خالد رضي الله عنه - حين فرغ من اليمامة وسار نحو العراق لفتحها - ألا يُكره أحدًا على المسير معه^(١)، وفي روايةٍ أخرى لسيف: "ولا تكرهن أحدًا على القيام، ولا تستعن في شيءٍ من حربك بمتكاريه..."^(٢)، وفي أمره لخالد وعياض وهما بين النجاج والحجاز: "ولا تستفتحا بمتكاريه"^(٣).

كما جاء ضمن أوامره رضي الله عنه الأمنية لقاداته نُهيئ لهم من المثلة بالناس، ففي روايةٍ لسيف في كتاب الفتوح عن شيوخه أنّ أبا بكرٍ كتب إلى المهاجر بن أبي أمية - وكان أميرًا على اليمامة - في شأن المرأتين المغنيتين جاء فيه: "... وإياك والمثلة في الناس، فإنها مأثم ومنفرة إلا في قصاص"^(٤).

وصاياہ قبل وفاته: -

لم ينس أبو بكر رضي الله عنه واجباته ومسؤولياته تجاه رعيته حتى أثناء مرضه واحتضاره، فقد كان يخشى على المسلمين الفرقة إن هو قبض ولم يعهد بالخلافة لأحدٍ، فيتمكن منهم العدو، وينهار بناء الدولة التي جهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنائه، ويتعرض أمنها للخطر، فرأى ببعد نظره وحسه الأمني ضرورة أن يحتاط لهذا الأمر تلافياً للأخطار، لذا اهتم رضي الله عنه في مرضه باستشارة الناس فيمن يأتي من

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ٣م، ج ٦، ص ٣١٤.

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ٣٦٩.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٠١.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق: أحمد إبراهيم العيدروس، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣،

٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ٨٠. (سيرد ذكر اسم المصدر مختصراً: السيوطي، تاريخ الخلفاء). وانظر المبحث الرابع من هذا

الفصل، ص ٦٧.

بعده^(١)، وقد رأى أبو بكر رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه هو أصلح الناس لتولي هذا الأمر، فاستقر رأيه على استخلافه، وشاور فيه كل من دخل عليه من الصحابة، ثم أمر أبو بكر رضي الله عنه عثمان بن عفان رضي الله عنه بكتابة العهد لعمر رضي الله عنه، وأمر المسلمين بطاعة خليفتهم الجديد^(٢) امتثالاً لقول رسول صلى الله عليه وسلم: "من خرج عن الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات، مات ميتة جاهلية"، أخرجهم مسلم^(٣)، وجاء في العهد: "...إني استخلفت عليكم بعدي عمر بن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا..."^(٤). ففرض على الصحابة ولم يعارض هذا العهد أحد منهم^(٥)، فلما أوصى أبو بكر عمر رضي الله عنه رفع أبو بكر رضي الله عنه يديه، وقال: "اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة، واجتهدت لهم رأياً، فوليت عليهم خيرهم،.." ^(٦)، مما دل على أن دافعته هو الخوف على الأمة من الفتنة، ورغبته في حفظ أمن العقيدة والأمة والدولة.

وهكذا ظل أبو بكر رضي الله عنه في أوامره ووصاياه حتى آخر لحظة في حياته حريصاً على حفظ أمن الدولة والرعية واجتماع كلمة المسلمين ووحدهم، هادفاً إلى إقرار الأمن الداخلي والخارجي من أجل أن يجيأ الفرد والجماعة آمنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم في ظل دولة إسلامية تقيم شرع الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر: أحمد رائف، الخلافة من السقيفة إلى كربلاء، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٧٢.
(سبرد ذكر اسم المرجع مختصراً: أحمد رائف، الخلافة؛ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط ٧، ١٩٦٤م، ج ١، ص ٢١١. (سبرد ذكر اسم المرجع مختصراً: حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام).
(٢) إنَّ للسمع والطاعة لولاة الأمر أهمية بالغة على أمن المجتمع، لما يترتب عليه بناء مجتمع قوي متماسك، لُحمته التعاون على البر والتقوى، وسداه المحبة والائتلاف بين الراعي والرعية، والتي تمثل أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة، ومنهجاً للسلف الصالح، وأساساً قوياً وعاملاً مؤثراً في تحقيق الأمنين: الفكري، والمادي. انظر: سليمان بن عبد الله أبا الخيل، مفهوم الجماعة والإمامة، قدم له: صالح فوزان الفوزان، ط ٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١١٧. (سبرد ذكر المرجع مختصراً: سليمان أبا الخيل، مفهوم الجماعة).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، حديث رقم ١٨٤٧، ج ٣، ص ٤٧٦.

(٤) ابن شبة، أبو زيد النميري البصري، تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهد محمد شلتوت، تم طبعه ونشره على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، ط ٢، ج ٢، ص ٦٦٨-٦٦٩. (سبرد ذكر المصدر مختصراً: ابن شبة، تاريخ المدينة).

(٥) لتفاصيل أكثر انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٢.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٦٦٨-٦٦٩.

● سياسة أبي بكر ؓ الأمنية تجاه المرتدين:-

كانت حركة ردة القبائل العربية من أبرز الأخطار الداخلية التي هددت أمن الدولة الإسلامية الناشئة، وواجهها أبو بكر الصديق ؓ بكل حزم وقوة.

والردة عن الإسلام تُعد إخلالاً بالأمن وبوحدة المجتمع^(١)، فإذا كانت حرية العقيدة مكفولة للجميع؛ لأنها تُعد من حقوق الإنسان الأساسية التي أقرها الإسلام استناداً للآية الكريمة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ، قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٢)، فلا إكراه في الدين لمن لم يدخل فيه من قبل، أما الذي هُدي إلى الإسلام فما ينبغي أن يرتد عنه بعد أن عرف أنه الحقُّ، عملاً بقوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٣).

ولذلك لم يُجزِ الفقهاء إقرار المرتد على رده بجزية ولا عهدٍ، ويجب قتاله^(٤)، قال الشافعي - رحمه الله تعالى-: " فالردة الارتداد عما كانوا عليه بالكفر، والارتداد بمنع الحق"^(٥).

وقال الماوردي: إذا ارتد قومٌ حكم بإسلامهم؛ سواء ولدوا على فطرة الإسلام، أو أسلموا عن كفر، فكلا الفريقين في حكم الردة سواءً، فإذا ارتدوا عن الإسلام إلى أي دين انتقلوا إليه، مما يجوز أن يُقرَّ أهلُه عليه، كاليهودية، والنصرانية، أو لا يجوز أن يُقرَّ أهلُه عليه، كالزندقة والوثنية لم يجوز أن يُقرَّ من ارتد إليه؛ لأنَّ الإقرارَ بالحق يوجب التزام أحكامه^(٦)، وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: " من بدل دينه فاقتلوه"^(٧).

(١) صبحي محمضاني، تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء، دار العلم للملايين- بيروت، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٢٤٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: صبحي محمضاني، تراث الخلفاء الراشدين).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٥؛ انظر: كمال أبو زيد شلال، ومحمد أبو سعدة، الخلفاء الراشدون دولة الإسلام الأولى، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص ٢٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: كمال أبو زيد ومحمد أبو سعدة، الخلفاء الراشدون).

(٤) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، كتاب حكم المرتد من الحاوي الكبير، تحقيق ودراسة: إبراهيم صندوقجي، المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الماوردي، حكم المرتد)؛ الحنبلي، محمد بن الحسين الغراء، الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٥١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الحنبلي، الأحكام السلطانية).

(٥) الشافعي، أبو عبد الله بن محمد بن إدريس، الأم، تخریج وتعليق: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة، باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي، ج ٤، ص ٣٠٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الشافعي، الأم).

(٦) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٩١.

(٧) سنن الترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء في المرتد، حديث رقم ١٤٥٨، ج ٤، ص ٥٩.

وقال الصنعاني^(١): فالمراد هنا : من بدّل دين الإسلام بدين آخر، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: "من خالف دين الإسلام فاضربوا بعنقه"، فصرّح بدين الإسلام.

وقد شككت ظاهرة الردة خطورةً أمنيّةً على المجتمع الإسلامي في عهده ﷺ، إذ أحدثت إرهاباً للمسلمين، وأقلقت أمنهم، واشتد رعب المسلمين بالمدينة لإطباق العرب على الردة، فأووا الذراري والعيال إلى الشعاب والآطام^(٢)،^(٣)، وقد صورت السيدة عائشة -رضي الله عنها- حال المسلمين بعد إعلان العرب ردّهم فقالت: "لما توفي رسول الله ﷺ نجم النفاق، وارتدت العرب، واشترأبت اليهودية، والنصرانية، وصار المسلمون كالغنم المطيرة في الليلة الشتائية؛ لفقد نبينهم، حتى جمعهم الله على أبي بكر، فلقد نزل بأبي ما لو نزل بالجبال الراسيات لهاضها^(٤)، فوالله ما اختلفوا فيه من أمرٍ إلا طار أبي بعلائه وغنائه، وكان من رأى ابن الخطاب علم أنه حُلِقَ عوناً، وفي رواية -غناء- للإسلام، كان والله أحوذياً^(٥) نسيج وحده، قد أعدّ للأمر أقرانها"^(٦).

وقد قُسمت حركة الردة من حيث الخطورة الأمنية على وحدة وأمن المجتمع الإسلامي إلى نوعين: ردة جماعية، وردة فردية^(٧)،

الردة الفردية: تتمثل في ردة فردٍ، أو أفرادٍ متفرقين، لا تجمعهم رابطة نظام ولا تعاون^(٨)، وأجمع أكثر أهل العلم بتطبيق حدّ الردة عليه، وهو القتل بعد أن يستتاب ثلاثاً^(٩)، وروي ذلك

(١)الصنعاني، سبل السلام، ج ٣، ٥٣٦.

(٢)الآطام: الأطم حصن مبني بحجارة وقيل: هو كل بيت مربع مسطح، وهي حصون لأهل المدينة. ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ١١٩.

(٣)البلخي، أحمد بن سهل، البدء والتاريخ، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، ج ٢، ص ١٩٣-١٩٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: البلخي، البدء والتاريخ).

(٤) هاضها: أي كسرهما. ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ٢٤٩.

(٥) أحوذياً: الأحوذِيّ: الحادّ المنكمش في أموره، الحسن لسياق الأمور. وحاذه يحوذُه حوذاً: غلبه. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٦٢.

(٦)ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ١٩٩؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٨٨.

(٧)عبد الله أحمد قادري، الردة عن الإسلام وخطرها على العالم الإسلامي، مكتبة العلم، جدة، ط ١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٣٤. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الله قادري، الردة عن الإسلام).

(٨) عبد الله قادري، الردة عن الإسلام، ص ٣٤.

(٩) ظهر اختلاف بين الفقهاء في استتابة المرتد قبل قتله بين مستحبة وواجبة، والأصح هو الوجوب؛ فإن تاب حقن دمه". انظر: الماوردى، حكم المرتد، ص ٥٧-٦٠.

عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاذ، وأبي موسى، وابن عباس، وخالد، وغيرهم، ولم ينكر أحد ذلك فكان إجماعاً^(١).

ويُعد خطرُ هذا النوع من الردة أقل من غيرها؛ لأنَّ الفرد، أو الأفراد الذين لا تجمعهم رابطة تنظيم وتعاون لا يشكلون خطراً على الأمة الإسلامية^(٢).

الردة الجماعية: فهي أن يفارق الإسلام جماعةً من أهله، أو أهل بلده، ويرأسهم أحد أفراد الجماعة، ويقفون صفًا واحدًا لحرب مَنْ يدعوهم إلى العودة إلى الإسلام^(٣).

وهذا النوع من الردة -والذي يهمننا هنا- هو ما واجهه أبو بكر رضي الله عنه بالقتال، ويعد خطرًا على الأمن والنظام، وعلى وحدة الأمة، وقد يؤدي إلى فتنة عامة، وقد اتفق الفقهاء وأهل العلم على وجوب قتالهم استدلالًا بفعل أبي بكر رضي الله عنه، فقتالهم وإخضاعهم من ضرورات الأمن العام؛ لمنع التمزق والانشقاق في صفوف المسلمين^(٤).

وهذه الردة الجماعية على نوعين من الفرق^(٥)، سواءً كانت ردتهم إبطالًا لبعض أحكام الإسلام، أو خروجًا منه بجميع أحكامه وتعاليمه:

أولاً: فريق ارتد عن الإسلام ردةً كاملة، وعادوا للكفر الصريح، فاتبعوا المنتبئين من قومهم؛ إما تصديقًا لدعوتهم الكاذبة، وإما استجابة لعصبيتهم، وإن كانوا يؤمنون بكذبهم^(٦)، ومستند

(١) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، كتاب المرتد، مسألة ارتد عن الإسلام من الرجال والنساء وكان بالغًا عاقلًا، المرتد لا يقتل حتى يستتاب ثلاثًا، ج ٩، ص ١٦. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن قدامة، المغني).

(٢) عبد الله قادري، الردة عن الإسلام، ص ٣٤.

(٣) عبد الله قادري، الردة عن الإسلام، ص ٣٤.

(٤) انظر: صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، ص ٢٤٦؛ عبد الله قادري، الردة عن الإسلام، ص ٣٤-٣٥؛ أحمد محمد عبد العظيم الجمل، أمن الأمة، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٨٦. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: أحمد الجمل، أمن الأمة).

(٥) انظر: الكلاعي، حروب الردة، ص ٨٩؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٠١.

(٦) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٤؛ الشافعي، الأم، كتاب قتال أهل البغي، باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي، ج ٤، ص ٣٠٤؛ عبد ياسين، تاريخ صدر الإسلام، ص ١٩٢؛ أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والأدبي في صدر الإسلام والعصر الأموي، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧-٢٠٠٨م، جامعة تشرين، كلية العلوم، قسم اللغة العربية، السنة الثانية - سوريا، ص ٢٧٩-٢٨٠. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والأدبي في صدر الإسلام).

ردتهم في ذلك قولهم كما ورد في الروايات: "لو كان نبياً ما مات"^(١)، فشكّلوا طائفةً ممتنعةً مسلحةً بدارٍ خاصةٍ بهم داخل الدولة الإسلامية، معلنين الردة، فأطلق عليهم اسمُ (مرتدين)، ومن بين العرب الذين ارتدوا عند وفاة رسول الله ﷺ^(٢):

- بنو أسد، ورئيسهم طليحة بن خويلد الأسدي^(٣)، الذي ادعى النبوة فيهم، وبنو فزارة، وتزعمهم عيينة بن حصن^(٤)، وبنو عامر وغطفان، وتزعمهم قرة بن سلمة القشيري^(٥)، وبنو سليم، وتزعمهم الفجاءة بن عبد ياليل السلمي^(٦)، وارتدت طائفةٌ من بني تميم^(٧)، وتزعمتهم امرأةٌ يقال لها سجاح^(٨)، وطائفة من كندة، وتزعمهم الأشعث بن قيس^(٩) وغيره من ملوك كندة، وبنو بكر

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٨٩؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٠١.

(٢) الواقدي، الردة، ص ٤٩-٥٠.

(٣) طليحة بن خويلد الأسدي ارتد في حياته ﷺ، وكان كاهناً، فادعى النبوة، فلما هُزم فر إلى الشام. المقدسي، المطهر بن طاهر، البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية - بور سعيد، ج ٥، ص ١٥٨-١٥٩. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: المقدسي، البدء والتاريخ)؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة والمسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م، ج ٢، ص ٨٦٩. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن خلدون، المقدمة).

(٤) عيينة بن حصن الفزاري، قيل: له صحبة، وكان من المؤلفين، ولم تصح له رواية، أسلم قبل الفتح، وشهدها، وشهد حينئذٍ والطائف، وبعثه النبي ﷺ لبني تميم فسي بعض بني العنبر، ثم ارتد في عهد أبي بكر، ومال إلى طليحة فبايعه، ثم عاد إلى الإسلام، وكان فيه جفاءٌ سكان البوادي. ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ٧٦٧.

(٥) قرة بن سلمة القشيري: لم أقف على ترجمة له.

(٦) اختلف المؤرخون في اسم الفجاءة، فقيل: إن اسمه بجير بن إياس بن عبد الله السلمي. البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٧؛ وقيل: إياس بن عبد الله بن الفجاءة السلمي. يعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٣٤؛ وقيل: إياس بن عبد الله بن عبد ياليل بن عميرة بن خفاف. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٦٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢١١؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٤٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٣، ص ٦٦٢. وما أثبتناه في المتن ما اتفقت عليه أغلب المصادر التاريخية.

(٧) بنو تميم: من العدنانية، منازلهم بأرض نجد من هنالك على البصرة واليمامة. القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية - بيروت، ص ١٧٧. (سيرد اسم المصدر مختصراً: القلقشندي، نهاية الأرب).

(٨) سجاح بنت الحارث التميمية التي ادعت النبوة في الردة وتبعها قوم ثم صالحت مسيلمة وتزوجته ثم بعد قتله عادت إلى الإسلام فأسلمت وعاشت إلى خلافة معاوية. ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ٣٣١.

(٩) الأشعث بن قيس الكندي وكندة هم ولد ثور بن عفير، قدم على رسول الله ﷺ عشر في وفد كندة وكان رئيسهم، كان في الجاهلية رئيساً مطاعاً في كندة وكان في الإسلام وجيهاً في قومه إلا أنه كان ممن ارتد عن الإسلام بعد النبي ﷺ ثم راجع الإسلام في خلافة أبي بكر الصديق مات سنة ٤٢ هـ وقيل سنة ٤٠ هـ بالكوفة. ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٦٦.

بن وائل بأرض البحرين، وتزعمهم الحكم بن زيد من بني قيس بن ثعلبة، واجتمعت بنو حنيفة إلى مسيلمة الكذاب بأرض اليمامة^(١)، وارتدت طائفة من أهل اليمن وتزعمهم الأسود العنسي^(٢).

ثانياً: وفريق تمسك بالإسلام، ومنع الزكاة، بزعمهم أنها إتاوة تدفع إلى رسول الله ﷺ تأبأها عزة نفوسهم، وأنها أوجبت للرسول ﷺ دون غيره، فلما مات أصبحوا في حِلٍّ من دفعها إلى خليفته^(٣)، قالوا: "نؤمن بالله، ونشهد أن محمداً رسول الله، ونصلي، ولكن لا نعطيكم أموالنا..."^(٤).

وهؤلاء كمن رجع عن الدين رغم إسلامهم^(٥)، ولذا فقد وقع لبعض الصحابة شبهة في جواز قتالهم بسبب ذلك التأويل، لكن أبا بكر ﷺ قد وضَّح فساد شبهتهم، فأصر على قتالهم، لأنهم منعوا حقاً عليهم^(٦)، وإلا فلو أقروا بأدائها، وقالوا لا نُؤديها إليك؛ لم يجز قتالهم عند أكثر العلماء^(٧). وكلا الفريقين شملهم مفهوم "المرتدين" بإجماع الفقهاء.

وإزاء هذا الوضع الأمني الخطير للمسلمين اتخذ أبو بكر ﷺ عدداً من الإجراءات والتدابير الأمنية لتأمين كيان الأمة الإسلامية من الداخل أولاً، ودفع تهديدات وعدوان القبائل المرتدة ثانياً، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

-
- (١) اليمامة : معدودة في نجد، بينها وبين البحرين عشرة أيام. وقاعدتها حجرٌ. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٤٤٢.
 - (٢) الأسود بن كعب بن عوف العنسي قد تكهن وادعى النبوة فاتبعه عنس في اليمن واتبعه أيضا قوم من غير عنس وسمى نفسه رحمان اليمن، وكان أسود الوجه فسمى الأسود للونه وإن اسمه عبهلة، قتله فيروز بن الديلمي قبل وفاة النبي ﷺ بخمسة أيام وأن الفتح ورد على أبي بكر الصديق بعد ما استخلف بعشر ليال. لتفاصيل أوسع انظر: البلاذري ، فتوح البلدان، ص ١١٣ وما بعدها؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٤٧ وما بعدها .
 - (٣) الشافعي، الأم، كتاب قتال أهل البغي، باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي، ج ٤، ص ٣٠٥؛ أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والأدبي في صدر الإسلام، ص ٢٧٩-٢٨٠؛ عبد ياسين، تاريخ صدر الإسلام، ص ١٩٢.
 - (٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٨٩؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٠١.
 - (٥) انظر: الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البغدادي، قتال أهل البغي من الحاوي الكبير، تحقيق ودراسة: إبراهيم علي صندقجي، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٩٣.
 - (٦) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ٩٠-٩٢؛ ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٩٤.
 - (٧) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٢٦، ٥٠٠-٥٠١.

أولاً: إصراره ﷺ على إنفاذ جيش أسامة بن زيد^(١) إلى تخوم البلقاء والداروم من أرض فلسطين^(٢)، وقد أوردت المصادر الأولية مسألة مراجعة الصحابة لأبي بكر ﷺ في قراره، ومحاولاتهم لإثناؤه ﷺ عن تسيير الجيش، وإبقائه في المدينة بعد أن انتفضت الأرض من حولهم، مستدلين بحديث لرسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها"^(٣)، فرفض رأيهم في حزم وقوة قائلاً: "والله الذي لا إله إلا الله! لو جرت الكلاب بأرجل أزواج النبي عليه السلام، ما رددت جيشاً جهّزه رسول الله ﷺ، ولا حللت لواءً عقده رسول الله ﷺ، وأمر أسامة أن يمضي لوجهه"^(٤).

والذي يفهم من هذا الخبر أنّ اعتراض الصحابة ﷺ كان على قتال مانعي الزكاة فقط، دون قتال غيرهم من المرتدين، لكن الصديق ﷺ بين لهم رأيه وسبب إصراره بقوله: "لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإنّ الزكاة حقّ المال، والله، لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه..."^(٥)، فوافق الصحابة على رأيه، وهو ما يفهم من قول عمر ﷺ: "فوالله، ما هو إلا أن رأيتُ قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق"^(٦).

ثانياً: رفضه مهادنة المرتدين من مانعي الزكاة، إذ تشير الروايات التاريخية إلى أن الصحابة ﷺ -ومنهم: عمر بن الخطاب ﷺ- قد أشاروا عليه قبول ما عرضته عليه القبائل المرتدة^(٧) من أداء الصلاة دون الزكاة^(١) وأن يتألفهم حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم، ثم هم بعد ذلك يركون^(٢).

(١) أسامة بن زيد بن حارثة، مولى رسول الله ﷺ، وأمه أم أيمن، حاضنة النبي ﷺ، كان يسمى: حبّ رسول الله ﷺ، استعمله النبي ﷺ وهو ابن ١٨ سنة، توفي آخر أيام معاوية سنة ٥٨ أو ٥٩، وقيل: ٥٤، وقيل: توفي بعد قتل عثمان بالجرف، وحمل إلى المدينة. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٧٩-٨١.

(٢) ففي السنة العاشرة من الهجرة أراد النبي ﷺ أن يبعث بعضاً إلى الشام، واستعمل أسامة بن زيد، وكان قد ضرب البعث على أهل المدينة ومن حولها وفيهم عمر بن الخطاب، فتوفي النبي ﷺ ولم يسر الجيش، وارتدت العرب؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ١٨٢، ١٩٩.

(٣) انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٣.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٩.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٥.

(٦) انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٣.

(٧) قد أجمعت المصادر الأولية من أن وفوداً عربية من أسد وغطفان وطيء قدمت للمدينة -وذلك بعد البيعة وتوجيه أسامة في جيشه-، فنزلوا على وجوه الناس، فأنزلوهم إلا العباس، فحملوا بهم إلى أبي بكر ﷺ على أن يقيموا الصلاة، ولا يؤثروا

ولاشك أن الصحابة قد أدركوا خطورة خروج الجيش لخارج المدينة على أمنهم وأمن الدولة الإسلامية بعد انتفاض العرب من حولهم، فأرادوا أن يكون هذا الجيش ردةً للمسلمين، وأماناً للمدينة، لأنهم لا يأمنون على المدينة من الغارة^(٣)، والمدينة في حاجة لقوة هذا الجيش الذي أُعدَّ وجُهز في حال السلامة، وحالة السلام تلك قد انتهت بردة العرب^(٤).

وموقف أبي بكر رضي الله عنه كانت له أسبابها، وهي تبين مدى حسه ونظرته الأمنية:

أ- تنفيذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإنفاذ الجيش؛ لأنه لم يكن بالشخص الذي يعصي أمراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا في حياته ولا حتى في مماته، وما ينطق به نبيُّ الله إن هو إلا وحيُّ يوحى به، فرسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوصى بإنفاذ الجيش في وقتٍ كانت فيها أحداثُ الردة قد بدأت، فكان من الممكن أن يمنع خروج الجيش، ولكن لمصلحة أمنية كان يراها هو صلى الله عليه وسلم أوصى بإنفاذه، وقد ظهرت نتائجهما، ولمس المسلمون أثرها فور خروج الجيش من المدينة، وفي أثناء حروبهم للمرتدين^(٥)، فكان الجيش لا يمر بقبيلةٍ يريدون الارتداد إلا قالوا: لولا أن لهؤلاء قوةً ما خرج مثل هؤلاء من عندهم! ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم، فلقوا الروم، فهزموهم، وقتلوهم، ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام^(٦)، ومن فُكر في الارتداد منهم عدل عنه، فعمل على حفظ الأمن بإظهار القوة وسيادة الدولة.

-
- الزكاة، فردهم أبو بكر رضي الله عنه خائبين. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٣-٢٥٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٦؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٦.
- (١) ابن خياط، خليفة بن خياط بن هبيرة العصفري، تاريخ خليفة بن خياط، مراجعة وضبط وتوثيق: مصطفى نجيب وحكمت فواز، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ٢٠. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن خياط، تاريخه).
- (٢) انظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، الإمامة والسياسة، والمعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق: طه الزيني، دار المعرفة - بيروت، م ٢، ص ٢٢-٢٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة)؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٥٩.
- (٣) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٥٢.
- (٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٨.
- (٥) سيرد الحديث عن ذلك في مبحث لاحق.
- (٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٩؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦٠.

ب- رأى أنّ الارتدادَ عن الإسلام فيه إبطالٌ لبعض أحكام الإسلام، أو خروجٌ منه بجميع أحكامه وتعاليمه، ومنعُ الزكاة - إن لم يُردع- سوف يجزُّ إلى ترك عبادات أخرى، كالصلاة، والحج وغيرها، ثم تحصل الردة عن الدين كله، وإذا قبل من قبيلةٍ دون غيرها لفهم أنّ هناك تساهلاً من قبل القيادة الإسلامية، ولطالبت القبائلُ الأخرى بمثلها، وهو ما نفهمه من رده ﷺ للمهاجرين والأنصار عندما أشاروا عليه بقبول ما عرض عليه من مانعي الزكاة المرتدين، فقال لهم: "إن تميماً إن أُذن لها من الإسلام في نقض عُروِّ لم ترض بمثلها بكرُّ بنٍ وائل، ولو أُعطيت كنانةً وألفاًؤها وأحابيشها أمرًا لم ترض قيسٌ حتى تزداد، ولئن سمعتُ قولكم لأنقضنَّ الإسلامَ عُروّةً عُروّةً"^(١).

ثالثاً: تشديد الحراسة على المدينة، وخاصة على الأنقاب^(٢) إلى أن يعود الجيش، وأوكل مهمة الحراسة لعددٍ من كبار الصحابة، كعلي بن أبي طالب، والزيبر بن العوام^(٣)، وعبد الله بن مسعود^(٤)، وغيرهم، وضم لكلٍ منهم مجموعةً من المقاتلة، كما ألزم أهل المدينة بحضور المسجد خوف الغارة من العدو لقربهم من المدينة^(٥)، وقد صدق ظنه ﷺ، فما هي إلا ثلاثة أيام إلا وطرقت المدينة غارةً مع الليل، فأغاروا على من كان بأنقاب المدينة، فخرج ﷺ في أهل المسجد

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، العثمانية، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجليل- بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص ٨٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الجاحظ، العثمانية).

(٢) الأنقاب: النقب: الطريق، وقيل: الطريق الضيق في الجبل، والجمع أنقاب ونقاب. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٣١. (مادة: نقب).

(٣) الزيبر بن العوام بن خويلد بن أسد، صحابيٌّ جليل، أسلم وهو حدّث له خمس عشرة سنة، وقيل: ست عشرة سنة، حوارى رسول الله ﷺ، وابن عمته صفية بنت عبد المطلب، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة من أهل الشورى، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وشهد الجمل مع السيدة عائشة، ثم رجع عن القتال، قتله ابن جرموز عام ٣٦هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٩٧-١٠٠؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، قدم له: سيد حسين العفاني، تحقيق وتخريج: خيرى سعيد، ط ١، المكتبة التوفيقية- القاهرة، ج ١، ص ٤١-٦٧. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الذهبي، سير أعلام النبلاء).

(٤) عبد الله بن مسعود الهذلي، حليف بني زهرة، أسلم قديماً، وهاجر المهجرتين جميعاً، وشهد المشاهد كلها، وشهد اليرموك، واستعمله عمر ﷺ، وتوفي بالمدينة سنة ٣٢هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ١٤٥-١٥٢؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٨٠-٢٨٦.

(٥) كان الوفد الذي قدم المدينة من مانعي الزكاة الذين عرضوا بذل الصلاة دون الزكاة قد نزلوا في فرقتين فرقة بالأبرق من الربذة، وفرقة بذى القصة. انظر: ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٦.

على النواضح^(١)، فهربوا، وتعقبهم أبو بكر رضي الله عنه، واشتبك معهم، ونجح في احتلال معسكرهم القريب من المدينة، كما أجلاهم من ذي القصة، ووضع بها حاميةً للحراسة، ورجع إلى المدينة بعد أن أذّلَّ الله المشركين^(٢) في أول وقعةٍ عسكريةٍ للمسلمين مع المرتدين، وقدمت الصدقاتُ للمدينة^(٣).

رابعًا: الزحف نحو تجمعات المرتدين المتواجدة قرب المدينة بعد عودة جيش أسامة رضي الله عنه^(٤)؛ لعدم اطمئنانه لتواجد تلك التجمعات من القبائل العربية في الأبرق والقريية من المدينة^(٥)، فسار ومعه جمعٌ من المسلمين إلى ذي حسي^(٦) وذي القصة^(٧)، حتى نزل على أهل الرينة^(٨) بالأبرق، فهزم من بها من بني عبس وذييان وبني بكر من كنانة، وثعلبة بن سعد ومن يليهم من مرة، وحرّم تلك البلاد على بني ذبيان، وحماها لدواب المسلمين وصدقاتهم، ثم رجع^(٩).

وكانت هذه المواجهة العسكرية الثانية؛ بسبب تواجد القبائل العربية المرتدة حول المدينة ومحاولتهم الفاشلة في الهجوم على المدينة، فشن هجومًا سريعًا عليهم دفاعًا وحماية عن أمن المدينة وأرواح المسلمين، وفي رأي أحد الباحثين^(١٠) أنّ المعارك العسكرية التي خاضها أبو بكر رضي الله عنه في ذي القصة والأبرق لم تكن سوى إجراءً وقائيًا لحماية المدينة وإنقاذها وتثبيط همة المرتدين عن

(١) النواضح: من الإبل التي يستقى عليها. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٧٩. (مادة: نضح).

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٥.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٥٩.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٥) محمد أمين صالح، العرب والإسلام من البعثة النبوية حتى نهاية الخلافة الأموية، مكتبة الأنجلو - القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٥١. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: محمد أمين صالح، العرب والإسلام).

(٦) ذي حسي: وادج بأرض الشرية. من ديار عبس وغطفان. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٧) ذي القصة: موضع بينه وبين المدينة ٢٤ ميلًا، وهو طريق الرينة. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٨) الرينة: كانت فلاة بأطراف الحجاز مما يلي نجدًا، وهناك من عدها في (شرف نجد)، وتقع الرينة بين السليلة وماوان، وكلاهما شمال العمق على طريق الحاج المعروف بدرب زبيدة، وهي اليوم خرابٌ وآثارُ برك، واسمها قد تغير من زمن بعيد، وأصبحت تُعرف ببركة أبي سليم. عاتق غيث البلادي، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، دار مكة - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ١٣٥-١٣٦. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: عاتق الغيث، معجم المعالم الجغرافية).

(٩) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٧؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٥٩.

(١٠) عبد ياسين، تاريخ صدر الإسلام، ص ٢٠١.

القيام بهجماتٍ أخرى، وتمهيدًا له؛ ليتمكن من تأمين قاعدة قوية لشن الحملات الكبرى ضد المرتدين، وتجهيز قواته.

خامسًا: مراسلة ومساندة المجموعات المسلمة في المناطق المرتدة لضرب قوى المرتدين من الداخل في كل مناطق شبه الجزيرة العربية قبل استفحال خطرهما، وهو ما عبر عنها الصديق رضي الله عنه بعبارة: "ركوب من ارتد بمن لم يرتد وثبت على الإسلام"^(١)، فكان هناك قادة وقبائل وأفراد وجماعات تمسكوا بدينهم في كل منطقة من المناطق التي ظهرت فيها الردة، وحاولوا رد أقوامهم عن الردة، ومن ذلك على سبيل المثال: لما همت ثقيف بالارتداد استشاروا عثمان بن أبي العاص، وكان مطاعًا فيهم، فقال لهم: "لا تكونوا آخر العرب إسلامًا وأولهم ارتدادًا، فنفعهم الله برأيه"^(٢)، كما روي أن عدي بن حاتم ذهب إلى قومه بني طيء، وأقنعهم بالرجوع إلى الإسلام^(٣)، وفي البحرين ثبتت بنو عبد القيس على الإسلام، في حين ارتدت بنو بكر^(٤)، وانتقضت كندة على واليها زياد بن لبيد، إلا طائفة منهم وهي قنيرة؛ ثبتوا لم يرجع منها رجل واحد^(٥)، كما قدم الزبير بن بدر التميمي^(٦) بصدقات قومه بني سعد من بني تميم للمدينة^(٧)، فكانوا سندًا للدولة الإسلامية في قمع الردة.

ولذا كلف أبو بكر رضي الله عنه الذين ثبتوا على الإسلام في وسط القبائل المرتدة أن يبذلوا جهودهم لدعوة أولئك الذين ارتدوا إلى دينهم الحق، ثم عليهم التجمع في مناطق حددها لهم حتى تأتيهم أوامرهم^(٨)، وقد بعث رضي الله عنه بكتاب إلى عامله زياد بن لبيد^(١) على حضرموت جاء فيه:

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٥٩.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٤٦.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٩٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٨٣-٨٤.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٨٦.

(٦) الزبير بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، واسمه الحصين، وإنما قيل له الزبيران لحسنه، والزبيران: القمر، وقيل: إنما قيل له ذلك لأنه لبس عمامة مزينة بالزعفران. وقيل: كان اسمه القمر، نزل البصرة، كان سيدًا في الجاهلية، عظيم القدر في الإسلام، وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقات قومه بني عوف، فأداها في الردة إلى أبي بكر رضي الله عنه، وأقره على الصدقة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٩٥-٩٦.

(٧) الواقدي، الردة، ص ٦٧-٦٩.

(٨) غيداء خزنة كاتبي، أوليات الفتوح حروب الردة، دار المدار الإسلامي - بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ م، ص ١٥٧. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: غيداء كاتبي، حروب الردة)؛ عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دراسات في عهد النبوة والخلافة الراشدة،

"...فمن أبي وطئته بالسيف، وتستعين بمن أقبل على من أدبر..."^(٢)، كما ورد عند ابن خلدون أن أبا بكر رضي الله عنه قد رد جرير بن عبد الله^(٣) إلى نجران^(٤) ليستنفر من ثبت على الإسلام على من ارتد^(٥).

وكتب إلى عتاب بن أسيد^(٦) أن يضرب على مكة وعملها خمسمائة بعث أو مقو^(٧)، وأمر عليهم أخاه خالد بن أسيد^(١)، وأقاموا ينتظرون أمر أبي بكر رضي الله عنه^(٢)، كما كتب إلى عثمان ابن العاص^(٣) أن يضرب البعوث على مخاليف^(٤) أهل الطائف^(٥)، فضرب على كل مخالفٍ عشرين، وأمر عليهم أخاه^(٦).

الإحسان نت- صنعاء، ط ٦، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٤١٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الرحمن الشجاع، النبوة والخلافة).

(١) زياد بن لبيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البياضي، خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقام معه بمكة حتى هاجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فكان يقال له: مهاجر أنصاري، شهد المشاهد كلها، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على حضرموت، وتوفي أول أيام معاوية بن أبي سفيان. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ١٢١-١٢٢.

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٥٩.

(٣) جرير بن عبد الله الحميري، وقيل: ابن عبد الحميد، وهو رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، له صحبة، وكان مع خالد ابن الوليد بالعراق، سار معه إلى الشام مجاهدًا، وهو كان الرسول إلى عمر بالبشارة بالظفر يوم اليرموك. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٢٣٢؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٢٤٣.

(٤) نجران: سميت بنجران نسبة إلى نجران بن زيد بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، ونجران في مخاليف اليمن (أي في أطرافها ونواحيها) من ناحية مكة. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٧٨. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: البلاذري، فتوح البلدان)؛ ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٢٦٦.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٣.

(٦) عتاب بن أسيد القرشي الأموي، أسلم يوم فتح مكة، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على مكة، وأقره أبو بكر رضي الله عنه عليها إلى أن مات، وتوفي -في قول الواقدي- يوم مات أبو بكر، وقيل: إنه مات في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، ويؤيد ذلك أن الطبري ذكره في عمال عمر رضي الله عنه في سني خلافته كلها إلى سنة ٢٢هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٥٢؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٤٤٤.

(٧) مقو: رجل مُقو ذو دابة قوية، ويقال فلان قوي مُقو؛ فالقوي في نفسه والمقوي في دابته، ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢٩. (مادة: قوا).

كما روي أنه كتب إلى أهل اليمن ممن لم يرتد، يأمرهم بالتمسك بالذي هم عليه، والقيام بأمر الله والناس، ويعددهم بالجنود: "فأعينوا الأبناء على من ناوهم، وحُوطوهم، واسمعوا من فيروز، وجدُّوا معه، فإني قد وليته" (٧).

كما قامت المدينة بمساندة المجموعات المسلمة في البحرين، حين ارتد أهلها ولم يبق بها بلدة على الإسلام سوى قرية يقال لها جواثا^(٨) بقيادة الجارود بن عمرو^(٩)، وقد حاصرهم أهل الردة وضيّقوا عليهم، فقاوموهم حتى فرّج الله عليهم، بعد أن أمدهم أبو بكر رضي الله عنه بالعلاء بن الحضرمي رضي الله عنه^(١٠)، فاستنقذهم، وفتح البحرين كلها^(١١).

(١) خالد بن أسيد القرشي الأموي، أخو عتاب بن أسيد، أسلم عام الفتح، ومات بمكة، وقيل: قدم النبي يوم فتح مكة، وقد مات خالد بن أسيد، والله أعلم. وذكر سيف في الفتوح أن عتاب بن أسيد وجّه أميراً على البعث الذي أرسله إلى قتال أهل الردة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٥٦٦؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٤٠٠-٤٠١.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٣) عثمان بن أبي العاص الثقفي، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف فأسلم، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف، وظل عليها والياً حتى سنتين من خلافة عمر رضي الله عنه، واستعمله عمر رضي الله عنه على عمان والبحرين عام ١٥هـ، وكان يغزو سنوت في خلافة عمر وعثمان، وهو الذي منع أهل الطائف من الردة، فأطاعوه، وسكن البصرة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٧٥-٤٧٧.

(٤) مخاليف: مخالف البلد: سلطانه، والمخلاف الكورة يقدم عليها الإنسان، وهو عند أهل اليمن واحد من المخاليف، وهي كُوْرُها، ولكل مخاليفٍ منها اسمٌ يعرف به، وهي كالرستاق، المخاليف لأهل اليمن كالأجناد لأهل الشام، والكور لأهل العراق، والرساتيق لأهل الجبال، والطساسيج لأهل الأهواز. ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ١٣٢. (مادة: خلف).

(٥) الطائف: وادي وج، وهو بلاد ثقيف، بينها وبين مكة اثنا عشر فرسخاً. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٨-١٢.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٨) جواثا: حصن لعبد القيس بالبحرين فتحه العلاء بن الحضرمي أيام أبي بكر سنة ١٢هـ عنوة. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ١٧٤.

(٩) الجارود بن عمرو، ويقال: ابن المعلى، وقيل: الجارود بن العلاء، صحابي، وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر في وفد عبد القيس فأسلم، وكان نصرانياً، كان حسن الإسلام صلماً على دينه، وسكن البصرة، وقتل بأرض فارس في خلافة عمر رضي الله عنه، وقيل بنهواند، وقيل: بعث إلى ساح فارس، فقتل بموضع يُعرف بعقبة الجارود. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ١٥٨-١٥٩؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٢١٧-٢١٨؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٣١١-٣١٢.

(١٠) العلاء بن الحضرمي، واسم الحضرمي عبد الله بن ضماء، من حضرموت اليمن، سكن أبوه مكة، أسلم العلاء قديماً، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على البحرين، وأقره أبو بكر رضي الله عنه، ثم عمر رضي الله عنه، ومات سنة ١٤هـ، وقيل ٢١هـ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم،

سادساً: استخدام الدبلوماسية لكسب الوقت لحين عودة جيش أسامة رضي الله عنه، وذلك بمحاربة المرتدين بالكتب والرسول، مقتدياً بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)، وأول من صادم عبساً وذبياناً، حيث عاجلوه عند رجوع الجيش (٣).

سابعاً: تجديد دعوة المرتدين عسى الله أن يهديهم للإسلام ويعيدهم إلى حظيرة الدولة الإسلامية دون قتال، فتُحفظُ على الدولة أمنُها، وعلى الناس السلام، لذا أوصى قاداته بدعوة المرتدين قبل الدخول معهم في قتال، وقيدهم بتلك الأوامر (٤)، كما بعث إلى القبائل المرتدة يدعوهم للحق، كما رد الشبهة التي نشأت عند موت الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه بشرٌ يموت كما يموت كل إنسان، ثم هددهم بأنواع العقاب التي ستُنزل بهم إن لم يستجيبوا لداعي الحق، وبعث هذه الكتب مع رسله إلى المرتدين أمام الجنود حتى يعذر إلى الله تعالى (٥).

ثامناً: محاربة المرتدين المصيرين على الردة، فجاء قراره رضي الله عنه الحاسم بإرسال الجيوش لحرهم بجميع أنواعهم، وقد استند أبو بكر رضي الله عنه في قتال المرتدين على خطةٍ أمنية وهي:

أ - حشد الجيوش الإسلامية واستنفارها وإعدادها لحرب المرتدين، فتجمع المسلمون من كل ناحية يتقربون إلى الله -تعالى- بقتال أهل الردة (٦)، وفي ذي القصة عقد أبو بكر رضي الله عنه أحد عشر لواءً لقتال أهل الردة على أحد عشر أميراً من أمهر القواد وأكثرهم حنكة وصبراً ومهارة عسكرية (٧)، وحدد لكل قائدٍ وجهته طبقاً لمستوى مهارته في القيادة وأحوال الجند المصاحبين

وكان يقال إنه مجاب الدعوة، وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٢٥١-٢٥٤؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٤٩١.

(١) الطبري، تاريخه، ج ٢، ٢٨٧-٢٨٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣٠٠.

(٢) وقد حارب صلى الله عليه وسلم من ارتد في زمانه فرد رسلهم، وأتبع رسلهم رسلاً لإرجاعهم إلى الحق. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٤.

(٣) الطبري، تاريخه، ج ٢، ص ٢٥٤؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٢.

(٤) سبق أن ذكرت وصاياه وأوامره وأقواله في المبحث الأول من هذا الفصل، ص ٢٩.

(٥) انظر: المبحث الأول من هذا الفصل، ص ٢٨.

(٦) الواقدي، الردة، ص ٦٣.

(٧) القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي، الأنباء بأبناء الأنبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الأمراء، المعروف بتاريخ القضاعي، تحقيق: جميل المصري، ١٤١٥هـ، ص ١٧٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: القضاعي، تاريخ).

له، وزودهم بتعليماتٍ ووصايا^(١)، كما جعل هذه الألوية تتناسب في قوتها مع قوة القبائل التي وجهها إليها^(٢).

ب- التخطيط العسكري المحكم في توزيع قوة المسلمين على جزيرة العرب في وقتٍ واحدٍ، مما حال دون تحزب الأعداء واتحادهم ضد المسلمين^(٣)، ومما سهّل مهمته في حربه للمرتدين عدم تضامن القبائل المرتدة، وتفريقهم، كما أنّ وجودَ مَسَلَمَةٍ مواليةٍ للمدينة داخل كل قبيلةٍ مرتدةٍ قد عَجَّل بتحقيق النصر للمسلمين في حروبهم ضد المرتدين، وانتشارُ الجيش الإسلامي في الجزيرة العربية كلها بالكيفية التي خطط لها أبو بكر رضي الله عنه كان كفيلاً بأن يشغل المرتدين عن إمداد أي جبهةٍ أخرى، وتوجيه ضرباتٍ قاضيةٍ لهم قبل أن يفيقوا لنصرة غيرهم من المرتدين^(٤). وقد عكس توزيعه رضي الله عنه للجيش تقديره للإمكانيات المطلوبة لمواجهة كل مرتد، فتسبب ذلك في دهشة القبائل العربية في كل مكان بهذا السيل الجارف من الجيوش الإسلامية، والتي انطلقت من نقطةٍ واحدة^(٥).

ج - تطهير أواسط غرب الجزيرة مع البدء بمحاربة الأقرب للمدينة ثم الأبعد فالأبعد^(٦)، ولذلك وجّه خالد بن الوليد لمحاربة طليحة بن خويلد ومن معه من القبائل المرتدة، ثم مالك بن نويرة، ثم مسيلمة الكذاب باليمامة^(٧).

تاسعاً: كسر شوكة القبائل المرتدة وتأديبها بعد القضاء على ردّتهم؛ بتجريدهم من السلاح، ومنعهم من المشاركة في عمليات الفتح الإسلامي، حتى يأمن جانبهم.

(١) انظر: وصاياه لقواده بخصوص المرتدين، المبحث الأول من هذا الفصل، ص ٢٩.

(٢) محمد أمين صالح، العرب والإسلام، ص ١٥٣.

(٣) عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ١٢٠.

(٤) كمال أبو زيد ومحمد أبو سعدة، الخلفاء الراشدون، ص ٢٨؛ عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ٥٠-٥١.

(٥) انظر: عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ١٢٠-١٢١؛ جميل حامد جميل القثامي، نماذج من إدارة

الأزمات في عهد الخلفاء الراشدين وتطبيقاتها في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ٩٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: جميل القثامي، نماذج من إدارة الأزمات في عهد الراشدين).

(٦) عز الدين محمد عقلة الدلالة، الأمن في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة-الأردن، قسم التاريخ، ٢٠٠٨م،

ص ٢٨٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عز الدين الدلالة، الأمن في صدر الإسلام).

(٧) الطبري، تاريخه، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٨-٢٨٩.

كما خيّر أهل الردة بين أمرين إن اختاروا الصلح؛ إما الحرب المجلية، أو السلم المخزية، ومن مضامين السلم المخزية أن يؤخذ منهم الحلقة، والكراع، وهو ما اشترط على وفد بزاخة^(١) وأهل دبا^(٢)، كما جردت أسد وغطفان من الحلقة والكراع، وجرد خالد بن الوليد بني عامر من أسلحتهم^(٣)، كما صالح بني حنيفة على ما وجد من الصفراء والبيضاء وعلى ثلث الكراع^(٤).

عاشراً: الشدة والحزم في قتال من أصرّ على الردة، وإعلان حكمه الحازم فيهم بإنزال العقوبة القصوى من تحريق وقتل وسي وغنيمه وإجلائه، فورد في نص كتابه الذي وجهه إلى المرتدين: "ومن أبي أن يرجع إلى الإسلام بعد أن يدعوه خالد بن الوليد ويعذر إليه، فقد أمرته أن يقاتل أشد القتال، بنفسه ومن معه من أنصار دين الله وأعوانه، لا يترك أحداً قدر عليه إلا أحرقه بالنار إحراقاً، ويسبي الذراري والنساء، ويأخذ الأموال، فقد أعذر من أنذر"^(٥).

ومما هو جدير بالذكر أن أوامر أبي بكر رضي الله عنه لقادته بإنزاله عقوبة الحرق بالنار على من ارتد ولم يرجع، قد وردت -أيضاً- عند الطبري (ت ٣١٠هـ)^(٦)، والكلاعي (ت ٦٣٤هـ)^(٧)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(٨)، مما يجعلنا نتساءل عن مدى صحة تلك الرواية، خاصة وأن الإسلام قد نهى عن التعذيب بالنار لقوله ﷺ: " لا تعذبوا بعداب الله"^(٩). في حين أن هذه الرواية لم نجد لها ذكراً في مصادر تعد أقدم تاريخياً كابن سعد (ت ٢٣٠هـ)^(١٠)، وابن خياط (ت ٢٤٣هـ)^(١١)،

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٤. وسيرد تفاصيل الخبر في المبحث الرابع، المطلب التاسع من هذا الفصل.

(٢) ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٤٤، ص ٦٠-٦١. سيرد تفاصيل ذلك في المبحث الرابع، المطلب التاسع من هذا الفصل.

(٣) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٠٨. سيرد تفاصيل الخبر في المبحث الرابع، المطلب التاسع من هذا الفصل.

(٤) الواقدي، الردة، ص ١٤١. سيرد تفاصيل الخبر في المبحث الرابع، المطلب التاسع من هذا الفصل.

(٥) الواقدي، الردة، ص ٧١-٧٢.

(٦) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٧) حروب الردة، ص ٦٥-٦٦.

(٨) البداية والنهاية، ج ٣، ص ٦٦، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٩) صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، حديث

رقم ٦٥٢٤، ج ٦، ص ٢٥٣٧.

(١٠) الطبقات، ج ٢، ص ١٧١-١٩٣.

(١١) تاريخه، ص ٥٠.

والبلاذري (ت ٢٧٩هـ)^(١)، وبالرجوع إلى إسناد هذه الرواية التي ذكرها الطبري وغيره من المؤرخين نجد أنها ترجع في إسنادها إلى سيف بن عمر الضبي. وقد ذكر عنه الأصبهاني أنه متهم في دينه مرمي بالزندقة ساقط الحديث^(٢)، وذكره النسائي أنه ضعيف^(٣)، وورد في الجرح والتعديل أن سيفًا متروك الحديث^(٤)، وهو يثبت عدم صحة هذه الرواية.

إحدى عشر: ترغيب سادات العرب وأشرفهم إما بالأموال؛ فيروى أنه أمر قائده خالد: "...دسس إلى أمرائهم وأشرفهم من المال على أقدارهم"^(٥)، أو بالعفو عن زعماء القبائل المرتدة وحقن دمائهم، كما فعل مع عيينة بن حصن الفزاري قائد جيش طليحة الأسدي، وقرّة بن هبيرة سيد بني عامر، والأشعث بن قيس، وقيس بن مكشوح سيد كندة، وعمرو بن معد يكرب^(٦)؛ ليطيّر أمر العفو إلى القبائل، فتقبل على الرجوع إلى حظيرة دولة الإسلام دون سفكٍ للدماء حفظاً لأمن الدولة الإسلامية وسلامة المسلمين.

استطاع أبو بكر بما اتخذته من إجراءاتٍ أمنيةٍ تجاه المرتدين أن يقضي على ردتهم، ويأدّ فتنّتهم، وأن يحفظ أمن الكيان السياسي للخلافة الإسلامية، وأمن عقيدتها، وأمن المسلمين.

(١) فتوح البلدان، ص ١٠٣.

(٢) أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم، الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ج ١، ص ٩١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الأصبهاني، الضعفاء).

(٣) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ، ج ١، ص ٥٠. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: النسائي، الضعفاء والمتروكين).

(٤) الرازي التميمي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٩٥٢م، ج ٤، ص ٢٧٨. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الرازي، الجرح والتعديل).

(٥) الواقدى، الردة، ص ٦٩-٧٠. انظر كذلك: المبحث الرابع، المطلب السادس من هذا الفصل.

(٦) انظر تفاصيل ذلك في المبحث الرابع، المطلب السادس من هذا الفصل.

● سياسة أبي بكر رضي الله عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية: -

حرص أبو بكر الصديق رضي الله عنه طوال فترة خلافته (١١-١٣هـ/٦٣٢-٦٣٤م) على حفظ أمن واستقرار الدولة الإسلامية، وعمل على تحقيق ذلك منذ اللحظة التي بويع فيها بالخلافة، فكانت الردة أولى المشاكل الأمنية التي واجهها أبو بكر رضي الله عنه، وأول وأهم أعماله الحربية التي افتتح بها خلافته.

حين وردت الأخبار للمدينة باندلاع الردة والعصيان في أقاليم عدة من جزيرة العرب اهتز فيها كيان الإسلام كله، وعرضت الإسلام للخطر، كنظام، وعقيدة، وانفرد عقد الأمن في جميع أنحاء الجزيرة تقريباً^(١)، فاتخذ أبو بكر رضي الله عنه قراره التاريخي الحاسم بالقتال، وأبلغ أهل المدينة بذلك^(٢)، كما ساوى في قراره بين مانعي الزكاة والمتردين؛ لمشاركتهم في التمرد والخروج على سلطة الدولة، ومنعهم ما عليهم من حقوق تجاه الدين، ولتعطيلهم ركناً أساسياً من أركان الإسلام^(٣).

فما أن استهلكت سنة ١٢هـ/٦٣٣م إلا وجيوش الصديق رضي الله عنه وأمرأؤه الذين بعثهم لقتال أهل الردة جوالون في البلاد يميناً وشمالاً؛ لتمهيد قواعد الإسلام، وقتال الطغاة من الأنام، حتى رد شارد الدين بعد ذهابه، ورجع الحق إلى نصابه، وتمهدت جزيرة العرب، وصار البعيد الأقصى كالقريب الأدنى^(٤)، وخلال عام واحد تمكن أبو بكر رضي الله عنه -ونجاح تام- إنهاء أمر الردة، وإعادة الأمان والاستقرار للبلاد، فاطمأن المسلمون، وأمنوا على أنفسهم وأهلهم^(٥).

وحين عزم أبو بكر رضي الله عنه على الخروج بنفسه لقتال أهل الردة حاول الصحابة إقناعه رضي الله عنه بالعدول عن ذلك، ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي أوضح لخليفة المسلمين ما يترتب على خروجه للقتال بنفسه، فقال: " أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد: شمس سيفك ولا تفجعنا

(١) محمد أحمد باشميل، حروب الردة، دار الفكر للطباعة، ط ١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ١٣. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد باشميل، حروب الردة).

(٢) الواقدي، الردة، ص ٤٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٦.

(٣) سالم البهنساوي، الخلافة والخلفاء الراشدون بين الشورى والديمقراطية، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص ١١٦-١١٧. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: سالم البهنساوي، الخلافة والخلفاء الراشدون).

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣١٣-٣١٤.

(٥) ورد بأن أخبار الردة كانت في العام ١١هـ، ثم في العام ١٢هـ يبدأ خبر الفتوح في العراق والشام. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٢٤.

بنفسك، وارجع إلى المدينة، فوالله لئن أصبنا بك لا يكون للإسلام نظام، فرجع، وأمضى الجيش" (١).

كما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ يكلم أبا بكر رضي الله عنه في مسيره، ويقنعه بالرجوع ويقول له: "ارجع يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، تكون للمسلمين فئة وردءاً، فإنك إن تُقتل يرتد الناس، ويعلُّ الباطلُ الحقَّ، وألح عليه في الرجوع حتى رجع" (٢).

إذا كانت أحداثُ الردة قد شكلت أكبر تهديدٍ على أمن العقيدة والنظام، فإن ما يصيبُ رأسَ نظامِ الدولة الإسلامية ورمزها المتمثلَ هو أعظمُ مصيبةٍ تهدد أمن الأمة بأكملها، فالإمام يمثلُ أمنها وهلاكها، قوتها وضعفها، ومن دون شك هزيمة أو مقتل الإمام سيخلق فتنةً وفرقةً بين صفوف المسلمين، ووجوده بين المسلمين قوةً ونصرةً لهم، لذا أدرك أبو بكر رضي الله عنه من أهمية تواجده في المدينة للمسلمين فرجع.

كما اتبع أبو بكر رضي الله عنه سياسةً أمنيةً من باب الحرص على أمن جنده وسلامتهم، فيها من الحذر والحيلة من أصحاب الردة بمنع من سبق له الردة في عمليات التطهير والفتح الإسلامي، وشدد على قاداته في ذلك حتى يرى رأيه فيهم (٣). وقد استثنى من هذا القرار بعض الشخصيات منها: شخصياتٌ يمنية، مثل: قيس بن مكشوح (٤) لمعالجة موقفٍ (٥)، فسمح له بالمشاركة في حركة الفتح وهو استثناءٌ يؤكد القاعدة، ولا ينفىها (٦).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٦٩-٢٧٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٣، ص ٦، ج ٦، ص ٢٨٨.

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٦-٩٧.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٠١.

(٤) قيس بن المكشوح المرادي، قيل: له صحبة، وقيل: لا صحبة له باللقاء والرؤية، وقيل: لم يسلم إلا في أيام أبي بكر رضي الله عنه. وقيل: في أيام عمر رضي الله عنه. وهو الذي أعان على قتل الأسود العنسي مع فيروز، فقتله الأسود مما دل على إسلامه في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، شارك في فتوح العراق، وقتل في صفين مع علي، وهو ابن أخت عمرو بن معد يكرب. المالكي، الاستيعاب، ج ٣، ص ٢٣٧؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ١٤٧.

(٥) سيرد ذكر ذلك لاحقاً ص ٨٩.

(٦) عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، تاريخ اليمن في الإسلام، مكتبة الإحسان - صنعاء، ط ٧، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ١٠٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الرحمن الشجاع، تاريخ اليمن).

وفي رأي أحد الباحثين أنّ من الواجب - في مثل هذه الفتن - أخذ أصحابها بالمسامحة لتبرأ الجروح، وتهدأ النفوس، ويُعطى على الماضي بمساويه، وليمضي وكأنه لم يكن، وينسى أخطائه ومآسيه، ويعودوا إلى مثل ما كانوا عليه من المحبة والألفة^(١).

ومع ما في هذا الرأي من وجهة، لكننا نرى أنّ الإسلام يهدم ما قبله، لقول رسول الله ﷺ لعمرو بن العاص رضي الله عنه: "أما علمت أنّ الإسلام يهدم ما كان قبله! وأنّ الهجرة تخدم ما كان قبلها، وأنّ الحجّ يهدم ما كان قبله؟"^(٢)، لكنّ الإسلام لا يمنع المسلمين من أخذ الحيطة والحذر - ولو لفترة مؤقتة - منهم، حتى تثبت صحة عقيدتهم، ويطمئن المسلمون إليهم، فإنّ من كانت له سوابق في الضلال والكيد للمسلمين لا يؤمن أن يكون رجوعه من باب الاستسلام لقوة المسلمين، وأخذ الحذر والحيطة منهم لا يعني اتّهامهم في دينهم ولا نزع الثقة منهم بالكلية، بل يمكن أن تسند إليهم المهمات التي يتقنون أداءها والتي لا تشكل خطراً على المسلمين^(٣)، فقد روى ابن كثير^(٤) أن أبا بكر رضي الله عنه قد أمر خالدًا أن يأخذ بمشورة طليحة الأسيدي في الحرب وأن لا يؤمره، مما يعني معاملته له بنقيض ما كان قصده من الرياسة في الباطن، وهذا من فقه الصديق رضي الله عنه.

ومن صور سياسته في حفظ الأمن في الأقاليم الإسلامية إقرار العدل بين رعيته من مسلمين وغيرهم في الأقاليم الإسلامية، وإزالة الترسبات الجاهلية، ومن ذلك موافقته لأبان بن سعيد^(٥) واليه في اليمن في حكمه الذي قضاه لإزالة حزازيات جاهلية كادت أن تؤدي إلى صراع وانقسام في المجتمع الإسلامي وتهدد أمنها، فقد رفع الأبناء - ويرأسهم فيروز - في صنعاء^(٦) لأبان قضيتهم ضد قيس بن مكشوح المرادي، واتّهامهم له بدم دادويه الذي قتله في الجاهلية، وبعد التحقيق في الأمر، تبين له أنّ القضية ثأرية في حال جاهليتهم، وكادت أن تتحول من إطار

(١) عبد المتعال الصعيدي، السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، دار الفكر العربي - القاهرة، ص ٦٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد المتعال الصعيدي، السياسة الإسلامية في عهد الراشدين).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، حديث رقم ١٢١، ج ١، ص ١١٢.

(٣) عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ٦٦ - ٦٧.

(٤) البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٩١.

(٥) أبان بن سعيد بن العاص القرشي الأموي، له صحبة، أسلم بين الحديبية وخيبر، وشهد خيبر، واستعمله رسول الله ﷺ على البحرين، قتل يوم أجنادين عام ١٢هـ، وقيل: يوم مرج الصفر عند دمشق عام ١٤هـ، وقيل: مات عام ٢٩هـ في خلافة عثمان. ابن الأثير،

أسد الغابة، ج ١، ص ٤٦ - ٤٨؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٢٣ - ٢٥.

(٦) صنعاء: قسبة اليمن وأحسن بلادها، وكانت تسمى في القديم أزال. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٤٢٥ - ٤٣٠.

العصبية القبلية إلى مستوى عام، فجمع أبان جميع الأطراف وخطب فيهم فقال: "إن رسول الله ﷺ قد وضع كل دم كان في الجاهلية، فمن أحدث في الإسلام حدثاً أخذناه به"، وكى لا تتفاقم القضية أبعد قيساً من أمام أعين خصومه، فأرسله إلى أبي بكر ﷺ وبحكمه الذي أصدره في قضيتهم^(١)، فاستحسن أبو بكر ﷺ التصرف الذي قام به واليه؛ إدراكاً منه لمدى خطورة العصبية الجاهلية على أمن ووحدة المجتمع الإسلامي، وأهمية إزالتها من واقع المجتمع الإسلامي.

والمصادر التاريخية التي بين أيدينا لا تطلعننا على وجود حركاتٍ ثورية، أو نقضٍ في الأقاليم المفتوحة كثيرة، وإذا وُجدت مثل هذه الحالات فهي تُعدُّ قليلةً جداً، نظراً لقصر مدة خلافة أبي بكر ﷺ، كما أنّ حركة الفتح الإسلامي في عهده كانت في مرحلتها الأولية، فلم تكذب تبتداً حتى توفي أبو بكر ﷺ، وقام عمرُ ﷺ، فشهد عصره حالاتٍ نقضٍ للعهود.

ويُذكر أنّ الحيرة قد نقضت صلحها مع المسلمين بعد الفتح الأول لها عام ١٢هـ/٦٣٣م، فبعث أبو بكر خالد بن الوليد، فسار إلى الحيرة، وصالح أهلها، ثم سار إلى أمغشيا^(٢) وخرّبها، وكان بها أملاكٌ لأهل الحيرة، فلما رأوا أن خالدًا قد خرب أملاكهم نقضوا العهد وحاربوه، فقتل رئيسهم، وهُزم الباقون^(٣)، وورد أنه لم يكن لأحدٍ من أهل السواد عقدٌ قبل وقعة أليس إلا بني صلوبا - وهم أهل الحيرة - وكلواذي^(٤)، وقرى من قرى الفرات، ثم غدروا حتى دعوا إلى الذمة بعد ما غدروا، ثم إنَّ الأنبار وما حولها نقضوا، ما خلا أهل البوازيج، فإنهم ثبتوا، كما ثبت أهل بانقيا^{(٥)(٦)}.

كما أشارت بعض الروايات التاريخية إلى دور رؤساء أهل الذمة الدينيين والسياسيين في تحريض أهل المدن المفتوحة بنقض صلحها مع المسلمين، فقد ذكر الطبري^(٧) أنّ عرب الجزيرة قد

(١) ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٢٤-٢٥.

(٢) أمغشيا: موضع بالعراق، وكانت مصرًا كالحيرة، وكان فرات بادقلي ينتهي إليها، وكانت أليس من مسالحها. ياقوت،

المعجم، ج ١، ص ٢٥٤.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٤٢؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٢١.

(٤) كلواذي: قرب مدينة بغداد بالعراق، وهي الآن خرابٌ، أنزها باق. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٤٧٧.

(٥) بانقيا: ناحية من نواحي الكوفة على شاطئ الفرات. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣٣١.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٢٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣٢٠.

(٧) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٢٥-٣٢٧.

كاتبوا الفرسَ مستغلين غياب خالدٍ عن الحيرة، فثاروا فيها، فلما رجع خالدٌ أخضعها، وباغت قبائل تغلب^(١)، وأرسل القعقاعَ بن عمرو^(٢) إلى حصيد^(٣) والخنافس^(٤)، والمصيخ^(٥)، متبعين الفارين من الحيرة، فهُزموا، وتم للمسلمين الفتح^(٦).

وإزاء هذه الحركاتِ الثورية المناوئة للحكم الإسلامي، كان لابد للدولة الإسلامية أن تتجه إلى اتخاذ سياسةٍ إسلاميةٍ مضادة لمواجهتها، غير أننا لا نجدُ في المصادر التاريخية ما يوضح سياسة الدولة الإسلامية من حركات النقص في أثناء الفتوح وفي أعقابها، سوى ما ورد في الخبر التاريخي السابق من اتخاذ القادة سياسةً عسكريةً تقتضي إعادة السيطرة على هذه المدن، وإعادة فتحها ثانية، وهذا يرجع - كما ذكرنا سابقاً - إلى أنَّ عهدَ الصديق ﷺ كان بداية الفتح الإسلامي.

كما عمد أبو بكر ﷺ لحفظ أمنِ أقاليم الدولة الإسلامية إلى تنظيم الدولة وتقسيمها إدارياً، فأقر عمالَ النبي ﷺ على وظائفهم وأعمالهم، وجعل على كل ولايةٍ أميراً؛ ليسهل عليه حفظ الأمن فيها؛ وقد أورد الطبري^(٧) أسماء ولايةٍ وعمالِ أبي بكر ﷺ في المناطق الخاضعة لإدارة

(١) تغلب: بنو تغلب بن وائل من ربيعة العدنانية، وتعد من أكثر القبائل العربية عدداً وفساناً، وأشدهم بطشاً وسلطاناً، أقامت - شأناً شأن قبائل ربيعة ومضر وإياد - في تهامة وما يليها من ظواهر نجد والحجاز، ثم هاجرت لأسباب اقتصادية وسياسية نحو الجزيرة الفراتية، واستوطنت ما بين الخابور والفرات ودجلة، واعتنقت النصرانية في الجاهلية، ولما ظهر الإسلام ظلت تغلب متمسكةً بدينها أكثر من غيرها من القبائل العربية، لما عُرف عنهم من أحم ذو عَزٍّ وامتناع ولم تفصح المصادر عن التاريخ الذي استجاب فيه تغلب للإسلام، ويروى أن رسول الله ﷺ قد عاهد وفدهم على أن لا ينصروا وليداً، ولما كان زمان عمر ﷺ دعاهم إلى أداء الجزية فأبوا وأنفوا، فضاعف عليهم الصدقة كجزية. لتفاصيل أوسع انظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف البكري، شاكر العاروري، روادى للنشر - الدمام، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٠٦. (سيرد اسم المصدر مختصراً: ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة)؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩٥٤؛ الفلقشندي، نهاية الأرب، ص ١٧٥؛ صلاح عطية، بنو تغلب في إقليم الجزيرة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، ٢٠٠٢م، ص ٢٢-٥٣. (سيرد اسم البحث مختصراً: صلاح عطية، بنو تغلب في إقليم الجزيرة).

(٢) القعقاع بن عمرو التميمي، شهد وفاة رسول الله ﷺ، وشارك في قتال الفرس بالقادسية وغيرها، من أشجع الناس وأعظمهم بلاء، وشهد الجمل مع علي، وغيرها من حروبه، سكن الكوفة، وهو الذي قال فيه أبو بكر ﷺ: "صوت القعقاع في الجيش خيرٌ من ألف رجل". ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ١٠٩.

(٣) حُصيد: موضع في أطراف العراق من جهة الجزيرة، واد بين الكوفة والشام. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٤) الخنافس: أرض في طرف العراق، قرب الأنبار، من ناحية بردان، تقام فيه سوقٌ للعرب. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٣٩١.

(٥) المَصِيخُ: بين حوران والقلت. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ١٤٤.

(٦) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٢٥-٣٢٧.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٢.

الدولة الإسلامية في المدينة، ومكة، والطائف، وصنعاء، وحضرموت^(١)، وخولان^(٢)، وزبيد^(٣)، ورمع^(٤)، والبحرين^(٥)، ونجران، وجرش^{(٦)(٧)}، وكان من أهم مسؤوليات الولاة الأمنية النظر في القضايا، وإقامة الحدود، وتأمين البلاد والرعية، وحماية أمنهم^(٨).

أما المناطق المفتوحة في العراق والشام، فكانت عمليات الفتح لا تزال فيهما دائرة، ولم تكن أمورها قد استقرت في عهد أبي بكر رضي الله عنه، غير أن إدارة أمور ما تم فتحه من مدن، وتنظيم أمورها الداخلية، وحل مشاكلها الأمنية؛ قد جعلت تحت إدارة القادة الفاتحين، فكانوا بمثابة ولاة يديرون شؤونها إلى أن تستتب أوضاعها^(٩).

ولم تكن عملية اختياره رضي الله عنه للقادة والعمال تجري بطريقة عشوائية، وإنما كانت تتم على أسس وقواعد مستمدة من نهج رسول الله صلوات الله عليه وآله، ومقتدياً به في حسن اختياره للأمرء والولاة على البلدان، فكان يختارهم من الصلحاء الأكفاء من ذوي المهارات العسكرية والخبرة والدراية والكفاءة، ومن أولى حقوق الناس الأمنية على إمامهم أن يختار لهم الولاة الصلحاء، عملاً بسنة

(١) حضرموت: في شرقي عدن بقرب البحر، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف، ولها مدينتان: تريم وشبام. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٢٦٩-٢٧١.

(٢) خولان: مخلاف من مخاليف اليمن، منسوب إلى خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة بن حمير بن سبأ. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٤٠٧.

(٣) زبيد: اسم واد به مدينة يقال لها الحصيب، ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به، وهي مدينة مشهورة باليمن. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ١٣١.

(٤) رمع: موضع باليمن، وقيل: جبل باليمن، وهي قرية أبي موسى ببلاد الأشعريين من اليمن قرب غسان وزبيد. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٦٨.

(٥) البحرين: اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان، قيل: هي قصبه هجر (المفوف اليوم)، وقيل هجر قصبه البحرين، وقد عدها آخرون من اليمن، وجعلها آخرون قصبه برأسها، وربما عدَّ بعضهم اليمامة من أعمالها، والصحيح أن اليمامة عمل برأسه في وسط الطريق بين مكة والبحرين. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣٤٧.

(٦) جرش: من مخاليف اليمن من جهة مكة، وهي مدينة عظيمة، وولاية واسعة باليمن، فُتحت في عهد النبي صلوات الله عليه وآله صلحاً على الفتي سنة ١٠ هـ. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ١٢٦.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٢.

(٨) علي حسني الخربوطلي، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ١٤١٥ هـ/١٩٩٤ م، ص ٢٣. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: علي الخربوطلي، الحضارة الإسلامية).
(٩) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٢؛ علي خربوطلي، الحضارة الإسلامية، ص ٢٣.

رسول الله ﷺ في تولية بعض الناس على قومهم إذا وجد فيهم صلاحًا، كالمطائف وبعض القبائل^(١)، وأن يكونوا من أهل الخبرة والكفاءة والمهارة العسكرية والقدرة القيادية، وممن لهم دراية بطبيعة المنطقة التي يوجّهون إليها، يختارهم ويقدمهم على من يفضّلونهم في السبق إلى الإسلام، لأنّ الأمر هنا في نظره يتعلق فقط بالكفاءة والمقدرة على تحقيق الأهداف التي من أجلها أعدت لها هذه الجيوش من سحق عناصر الردة وإعادة الأمن للبلاد^(٢)، ودلالة ذلك انتقاؤه لقادة الألوية الأحد عشر الموجهين لحروب الردة ممن تتوفر فيه القدرة القيادية والكفاءة، فعلى سبيل المثال اختياره لحذيفة بن محصن^(٣) عامل رسول الله ﷺ على صدقات أهل دبا وهو من أهلها^(٤)، وتسييره على رأس الجيش الموجه إلى عمان^(٥).

كما حرص ﷺ على تتبع أحوال ولايته مع رعيته، فورد أنه حين دخل مكة معتمرًا في العام ١٢هـ/٦٣٣م، اجتمع بالناس وسألهم فقال: هل من أحدٍ يتشكّى ظلاماً؟ فأثنى الناس على واليهم عتاب بن أسيد^(٦)، دلالة على إدراكه ﷺ بأنّ حالة الأمن لا تسود البلاد، وتستقرّ أحوال المسلمين، ويتحقق أمنهم؛ إلا يرفع الظلم عنهم إذا وقع عليهم من قبل ولايته، وبالتالي سيأمنون على أنفسهم وما يملكون؛ لأنّ من واجب الولاة والعمال القيام بالعدل بين الرعية ومداومة الرعاية لرعيته، واجتناب ظلمهم، وعدم الابتعاد عنهم، أو إهمال أمورهم حتى يقدم لهم الرعية الطاعة، ويتحقق الأمن بينهم.

ولم تكن سياسته ﷺ الأمنية لحفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية تتوقف عند الاختيار لهؤلاء العمال، إنما تتبّعها مسؤوليته في مراقبة أعمالهم، ومتابعتهم ومحاسبتهم، فإن وقع ضررٌ على أحدٍ من

(١) انظر: ابن خياط، تاريخه، ص ٥٥-٦٠؛ الطبري، تاريخ الأمم، ص ٢٩٣.

(٢) محمد باشميل، حروب الردة، ص ٧١-٧٢.

(٣) حذيفة بن محصن القلعي، استعمله أبو بكر ﷺ على عمان بعد عزل عكرمة، فلم يزل عليها إلى أن مات أبو بكر ﷺ، ثم استعمله عمر ﷺ على اليمامة، وله في قتال الفرس آثارٌ كثيرة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٤٦٧-٤٦٨؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٣١٦.

(٤) ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٤٣٥-٤٣٦.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩١.

(٦) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٣؛ ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، صفة الصفوة، تحقيق وتعليق:

حمود فاخوري، تخريج الأحاديث: محمد رواس قلعة جي، دار المعرفة-بيروت، ط ١، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن الجوزي، صفة الصفوة).

أفراد الرعية بسبب قصور، أو خطأ من عماله أو عامة جنده ، فيعوض من بيت المال الضرر الناتج عن أعمال ولاته وعماله، ومن ذلك ما رواه ابن كثير^(١) من أنّ رجلين كانا قد أسلما ومعهما كتاب بالأمان من الخليفة، فقتلا خطأً من قبل بعض المسلمين في معركة الحصيد عام ١٢هـ/٦٣٣م؛ لجهلهم بإسلامهما، فلما بلغ خبرهما لأبي بكر ﷺ وأدهما، وبعث بالوصاية بأولادهما^(٢).

ومما يلاحظ قلّة شكاوى الرعية ضدّ ولاته وعماله، ولم يرد أيُّ ذكرٍ لأيِّ شكوى ضدهم في الأقاليم الإسلامية في المصادر التاريخية التي بين أيدينا سوى ما ورد من أنّ رجلاً أقطع اليد والرجل ادعى أنّ والي اليمن قد ظلمه، فرآه أبو بكر ﷺ يصلي في الليل، فترجح لديه أنه مظلوم، ثم وقعت سرقة في بيته، فتبين أنّ هذا الرجل هو السارق، فلم يلتفت لشكايته، وعرف كذبه^(٣).

ولكن غالبًا ما يكون العزل هو العقاب الذي أوقعه أبو بكر ﷺ في حالة الخطأ، ولا نجد أخبارًا حول عزل أبي بكر ﷺ لوال، أو قائدٍ من القواد، سوى ما ذكر من أمرٍ عزل خالد بن سعيد^(٤) عن الجند قبل أن يسير، وولى بدلًا عنه يزيد بن أبي سفيان، وجعله رديًا بتيماء^(٥)، وورد في سبب عزله أنّ خالدًا قد تأخر في تقديم بيعته لأبي بكر ﷺ شهرين بعد قدومه من اليمن، ثم لقي علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ﷺ فعذهما على الاستكانة لبني تيم، رؤوس بني عبد مناف، فلما بلغ أبا بكر ﷺ مقالته لم يتأثر لها، ولكنّ عمر اضطنعها عليه، فلما عقد له أبو بكر ﷺ أخذ عمر ينهاه، فلم يزل بأبي بكر ﷺ حتى عزله^(٦).

(١) البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ٣٢٣.

(٢) سيرد ذكر ذلك في المبحث الرابع من هذا الفصل المطلب الأول منه، ص.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٨٠؛ ابن أنس، مالك، إسعاف المبطل برجال الموطأ، صححه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، كتاب الحدود، باب جامع القطع، حديث رقم ٣٠، ج ٢، ص ٨٣٥-٨٣٦. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: مالك بن أنس، الموطأ).

(٤) خالد بن سعيد بن العاص القرشي الأموي، أسلم قديمًا، هاجر إلى الحبشة، وشهد عام القضية، والمشاهد بعدها مع النبي ﷺ، واستعمله رسول الله ﷺ على صدقات اليمن، ثم استعمله أبو بكر ﷺ، وكان لؤاؤه أول لواء عقده أبو بكر ﷺ، وقتل بمرج الصفر في صدر خلافة أبي بكر ﷺ، وقيل: كانت الواقعة سنة ١٤هـ، وقيل: بل كان قتله في أجنادين بالشام قبل وفاة أبي بكر ﷺ، وقد اختلف أصحاب السير في تواريخ هذه الوقائع. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٥٧٤-٥٧٥.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١١٦.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٣١-٣٣٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٣.

ونرى أنّ أبا بكر رضي الله عنه لم يستبعد خالدًا، وإنما عزله فقط عن قيادة الجيش، وجعله ردةً ينزل بتيما، ويدعو من حوله من العرب إلى الجهاد حتى يأتيه أمره، وفي رأينا أنّ أبا بكر رضي الله عنه قد عزل خالد بن سعيد عن قيادة الجند لموقفه من أمر بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وحديثه الذي تكلم به، والذي قد يتسبب في خلق الفتنة، مما يؤدي إلى الإخلال بأمن الدولة الإسلامية وسلامة المسلمين خاصة، وحيث إنّ الدولة الإسلامية ستخوض فتوحاتٍ في بلادٍ بعيدة، فإذا تقلد منصب القائد للجند في البلاد المفتوحة عند الخوض فيه فيسمعه من في قلبه مرض، فتنشر الفتنة بين الناس، وتتفكك وحدتهم، في الوقت الذي تحتاج إليه الأمة الإسلامية إلى الترابط والتماسك والوحدة التي سعى إليها رضي الله عنه في حروبه ضد المرتدين، فاستبعده، فأطاع عمر رضي الله عنه في بعض أمره، وعصاه في بعض^(١)، في إشارةٍ إلى رفض أبي بكر رضي الله عنه رأي عمر رضي الله عنه في عزل خالد بن الوليد، بسبب ما أثير حول خالدٍ من جدلٍ في أمر مالك بن نويرة^(٢)، وأمورٍ أخرى جعلت عمر رضي الله عنه يشير على أبي بكر رضي الله عنه بعزله، فلم يطعه فيها، لأنّ من وجهة نظره رضي الله عنه أنّ ما قام به خالد بن الوليد لا يتعلق بأمن الدولة وسلامتها.

وخلاصة ما ورد في هذا الأمر أنّ خالدًا قد قتل مالك بن نويرة سيد بني تميم وتزوج من امرأته، واختلف الصحابة في أمر إسلام مالك فشهد بعضهم بإسلامه، فتأثر الصحابة بذلك، وعلى رأسهم عمر، الذي طالب بعزل خالد، أو القصاص منه لقتله رجلًا مسلمًا، فاعتذر خالد لأبي بكر بأنه قد تأول خطأ^(٣)، فانتهمي رأي أبي بكر رضي الله عنه إلى أنه لا يجب قود خالد بمالك، فدفعت دية مالك من بيت مال المسلمين، وقيل من خالد، وتجاوز عنه ما كان في حربه تلك، وردة إلى عمله^(٤)، لرجحان المصلحة على المفسدة في بقاءه^(٥)، وطالما أنّ خالدًا أو غيره من القادة والعمال

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٧٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١١٦.

(٢) مالك بن نويرة، كان سيد قومه بني حنظلة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بعثه مصدقًا إليهم، فجمع صدقاتهم، فلما بلغه وفاة النبي صلى الله عليه وسلم جفل إبل الصدقة، أي ردها من حيث جاءت، فلذلك سمي الجفل، فقام في قومه، وجمعهم، وحرصهم على الردة، ومنع الصدقة، فلما بلغ أبا بكر رضي الله عنه والمسلمين حنقوا عليه. الكلاعي، حروب الردة، ص ١٠٩-١١٠.

(٣) إن التأويل الخطأ لا يستوجب العقاب، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب أسامة بن زيد لقتله الرجل الذي قال لا إله إلا الله؛ لأنه ظن أنه قالها تهودًا، وكذلك فعل الصديق رضي الله عنه مع خالد؛ لأنه كان متأولًا. ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٨٨-٩٨.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٢ - ٢٧٤؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٠٩-١١١.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ١، ص ١٨.

لم يأتِ بأمرٍ منكرٍ يستحق عليه العقوبة في شرع الله، أو بأمرٍ قد يكون فيه ضررٌ على أمن الأمة الإسلامية، فليس هناك مبررٌ للعزل.

في حين نرى لأبي بكر رضي الله عنه موقفًا صارمًا وغاضبًا من فعل الصحابي أبي قتادة الأنصاري^(١)؛ لتركه جيشَ خالد بن الوليد مغاضبًا إياه لخلافه معه في أمر مالك بن نويرة، وأتى المدينة يشتكي فعل خالد، فأمره أبو بكر رضي الله عنه بالعودة إلى الجيش والانتظام في صفوفه دون أن يسمع له شكوى^(٢)، وقد أراد أبو بكر رضي الله عنه أن يبين لقادته وجنده أهمية التقييد بالسمع والطاعة لولي الأمر؛ حتى وإن كان يخالفه في الرأي؛ لأنَّ المخالفة قد تؤدي إلى الإضرار بأمن وسلامة الجيش والأمة الإسلامية أجمعها.

ونراه يعاقب قائده عكرمة بن أبي جهل^(٣) لأنه عرض حياة الجند للخطر عندما استعجل قتال مسيلمة الكذاب قبل أن يأتيه المدد، فكتب إليه رضي الله عنه يعنفه على سرعته، ثم صرفه إلى وجهٍ آخر^(٤).

ومن صور سياسته الأمنية رضي الله عنه الطواف بالأسواق لحفظ أمن الرعية، وحماية للأعراض، وأمن الطرقات والأسواق من الغش، ولمراقبة التجار؛ اقتداءً بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولما ثقلت عليه المسؤوليات قام بتكليف عبد الله بن مسعود^(٥) بالعمس في المدينة^(٦)، فقبل لعبد الله بن مسعود:

(١) أبو قتادة الأنصاري، واسمه الحارث الخزرجي السلمي، فارسُ رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان بدريًا، وقيل: إنه شهد أحدًا وما بعدها من المشاهد كلها، وشهد مع علي رضي الله عنه المشاهد كلها، توفي سنة ٥٤ هـ بالمدينة، وقيل: بالكوفة في خلافة علي. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٥٥.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٣.

(٣) عكرمة بن أبي جهل القرشي المخزومي، أسلم بعد الفتح بقليل، حسن إسلامه، وكان من صالحى المسلمين، استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدقات هوازن عام الحج، وله في قتال أهل الردة أثرٌ عظيم، وسار إلى الشام، واستشهد بأجنادين، وقيل: يوم اليرموك، وقيل: يوم الصفرة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٦٧-٥٦٩.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٨٥-٨٦.

(٥) عبد الله بن مسعود الهذلي، حليف بني زهرة، أسلم قديمًا، أول من جهر بالقرآن في مكة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، هاجر المهجرتين جميعًا، وصلى القبلتين، وشهد بدرًا، وسائر المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، وشهد اليرموك، وسيَّره عمر إلى الكوفة معلمًا ووزيرًا، وتوفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٨٠-٢٨٦.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٥.

"هذا فلان؛ تقطر لحيته خمراً ، فقال عبد الله: إنا نحينا عن التجسس، لكن إن يظهر لنا شيءٌ نأخذُ به"^(١)، ويبدو أنها قد كانت وظيفةً يقوم بها.

وفي سبيل الحفاظ على شريعة الله وكتابه الذي فيه رفعةُ المسلمين في الدارين، وأدعى إلى عدم الاختلاف والفرقة بين المسلمين وافق أبو بكر رضي الله عنه على فكرة جمع القرآن بعد أن كثر القتلُ في حفظته يوم اليمامة^(٢)، فأمر في عام ١٢هـ/٦٣٣م بجمع القرآن من اللحاف، والعسب، وصدور الرجال، وجعلها في مصحف^(٣)؛ لحفظ ضرورةٍ من الضرورات الخمس التي أوجبها الله - تعالى - على أمته بالحفاظ عليها وهي أمن الدين.

وهكذا سخر أبو بكر رضي الله عنه كلَّ جهوده وطاقاتِ الأمة الإسلامية لحفظ دار الإسلام مما يتهددها، متبعاً كلَّ الأساليب والإجراءات الأمنية التي تمكنه من تحقيق هذا الهدف.

(١)الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٣.

(٢)يوم اليمامة: معركة وقعت في عام ١١هـ، قاد المسلمين في هذه المعركة خالد بن الوليد ضد مسيلمة الكذاب ومن ارتد من بني حنيفة في اليمامة، وهزم فيها بنو حنيفة، وقتل مسيلمة، وعُرفت -أيضاً- المعركة بيوم الحديقة الموت؛ لانخراط بني حنيفة إلى الحديقة، واحتمائهم بها، فاقتحمها المسلمون وفتحوها، ونصر الله المسلمين. انظر: ابن خياط، تاريخه، ص ٥٥-٦٠؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٥-٢٨٥.

(٣)ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣٢٣-٣٢٤.

• أساليب أبي بكر رضي الله عنه الأمنية في التعامل مع حوادث عهده:

- تنفيذ أحكام الشريعة^(١):

ألزم أبو بكر رضي الله عنه نفسه أمام الناس في خطبة البيعة بتطبيق شريعة الله؛ نَهَجًا، وأحكامًا، وحدودًا؛ لحفظ أمن الإنسان في دينه، وماله، وعرضه، وعقله، كما تعهد بإقامة العدل على كل من يخالف القانون الإلهي، ويعبث بأمن الدولة الإسلامية، فأعلن مساواة الجميع أمام أحكام الشريعة الإسلامية، فبدأ بتطبيق ذلك على نفسه وعماله^(٢)، فيروى أنه لطم رجلًا يومًا، فطلب أبو بكر رضي الله عنه أن يقتصَّ المظلوم منه، لكنَّ الرجلَ عفا^(٣)، وروي عنه -أيضًا- أنه عزم على أن يقتصَّ من والي اليمن بعد شكوى تقدم بها رجلٌ أقطعَ اليد والرجل، غير أنه تبين له كذب المدعي^(٤).

وقد تولى رضي الله عنه أمور القضاء بين الناس في المدينة، فلم يظهر في عهده منصبُ القاضي المتخصص، لقلّة الشكاوى والقضايا في زمنه، إلا أنه استعمل عمرًا على القضاء في المدينة^(٥)، وظل أمرُ القضاء في الأمصار مسؤوليّةُ الأمراء والولاة^(٦).

وقد سنّت الشريعةُ الإسلامية الحدودَ والعقوباتِ الرادعةَ للحد من الجرائم، ولحفظ أمن الدين، والنفس، والعرض، والمال، وتُعدّ الجرائمُ التي وقعت في عهده قليلةً، نظرًا لقصر مدة خلافته رضي الله عنه، ولقرب عهد الناس بعهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد ورد أنّ عمرَ حين ولي أمر القضاء في المدينة

(١) الشريعة: ما سن الله من الدين وأمر به، كالصوم، والصلاة، والحج، والزكاة، وسائر أعمال البر، قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، قيل في التفسير: الشريعة: الدين، والمنهاج: الطريق، واشترع الشريعة، أي: سنّها، واتبعها، (والتشريع): سن القوانين. ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ٥٩. (مادة: شرع)؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٤٧٩. (مادة: شرع).

(٢) صبحي محمّصاني، تراث الخلفاء الراشدين، ص ١٠٠.

(٣) ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ، ص ٥٥، ص ٤٦٤. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن أبي شيبه، المصنف).

(٤) حاولت الباحثة التعرف على اسم الرجل الذي تعرض للطم في هذه الرواية، لكن المصادر لم تقدم لنا اسم هذا الرجل.

(٥) وكيع، محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، عالم الكتب - بيروت، ج ١، ص ١٠٤. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: وكيع، أخبار القضاة)؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٦) عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين، دار اشبيليا للنشر والتوزيع - الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٤٣٣. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان).

مكث سنة لا يتقدم إليه أحد^(١)، لكنّ هذا لا يمنع من وجود انحرافاتٍ ومخالفات لحكم الشريعة في عهده ﷺ عاقب عليها وفقاً لحكم القرآن والسنة النبوية.

وقد صح عنه ﷺ أنه لم يكن ليقيمَ حداً حتى تقومَ به عنده البينة، فورد عنه قوله: "لو رأيتُ رجلاً على حدٍّ من حدود الله -تعالى- لم آخذُه حتى يكونَ معي شاهداً غيري"^(٢). ولا يقام الحدُّ إلا بوجهين؛ إما وجودِ البينة، أو إذا شهد الشهود به^(٣).

ومن الجرائم التي وقعت في عهده استوجبت العقوبة في الشرع الإسلامي جرائم القصاص والديات، ومن أمثلة أحكامه فيها ما ورد أنه دفع ديةَ الرجلين اللذين قُتلا خطأً على يد بعض المسلمين في معركة الحصيد دون علمهم بإسلامهما وبكتاب الأمان الذي لديهما من أبي بكر ﷺ وبعث بالوصاية بأولادهما، وبرر ذلك ﷺ بقوله: "كذلك يلقي من يساكن أهل الحرب في ديارهم"، لأنّ الذنبَ عليهما في مجاورتهما المشركين^(٤)، وهذا كما في الحديث الشريف: "أنا بريءٌ من كلِّ مسلمٍ يقيم بين أظهر المشركين"^(٥).

كما رُفِع لأبي بكر ﷺ في شأن رجلين عضَّ أحدهما أُذنَ الآخر فقطع منها، فاقتص منه^(٦)، وأخرج البخاري عن أبي مليكة عن جده أنّ رجلاً عض يد رجلٍ فأندر ثنيتَه، فأهدرها أبو بكر ﷺ^(٧).

وفي جرائم الحدود نفذ فيها ﷺ أحكامَ الشريعة من عقوباتٍ وحدودٍ، ومن الشواهد على ذلك إقامته حد الزنا، أخرج مالك^(٨) أنّ رجلاً وقع على جاريةٍ بكراً، واعترف، فأمر به أبو بكر

(١) وكيع، أخبار القضاة، ج ١، ص ١٠٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٢) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ١٦٥.

(٣) الشافعي، الأم، كتاب الحدود وصفة النفي، باب الشهادات والإقرار في السرقة وقطع الطريق وغير ذلك، ج ٦، ص ٢١٤.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣٢٣.

(٥) سنن الترمذي، كتاب السير، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، حديث رقم ١٦٠٤، ج ٤، ص ١٥٥.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٧) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٧٩.

(٨) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، ٢-٣ باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم ١٣، ج ٢،

ص ٨٢٦؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٨٠.

ﷺ فجُلِد، ثم نفاه إلى فدك^(١). فجمع بذلك بين عقوبة الجلد وعقوبة التغريب^(٢) مدة عام، عملاً بسنة رسول الله ﷺ^(٣)، ولم يكن أبو بكر ﷺ يضرب المملوك في القذف إلا أربعين^(٤)، ولا ينفي العبيد إذا زنوا^(٥).

وفي جرائم السرقة؛ فيروى عنه ﷺ أنه قطع في مجن^(٦) قيمته خمسة دراهم^(٧)، وقطع يد رجلٍ من أهل اليمن أقطع اليد والرجل لسرقته حليَّ أسماء بنت عميس^(٨)، بعد أن وُجدت الحليُّ عند صائغٍ زعم أن الأقطع جاء به، فاعترف الأقطع، أو شُهد عليه، فأمر به، فقطعت يده اليسرى^(٩).

وأما فيما يتعلق بشرب الخمر! فقد ورد أنه أتى إلى أبي بكر ﷺ بشاربٍ، فسأل عن ضرب رسول الله ﷺ، فحزروه أربعين، فضربه أربعين^(١٠).

وفي حد الردة! اتبع أبو بكر ﷺ في قتاله لأهل الردة ومانعي الزكاة حكم الإسلام فيهم، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١١)، ولحديث رسول الله ﷺ: "بني الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله،

(١) فدك: قرية بالحجاز، بينها وبين المدينة يومان، وقيل: ثلاثة. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٢٣٨.

(٢) التغريب: النفي عن البلد التي وقعت الجناية فيه. ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٢٣. (مادة: غرب).

(٣) الشافعي، الأم، كتاب الحدود وصفة النفي، باب النفي والاعتراف في الزنا، ج ٦، ص ١٧٩.

(٤) الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ٣٣-٣٤.

(٥) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم ١٣، ج ٢، ص ٨٢٦.

(٦) مجن: وهو الترس والترسة. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٥. (مادة: مجن).

(٧) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٨٠.

(٨) أسماء بنت عميس، أسلمت قديماً، وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل عنها زوجها تزوجها أبو بكر ﷺ، ثم مات عنها أبو بكر ﷺ، فتزوجها علي بن أبي طالب ﷺ، وأسماءُ أختُ ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ، وكانت أسماءُ أكرمَ النساءِ أصهاراً، فمن أصهارها النبي ﷺ، وحمة، والعباس، ﷺ، وغيرهم. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٦، ص ١٤-١٥.

(٩) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب جامع القطع، حديث رقم ٣٠، ج ٢، ص ٨٣٥-٨٣٦؛ الشافعي، الأم، كتاب الحدود وصفة النفي، باب قطع الأطراف كليها، ج ٦، ص ٢٠٩.

(١٠) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الأوائل، وضع حواشيه: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ١١٦. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: العسكري، الأوائل).

(١١) سورة التوبة، الآية: ٥.

وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً" (١)، وعندما احتج الصحابة بحديث رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقه" (٢)، قال أبو بكر ﷺ: "إنَّ الزكاةَ حقُّ المال"، فتبين لنا مدى علمه بأحكام الإسلام، واجتهاده في فهم الحديث الأول المجمل، قد جاء موافقاً لصريح الكتاب والسنة (٣)، فإنَّ أيَّ تهاونٍ في أيِّ ركنٍ من أركان الإسلام والقبول بما يُعرضه هؤلاء المرتدَّة حتى لو كان جزءاً يسيراً يعني هدم الدين كلِّه، وسيجر الأمة إلى هوانها، فتضيع هيبة الإسلام؛ لتفريط أهلها في مبادئها وأركانها شيئاً فشيئاً، وبالتالي يعمُّ الاضطراب، وتسود الفوضى، ويضيع الأمن.

وأما قتال أهل الردة، فهو واجبٌ بعد إنذارهم ثلاثة أيامٍ، فإذا رجع المرتدُّ إلى الإسلام فلا عقاب عليه، أما إذا لم يرجع رغم الاستتابة والتروِّي فحكمه القتل عملاً بسنة رسول الله ﷺ وإجماع صحابته (٤).

وأنزل أبو بكر حد الردة على أعمالٍ وأقوالٍ دلت على الكفر والردة، ومن ذلك أنه أقام الحدَّ على من شتم النبي ﷺ، وأظهر الفرخ لموته، فقد روى الطبري أنَّ المهاجر بن أبي أمية رُفِع إليه امرأتان مغنيتان، غنت إحداهما بشتم النبي ﷺ فقطع يدها، ونزع ثنيتها، وغنت الأخرى بهجاء المسلمين، فقطع يدها، ونزع ثنيتها، فكتب إليه أبو بكر ﷺ: "بلغني الذي سرتَ به في المرأة التي تغني بشتم النبي ﷺ، فلولا ما سبقني فيها لأمرتك بقتلها؛ لأنَّ حدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلمٍ فهو مرتدٌّ، أو معاهدٍ فهو محاربٌ غادرٌ" (٥).

(١) صحيح البخاري، حديث رقم ٨، كتاب الإيمان، باب الإيمان، ج ١، ص ١٢.

(٢) سبق ذكره، انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٤٢.

(٣) سالم البهنساوي، الخلافة والخلفاء الراشدون، ص ١١٦؛ عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ٣٥.

(٤) الماوردي، حكم المرتد، ص ٢٧.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٥-٣٠٦.

وروي أنّ امرأة ذميمةً تدعى عصماء اليهودية قُتلت لشتمها نبي الله ﷺ، فقال أبو عبيد:
"وإنما حلت دماء أهل الذمة بشتم النبي ﷺ، ولم تحل بتكذيبهم إياه، لأنهم على ذلك صولحو"^(١).
وعاقب أم قرفة الفزارية بالقتل لردّها"^(٢).

وكتب إلى المهاجر بن أمية بتعزيز المرأة التي تغتت بهجاء المسلمين دون المثلة: "فإن كانت
من يدعي الإسلام؛ فأدبْ وتعزيرٌ دون المثلة، وإن كانت ذميمةً فلعمري ما صفحت عنه من الشرك
أعظم، ولو كنتُ تقدمتُ إليك في مثل هذا لبلغتُ مكروهًا، فاقبل الدعة. وإياك والمثلة في الناس!
فإنها مأثمٌ ومُنفرةٌ، إلا في قصاصٍ"^(٣).

– الشورى^(٤):

طبق أبو بكر ﷺ الشورى تطبيقًا عمليًا في كل نواحي الحكم، وخاصة الأمنية، وأكد في
خطبة البيعة على أنّ مبدأ الشورى قاعدةٌ من قواعد الحكم الإسلامي، وإحدى أسسها، وهي
فرضٌ على أهل السلطة والحكم، فقال: "أيها الناس! فإني قد وُلّيتُ عليكم ولست بخيركم، فإن
أحسنتم فأعينوني، وإن أسأت فقوموني"^(٥)، على أن تكون في المسائل والقضايا التي لم يرد فيها
نصٌّ في القرآن أو السنة"^(٦).

(١) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٣٣-٢٣٤..

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص ٣٣٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٤) الشورى: المشاورة من أصول الدين وسنة الله في العالمين، وهي عين الهداية وسبل الرشاد إلى الأمر وإيضاح المبهم من الرأي
ومفتاح المغلق من الصواب. وقد حث الشارع عليها، وندب الخلق إليها، وقد قال تعالى لنبية: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ
لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. انظر: الشيزري، عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر، المنهج المسلوك في سياسة
الملوك، تحقيق: علي الموسى، مكتبة المنار- الزرقاء، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ١، ص ٤٧٥. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا:
الشيزري، المنهج المسلوك في سياسة الملوك)؛ سليمان بن صالح سليمان كمال، الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية حتى
منتصف القرن ٣هـ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م،
ج ١، ص ٢١٨. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: سليمان كمال، الإدارة العسكرية).

(٥) انظر: المبحث الأول من هذا الفصل، ص ٢٧.

(٦) وكان الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو
السنة لم يتعدوه إلى غيره، اقتداءً بالنبي ﷺ. صحيح البخاري، كتاب كراهية الخلاف، باب قوله تعالى: "وأمرهم شورى
بينهم"، ج ٦، ص ٢٦٨٢.

وأخرج البيهقي بسندٍ صحيحٍ عن ميمون بن مهران أنه قال: "كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه أمرٌ نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى بينهم، وإن علمه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به، وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة، فإن أعياه ذلك دعا رؤوسَ المسلمين وعلماءهم واستشارهم" (١).

وكان مجلسُ أبي بكر رضي الله عنه الاستشاري يتألف من كبار الصحابة ومن علماء المسلمين من أمثال: عمر، وعلي، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، وغيرهم رضي الله عنهم، لذلك كان يحرصُ على إبقائهم بجانبه في المدينة دون توجيههم إلى الفتوحات أو المشاركة فيها (٢)، ليستعينَ بهم في أمور الحكم؛ ومما يُروى في ذلك حين أمر بخروج جيش أسامة استأذن أبو بكر رضي الله عنه من أسامة في أن يسمح له بإبقاء عمر قائلاً له: "إن رأيتَ أن تعيني بعمرَ فافعل". وفي رواية: "أرأيتَ أن تأذن لعمرَ بالمقام عندي، أستأنسُ به وأستعين برأيه؟ فأذن له" (٣).

وورد أيضًا أنه قال: "لا استعملُ أهل بدر! أدعُهم حتى يلقوا الله بأحسن أعمالهم، فإنَّ الله يدفع بهم وبالصلحاء من الأمم أكثرَ وأفضلَ مما ينتصر بهم" (٤)، فدعاؤهم للمسلمين قد حلَّ مكان خروجهم للقتال، وهو أفضلُ لأمة الإسلام.

كما ورد من أخبار استشارته للصحابة رواياتٌ كثيرةٌ؛ منها مشاورته إياهم في أمر قتال أهل الردة، فحين وقعت الردةُ بادر أبو بكر رضي الله عنه إلى المسجد، وخطب في المسلمين وقال: "أيها

(١) ابن رجب البغدادي، عبد الرحمن بن شهاب الدين، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: طارق عوض الله محمد، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ٢، ١٤٢٢هـ، ج ١٣، ص ٣٤٢. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن رجب البغدادي، فتح الباري في شرح البخاري).

(٢) سامي محمد الصلاحيات، الشورى تنمية مؤسسية ونهوض حضاري، مكتبة الصلاح - الكويت، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص ١٦٥. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: سامي الصلاحيات، الشورى).

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٤٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٣، ص ٦٦، ج ٦، ص ٢٧٩؛ الشافعي العاصمي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العاصمي المكي، سمط النجوم الوالي في أبناء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج ٢، ص ٣٣٨. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الشافعي العاصمي، سمط النجوم).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٥-٢٦٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢١٩.

الناس، ... أنتم شركائي في هذا الأمر، فهاتوا ما عندكم" (١)، إقراراً منه في حق المسلمين في المشاورة.

وفي مواقف عدة لم تكن الشورى ملزمة له في أحيان كثيرة، إما لوجود نص شرعي، أو لأمر من رسول الله ﷺ، وهذا واضح في موقفه من إنفاذ جيش أسامة بن زيد رغم أن الصحابة أشاروا عليه بعكس ذلك (٢)، لأنه رأى أنه لا مجال للمشاورة والنقاش في أمر بعد أمر رسول الله ﷺ، إذ ثبت أنه ﷺ أوصى قبل وفاته بإنفاذ هذا الجيش (٣)، فلينفذ الجيش مهما كانت الظروف الأمنية التي تحيط بالمدينة، ومهما واجه المسلمون من أخطارٍ تتهدد سلامتهم وأمنهم؛ ليقينه التام أن أوامره ﷺ من أوامر الله -تعالى-، والله -تعالى- أعلم بما يصلح الأمة (٤).

أما فيما يتعلق بتغيير قيادة الجيش واستبدال أسامة بمن هو أسنُّ منه؛ فلم يُرد أن يعزل من استعمله رسول الله ﷺ (٥)، فهو في ذلك يُعلم المسلمين عدم مخالفة أوامر الرسول ﷺ، إن كان قد مات فسنته باقيةً وحيّةً باتباعها والاقتراء بها؛ لأنها إحدى أسس التشريع في الدولة الإسلامية. ولولي الأمر أن ينفرد برأيه إن رأى أن مصلحة الأمة الأمنية تقتضي ذلك، والقرار الأخير يعود إليه بعد مروره على الرعية.

وكما أنه لم يأخذ بمشورة مستشاريه في أمر قتال أهل الردة من مانعي الزكاة، إذ يُروى أنه حين اجتمع ﷺ بكبار الصحابة طرح أمامهم أمر المرتدين وقتالهم، فاجتمع رأيهم جميعاً على قتال من ارتد عن الإسلام ردةً كاملة، غير أن الخلاف وقع في أمر قتال مانعي الزكاة، فقد كره الصحابة قتالهم؛ لأنهم أهل القبلة (٦)، ورأوا إمهالهم حتى تسكن الناس، وترجع الجنود (٧)، فترفع عنهم صدقة ذلك العام أملاً في أن يراجعوا أنفسهم فيؤدوا الذي عليهم، محتجين بحديث رسول الله

(١) الواقدي، الردة، ص ٥١.

(٢) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٤٥-٢٤٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٩. المبحث الثاني من الفصل الأول، ص ٤٢.

(٣) انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٤٣.

(٤) انظر: عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ٣٠-٣٢.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٦) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٠١.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٤-٧٥.

ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله"^(١) إلا أن أبا بكر ﷺ لم يقبل هذا الرأي، وقال: "والله لو منعوني عقلاً مما أعطى وه النبي لجاهدتم عليه"^(٢).

وحين طلب مشورة الصحابة في أمر كندة لأنها منعت الصدقة، وقتلت رسولاً لأبي بكر ﷺ؛ أشار عليه أبو أيوب الأنصاري^(٣) أن يتألفهم، ويرفع عنهم صدقة ذلك العام بدل حربهم، فتبسم أبو بكر ﷺ وقال: "والله لو منعوني عقلاً واحداً مما كان النبي وظفه عليهم لقاتلتهم عليه أبداً، أو ينيبوا إلى الحق صفرة"^(٤) وقمأة"^(٥).

ولا يفهم من خلال هذه الروايات بأنَّ أبا بكر ﷺ قد استبدَّ برأيه ولم يأخذ برأي مستشاريه، ولكن الذي منعه من الأخذ بمشورة الأكثرية من الصحابة، وإصراره على رأيه هو ما رآه من وجود نصٍّ على القضية المختلف عليها من قبل الصحابة، وأنَّ مسؤوليته تحتم عليه أن ينفذ حكم الإسلام فيمن أنكر أداء الزكاة، وقد وافقه عليه الصحابة بالإجماع.

ونجده في مواقف أخرى يأخذ بمشورة الصحابة؛ ومن ذلك حين قرر المسير بنفسه لقتال أهل الردة^(٧)، فأشار عليه الصحابة بعدم الخروج، لما يترتب على ذلك من أخطارٍ يتهدد أمنه وأمن المسلمين^(٨)، فامتلل لرأيهم مدركاً أنَّ رأيهم فيه مصلحةُ الأمة الأمنية فإنَّ أصيب الخليفةُ هلك المسلمون جميعاً، ولم تقم لهم قائمةٌ بعد ذلك.

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث رقم ١٣٣٥، ج ٢، ص ٥٠٧.

(٢) الجاحظ، العثمانية، ص ٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٣، ج ٦، ص ٥٨٥.

(٣) أبو أيوب الأنصاري الخزرجي النجاري، واسمه خالد، نزل عليه رسول الله ﷺ حين قدم المدينة مهاجراً إلى أن بُني مسجده ومسكنه، شهد سائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وكان مع علي ﷺ ومن خاصته، وغزا أيام معاوية أرض الروم مع يزيد بن معاوية، سنة ٥٥١هـ، فتوفي عند القسطنطينية، وقيل: سنة ٥٥٠هـ، فدفن هناك. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٥-٢٦.

(٤) الصفرة: السواد، والصفرة سُود الإبل لا يرى أسود من الإبل إلا وعهو مُشرب. صُفرة، ولذلك سمى العرب سود الإبل صفراً. ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٢٤٩.

(٥) قمأة: رجل قميء: ذليل، والجمع: قماء، وأقْمَيْتُ الرجل إذا ذللتُه. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨٥. (مادة: قمأ).

(٦) الواقدي، الردة، ص ١٩٦؛ ابن أعثم، الفتوح، ١، ج ٤، ص ٥٨-٥٩.

(٧) ابن كثير، البداية والنهاية، ٣، ج ٦، ص ٢٨٨؛ الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٤٥٨.

(٨) الواقدي، الردة، ص ٥٤-٥٥.

ولإدراكه عليه السلام بأهمية الشورى فقد أوصى قاداته حين بعثهم للفتح باتباع مبدأ الشورى مع كبار معاونيهم من الصحابة والتابعين، ومما يُروى في ذلك أنه أوصى خالدًا حين سيّره لقتال أهل اليمامة بأخذ المشورة والرأي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن لا يخالفهم^(١)؛ لأنّ معه جنّد المسلمين، والمشاورة قد تنجيهم من التهلكة، وتُقدِّم لهم النصر.

وكما لم يبخل الصحابةُ بأرائهم ومشورتهم في كل ما يمس أمن الأمة الإسلامية وعقيدتها، وخاصة عمر رضي الله عنه، فقد ثبت أنه حين قُتل أعدادٌ كبيرة من المسلمين في موقعة اليمامة أشار عمرُ على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن، تردد أبو بكر رضي الله عنه في أول الأمر؛ لأنه لم يرد فيه فعلٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يزل به عمرُ حتى شرح الله لذلك صدر أبي بكر رضي الله عنه^(٢).

كما اتبع مشورة عمر رضي الله عنه في عزل خالد بن سعيد لموقفه من بيعة أبي بكر رضي الله عنه، ومقولته التي قالها، في حين أنه رفض مشورته المتعلقة بعزل خالد بن الوليد^(٣)، وكانت موافقته على مشورة عمر رضي الله عنه لضرورة اقتضتها مصلحة الأمة وأمنها، فعزلُ الأول جاء بسبب خشيته من أن يتسبب حديثه في وقوع فتنة بين المسلمين، فتفرطَ وحدة المسلمين في أرض العدو، ويتعرض أمنهم وسلامتهم للخطر، أما الثاني فإن ما فعله ابن الوليد بمالك بن نويرة ليس به تهديدٌ لسلامة الأمة وأمنها، كما أنّ خالدًا قد برر فعله، وأنه أخطأ، فتأول، وليس فيه ما يستوجب العقوبة طالما أنه ليس فيه ضررٌ على الجند الإسلامي.

وكما استعان برأي الصحابة رضي الله عنهم في اختيار الخليفة من بعده، لأنه خشى على المسلمين من أن تتفرق كلمتهم بعد وفاته، خاصة وأنهم في تلك الفترة يواجهون معارك حربيةً في العراق والشام، فلجأ إلى ترشيح من يراه مناسبًا والأصلح لأمر الخلافة، فاختر عمر رضي الله عنه، وفي نفس الوقت لم يغفل حق الصحابة في الشورى، فشاور فيه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين والأنصار^(٤)، ثم عرض الأمر على عامة المسلمين فرضوا بمن اختاره لهم، فأصبح خليفةً بمشورة الصحابة لأبي بكر رضي الله عنه، وبرضى المسلمين عامة^(٥).

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٩. انظر نص الوصية في المبحث الأول من هذا الفصل، ص ٣١.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦٢.

(٣) سبق ذكره انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، ص ٥٩.

(٤) ابن شبة، المدينة، ج ٢، ص ٦٦٧-٦٦٨.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٢-٣٥٣.

- التمسك بالحق والحزم مع المخالفين:-

ذكر الطبري^(١) على أنّ من أبرز صفات أبي بكر رضي الله عنه الدين والرحمة والتواضع والمهادنة، كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرحم أمتي بأمتي أبو بكر"^(٢)، والحوادث الأمنية التي وقعت في عهده جعلته يخالف ما عُرف عن شخصيته، التي ظهرت بصورة أشدّ صلابةً وحزمًا في سبيل إقرار أمن الدولة الإسلامية، فقد اتبع أسلوب الحزم والشدة مع المخالفين من المرتدين متمسكًا بالحق بشجاعة وإصرارٍ في غير هوادهٍ ولا لين، خاصة فيما يتعلق بثوابتٍ دينيةٍ من أمن العقيدة والدولة، وأمن مجتمعٍ بأكمله، لا موضع للنقاش فيها، ونرى ذلك واضحًا وجليًا في النقاش الذي دار بينه وبين الصحابة حول شرعية قتال أهل القبلة من مانعي الزكاة، أما أبو بكر رضي الله عنه فكان حازمًا في أمرهم، وواضحًا في حكمه عليهم، مستندًا إلى النصوص الشرعية التي بين يديه، متمسكًا بالحق، مصرًا على قتالهم في شجاعة وقوة؛ معلنا أنه لن يهدم كيان الإسلام بتجزئته، حين قال مقولته المشهورة في كتب التاريخ، والتي جاءت بعدة روايات: "والله! لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة..."^(٣)، وفي رواية أخرى أنه قال: "ولو خذلني الناس كلهم لجاهدتم بنفسي حتى تذهب، أو يكون الدين لله"^(٤).

وتجنب الفتن والاضطرابات أو حفظ الأمن لا تكون بمخالفة أمر الله وسنة نبيه، أو هدم ركنٍ من أركان الإسلام، بل يكون بالتمسك بها بقوةٍ دون التفريط فيها حتى يأتي أمر الله بالنصر والرفعة. وحركة الردة انبعثت عن فهمٍ مشوّهٍ للإسلام من قبل أهل الردة، ولو لم يُقم أبو بكر رضي الله عنه بتصحيح التصور الإسلامي في أذهان الناس جميعًا لما قامت للإسلام قائمة، ولأنّ الله يريد لدينه الوضوح والتمكين والنصر، فقد وفق الله -تعالى- أبا بكر إلى الثبات على الحق والاستمسك به، وبذلك أثبت للعالم أجمع بعمله وموقفه أنّ الإسلام ليس مجرد شعائر، بل نظامٌ يشمل العقيدة في

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٢) سنن الترمذي، حديث رقم ٣٧٩١، ج ٥، ص ٦٦٤.

(٣) انظر: ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد، كتاب المغازي، تحقيق ودراسة: عبد العزيز العمري، دار اشبيليا - الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ / ١٩٩٩م، ص ٤٣٠-٤٣١. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن أبي شيبه، المغازي)؛ الجاحظ، العثمانية، ص ٨١.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٦؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ١٠٢.

النفس والعمل^(١)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي بكر رضي الله عنه: "...اشتد في قتال أهل الردة شدةً برز بها على عمر وغيره..."^(٢).

ولم يكتف أبو بكر رضي الله عنه بتمسكه برأيه وعدم تراجع عنه -رغم الآراء التي تمتنع عن قتالهم- بل قام بمناظرة الصحابة حتى حجَّهم بالدلائل؛ مستدلاً بالنصوص الشرعية ليستطيع أن يبين سبب إصراره وشدته على المخالفين لحفظ أمن العقيدة حتى شرح الله صدورهم للحق، كما شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه إليها في قتال أهل الردة^(٣).

فأدرك الصحابة في أثناء الأزمة وبعدها سلامة موقف أبي بكر رضي الله عنه الحازم، وصواب رأيه، وحسن تصرفه في اتخاذه ذلك الموقف على نحوٍ من الحزم والشدّة فشهد له الصحابة بذلك، ومن ذلك ما قاله عبد الله بن مسعود: "كرهنا ذلك في الابتداء، ثم حمدنا عليه في الانتهاء"^(٤)، كما روي عن عمر قوله: "والله لقد رجح إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة جميعاً في قتال أهل الردة"^(٥)؛ لصواب رأيه في قتالهم، وسداد بصيرته، فلم يتأخر في حشد الجيوش، ولم يقبل مساومةً في أحكام الإسلام، ولم ترعه كثرة المرتدين وقلّة المسلمين، فرد المرتدين ومانعي الزكاة خلال عامٍ واحد، فاستقر الدين، وثبتت قواعده؛ وذلك بفضل الله، ثم بفضل تمسكه بالحق وموقفه الحازم من هذه الأزمة، ولذلك أقبل عمر على أبي بكر رضي الله عنه يقبل رأسه، وهو يقول: "أنا فداؤك، لولا أنت لهلكنا"^(٦).

كما رأينا سابقاً موقفه رضي الله عنه الحازم تجاه تسيير جيش أسامة وتصميمه على إنفاذه^(٧) غير عابئٍ باعتراض المعترضين، أو بالظروف الأمنية المضطربة، ففي رأيه أنّ في منع خروج الجيش عصيانياً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يفهم من معارضة الصحابة لخروج الجيش أنّ فيه امتناعاً لإنفاذ

(١) عبد الرحمن الشجاع، النبوة والخلافة، ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) منهاج السنة، ج ٦، ص ١٣٨-١٣٩.

(٣) الهيثمي، أحمد بن حجر الأنصاري المكي، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، راجعه: كمال مرعي ومحمد إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ١٠٩. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الهيثمي، الصواعق المحرقة).

(٤) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٠١.

(٥) الكلاعي، حروب الردة، ص ٨٩.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٨٧.

(٧) الكلاعي، حروب الردة، ص ٨٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٩.

أمره ﷺ، كما لا يفهم أن أبا بكر ﷺ يهتمهم في وفائهم ومحبتهم لرسول الله ﷺ، -معاذ الله-، وإنما كل ما في الأمر أن الصحابة يرون أن هذا الجيش قد جهزه رسول الله ﷺ في حالة السلم، ولا يوجد ما يتهدد أمنهم في ذلك الوقت، ولكن الوضع الأمني للدولة الإسلامية قد اختلف، فهناك ثورة داخلية للقبائل العربية، تمرّد وعصياناً، وخروج عن طاعة الدولة الإسلامية، وأعداء المسلمين يتربصون بهم من كل جانب، إلا أن تصميمه وحزمه على مواجهة الأزمة إلى الحد الذي يفرض على السامع تأييده فيما ذهب إليه، حيث يقول: "لو لعبت الكلابُ بخلاخيلِ نساءِ المدينة، ما رددتُ جيشاً أنفذه رسول الله" (١).

وقد استفاض الباحثون المعاصرون في إيراد النتائج التي ترتبت على إصراره ﷺ في تسيير الجيش؛ فيرى بعضهم أن فيها تعبيراً قوياً على أن نظام المدينة له من القوة المادية والمعنوية أكثر مما يكفيه لمواجهة أعدائه جميعاً (٢)، ورأى آخرون أن خروج الجيش قد أشعر أعداء الإسلام في الداخل والخارج بقوة الدولة الناشئة وثبات مركزها (٣).

والواقع أن هذا القرار التاريخي كانت له من الأهمية الأمنية العظيمة قبل كل شيء، فقد أراد أبو بكر ﷺ أن يعيد الأمن والاطمئنان الذي فقده المسلمون بعد وفاة رسول الله ﷺ، وأن يعيد لهم الشعور بالثقة والقوة بخروج هذا الجيش، لذا ما أن سار الجيش إلى الشام حتى ظهرت نتائجها منذ اللحظة التي خرج فيها من المدينة، فقد أوهمت هذه الحملة القبائل مدى قوة النظام الأمني للمدينة، وأن استغناء المدينة عن مثل هذا العدد من المسلمين للقيام بعملية حربية في شمال الجزيرة

(١) ابن العربي، أبو بكر، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب، المكتبة العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٤٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن العربي، العواصم من القواصم).

(٢) محمد عبد الحي محمد شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية، الأهلية للنشر والتوزيع - بيروت، ١٩٨٣م، ص ٣٢. (سيرد اسم المرجع مختصراً: محمد شعبان، صدر الإسلام)؛ أحمد معمور العسيري، موجز التاريخ الإسلامي منذ ظهور النبي عليه السلام إلى العصر الحاضر، ط ٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٩٥. (سيرد اسم المرجع مختصراً: أحمد العسيري، موجز التاريخ الإسلامي).

(٣) أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والأدبي في صدر الإسلام، ص ١٣٧؛ أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، المركز العربي للثقافة والعلوم - بيروت، ط ١، ١٩٨٢م، ص ٤٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون)؛ محمد بن ناصر بن أحمد الملحم، تاريخ البحرين في القرن الأول الهجري (شرق الجزيرة العربية)، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ١٩٧. (سيرد اسم المرجع مختصراً: محمد الملحم، تاريخ البحرين).

-رغم الثورة والتمرد الداخلي-؛ لدلالة كبيرة على مدى قوة السلطة الإسلامية التي يمكنها من مواجهة الاضطرابات الداخلية، فوهنت القبائل العربية واهتزت ثقتها وقالوا: "لولا أن هؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم..."^(١).

وفي المقابل كانت المعنويات والشعور بالقوة لدى الجانب الإسلامي في تزايد مستمر، فعزز الجانب الأمني لديهم، مما جعلهم يردون الغارة التي شنتها القبائل المرتدة على المدينة. فكانت تلك القوة التي عمد أبو بكر رضي الله عنه إلى زرعها في قلوب المسلمين من تمسكه برأيه في إنفاذ الجيش، قال أنس: "خطبنا أبو بكر عقيب وفاة النبي وإنا لكالثعالب، فما زال يشجعنا حتى صرنا كالأسود"^(٢)؛ لشدته في قتال المرتدين.

وصلاية أبي بكر رضي الله عنه وشدته تتضح -أيضاً- في معاملة من ارتد ولم يرجع عن رده بالحزم والشدّة، دون أن تأخذه بهم رافة ولا لين في دين الله بإنزال أقسى عقوبة؛ فحين انتقضت عبس وذبيان على من عندهم من المسلمين وقتلتهم انتقاماً للهزيمة التي لحقت بهم في ذي القصة أقسم أبو بكر رضي الله عنه ليقتلن من كل قبيلة بمن قُتل من المسلمين وزيادة، مما كان له أبلغ الأثر، فقد ازداد المسلمون ثباتاً على دينهم في كل قبيلة، وازداد لها المشركون انعكاساً من أمرهم في كل قبيلة، وطرقت المدينة صدقات العرب^(٣).

كما تشير الروايات التاريخية إلى أن الشدة والحزم المتبع من قبل القيادة الإسلامية في معاقبة المرتدين قد استخدمت ضد من يتمسك برده، مما يجعلنا نتساءل: ألم يكن كافياً لأبي بكر رضي الله عنه ترك المرتدين ومواعتهم بعد إنزال الهزيمة بهم؟! ونقول إنه كان لزاماً على أبي بكر رضي الله عنه أن يتخذ ذلك الموقف من الحزم والقوة تجاه أهل الردة كي لا يتكرر الفعل، فالدخول للإسلام ثم الخروج منه فتنة خطيرة للمسلمين، وزعزعة لعقيدتهم، وترك المرتدين دون عقاب بعد ردتهم لن ينهي أمر الردة أبداً، وستظل الدولة الإسلامية تواجه حركات ردة أخرى أشد قوة من سابقتها؛ لأن الأولى لم تواجه بحزم وصرامة، وستظل الأجيال القادمة تستشعر عدم قوة وفعالية الجهاز الأمني الإسلامي في رد كل من يجرؤ على العصيان والتمرد.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ٣، ج ٦، ص ٢٧٨؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦٠.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ١٣٩.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٣، ج ٦، ص ٢٨٦-٢٨٧.

- الحوار والمفاوضات :-

اعتمد أبو بكر رضي الله عنه أسلوب الحوار والمفاوضات مع المرتدين قبل القيام بأي إجراء عسكريّ - تجاه تمردهم وعصيانهم، اتباعاً لأمر الله - تعالى - ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(١)، واهتداءً بنهج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى الطبري وغيره من المؤرخين أنّ أبا بكر رضي الله عنه حارب المرتدة جميعاً بالرسل والكتب، كما كان رسول الله يحاربهم بالرسل^(٢)، فردّ رسلهم بأمره، وأتبع رسلهم رسلاً إلى الزعماء الذين راسلهم رسول الله أنفسهم، وكلف رسله، أو من راسلهم أن يبذلوا ما في وسعهم لدعوة أولئك الذين ارتدوا على أعقابهم إلى دينهم الحق، مدة ثلاثة أشهر^(٣)، في محاولة منه لردهم إلى طريق الحق قبل البدء بالعمليات العسكرية.

والجدير بالذكر أنّ المصادر التاريخية التي بين أيدينا لا تقدم لنا أخباراً كثيرة عن المراسلات والمفاوضات التي تمت بين السلطة الإسلامية في المدينة والقبائل العربية المرتدة في أيام الردة قبل تسيير الجيوش الإسلامية لقتالهم سوى ما ذكر من قدوم وفود بني أسد وغطفان وهوازن وطيء للمدينة للتفاوض مع أبي بكر رضي الله عنه في بذل الصلاة دون الزكاة، فعزم الله لأبي بكر رضي الله عنه على الحق، وقال: لو منعوني عقلاً لجاهدتم عليه، فردهم خائبين^(٤)، ولا يرد في الخبر تفاصيل ما دار من نقاش بين أبي بكر رضي الله عنه والمرتدة، لكن المؤكد أنّ هؤلاء حاولوا إقناع أبي بكر رضي الله عنه بمطلبهم، إلا أنه رفض التفاوض بشأن مطلبهم بحزم وقوة.

كما ورد أنّ أبا بكر رضي الله عنه لم يجد بداً من الكتابة إلى الأشعث بن قيس في كندة^(٥) بالرضا بعد أن بلغه خبر ردتهم، وما كان من أمر حصارهم للمسلمين في تريم^(٦)، فعرض عليهم عزل واليهم عنهم إن كان هذا سبب ثورتهم ومنعهم الزكاة، دون أن يقدم أيّ تنازلاتٍ أخرى فيما يتعلق بالعقيدة وأركانها، وجاء في كتابه: "... وإن كان إنما حملكم عن الرجوع عن دين الإسلام ومنع

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

(٢) لما أظهر الأسود العنسي الردة وتنبأ في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حاربه الرسول صلى الله عليه وسلم بالرسل والكتب حتى قتله الله، وعاد أمر

النبي صلى الله عليه وسلم كما كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بليلة. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٤، ٢٩٣-٢٩٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٤-٢٥٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٦.

(٥) كندة: بالكسر، مخلاف كندة باليمن اسم القبيلة. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٤٨٢.

(٦) تريم: اسم إحدى مدينتي حضرموت، سميت المدينة باسم القبيلة التي سكنتها. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٢٨.

الزكاة ما فعله بكم عاملي زياد بن لييد، فإني أعزله عنكم، وأولي عليكم من تبون، وقد أمرتُ صاحب كتابي هذا إن أنتم قبلتم الحقَّ أن يأمرَ زيادًا بالانصراف عنكم، فارجعوا إلى الحق وتوبوا من قريب،...»^(١).

وفيما عدا ذلك لا تتوفر أيُّ أخبارٍ أخرى حول استخدامه لهذا الأسلوب قبل بدء العمليات العسكرية، إلا أن ما ورد يُعد كافيًا لثبوت لنا استخدامه ﷺ لأسلوب الإنذار والدعوة في حوارهِ ومفاوضاتهِ مع أهل الردة قبل قتالهم.

وبعد قراره التاريخي بقتال المرتدة تطالعنا الرواياتُ التاريخية عن كتابه العام الذي وجهه إلى جميع المرتدة حين قرر القتال، وقد قدم كتابه مع رسله أمام الأمراء؛ ليُقرأ على الناس قبل القتال كي يفتحَ أمام المرتدين بابًا للرجوع إلى الحق، فيُعذر أمام الله قبل أن تقع الحرب وتراقَ الدماء^(٢).

ولحرصه على أمن جنده وسلامة حياتهم، قدّم الكُتب أمام الجيوش لعل هذه القبائل تراجع نفسها مرةً أخرى، ويعود لها صوابها، فإن رفضت! فلا مفر من المواجهة العسكرية، لكنها ستكون بأقل الخسائر، ونصُّ كتابه للقبائل المرتدة ذُكر مفصلاً في معظم مصادر التاريخ والتي اتفقت على مضمونٍ وفكرةٍ واحدة وهي دعوة هؤلاء المرتدين قبل القتال، وتحذيرهم من عاقبة سوء فعلهم. ومما يلاحظ من خلال كتابه العام ﷺ للمرتدين أنه خاطبَ فيه كلَّ مَنْ ارتد عن الإسلام، ومَنْ امتنع عن أداء ما عليه من الفريضة مقدّمًا الحلَّ السلميَّ قبل القتال^(٣).

وكي يبلغ في الإعدار، ويُعذر أمام الله -تعالى- زود قوادَه بعهدٍ يوصيهم فيه بمراسلة القبائل المرتدة ودعوتهم للرجوع إلى الحق قبل القتال، وأن لا يقاتلوا أحدًا من المرتدين حتى يدعوه إلى الله، فمن استجاب لهم وأقر وكف وعمل صالحًا قُبِل منه وأعين عليه، ومَنْ أبى يُقاتل على ذلك^(٤)، ومن الشواهد على ذلك أنه حين عقد لخالد سيره نحو طليحة بن خويلد الأسدي ومن معه قال له: "فلا تقاتلن أحدًا حتى تعذر إليهم وتندرهم..."^(٥).

(١) الواقدي، الردة، ص ١٩١-١٩٢؛ ابن أعثم، الفتوح، م ٤٤، ج ١، ص ٥٥-٥٦.

(٢) سبق ذكر ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٣) انظر نص كتابه في: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣٣، ج ٦، ص ٢٨٩.

(٤) انظر نص عهده للأمراء: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٥.

(٥) الواقدي، الردة، ص ٦٩-٧٠.

وحين أمر أبو بكر رضي الله عنه خالدًا بقتال مسيلمة الكذاب أمره أن يدعوهم إلى داعية الإسلام قبل القتال، وأن يحرص على صلاحهم^(١).

وقد تتابعت وصاياه لقواده تبعًا باتباع المنهج الإسلامي في الدعوة، ونفذها القادة، ومما يشهد على ذلك ما جرى قبل معركة خالد بن الوليد مع طليحة، إذ ورد أنّ خالدًا جعل يتأتى بطليحة بن خويلد، ويرسل إليه الرسل، ويحذره سفك دماء أصحابه، وطليحةُ يَأبى ذلك فكان القتالُ^(٢).

كما ذكر أنّ عكرمة بن أبي جهل لما توجه إلى مهرة^(٣)، وجد أهلها منقسمين بين شخريت، والمصبح فبعث إلى الشخريت، ودعاه إلى الرجوع للإسلام فقبل، ووهن الله بذلك المصبح، ثم أرسل إلى المصبح يدعو إلى الإسلام والرجوع عن الكفر فأبى، واغتر بكثرة من معه، فسار إليه عكرمة، وقاتله حتى هزمه^(٤).

ومما هو جدير بالذكر أنّ الأمور التي تجري حولها المفاوضات بين المدينة وأهل الردة وجادل حولها أهل الردة، وهذا أمر لا يمكن للسلطة الإسلامية التفاوض فيها، أو التنازل عنها، أو التهاون فيها، وتتلخص في أحكام الإسلام وأركانه، فيروى أنّ أبا بكر رضي الله عنه أمر خالدًا أن يقاتل أهل الردة على خمس خصال، وقيل عشر، فمن ترك واحدة من الخمس قاتله: "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شهر رمضان، وحج البيت^(٥)، وهناك من زاد والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والطاعة، والجماعة"^(٦).

وعلى كل حال، فإنّ الله -تعالى- قد ألزم عباده اتباع أسلوب الرفق في الدعوة إلى الله، والتبليغ عن الإسلام لغير المسلمين؛ لمحاولة إقناعهم بالحكمة والموعظة الحسنة، وعلى أن تكون

(١) الواقدي، الردة، ص ١١٢-١١٣؛ ابن أعمش، الفتوح، ج ٢، ص ٢٨-٢٩.

(٢) الواقدي، الردة، ص ٨٨-٩٢.

(٣) مهرة: قبيلة، وهي مهرة بنت حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة، تنسب إليهم الإبل المهرية، وباليمن لهم مخالف، وبينه وبين عمان نحو شهر، وكذلك بينه وبين حضرموت. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٢٣٤.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٢-٢٩٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٣٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٣، ص ٦٠٣.

(٥) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٧؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦١.

(٦) الواقدي، الردة، ص ٧٠-٧١.

مخاطبة الناس على قدر عقولهم، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(١)، أما من ارتد، فمن الواجب دعوتهم واستتابتهم حتى يرجعوا إلى الحق، ولا يجوز الإقدام على القتل قبل الاستتابة، كأهل الحرب، ولا يجوز قتلهم إلا بعد بلوغ الدعوة، والتوبة تزيل الردة^(٢).

ومما لا شك فيه أن أسلوب الحوار والمفاوضات هو أسلوب أمي احترازي أراد أبو بكر رضي الله عنه من خلاله تحقيق أمن المسلمين، وحقن دمايهم على قدر المستطاع؛ فبهذا الأسلوب قد يرجع من ارتد بدون قتال، - فإذا لم يكن جميعهم - فبعضهم على الأقل، فيتجنب المسلمون ويلات الحرب ومشقتها، والخروج بأقل قدر من الخسائر في الأرواح، كما وقع في مواجهة عكرمة للمصبح في مهرة.

- الاستنفار^(٣) والحراسة:-

من الأساليب التي اعتمدها أبو بكر رضي الله عنه في تعامله مع الحوادث الأمنية التي وقعت في عهده، ولكون أزمة الردة هي أبرز حادثة وأهمها في فترة خلافته القصيرة، والتي أقلت السلطة العليا في المدينة، وهددت أمنها ونظامها، فقد وضح فيها استعانتها بهذا الأسلوب لحفظ أمن المدينة، ورد العدوان عنها.

وحسب ما نرى أن الاستنفار قد تم على مرحلتين؛ فكانت الأولى: بعد مغادرة وفد القبائل المرتدة (من أسد، وغطفان، وعبس، وذبيان) المدينة خائبين^(٤)، حيث أعلن أبو بكر رضي الله عنه الاستنفار العام بين المسلمين في المدينة، وأمر كل قادر أن يكون في حالة تأهب تام ودائم، عليه سلاحه في الليل والنهار، لتوقعه هجومًا قادمًا من قبل القبائل المرتدة، فورد في خطابه للمسلمين: "إِنَّ الْأَرْضَ كَافِرَةٌ! وَقَدْ رَأَى وَفْدُهُمْ مِنْكُمْ قَلَّةً، وَإِنْكُمْ لَا تَدْرُونَ أَلْيَا تُوْتُونَ أَمْ نَهَارًا! وَأَدْنَاهُمْ مِنْكُمْ

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

(٢) الماوردي، حكم المرتد، ص ٦٠.

(٣) الاستنفار: الاستنجد والاستنصار، أي: إذا طلب منكم النصرة فأجيبوا، وانفروا خارجين إلى الإعانة. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٣١٨. (مادة: نفر).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٤.

على بريد، وقد كان القوم يأملون أن نقبل منهم ونوادعهم، وقد آيينا عليهم، ونبذنا إليهم عهدهم، فاستعدوا وأعدوا"^(١).

ثم بعث إلى عماله يأمرهم باستنهاض أهل عملهم ممن ثبت ولم يرجع عن الإسلام، فرد جرير بن عبد الله^(٢) إلى عمله بنجران، وأمره أن يدعو قومه ممن ثبت على أمر الله، ثم يستنفر من ثبت على الإسلام على من ارتد في اليمن، وأمره أن يأتي خثعم فيقاتل الذين غضبوا لهدم ذي الحليفة فيقتلهم ويقيم بنجران، فنفذ ما أمره به، ولم يمر به أحدٌ إلا رجالاً قليل تبعهم بالقتل، وسار إلى نجران، وأقام بها منتظراً أمر أبي بكر رضي الله عنه^(٣).

وأورد البلاذري^(٤) كتاب أبي بكر رضي الله عنه إلى زياد بن ليلى والمهاجر بن أبي أمية - وهو يومئذ على كندة - يأمرهما بالاجتماع لقتال من امتنع عن أداء الزكاة، وأن يستعينا بالمؤمنين على الكافرين، وبالطبعين على العاصين والمخالفين.

والمرحلة الثانية كانت في ذي القصة، إذ تشير المصادر إلى أن أبا بكر رضي الله عنه لم ينتظر في المدينة لياتيه وفود المستنفرين، بل نزل ذي القصة؛ ليحثهم على اللحاق به، ويكون أسرع لخروجهم، وأقام أبو بكر رضي الله عنه في ذي القصة أياماً ينتظر الناس، وبعث إلى كل من حوله من أسلم، وغفار، ومزينة، وأشجع، وجهينة، وكعب يأمرهم بجهد أهل الردة والخفوف إليهم، فأخذ الناس يجتمعون إلى أبي بكر رضي الله عنه من كل ناحية، يتقربون إلى الله - تعالى - بقتال أهل الردة حتى شحنت منهم المدينة^(٥)، وذكر قدوم معشر جهينة في أربعمئة معهم الظهر والخيل. وساق عمرو بن مسرة الجهني مائة بعيرٍ عوناً للمسلمين، فوزعها أبو بكر رضي الله عنه في الناس^(٦). وفي الوقت نفسه وصل رجال

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٢) لما انتقضت اليمن والبلدان بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رجع بعض رسله صلى الله عليه وسلم الذين كان قد بعثهم عند انتقاض الأسود العنسي، فرجع جرير بن عبد الله، والأقرع بن عبد الله، ووبر بن يحنس إلى المدينة بعد ردة أهل عملهم. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٣١؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٣.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١١-١١٢.

(٥) الواقدى، الردة، ص ٦٣. الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٥-٩٦؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٠٤.

(٦) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٦.

قبيلة مزينة بقيادة النعمان بن مقرن^(١) وإخوته العشرة المدينة لمساندة المسلمين، فقوي بهم جانب الخليفة^(٢)، مما يعني أن الاستنهاض والنصرة كانت بالجند، والعدة، والركوب، والمال، وتمكن أبو بكر ﷺ من حشد القوات الإسلامية وتجهيزها.

وتشير الروايات التاريخية إلى أن أوامر أبي بكر ﷺ لقادته قد تابعت وبشكل مستمر حتى انتهاء الأزمة، يستحثهم على استنفار من حولهم ممن ثبت من أهل القوة، وترك بعضها لحماية البلاد^(٣)؛ فأمر المهاجر أن يستنفر من مر به من مضر، ويقويهم ويعطيهم من مال أعطاه إياه أبو بكر^(٤)، كما أمر عكرمة بن أبي جهل بالمسير نحو اليمن لحرب الأشعث بن قيس، وفي الطريق يستنهض معه من يمر بهم من العرب حتى يلقي المهاجر بن أمية^(٥).

كما تشير الأخبار إلى أن أبا بكر ﷺ قد عقد للعلاء بن الحضرمي، وضم إليه ألفي رجل من المهاجرين والأنصار، وسيّره للبحرين، وأمره أن يستنهض في مسيره من يمر بهم لمحاربة بني بكر بن وائل ونصرة بني عبد القيس^(٦).

وأمر عتاب بن أسيد أن يضرب على مكة وعملها خمسمائة بعث أو مقو، وأمر عليهم أخاه، وأن ينتظروا أمر أبي بكر^(٧)، كما كتب إلى عثمان بن أبي العاص أن يضرب البعوث على مخاليف أهل الطائف، فضرب على كل مخالف عشرين، وأمر عليها أخاه^(٨)، وحين وجه أبو بكر

(١) النعمان بن مقرن، وكان معه لواء مزينة يوم الفتح، هاجر إلى المدينة، ومعه سبعة إخوة له، سكن البصرة، ثم تحول عنها إلى الكوفة، وقدم المدينة بفتح القادسية، قاد المسلمين في نهاوند حتى استشهد سنة ٢١هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٦٦.

(٢) عبد ياسين، تاريخ صدر الإسلام، ص ١٩٨.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ القضاعي، تاريخ، ص ١٧٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٦.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٥٨.

(٥) الواقدي، الردة، ١٩٨؛ ابن أعثم، الفتوح، م ١، ج ٤، ص ٥٩؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٧٦-٨٧٧.

(٦) وكان بنو بكر قد أتوا بالمنذر بن النعمان بن المنذر من عند كسرى ملك الفرس، ونصبوه ملكاً عليهم، ثم أعلنوا الردة. ابن أعثم، الفتوح، م ٣، ج ١، ص ٤٢.

(٧) الطبري، تاريخه، ج ٢، ص ٢٩٥؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٣.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٥.

ﷺ خالدًا إلى مسيلمة، وأوعب معه الناس، ولما كان خالد في البطاح، انتظر البعث الذي ضرب المدينة، فلما قدم عليه نهض بهم وقاتل بني حنيفة^(١).

والواقع أنّ هدف الاستنفار الأمني والعسكري هو إظهار القوة العسكرية لأعداء الدولة الإسلامية، وإشعارهم بقوة قبضة الدولة على الأمور، كما وجهت رسالة تحذيرية إلى عامة القبائل المرتدة من المساس بأمن الدولة الإسلامية وعقيدتها.

ويرى أحد الباحثين^(٢) أنّ أمر الاستنفار الذي أعلنه أبو بكر ﷺ لم يكن أمرًا إجباريًا، وإنما كانت دعوة للخروج طوعًا إلى القتال غير إجبارية، ويدل على رأيه مستشهدًا بما ورد عند الواقدي^(٣) من أنّ العلاء بن الحضرمي قد مرّ في طريقه لقتال مرتدة البحرين ببني حنيفة في اليمامة، فاستنفرهم للجهاد فرفضوا النفرة قائلين: "حسبنا ما كان من الخروج لمسيلمة! فلا تلمنا على القعود"، فلم ينفروا إلا ما كان من أمر ثمامة بن أثال الحنفي الذي لحق بالعلاء مع نفر من بني عمه، ثم دعا بني تميم، فقال له قيس بن عاصم المنقري التميمي: "وليس لي حاجة إلى قتال أهل البحرين إلا أن أرى في ذلك رأيي" ولحق به، وانضم إليه عمرو والأبناء، وسعد بن تميم، والرباب أيضًا^(٤).

أما الحراسة، فكانت من الأساليب الدفاعية الأمنية، فيروى أنّ أبا بكر ﷺ قد أعلن حالة الاستنفار في المدينة وأنحائها بعد خروج وفد القبائل العربية المرتدة من المدينة، ثم اتخذ إجراءات احترازية لحماية الأمن في المدينة، وذلك بتنظيم عملية الحراسة فيها؛ خوفًا من أي هجوم مسلح على المدينة يأتي من قبل القبائل المرتدة، فوضع كبار الصحابة على أنقاب المدينة والطرق الجبلية المؤدية إليها، فأمر عليًا ﷺ بالقيام على نقب من أنقاب المدينة، وأمر الزبير بالقيام على نقب، وأمر طلحة بالقيام على نقب آخر، يبيتون بالجيش حولها^(٥)، وألزم أهل المدينة بحضور المسجد

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٣م، ج ٦، ص ٢٩٦.

(٢) محمود أحمد عواد، الجيش والقتال في صدر الإسلام، دراسة عن المقاتلة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، مكتبة المنار الزرقاء، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٧٧، (سير ذكر المرجع مختصرًا: محمود عواد، الجيش والقتال).

(٣) الردة، ص ١٥٤-١٥٨؛ وانظر أيضًا: ابن أعمش، الفتوح، ١م، ج ١-٢، ص ٤٣-٤٤.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٥.

والانتظار^(١)، وذلك حتى يعلم عددَ المقاتلة، كما أمر عبد الله بن مسعود يعسُّ ما وراء ذلك بالليل، والارتباء^(٢) بالنهار^(٣)، وأمره ألا يترك أحدًا من أهل البادية يدخل المدينة، ولا يدنو منها^(٤)، وكانت تلك الإجراءاتُ تتمُّ في نفس اللحظة التي أعلن فيها عملية الاستنفار لحشد الجيش الإسلامي وتجهيزه للخروج لحرب المرتدين.

ولم تكن أهدافُ الحراسة تقتصر على تأمين مداخل المدينة ومخارجها فقط، بل كانت تُعدُّ مهمةً تحذيريةً على أن يظلَّ بقيةُ المقاتلة في المسجد على أهبة الاستعداد للقتال، واستطلاعيةً لرصد الطرقات، وتحركات المرتدين، ودفاعيةً يقوم الحراسُ بمهمة الردع الفوري إلى حين إرسال التحذير ووصوله إلى المقاتلة، وذلك فيما لو حدث هجومٌ مباغتٌ من إحدى القبائل^(٥).

وحين وقعت غارةُ القبائل المرتدة المعسكرة قرب المدينة مع الليل على الأنقاب وأرسل الحراس إلى أبي بكر رضي الله عنه بالخبر، خرج في أهل المسجد لردِّ الغارة، ثم تعقَّبهم على رأس مجموعةٍ من الجنود، واشتبك معهم في ثلث الليل الأخير في معركةٍ فاصلةٍ إلى أن ولَّوا الدبر، وأجلوهم عن منازلهم في ذي القصة، وعيَّن أبو بكر رضي الله عنه عليها حاميةً لحراسة المنازل حتى لا يعود إليها المنهزمون^(٦).

وعلى أية حال يُعدُّ أسلوبُ الاستنفار والحراسة من الأساليب الاحترازية الأمنية التي اتخذها أبو بكر لحفظ الأمن في المدينة ونواحيها وبعث شعور الاطمئنان والأمن في أرجائها بين العامة.

- الترغيب والترهيب:-

-
- (١) ابن كثير، البداية والنهاية، م٣، ج٦، ص ٢٨٥.
- (٢) الارتباء: ربأ القومَ يَرْبُوهُمْ رَبًّا وَرَبًّا لَهُمْ: أَطَّلَعَهُمْ، رَبًّا لَهُمْ وَارْتَبَأْتُهُمْ أَي: رَقَبْتُهُمْ، وذلك إذا كنتَ لهم طَلِيعَةً فوق شَرْفٍ. وَرَبًّا وَارْتَبَأْتًا: أَشْرَفَ، وَالاسْمُ: الرَّبِيعَةُ، وَهُوَ الْعَيْنُ وَالطَّلِيعَةُ الَّذِي يَنْظُرُ لِلْقَوْمِ لئلا يَدْهَمَهُمْ عَدُوٌّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى جَبَلٍ أَوْ شَرْفٍ يَنْظُرُ مِنْهُ. ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص ٨٢.
- (٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج٤، ص ٧٥.
- (٤) الواقدي، الردة، ص ٦٩.
- (٥) أرسن موسى رشيد، الشرطة في العصر الأموي، ترجمة: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة السنديس - الكويت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ٢٨. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: أرسن رشيد، الشرطة).
- (٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ٢٥٣-٢٥٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج٤، ص ٧٥.

الترهيب من الأساليب الأمنية التي ركز عليها أبو بكر رضي الله عنه، ولجأ إليها لحمل المرتدين للرجوع إلى الإسلام، والدخول في طاعة الدولة الإسلامية، ولكي يخلق الخوف في نفوس المرتدين على حياتهم جراء عصيانهم وتمردهم وعدم الاستجابة للحق.

ومن أبرز أبعاد أساليب الترهيب في حروب الردة اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى ترويع المرتدين ومنعهم من المقاومة^(١)، فكان من بينها: الحزم والإصرار على قتال أهل الردة، فكان له الأثر البالغ في إخافة وتحذير المرتدين من عاقبة تمردهم، وهذا ينطبق -أيضاً- على إصراره في إنفاذ جيش أسامة بن زيد، إذ تحققت المصلحة الكبرى والمنفعة العظمى من خروج هذا الجيش، وفي ذلك يقول ابن كثير: "من أكبر المصالح وأنفعها للمسلمين، إذ خلقت نوعاً من الإرهاب في قلوب تلك القبائل، وتخويفاً لهم من قوة المسلمين، وأوهمتهم بأن للمدينة قوة وقدرة على منع أي عدوان قد تفكر به أي قبيلة في غزوهم. وقالوا: ما خرج هؤلاء من قوم إلا وبهم منعة شديدة"^(٢). فاستطاعت هذه الحملة أن تخلق صورةً للمسلمين في أذهان أعدائهم؛ وهو ذلك القوي الذي لا يهاب جانبه.

كما دلت الروايات التاريخية حرص أبي بكر رضي الله عنه على إشاعة خبر مسيره لقتال المرتدة للناس بخروجه إليهم ليكون أبلغ في إرهابهم وتخويفهم، ومع أنه استجاب لمشورة الصحابة في الرجوع للمدينة، وجعل خالدًا على الجيش، إلا أنه حرص على تصوير رجوعه على أنه إجراء مؤقت، وقد عمد إلى نشر ذلك بين العرب مكيدةً وإرهاباً حتى يهربوا مجيئه، إذ قال: "سيروا، فإن لقيتكم بعد غدٍ فالأمر إليّ، وأنا أميركم، وإلا فخالد بن الوليد عليكم، فاسمعوا له، وأطيعوا"^(٣).

كما نرى أنّ خروج البدرين بأجمعهم -وعلى رأسهم أبو بكر رضي الله عنه- إلى ذي القصة، والإقامة فيها^(٤)؛ فيه إظهارٌ للقوة والعزم، فكان لهذا أبلغ الأثر في إدخال الرعب في نفوس أهل الردة؛ لعلمهم التام بما يتمتع به أهل بدرٍ وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من القوة والشجاعة.

(١) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م،

ص ٢٦٥-١٦٧. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام).

(٢) البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٨.

(٣) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٧.

(٤) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٣٠٤.

والألوية التي عقدها لقادته وبعثهم في وقتٍ واحد، لتهاب العرب قدوم الجيش الإسلامي^(١)، كما أنّ استعراضه لهذه الألوية وهي تغادر المدينة، كأنما كانت مقصوداً، فقد أراد أن يوقع الخوف والرهبّة في أهل النفاق في المدينة ومن في خارجها من أهل الردة فترجع إلى الحق^(٢)، ومما يروى في ذلك أنّ خبر خروج جيش زياد بن ليبيد إلى حضرموت قد وصل قبائل كندة، فكأنهم ندموا على ما كان منهم، وبلغ ذلك زياداً ومن معه بأنّ الأشعث بن قيس قد ندم على ما كان منه فجزوه خيراً^(٣).

وفيما يبدو أنّ صلابة وشدة المدينة كانت من الطرق التي اتبعها أبو بكر رضي الله عنه لإنزال الرهبّة والخوف في نفوس أهل الردة، إذ استفاد من تجاوزات وأخطاء الخصوم في الحرب النفسية ضدّهم^(٤)، فما فعله بنو ذبيان وعبس حين وثبوا على من فيهم من المسلمين فقتلوهم، وفعل من وراءهم كفعلهم، جعل أبو بكر رضي الله عنه يحلف على أن يقتل من كل قبيلة بمن قتلوا من المسلمين وزيادة، فازداد لها المشركون انعكاساً من أمرهم في كل قبيلة، وطرقت المدينة الصدقات^(٥).

كما استخدم قوة الإنذار الشديد في كتابه العام للمرتدين ليحذرهم من عاقبة ردّتهم، وإلا أعلن عليهم حرباً شعواء لا تُبقي على أحدٍ لإرهابهم: "ومن أبي أن يرجع إلى الإسلام... أن يقاتل من قاتله على ذلك أشد القتال... وأن يحرقهم بالنار، ويسبي الذراري، والنساء، وأمرته أن لا يقبل منهم إلا الرجوع إلى دين الله"^(٦).

ولزم أن يتبع هذا الإنذار إجراءً تنفيذيًّا يكون قوياً مناسباً لفعلهم وطغيانهم ليعتبر من يسمع بخبرهم من مرتدة العرب فترجع للحق، فأحرق بعض قادة المرتدين من أمثال الفجاءة السلمي مما جعل بنو سليم يرجعون للحق^(٧).

(١) أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، ص ٦٤.

(٢) كمال أبو زيد ومحمد أبو سعدة، الخلفاء الراشدون، ص ٢٨.

(٣) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، م ٤٤، ص ٥١-٥٢.

(٤) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة، ص ٢٦٥-١٦٧.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٦؛ ابن الأثير، الكامل، ص ٢٠٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٧.

(٦) الواقدى، الردة، ص ٧١-٧٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٩-١٠٠.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢١١؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٧٢.

وذكر الكلاعي في رواية له أنّ أبا بكر رضي الله عنه كان قد أمر قاداته بالتنكيل ببني سليم، وتهويل القتل بهم حتى يكون ذلك نكالا لهم^(١)، ولما دخل عكرمة بن أبي جهل أرض مهرة قتل فيهم وسبي، ولا يبطأ قومًا إلا قاتلوه وقاتلهم، فقتل منهم وسبي، حتى رجعوا إلى الإسلام^(٢).

فكان لأسلوب الشدة والصلابة التأثيرُ الفعال في رجوع بعضهم إلى الحق والصواب، وذكر الماوردي^(٣) سبب اتخاذ أبي بكر هذه الشدة والصلابة فقال: "إنّ هذا التناهي في القتل للمرتدين - وإن لم يكن متبوعًا فيه- لانتشار الردة في أيامه، وتسرع الناس إليها؛ لتكون هذه المثلثة أشدّ زجرًا لهم عن الردة، وأبعث لهم على التوبة".

ويُعد حرصه على عدم انقطاع الإمدادات من قبل المدينة لجيوشه المنتشرين في أنحاء الجزيرة من الطرق التي اتبعها الصديق لإرهاب القبائل العربية، قد كان لها الأثر الفعال في تعجيل استسلام المرتدين، فقد ورد: "أنّ أهل النجير - باليمن - حين رأوا أنّ الموادّ لا تنقطع عن المسلمين، أيقنوا أنّهم غير منصرفين عنهم، فخشعت أنفسهم، ثم خافوا القتل، فخرج الأشعث يطلب الأمان من عكرمة"^(٤).

ومن الطرق -أيضًا- استخدامه للحيلة والمكيدة لإرهاب العدوّ وفضّ جمعه، ومن ذلك عندما كان في ذي القصة معسكرًا ورأى المرتدة قلّة المسلمين حملوا عليهم، فانهمزوا، ولاذ أبو بكر رضي الله عنه بشجرة، فأرقى طلحة بن عبيد الله على شرفٍ، فأشاع قدوم المدد، فتراجع الناس خوفًا ورعبًا ورجع أبو بكر رضي الله عنه للمدينة^(٥).

ولما تصدى زياد لردة كندة وحضرموت لجأ إلى الحيلة في اغتيال أربعة من رؤسائهم، وكتب كتابًا باسم الخليفة فأوهمهم بقدوم الإمدادات، وأنّ المدينة قد وجّهت له أمرًا بالشدة معهم،

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٤٦.

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٥٨.

(٣) حكم المرتد، ص ٢٩-٣٠.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٥) البلخي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٥٧.

مكيدةً لعدوه من أهل النجير وإرهابهم، فلما قرئ عليهم هذا الكتاب أيقنوا بالهلكة، واشتد عليهم، وندموا على ما صنعوا، فطلبوا الأمان^(١).

وترافق مع هذا الأسلوب أسلوب الترغيب! وإن كان قد طغى الأول عليه لحساسية أمر القضية التي تطلبت نوعاً من القوة والحزم الشديدين لصددها وقمعها؛ لئلا يجرؤ أحدٌ على الاستهانة بأمر الدين، وأركانِهِ، وقواعده، وإلا خلق فتنةً عظيمةً بين المسلمين هزَّ أمنهم، وجلب لهم الفوضى والضعف.

فمن الأمور التي انتهجها أبو بكر رضي الله عنه في أمر الترغيب إعطاء أشرف العرب وسادتها الأموال، وذكر أنّ أبا بكر رضي الله عنه قال لخالد حين أمره بالمسير نحو طليحة بن خويلد: "دسس إلى أمرائهم وأشرفهم، فأعطهم من المال على أقدارهم"^(٢)، وأمر المهاجر بن أبي أمية أن يستنفر من مرّ به ويقويهم ويعطيهم من مالٍ أعطاه إياه^(٣).

ويلاحظ من خلال أحداث الردة أنّ أبا بكر رضي الله عنه استعان بهذا الأسلوب في الفترة التي تلت انتصارات المسلمين على أعدائهم من المرتدين، ومن ذلك عفوهُ عن مجموعةٍ من سادات العرب وأشرفهم ترغيباً وتحبيباً لهم في الإسلام، حتى يطير خبرُ العفو في أنحاء الجزيرة، فتسمعه العرب، فتقبل على الرجوع إلى الطاعة والدخول في الجماعة.

ومن بين الذين عفا عنهم: عيينة بن حصن الفزاري - قائد جيش طليحة بن خويلد - وقرّة بن هبيرة القشيري - سيد بني عامر -^(٤)، كما أنه حقن دمهما ولم يعاقبهما، بل أحسن إليهما وكساهما ومن معهما من بني عمهما^(٥).

ويبدو أنّ أبناء هذا العفو قد بلغت طليحة بن خويلد الفارّ إلى بلاد الشام بعد هزيمته، فندم أشد الندم على ما كان منه، فوجه بأبياتٍ شعريةٍ إلى المدينة لأبي بكر رضي الله عنه، فلما قرأها رقّ له

(١) الواقدي، الردة، ص ١٨٣-١٨٥؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٦٢-١٦٣.

(٢) الواقدي، الردة، ص ٦٩-٧٠.

(٣) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٢٨.

(٤) ذكر البلاذري: "أن قرّة بن هبيرة القشيري قد امتنع عن أداء الزكاة، وأمدّ طليحة الأسدي، فأسر وحمل للمدينة، فأنكر رده، وقال لأبي بكر: "والله ما كفرت منذ آمنت! ولقد مرّ بي عمرو بن العاص منصرفاً من عمان فأكرمته، وبررت، فسأل أبو بكر عمرًا عن ذلك، فصدقه". فتوح البلدان، ص ١٠٦.

(٥) الواقدي، الردة، ص ٩٤-١٠٠؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٦٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٧-٧٨.

رقةً شديدة، وعلم أنه ندم على ما كان منه، وجعل طليحةً يقدم ويؤخر في الرجوع إلى الإسلام إلى أن توفي أبو بكر رضي الله عنه، ثم عاد تائبًا في عهد عمر رضي الله عنه (١)، في حين ذكر الماوردي (٢) قدوم طليحة الأسدي على أبي بكر رضي الله عنه مسلمًا، فقبل توبته، وعفا عنه، وعلى أية حال فهذه الروايات تؤكد لنا مدى فعالية هذا الأسلوب في رجوع من هرب من المرتدين عن رده وتمرده.

كما شمل عفوه رضي الله عنه قبائل عربية، إذ قدم وفدٌ لبني حنيفة من وجوه أهل اليمامة إلى أبي بكر رضي الله عنه مع الخمس بعد هزيمتهم في اليمامة ومقتل مسيلمة، وطلبوا الصلح والعتق الجميل، فرضي عنهم أبو بكر رضي الله عنه، وأمرهم بالرجوع إلى بلدتهم باليمامة (٣).

وفي السنة ١٢هـ/٦٣٣م لما جيء بالأشعث بن قيس أسيرًا إلى المدينة ليحكم فيه أبو بكر رضي الله عنه، فعدد عليه غدراته وما فعل، وقد احتج الأشعث عند محاكمته بعدم جواز إهدار دمه بحجة نسيانه كتابة اسمه في صحيفة الأمان (٤)، فردَّ الخليفة حجته بأنَّ وجوب الصلح لا يكون إلا على من ذكر اسمه في كتاب الأمان، فلما خشي أن يقع عليه القتل استجدى العفو مع الإسلام، فعفا عنه، فكان بالمدينة حتى فتح العراق (٥).

كما عفا أبو بكر رضي الله عنه عن قيس بن مكشوح سيد كندة وحضرموت، بعد أن نفى قيس من أن يكون قد قارف من أمر داذويه شيئًا، وكان ذلك عملاً عمل في سرِّ لم يكن به بينة، فتجافى له عن دمه فردَّه (٦)، لأنه لم تثبت التهمة عليه في قتل الأبناء باليمن، ولم تكن هناك بينة،

(١) الواقدي، الردة، ص ١٠٠-١٠٢؛ ابن أعمش، الفتوح، م ١، ج ٢، ص ٢٣-٢٤.

(٢) قتال أهل البغي، ص ٨٢-٨٣.

(٣) الواقدي، الردة، ص ١٤٢-١٤٤؛ ابن أعمش، الفتوح، م ١، ج ٣، ص ٣٨-٣٩.

(٤) روي أن الأشعث حين طلب الأمان من عكرمة بن أبي جهل، وأن يستأمنه على أهله وماله وتسعة ممن أحب، وعلى أن يفتح لهم الباب، فأجابته، وكتب أمانه وأمانهم ونسي نفسه، عجل ودهش، ثم جاء بالكتاب فختمه، فلما فتح الباب وفرغ ممن في النجير، وأحصى ما أفاء الله عليهم، ودعا الأشعث بأولئك النفر، ودعا بكتابه فعرضهم، فأجاز من في الكتاب، فإذا الأشعث ليس فيه، فشدَّ وثاقه وأرسله إلى المدينة. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٣-٣٠٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٥) الواقدي، الردة، ص ٢١٢-٢١٣؛ أبو عبيد، الأموال، ص ١٤٩؛ يعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٣١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٤.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣٠٤؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٤.

فالمؤامرة على قتل الأبناء كانت سرية^(١). كما صدر عفوه عن عمرو بن معد يكرب^(٢) بعد تأنيبٍ شديد، ودعاه إلى نصره الإسلام فقبل، ثم خلى سبيله، وردّه^(٣).

ولا ريب أنّ عدالة الخليفة في محاكمة هؤلاء الرجال، ثم عفوه عنهم قد أثرت في نفوس القوم، وجعلتهم يرتضون الإسلام دينًا، فاستقر أمر الإسلام^(٤).

- استخدام الإعلام:-

اتخذ الإعلام في عهد الخلفاء الراشدين مظاهر عدة، لكنها تُعدُّ امتدادًا لما كان عليه في زمن رسول الله ﷺ، وبسيطة مقارنةً مع العصور التالية، فمن مظاهرها في ذلك العهد ومن خلال واقع حادثة الردة نجد أنها تمثلت في الدعوة، والتبليغ، والأذان، والنفير، والتحذير، والإنذار، والتذكير، والموعظة، والتبشير، والشعر، والإعلام بذلك المفهوم له صلة وثيقة بالدعوة إلى الله، والتي هي: النداء، والدعاء^(٥).

وإنفاذه ﷺ لجيش أسامة نحو حدود الدولة الإسلامية مع الروم شمالًا، كان المقصود منه إعلام الروم والعرب قاطبة؛ من مواليين للروم، أو من القبائل العربية المرتدة، بمدى قوة المسلمين، وتحذيرهم من الاستهانة بتلك القوة، أو المساس بأمن المدينة، أو من مجرد التفكير في غزوها.

ولما شاع في الجزيرة العربية أمر تلك الحملة العسكرية، فكان الجيش لا يمرُّ بقبيلٍ من الناس يفكرون في الارتداد عن الإسلام إلا استشعروا الخوف والهيبه، وآثروا السكوت والهدوء، وقال بعضهم لبعض: "لو لم يكن المسلمون على قوة حقيقة لما خرج هؤلاء من عندهم"^(٦).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٢) ورد أنّ أول ردّة عمرو بن معد يكرب حين كان مع خالد بن سعيد فخالفه، واستجاب للأسود العنسي، فسار إليه خالد بن سعيد فلقبه وتقاتلا، فهزم عمرو، وفرّ، وسلبه خالد سيفه الصمصامة وفرسه. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٣٠٤.

(٤) محمد أمين صالح، العرب والإسلام، ص ١٨٣-١٨٤.

(٥) عمارة نجيب، الإعلام في ضوء الإسلام، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ١٥. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: عمارة نجيب، الإعلام في ضوء الإسلام).

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٧٩.

ويرى أحد الباحثين^(١) أن بعثة أسامة هي إعلامٌ للقبائل العربية بأنَّ هناك حكومةً قوية أخذت للأمر عدته، وفي استطاعتها أن تؤدب المرتدين، وأن تمنع العبث بالدين، وأن تقضي على هذا الخطر الجسيم.

والمؤكد أنَّ حشد القوات وتوافد المستنفرين على المدينة بعد عودة الجيش^(٢) كان بمثابة الإعلام لأهل الردة بقرار السلطة العليا في المدينة بقتالهم، وقدرتها على حماية أمن الدين والبلاد.

كما أذاع أبو بكر رضي الله عنه بين القبائل العربية كتابًا يعذر فيه أهل الردة عامتهم وخاصتهم، وينذرهم، ويبلغهم أنه زود قاداته بالتعليمات الكفيلة لمواجهة ردتهم؛ بدعوتهم أولاً إلى الإسلام، فإن أجابوا حقنوا دماءهم، وأمنوا على أنفسهم، وإلا أعلنوا عليهم حربًا شعواء لا تبقي على أحد؛ بالقتل، والحرق، والسبي. ونفذت الكتبُ أمام الجيوش، وأشارت المصادر إلى أمر أبي بكر بقراءة كتابه في كلِّ مجامع أهل الردة وأنديتهم لإعلامهم وإنذارهم^(٣).

ونرى أنَّ كتابه رضي الله عنه العام إلى القبائل المرتدة كان وسيلةً لإعلام القبائل المرتدة بمسير جيوش الإسلام إليهم وبتعليماته التي زود بها قاداته إن أجابوا داعي الإسلام، أو لم يجيبوا! وحذرهم من سوء فعلتهم وعاقبتها^(٤).

كما كانت أوامرُ أبي بكر رضي الله عنه لقاداته صريحةً وواضحةً؛ سواء في عهده للقادة، أو من خلال كتبه المتتالية خلال عمليات التطهير بإعلام أهل الردة قبل القتال، ودعوتهم إلى الحق، ونبذ الباطل بواسطة الآذان^(٥)، فإذا سُمع يُرفع في القبيلة التي مروا بها ففيها دلالةٌ على رجوعهم للإسلام، وإن لم يسمعوها أنذروهم للرجوع^(٦).

(١) عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢١٥-٢١٦. (سيرد اسم)

المرجع مختصرًا: عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام).

(٢) الديار بكري، تاريخ الخميس، ٢٢٨.

(٣) الواقدي، الردة، ص ٢٧؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٩.

(٤) انظر نص الكتاب: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٩-٢٩٠؛

ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٨-٨٦٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢١٧. انظر نص وصاياه في المبحث الأول من هذا

الفصل، ص ٣٠.

(٦) البلخي، البدء والتاريخ، ص ١٩٤.

وقد استخدم أبو بكر رضي الله عنه الإعلام في المكيدة والحيلة حينما خرج إلى ذي القصة لجمع الجيش الإسلامي وأظهر للمسلمين أنه سيقود الجيش، ولما قرر الرجوع للمدينة أشاع أنه سائر ومن معه ناحية خيبر حتى يلقي جيش خالد^(١)، وقال: "سيروا، فإن لقيتكم بعد غدٍ فالأمر إلي، وأنا أميركم"^(٢)، فأراد أن تطير كلمته بين القبائل المرتدة، فيقع الخوف في قلوبهم.

كما استخدم البشير كوسيلة إعلامية في نشر أخبار انتصارات الجيوش الإسلامية بين القبائل؛ ليقوع الرهبة في قلوب من ارتد، وتبشيرًا للمسلمين بما حققه المسلمون من فتح؛ فيبعث القادة بأمر الفتح والأخماس والأسرى للمدينة، ويسبق ذلك البشير لينشر خبر الفتح بين القبائل^(٣)، بشارة للمسلمين لرفع معنوياتهم، ويزدادوا يقينًا وإيمانًا، وفي نفس الوقت تُعد إنذارًا وتحذيرًا لأهل الردة ممن ظل على رذته، فيراجعوا أنفسهم، ويعودوا إلى الحق والصواب.

كما عدَّ الشعْرُ مظهرًا من مظاهر الإعلام، إذ ثبت استخدامه في عهد أبي بكر رضي الله عنه رغم قلة الروايات الدالة على ذلك، لكن من المؤكد أن أبا بكر رضي الله عنه قد لجأ إلى استخدام الشعر لكسر شوكة العدو، ففي أثناء مسير خالد إلى أهل اليمامة طلب خالد من زياد بن لبيد -وهو في طريقه لأهل اليمامة- أن يلقي شعراً ويبعثها إلى محكم بن الطفيل وقال: "لو ألقيت إلى محكم بن الطفيل شيئاً تكسره به، فإنه سيد أهل اليمامة، وطاعة القوم له، فبعث إليه، ويقال: بل بعث بها إليه حسان بن ثابت من المدينة، فلما وردت الأبيات على محكم، جنع لها، وهم أن يرجع إلى الإسلام، فبات يتلوى على فراشه"^(٤).

وأخيراً، رغم بساطة الإعلام في ذلك الوقت إلا أنه لعب دوراً فعالاً في حماية أمن العقيدة، والدولة، والمسلمين.

- قتال المرتدين :-

قتال المرتدين كان إجراءً ضرورياً لصون عقيدة المسلمين وأمنها، وتطبيقاً عملياً لتعاليم الشريعة الإسلامية اهتدى به المسلمون في معاملة المرتدين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في ذلك: "وإنَّ أيَّ طائفةٍ ممتنعةٍ انتسبت إلى الإسلام، وامتنعت من بعض شرائعه، فإنه يجب

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٦٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٣م، ج ٦، ص ٢٩٠.

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ٩٧.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٦٦.

جهادها باتفاق المسلمين؛ حتى يكون الدين كله لله، ومن امتنع عن أداء الزكاة مرتدًّا، وأبطل بعض أحكام الإسلام" (١).

واستخدام القوة المسلحة هو الحل الأخير في معالجة حركة الردة، مع وضع ضوابط للقتال في حالة اللجوء إليه؛ لتخفف من آثاره البعيدة على التوافق، وتفتح السبيل بسرعة إلى التآلف بين المسلمين (٢).

فعقد أبو بكر رضي الله عنه من مقره العسكري بذي القصة أحد عشر لواءً لأحد عشر أميرًا، وضم إليه جنودًا من المستنقرة العرب، ومن جيش أسامة بن زيد، وأمرهم بقتال أهل الردة ومانعي الزكاة في حال الامتناع عن الدخول في الطاعة والجماعة، وحدد لكل أمير وجهته، وراعى في تحديد وجهة كل أمير ظروف من سيلتقي بهم من المرتدين، ودرجة قوتهم، فوقع اختياره على أمهر القادة وأشجعهم (٣)، وأمر كل قائد منهم باستنفاً من يليه من المسلمين من كل قبيلة (٤)، وترك بعضًا من أهل القوة لحماية البلاد (٥).

• الألوية التي سيرها أبو بكر رضي الله عنه لقتال المرتدين:

- لواء خالد بن الوليد، وأمره أبو بكر رضي الله عنه بطليحة بن خويلد الأسدي في بني أسد، فإذا فرغ سار إلى مالك بن نويرة في بني تميم بالبطاح، إن أقام له، ففضى على ردهم في البزاحة (٦) عام

(١) ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار - القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٢٥١ (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: ابن عثيمين، شرح السياسة الشرعية).

(٢) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، ص ٢٦١.

(٣) محمد عبد الفتاح عليان، تاريخ الخلفاء الراشدين، مكتبة المثني - الدمام، ط ٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٥٩-٦٠. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: محمد عليان، تاريخ الخلفاء الراشدين).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ القضاعي، تاريخ، ص ٢٨٣-٢٨٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٦.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٦.

(٦) يوم بزاحة: ويعرف بيوم الردة، وبزاحة: ماء لبني أسد، وهو غير يوم بزاحة الذي وقع في الجاهلية. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٤١٩.

١١هـ / ٦٣٢م، ثم اتجه خالدٌ بعد ذلك بجيشه إلى بني تميم في البطاح، وأثخن في أرض تميم، وقتل مالك بن نويرة اليربوعي في وقعةٍ عُرفت في التاريخ بيوم البطاح^(٢) عام ١١هـ / ٦٣٢م.

وفي اعتقادنا أنّ أبا بكر رضي الله عنه قد بدأ بالقضاء على الخطر الأقرب حفظاً للأمن المركزي لعاصمة الدولة الإسلامية، واستخدماً لأسلوب الموالاتة القرآني بدأً بالأقرب من أعداء الدولة الإسلامية، فبدأ بطليحة ومن والاه من عبس، وذبيان، وغطفان، وبني عامر، وهوازن، وسليم، ثم اتجه نحو مالك بن نويرة وقومه من بني تميم، ثم توجه جيش خالد نحو مسيلمة الكذاب، قال المسعودي^(٤): "... وكان أعظمهم شوكةً، وأخوفهم أمرٌ مسيلمة الكذاب الحنفي باليمامة، وطليحة بن خويلد الأسدي، ثم الفقعسي في أسد بن خزيمه. وقد عاضده عيينة بن حصن الفزاري في غطفان".

- لواء عكرمة بن أبي جهل، وأمره بمسيلمة الحنفي باليمامة، وأتبعه شرحبيل بن حسنة، فهزم أمام بني حنيفة، لتعجّله، فأمره أبو بكر رضي الله عنه بالتوجه إلى مرتدة عمان^(٥)، وأمر خالدًا بالمسير إلى اليمامة للقضاء على مسيلمة، فسار إليهم^(٦)، وواجه مسيلمة وقومه في وقعةٍ حاسمةٍ في تاريخ حروب المسلمين للمرتدين، وهي معركة عقرباء، فانتصر المسلمون، وقتل مسيلمة الكذاب^(٧)، وصالحه بقيتهم، وذلك في أواخر عام ١١هـ / ٦٣٢م، وقيل في عام ١٢هـ / ٦٣٣م.

-
- (١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٦٠-٢٦١؛ القضاعي، تاريخ، ص ١٧٤.
(٢) البطاح: ماء في ديار بني أسد. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٤١٩.
(٣) المسعودي، علي بن الحسين بن علي، التنبيه والإشراف، منشورات دار مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٦٣-٢٦٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: المسعودي، التنبيه والإشراف).
(٤) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٢٦٣.
(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦١.
(٦) كان أبو بكر رضي الله عنه قد عاهد خالدًا إذا فرغ من أمر أسد، وغطفان، والضاحية أن يقصد مسيلمة الكذاب وبني حنيفة باليمامة، وذلك لخطورة أمر مسيلمة الكذاب وانتشار خبره بأرض اليمامة. انظر: الواقدي، الردة، ص ١١٢-١١٣؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١١٦؛ ابن صفوان النصري، أبوزرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ج ١، ص ١٧١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن صفوان النصري، تاريخ أبي زرعة).
(٧) الحموي، إبراهيم بن أبي الدم، التاريخ الإسلامي المعروف باسم التاريخ المظفري، تحقيق: حامد زيان، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٢٠. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الحموي، التاريخ المظفري).
(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٧٢-٢٨٥.
(٩) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٢٦٣-٢٦٤.

- لواء المهاجر بن أبي أمية، وأمره بجنود العنسيّ في اليمن، ومعاونة الأبناء للقضاء على قيس بن المكشوح ومن أعانه من أهل اليمن عليهم، ثم يمضي إلى كندة بحضرموت للقضاء على ردة الأشعث بن قيس، والمضي بعدها إلى عمله على كندة^(١).

ولما قدم عكرمة من عمان والمهاجر من المدينة، قاما بتطهير اليمن من المرتدين، وتبّع من ارتدّ، فقتلوا من قدروا عليه، وقبلوا توبة من رجع، وأسر قيس، وعمرو، وبعثوا بهما إلى المدينة^(٢)، ثم توجه المهاجر بعد ذلك نحو كندة بحضرموت؛ وتمكن هو وعكرمة من القضاء على ردتهم، وأسر الأشعث بن قيس، وبعث به إلى المدينة^(٣).

- لواء خالد بن سعيد بن العاص، بعثه إلى الحمقتين من مشارف الشام^(٤)، وأمره أن ينزل تيماء، وألا يبرحها، وأن يدعو من حوله بالانضمام إليه، وأن لا يقبل إلا ممن لم يرتد، وأن لا يقاتل إلا من قاتله^(٥).

- لواء عمرو بن العاص^(٦)، ووجهه إلى مجموع قضاة^(٧) في الشمال،

-
- (١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٠.
- (٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٩؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٤.
- (٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١١-١١٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٨٦-٨٧.
- (٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٨-٢٨٩.
- (٥) ابن عساکر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين العمري، دار الفكر - بيروت، ج ٢، ص ٧١. (سيرد اسم المصدر مختصراً: ابن عساکر، تاريخ دمشق).
- (٦) عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، أسلم قبل الفتح سنة ٨هـ، ولاة النبي ﷺ غزاة ذات السلاسل، وبعثه على أحوال أبيه العاص من بلي، يدعوهم إلى الإسلام ويستنفرهم، ولاة على عمان، فلم يزل عليها حتى قبض رسول الله ﷺ، ثم عمل لأبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، مات بمصر وهو أمير عليها من قبل معاوية عام ٤٣هـ، ودفن بالمقطم. القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٠١-٥٠٥.
- (٧) بنو قضاة: قبيلة من حمير من القحطانية، غلب عليهم اسم أبيهم فقبل لهم قضاة، وذهب بعض النسابين إلى أنّ قضاة من العدنانية، ويقال: هو قضاة بن معد بن عدنان. قال ابن عبد البر: وعليه الأكثر. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٣٥٨. وقد مات رسول الله ﷺ وعماله على قضاة، وعلى كلب امرؤ القيس بن الأصبع الكلبي من بني عبد الله، وعلى القين عمرو بن الحكم، وعلى سعد بن هذيم معاوية الوائلي. فارتد ودعية الكلبي فيمن آزره من كلب، وبقي امرؤ القيس على دينه، وارتد زميل بن قطبة القيني فيمن آزره من بني القين، وبقي عمرو، وارتد معاوية فيمن آزره من سعد هذيم، فكتب أبو بكر ﷺ إلى امرؤ القيس بن فلان، فسار إلى ودعية وإلى عمرو بن الحكم، فلما توسط أسامة بلاد

ووديعة، والحارث^(١).

- لواء حذيفة بن محسن الغلفاني^(٢) إلى دبا عمان^(٣)، ولواء لعرفجة بن هرثمة^(٤) إلى مهرة عمان، وأمرهما أن يبدأ بعمان، ثم اتبعهما عكرمة بعد هزيمته أمام بني حنيفة، وجعل القيادة له إن لقيهما، فتمكن عكرمة من القضاء على مرتدة دبا وإعادة عمان، وبقي حذيفة في عمان يدير شؤونه، ثم توجه عكرمة في جنده نحو مهرة بالنجد، فوجدهم منقسمين، فغلبهم^(٥).

- لواء شرحبيل بن حسنة^(٦)، وبعثه في إثر عكرمة بن أبي جهل نجدةً، فإذا فرغ من الإمامة لحق بقضاة^(٧)، ثم أمره أبو بكر أن يقيم بأدنى الإمامة إلى أن يأتيه أمره بعد أن نكب أمام مسيلمة، وانضم لخالد في حرب مسيلمة، وأما عكرمة فسيّره نحو عمان^(٨).

قضاة بثّ الخيول فيهم، وأدبهم، واجتمعوا إلى وديعة، ورجعت خيوله، فمضى حتى أغار على الحمقتين، فأصاب وغنم. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٤.

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) حذيفة بن محسن الغلفاني، وقيل: القلعاني، استعمله أبو بكر ﷺ على عمان بعد عزل عكرمة، فلم يزل عليها إلى أن مات أبو بكر ﷺ، ثم ولاه عمر على الإمامة. ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٤٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) عرفجة بن هرثمة بن ثعلبة بن عمرو -أخي بارق-، واسم بارق: سعد بن عدي بن عمرو مزيقيا، وعرفجة هذا الذي جند الموصل وواليها، وله فيها أخبار، وأرسله عمر مدداً لعتبة بن غزوان والي البصرة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٢٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٦) شرحبيل بن حسنة، وهي أمه، واسم أبيه: عبد الله بن المطاع، أخي تميم ابن مر، وقيل: إنه كندي، وقيل: تميمي، وقيل: غير ذلك. وكان شرحبيل حليفاً لبني زهرة، وأسلم قديماً، وأخواه، وهاجر إلى الحبشة هو وأخواه، وأمره أبو بكر، ثم عمر على جيش الشام، ولم يزل والياً على بعض نواحي الشام إلى أن مات بالطاعون سنة ١٨هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٦٠؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩١.

- لواء طريفة بن حاجز^(١) إلى بني سليم ومن معهم من هوازن^(٢)، وأقام طريفة يقاتل من ارتد بمن معه من المسلمين، ويغير عليهم، ويغيرون عليه، ثم سار نحو الفجاءة السلمي بأمر أبي بكر رضي الله عنه فقاتله حتى هزمه، فأرسله إلى المدينة في وثاق^(٣).

- لواء سويد بن مقرن^(٤) إلى تهامة اليمن^(٥).

- لواء العلاء بن الحضرمي، وأمره بالبحرين^(٦)، ففضى على ردتهم، وتتبع بقية المرتدين إلى جزيرة دارين، فقتلهم، ثم سار إلى هجر فافتتحها صلحاً، ثم سار إلى الحطم وفتحها عنوة، وندب الناس إلى دارين؛ لتتبع فلول المرتدين الفارة، فأتى ساحل البحر واقتحموه فأجازوه، واقتتلوا وغنموا^(٧).

واستطاع أبو بكر رضي الله عنه بخبطته العسكرية الاستراتيجية المحكمة في توزيع قاداته مع جندهم في أنحاء جزيرة العرب؛ أن يقضي على حركة الردة وجيوبها في كل المناطق التي ظهر بها التمرد في مدة قصيرة لا تتجاوز العام، فأعاد للدولة الإسلامية أمنها واستقرارها، وحفظ أمن العقيدة وأمن الأمة وطريق الدعوة.

- معاقبة أهل الردة وتجريدهم من السلاح:-

تنوعت أساليب أبي بكر رضي الله عنه في معاقبة أهل الردة؛ ما بين القتل، والسبي، وتجريدهم من السلاح، وإجلائهم من بلادهم، حيث نصّت أوامره وتعليماته لقاداته؛ سواء من خلال عهوده إليهم، أو كتبه لهم، بضرورة إنزال العقوبة الشرعية المناسبة على من لم يجيبوا داعي الإسلام، ولم

(١) طريفة بن حاجز، مذکور في الصحابة، وكان أبو بكر رضي الله عنه قد استعمل معن بن حاجز أخو طريفة على من أسلم من بني سليم، فاجتمع إليه بشر كثير من بني سليم، وانحاز أهل الردة منهم، ثم أمره أن يلحق بخالد في الضاحية هو ومن معه، ويستعمل طريفة على عمله. الكلاعي، حروب الردة، ص ١٨٢-١٨٥؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٥٧؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٢١٥.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٨٢-١٨٥.

(٤) سويد بن مقرن بن عائذ المزني، أخو النعمان بن مقرن، سكن الكوفة، وبها مات. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٢١-

٣٤٢؛ القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ١١٢-١١٣.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٧) الواقدى، الردة، ص ١٤٦، ١٥٩-١٦٤.

يقبلوا الرجوعَ لدين الحق؛ نكالاَ لهم، وعبرةً لمن لم يعتبر، وتأديبًا للمخالفين، وردعًا لغيرهم^(١)، فقد كتب أبو بكر رضي الله عنه للمهاجر بن أبي أمية: "إذا جاءكم كتابي هذا ولم تظفروا، فإن ظفرتم بالقوم! فاقتلوا المقاتلة، واسبوا الذرية إن أخذتموهم عنوةً، أو ينزلوا على حكمي، فإن جرى بينكم صلحٌ قبل ذلك فعلى أن تخرجوهم من ديارهم، فإني أكره أن أقر أقوامًا فعلوا فعلهم في منازلهم؛ ليعلموا أن قد أساءوا، وليذوقوا وبال بعض الذي أتوا"^(٢).

وقد التزم أبو بكر رضي الله عنه بالحزم في توقيع عقوباتٍ رادعةٍ ومؤقتةٍ يرتبط رفعها باستقامة من ارتكبوا الردة ورجوعهم إلى الإسلام، كما تنوعت التسويات التي أبرمت مع أهل الردة ممن أعلنوا توبتهم ورجوعهم، اجتهادًا من أهل الحلِّ والعقد من الأمة^(٣)، فكان من مبدأ أبي بكر رضي الله عنه وأساليبه العقابية ألا يُشرك مرتدًا قد تاب في عملياتِ التطهير والفتوحات في جزيرة العرب وخارجها^(٤).

ومن العقوبات التي أقرها أبو بكر رضي الله عنه على أهل الردة إن صالحوا أن يخيروا بين خصلتين: إما السلمُ المخزية، وتعني أن يُقروا أنَّ قتلَى المسلمين في الجنة وقتلاهم في النار، وأن يردُّوا ما أخذوا من المسلمين، ولا يردُّ المسلمون عليهم ما أخذوه منهم، وأن يدُّوا قتلَى المسلمين، ديةً كلِّ قتلٍ مئةً بعير ، منها أربعون من بطونها أولادها ولا يدفع المسلمون ديةً قتلَى المشركين المرتدين، ويؤخذ منهم الحلقة، والكرع، ويلحقون بإذنان الإبل، حتى يُريَ الله خليفَةَ نبيه والمؤمنين ما شاء فيهم، أو يرى منهم إقبالًا إلى ما خرجوا منه، هذا إلى جانب قراءة القرآن أثناء الليل، وأثناء النهار، وتعليم أبنائهم ونسائهم، ودفع صدقاتِ أموالهم، فراجع عمر في أمرِ ديةِ قتلَى المسلمين، فقال: "كلَّ ما قلت كما قلت، إلا أن يدووا من قتلوا منا، فإنهم قوم قتلوا في سبيل الله، واستشهدوا"^(٥)، فسكت أبو بكر رضي الله عنه سكوتَ راجعٍ إلى قول عمر^(٦)، وإما الحرب المجلية! وهي المخرجة عن المال والدار^(٧).

(١) راجع أوامره ووصاياه بخصوص المرتدين، المبحث الأول، ص ٢٩، والمبحث الثاني، ص ٥٠. وراجع تعقيب الباحثة حول تحريق أبي بكر للمرتدين، ص ٥١.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٣) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، ص ٢٧٠.

(٤) انظر: أوامره رضي الله عنه في المبحث الأول، ص ٣٣، والمبحث الثاني، ص ٥٣.

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٤؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٠٨.

(٦) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ٨١-٨٢.

وعلق أحد الباحثين على سبب وضع أبي بكر رضي الله عنه هذا الشرط على أهل الردة المستسلمة لإظهار عزة الإسلام وهيبته دولته، وهو شرط مؤقتٌ بظهور صدق توبتهم وخضوعهم لدولة الإسلام، لضمان عدم عودتهم إلى التمرد مرة أخرى^(٢). وفي إطار تنفيذه لهذه العقوبة اشترط أبو بكر رضي الله عنه على وفد بزاحة القادم للصلح الحرب المجلية فقبلوا^(٣).

كما نزع أبو بكر رضي الله عنه ملكية بني ثعلبة بن سعد من ذبيان لأرضهم، ومنعهم من النزول بها، وجعلها بحكم الغنيمة ملكًا للدولة الإسلامية، ترعى فيها دواب المسلمين عقوبةً لهم جراء غدرهم بالمسلمين وردتهم وتربصهم بالمسلمين^(٤).

والملاحظ أنّ أبا بكر رضي الله عنه قد قدر تلك العقوبة على قدر فعلهم في ردتهم، ومهاجمتهم للمدينة، كما أدرك رضي الله عنه مدى خطورة السماح لهم بالعودة إلى ديارهم على أمن المدينة، وبسبب قرب بلادهم من المدينة جعله يقدر تلك العقوبة اجتهادًا منه حمايةً لأمن الدولة الإسلامية من أي هجوم قد يتكرر من هؤلاء إن أُعيدوا إلى أرضهم، ولذا ظلت هذه العقوبة قائمةً حتى بعد أن هزم المسلمون أهل الردة، وورد لما غلب أهل الردة، ودخلوا في الباب الذي خرجوا منه، سامح الناس، وجاءت بنو ثعلبة لمنازهم لينزلوها، فمُنعوا منها! فأتوا المدينة يسألون عن سبب منعهم من نزول بلادهم، فقال لهم أبو بكر رضي الله عنه: "كذبتهم! ليست لكم ببلاد، ولكنها موهبي ونقذي"^(٥)، ولم يُعتبهم، وحسى الأبرق لخيول المسلمين، وأرعى سائر بلاد الربذة الناس على بني ثعلبة، ثم حماها كلّها لصدقات المسلمين؛ لقتالٍ كان وقع بين الناس وأصحاب الصدقات، فمنع بذلك بعضهم من بعض.

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٤؛ محمد بن أبي نصر، فتوح بن عبد الله بن فتوح الأزدي الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: زبيدة محمد عبد العزيز، مكتبة السنة - القاهرة، ط ١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، ص ٣٧. (سير ذكر المصدر مختصرًا: محمد بن أبي نصر، تفسير غريب ما في الصحيحين).

(٢) عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ١، ص ٦٦.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٥٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٦.

وأورد ابن أعثم أن حذيفة بن محصن قائد الفتح في دبا قد خير أهل دبا بين الحرب المجلية، أو السلم المخزية، فأقروا بالسلم المخزية ! فسبى المسلمون الذراري وقسموا الأموال وبعث بالخمسة إلى المدينة^(١)، كما قبض أبو بكر رضي الله عنه من أسد، وغطفان كل ما قدر عليه من الحلقة، والكراع^(٢). وجرّد خالد بن عامر وغيرهم من أهل الردة من كل أسلحتهم، بعد أن بايعوه على الإسلام، وقدم به على أبي بكر رضي الله عنه^(٣).

كما وقع صلح خالد لمجاعة الحنفي وقومه من بني حنيفة على ما وجد من الصفراء والبيضاء، وعلى ثلث الكراع، وربيع السبي، وبعث بها إلى المدينة مع وفدٍ من وجوه أهل اليمامة إلى أبي بكر بإسلامهم، فقبل منهم، وصالحهم، وأمرهم بالرجوع إلى اليمامة^(٤).

وفي البحرين صالح العلاء المرتدة على ثلث ما في أيديهم بالمدينة من أموالهم، وما كان من شيءٍ خارجٍ منها فهو له، فبعث بالمال والسبي للمدينة فبيعت^(٥).

وفي مهرة من عمان قتل عكرمة والمسلمون رئيسهم، وقتلوا ما شاءوا، فخمّس عكرمة الفيء، وبعث بالخمسة للمدينة، وقسم الأربعة أخماس على المسلمين^(٦).

وجعل أبو بكر رضي الله عنه فداء السبي بأربع مائة، لمحاربتهم المسلمين، فورد أنه أطلق سبي أهل البحرين وأهل كندة^(٧).

(١) الفتح، ج ١م، ٤ج، ص ٦٠-٦١.

(٢) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٠٨.

(٣) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٠٨.

(٤) الواقدي، الردة، ص ١٤٢-١٤٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٨٤-٢٨٥؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٣٦. وقد كان أبو بكر رضي الله عنه قد أمر خالد بن الوليد أن يقتل من جرت المواصي من بني حنيفة، ولكن خالدًا كان قد أجرى معهم الصلح قبل أن يصله أمر أبي بكر، وكتب أبو بكر رضي الله عنه إلى خالد في المسير إلى اليمامة، وأوصاه قائلاً: "فإن أظفرك الله بهم فإياك والإبقاء عليهم، أجهز على جريحهم، واطلب مدبرهم، واحمل أسيرهم على السيف، وهول فيهم القتل، واحرقهم بالنار، وإياك أن تخالف أمري". الكلاعي، حروب الردة، ص ١١٦.

(٥) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٣١.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٨٦.

(٧) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٦٥.

ومن أُسر من أهل الردة ولم يتب قُتل صبرًا، ولا يجوز أن يُسترق رجالهم، وتُغنم أموالهم، وتُسبي ذراريهم الذين حدثوا بعد الردة^(١)، ولذلك صدر عفو أبي بكر رضي الله عنه عن عيينة بن حصن، وقرّة بن هبيرة لإظهارهما التوبة والرجوع، وإنكارهما الردة، فكان القول قولهما بدون يمين، ولو قامت عليه البيّنة بالردة^(٢) في قول الفقهاء^(٣).

ويروى أن أبا بكر رضي الله عنه قد همّ أن يقتل مقاتلة دبا، ويقسم النساء والذرية، إلا أن عمر أشار عليه أن لا يعجل عليهم لأنهم على دين الإسلام، وأن يجبسهم عنده إلى أن يرى رأيه فيهم، فحُبسوا في دار رملة بنت الحارث إلى أن توفي أبو بكر رضي الله عنه، فلما ولي عمر، أرسلهم بدون فداء^(٤).

اختلفت أقوال الصحابة في جواز سبي المرتدين واسترقاقهم، فذهب أبو بكر رضي الله عنه إلى تحريم سبيهم واسترقاقهم تغليبًا لحمة ما تقدم من إسلامهم، كما يحرم سبيهم واسترقاقهم في دار الإسلام، وبه أخذ الشافعي وأكثر الفقهاء، وإن قيل: فقد سبي أبو بكر رضي الله عنه بني حنيفة حين ارتدوا مع مسيلمة، قيل: إنما سباهم سبي قهرٍ وإذلال؛ لتضعف بهم قوتهم، ولم يكن سبي غنيمَةٍ واسترقاق، وسواءً في ذلك الرجال والنساء، وأما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد ذهب إلى جواز سبيهم واسترقاقهم، كأهل الحرب اعتبارًا بحكم الكفر^(٥).

كما أظهرت بعض الروايات التاريخية أشكال العقوبات الأخرى؛ سواء تلك التي نفذها أبو بكر رضي الله عنه بنفسه، أو أمر قاداته بإنزالها على من ارتد ولم يرجع، فيروى أن عبسًا، وذبيان انتفضت على من كان عندهما من المسلمين، وقتلوا منهم جموعًا؛ كل ذلك انتقامًا مما أصابهم من الهزيمة في الأبرق، وردًا على منعهم من العودة لديارهم، وحذا حذوهم غيرهم من المرتدين، ولما علم أبو

(١) الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص ٥١.

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٠٧.

(٣) الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص ٥١-٥٣.

(٤) ابن أعمش، الفتوح، م ١، ج ٤، ص ٦٠-٦١؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ١٥٤-١٥٥.

(٥) الماوردي، حكم المرتد، ص ٩٦.

بكر رضي الله عنه بما ارتكبه عبسٌ وذبيان أقسم ليقتلنَّ من المرتدين في كلِّ قبيلةٍ بعدد الذين قتلوا من المسلمين وزيادة^(١).

وحين هُزم أهلُ الردة في بزاخة رفض خالدٌ أن يقبلَ من أحدٍ منهم أن يبائعهم حتى يأتوه بالذين عدوا على المسلمين، لأمر أبي بكر رضي الله عنه، فلم يقبلَ من أحدٍ من أسد، ولا غطفان، ولا هوازن، ولا سليم، ولا طيء، إلا أن يأتوه بالذين حرَّقوا ومثَّلوا وعدوا على أهل الإسلام أيام الردة، فأتوه بهم، فقبل منهم إلا قرة بن هبيرة ونفراً معه أوثقهم، ومثَّل بالذين عدوا على الإسلام، فأحرقهم بالنيران، ورضخهم بالحجارة، ورمى بهم من الجبال، ونكَّسهم في الآبار، ومزَّق بالنبال، وبعث بقرّة وبالأسرى إلى المدينة، وكتب إلى أبي بكر رضي الله عنه: "إنَّ بني عامر أقبلت بعد إعراض، ودخلت في الإسلام بعد تربص، وإني لم أقبل من أحدٍ قاتلني أو سألني شيئاً حتى يجيئوني بمن عدا على المسلمين، فقتلُهم كلَّ قتيلاً، وبعثتُ إليك بقرّةً وأصحابه"^(٢)، مما فيه دلالةٌ واضحة على أنَّ العقابَ كان قاصراً على الذين اعتدوا على المسلمين^(٣).

وتتبع خالدٌ أهلَ الردة قبيلةً قبيلةً، وجمعاً جمعاً، فنكَّل بهم؛ فقتل، وحرَّق، ورضخ بالحجارة، ورمى من رؤوس الجبال، وأبلغ في النكاية بكل وجه، فخشعت نفوس المرتدين، وخامر قلوبهم الرعب، وقوم اعوجاجهم بالطعن والضرب حتى راجعوا الإسلامَ كرهاً^(٤).

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى ما أورده بعض المصادر التاريخية من أن أبو بكر قد عاقب بالحرق بالنار لمن يرتكب جريمة قطع الطريق، ويفسد في الأرض، ويهدد أمن المسلمين وغير

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٥-٢٥٦؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٠٧؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٥٨-٨٥٩.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٦٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢١٠.

(٣) إنَّ من أعظم القيم الأخلاقية التي حثَّ الإسلامُ عليها وأمر المسلمين بالتخلُّق بها: التحلي بالرحمة حتى في أثناء حروبهم، وليست القسوة والعنف والشدَّة من دين الله، حتى مع العصاة، إلا من استوجب حداً، وهؤلاء الذين عدوا على المسلمين استوجبوا الحد لقتلهم للمسلمين، ولامتناعهم عن العودة إلى الحق والإسلام، ولكن في الأصل لا بد أن يكون الإنسان متمثلاً بخلق الرحمة، وما الحدُّ في الإسلام إلا تأديبٌ وردعٌ، وقال رسول الله ﷺ: "لا يُرْحَمُ من لا يُرْحَمُ" صحيح البخاري، حديث رقم ٥٦٥١، ج ٥، ص ٢٢٣٥.

(٤) الناصري، أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والإتصال - الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٢٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: الناصري، الاستقصا).

المسلمين بسلبهم وترويعهم، وهو ما فعله مع الفجاءة بن عبد ليل من بني سليم ، إذ أمر بقتله حرقاً خارج مسجد رسول الله ﷺ^(١).

وقد نهي النبي ﷺ عن الإحراق بالنار والإحراق بالنار عن علي أشهر وأظهر منه عن أبي بكر ﷺ^(٢) مما يعني أن ما ورد عن حرق أبي بكر للفجاءة ولغيره من أهل الردة روايات غير صحيحة .

وعلى أية حال فإنَّ العقوبات الرادعة التي أمر بها أبو بكر ﷺ تُعد ضرورة لا بد منها ليعتبر بهم مَنْ يسمع بخبرهم من مرتدة العرب، وقصاصاً من الذين قتلوا المسلمين الذين كانوا بين أظهرهم حين ارتدوا، ولإعادة هيبة الدولة الإسلامية وسيطرتها على أجزائها، وتأييداً للخارجين والمخالفين، كما أنها ضرورة قصوى لاستعادة الأمن والاستقرار.

(١)الواقدي، الردة، ص ٨٠؛ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح، تاريخ اليعقوبي، دار صادر- بيروت، ط٦،

١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٢، ص١٣٤-١٣٧؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص١٠٧؛ الكلاعي، حروب الردة، ص١٤٥.

(٢) ابن تيمية ، منهاج السنة، ج٥، ص ٤٩٥.

الفصل الثاني

السياسة الأمنية للخليفة عمر بن الخطاب

رضي عنه

- أقوال وأوامر ووصايا عمر رضي عنه الأمنية
- سياسة عمر رضي عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية
- سياسة عمر رضي عنه الأمنية تجاه أهل الذمة:
- أساليب عمر رضي عنه الأمنية في التعامل مع حوادث عصره:-
 - تنفيذ أحكام الشريعة.
 - الشورى.
 - التفتيش واستقصاء الحقائق.
 - المراقبة والمحاسبة والعقوبة.
 - العزل.
 - النفي.

الفصل الثاني السياسة الأمنية للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

• أقوال وأوامر ووصايا عمر رضي الله عنه الأمنية:-

حرص عمر رضي الله عنه في أقواله وأوامره لعماله وقادته على تأكيد قيمة العدل وأهميتها، والتحذير من الظلم، فساعد على بسط الأمن في كافة أرجاء الدولة الإسلامية، فأكد ذلك في خطبته حين استخلف، فقال: "أيها الناس، والله ليس فيكم أحدٌ أقوى من الضعيف عندي حتى آخذ الحق له، ولا أضعف عندي من القوي حتى آخذ الحق منه"^(١).

كما روي أنّ أول كلامٍ تكلم به عمر رضي الله عنه حين صعد المنبر: "اللهم إني غليظٌ فليّني لأهل طاعتك بموافقة الحق ابتغاء وجهك والدار الآخرة، وارزقني الغلظة والشدة على أعدائك وأهل الدعارة والنفاق، من غير ظلمٍ مني لهم، ولا اعتداء عليهم..."^(٢).

وحين شكوا المسلمون خوفهم من شدته رضي الله عنه جمعهم عمر رضي الله عنه، فأوضح لهم أنّ شدته تكون على أهل الظلم والريبة، فقال: "...واعلموا أنّ تلك الشدة قد تضاعفت، ولكنها إنما تكون على أهل الظلم والتعدي على المسلمين، وأما أهل السلامة في الدين والقصد فإنما الدين لهم من بعضهم لبعض، ولست أدع أحدًا يظلمه أحدٌ، أو يتعدى عليه حتى أضع خده بالأرض، وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يذعن للحق..."^(٣)، قال سعيد بن المسيب: "فوالله، لقد وفي بما قال، وزاد في موضع الشدة على أهل الريب والظلم، والرفق بأهل الحق من كانوا"^(٤).

كما أرسى عمر رضي الله عنه دعائم العدل والمساواة في الأمة الإسلامية حين جعل باب الشكوى مفتوحًا للعامة لمن وقع عليه ظلمٌ، سواء من قبل السلطة، أو ولاية الدولة الإسلامية، فقد جاء في الطبري أنّ عمر رضي الله عنه قال: "فأيما رجلٍ كانت له حاجة، أو ظلم مظلماً، أو عتب علينا في حقٍ

(١) ابن الشحنة، محمد بن محمد، روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، تحقيق: سيد محمد مهنا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ١٠٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً، ابن الشحنة، روض المناظر)؛ الحنبلي، مجير الدين العليمي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المقدسي، التاريخ المعترف في أبناء من غير، دار النوادر - سورية، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠١١م، ص ٢٤٦. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الحنبلي مجير الدين، التاريخ المعترف).

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٤، ص ١٣٢.

(٣) الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٤) ابن منظور، محمد بن مكرم، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روجيه نحاس، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٤م، ج ١٨، ص ٣١٤-٣١٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق).

فليؤدني، فإنما أنا رجلٌ منكم، ولا يحمل بعضكم بعضًا على أن تحاكموا إليّ، فإنه ليس بيني وبين أحدٍ من الناس هوادهٌ، وأنا حبيبٌ إليّ صلاحكم، عزيزٌ عليّ عتبكم...^(١). وورد أنه قال: "أما عاملٌ لي ظلم أحدًا، وبلغتني مظلّمته فلم أغيرها فأنا ظلمته"^(٢).

كما أكد ﷺ في خطبة له بالجابية^(٣) على أنّ صلاح الحكم لا يأتي إلا بأداء الأمانة، والأخذ بالقوة على أيدي المفسدين، والحكم بما أنزل الله^(٤)، وكثيرًا ما كان يقول في خطبه: "إنّ أمر الحكم لا يصلح فيه إلا الشدّة في غير تجبّر، وليّن في غير ضعف"^(٥).

وأراد ﷺ أن يُشعر ولاتّه وعماله بالسياسة الأمنية الصارمة التي سيتبعها معهم، مهددًا من يظلم منهم أحدًا من الناس أو أضّر الرعية بالقصاص منهم، فيروى أنه في إحدى خطبه قد أوضح للناس أنّ الهدف من إرسال عماله لتعليمهم أمور دينهم وسنة نبيهم وليس لضربهم، أو إذلالهم، أو إرهابهم، ومن وقع عليه الظلم يرفعه إليه ليقصّ ممن ظلمه، فوثب عمرو بن العاص قائلاً: "يا أمير المؤمنين، أرايت إن كان رجلٌ من المسلمين واليًا على رعية فأدّب بعضهم إنك لتقصّه منه؟ قال: "أي والذي نفسي بيده لأقصنّه منه،..."^(٦).

وكتب ﷺ إلى أمراء الأجناد يشدّد فيها عليهم بالحرص على أمن المسلمين، وعدم تعريضهم للخطر، ورفع الظلم عنهم، فقال: "لا تضربوا المسلمين فتذلوهم، ولا تجمروهم"^(٧) فتفتنّوهم، ولا تحرموهم فتكفروهم، ولا تنزلوا بهم الغياض^(٨) فتضيعوهم"^(٩)، ثم يرفع يديه ويقول:

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٧٣.

(٢) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٦١؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٥٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٣٨.

(٣) الجابية: قرية من أعمال دمشق ثم من عمل الجيدور من ناحية الجولان قرب مرج الصفر في شمالي حوران. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٩١.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م، ج ١، ص ٥٤-٥٥. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار).

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٨.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٧.

(٧) تجمروهم: تجمير الجيش جمعهم في الثغور وحبسهم عن العود إلى أهلهم. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٣. (مادة: جمر).

(٨) الغياض: جمع غيضة، وهي الشجر الملتف؛ لأنهم إذا نزلوها تفرقوا فيها فتمكّن منهم العدو. ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٠٩. (مادة: غيض).

(٩) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٣.

"اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار، فإنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم، وسنة نبيهم، وأن يقسموا فيئهم بينهم، وأن يعدلوا، فإن أشكل عليهم شيء رفعوه إليَّ" (١).

كما كان ﷺ دائم المتابعة والمراقبة لولاته، يرأسهم ليحثهم على إقرار العدل بين رعيتهم، ومما يروى أنه كتب إلى عمرو بن العاص يأمره بالعدل: "وانظر في أحوال الرعية، واعدل فيهم ما استطعت، واطلب العفو بالعفو عن الناس، وأجر الناس على عوائدهم وقوانينهم، وقرر لهم واجباً في دواوينهم، وأعل رسوم العافية بالعدل، فإنما هي أيام تمضي، ومدة تنقضي، فإما ذكر جميل، وإما خزي طويل" (٢).

كما ثبت تاريخياً أن عمر ﷺ كان يقوم بجراحة سوق المسلمين في المدينة في أثناء الليل؛ ليحفظ أمنهم وأمن أموالهم من أصحاب الريب والفساد (٣)، وتصرفه هذا كان يمليه عليه تقديره لمسؤوليته، وشعوره بأنه مطالب بتوفير الأمن لرعيته، المتمثل في الاطمئنان على النفس والمال، وقد جسد ذلك وعبر عنه في إحدى خطبه بقوله: "لو أن جملاً هلك ضياعاً بشط الفرات خشيت أن يسأل الله عنه آل الخطاب، ويعني نفسه" (٤).

كما حرص ﷺ على حفظ مال المسلمين وأمنهم، وإعطاء كل ذي حق حقه من مال الفيء؛ ففي خطبة له بالجابية، قال: "... ألا وإني وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث: أن يؤخذ من حق، ويعطى في حق، ويمنع من باطل، ألا وإنما أنا في مالكم هذا كوالي اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف..." (٥).

وذكر أنه قال ﷺ في إحدى خطبه: "والذي لا إله غيره ما من الناس أحد إلا وله في هذا المال (الفيء) حق، أُعطيته، أو مُنِعته،... ووالله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو بمكانه" (٦).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٦-٥٦٧؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤١٢-٤١٣؛ ابن أبي شيبه، المغازي، ص ٤٤٠.

(٢) الواقدي، فتوح الشام، ج ٢، ص ٨٤.

(٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٥٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن الجوزي، مناقب عمر).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٥٢.

(٥) ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج ١، ص ٥٤-٥٥.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٥٠.

كما أتاح للمسلمين حرية السؤال عن حقوقهم في مال الفيء، فخطب ﷺ يوماً فقال: "...من أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن الله جعلني له خازناً وقاسماً..."^(١).

وحدث عمر ﷺ عماله على حفظ مال المسلمين، وقسمتها بالعدل بين أصحابها، ومما يروى في ذلك أنه حينما وجّه جيشاً بقيادة النعمان بن مقرن لنجدة أهل الكوفة دعا السائب بن الأقرع الكندي^(٢)، وكلفه بتقسيم الغنائم بالحق بين جند المسلمين، وقال له: "...، فإن الله أغنم هذا الجيش شيئاً فلا تمنع أحداً حقاً هو له يا سائب..."^(٣).

كما أهمه ﷺ أمن المسلمين وسلامتهم، فأكد على ولاته بعدم تعريض رعيتهن للمشقة، فورد أن سمرة بن جندب^(٤) كان والياً لعمر ﷺ، فكان يجلس للرعية فوق جبل، فكتب إليه: "أما بعد، فأسهل ثمر^(٥)، والسلام"، فكان يجلس بعد ذلك أسفل الجبل^(٦).

ولما وجه عمر ﷺ عتبة بن غزوان^(٧) إلى أرض الهند لمنع أهلها من إمداد إخوانهم من أهل فارس أوصاه بالعدل، فقال: "واتق الله ما استطعت، واحكم بالعدل..."^(٨).

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٤، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) السائب بن الأقرع الثقفي، دخل السائب مع أمه على النبي ﷺ، فمسح برأسه ودعا له، شهد فتح نهاوند، واستعمله عمر ﷺ على المدائن، وولي أصبهان، ومات بها وعقبه بها. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ١٥٩.

(٣) التيمي، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي، الخلفاء الأربعة أيامهم وسيرهم، تحقيق: كرم فرحان، دار الوثائق المصرية - القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٤٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: التيمي، الخلفاء الأربعة).

(٤) سمرة بن جندب الفزاري، سكن البصرة، أجازه رسول الله ﷺ يوم أحد، وغزا مع النبي ﷺ غير غزوة، وكان زياد يستخلفه على البصرة إذا سار إلى الكوفة، ويستخلفه على الكوفة إذا سار إلى البصرة، وكان يكون في كل واحدة منهما ستة أشهر، وكان شديداً على الخوارج، توفي سنة تسع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين بالبصرة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٥) تتمر: أثمر الشجر إذا طلع ثمره قبل أن ينضج، فهو متمر. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٣٨. (مادة: تتمر).

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٥٠.

(٧) عتبة بن غزوان، أسلم قديماً، صحابي، هاجر إلى الحبشة في الهجرة الثانية، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، أول من نزل البصرة واختطها زمن عمر ﷺ، مات سنة ١٧هـ في طريقه من مكة إلى البصرة. ابن سعد، الطبقات، ج ٢،

ص ١٠٩-١١٠؛ القرطبي، الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٣-١١٥.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٣٩.

وتضمنت وصاياه ﷺ -علاوة على ما سبق ذكره- أوامر تتعلق بأمن وسلامة جند المسلمين في أرض العدو، فقد حرص ﷺ على أن يوجه قاداته باتخاذ جميع التدابير الأمنية التي تحفظ سلامتهم وأمنهم، ومن ذلك ما كتبه لسعد بن أبي وقاص يأمره فيها بالرفق بالجند أثناء المسير فقال: "وترفق بالمسلمين في سيرهم، ولا تجشمهم مسيراً يتعبهم، ولا تقصر بهم عن منزل يرفق بهم، حتى يبلغوا عدوهم..."^(١).

كما روي أنه قد كتب إلى أبي موسى الأشعري^(٢) والي البصرة حين بلغه جمع الأعاجم بأرض الأهواز^(٣) يأمره بالمسير إليهم، وأوصاه بوصايا ليحفظ بها أمن المسلمين ويمنعه من القيام بأمر قد تضر أمنهم، والعدل بينهم، ومما جاء في كتابه: "... وألن جانبك، وحطهم بنفسك (أي احفظهم، وتعهدهم)، واعلم أن المسلمين في جوار الله -عز وجل-، وأن المسلم أعظم الخلق على الله -عز وجل- حرمةً، فلا يطلبك الله -عز وجل- بمظلمة أحد منهم...، وأنصف مظلومهم، وخذ لضعيفهم من قويهم، وأصلح ذات بينهم، وألزمهم القرآن، وخوفهم، وامنعهم من ذكر الجاهلية وما كان منها، فإنه يورث الضعينة، ويدعو إلى النحول والقطيعة..."^(٤).

وورد أنه ﷺ أوصى أبا عبيدة -حين ولّاه جيش خالد بن الوليد- فكتب إليه: "... لا تُقدّم المسلمين إلى هلكة رجاء غنيمة، ولا تُنزلهم منزلاً قبل أن تستريده لهم، وتعلم كيف مأتاه، ولا تبعث سرية إلا في كثف من الناس، وإياك وإلقاء المسلمين في الهلكة..."^(٥).

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٩٣.

(٢) أبو موسى الأشعري، عبد الله بن قيس، مشهور بكنيته، صاحب رسول الله ﷺ، قدم مكة في جماعة من الأشعريين ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة، وقيل غير ذلك، أنه قدم على النبي ﷺ حين فتح خيبر، كان عامل رسول الله ﷺ على زيد وعدن، واستعمله عمر وعثمان على البصرة، ثم كان على الكوفة فلم يزل عليها إلى أن قُتل عثمان، فعزله عليّ عنها، ومات بالكوفة، وقيل: بمكة سنة ٤٢هـ، وقيل: سنة ٤٤هـ، وقيل: ٤٩هـ، وقيل: ٥٠هـ، وقيل: ٥٢هـ، وقيل: ٥٣هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٦٤-٢٦٤.

(٣) الأهواز: جمع هوز، والأهواز اسم عربي شُي به في الإسلام، كان اسمها أيام الفرس خوزستان، والأهواز كورة بين البصرة وفارس، وبها تستر والسوس ومناذر وما إلى ذلك، وسوق الأهواز من مدنها. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٤) ابن أعمش، الفتوح، م ١، ج ١٧، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٥) الأزدي، محمد بن عبد الله، تاريخ فتوح الشام، تحقيق: عبد الله عامر، مؤسسة سجل العرب - القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٠٣. (سير ذكر المصدر مختصراً: الأزدي، فتوح الشام)؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٣٦.

كما منع قاداته بإقحام جند المسلمين أماكن مجهولة فيتعرض أمنهم للخطر، فجاءت أوامره لقاداته واضحةً وصريحةً في عدم التغيير بالمسلمين، أو منع كلِّ ما فيه أذى لهم؛ حفظاً لأمنهم، والشواهد على ذلك كثيرة؛ فمنها أن سعد بن أبي وقاص^(١) كتب إلى عمر رضي الله عنه بفتح القادسية^(٢) عام ٤١ هـ / ٦٣٥ م، واستأذنه في تتبع الفرس والمسير إلى الجبال، فكتب إليه عمر رضي الله عنه يأمره فيها بالمقام في مكانه: "أقم مكانك عامك هذا حتى ننظر، واحذر على المسلمين، واترك أهل الجبال ما تركوك، فوددتُ أن بيننا وبين الجبال سدًّا من نار لا يخلصون إلينا ولا نخلص إليهم، حسبنا من الريف السواد،..."^(٤).

كما استأذنه في تتبع الفرس بعد فتح جلولاء^(٥)، والرومية^(٦) فرفض، لما فيه من تغيير بالمسلمين، وأمره بالمقام: "أقم مكانك، واحذر على من معك من المسلمين"، فأقام بالمدائن سنتين لا يوجه أحدًا^(٧).

كما رفض مطلبًا للقعقاع بن عمرو في تتبع فلول الفرس بعد فتح جلولاء عام ١٦ هـ ونزوله حلوان^(٨) هو ومن معه من المسلمين، حفظاً لأمن المسلمين وسلامتهم، وقال له: "... حسبنا من

(١) سعد بن أبي وقاص، سابع سبعة في إسلامه، وهو ابن سبع عشرة سنة، شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، مجاب الدعوة، مات بالعقيق، ودفن بالمدينة سنة ٥٥ هـ. ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ١٣٦-١٤٥.

(٢) القادسية: بينها وبين الكوفة ١٥ فرسخًا. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٢٩١. وفيها وقعت وقعة عظيمة بين المسلمين والفرس، وكانت من المعارك الحاسمة في الفتوحات الإسلامية، هُزم فيها الفرس. لتفاصيل أوسع عن وقعة القادسية، انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٥٥-٢٦٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨٢-٤٣٨.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٣٨. وقد اختلف الرواة حول تاريخ الوقعة: فابن إسحاق يرى أنها حدثت في سنة ١٥ هـ. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٣٨؛ والواقدي يرى أنها حدثت في سنة ١٦ هـ، وهو قول الواقدي عن آخرين. المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٢٨.

(٥) جلولاء: قرية من قرى السواد في طريق خراسان قرب حلوان، بما كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين عام ١٦ هـ / ٦٣٧ م، قُتل فيها من الفرس يومها مائة ألف، فعرفت بجلولاء بما جللها من قتلى الفرس، كما عرفت بجلولاء الوقعة. عن وقعة جلولاء انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٤-٢٦٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٨-٤٧٠.

ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ١٥٦؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٥١.

(٦) الرومية: بالمدائن، وسميت باسم ملك. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ١٠٠.

(٧) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠.

(٨) حلوان: في آخر مدود السواد مما يلي الجبال من بغداد. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٢٩٠.

الريف السوداء، إني آثرتُ سلامةَ المسلمين على الأنفال" (١)، وليست هناك ألفاظٌ يعبر بها قائدٌ من القواد عن كراهيته لسفك الدماء أقوى وأبين من هذه الألفاظ التي نطق بها عمر رضي الله عنه (٢).

وورد أنه منع أهلَ البصرة من التقدم والتوغل أكثر في بلاد فارس، وأمرهم بالتوقف عند حد البصرة وسواده حرصاً منه على أمن المسلمين وسلامتهم، وقال: "حسبنا لأهل البصرة سوادهم والأهواز، وددتُ بيننا وبين فارس جبلاً من نار لا يصلون إلينا ولا نصل إليهم،..." (٣).

وذكر أنه وجّه أمراً إلى أبي موسى الأشعري بالتوقف عن التقدم بعد أن استكمل فتح بلاد فارس حتى حدود خراسان واستأذن بالتقدم، وقال له: "... ذر عنك خراسان، فلا حاجة لنا، ولوددتُ أنّ بيننا وبين خراسان جبلاً من حديد وبجراً، وألفُ سدٍّ، وكلُّ سدٍّ مثل سدِّ يأجوج ومأجوج"، فلما سأله علي رضي الله عنه عن سبب ذلك، قال: لأنها أرضٌ بعُدت عنا جدّاً، ولا حاجة لنا بها" (٤).

كما ورد أنّ عمرو بن العاص قد استأذن عمر رضي الله عنه في غزو إفريقية لاستكمال عملية الجهاد والفتح، بعد فتح طرابلس (٥) عنوة سنة ٢٢هـ (٦٤٢م)، غير أنّ عمر رضي الله عنه رفض ذلك خشية منه على المسلمين من الانسياح في جبهةٍ جديدةٍ، وكتب إلى عمرو رضي الله عنه: "إنها ليست بإفريقية، ولكنها المفارقة، غادرةٌ، مغدورٌ بها، لا يغزوها أحدٌ ما بقيت" (٧).

وأورد البلاذري (٨) تفسيراً لتخوُّفِ عمر رضي الله عنه من فتح إفريقية، وهو غدرها فقال: "إنَّ أهلها كانوا يؤدون إلى ملك الروم شيئاً، فكانوا يغدرون به كثيراً، وكان ملك الأندلس صالحهم، ثم غدر بهم، فبلغ عمر ذلك".

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٧٠؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٢٧.

(٢) عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٨٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٤٧.

(٤) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٣١٨-٣١٩.

(٥) طرابلس: على شاطئ البحر، سماها اليونانيون طرابلس، وذلك بلغتهم ثلاث مدن. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٢٥.

(٦) الكندي، محمد بن يوسف، ولاية مصر، تحقيق حسين نصار، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ص ١٦. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الكندي، ولاية مصر).

(٧) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح مصر والمغرب، تحقيق: عبد المنعم عامر، لجنة البيان العربي - القاهرة، ص ٢٣٢. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن عبد الحكم، فتوح مصر).

(٨) فتوح البلدان، ص ٢٢٧.

كما حرص عمر رضي الله عنه على أمن وسلامة جنده من المسلمين والمعاهدين على حدٍ سواء، ومما يروى في ذلك حين بلغه ما فعله حرقوص بن زهير^(١) أنه أنزل جنده المسلمين والمعاهدين جبل الأهواز، فشق عليهم ذلك، فوجه إليه كتاباً جاء فيه: "بلغني أنك نزلت منزلاً كؤوداً"^(٢)، لا تؤتى فيه إلا على مشقة، فأسهل، ولا تشقَّ على مسلمٍ ولا معاهد"^(٣).

وكان يهتَّم بوصول الجيش الإسلامي لوجهته مع احتفاظه بقوته وحيويته دون التعجيل في المسير دون أن يلحق الضررُ بالجند من جراء ذلك، وروي أنه كتب إلى النعمان بن مقرن^(٤) أمره فيها: "ولا توطئهم"^(٥) وعراً فتؤذيبهم، ولا تمنعهم حقهم فتكفرهم، ولا تدخلنهم غيضة، فإن رجلاً من المسلمين أحبُّ إليَّ من مائة ألف دينار، والسلام عليك"^(٦).

وقد أوصى رضي الله عنه قاداته بالرفق واللين مع الجند، ومما يذكر أنه أوصى قائده سعيد بن عامر^(٧) حين وجهه مدداً لجند الشام في قوله: "... فإذا سرتَ فارفق بهم ما استطعت...، ولا تسلك بهم المفاوز، واقطع بهم السهل، ولا ترقد بهم على جادة الطريق، والله -تعالى- خليفتي عليك وعلى من معك من المسلمين"^(٨).

(١) حرقوص بن زهير السعدي، فتح سوق الأهواز، وشهد صفين مع علي رضي الله عنه، ثم صار من الخوارج، ومن أشدهم على علي، قُتل بالنهروان سنة ٣٧هـ، وذكر الزركلي أنَّ في سيرته اضطراباً. وسيأتي ذكره لاحقاً في الفصل الرابع. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٤٧٥؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٣١٩؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م. سيرد ذكر المرجع مختصراً: الزركلي، الأعلام).

(٢) كؤوداً: المرتقى الصعب، وهو الصعود. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٥. (مادة: كأد).

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٨٩؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٤٧.

(٤) النعمان بن عمرو بن مقرن، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم على رأس وفدٍ من مزينة، صحابيٍّ جليل، أولُ مشاهدته الخندق، وشهد بيعة الرضوان، ثم سكن البصرة، وتحول عنها إلى الكوفة، وقدم المدينة بفتح القادسية. ابن سعد، الطبقات، ج ٤، ص ٣٠؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٦٦-٥٦٧.

(٥) توطئهم: الوطاء في الأصل: الدوس بالقدم، فسُمي به الغزو والقتل؛ لأنَّ مَنْ يطأ على الشيء برجله، فقد استقصى في هلاكه وإهانتة. والوطأة: موضع القدم، الأخذة الشديدة، ووطننا العدو بالخيال: دنسناهم. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٣٤. (مادة: وطأ).

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٩٩.

(٧) سعيد بن عامر بن حذيم، من بني جمح، أسلم قبل خيبر، وهاجر إلى المدينة، وشهد خيبر وما بعدها من المشاهد، من زهاد الصحابة وفضلائهم، ولي قيسارية سنة ١٩هـ، وتوفي بها، وقيل بالرقعة، وقيل بجمص، وهو والٍ عليها، وقيل توفي سنة ٢٠هـ، وقيل ٢١هـ، وهو ابن ٤٠ سنة، ولم يعقب. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ١٩٢؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٤٢؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٤٧.

(٨) الواقدي، فتوح الشام، ج ١، ص ٢٣٠.

وإدراكًا منه ﷺ بأهمية القضاء وإقامة الحدود وتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس في إقرار الأمن بين الرعية، وحرصًا منه على صلاح نظام القضاء واستقامته، وصلاح متوليه؛ عمل على تزويد عماله بالتوجيهات والنصائح لتعينهم على إقامة العدل في قضائهم بين الرعية، قال ابن الجوزي: "القضاء رحمة الله -تعالى- لإسعاد البشر، ولولا العدل لاستشرى الفساد، والتهم القويُّ الضعيف ولم يأمن الناس على أنفسهم وأموالهم، فضع الأمن"^(١).

وتُعد كتبه لولاته في القضاء مرجعًا قيمًا في تاريخ القضاء الإسلامي يستدل بها علماء المسلمين وقضاةهم على مرِّ العصور التاريخية حتى يومنا المعاصر، ومن أشهر كتبه في ذلك على سبيل المثال رسالته ﷺ المشهورة في القضاء إلى أبي موسى الأشعري، وقد تداولها الفقهاء، وبنوا عليها، واعتمدوا على ما فيها من الفقه وأصوله، وفي كيفية تنفيذ أحكام الشريعة بدون أيِّ ظلمٍ للخصمين، والمساواة بينهم في المجلس، مبيِّنة الأسس التي ينبغي أن يسيرَ عليها القاضي حتى يُشعر الضعيفَ بالإنصاف، والظالمَ بقوته في أخذ الحق منه، ومما جاء فيه: "أس بين الناس في مجلسك، ووجهك، وقضائك، حتى لا يطمع شريفٌ في حيفك، ولا يبأس ضعيفٌ من عدلك، البيِّنة على من ادعى، واليمينُ على من أنكر، والصلحُ جائزٌ بين الناس إلا صلحًا أحلَّ حرامًا، أو حرَّم حلالًا، ولا يمنعك قضاءٌ قضيتَه بالأمس فراجعت فيه نفسك وهديت لرشدك أن ترجعَ إلى الحق، فإنَّ الحقَّ لا يُطله شيءٌ، واعلم أنَّ مراجعةَ الحق خيرٌ من التماذي في الباطل، الفهمَ الفهمَ فيما يتلجج في صدرك مما ليس فيه قرآنٌ ولا سنة، واعرف الأشباه والأمثال، ثم قس الأمور عند ذلك، ثم اعمد لأحجِّها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى..."^(٢).

كما ورد أنه كتب إلى أبي عبيدة بالشام: "إذا حضرك الخصمان فعليك بالبينات العدول والأيمان القاطعة، ثم أدنِ الضعيفَ حتى ينسبط لسانه ويجترأ قلبه، وتعهّد الغريب فإنه إذا طال حبسه ترك حاجته وانصرف على أهله، وإن الذي أبطل من لم يرفع به رأسًا، واحرص على الصلح ما لم يستبن لك القضاء"^(٣).

(١) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٩.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٧١-٧٢؛ وانظر نص الكتاب: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٦٣-٦٤؛ ابن شبة، المدينة، ج ٢، ص ٧٧٥-٧٧٦؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٧.

وورد أن عمر رضي الله عنه قد أمر شريحاً^(١) أن يقضي بما في كتاب الله وسنة رسوله، فإن لم يجد فيقضيه بما يجمع عليه رأي المسلمين، فإن لم يجد فيما أن يجتهد أو يتأخر في الحكم، وهو فيه خير له^(٢).

وإدراكاً منه رضي الله عنه بأهمية العدل في الحكم والقسمة في إقرار الأمن أمر ولاتته في الأمصار بتحري العدل في الحكم، والقسمة بين الرعية، فكتب إلى أبي موسى الأشعري: "أنه لم يزل للناس وجوه يرفعون حوائجهم للناس، فأكرم وجوه الناس فيستحي المسلم الضعيف من العدل والقسمة"^(٣)، وفي رواية: "فإنه بحسب المسلم الضعيف أن ينتصف في الحكم والقسمة"^(٤).

وقال عمر رضي الله عنه: "يا معشر قريش،... إني قد تركت فيكم اثنتين لن تبرحوا بخير ما لزمتموها: العدل في الحكم، والعدل في القسم، وإني قد تركتكم على مثل محرفة النعم، إلا أن يعوج قوم فيعوج بهم"^(٥)، لأهمية العدل في الحكم والقسمة.

ولعلمه رضي الله عنه بأثر العصبية القبلية في تفكيك وحدة المجتمع الإسلامي وأمنه، أمر قاداته بتجنيب المسلمين في الخوض بها، فكتب عمر رضي الله عنه إلى سعد بن أبي وقاص، وهو بالقادسية: "... أن جنّب الناس أحاديث الجاهلية، فإنها تذكر الأحقاد، وتنشئ الضغائن، وعظهم بآيات الله..."^(٦).

وكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري في كتاب له أوردناه آنفاً يحذره من النعرات القبلية، ويوجهه نحو السياسة اللازمة للقضاء عليها إن ظهرت بين رعيته: "أما بعد،... وإذا كانت بين القبائل ثائرة فنادوا: يا لفلان، فإنما تلك نجوى من الشيطان، فاضربهم بالسيف حتى يفيئوا إلى

(١) شريح بن الحارث الكندي، وقيل: هو حليف لكندة. أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وقيل: لقيه، استعمله عمر وعثمان وعلي على قضاء الكوفة، ولم يزل بها إلى أيام الحجاج بن يوسف الثقفي، فأقام قاضياً بها ستين سنة، وكان أعلم الناس بالقضاء، ذو فطنة وذكاء ومعرفة وعقل، وكان شاعراً محسنًا، له أشعار محفوظة، وتوفي سنة ٨٧هـ، وقيل: سنة ٧٦هـ، وقيل: ٩٧هـ، وقيل: ٩٩هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) وكيع، أخبار القضاة، ج ٢، ص ١٩٠.

(٣) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٩٨.

(٤) وكيع، أخبار القضاة، ج ١، ص ٢٨٥.

(٥) ابن أبي شيبه، المغازي، ص ٤٤٢-٤٤٣.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٢٧.

أمر الله وتكون دعواتهم إلى الله والإسلام،...^(١)، ومن هنا يتضح لنا تشدده في محاربة العصبية؛ لأنها مفرقة للجمع، وممزقة للوحدة، وكيف قرر العقوبات لمن ينادي بها من غير أن تأخذ الوالي هوادة فيهم حتى يخافوا ويفزعوا، ولا يعودوا إليها^(٢).

وصاياه وأوامره ﷺ قبل وفاته:-

حملَ عمرُ ﷺ مسؤولية المسلمين طوال فترة خلافته الطويلة، وأزقه موضوع أمنهم - حتى وهو في وداعه الأخير-؛ فيروى أنه حين طعن أوصى الخليفة الذي سيأتي من بعده أن يُقرَّ عماله سنةً، ويقيهم على حالهم^(٣)، لأنه أراد الاستقرارَ لأمر المؤمنين الجديد، فهؤلاء العمال أعرف بأمصارهم وسياستها، فإن عُزلوا كان الخليفةُ الجديد حديثَ عهدٍ بمنصبه، وكذلك ولائته، فلا تستقيم أمور الدولة لقلّة الخبرة^(٤)، واستقرارُ المصر السياسي ينعكس إيجاباً على أمنه واستقرارِ أموره الداخلية، وعزلهم سيضيع أمنَ المصر، ويضيع الجهد الذي بذله عمر ﷺ طوال فترة حكمه، وجهد سابقه في إقرار الأمن والاستقرار، وهو في ذلك بعيد النظر، وعلى درجة عالية من الوعي السياسي.

وإيماناً منه ﷺ بأنَّ العدلَ مفتاحُ أمنٍ واستقرار الدولة الإسلامية، لذا أوصى الخليفةَ الجديدَ بالعدل بين المسلمين في قسمة أموالهم، وعدم تكليفهم فوق طاقتهم: "... وأن يُقسم فيئتهم بالعدل، وأن لا يُحمل من عندهم فضلٌ إلا بطيب أنفسهم"^(٥).

وهكذا نرى أنَّ أقواله، وأوامره، ووصاياه ﷺ التي زود بها قواده وعماله والمسلمين عامة قد جاءت معبرةً عن سياسته الأمنية، ودالّةً على حرصه لتحقيق الأمن والاستقرار، وموضحةً منهجه في ذلك.

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٦٤.

(٢) محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، دار الرائد العربي - بيروت، ١٩٧٨م، ص ١٢٥-١٢٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية).

(٣) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ١٦٤.

(٤) أحمد رائف، الخلافة، ص ٩٩؛ ضرار صالح ضرار، العرب من معين إلى الأمويين، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط ٤، ١٩٧٨م، ص ٨٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: ضرار صالح، العرب).

(٥) القرشي، يحيى بن آدم سليمان الأموي، الخراج، صححه وشرحه ووضع فهرسه: أحمد شاكر، دار المعرفة - بيروت، ص ٧١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: القرشي، الخراج).

● سياسة عمر رضي الله عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية:-

إنَّ أولى القضايا الأمنية التي واجهها عمر رضي الله عنه خلال فترة خلافته (١٣-٢٣هـ/٦٣٤م-٦٤٤م) نقضُ بعضِ المدنِ وأقاليمِ الدولة الإسلامية المفتوحة لعهودِ صلحها مع المسلمين، والثورةُ عليهم في أثناء الفتح وفي أعقابه بتحريضٍ من زعمائها في شكل حركاتٍ جماعية.

والمتتبع لعمليات الفتح الإسلامي في الأقاليم يجد أنَّ معظمَ المدنِ قد فُتحت صلحًا دون قتال، أو أنها فتحت عنوةً فأجريت مجرى الصلح، فتؤخذ عليهم العهودُ والمواثيق، ثم تنقضُ عهدَها بعد خروج المسلمين من مدينتهم، في الوقت التي أظهرت فيه بعضُ مدنِ الأقاليم المفتوحة الأخرى القبول الجميل بحكم الدولة الإسلامية، والترحيب الصادق بوجود المسلمين بينهم، فمثلاً تشير بعض الروايات إلى أن مدناً فُتحت في أول مرة، ولم يتكرر فتحها ثانية، بل ظلت على عهدِها لم تنقضه، أو تثور على المسلمين كحال المدن الأخرى، ففي العراق يروى أنَّ بلدانها التي فتحها المسلمون نقضت العهود والذمم والمواثيق التي أعطوها للمسلمين إلا أهل بانقيا^(١)، وبار وسما^(٢)، وأهل أليس^(٣)(٤).

وفي نفس الوقت كان هناك مَنْ هو في قرارة نفسه غيرُ قابلٍ بوجود المسلمين بينهم، ويتحين الفرصة للثورة على حكم الدولة الإسلامية وإثارة الفتن والثورات، والإخلال بالأمن، ومما يروى أنَّ سعدَ بن أبي وقاصٍ قد كتب إلى عمر رضي الله عنه يخبره بأنَّ مَنْ صالح المسلمين من أهل السواد^(٥) قد صار إلبًا عليهم لأهل فارس وكسرى، فأمره عمر رضي الله عنه بأن يقيم مكانه حتى ينغض^(٦)

(١) بانقيا: ناحية من نواحي الكوفة. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣٣١.

(٢) بار وسما: ناحيتان من سواد بغداد يقال لهما: بار وسما العليا وبار وسما السفلى، من كورة الأستان الأوسط. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣٢٠. وعن فتح المدينة انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٥١-٢٥٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦٥.

(٣) أليس: قرية من قرى الأنبار. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٢٤٨.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٣٥؛ ابن كثير البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٤٤.

(٥) السواد: رستاق العراق وضياعها، سُمي بذلك لخضرته بالزروع والأشجار، حد السواد من حديثة الموصل طولاً إلى عبادان، ومن العذيب بالقادسية إلى حلوان عرضاً، والسواد سوادان: سواد البصرة ودستميسان والأهواز وفارس، وسواد الكوفة كسكر إلى الزاب وحلوان إلى القادسية. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٦) ينغض: نَعَضَ الشيءَ تحركَ واضطربَ، وفلان ينغض رأسه نحو صاحبه أي يحركه، ومنه قوله تعالى: ﴿فسينغضون إليك رؤوسهم﴾ ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٣١٠.

الله لك عدوك، واعلم أنّ لها ما بعدها، فإن منحك أديبارهم فلا تنزع عنهم حتى تقتحم عليهم المدائن، فإنه خرائجها إن شاء الله" (١).

وإزاء حركات الثورة والنقض المناوئة للحكم الإسلامي اتخذ عمر رضي الله عنه عدة إجراءات أمنية لحفظ الأمن والاستقرار، تمثلت في الآتي:

أولاً: القضاء على الثورات، وإعادة فتح البلدان النائرة في بلاد العراق وفارس والشام ومصر، ففي إقليم العراق وفارس كانت هناك ثورة لأهل السواد من أعلى الفرات إلى أسفله سنة ١٣هـ/٦٣٤م بتحريض الهرمزان (٢) - وهو من أحد البيوتات السبعة في فارس من أهل مهرجان قذق (٣) - ولكن بعد معركة القادسية عام ١٤هـ/٦٣٥م، رجع أهل السواد إلى صلحهم مع المسلمين (٤).

وبعد وقعة جلولاء عام ١٦هـ/٦٣٧م بلغ عمر رضي الله عنه أنّ ابن الهرمزان قد جمع جمعاً من الفرس، فأمر عمر رضي الله عنه بإرسال جيش من المدائن، ووقع القتال، حتى فتح الله على المسلمين (٦). وبعد وقعة نهاوند (٧) في عام ٢١هـ/٦٤٢م صالح المسلمون صاحب همدان (٩) عن أهل المدينة وعن المنهزمين

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٤٤٩.

(٢) الهرمزان: ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل المدينة التابعين، من أهل فارس نزل على حكم عمر بعد هزيمته، ثم أسلم وسمي غرقة، وفرض له في أربعة آلاف. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٣) مهرجان قذق: كورة واسعة من نواحي الجبال عن يمين القاصد من حلوان العراق إلى همدان في تلك الجبال. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٢٣٣.

(٤) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦٣.

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٩.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٦٧.

(٧) نهاوند: مدينة بلاد فارس في قبلة همدان، بينهما ٣ أيام. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٣١٣. وعرف فتح نهاوند بفتح الفتوح؛ لأنه لم يكن للفرس بعده اجتماع. ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٢٩.

(٨) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٠٣؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٠٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٩٧. ولتفاصيل أوسع عن وقعة نهاوند انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٠٠-٣٠٤؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٦٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٩-٥١٨. كما أورد الطبري في ص ٥٢٥ رواية لسيف بن عمر تفيد أنّ نهاوند قُتحت عام ١٩هـ.

(٩) همدان: أكبر مدينة بالجبال في بلاد الفرس. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٤١٠.

من نهاوند^(١)، فلما رجع المسلمون عنه كَفَرُ وانتقض الصلح، فأمر عمر رضي الله عنه بالمسير إليهم، فعادوا إليه، وحاصروهم حتى صالحوا على الجزية^(٢)، عام ٢٢ هـ/٦٤٣ م.

كما روي أنَّ دهقان ميسان^(٤) قد كفر، ورجع عن الإسلام^(٥)، فلقيه المغيرة بن شعبه فقتله، وفتحت المدينة عنوةً، وغلب على أرضها، ثم إنَّ أهلَ أَرْبُباد^(٦) غدروا، ففتحتها عنوةً^(٧). وفي عام ٢٢ هـ/٦٤٣ م غزا حذيفة بن اليمان^(٨) الدينور^(٩)، وماسبذان^(١٠)، وفتحت عنوةً، وكانت قبل ذلك قد فتحت لسعد بن أبي وقاص صلحًا فانتقضت عهدها^(١١).

ولما صولحت أصبهاً على الجزية باتوا على صلح، حتى إذا أصبحوا غدروا، فقاتلهم أبو موسى الأشعري حتى أظهره الله عليهم^(١٢)، كما فتح أبو موسى سرق^(١٣) على مثل صلح رامهرمز، ثم غدروا، فوجه إليهم جيشًا ففتحت عنوةً^(١٤).

(١) وتعد هذه الوقعة خاتمة المواقع الفاصلة والهامة في تاريخ الحروب التي جرت بين المسلمين والفرس في هذا الإقليم، وترتب عليها أن أصبح المسلمون سادة بلاد الفرس الوسطى بلا منازع. أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، ص ١٨٢.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٥-٥٣٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٢٥؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٧٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ١١٠.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٢٥-٤٢٦.

(٤) ميسان: اسم كورة واسعة كثيرة القرى والنخل بين البصرة وواسط، قصبها ميسان. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٢٤٢.

(٥) دلالة على أن إسلامه كان تسليماً للسلامة، وليؤمن على نفسه.

(٦) أَرَبُ قباذ: من قرى المذار بين البصرة وواسط، وهي كورة أرجان بين الأهواز وفارس بكما لها، وقد ذكرت مع أرجان. وفي كتب الفرس أن قباذ بن فيروز ملك من ملوك الفرس، وهو والد أنوشروان العادل، بنى أَرَبُ قباذ وهي أرجان، وأسكنها سي همدان. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٧٢-٧٣.

(٧) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٨) حذيفة بن اليمان، من كبار الصحابة، صاحب سر رسول الله ﷺ، ولم يشهد بدرًا، وشهد أحدًا وما بعدها من المغازي مع رسول الله ﷺ، استعمله عمر رضي الله عنه على المدائن، ولم يزل بها حتى مات سنة ٣٦ هـ. ابن سعد، الطبقات، ج ٤، ص ٢٦٨، ج ٥، ص ٣١٢؛ القرطبي، الاستيعاب، ج ١، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٩) الدينور: مدينة من أعمال الجبل قرب قرميسين، وبينها وبين همدان نيفٌ وعشرون فرسخًا، ومن الدينور إلى شهر زور أربع مراحل. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٥٤٥.

(١٠) ماسبذان: وهي مدنةٌ عدةٌ، أصلها ماه سبذان، ومن هذه المدينة إلى الرذ عدة فراسخ. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٤١.

(١١) ابن خياط، تاريخه، ص ١٥٠؛ ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ/١٩٩٢ م، ج ١، ص ٩٧. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة).

(١٢) ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٧٨؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٠٩.

(١٣) سرق: لفظه عجمية، وهي إحدى كور الأهواز، ومدنتها دورق. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٢١٤.

(١٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٧٢.

وروى البلاذري^(١) أنه في ولاية المغيرة بن شعبة للكوفة^(٢) نقض أهل الري^(٣) عهدهم مع المسلمين، فقاتلوهم حتى رجعوا إلى الطاعة.
وفي أواخر خلافة عمر رضي الله عنه نقض صاحب اصطخر^(٤) العهد، ودعا أهل فارس إلى النقض، فأعيد فتحها ثانية، وقُضي على ثورته بقتله^(٥).
أما في الجزيرة^(٦) فقد نقضت سميساط^(٧) والرها^(٨) عهدهما، فحاصرها المسلمون بأمر عمر رضي الله عنه إلى أن فتحت^(٩).

وفي بلاد الشام نقض أهل أنطاكية^(١٠) صلحهم بعد أن صالحهم أبو عبيدة عام ١٦هـ/٦٣٧م، وخرج من مدينتهم، فبعث إليهم من يفتحها، ففتحت على الصلح الأول^(١١). كما نقضت صلحها مع المسلمين بعد أن قُتحت على يد عمرو بن العاص، وأمدهم الروم بفتحها معاوية^(١٣)(١٤).

(١) فتوح البلدان، ٣١٤.

(٢) الكوفة: كانت تسمى أحد العراقيين، والآخر البصرة، والكوفة تقع على نهر الفرات، وعلى مسافة ٨ كم من مدينة النجف، و١٥٦ كم من بغداد، و ٦٠ كم جنوبي مدينة كربلاء. عاتق البلاذري، معجم المعالم الجغرافية، ص ٢٦٧.

(٣) الري: مدينة بفارس؛ بينها وبين نيسابور ١٦٠ فرسخًا، وإلى قزوین ٢٧ فرسخًا. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ١١٦.

(٤) اصطخر: من أعیان حصون فارس ومدنها وكورها، بينها وبين شيراز ١٢ فرسخًا. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٢١١.

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٧٩؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٥٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٤٠.

(٦) الجزيرة: وهي الجزء الشمالي من الأرض التي يكتنفها نهر دجلة والفرات أي بين منخفض الثرثار إلى الموصل وتلعفر في العراق إلى أبي كمال ودير الزور والرقبة في سورية، وهي من أخصب بلاد العرب، وعرفت باسم الجزيرة الفراتية. عاتق البلاذري، معجم المعالم الجغرافية، ص ٨٢.

(٧) سميساط: مدينة على شاطئ الفرات في طرف بلاد الروم على غربي الفرات. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٢٥٨.

(٨) الرها: مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام بينهما ستة فراسخ. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ١٠٦.

(٩) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٠.

(١٠) أنطاكية: بينها وبين حلب يومٌ وليلة، وبينها وبين البحر نحو فرسخان. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٢٦٨.

(١١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٤، ١٥٢، ١٤٤؛ النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ج ١٩، ص ١٦٦. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: النويري، نهاية الأرب).

(١٢) عسقلان: مدينة بالشام، من أعمال فلسطين على ساحل البحر، بين غزة وبيت جبرين، ويقال لها عروس الشام، وكذلك يقال لدمشق أيضًا. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ١٢٢.

(١٣) معاوية بن صخر، أبو سفيان القرشي الأموي، أسلم عام الفتح، وكان معاوية يقول إنه أسلم عام القضية، من المؤلفلة قلوبهم، حسن إسلامه، وشهد غزوة حنين، وكتب لرسول الله ﷺ، واستعمله أبو بكر وعمر وعثمان، ويبيع بالخلافة عام ٤٠هـ، فبقي خليفةً عشرين سنة، وأميرًا عشرين سنة، واختلف في سنة وفاته، والأصح أنه توفي عام ٦٠هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٣٣ - ٤٣٥.

(١٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٨.

ثانيًا: الفتح الشامل، والقضاء على مكامن الخطر ومسبباتها، وإزالة الملك رمز البقاء والمقاومة، وقد لعبت الأيدي الخارجية دورها في نقض أهل الذمة لصالحهم مع المسلمين في محاولة منهم لاسترداد ما فتحه المسلمون، وإعادة ملكهم، ومحاولاتهم الإخلال بالأمن الداخلي للمدن المفتوحة.

وتتمثل هذه الأيدي الخارجية إما في زعمائهم ورؤسائهم السابقين؛ ففي العراق مثلاً كان رستم قائد الفرس الذي كتب إلى دهاقين^(١) السواد ممن كان له عهدٌ مع المسلمين، فأثارهم ضد الحكم الإسلامي، وأطمعهم بالإمارة لمن يبدأ بالثورة أولاً، فثار الناس، فحاربهم المسلمون في القادسية في عام ١٣هـ/٦٣٤م^(٢) كما ذكرنا سابقاً.

وهناك الهرمزان بعد هزيمته في القادسية عام ١٤هـ/٦٣٥م اتجه إلى أمته فملكهم، وقاتل بهم من أراد، فانخرم بمن معه فاتبعهم المسلمون، حتى طلب الصلح على الأهواز ومهرجان قذق فأجيب إلى ذلك، ما عدا نهر تيزي^(٣)، ومناذر وما غلبوا عليه من سوق الأهواز فإنه لا يرد عليهم، وبعد وقعة جلولاء نقض الهرمزان صلحه بتحريض من يزيدجر ملك الفرس، واستعان بالأكراد، وتحصن في مدينة تستر، وكانت الإمدادات تأتيه من أصبهان، فحاصروهم المسلمون مدة سنتين وقيل ثمانية أشهر، إلى أن نزل على حكم عمر رضي الله عنه وسير للمدينة أسيراً هو ومن معه من العجم في عام ١٧هـ/٦٣٨م^(٤) وانقطع أمره.

وقد يكاتب أهل الذمة قوى الكفر المجاورة ويطلبون معاونتهم لحرب المسلمين ومساعدتهم في التمرد على الحكم الإسلامي، كما فعل أهل الجزيرة حين كاتبوا الروم في سنة ١٧هـ/٦٣٨م ضد المسلمين، فقصدت الروم أبا عبيدة ومن معه من جند المسلمين بحمص لحربهم، وذلك بعد أن أذن عمر رضي الله عنه للمسلمين بالانسياح^(٥)، فحاصر أبو عبيدة حمص^(٦)، وأقبل عليه خالد بن الوليد من

(١) الدهقان: التاجر، لفظٌ فارسيٌّ معرب. ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢٦. (مادة: دهق). وأصلها (دهقان) وهي مركبة من لفظين: (ده) ومعناه قرية، و(كان) بمعنى حاكم أو مالك، ومعنى اللفظين مالك الأرض، أو حاكم القرية. أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، ص ١٣٦.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦٣.

(٣) نهر تيزي: بلد من نواحي الأهواز في فارس. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٣١٩.

(٤) ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٣٢٦؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٦.

(٥) سيأتي ذكر خبر الانسياح في الصفحات التالية.

(٦) حمص: بين دمشق وحلب في نصف الطريق. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٣٠٢.

قنسرين^(١) التي نقضت هي الأخرى بمجرد خروج خالد منها، فوجه إليها أبو عبيدة من يعيد فتحها، ففتحت^(٢)، كما نقضت طبرية^(٣) صلحها، فوجه أبو عبيدة من يعيد فتحها، ففتحت على مثل الصلح الأول^(٤).

كما وجه عمر رضي الله عنه جند الكوفة إلى حمص، وسرح جنداً نحو الجزيرة ليأتوا الرقة^(٥)؛ لأنهم هم الذين أثاروا أهل الذمة ضد المسلمين، فتفرق جمعهم، وقاتل المسلمون الروم حتى فتح الله عليهم^(٦).

أما في مصر فقد ظل من بها من الروم على ولائهم لملكهم قسطنطين بن هرقل، فما أن خرج عمرو بن العاص من الإسكندرية عام ٢٠هـ/٦٤١م، حتى كتبوا إلى ملكهم يخبرونه بقلّة من عندهم من المسلمين، وبما هم فيه من الذلّة وأداء الجزية، فأمدهم بقوة من ثلاث مائة مركبٍ مشحونة بالمقاتلة، فدخلوا الإسكندرية، وقتلوا من بها من روابط المسلمين، فبلغ ذلك عمرو، فسار إليهم، وقاتلهم حتى فتحت الإسكندرية ثانية عنوة^(٨).

كما يمكن أن يأتي النقض من رؤساء المدينة وليس من أهلها، ففي الشام كانت شيزر^(٩) على الصلح مع المسلمين، إلا أنّ بطريق^(١٠) المدينة -الذي صالح المسلمين- قدم مات، فبعث

(١) قنسرين: بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٤٥٣.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٠.

(٣) طبرية: من أعمال الأردن في طرف الغور، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وكذلك بينها وبين بيت المقدس، وبينها وبين عكا يومان، وهي مستطيلة على البحيرة، عرضها قليل، حتى تنتهي إلى جبل صغير فعنده آخر العمارة. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ١٧.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٢٣.

(٥) الرقة: مدينة مشهورة على الفرات، معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنها من جانب الفرات الشرقي. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٥٨-٥٥٩.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٣-٤٨٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٧) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١١٧؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٥٤؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج ١، ص ١٠٦. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: السيوطي، حسن المحاضرة).

(٨) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٣.

(٩) شيزر: قلعة تشتمل على كورة بالشام قرب المعرة، بينها وبين حماة يوم. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٣٨٣.

(١٠) البطريق: بلغة أهل الشام والروم: القائد، معرب، وجمعه بطارقة، وهو الحاذق بالحرب وأمورها بلغة الروم، وهو ذو منصبٍ وتقدّم عندهم. ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٢. (مادة: بطرق).

هرقل -ملك الروم- بطريقًا جبارًا أذاق أهلها الضرَّ والشرَّ، وفسخ صلح المدينة مع المسلمين دون رضا أهلها، فقام عليه أهل المدينة وقتلوه، وفتحوا المدينة للمسلمين^(١)، مما يفهم من ذلك أنَّ حفظ الأمن وإعادتها إلى سلطة الدولة يكون بأيدي أهلها.

وأكد أحد الباحثين^(٢) أنَّ الحركات المناوئة للحكم الإسلامي كانت وراءها أيدي خارجية، فهي إما بتحريضٍ من بقايا الروم في تلك المدن، أو على أيدي أهله ولكن بتأثيرٍ من الروم إما رغبةً أو رهبة، مستغلين أثر نفوذهم القديم في نفوس أهل البلاد وحالتهم النفسية، والعلاقة الدينية، واضطراب موقفهم تجاه صراعٍ عسكريٍّ لا يزال قائمًا بين قوَّة جديدة لا يعرفون حقيقة أمرها، ولا كيف ستعاملهم، وقوَّةٍ يخشون بأسها، قد عرفوا جورها إن لم يطيعوها.

ونذهب إلى ما ذهب إليه الباحث على الرغم من أنَّ رأيه خاصٌّ بنصارى الشام، إلا أنه يمكن أن يعمَّم هذا الرأي على بقية أهل الذمة في الأقاليم المفتوحة الأخرى، فموقفُ أهالي البلاد المفتوحة من أهل الذمة سرعان ما تبدل بعد استقرار أوضاع الفتح في تلك الأقاليم المفتوحة، إذ تبين لهم طبيعة الحكم الإسلامي القائم على مبدأ العدل والمساواة أمام التشريع الإسلامي.

كما أنَّ المصادر المتوفرة بين أيدينا لا تشير إلى أيِّ حركاتٍ مناوئة للحكم الإسلامي، أو ثوراتٍ ضد المسلمين بعد استقرار أوضاع الفتح في البلاد المفتوحة، وسيطرة المسلمين السياسية عليها، سوى ما ورد من تصرفاتٍ فرديةٍ من قبل أهل الذمة، كالقيام بالجرائم -وهي أمورٌ قد يقوم بفعلها بعضُ المسلمون فيعاقبون عليها-^(٣)، أو نقضهم لشروط صلحهم مع المسلمين، كذكر الله -تعالى-، أو كتابه، أو دينه، أو رسوله، أو أحد الأنبياء بسوء فاتبع عمر رضي الله عنه سياسة الشدة والحزم مع كل من يخالف الشريعة ويخرق تعاليم الإسلام، سواء من المسلمين أو من غيرهم^(٤).

(١) الواقدي، فتوح الشام، ج ١، ص ١٩٣-١٩٤.

(٢) عبد الله بن حسين الشريف، نصارى الشام في ظل الحكم الإسلامي منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ، ص ٥١٩. (سيرد ذكر البحث مختصرًا: عبد الله الشريف، نصارى الشام في ظل الحكم الإسلامي).

(٣) انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، ص ١٤٥ وما بعدها.

(٤) انظر: المبحث الثالث، ص ١٤٥ وما بعدها، والمبحث الرابع من هذا الفصل.

ثالثًا: معاملة المتمردين بالعدل والرحمة والتسامح والعفو بعد إعادة بلدانهم إلى سلطة الدولة الإسلامية، تألّفًا لهم، وحفظًا لأمن الإقليم، ومما يذكر في ذلك أنّ أهل السواد حين سُئلوا عن سبب ثورتهم ونقضهم للعهد ادّعوا أنّ فارسَ أكرهوهم وحشروهم، فصدقهم المسلمون في ذلك تألّفًا لقلوبهم^(١).

كما أشارت الروايات التاريخية إلى تسامح المسلمين مع من أساء إليهم ونقض عهده معهم، فبعضُ المدن التي فُتحت أكثر من مرة، ثم يجري فتحها مرة ثانية، ويصالح المسلمون أهلها على نفس الصلح الأول دون أن يتخذَ المسلمون تجاههم أعمالًا تأديبيةً، أو القيام بالإساءة إلى أهل البلد المفتوح أكثر من مرة، ومن ذلك ما حدث مع ماسبذان^(٢)، وهمذان^(٣) في فارس، وسميساط، والرها في الجزيرة^(٤)، وقنسرين^(٥)، وإنطاكية^(٦)، وقيسارية^(٧) بالشام، والإسكندرية^(٨) في مصر.

رابعًا: بناء الأمصار الجديدة كقواعدٍ عسكريةٍ في البلدان المفتوحة تعزيزًا للوجود الإسلامي وحفظًا لسultan المسلمين كالكوفة والبصرة^(٩) والفسطاط^(١٠).

خامسًا: شحن الأمصار الجديدة والمدن المفتوحة بحسب أهمية موقعها وبخاصة الثغور البرية والبحرية بحامياتٍ من الجند المرابطة، كأنطاكية، كما وجه أوامره المشددة لقادته في الأقاليم بشحن الثغور الإسلامية بالرجال من المرابطين والحفظة، وتقديم العطاء لهم، وتزويدهم بما يحتاجونه تقويةً لهم

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ٤٣٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٤٤.

(٢) فُتحت ماسبذان صلحًا عام ١٦هـ، ثم نقضت عهدها، ففتحت مرة ثانية عنوة عام ٢٢هـ. ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١١٨.

(٣) فُتحت همذان بعد ثمانين صلحًا عام ٢١هـ، ثم نقضت عهدها، ففتحت ثانية عنوة، وصالحوا عام ٢٢هـ. ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٢٥-٤٢٦.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٠.

(٥) فُتحت قنسرين عنوة عام ١٥هـ. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٥.

(٦) فُتحت أنطاكية صلحًا، ثم نقضت عهدها، ففتحت ثانية. البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٢-١٥٣.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٦.

(٨) فُتحت الإسكندرية عنوة عام ٢٠هـ. ابن خياط، تاريخه، ص ١٤٣-١٤٤؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٠؛ ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١١٧.

(٩) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٧٤، ٣٤١.

(١٠) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٣٢-١٣٣.

على حفظها، وحمايةً لأمن الدولة الإسلامية لما لها من أهمية في حفظ الأمن الداخلي لهذه الأقاليم، وحمايةً للأمن الخارجي وحدود الدولة، ولمنع الأعداء من التعاون مع الثائرين وإمدادهم، فيروي البلاذري^(١) في أمر مدينة أنطاكية أنَّ عمر رضي الله عنه كتب إلى قائده أبي عبيدة وقال: "أَنْ رَتَّبَ بِأَنْطَاكِيَّةِ جَمَاعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَهْلَ نِيَابِ وَحَسْبَةِ، وَاجْعَلْهُمْ مَرَابِطَةً، وَلَا تَحْبَسْ عَنْهُمْ الْعَطَاءَ، ثُمَّ لَمَّا وُلِيَ مَعَاوِيَةَ كَتَبَ لَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ..."، ولما فُتِحَتْ عَسْقلَانُ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَسْكَنَهَا مَعَاوِيَةَ الرُّوَابِطَ، وَوَكَّلَ بِهَا الْحَفْظَةَ^(٢)، وَفِي الْإِسْكَندَرِيَّةِ اسْتَخْلَفَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَامِلًا عَلَيْهَا فِي رَابِطَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ انْصِرَافِهِ إِلَى الْفُسْطَاطِ بَعْدَ أَنْ تَمَّ لَهُ فَتْحُ الْإِسْكَندَرِيَّةِ^(٣).

سادسًا: انتهج عمر رضي الله عنه سياسةً أمنيةً لحماية المدن الساحلية، وتقوية دفاعاتها، وتتمثل في عمارة وترميم الثغور، وترتيب المرباطين بها، وشحنها بالسلاح والمرباطين، وإقامة الحرس على المناظر، واستخدام أساليب الإنذار بالخطر كاشعال النيران، ومنع القادة من غزو البحر حفظًا لأمن أرواح المسلمين، فيروي أنَّ معاوية قد كتب إلى عمر رضي الله عنه يصف له حال السواحل في بلاد الشام، فكتب إليه في مرمة حصونها، وترتيب المقاتلة فيها، وإقامة الحرس على مناظرها، واتخاذ المواقيد لها تنبيهًا للمرباطة بالخطر والتأهب، ولم يأذن له في غزو البحر^(٤).

سابعًا: تولية الولاية وضم جماعة من المقاتلين إليهم، وشحن البلدان المخوفة (أي التي يتهدهدها الخطر) بالمرباطين، واستعمال العمال عليها، فيذكر أنَّ أبا عبيدة قد ولى على كل كورة فتحها عاملاً، وضمَّ إليه جماعة من المسلمين، وشحن النواحي المخوفة، ورتب ببالس في الشام^(٥) جماعة من المقاتلة، وأسكنها قومًا من العرب^(٦).

(١) فتوح البلدان، ص ١٥٣.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٨.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٢.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤.

(٥) بالبس: بين حلب والرقعة. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣٢٨.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٥.

ثامناً: تعزيز القوة المرابطة في الثغور بغازية سنوية من الأمصار الإسلامية حفظاً لها ولأمن الدولة، فروى ابن عبد الحكم^(١): "أَنَّ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يبعث في كل سنة غازيةً من أهل المدينة ترابط بالإسكندرية، وكاتب الولاة، بعدم إغفالها، وتكثيف رابطتها، وأن لا يأمنوا الروم عليها".

تاسعاً: وضع حامياتٍ وروابطٍ في البلدان المفتوحة، إلا أنها من القلة لم يمكنها من دورها في حفظ الأمن، بل تعرضت أحياناً للقتل كما وقع في الإسكندرية.

كما أَنَّ سياسته الأمنية لحفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية تتمحور في حرصه على إقرار العدل بين كافة أفراد الرعية، ورفع الظلم عنهم، ومنع العمال من الجور والتسلط على الناس بغير حق، ولذلك أولى عمرٌ عنايةً شديدة باختيار الولاة، لأنهم نوابه في إدارة أقاليم الدولة، ومن أكبر مهامهم تحقيق الأمن للرعية، وإقامة العدل، وتنفيذ الحدود الشرعية على العصاة، وجباية الفياء بالعدل دون ظلمٍ أو تعسف، وهو ما أوصى به رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أبا موسى الأشعري: "... أقم الحدود، واجلس للمظالم ولو ساعةً من النهار، وأخف الفساد..."^(٢).

ويروى أنه أرسل كتاباً إلى أبي عبيدة بعد فتح الشام يأمره بإقامة الحدود: "فأقم فيهم حدودَ الله، واعلم بأنك مسؤولٌ عن رعيته"^(٣)، لأهمية ذلك في إقرار أمن واستقرار الإقليم.

وكما لم تكن عملية اختياره رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للقادة والعمال تجري بطريقة عشوائية، وإنما كانت تتم وفق معايير ومقاييسٍ عدة، مستمدة من نهج رسول الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومقتدياً به في حسن اختياره للأمرء والولاة على البلدان، فكان يختارهم من الأكفاء من ذوي المهارات العسكرية والخبرة والدراية من أمثال: أبي عبيدة بن الجراح، وعمرو بن العاص، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم، كما كان يختار القوي الأمين، فقد روي عن الزهري أَنَّ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: "إني لأتخرج أن استعمل الرجل وأنا أجد أقوى منه"^(٤)، ولعله يستأنس في ذلك بقوله تعالى: ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾^(٥).

(١) فتوح مصر، ص ٢٥٨.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٦٤.

(٣) الواقدي، فتوح الشام، ج ٢، ص ٤٤-٤٥.

(٤) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٦١؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٥٤.

(٥) سورة القصص، آية: ٢٦.

كما كان يرفض أن يجعل الإمارة والولاية لرجل يطلبها، مستبعداً كل راغبٍ فيها، طامح إليها؛ وفي رأيه أنّ من يطلب الإمارة لا يعدل^(١)، والعدل صورةٌ من صور الأمن، روى ابن شبة: أنّ رجلاً استوقف عمر رضي الله عنه فوقف، وطلب منه أن يستعمله على القضاء في بلده، فقال له عمر: "... إنّ هذا الأمر لا يقوم به من أحبه"^(٢).

ولا تنتهي مسؤوليته الأمنية تجاه رعيته لحفظ أمنهم في أقاليمهم عند اختيار الولاية؛ وإنما تتبعها مسؤولية متابعة أعمالهم، ومراقبتهم مراقبةً دقيقة ولصيقة، وتتبع أمورهم مع رعيتهم إن عدلوا أم لا، بل ومحاسبتهم ومعاقبتهم إن تجاوزوا، فيقول: "أرايتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل، أفقضيث ما عليّ؟ قالوا: نعم، قال: لا، حتى أنظر في عمله أعمل بما أمرته أم لا"^(٣).

ولذا استعان عمر رضي الله عنه بمحمد بن مسلمة^(٤) ليقص آثار من شكى في زمانه، وتتبع أحوال ولاته في الولايات الإسلامية مع الرعية؛ حتى صار يُعرف بصاحب العمال^(٥).

وتشدد رضي الله عنه في محاسبة عماله وولاته، ومما يروى عنه أنه حاسب عاملاً له لأنه ضرب رجلاً مائة سوط، فأمر رضي الله عنه الرجل أن يقتص لنفسه أمام المسلمين، فراجعه عمرو بن العاص في ذلك وقال له: "يا أمير المؤمنين، إنك إن فعلت كانت سنةً يأخذ بها من بعدك، فرد عمر رضي الله عنه قائلاً: "ألا أقيده منه، وقد رأيتُ النبي يُقيد من نفسه؟ قم فاستقد"، فقال عمرو: دعنا إذاً فلنرضه، فقال عمر رضي الله عنه: دونكم، فأرضوا الرجل"^(٦).

ومن سنته رضي الله عنه في ولاته وعماله - إن خالفوا له أمراً ووجد أنّ مخالفتهم قد أضرت بأمن وسلامة رعايا الدولة الإسلامية - عزلهم إن وُجدت الأسباب المؤدية إلى عزلهم، كما فعل مع العلاء

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٥٦ .

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٥٥-٨٥٦ .

(٣) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٣٢١.

(٤) محمد بن مسلمة الأنصاري الأوسي الحارثي، أسلم قديماً، شهد بدرًا والمشاهد كلها إلا تبوك، استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة، واستعمله عمر رضي الله عنه على صدقات جهينة، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان رضي الله عنه فلم يشهد الجمل وصفين، توفي بالمدينة عام ٤٦ هـ. ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٥؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٣٦-٣٣٧.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٥-١١٦؛ ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٥٣.

بن الحضرمي رضي الله عنه حين عزله عن ولاية البحرين، أو قد يعزلُ الولاة لمجرد الشبهة مثل عزله المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن ولاية البصرة، وكذلك عزله سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه درءًا للفتن وسدًا لباب الذرائع، وحفظًا لأمن الإقليم^(١).

ولم يكن يتهاونُ في معاقبة قادته وولاته إن أخلُّوا بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه رعيته، أو أضروا بأمنهم، وغالبًا ما كان العزلُ عن الولاية العقابَ الذي ينزله عليهم، فقد ورد عنه أنه قام في الناس - بعد أن دُفن أبو بكر رضي الله عنه - وقال: "... لا يحضرني شيءٌ من أمركم فيليه أحدٌ دوني، ولا يغيب عني فألوا فيه من أهل الخير والأمانة، فلئن أحسنوا لأحسنن إليهم، ولئن أساءوا لأنكِّلنَّ بهم. فقال الرجل: فوالله ما زال على ذلك حتى فارق الدنيا"^(٢).

وقد منعت سياسته رضي الله عنه الأمنيةُ قاداته من التوغل في المناطق غير المعروفة، والطرق غير المألوفة للمسلمين، وكان من عادة عمر رضي الله عنه سؤال كلِّ من يأتيه عن الوجه الذي أتى منه، فسأل رسولَ الحكم بن عمرو^(٣) في مكران^(٤) عن مكران، فأثنى عليها شراً، فقال عمر: "والله لا يغزوها جيشٌ لي أبداً، فمنع أمراء الإنسيح من تجاوزها"^(٥).

ومن الشواهد التاريخية على ذلك - منها ما قد عرضناه سابقاً - منعه لبعض القادة من التقدم والتوغل في أقاليمهم، لأنَّ فيه تغييرًا بالمسلمين، كأبي موسى الأشعري والقعقاع بن عمرو، وسعد بن أبي وقاص في بلاد فارس، وعمرو بن العاص في بلاد إفريقية^(٦).

والواضح أنَّ عمرَ قد رأى أنه من الأولى صرفُ جهد المسلمين في حفظ أمن البلدان التي تم فتحها، ورعاية أحوال أهلها، وتثبيت حكم المسلمين فيها، لذا توقفت الفتوحات في عهده عند هذا الحد.

(١) سيأتي ذكر ذلك بالتفصيل في المبحث الرابع، ص ١٧٢، ١٩٢.

(٢) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٥٣٨.

(٣) الحكم بن عمرو بن نعيمة التعلبي، وقد صحب النبي صلى الله عليه وسلم حتى قبض، ثم تحول إلى البصرة فنزلها، فولاه زياد بن أبي سفيان خراسان، فخرج إليها، فلم يزل بها والياً حتى مات بها سنة ٥٠ هـ في خلافة معاوية بن أبي سفيان. ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٤) مكران: ولاية واسعة، وهي بين كرمان من غربيها وسجستان شماليها، والبحر جنوبيها والهند في شرقيها. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ١٧٩-١٨٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٥٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٢٠.

(٦) انظر: المبحث الأول من هذا الفصل، ص ١٠٩.

كما منع عمر رضي الله عنه المسلمين من ركوب البحر للغزو لما تشكله من خطورة على سلامة أرواحهم وأمنهم، فنجده يرفض طلباً لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في فتح جزيرة قبرص^(١) القريبة من سواحل الشام، فقد ورد في رواية لسيف بن عمر من أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عمرو بن العاص رضي الله عنه يطلب منه أن يصف له البحر، فكتب إليه: "إني رأيت خلقاً كبيراً يركبه خلقٌ صغير، ليس إلا السماء والماء، إن ركنَ خرَقَ القلوب، وإن تحركَ أزاعَ العقول، يزداد فيه اليقينُ قلةً، والشكُّ كثرةً، هم فيه كدودٍ على عودٍ، إن مالَ غرقَ، وإن نجا برق". وتأسيساً على هذا الوصف الدقيق للبحر فقد ازداد عمر رضي الله عنه اعتراضاً وممانعةً في ركوب المسلمين للبحر للغزو وكتب إلى معاوية: "لا والذي بعث محمداً بالحق، لا أحمل فيه مسلماً أبداً"، وورد أن عمر رضي الله عنه وجه تحذيراً لمعاوية إن هو خالف أمره، وذكره بمصير العلاء: "وتالله لمسلمٌ أحب إليّ مما حوت الروم، فإياك أن تعرض لي، وقد تقدمتُ إليك، وقد علمت ما لقي العلاء مني، ولم أتقدم إليه في مثل ذلك"^(٢).

وكان عمر رضي الله عنه قد غضب على العلاء بن الحضرمي والي البحرين^(٣) غضباً شديداً؛ لأنه حمل المسلمين في البحر إلى فارس بغير إذنٍ منه، في عام ١٧هـ/٦٣٨م، وكاد المسلمون أن يهلكوا لولا أن أمدهم عمر رضي الله عنه^(٤).

كما ورد عند ابن الأثير^(٥) من أن عمر رضي الله عنه بعث علقمة بن مجزز المدلجي^(٦) في جيشٍ إلى الحبشة^(٧) في البحر فأصيبوا، فجعل عمر على نفسه أن لا يحمل في البحر أحداً، وكان ذلك الحادث في عام ٢٠هـ/٦٤١م، وقيل: عام ٣١هـ/٦٥١م.

(١) قبرص: جزيرة في بحر الروم وبأيديهم دورها مسيرة ١٦ يوماً. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٣٠٥.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٠-٦٠١.

(٣) نذب العلاء أهل البحرين إلى فارس، وعبر بهم من البحرين إلى فارس، فخرجوا في اصطخر ولبازاتهم أهل فارس قد اجتمعوا، فحالوا بين المسلمين وبين سفنهم، فاقتتل الطرفان قتالاً شديداً في موضع يقال له طاووس، فهزم فيها أهل فارس، وخرج المسلمون إلى البصرة إذالم يجدوا طريقاً للرجوع عن طريق البحر لغرق سفنهم، وكان الفرس قد قطعوا عليهم الطرق فعسكروا وامتنعوا. الكلاعي، حروب الردة، ٥٤٧-٥٤٨.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٥) الكامل، ج ٢، ص ٤٠٩.

(٦) علقمة بن مجزز الكناني المدلجي، أحد أمراء رسول الله على بعض السرايا. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٤٣.

(٧) الحبشة: هضبة مرتفعة غرب اليمن بينهما البحر، وتعرف اليوم بأثيوبيا وعاصمتها أديس أبابا، والحبشة اسم للأمة أطلق على أرضهم. عاتق البلادي، معجم المعالم الجغرافية، ص ٩١.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٩٥-٢٩٦.

كما ذكر بعض الباحثين^(١) أنّ كراهية عمر رضي الله عنه في ركوب المسلمين للبحر ومنعهم في تلك المرحلة من الغزو فيها لا تتعلق برهبتة، أو إشفاقه على المسلمين من ركوبها - كما زعم بعض الرواة الإخباريون-، وإنما يكمن السبب في قلة خبرة المسلمين البحرية، وحادثة عهدهم بما بلغوه من حدودٍ بحريةٍ، وفي الجهة المقابلة نجد أمامهم عدوًّا متمرسًا لا يمكن مجاراته لخبرته الطويلة وكفاءته البحرية، والإذن للمسلمين بركوب البحر في تلك المرحلة يُعد مغامرةً بأمنهم، وتغييرًا بهم لا بد من الاحتراس منه.

ومع ما في هذا الرأي من وجهة، إلا أننا لا يمكن أن ننكر ما ذهب إليه الرواة من أنّ عمر رضي الله عنه كان يمنع من الغزو في البحر شفقةً بالمسلمين^(٢)، ونضيف أنّ خبرتهم البحرية الضعيفة، وعدم تمرسهم وتمرنهم على ركوبها للغزو، ودون الأخذ بالتدابير الأمنية والتحصينات التي تخولهم لركوبها فيما بعد، أدى إلى الإضرار بأمنهم وسلامتهم كما بينت الروايات السابقة، وهي سياسةٌ تُظهر مبررَ منعه المسلمين ركوب البحر خشيةً عليهم وحفظًا لهم.

وتبعًا لذلك كان يشترطُ على قادته عند اختيار مواقع الأمصار الإسلامية الجديدة ألا يكون هناك حائلٌ بين المصر الجديد وبين المدينة من نهر، أو بحر، أو جبل مما يصعب عليه أمرُ الوصول إليهم وإمدادهم متى ما أراد احتياطًا لأمن المسلمين، فروي أنه قد كتب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بأن يرتاد منزلًا غير المدائن لراحة المسلمين: "... ليس بيني وبينكم بحرٌ ولا جسرٌ .."^(٣)، كما تحول صاحبُ البصرة من المكان الذي كان فيه، إلى البصرة بأمرٍ من عمر^(٤)، وتحول صاحبُ

(١) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ص ٢٦٥. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: السيد سالم، تاريخ الدولة العربية)؛ عفاف سيد صبرة، مصطفى محمد الحناوي، النظم الإسلامية، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٢٨٣. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: عفاف سيد ومصطفى الحناوي، النظم الإسلامية)؛ محمد ضيف الله البطانية، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ط ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، إربد- الأردن، ص ١٠٨. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: محمد البطانية، تاريخ الحضارة العربية)؛ محمد الملحم، تاريخ البحرين، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٦٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٧٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٧٢.

(٤) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ١١٥.

مصر من الإسكندرية إلى الفسطاط^(١) بأمر عمر رضي الله عنه -أيضاً- لأنّ الماء يحول بينه وبينهم بسبب الماء^(٢).

ومن سياساته الأمنية لحفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية قيامه بحراسة المسلمين في أغلب الأحيان داخل المدينة، لكشف أهل الريبة والفساد، فقد اشتهرت في المصادر التاريخية قصة حراسته ليلاً لقافلة تجارٍ نزلوا سوق المدينة وبرفقته عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه خشيةً عليهم من سراق المدينة^(٣)، كما كان رضي الله عنه يتعهد الفقراء ويرعاهم من خلال طوافه ليلاً، ويرتاد منازل المسلمين، ويتفقد أحوالهم^(٤)، وما ذاك إلا لسدِّ حاجة الناس، ومنعاً لضعاف النفوس منهم أن تدفعه الحاجة إلى السرقة والإخلال بالأمن الداخلي.

ويروى أنه اتخذ داراً للرزق بالمدينة، وجعل فيها الدقيق، والسويق، والتمر، والزبيب، والزيت، للمنقطع والضيف إذا نزل ووضع بين المسجدين ما يصلح للناس ممن ينقطع به^(٥).

ومن سياساته الأمنية الإجراءات والتدابير التي اتخذها في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي عرفت في كتب التاريخ بعام الرمادة^(٦)، عام ١٨هـ/٦٣٩م، حفظاً للأمن الإقتصادي، وحمايةً للأمن الداخلي الذي قد يتأثر بالأزمة الاقتصادية.

(١)الفسطاط: ضرب من الأبنية، وأيضاً مجتمع أهل الكورة حول مسجد جماعتهم، وكلُّ مدينةٍ فسطاط، وفسطاط عمرو بن العاص هو بيت من آدم أو شعر. ياقوت، المعجم، ج٤، ص٢٦٧.

(٢)السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص١١٥

(٣)البلاذري، أنساب الأشراف، ج١٠، ص٣٥١؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج١، ص٢٨٢.

(٤)الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج٢، ص٤٦٩.

(٥)البلاذري، أنساب الأشراف، ج١٠، ص٣٢٣.

(٦) لتفاصيل أوسع حول عام الرمادة انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج١٠، ص٣٨٢، ٣٢٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٥٠٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص٨٣.

(٧)ابن خياط، تاريخه، ص١٣٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٥٠٧؛ القلقشندي، أحمد بن عبد الله، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار فراج، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٦٤م أعيد طبعها عام ١٩٨٠م، ج١، ص٩١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: القلقشندي، مآثر الإنافة)؛ وهناك اختلاف بين الرواة في العام التي وقعت فيها المجاعة فقبل سنة ١٧هـ. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية - بيروت، ج١، ص٢٩. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب)؛ المقدسي، البدء والتاريخ، ج٥، ص١٨٦-١٨٧؛ وقيل سنة ١٤هـ. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص١٠٤؛ وما أثبتناه في المتن هو ما اتفقت عليه أكثر المصادر التاريخية.

وقد أشارت المصادر التاريخية أنه كتب إلى أمراء الأمصار يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها ويستمددهم، فحملوا إليه، فكان أول من قدم عليه أبو عبيدة بن الجراح في أربعة آلاف راحلة من الطعام، فولاه قسمتها فيمن حول المدينة من أهل البادية^(١)، كما ورد أنه كان ينحر كل يوم لموائده عشرين جزوراً من جزرٍ بعث بها عمرو بن العاص رضي الله عنه من مصر ليطعم بها الناس^(٢).

ولما اشتد القحط أقام صلاة الاستسقاء^(٣) بالمدينة، واستسقى عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنه فسقوا^(٤)، فأطبقت السماء عليهم أياماً، فلما مطروا، وأحيوا أخرج العرب من المدينة، وأمرهم أن يلحقوا ببلادهم^(٥).

كما عمد عمر رضي الله عنه في حل مشكلة المجاعة وما رافقها من غلاءٍ شديدٍ^(٦) إلى الأخذ بفكرة عمرو بن العاص في حفر ممرٍ مائيٍ يربط مصر بالمدينة ليسهل وصول الإمدادات للمدينة^(٧)، فحفر الخليج الذي في حاشية الفسطاط الذي يقال له خليج أمير المؤمنين، فساقه من النيل إلى القلزم، في ثمانية أشهر ولم يأت الحول حتى جرت فيه السفن، يحمل فيه ما أراد من الطعام من السويس إلى الحجاز، فنفع الله بذلك أهل الحرمين، وسمي بخليج أمير المؤمنين^(٨)، فكان سعر الطعام بالمدينة كسعره بمصر، فرخص السعر ولم يزد مصر إلا رخاءً، ولم ير أهل المدينة بعد الرمادة مثلاً، حتى حبس عنهم البحر مع مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٩).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٠٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٥١ - ٢٥٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٨٣.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٩٥.

(٣) كان عمر رضي الله عنه يدرك هو وأصحابه أن عملهم إنما هو جزء من الأسباب التي يجب على المسلم اتخاذها، وإلا فإن المنجي من هذه الكارثة هو الله وحده، لذلك عمد رضي الله عنه والمسلمين إلى الدعاء وإلى صلاة الاستسقاء والإكثار من التضرع والدعاء لله تعالى، وقد بعث أمراً لأمراء الأمصار بالقيام بصلاة الاستسقاء، وأمرهم بالتضرع إلى الله، وأن يطلبوا إليه أن يرفع هذا المحل عنهم. البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٠١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٠١.

(٦) القلقشندي، مآثر الإنافة، ج ١، ص ٩١.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٠٩.

(٨) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٩) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٢٠ - ٢٢١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٠٩.

فكان من سياسته تكافل البلدان الإسلامية، وتكافل المسلمين، وإيواء المحتاجين والإنفاق عليهم، وتوزيع الرزق بينهم، وتيسير طرق التموين، والعمل على رخص الأسعار، وإحراق الناس ببلدانهم بعد زوال الأزمة، والأخذ بالأسباب في مواجهة الأزمات.

وفي نفس العام ١٨هـ/٦٣٩م واجه عمر رضي الله عنه موقفًا أمنيًا صحّيًّا تطلب منه موقفًا حازمًا وقرارًا سريعًا صائبًا لحفظ أمن وسلامة أرواح من معه من المسلمين، وذلك حين وقع طاعونُ عمواس^(٢) بالشام، وكان عمر رضي الله عنه قد خرج إليها غازيًا حتى بلغ سرغ^(٣)، ولقيه أمراء الأجناد، فأخبروه بشدة الوباء، وأنَّ الأرضَ سقيمةٌ، فامتنع عن دخول الشام بمن معه، ورجع بالناس إلى المدينة^(٤)؛ حفظًا لأرواحهم، وكان في رجوعه عن الشام سياسةً أمنيةً تنبئ بخطورة مثل هذا الوباء على صحة العامة، كما أنه برجوعه قد أوضح للمسلمين عامةً بحظر دخول البلاد الموبوءة امتثالاً لأمر رسول الله: "إذا سمعتم بهذا الوباء ببلدٍ فلا تقدموا عليه، وإذا وقع وأنتم به فلا تخرجوا فرارًا منه"^(٥)، فمنع الناس من دخولها أو الخروج منها حتى يرتفع عنها الوباء.

كما حرص على منع كلِّ ما فيه ضررٌ على أمن الرعية، فكان يمنع الناس من إشعال المصاييح بعد النوم حفظًا لأرواحهم من خطر الحرائق؛ لأنَّ الفأرة تأخذ الفتيلة، فترمي بها في سقف البيت، فتحرقه، وكانت السقوفُ يومئذ من الجريد، فيذكر أنه قال في أثناء حراسته للمدينة ليلاً مع عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حين رفع لهما المصباح: "ألم أُنّه عن المصباح بعد النوم"^(٦).

ومن سياساته رضي الله عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية حمايته للأعراض من الاعتداء عليها أو انتهاكها بالتجسس عليها، مما يعرض الأمن العام للمسلمين للخطر، فقد روي أنَّ أول

(١) ابن صفوان النصرى، تاريخ أبي زرعة، ج ١، ص ١٧٨؛ الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٣١٨. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الفسوي، المعرفة والتاريخ)؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٠٧.

(٢) عمواس: بلدة بالشام بناحية الأردن نسب الطاعون إليها. القلقشندي، مآثر الإنافة، ج ١، ص ٩١.

(٣) سرغ: أول الحجاز وآخر الشام، بين المغيرة وتبوك من منازل حاج الشام، بينها وبين المدينة ١٣ مرحلة، وقيل: إنها قرية بوادي تبوك، وهي آخر عمل الحجاز الأول. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٢١١-٢١٢.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٦؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٦.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٢٣-١٢٤.

من بنى غرفةً بمصر خارجةً بن حذافة رضي الله عنه^(١)، فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه، فكتب إلى واليه عمرو بن العاص رضي الله عنه: "أما بعد، فإنه بلغني أنّ خارجةً بن حذافة بنى غرفةً، ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فاهدمها، إن شاء الله تعالى، والسلام"^(٢).

كما كان عمر رضي الله عنه يتخذ من النفي والتغريب سياسةً أمنيةً سدًا لباب الفتن، وحفظًا لأمن الإقليم لمن يجد في حديثه أو هيئته فتنةً للعامة، كما فعل مع نصر بن حجاج لحسن وجهه الذي أبعده للبصرة، كما أبعده أبا ذئب من بني سليم إلى البصرة لجماله^(٣)، ونفى صبيغ بن عسل إلى البصرة؛ لأنه كان يتكلم بالمتشابه وبعض ما يبطل الأفكار^(٤)، وأراد عمر رضي الله عنه بذلك سدَّ بابِ الذرائع، وحفظَ أمنِ الأعراض والأخلاق والأمن الفكري^(٥).

كما أنّ عمر رضي الله عنه تجاوز سياسة التضييق التي طبقها أبو بكر رضي الله عنه على من تاب من أهل الردة كعقوبة لهم، ومنعهم من الفتوحات الإسلامية، بعد ظهور نتائج سياسة أبي بكر رضي الله عنه تجاههم، فأذن لهؤلاء في المشاركة وفق قيودٍ وشروطٍ معينةٍ وضعها عمر رضي الله عنه حيطةً وحذرًا؛ كي يحافظ على أمن المسلمين في ميادين القتال، حتى يتأكد له وللمسلمين صدقُ توبةٍ هؤلاء، فكان لا يستعمل أحدًا منهم في إمرةٍ ولا قيادةٍ على المسلمين، إلا إذا لم يجدوا من يفضلهم من الصحابة والتابعين بإحسان^(٦).

وإن حدثت وأُسندت لهم الإمرةُ فلا يؤمَّرُ منهم أحدٌ إلا على النفر وما دون ذلك^(٧)، وقد عهد عمر رضي الله عنه إلى سعد رضي الله عنه ألا يولي رؤساء أهل الردة على مائةٍ فبعث سعدٌ قيسَ بن المكشوح على سبعين رجلًا فقط في أثر الأعاجم الفرس ليلة الهزير^(٨).

(١) خارجة بن حذافة القرشي العدوي، أحد فرسان قريش، شهد فتح مصر، وقيل: إنه كان قاضيًا لعمرو بن العاص، وقيل: كان على الشرط له بمصر، ولم يزل بما حتى قتله أحد الخوارج وهو يظنه عمرًا. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٥٦٠.

(٢) الصنعاني، سبل السلام، ج ٣، ص ٥٣٣.

(٣) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٤) محمد حمزة، نشأة الفرق الإسلامية، دار قتيبة للنشر - دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ١٧. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: محمد حمزة، نشأة الفرق الإسلامية).

(٥) سيأتي ذكر ذلك في المبحث الرابع من هذا الفصل، المطلب السادس، ص ١٩٥.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٨؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٤٠٠.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٨.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٢١.

وإن كان عمر رضي الله عنه قد وظف رجالاً قبائل الردة، إلا أنه أكد على إقصاء زعمائهم من مراكز المسؤولية، كما فعل مع طليحة بن خويلد الأسدي، رغم رجوعه وتوبته، فبعثه عمر رضي الله عنه مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأمر سعداً أن لا يستعمله^(١).

كما ذكر أن عمر رضي الله عنه قد كتب إلى النعمان بن مقرن يأمره فيه بالاستعانة في حربه بطليحة بن خويلد وعمرو بن معد يكرب^(٢)، وأن يأخذ بمشورتها في الحرب، ولا يوليها من الأمر شيئاً، فإن كل صانع أعلم بصناعته^(٣).

ونرى أن عمر رضي الله عنه قد أراد دمج هؤلاء في المجتمع الإسلامي تدريجياً، وعدم حرمانهم من مشاركة إخوانهم في عمليات الفتح، فسمح لهم بالخروج للجهاد، فندبهم، واستنفرهم إليه، فلا يأتيه أحدٌ منهم إلا وجهه نحو المثنى بن حارثة رضي الله عنه بالعراق^(٤)، ولم يطمعهم في الرياسة، ولذلك كان رؤساء أهل الردة في تلك الحروب حشوةً إلى أن ضرب الإسلام بجرانه^(٥) كما روى الشعبي^(٦).

وفي نفس إطار حرصه على تماسك الجبهة الداخلية للدولة الإسلامية ووحدها، اتخذ الإجراءات التي تكفل سلامتها وأمنها وتلاحمها الاجتماعي من مخاطر قد تضر تلك الوحدة التي جهد عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته من بعده، وقد رأينا أن أبا بكر رضي الله عنه قد أنزل السبي على أهل الردة كعقوبة، ووافق عمر رضي الله عنه على جواز سبيهم، لكننا نراه يرد إليهم سبيهم، وليس في ذلك شيء، فقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على هوازن سبيهم بعد أن قسمه بين المسلمين، فمن طابت نفسه بالرد،

(١) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) عمرو بن معد يكرب الزبيدي، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد مراد فأسلم معهم. وقيل: إنه في وفد زبيد قومه. وكان إسلامه سنة تسع، وقال الواقدي: سنة عشر. فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد مع الأسود العنسي باليمن، فلما انهزم أسر وسير إلى المدينة، وعاد على الإسلام، وعفا عنه أبو بكر رضي الله عنه، شهد اليرموك والقادسية، وقتل يومها، وقيل بل مات عطشاً يومئذ، وقيل: مات سنة ٢١ هـ بعد أن شهد نهاوند. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٧٧٠.

(٣) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٧٧.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦٢، ٣٦٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٨٣، ٢٨٩.

(٥) جرانه: الجران: باطن العنق، وقيل: مُقَدَّم العنق، من مذبح البعير إلى منحره، فإذا برك البعير ومدَّ عنقه على الأرض قيل: ألقى جرانه بالأرض. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: حتى ضرب الحقُّ بجرانه، أرادت أن الحقَّ استقام وقَرَّ في قراره كما أن البعير إذا برك واستراح مدَّ جرانه على الأرض أي عنقه. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ١٣٢.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٨.

وإلا عوّضه من عنده لما أتى أهله مسلمين، فطلبوا رد ذلك إليهم^(١)، فمنع عمر رضي الله عنه سبي العربي نهائياً بإعلانه أنه لا سباء ولا رق على عربي في الإسلام، وقال: "إنه ليقبّح بالعرب أن يملك بعضهم بعضاً"^(٢).

كما كره رضي الله عنه إدخال العلوج البالغين للمدينة، فيروى أنه كان لا يأذن لسبي العجم البالغين من دخول المدينة^(٣)، كما كتب إلى أمراء الجيوش يأمرهم بعدم جلب العلوج البالغين للمدينة: "لا تجلبوا علينا من العلوج أحداً جرت عليه المواسي"^(٤).

ويبدو أنه كان يخشى أن يتسبب وجودهم في الإخلال بأمن المجتمع الإسلامي واستقراره، خاصة بعد أن كثرت أعدادهم، ولعل استشهاده على يد أبي لؤلؤة الجوسي^(٥) لخير شاهدٍ على صدق حسّ عمر رضي الله عنه الأمني ورأيه في أخذ الحيطة والحذر من إدخالهم إلى المدينة، ورغم كراهته رضي الله عنه إدخالهم إلى المدينة، إلا أنه وجد أعداداً كبيرة منهم يزاولون ويمارسون أعمالاً مختلفة، فلما طعن رضي الله عنه لام المسلمين على عصيانهم للرأي الذي تقدم به، فقال: "قد كنتُ نهيتمكم عن أن تجلبوا علينا من علوجكم أحداً، فعصيتُموني"^(٦).

وهكذا كان عمر رضي الله عنه يرى إرساء قواعد العدل والمساواة من أهم أسباب أمن الدولة الإسلامية واستقرارها، فإذا فقد العدل فقد الأمن، فالأمن أساس كل نهضة وتنمية في الدولة الإسلامية وهذا لا يتأتى إلا إذا وقّر العدل والأمن معاً قبل أن تبدأ المجتمعات بتكوين أنظمة وإدارات الدولة.

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٢٤٩.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٣٧.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٣٣.

(٤) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٩٥-٢٩٦؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٩٢-٨٩٣.

(٥) أبولؤلؤة الجوسي من نھاوند، أسرہ الروم وهو صغير أيام فارس، ثم بيع للمغيرة بن شعبة، فلما جلب إلى المدينة ضرب عليه المغيرة مائة درهم كل شهر، فجاء عمر يشكي إليه شدة الخراج، فسأله عمر عن أعماله التي يجيدها فأخبره، فقال له عمر: فما أرى خراجك بكثيرٍ على ما تصنع من الأعمال، فانصرف ساخطاً يتدمر، متوعداً عمر فتربص به عند صلاة الفجر فقتله. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٩٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٥٩-٥٦٠.

(٦) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٩٥-٢٩٦؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٩٢-٨٩٣.

● سياسة عمر رضي الله عنه الأمنية تجاه أهل الذمة:

أهل الذمة: هم أهل العقد، قال أبو عبيد: الذمة الأمان^(١)، وتأتي الذمة -أيضاً- بمعنى الكفالة والضمان^(٢)، وقد سمي "أهل الذمة" بذلك؛ لأنَّ لهم عهدَ الله ورسوله صلَّى الله عليه وآله وعهدَ جماعةِ المسلمين على أن يعيشوا في حماية الإسلام وكنف المجتمع الإسلامي آمنين مطمئنين، على حياتهم وحرثهم وأموالهم وعبادتهم^(٣)، شرطاً بذل الجزية، والتزام أحكام الملة الإسلامية^(٤)، وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة^(٥).

والثابت تاريخياً أنَّ صورةَ التشريع الإسلامي في معاملة الذميين قد اتضحت زمنَ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وصاحبه أبي بكر رضي الله عنه؛ لأنَّ عصريهما شهد بداية الفتح ومبادئ تلك المعاملة، غير أنها شاعت بصورة أكبر في عهد الفاروق عمر رضي الله عنه؛ لأنَّ عهدَه عهدُ الفتوحات الكبرى، التي انضوى على إثرها أهل البلاد المفتوحة تحت حكم الدولة الإسلامية بعقد الذمة، وبمثل عهدَه رضي الله عنه وسياسته التطبيقية لأحكام الإسلام من جميع الجوانب النموذج الأوضح في معاملة أهل الذمة، إذ ينسب إليه رضي الله عنه شروطه على نصارى الشام وهو ما عرف في التاريخ الإسلامي "بالشروط العمرية"^(٦)، والتي تُعدُّ ركيزةً أساسيةً في الفقه الإسلامي، وتشريعاً فقهياً لدى المسلمين اتبعه أئمتهم وقادتهم في معاملة أهل البلاد التي فتحت بعده.

(١) الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ٩٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ٤٣-٤٤. (مادة: ذم).

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، أصدرها باللغة العربية، أحمد الشنتاوي، إبراهيم خورشيد، عبد الحميد بونس، راجعها: محمد مهدي علام، م ٩٠، ص ٣٩٠-٣٩١. (سيرد اسم المرجع مختصراً: أحمد الشنتاوي وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية).

(٤) عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي الحنبلي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، ط ١، ١٣٩٨هـ، م ٤٤، ص ٣٠٢. (سيرد اسم المرجع مختصراً: عبد الرحمن النجدي، حاشية الروض المربع).

(٥) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٢، ص ٨٧٤.

(٦) عن الشروط العمرية انظر: ابن عساكر، مدينة دمشق، ج ١، ص ٥٦٧-٥٦٨؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ١١٥٩-١١٦٣؛ المنهاجي السيوطي، محمد بن شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الخالق، إتخاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، تحقيق: أحمد رمضان أحمد، الهيئة المصرية للكتاب-القاهرة، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٢٣٤-٢٣٥. (سيأتي ذكر المصدر مختصراً: المنهاجي السيوطي، إتخاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى)؛ مجير الدين الحنبلي، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مكتبة المحتسب - عمان، دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣م، ج ١، ص ٢٥٤. (سيرد اسم المصدر مختصراً: مجير الدين الحنبلي، تاريخ القدس).

وتتمثل سياسة عمر رضي الله عنه الأمنية تجاه أهل الذمة في ثلاثة محاور، وهي كالتالي:

أ- سياسته رضي الله عنه الأمنية في حفظ أمن أهل الذمة:

وتتضح سياسته رضي الله عنه الأمنية في حفظ أمن أهل الذمة من خلال أقواله ووصاياه وأوامره رضي الله عنه لقادته وعماله وولاته ولعامة المسلمين، التي نصّت على ضرورة الالتزام بعهودهم تجاه أهل الذمة، والوفاء بما فيها من حفظ أمنهم والحرص على سلامتهم، ففي كتبه رضي الله عنه إلى ولاته أوصاهم فيها بالعدل مع غير المسلمين من رعاياهم، ومعظم هذه الأوامر والأقوال والوصايا قد جاءت بعد عقد الصلح معهم، فوجّه أمرًا صريحًا ومباشرًا إلى قائده أبي عبيدة بن الجراح في الشام بمنع المسلمين من التعرض لأهل الذمة بأذى أو ظلم، وبذل الجهد في ذلك، فكتب إليه: "... وامنع المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم وأكل أموالهم إلا بحقها"^(١)، وزاد أبو يوسف في الرواية: "ووفّ لهم بشرطهم الذي شرطت لهم في جميع ما أعطيتهم"^(٢).

كما وجه كتابًا إلى واليه على مصر عمرو بن العاص أوصاه فيه بأهل الذمة، جاء فيه: "إن معك أهل الذمة والعهد، فاحذر يا عمرو أن يكون رسول الله خصمك"، في إشارة منه إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي حث فيه المسلمين على حسن معاملة قبط مصر وأهل الذمة فيها، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا افتتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيرًا، فإنّ لهم ذمةً ورحمًا"^(٣).

وتبيانًا للزوم حفظ الذمة والوفاء بالعهد من عامة المسلمين وإن أعطاه أدناهم اتباعًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم"^(٤)، فكتب رضي الله عنه إلى المسلمين وهم بخانقين^(٥)، وإذا قال الرجل للرجل: "لا تُوجلّ، فقد أمّنته، وإن قال له: "لا تخف" فقد أمّنته، وإذا

(١) الأزدي، فتوح الشام، ص ١٤٢.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ١٤١.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٤١.

(٤) قال الحاكم حديث صحيح الإسناد. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، باب أمان المرأة المسلمة والرجل المسلم حرًا كان أو عبدًا، حديث رقم ١٦٥٨٩، ج ٨، ص ١٩٣. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: سنن البيهقي الكبرى).

(٥) خانقين: بلدة من نواحي السواد في طريق همدان من بغداد. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٣٤٠.

قال له: "مطرس" (١) فقد آمنه؛ فإنَّ الله يعلم الألسنة" (٢). وهو بذلك يمنع المسلمين من قتل من آمنوه، وفي روايةٍ أوردها ابن الجوزي قال: عن أبي عطية، قال: كتب إلينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ مِيرَسَ بالفارسية هي الأمان، فمن قُتِمَ له ذلك ممن لا يفقه لسانكم فقد آمنتموه (٣).

وحدث مرةً أنَّ رجلاً من الدهاقين قدم إلى عمر رضي الله عنه في مظلمةٍ له، فأخبره عن قصته، فكتب على قطعة من جلد بخطه: "لِيُنصَفَنَّ هذا الدهقان، أو لأبعثنَّ مَنْ ينصفه"، وأعطاهما للدهقان، فما إن وصل إلى عامل عمر رضي الله عنه ودفع إليه بالصحيفة لم يجلس حتى أنصفه، فقال الدهقان: هذا والله الملك، وهذه الطاعة، لا ما كنا فيه" (٤).

ويكفينا دلالة ما روي من أنَّ قبطيًّا مصريًّا قد تُهَدِّدَ أمُّه وأهين حين اعتُدي عليه بالضرب والإهانة من قِبَلِ ولدِ عمرو بن العاص، وهو يقول له: "خذها وأنا ابن الأكرمين"، لا ذنب جناه القبطي سوى أنه قد سبق ولدَ عمرو بن العاص بفرسه، مما جعله يلجأ لعمر مشتكيًّا لينصفه، فأنصفه، وقال مقولته المشهورة: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟" (٥).

وكما أنَّ عمرَ رضي الله عنه لم يكن يسمح أن يستخدم المسلمون العنف في تحصيل أموال الخراج والجزية وتعريض أمنهم وكرامتهم للإهانة والاحتقار، فقد منع عماله من تعذيبهم؛ ففي رواية للواقدي: "أنَّ عمرَ مرَّ بطريق الشام وهو راجعٌ في مسيره من الشام على قومٍ أقيموا في الشمس يعذبون، فسأل عنهم، فقيل له: عليهم خراجٌ، فهم يعذبون. فقال: فماذا يقولون؟ قال: يقولون ما نجد ما نوَدِّي، فقال عمر: دعوهم، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون، فإني سمعت رسول الله يقول: "لا تعذبوا الناسَ في الدنيا يعذبكم الله يوم القيامة" (٦)، فخلى سبيلهم (٧).

(١) مطرس: المترس الشَّجار الذي يوضع قبل الباب دعامة، وليس بعربي، معناه مترس أي لا تخف. ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢١. (مادة: ترس).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ٢٠٥.

(٣) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ١١٧.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٥) ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٣٢١-٣٢٢؛ ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب التشديد في جباية الجزية، حديث رقم ٣٠٤؛ وصححه الألباني في صحيح أبي داود، حديث رقم ٢٦٢٥، ج ٢، ص ٥٩٠.

(٧) فتوح الشام، ج ١، ص ٣٠٨.

كما كان ﷺ يدرك تمامًا أنّ تكليف أهل الذمة بما لا يطيقون وتعذيبهم في الجباية سيؤدي إلى ثورةٍ ونقضٍ للعهد من جانبهم، ومحاولاتٍ للتمرد، مما يحل بأمن الدولة الإسلامية، لذلك كان يحرص دائمًا على أن يُصدرَ أوامره ووصاياه للقادة والعمال بعدم تكليف أهل الذمة بما هو فوق طاقتهم، وأمرهم بالتخفيف عنهم في الجزية والخراج، وإعانة العاجز منهم، ومما يروى في ذلك أنّ أهل الذمة في الشام تقدموا بالشكوى لعمر لما قدم إليهم وقالوا: يا أمير المؤمنين، إنهم يكلفونا ما لا نطيع، يكلفونا الدجاج والشاء..، فقال لهم: "لا تطعموهم إلا مما تأكلون، مما يحل لهم من طعامكم"، فكتب عندئذ إلى عماله يأمرهم فيها: "أن من لم يُطق منهم فخففوا عنه، ومن عجز فأعينوه، فإننا لا نريد لهم لعامٍ ولا لعامين"^(١)، حمايةً للأمن الإقتصادي الدائم.

وتشير الروايات الإخبارية إلى صورٍ عدةٍ لسياسته تجاههم في حفظ أمنهم، ومنها أنه شدد على ولايته وعماله على عدم التضييق على الذميين، والعدل في استيفاء الحقوق التي عليهم، ورفع الظلم عنهم عند الجباية، ومما يروى أنه لما أبطأ سعيد بن حذيم^(٢) بالخراج عن عمر ﷺ سأله عن ذلك، فقال: أمرتنا ألا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير، فلسنا نزيدهم على ذلك، ولكننا نؤخرهم إلى غلاتهم، فقال عمر ﷺ: "لا عزلتك ما حييت"^(٣). فقال أبو عبيد: إنما وجه التأخير إلى الغلة للرفق بهم^(٤).

كما كان يحرص دائمًا على سؤال عماله عن طريقة تحصيلهم لأموال أهل الذمة؛ فقد ورد عند صاحب كتاب الخراج^(٥): "أنّ عمر ﷺ كان يجي العراق كلّ سنةٍ مائة ألف ألف أوقية، ثم

(١) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج ١، ص ٥٧٢-٥٧٣.

(٢) سعيد بن حذيم، من بني جمح، أسلم قبل خيبر، وهاجر إلى المدينة، وشهد خيبر وما بعدها، وهو من زهاد الصحابة وفضلائهم، توفي في قيسارية، وكان واليًا عليها سنة ١٩هـ، وقيل بالرقعة، وقيل بجمص، وهو والي عليها، وقيل توفي عام ٢٠هـ، وقيل: ٢١هـ، وهو ابن ٤٠ سنة، ولم يعقب. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ١٩٢؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٤٢؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٤٧.

(٣) ابن زنجويه، حميد، الأموال، تحقيق: شاکر ذيب فياض، طبع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط ١، ٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ١، ص ١٦٧. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن زنجويه، الأموال).

(٤) الأموال، ص ٥٥.

(٥) أبو يوسف، ص ١١٤.

يخرج إليه عشرةٌ من أهل الكوفة ومثلهم من أهل البصرة؛ ليشهدوا عند عمر أربع شهادات بالله إنه طيب، ما فيه ظلمٌ مسلمٍ ولا معاهد".

ولذا حين قامت ثوراتهم ضد الحكم الإسلامي أراد أن يتأكد إن كان لظلمٍ ثاروا، فكتب عليه السلام إلى عتبة بن غزوان أن يوفد عليه عشرةً من صلحاء البصرة، فوفد إليه منهم عشرة، فيهم الأحنف بن قيس، فلما قدموا عليه، قال للأحنف: إنك عندي مصدقٌ، فأخبرني: أظلمت الذمة، المظلمة نفروا، أم لغير ذلك؟ فقال: بل لغير مظلمةٍ، والناس على ما تحب، قال: فنعم، وصرفهم^(١).

كما يتجلى لنا مدى خوفه عليه السلام على أمن أموالهم، ففي كتابه الذي وجهه إلى قائده في العراق سعد بن أبي وقاص، جاء فيه: "...ولا يرزأ^(٢) أحدًا من أهلها شيئًا، فإنَّ لهم حرمةً وذمةً ابتليتكم بالوفاء بها كما ابتلوا بالصبر عليها، فما صبروا لكم فتولوهم خيرًا، ولا تنتصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح.."^(٣).

كما نتبين سياسته الأمنية تجاه أهل الذمة في الأمر الذي بعث به إلى أبي عبيدة بمنع المسلمين من إلحاق الضرر والأذى بأهل الذمة في أرض الأردن وأكل أموالهم بالباطل بعد أن اختلف المسلمون في أمر أرضهم ما بين إبقائها في أيدي أهلها وما بين اقتسامها: "وامنع المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم وأكل أموالهم إلا بحقها.."^(٤).

وحرص -دائمًا- على حث المسلمين بألا يأخذوا منهم إلا ما صولحوا عليه؛ فقد روي أنَّ عمر عليه السلام حين كان بالجابية أتاه رجلٌ من أهل الذمة يخبره أنَّ المسلمين قد أكلوا من عنبه، فخرج عمر عليه السلام مسرعًا حتى أتى الكرم فنظره، فإذا هو قد أسرع الناس فيه لمجاعةٍ قد أصابت المسلمين، فأمر عمرٌ لصاحب الكرم بقيمة عنبه^(٥)، وقد أوضح عمر عليه السلام بموقفه هذا للمسلمين أنَّ

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٤٦.

(٢) يرزأ: رزأ ماله ورزؤه رزؤه فيهما رزأ: أصاب من ماله شيئًا، وارتزأ الشيء: انتقص. ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ٤٣. (مادة: رزأ).

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٩٣.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٢٤٢.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص ١٩٩.

لأهل الذمة أماناً على أموالهم في عهود صلحهم لا يحل للمسلمين أخذها بدون وجه حق، حتى وإن أصابتهم مجاعة، فعلى المسلمين الوفاء لهم بعهدهم .

ولم ينس عمر رضي الله عنه واجبه الأمني تجاه رعاياه من أهل الذمة، والوصاية بهم حتى لحظة وفاته أيضاً، إذ أوصى المسلمين عامةً، ومن يأتي بعده من الخلفاء بحماية أمنهم والدفاع عنهم، وجاء ذلك في وصيته التي أوصى بها عامة المسلمين، فيروى أنه قال: "أوصيكم بأهل الذمة، فإنهم ذمة نبيكم صلى الله عليه وسلم"^(١)، كما أوصى الخليفة من بعده بحفظ أمن أهل الذمة وحمايتهم والعدل بينهم، فجاء في وصيته: "...وأوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من وراءهم، ولا يكلفوا فوق طاقتهم"^(٢).

ب- سياسة عمر رضي الله عنه التنفيذية لحفظ أمن أهل الذمة:

أظهرت معاهدات الصلح سياسة عمر رضي الله عنه التنفيذية في حفظ أمن أهل الذمة، فالتشريعات والشروط التي وردت في معاهدات الصلح قد أوجبت على أهل الذمة الالتزام بها، والخضوع لها ما داموا يعيشون في ديار الإسلام^(٣)؛ حفظاً لأمن كل من الذميين والمسلمين. ورغم أن كل عهد صلح بلدٍ وما احتواه من شروطٍ تختلف عن البلاد الأخرى المفتوحة باختلاف طبيعة البلاد والأحوال التي فتحت فيها تلك البلاد، فشروط صلح مصر تختلف عن شروط صلح مدن الشام، أو بلاد العراق، أو فارس وهكذا، إلا أن جميع معاهدات الصلح قد نصت بلا استثناء على إعطاء أهل الذمة حقوقاً مقابل واجباتٍ يقومون بها تجاه الدولة الإسلامية والمسلمين، وتقضي على المسلمين حماية أمن أهل الذمة والدفاع عنهم^(٤).

(١) الطيالسي، سليمان بن داوود الفارسي البصري، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة - بيروت، ج ١، ص ١٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي).

(٢) القرشي، الخراج، ص ٧٤-٧٥؛ ابن أبي شيبه، المغازي، ص ٤٣٧.

(٣) سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٠. (سيرد اسم المرجع مختصراً: سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة).

(٤) محمد أديب آل تقي الدين الحسيني، منتخبات التواريخ لدمشق، قدم له: كمال سليمان الصليبي، دار الآفاق-بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ٦٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد أديب الحسيني، منتخبات التواريخ لدمشق).

وأولى حقوق أهل الذمة -والتي نصت عليه معاهدات صلحهم مع المسلمين- حُفهم في الأمان، الذي يُعد العمود الفقري بالنسبة لأهل الذمة في كل عهود الصلح^(١)، لا يتم العقد إلا به، وبدون الأمان لا يكون هناك عقد ذمة، لذا التزم المسلمون تجاه أهل الذمة في مقابل أداء الجزية^(٢) والتسليم والخضوع لحكم الإسلام.

ويشمل الأمان: الأمان على النفس (الدم) وقد ورد في عهود مدن كثيرة؛ منها عهد أذربيجان، وجرجان، وقومس، ومصر^(٣): "الأمان على أنفسهم"، وعهد حمص: "وكتبوا لهم كتاباً بالأمان على أنفسهم"^(٤)، وعهد الرقة: "أعطاهم أماناً لأنفسهم"^(٥)، أو قد تأتي النفس بمعنى الدم كما في عهد خالد بن الوليد لأهل دمشق: "إني أمنتكم على دماءكم"^(٦).

والأمان على أموالهم، وقد يأتي في العهود بشكل عام دون تفصيل لنوع الأموال، كما في عهد جرجان، وموقان، وأرمينية^(٧)، وتفليس^(٨)، وعهد أهل دمشق^(٩)، و صلح حمص^(١٠)، وتكريت، والرقة، والرها^(١١)، وأذربيجان، وقومس^(١٢)، وعهد بيت المقدس، واللد، وسائر

(١) وداد القاضي، مدخل إلى دراسة عهود الصلح الإسلامية زمن الفتوح، بحث أعمال المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، الندوة الثانية، المجلد ٢، عمان، ١٩٨٧م، ص ٢٣٨. (سيرد اسم المرجع مختصراً: وداد القاضي، مدخل إلى دراسة عهود الصلح).

(٢) الجزية: قدر من المال المضروب على رقاب أهل الذمة، لقوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ سورة التوبة، آية ٢٩. والجزية اسمها مشتق من الجزاء، إما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغاراً، وإما جزاء على أمان المسلمين لهم لأخذها منهم رفقاً. والجزية أساس عهود الصلح. انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٢٥-٢٢٦؛ أبي يعلى، الأحكام السلطانية، ص ١٣٧.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥١٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٤) انظر: نص العهد عند الأزد، فتوح الشام، ص ١٤٦.

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٧٨.

(٦) ابن عساکر، مدينة دمشق، ج ١، ص ٥٧٠.

(٧) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٤٠.

(٨) انظر: أبو عبيد، الأموال، ص ٢٦٧-٢٦٩.

(٩) ابن عساکر، مدينة دمشق، ج ١، ص ٥٠٢-٥٧٠ (عن رواية الأزد)؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٢٠-١٢٨.

(١٠) الأزد، فتوح الشام، ص ١٤٦.

(١١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٢٨، ١٧٨.

(١٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠.

فلسطين^(١)، وقد يأتي الأمان على الأموال مفضلاً، كما في عهد ماه دينار وبهراذان: "وأموالهم وأراضيهم"^(٢)، وفي عهد بعلبك: "على أموالهم داخل المدينة وخارجها، وعلى أرحائهم"^(٣)(٤).

والأمان على دينهم ودور عبادتهم، كما جاء في عهد تفليس: "وصوامعكم"^(٥)، وبيعكم^(٦)، ودينكم، وصلواتكم^(٧)(٨)، وعهد حمص: "وكنائسهم"^(٩)، بالألا تسكن ولا تخدم"، وعهد إيلياء واللد: "ولكنائسهم، وصلباؤهم، وسقيمها، وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تخدم"^(١٠).

أو قد يكون الأمان لشرائعهم ومللهم، كما ورد في عهد ماه دينار، وماه بهراذان: "لا يغيرون على ملّة، ولا يحال بينهم وبين شرائعهم"^(١١)، وعهد جرجان: "ومللهم وشرائعهم"^(١٢)، كما ورد الأمان لشرائعهم في نص عهد دمشق^(١٣).

وقد يستثنى من ذلك الصلح موضع يختاره المسلمون؛ ليصبح مسجداً لهم في البلد المفتوح صلحاً، كفعل عمر رضي الله عنه في بيت المقدس، لأنّ البلاد كانت صلحاً، فلم يجعل المسجد داخلًا في

(١) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٩. كما أكد في نص العهدين (إيلياء واللد) على هذا القول: "ولا ينتقص شيء من أموالهم".

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٠.

(٣) أرحاء: الرحي الحجر العظيم، والرحي معروفة، التي يطحن بها. ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ١٢٦. (مادة: رحا).

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٦.

(٥) الصوامع: التي يكون فيها الرهبان. ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ١١٧٠.

(٦) البيع: جمع بيعة، عند أهل اللغة والتفسير أنها متعبّد النصارى، وابن عباس يقول: البيع مساجد اليهود. ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ١١٧٠.

(٧) الصلوات: صلوات اليهود: كنائسهم. وفي التنزيل: ﴿لَهَدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدَ﴾، قال ابن عباس: هي كنائس اليهود، أي مواضع الصلوات، وأصلها بالعبرانية صلوتا. ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦٥. (مادة: صلا).

(٨) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٦٧.

(٩) الأزدي، فتوح الشام، ص ١٤٦. وورد أيضاً في نص عهد بعلبك والرقّة، انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٦، ١٧٨؛ وفي عهد مصر، انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٩٣.

(١٠) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٩.

(١١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٠.

(١٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨.

(١٣) انظر: ابن عساكر، مدينة دمشق، ج ١، ص ٥٠٤-٥٠٦.

الصلح؛ لأنه ليس من حقوقهم^(١)، واستثنى كذلك في حلب موضعًا للمسجد، فلم يُدخلوها ضمن الصلح^(٢)، وأخذ عمر رضي الله عنه الحيز القبلي من كنيسة مدينة دمشق لمسجد المسلمين؛ لأنها أنظف وأظهر^(٣).

كما تؤكد الشواهد التاريخية أنَّ عمر رضي الله عنه قد سمح لأهل الذمة بممارسة شعائرهم الدينية وإظهارها في يومٍ معينٍ بعيدًا عن أماكن المسلمين الدينية وبيوتهم، بأمانٍ وحمايةٍ الدولة الإسلامية، كما تركت دورُ عبادتهم على حالها لم تمس من قبل المسلمين ولم تهدم^(٤)، متمتعين بما لهم من حقِّ أقرنهم لهم الدولة الإسلامية من خلال عهود الصلح.

والأمان على دورهم من أن تهدم، أو تسكن، سواء داخل المدينة وخارجها، كما جاء في عهد دمشق^(٥)، وبعلمك^(٦).

وقد يشترط أهل الذمة في عهود صلحهم مع المسلمين حفظ العمارة العسكرية لمدينتهم التي تحفظ لهم أمنهم وأمن مدينتهم، فيعطيه المسلمون ذلك، كإعطائهم الأمان على مدينتهم، وحصنهم، وسور مدينتهم أن لا تهدم، كما جاء في عهد حلب: "ومدينتهم وحصنهم"^(٧)، وفي عهد حمص: "وسور مدينتهم"^(٨)، وورد في كتاب صلح أهل دمشق: "وسور مدينتهم لا يهدم"^(٩). كما ورد في الشروط طلبهم الأمان على مصادر رزقهم: كالأمان على طواحينهم، كما جاء في عهد الرها: "ومدينتهم وطواحينهم"^(١٠). ولعل موافقة المسلمين على هذا الشرط جاء نتيجة ثقتهم في ولاء أهل هذه المدينة، أو نتيجة قوة الدولة وسلطانها في الإقليم.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٠٣؛ ابن زنجويه، الأموال، م ١، ج ٤، ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٢.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٣٨٠.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٢.

(٥) ابن عساکر، مدينة دمشق، ج ١، ص ٥٧٠. (براية ابن سراقه الأزدي).

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٦.

(٧) انظر نص العهد عند: البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٨) ورد كمروية إخبارية لدى البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٧.

(٩) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٢٨-١٣٠.

(١٠) انظر نص العهد عند: البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٧٩؛ أبو عبيد، الأموال، ص ٢٦٧.

وفي إطار سياسته ﷺ الأمنية لحفظ أمن المدن المفتوحة عنوةً قد يشترط المسلمون على أهل المدينة المفتوحة شرطاً اقتضته ظروفُ الفتح، كشرط خالد بن الوليد على أهل قنسرين بإخراب مدينتهم في مقابل إعطائهم الأمان، فأُخربت^(١)، ونعتقد هنا أنَّ المقصودَ هو تخريبُ سورها وحصونها، وليس منازلها لكسرِ القدرةِ العسكرية لهذه المدينة، والتي سبق لها أن أُخِلَّت بعهدها مع المسلمين، فكان لزاماً على المسلمين تخريبُ ما يمثل القوةَ العسكرية لدى هذه المدينة، وبذلك يكون خرابُ سورها ضماناً بعدم النكث والتمرد^(٢)، ولعل مثل هذا الشرط يؤخذ على المدن التي ثارت بعد الصلح الأول حفظاً للاستقرار.

وقد وضع المسلمون على أهالي البلاد المفتوحة شرطاً يضمن لهم حفظ الأمن في المدن المفتوحة بكفِّ أهل الفساد والريبة من اللصوص، كما جاء في عهد طبرستان: "على أن تكفَّ لصوصك وأهل حواشي أرضك، ولا تؤوي لنا بغيةً"^(٣)، وفي عهد ديباوند^(٤) واللاز^(٥): "من دخل معك على الكف أن تكفَّ أهل أرضك"^(٦)، وورد -أيضاً- في نص عهد مصر: "وعليهم ما جنى لُصوتهم"^(٧)^(٨).

وفي ذلك دلالةٌ كبيرة على أنَّ الدولة الإسلامية قد حمَّلوا أهل الذمة المسؤولية الأمنية تجاه أقوامهم، في حين تكون مسؤولية الإدارة والتنظيم على الولاة المسلمين، كما تُرك لممثل أهالي البلاد المفتوحة النظرُ في أحوال قومه وإصلاحها، وتنظيم الأمور الداخلية، وهو ما شرَّطه بطريقٍ بعلبك

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٤١ لم يُحفظ نصُّ عهد قنسرين في المصادر التاريخية ، وإنما ورد الشرط كمرورية إخبارية.

(٢) وسبق لقنسرين أن نقضت عهداً مع المسلمين في عام ١٥ هـ. انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٠؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٥.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨-٥٣٩.

(٤) ديباوند: جبل من نواحي الري. الحموي، المعجم، ج ٢، ص ٤٧٥.

(٥) لازز: قرية من أعمال أمل طبرستان، يقال لها قلعة لازز بينها وبين أمل يومان. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٧.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨.

(٧) لصوت: اللص، اللص في لغة طيء، جمعه لصوت. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٨. (مادة: لصت).

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٥.

على المسلمين: "وتدعني أنا من داخل المدينة من قبل الإصلاح بين الناس والنظر في أحوالهم"^(١)، فوافق عليه المسلمون.

وهكذا نرى أنه - إلى جانب حق الأمان على النفس والمال والدين الذي أعطي لأهل الذمة مقابل الجزية - قد يشترط أهل البلد المفتوح في صلحهم شرطاً يرون أهميته الأمنية بالنسبة إليهم لحفظ أمنهم وأمن بلادهم، أو قد يجعلهم مطمئنين على أنفسهم وأموالهم ودينهم، وطالما أنّ هذا الشرط لا يتعارض مع المنهج الإسلامي في معاملة أهل الذمة ومصالحه الإسلام والمسلمين فإنّ قادة المسلمين يعطونهم ما سألوا^(٢)، كشرط أهل دمشق في صلحهم بالألا يُهدم سور مدينتهم^(٣)، وشرط أهل بيت المقدس في أن لا يسكن معهم اليهود^(٤)، أو شرط أهل بعلبك في صلحهم بالإبقاء على أرحائهم، أو كأن تكون لهم الحرية في التجارة^(٥).

وعلى أية حال، فإنّ كلّ ما اشترطته الدولة الإسلامية على أهل الذمة، أو الشروط التي طلبها أهل الذمة في عهود صلحهم وقيلَ بها المسلمون تُعدُّ ملزمةً لكلا الطرفين من أجل أمن واستقرار الدولة الإسلامية، ولحماية أمن كلّ من أهل الذمة والمسلمين على حدٍّ سواء.

ج- العقوبات :

تأتي العقوبات في شروط العهد عادةً في آخر العهد، كإجراءٍ أمنيّ يتم تنفيذها وتطبيقها في حالة مخالفة أحدٍ من أهل الذمة شروطها، أو الإتيان بجرائم تمسُّ أمن الإسلام والدولة والمجتمع الإسلامي، وأهل الذمة قد أخذوا على أنفسهم -وبلفظٍ صريحٍ في نصِّ العهدة العمرية- أنهم متى ما خالفوا شيئاً مما عاهدوا عليه وشرطوه على أنفسهم نُقضَ عهدُهم، واستحقوا العقوبة، وجاء فيه: "ضميناً لك ذلك على أنفسنا، وذراريننا، وأزواجنا، ومساكننا، وإن نحن غيرنا، أو خالفنا عما

(١)الواقدي، فتوح الشام، ج ١، ص ١٨٢.

(٢)عبد الله الشريف، نصارى الشام في ظل الحكم الإسلامي، ص ١٦٨.

(٣)البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٢٨-١٣٠.

(٤)الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٣.

(٥)البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٦.

شرطنا على أنفسنا وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا، وقد حلّ لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق" (١)(٢).

وقد تُذكر في معاهدات صلح المسلمين مع أهل الذمة بعضُ من الجرائم التي تمسُّ أمنَ الدولة الإسلامية والمسلمين، وعُدَّ القيامُ بها نقضًا بعهدهم، يُعاقَبون عليها، ففي رواية سيف عن رجاله، قالوا: كان صلحُ عمر الذي صالح عليه أهلَ الذمة، أنهم إن غشوا المسلمين لعدوهم برئت منهم الذمة، وإن سبُّوا مسلمًا أن ينهكوا عقوبةً، وإن قاتلوا مسلمًا يُقتلوا، وعلى عمر منعتهُم،... " (٣)، وفي روايةٍ أن عمر رضي الله عنه قد اشترط على أهل الذمة: "...وإذا قُتل رجلٌ من المسلمين في أرضكم، فعليكم دينه" (٤). وهذا الشرطُ يحمِلُ أهلَ الذمة المسؤوليةَ الأمنيةَ العامة في أرضهم، وهو يؤكّد ما عرضناه سابقًا.

كذلك قد تُذكر الجرائم التي تتطلب عقوبةً في حال حدوثها بشكلٍ عام، ومن بين الشروط التي شرّطت على نصارى الشام: "وأنّ من ضرب مسلمًا فقد خلع عهده" (٥)، وفي عهد أهل الإسكندرية: "ومن أذنب ذنبًا حدّذناه، ومن ارتد عن قولنا قتلناه" (٦)، وعهد موقان: "فإن تركوا ذلك واستبان منهم غشٌّ، فلا أمانَ لهم إلا أن يسلموا الغشّشةَ برمتهم، وإلا فهم متمالئون" (٧).

ويحدث -أيضًا- أن تُذكر جريمةٌ معينة وتُذكر إلى جانبها عقوبتها الخاصة، مثل ما جاء في نص أصبهان: "ومن سبَّ مسلمًا بُلغ منه؛ فإنّ ضربَه قتلناه" (٨)، وجاء في عهد الري: "ومن

(١) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١٣٥٤.

(٢) وقد أوضح الفقهاء الأمور التي يجب على أهل الذمة تركها لما فيها من ضررٍ على أمن المسلمين في النفس والمال والدين والعرض. انظر تفصيل ذلك: الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٨-١٥٩؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١٣٧٢-١٣٧٤.

(٣) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٣٠.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٣٠.

(٥) أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١٣٤٨.

(٦) الواقدي، فتوح الشام، ج ٢، ص ١٠١.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٤١.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٢.

سبَّ مسلماً واستخف به تُهك عقوبةً، ومن ضربه قُتل^(١)، وعهد جرجان: "وعلى أن من سب مسلماً بلغ جهده، ومن ضربه حل دمه"^(٢)،

ويفهم مما ورد في هذه النصوص الأخيرة أن من سبَّ مسلماً اقتُصَّ منه، ومن ضربه قُتل، والعقوبة هنا ليست على قدر الجرم المقترف، مما قد يجعل البعض يظن أن ما ورد في هذه العهود يُعدُّ ظلمًا لأهل الذمة، مع ما عُرف عن الإسلام أنه يمنع المسلمين من إلحاق الضرر وإيقاع الظلم بأهل الذمة، والأوامر الإلهية والوصايا النبوية في ذلك واضحة، غير أن ظروفَ الدولة الإسلامية آنذاك جعلها تفرض مثل هذه الشروط على أهل الذمة^(٣)، كما أن عقدَ الذمة قضى أن يكونوا تحت الذلة والقهر، وأن يكون المسلمون هم الغالبون عليهم، فإن ضربوا المسلمين كان هذا الفعل مناقضًا لعهد الذمة^(٤).

وتمثلت حركات نقض أهل الذمة بعد استقرار وضع الفتح في الأقاليم المفتوحة في قيام بعض الأفراد بنقض شرط من شروط الصلح، كذكر الله تعالى، أو كتابه، أو دينه، أو رسوله، أو أحد من الأنبياء، أو خرق شرائع الدولة الإسلامية، كالقيام بجرائم تمس أمن الدولة والمسلمين، وهي أمور قد يقوم بفعلها بعض المسلمين فيعاقبون عليها بموجب حكم الشريعة الإسلامية، فتُطبَّق عليهم العقوبات الواردة فيها من حدودٍ وقصاص^(٥).

والقانون الجنائي في الدولة الإسلامية سواء للمسلم والذمي، يتساوى فيه الإثنان، فالذي يُعاقب به المسلم على ما يأتيه من الجرائم يُعاقب عليه الذمي كذلك إذا ارتكبها، وإن سرق مسلمٌ مال ذميٍّ، أو العكس، أقيم عليهما حدُّ السرقة، كذلك الحال في جريمة القذف^(٦)، غير أنه استثنى أهل الذمة وياجماع الفقهاء من عقوبة شرب الخمر وأكل لحم الخنزير لاعتقادهما مجلها^(٧)، لكن ليس لهم الجهرُ بها في دين الإسلام، أو إظهار ذلك بين المسلمين، لما فيه من فسادٍ للمجتمع الإسلامي، فعمر

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٧.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨.

(٣) حسن علي الحارثي، المعاهدات في عصر الخلفاء الراشدين (١١-٤٠هـ)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ١٩٤. (سيرد اسم البحث مختصرًا: حسن الحارثي، المعاهدات في عصر الخلفاء الراشدين).

(٤) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١٣٤٨.

(٥) انظر تفصيل ذلك في المبحث الرابع، المطلب الأول من هذا الفصل، ص ١٥٥ وما بعدها.

(٦) أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ١٨-٢٠. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة).

(٧) إبراهيم سليمان عيسى، معاملة غير المسلمين في دولة الإسلام، دار المنار - القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ، ص ١٦٧. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: إبراهيم عيسى، معاملة غير المسلمين).

لم يجز للذميين بيع الخمر للمسلمين وعرضها في أسواقهم، كما ورد ذلك في صلح نصارى الشام للمسلمين: "وألا نجاورهم بالخنازير، ولا ببيع الخمر"^(١)، فإن فعلوا ذلك عاقبهم القاضي المسلم حسب تقديره بما يسمى: التعزير. فقد بلغ عمر رضي الله عنه أن رجلاً من أهل السواد قد أثرى في تجارة الخمر، فكتب بأمره: "أن اكسروا كل شيءٍ قدرتم عليه، وشردوا كل ماشيةٍ له"^(٢)، كما أحرق حانوتاً تباع فيه الخمر^(٣).

وفي حالة إذا ما كان نوعُ الخصومة يتعلق بالجرائم التي تقع على النفس، والمال، والعرض، يخضع فيها أهلُ الذمة لأحكام الشرع الإسلامي، فشأنهم في ذلك شأن المسلمين^(٤).

فإذا كان مرتكباً جريمة الزنا ذمّيان يُترك لأهل دينهما^(٥)؛ ليقيموا عليهما ما يعتقدون من العقوبة حسب شرائعهم، وأما إذا زنى ذميٌ بمسلمة يُقتل، ويُقام عليها الحد، وإذا استكرهت فليس عليها شيء؛ لأنه ليس على هذا صولحو^(٦)، ومما يروى في ذلك من أن يهودياً من أهل الذمة فجّر بمسلمة في عهده رضي الله عنه، فعوقب بالصلب؛ لأنه خالف شروط العهد^(٧)، وورد أن رجلاً من النصارى استكره امرأة مسلمة على نفسها، فرفع ذلك إلى أبي عبيدة فضرب عنقه^(٨).

(١) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١١٦٠.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص ١٢٥. ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١٢٥٣.

(٣) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ٥٧٦.

(٤) يوسف القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط ٥، ١٤١٢هـ، ص ٤٠. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: يوسف القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي)؛ أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة، ص ١٨.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب ما جاء في رجم أهل الكتاب، دار الحديث - القاهرة، ص ٤٣. حديث جابر بن سمرة (أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا) حديث حسن غريب، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا احتكم أهل الكتاب وترافعوا إلى حكام المسلمين حكموا بينهم بالكتاب والسنة، وبأحكام المسلمين. وهو قول أحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يقام عليهم الحد في الزنا. والقول الأول أصح.

(٦) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ٣، ص ١٣٤٩.

(٧) ابن قيم الجوزية، ج ٣، ص ١٣٥٢.

(٨) أبو يوسف، الخراج، ص ١٧٨.

ومن بين العقوبات أيضاً التي فرضها عمر رضي الله عنه تجاه أهل الذمة في حال نقضهم العهد أو الإخلال بالأمن: الإجماع الجماعي، فقد جاء قراره رضي الله عنه بإجلاء بعض نصارى عرب السوس^(١) خيانة أحدثوها، وقد نصَّ عهدُهم على أن يخبروا المسلمين بعورات عدوهم، فلم يفعلوا، فأمر عمر رضي الله عنه بإجلائهم في عدلٍ ورحمة، وذلك أن عوَّضهم من المال والمتاع ضعفين، وهو ما يتضح لنا من أمره لقائده: "فخيرهم بين أن تعطيهم مكان كلِّ شاةٍ شاتين، ومكان كلِّ بعيرٍ بعيرين، ومكان كلِّ شيءٍ شيئين. فإن رضوا بذلك فأعطهم، وخر بها. فإن أبوا فابذ إليهم، وأجلهم سنةً ثم خر بها"^(٢).

وحيث إنَّ النكثَ قد ظهر من بعضهم دون سائرهم، إذ لم يتبين لعمر رضي الله عنه إجماعهم على ذلك، فأمر بإخراج بعضهم عن بلادهم لما أحدثوه من فسادٍ لحفظ أمن الإقليم، ولو أنَّ جميعهم فعلوا ما أعطاهم من ذلك شيئاً إلا القتال والمحاربة^(٣).

كما أشارت الأخبار التاريخية إلى أجلائه لليهود عن الحجاز، ونصارى ويهود نجران^(٤) إلى النجرانية بالكوفة عام ٢٠هـ / ٦٤١م، وأنه بعث يعلى بن أمية^(٥) إلى اليمن لإجلاء من بقي على دينه منهم، وأن يعطوا أرضاً كأرضهم في البلاد التي يختارون الجلاء إليها مقابل أرضهم في نجران اليمن بدلاً عن أرضهم، وفاءً بدمتهم فيما أمر الله من ذلك^(٦).

(١) عرب السوس: بلدة من نواحي الثغر قرب المصيصة. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٩٦.

(٢) ابوعبيد، الأموال، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٢١.

(٤) نجران: نجران في مخاليف اليمن (أي في أطرافها ونواحيها) من ناحية مكة. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ٢٦٦.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٢٣؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٠٩؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٠٨. في حين أنَّ الطبري قد أشار في رواية عن سيف بن عمر: أنَّ عمر رضي الله عنه قد قام بإجلاء أهل نجران في عام ١٣هـ. وإن كنا نميل إلى صحة التاريخ الأول لإجماع معظم الروايات التاريخية الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦١؛ وقد ذكر رواية سيف أيضاً: ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٨٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٤٥.

(٦) يعلى بن أمية التيمي، ويقال: يعلى بن منية، ينسب حيناً إلى أمه، وحيناً إلى أبيه، صحابيٌّ، أسلم يوم الفتح، وشهد حينئذٍ، والطائف، وتبوك، واستعمله أبو بكر رضي الله عنه على بلاد حلوان في الردة، ثم عمل لعمر رضي الله عنه على بعض اليمن، وفي عهد عثمان رضي الله عنه استعمله على صنعاء، وشهد الجمل مع السيدة عائشة، وصفين مع علي رضي الله عنه، وقتل يوم صفين سنة ٣٨هـ. انظر:

القرطبي، الاستيعاب، ج ٣، ص ٦٢٤-٦٢٧.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦١-٣٦٢.

واختلفت هذه الأخبار التاريخية في السبب الذي أدى إلى إخراجهم على الرغم من أنهم أهل عهدٍ وصلح، ولهم كتابُ أمانٍ من رسول الله ﷺ، ما لم يأكلوا الربا^(١) حمايةً لأموال المسلمين أن تختلط بالربا؛ فشدد عليهم في الربا خاصةً، مع أن هناك من المعاصي ما هو أعظم منه كالشرك وشرب الخمر وغيره^(٢)، فقليل إنَّ سببَ إجلائهم تعاملهم بالربا، وهو ما يُعدُّ نقضًا لما شرط عليهم النبي ﷺ في نص عهدهم^(٣).

في حين ذكر أبو عبيد^(٤) أنَّ لدى عمرٍ سببًا آخر لإخراجهم لنكت كان منهم، أو لأمرٍ أحدثوه بعد الصلح، وذلك بيِّنٌ في كتابٍ كتبه عمرٌ إليهم قبل إجلائه إياهم منها، إذ جاء فيه: "إلى أهل رعاش^(٥) كلَّهم أما بعد، فإنكم زعمتم أنكم مسلمون، ثم ارتددتم بعد، وإنه من يتب منكم ويُصلح لا يضرُّه ارتداده،..... فإن أبي إلا النصرانية فذمتي بريئةٌ ممن وجدناه بعد عشرٍ تبقى من شهر الصوم من النصارى بنجران...".

في حين أورد بعضُ المؤرخين والفقهاء سببًا آخر وهو كثرتهم، إذ بلغوا أربعين ألف مقاتل^(٦)، واتخذوا السلاح والخيل في بلادهم^(٧)، لذا خافهم على المسلمين من أن يميلوا عليهم فيفروا بينهم^(٨).

(١) انظر نص الكتاب: البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧٦.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٤٧. تعليق لمحقق الكتاب. هامش رقم ٢.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٤٥-٢٤٧؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧٧؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ٣٨٧؛ ابن حديدة الأنصاري، محمد بن علي بن أحمد، المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعممي، تصحيح وتعليق الشيخ: محمد عظيم الدين، عالم الكتب- بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ٢، ص ٢٠٢. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن حديدة، المصباح المضيء).

(٤) الأموال، ص ١٢٩-١٣٠؛ وانظر: ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ٣٨٥.

(٥) رعاش: موضع من أرض نجران. البكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب-بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ، ج ٢، ص ٦٦٠. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: البكري، معجم ما استعجم).

(٦) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، إشراف صدقي محمد العطار، دار الفكر-بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج ٨، ص ١٩٨. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الشوكاني، نيل الأوطار).

(٧) أبو يوسف، الخراج، ص ٨٠.

(٨) أبو يوسف، الخراج، ص ٧٣؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧٨.

وقيل: إِنَّ أَهْلَ نَجْرَانَ جَاءُوا إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه وطلبوا منه أن يجليهم، فقالوا: إنا نريد أن نتفرق ونأتي الشام، فاعتنم عمر رضي الله عنه ذلك فأجلاهم^(١).

ويبدو أَنَّ أَهْلَ نَجْرَانَ قَدْ نَدَمُوا عَلَى ذَلِكَ فَأَرَادُوا التَّرَاجُعَ عَنْ مَطْلِبِهِمْ، إِلَّا أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَدْ رَفَضَ إِرجاعهم إلى أوطانهم^(٢)؛ لأنه تخوف منهم على المسلمين، وكانت تلك فرصةً أحسن عمر رضي الله عنه استغلالها لصالح أمن الدولة الإسلامية.

كما أرجع بعضُ الباحثين^(٣) قرار عمر رضي الله عنه بإجلاء اليهود والنصارى عن جزيرة العرب^(٤) إلى كونهم ادعوا الإسلام في عهده رضي الله عنه ثم ارتدوا عنه، واستندوا في ذلك إلى ما ورد في الكتاب الذي بعثه إليهم عمر رضي الله عنه قبل إجلائهم.

ولا يمكننا أن نؤكد أَنَّ ردتهم كانت سببًا في إجلائهم، رغم ورود الخبر في أقدم المصادر وأهمها وأوثقها، كما أَنَّ نَصَّ كِتَابِ الأمان الذي كتبه عمر رضي الله عنه لأهل نجران من النصارى واليهود قبل إجلائهم يلاحظ فيه تصريحه رضي الله عنه لهم بأنَّ لهم الذمة: "... هذا ما كتب به عمر أمير المؤمنين لأهل نجران، ومن سار منهم بأمان الله لا يضره أحدٌ من المسلمين، ووفاء لهم بما كتب لهم النبي وأبو بكر. (أما بعد) فمن حضرهم من رجلٍ مسلمٍ فلينصرهم على من ظلمهم، فإنهم أقوامٌ لهم الذمة، وجزيتهم عنهم متروكةٌ أربعة وعشرين شهرًا..."^(٥).

مما يجعلنا نتساءل فلو أَنَّ هؤلاء نقضوا عهدهم لعوقبوا من قبله، ولن يصرخَ بأنَّ ذمتهم مستمرة، أو يأمر أمراء المسلمين بمعاملتهم معاملة حسنة ثم يوصي بهم المسلمين.

(١) ابن زنجويه، الأموال، ١م، ج ٣، ص ٢٧٦؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧٨.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ٧٤؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧٨؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ٣٨٤.

(٣) صالح درادكة، العلاقات العربية اليهودية حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين، الأهلية للنشر - عمان، ط ١، ١٤١٢هـ، ص ٣٩٤. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: صالح درادكة، العلاقات العربية اليهودية)؛ عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة في صدر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص ٤٩٨. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: عبد السميع الهراوي، لغة الإدارة في صدر الإسلام).

(٤) جزيرة العرب: تقع ما بين عدن إلى ريف العراق طولًا، ومن جدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضًا. وجعل المقدسي اليمن داخلة ضمن جزيرة العرب. المقدسي البشاري، محمد أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق وتقديم: غازي طليمات، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ص ٩٨. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: المقدسي البشاري، أحسن التقاسيم).

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص ٧٣؛ أبو عبيد، الأموال، ص ٢٤٥-٢٤٦.

كما يمكن أن نأخذ بالتفسير الذي قدمه الباحث صالح درادكة^(١) في شأن إخراجهم وهو تظاهر هؤلاء بالإسلام لرغبتهم في البقاء في بلادهم، غير أنهم عادوا وارتدوا عندما لم يجدوا أي طريقة لإظهار شعائهم الدينية؛ لأنَّ أرضَ الحجاز من البلاد التي يُمنع فيها أهلُ الذمة من إظهار شعائهم الدينية، ففضلوا التُّزوح إلى بلاد الصلح حيث تمكَّنهم عهدُ الصلح المعقودة في تلك البلاد من إظهار شعائهم الدينية بحسب ما تسمح به شروط صلح المسلمين مع أهالي البلاد المفتوحة صلحًا. وعلى أية حال نرى أنَّ عمرَ ﷺ في فعله هذا قد امتثل لأمر رسول الله ﷺ كما سنرى لاحقًا.

كما أجلى عمر ﷺ يهود خيبر^(٢) في عام ٢٠هـ / ٦٤١م، ويهود فدك^(٤)، في عدل ورحمة^(٥)، وقد أشارت المصادر التاريخية إلى الأسباب التي أدت إلى إخراجهم من جزيرة العرب^(٦)، فمنها تدل على أنهم عاثوا في الأرض فسادًا، وعبثوا بأمن الدولة الإسلامية وأمن مواطنيها، إذ قتلوا المُظهر بن رافع الأنصاري^(٧) بتحريضِ أعلاجٍ يعملون في أرضه بخيبر، ثم زودوهم بالمؤونة ليلحقوا بالشام^(٨).

(١) العلاقات العربية اليهودية، ص ٣٩٣.

(٢) خيبر: يبعد عن المدينة ١٦٥ كيلاً شمالاً على طريق الشام المار بخيبر فتيما، وقاعدته بلدة الشَّريف وتشتمل على سبعة حصون ومزارع ونخلٍ كثير. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ٤٠٩؛ عاتق البلادي، معجم المعالم الجغرافية، ص ١١٨.

(٣) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٥٥.

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص ١٦-١٧؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٦؛ ابن هشام، أبو محمد عبد الملك المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ج ٣، ص ٢٨٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن هشام، السيرة النبوية).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص ١٦-١٧؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥. كان صلح النبي ﷺ لهم على الجلاء، ولكنه عليه السلام أقرهم بأرضهم لمزارعتها وإعمارها مقابل نصف الثمرة، فلما كان عمرُ أقالم لهم نصف الثمرة والأرض من ذهب وورق وأقتاب؛ ثم أجلاهم. انظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ٢٨٤؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٦.

(٦) قد يجد القارئ أن الباحثة لم ترجح سبباً من أسباب إجلاء عمر ﷺ لليهود والنصارى، وذلك يرجع إلى أن الهدف من ذكر الأسباب هو الأسلوب الأمي لعمر ﷺ وهو الإجلاء، أما ترجيح الأسباب فهو خارج نطاق موضوع البحث.

(٧) المظهر بن رافع الأنصاري، الأوسي الحارثي، صحابي، شهد أحداً وما بعدها مع رسول الله ﷺ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤١٦.

(٨) أبو يوسف، الخراج، ص ٥١؛ التيمي، الخلفاء الأربعة، ص ١٣٨-١٣٩؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤١٦.

كما وقع اعتداء آخر من قبلهم على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (١) حين كان يتعهد أمواله في خيبر، ففدعوا (٢) يديه وهو نائم (٣)، فكانت تلك الحادثتان سبباً في سياسة عمر رضي الله عنه الأمنية بإجلائهم، وكان ذلك في عام ٢٠هـ (٤) / ٦٤١م.

وذكر أبو عبيد وغيره (٥) سبباً آخر في إجلاء يهود خيبر، وهو عدم احتياج المسلمين لأيديهم في عمل الأرض، فعندما أفاء الله على رسوله خيبر لم يكن لدى النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين من العمال ما يكفي لعمل الأرض، فدفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليهود ليعملوها على نصف ما يخرج منها، فلم يزل كذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنهما، حتى كان عمر رضي الله عنه وكثر العمال في أيدي المسلمين، وقووا على عمل الأرض، فأجلى عمر رضي الله عنه اليهود إلى الشام.

وذهب الفقهاء إلى القول بجواز إجلاء أهل الذمة من دار الإسلام إذا استغني عنهم، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نفركم ما أفركم الله"، مما يعني أنه متى ما أراد المسلمون إخراجهم أخرجوا، وهذا مذهب محمد بن جرير الطبري، وهو قول قوي يسوغ العمل به إذا رأى الإمام فيه المصلحة (٦). وعمر رضي الله عنه رأى أن المصلحة الأمنية للأمة الإسلامية ولقاعدة الخلافة الإسلامية تستدعي إخراجهم من جزيرة العرب لإخلالهم بالأمن.

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، أول مشاهده الخندق، وشهد اليرموك وفتح مصر وإفريقية وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يقاتل في شيء من الفتن، ولم يشهد مع علي رضي الله عنه شيئاً من حروبه، حين أشكلت عليه، ثم ندم بعد ذلك على ترك القتال معه، وتوفي ابن عمر بمكة، ودفن بفخ سنة ٧٤هـ، وله من العمر ٨٤ سنة. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٩٨-١٣٤؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٣٦-٢٤١.

(٢) فدعت: أي أزيلت المفاصل عن أماكنها. ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٤١. (مادة: فدع).

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣، ص ٢٨٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٩٥؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ٣٨٨-٣٩١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٦؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٩٥؛ النويري، نهاية الأرب، ج ١٩، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٥) الأموال، ص ٧١؛ ابن سعد، الطبقات، ج ١، ص ٤٢٦؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ١٨٨.

(٦) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية، تحقيق: صلاح عزام، مطبوعات الشعب - مصر، ص ٣٦. (سيرد اسم المرجع مختصراً: ابن تيمية، الحسبة)؛ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد،

تحقيق وتخريج: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ج ٣، ص ٣٠٨.

(سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد)؛ ابن حجر، أحمد بن علي الكناني العسقلاني، فتح الباري شرح

صحيح البخاري، تقديم: عبد القادر الحمد، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ج ٦، ص ٣١٢-

٣١٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن حجر، فتح الباري).

ويمكن أن نضيف سبباً آخر لقرار عمر رضي الله عنه بإجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب، ألا وهو إنفاذ وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أوصى بها قبل وفاته، فورد أنّ آخر ما تكلم به أن قال: "أخرجوا اليهود من الحجاز، وأخرجوا أهل نجران من جزيرة العرب"^(١).

وفي صحيح مسلم^(٢) أنّ عمر رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الأخرجنّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً"، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يجتمع دينان في جزيرة العرب"^(٣)، ومن المعلوم تاريخياً أنّ عمر رضي الله عنه لم يكن ممن يخالفون أمراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وخلاصة القول أنه ليس على أهل الذمة إتيان فعلٍ مُنعوا منه في شروط صلحهم؛ لما فيه من ضررٍ بأمن الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الذي يعيشون فيه، وإذا اقترفوا ذنباً، أو فعلوا شيئاً مُنعوا منه عدّ نقضاً للعهد، وعُوقبوا عليه بما وجب عليهم في حكم الشريعة الإسلامية من قصاصٍ أو حد، وأنّ عليهم مراعاة شعور المسلمين واحترامهم واحترام هيبة الدولة الإسلامية.

(١) الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، أحكام أهل الملل، مخطوطة، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ص ٢٤. (سيرد ذكر المخطوطة مختصراً: الخلال، أحكام أهل الملل)؛ ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق وتعليق: علي حسن ناصر، عبد العزيز العسكر، حمدان الحمدان، دار العاصمة- الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ٣٠٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن تيمية، الجواب الصحيح)؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، ص ٣٧٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجهاد، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حديث رقم ١٧٦٧، ج ٣، ص ١٣٨٨. (٣) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الجامع، باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة، حديث رقم ١٥٨٤، ج ٢، ص ٨٩٢؛ وذكره الخلال في أحكام الملل، ورقة ٢٤.

● أساليب عمر رضي الله عنه الأمنية في التعامل مع حوادث عصره: -

- تنفيذ أحكام الشريعة:

عُرف عمر رضي الله عنه بشدته على أهل الريب والتهم والفسق، فعن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أشدُّ أمتي في أمر الله عمر" (١)، وكان لا بد من تلك الشدة في دولةٍ قد أخذت على نفسها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية قولاً وعملاً، حدوداً وأحكاماً للضرب على أيدي المفسدين والمخلفين بأمن الدولة والمجتمع.

فكان رضي الله عنه يتولى بنفسه أمور القضاء بين الناس والفصل بين المسلمين في المدينة، ف قيل: إنه لم يكن له قاضٍ (٢)، فكلما صلى صلاةً جلس للناس، فمن كانت له حاجةٌ نظر فيها (٣).

كما كان بابه مفتوحاً أمام الرعية لأية شكوى، لا يردُّ أحداً، سواء من أهل المدينة، أو من الأمصار الإسلامية كالقبطي الذي أتاه شاكيًا ابن عمرو بن العاص (٤)، أو الدهقان الذي طلب من عمر رضي الله عنه أن ينصفه على واليه (٥)، وبعد أن كثرت عليه مشاغل السلطة استعان بالصحابة في بعض الأحيان على القضاء في المدينة من أمثال زيد بن ثابت (٦)، وعلي بن أبي طالب (٧)، وكان بعضهم يتولى صغار الأمور، ففي رواية عن الزهري قال: "أنَّ عمرَ ولى السائب بن يزيد (٨) القضاء، وقال له: "اكفني صغار الأمور، فكان يقضي في الدرهم ونحوه" (٩).

(١) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨٠، ٥٨٨.

(٣) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٨؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٤٠.

(٤) انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، ص ١٣٧.

(٥) انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، ص ١٣٧.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٦٩٤.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨٠.

(٨) السائب بن يزيد بن سعيد، وهو المعروف بابن أخت نمر، قيل: إنه كناني، وقيل: أزدي، وقيل: كندي. ولد في

السنة الثانية من الهجرة، كان عاملاً لعمر رضي الله عنه على سوق المدينة، توفي سنة ٨٠هـ، وقيل: ٨٢هـ، وقيل: ٩١هـ. ابن الأثير،

أسد الغابة، ج ٢، ص ١٦٩-١٧٠.

(٩) وكيع، أخبار القضاة، ج ١، ص ١٠٦.

أما الولايات الإسلامية ظل أمر القضاء فيها ضمن مسؤوليات وواجبات الأمراء والولاة في بداية عهده ﷺ، ولكن المصادر التاريخية قد أشارت إلى تعيين عمر ﷺ لقضاة في كل من الكوفة، والبصرة، والطائف^(١)، ودمشق، وحمص، وقنسرين^(٢)، تبعاً لدرجة الاستقرار في كل مصر؛ فأما مصر مثل: العراق، والشام، ومصر لا تقارن في أمر استقرارها بأماصير كالحجاز، واليمن مثلاً، فيترك مهمة القضاء فيها للوالي نفسه في حال القدرة عليه، وتوفر الوقت الكافي لديهم لاستقرار ولاياتهم، ومما يؤيد هذا الرأي ما ورد عند ابن خياط^(٣) أسماء عمال عمر ﷺ، ثم ذكرهم مرة أخرى، كقضاة لبلدانهم من أمثال: سعد بن أبي وقاص، وعمار بن ياسر، والمغيرة بن شعبة، وعثمان بن أبي العاص وغيرهم^(٤).

وقد أدى اتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهد عمر ﷺ، وارتباط المسلمين بغيرهم من شعوب البلاد المفتوحة وانضوائهم تحت لواء الدولة الإسلامية إلى تزايد النزاعات، وكثرت المخالفات لأحكام الإسلام، فكان تنفيذ أحكام الشريعة وإقامة الحدود من أولويات عمر ﷺ لردع الآثم، وزجر الفاسد، حتى لا يعود إلى جرمه فيخل بالأمن، كما فيه تأمين للمجتمع، وتحصينه من كل فساد يمكن أن يصل إليه، فكان ﷺ لا يتوانى عن إقامة الحدود على مسؤولي الدولة والعامّة إن أتوها، فقد أقام حدّ شرب الخمر على صهره أمير البحرين قدامة بن مظعون^(٥)، وهي تعدّ سابقة في تاريخ إقامة الحدود في الإسلام، إذ يُعد تطبيقاً عملياً لمبادئ الإسلام، وتأكيداً على نظرة الإسلام في أنّ الجميع متساوون أمام أحكام الشرع، لا محاباة ولا شفاعة في حدود الله، لقول رسول الله ﷺ حين سُرقت امرأة من قريش: "وأيم الله لو أنّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"^(٦)، كما لم يتوان في تنفيذ حدّ شرب الخمر على ابنه عبد الرحمن بن عمر^(٧) ولما كان عبد

(١) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٥٧، ٤٧٦، ٥٠٦، ٥١٠، ٥٨٨؛ ابن خياط، تاريخه، ص ٨٧-٨٨.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٦.

(٣) تاريخه، ص ١٥٤-١٥٥.

(٤) انظر في ذلك أيضاً: عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان، ص ٤٣٢-٤٣٤.

(٥) قدامة بن مظعون القرشي الجمحي، أخو عثمان بن مظعون، وخال حفصة وعبد الله ابني عمر بن الخطاب، من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة مع أخويه، وشهد بدرًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، توفي سنة ٣٦هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٩٥-٩٦.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٣.

(٧) عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، ويقال له عبد الرحمن الأوسط، وأبو شحمة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٧٤.

الرحمن يقول لأبيه: "يا أبت، قتلني، قال له عمر رضي الله عنه: "إذا لقيت ربك فأعلمه أن أباك يقيم الحدود"^(١).

ومن أمثلة الجرائم التي وقعت في عهده، واستوجبت العقوبة في الشرع الإسلامي لإقامة العدل وحفظاً للأمن: **جرائم القصاص والديات**، ومن أمثلة ذلك أنه حكم بالقتل قصاصاً على امرأةٍ ومعها سبعةٌ من الرجال؛ لأنهم اشتركوا في قتل ابن زوجها خوفاً من أن يكشف الصبي أمرها، وقال مقولته المشهورة في كتب الفقه الإسلامي: "لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم"^(٢).

ودراً عمر رضي الله عنه عقوبة القتل في حال ثبوتها قصاصاً في حالة القتل دفاعاً عن النفس، أو العرض، أو المال، ومن ذلك ما روي أنه رُفِعَ لعمر رضي الله عنه أن جاريةً قتلت رجلاً لأنه راودها عن نفسها، ف قضى عمر رضي الله عنه بتبرئتها، ولا دية له^(٣).

وفي **جرائم الحدود** نفذ فيها عمر رضي الله عنه أحكام الشريعة من عقوباتٍ وحدودٍ، ومن الشواهد على ذلك إقامته **حد الزنا** -وهو بالشام- في امرأةٍ رآها زوجها مع رجلٍ قد أفترت وأبت أن تنزع، فُرجمت^(٤)، وجلد عبداً استكرهه جاريةً على الزنا، ونفاه، ولم يجلد الجارية؛ لأنه استكرهها^(٥).

وقد درأ عمر رضي الله عنه الحد عن كلِّ مَنْ لم يعلم تحريمَ الزنا، لما ورد في ذلك من الآثار عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين قولهم: "ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم، والخطأ في العفو خيرٌ من الخطأ في العقوبة"^(٦)، وورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "لأنَّ أَعْطَلَ الحدودَ في الشبهات خيرٌ من أن أقيمها في الشبهات"^(٧)، ومما روي في ذلك أن امرأةً رُفِعَتْ إلى عمر رضي الله عنه قد زنت، ولا تعلم

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٤٢.

(٢) يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن علي، غاية الأمان في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي - القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص ٨٤-٨٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: يحيى بن الحسين، أخبار القطر اليماني).

(٣) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٦٠.

(٤) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، حديث رقم ٩، ج ٢، ص ٨٢٣.

(٥) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء في حد الزنا، حديث رقم ١٥، ج ٢، ص ٨٢٧.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٢.

(٧) أبو يوسف، الخراج، ص ١٥٣.

حرمته فدرأ عنها الحد^(١)، وضرب عمر رضي الله عنه أدنى الحد من مائة جلدة، وغرَّبها عامًا لجهلها بالتحريم^(٢).

وفي حد القذف فقد ورد في الموطأ^(٣) أنه أقام حدَّ القذف ثمانين جلدةً على امرأة اتهمت زوجها بجارتها، ثم اعترفت بأنها وهبتها له.

كما أقام عمر رضي الله عنه حد القذف على الشهود الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا؛ لعدم اكتمال الشهادة بتراجع الشاهد الرابع وإقامة الحد على الثلاثة ثمانين جلدة^(٤).

كما أقام حد القذف بالتعريض، فيروى أنه عرَّض أحد الأشخاص بآخر، فقال له: والله، ما أبي بزانٍ ولا أمي بزانية، فجلده عمر الحد ثمانين^(٥) تأديبًا للسفهاء، وحفظًا لأمن الأعراس، وهي سياسةٌ حكيمةٌ لا تخالف نصًّا قرآنيًّا ولا سنةً، بل عمل فيها بروح الشريعة الإسلامية^(٦).

وفي جرائم السرقة كان عمرٌ أول من درأ الحد للضرورة، فقد درأ حدَّ السرقة على من سرق من بيت مال المسلمين، أو من غنائم الحرب، فيروى أن رجلاً سرق من بيت المال، فكتب سعد بذلك لعمر رضي الله عنه، فأجابه: "ليس عليه قطع"^(٧).

كما لم يقمها على الخادم إذا أخذ مالَ سيده، فقد أتى عبد الله بن الحضرمي إلى عمر رضي الله عنه بغلامٍ وقال: اقطع يد غلامي هذا فإنه سرق، فسأله عمر رضي الله عنه عما سرقه، فأخبره أنه سرق امرأة لزوجته بقيمة ستين درهماً، فقال له عمر: "أرسله، فليس عليه قطع، خادمكم سرق متاعكم"^(٨).

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ٥٣.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٥١-٨٥٢.

(٣) مالك بن أنس، كتاب الحدود، باب ما لا حد فيه، حديث رقم ٢٠، ج ٢، ص ٨٣١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٨٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٧٥-٧٦.

(٥) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب الحد في القذف والنفي والتعريض، حديث رقم ١٩، ج ٢، ص ٨٢٩-٨٣٠.

(٦) علي الصلابي، فصل الخطاب في سيرة عمر بن الخطاب، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ٢٧٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: علي الصلابي، عمر بن الخطاب).

(٧) أبو يوسف، الخراج، ص ١٧١.

(٨) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، حديث رقم ٣٣، ج ٢، ص ٨٣٩-٨٤٠.

وفي ذلك قال مالك: "ليس على الأجير وعلى الرجل يكونان مع القوم بخدمتهم، إن سرقاهم قطع؛ لأنَّ حالهما ليست بحال سارق، وإنما حالهما حال الخائن، وليس على الخائن قطع" (١).

وفي حد الخمر قد جعل عمر حدَّها ثمانين بعد أن كانت على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ﷺ أربعين، لأنه واجه مشكلة كبيرة في اجترأ الناس على شرب الخمر (٢)، فعن عبيد الله بن عمر قال: "كان الذي يشرب الخمر يضربونه بنعالهم وأيديهم، فكان ذلك على عهد النبي ﷺ وأبي بكر ﷺ، وبعض إمارة عمر ﷺ، فلما رأى ذلك عمر خشى أن يُقتل الرجل، فجعله أربعين سوطاً، فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً، وقال: هذا أدنى الحدود" (٣)، وهي زيادة يفعلها الإمام عند الحاجة (٤)، وقد عاقب عمر في شرب الخمر عبد الرحمن بن عمر، وأبا محجن الثقفي (٥) سبع مرات، وربيعة بن أمية بن خلف (٦)(٧).

وأما حد الردة فقد روي أنَّ رجلاً في ولاية أبي موسى الأشعري ارتد بعد إسلامه، فضربت عنقه، فأخبر عمر ﷺ بأمره فأنكر الحكم الذي صدر على المرتد قبل أن يأخذوا بإجراءات مراجعته في أمر رده، وقال: "أفلا حبستموه ثلاثاً، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله، ثم قال: اللهم إني لم أحضر، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني" (٨)، مما دل على

(١) مالك بن أنس، الموطأ، حديث رقم ٣٥، ج ٢، ص ٨٤١.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٢٢.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٧٣١-٧٣٢.

(٤) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٢١٠.

(٥) أبو محجن الثقفي، واسمه عمرو بن حبيب، وقيل: مالك، وقيل: عبد الله، وقيل: اسمه كنيته، أسلم حين أسلمت تقيف في عام ٩هـ، وكان شاعراً حسن الشعر، عُرف بالشجاعة في الجاهلية والإسلام، إلا أنه كان منهمكاً في الشرب لا يتركه خوف حد ولا لوم، وجلده عمر مراراً سبعمائة أو ثمانمائة، ونفاه إلى جزيرة في البحر، وبعث معه رجلاً، فهرب منه، ولحق بسعد بن أبي وقاص، فحبسه بأمر عمر، ثم أطلقه، وتاب بعدها، مات بأذربيجان، وقيل بجزان. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٦) ربيعة بن أمية بن خلف الجُمحي القرشي، أدرك النبي ﷺ وأسلم، ثم غرب عمر ﷺ ربيعة بن أمية في الخمر إلى خير فلق بمرقل فتنصر، فقال عمر: "لا أغرب بعده أحدًا أبداً". ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٥٧.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٨٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ج ٤٥.

(٨) مالك بن أنس، الموطأ، ص ٦٣٢.

المرتدُّ يُقتل بعد أن يستتاب ثلاث مرات، فإن لم يتب يقتل، وهذا القول قد أخذ به جمهور الفقهاء.

وفي إطار سياسته ﷺ الأمنية لتنفيذ حكم الشريعة على مخالفيها مراقبة الأسواق، ومنع المخالفات التي بها، وتنوعت معاقبته للمخالفين في تجارة الخمر بالتعزير؛ فتارة بحرق حانوت الخمار، فقد ورد أنه أحرق بيت رويشد الثقفى، وكان حانوتاً^(١) يبيع الخمر، وقال له: "أنت فويسق، ولست برويشد"^(٢)، وتارة بزيادة عدد الجلادات على حدّ الشرب، فروي أنه قد جيء لعمر ﷺ برجلٍ قد شرب خمراً في نهار رمضان، فضربه ثمانين، وعزّره عشرين^(٣).

وأما المعاصي التي ليس فيها حدٌ مقدرٌ ولا كفارة، كشهادة الزور؛ فيعزر بتسويد وجه المخالف وإركابه على دابةٍ مقلوبة، كما روي عن عمر ﷺ أنه أمر بذلك في شاهد الزور، لأنه كاذبٌ فسود وجهه، ولأنه قلب الحديث فقلب ركوبه^(٤).

كما أوقع عمر ﷺ من عقوبات التعزير في القضايا التي لم يكن فيها شبه بقضايا الحدود، وهي بوجه عام تتعلق بالنظام العام، وبالأمانة في المعاملات، وبإدارة الولاية، وبأمن الأسواق، وبراحة الرعية، وتنوعت تعزيراته ﷺ ما بين الضرب، والنفي، والحبس، والهجر، والمقاطعة، والحرق، ومن ذلك التعزير لمعن بن زائدة^(٥)، لأنه انتقش خاتم عمر ﷺ فأصاب بذلك خراجاً من خراج الكوفة، فكتب عمر ﷺ إلى المغيرة يأمره بحبسه حتى يأتيه أمره، فهرب معن من حبسه، وأتى عمر، فضربه ضرباً مبرحاً، وحبسه، فكان في الحبس ما شاء الله، ثم قاسمه، وخلقى سبيله^(٦).

(١) الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٣.

(٢) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص ١٦٥.

(٤) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٢٣٣.

(٥) معن بن زائدة الشيباني، لم يدرك العهد النبوي، ولي إمرة اليمن، وله أخبار شهيرة في الشجاعة والكرم. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١٣، ص ٢٣٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد)؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٥٠٠.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٤٩-٤٥٠؛ العسكري، الأوائل، ص ١٢٥-١٢٦.

كما طبق عمر رضي الله عنه التعزير على الولاة وأعوانهم أحياناً، ومن ذلك: أنه أمر بحرق باب قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية^(١)، وقضى بمصادرة شطر أموال الولاة التي اكتسبوها بجاه منصبهم، مثل ما فعل مع خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وغيرهم^(٢).

كما استخدم النبي تعزيراً سداً لباب الفتنة والذرائع وحفاظاً على أمن المجتمع من الفتنة والفساد الأخلاقي، كما فعل مع صبيغ بن عسل^(٣) لأنه أخذ يسأل عن متشابه القرآن، وعن أشياء في القرآن ابتغاء الفتنة، فضربه عمر رضي الله عنه، ونفاه إلى البصرة، وأمر أهلها بهجره سنة إلى أن يتوب، فلما تاب أمر المسلمين بكلامه^(٤)، وفي ذلك دلالة على جواز إعادة المنفي إلى بلده إذا تاب من ذنبه مهما طال مدة إبعاده^(٥)، كما استخدم الجلد تعزيراً، ومن ذلك أنه عاقب جعدة بن سليم بمائة جلدة، ونهاه أن يدخل على امرأة مُغيبية^(٦). وفي عام ١٧هـ/٦٣٧م رجم عمر رضي الله عنه ساحراً بالبقيع، فحفر له إلى عنقه، ثم رُجم حتى مات^(٧).

كما عاقب عمر رضي الله عنه على الهجاء في الشعر تعزيراً، فقد قال: "إني قد نهيتكم أن تذكروا مما كان بين المسلمين والمشركين شيئاً دفعاً للتضاغن بينكم، وبثّ القبيح فيما بينكم، فأما إذا أبوا فاكتبوه واحتفظوا به، فدونوا ذلك عندهم"^(٨)، كما نهى عن إنشاد شيءٍ من مناقض الأنصار ومشركي قريش، وقال: "في ذلك شتمٌ الحي والميت، وتجديد الضغائن، وقد هدم الله أمر الجاهلية بما

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ٢٢٦، ٢٢٨.

(٢) سيأتي ذكر ذلك لاحقاً.

(٣) صبيغ بن عسل التميمي، ويقال: ابن سهل الحنظلي. وذكر أنه لم يزل وضيعاً في قومه بعد أن كان سيداً فيهم. ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ١٩١.

(٤) ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ١٩١؛ ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٥٤.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٥٣-٣٥٤.

(٦) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٦-٢٤٧؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٧٦١.

(٧) انظر: ابن حبان البستي، محمد بن أحمد التميمي، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، تصحيح: الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٤٤٧. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن حبان البستي، أخبار الخلفاء)؛ التيمي، الخلفاء الأربعة، ص ١٣٥.

(٨) علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي، أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر، دار المنارة- جدة، ط ١١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٢٦٢. (سيرد اسم المرجع مختصراً: الطنطاويان، أخبار عمر).

جاء من الإسلام^(١)، ومن يتعرض لأحدٍ من المسلمين بسبِّ، أو هجاءٍ سُجن وأدب، كما فعل بالخطيئة^(٢) إذ عاقبه بالسجن تعزيراً حين عرَّض بالزبرقان بن بدر التميمي^(٣) بقوله: "اقعد فإنك أنت الطاعم^(٤) الكاسي^(٥)". فلما سأل عمر رضي الله عنه حسان بن ثابت^(٦) إن كان ما قاله الخطيئة هجؤً^(٨)، فحكم أنه هجؤٌ له وضِعُّه، فحبسه في حفرة حتى شفع فيه بعضُ الصحابة، فأطلقه بعد أن أخذ عليه العهدَ أن لا يهجوَ أحداً أبداً، وتهدده إن فعل^(٩). وورد أنَّ عكرمةَ بن عامر^(١٠) صاحبَ دار الندوة قد هجا رجلاً من المهاجرين، فجعل عمر رضي الله عنه يعلوه بالدرة ويقول: هجوت رجلاً من المهاجرين، فجلده عمر رضي الله عنه^(١١).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٤٨٣.

(٢) خطيئة الشاعر، عبيسي، أسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ارتد بعده، ثم أسلم. ابن الأثير، الكامل، ج ١، ص ٥٠٩.

(٣) الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، يكنى أبا عياش، وقيل: أبا شذرة، واسمه الحصين، وإنما قيل له الزبرقان لحسنه، والزبرقان القمر، وقيل: إنما قيل له ذلك لأنه لبس عمامة مزريقة بالزعفران. وقيل: كان اسمه القمر. نزل البصرة، كان سيِّداً في الجاهلية عظيم القدر في الإسلام، وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقات قومه بني عوف، فأداها في الردة إلى أبي بكر رضي الله عنه، وأقره على الصدقة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٩٥-٩٦.

(٤) الطاعم: رجل طاعم؛ حسن الحال في المطعم، ورجل طاعمٌ وطعمٌ على النسب. ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ١، ٢٠. (مادة: طعم).

(٥) الكاسي: أي المكتسي. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٦٩. (مادة: كسا).

(٦) الكتاني، الترتيب الإدارية، ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٧) حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، ثم من بني مالك بن النجار، يقال له: شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتوفي قبل عام ٤٠ هـ، وقيل: بل مات سنة ٥٠ هـ، وقيل: سنة ٥٤ هـ، وهو ابن ١٢٠ عامًا. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٤٨٢-٤٨٤.

(٨) عمر رضي الله عنه يعلم أن ذلك هجاء، ولكنه أراد أن يقيم الحججة على الخطيئة.

(٩) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٩٦.

(١٠) عكرمة بن عامر بن هاشم القرشي العبدي، هو الذي باع دار الندوة من معاوية بمائة ألف، وهو معدود من المؤلفين قلوبهم. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٧٠.

(١١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٦٨٤-٦٨٥.

- الشورى:

التزم عمر رضي الله عنه بتطبيق الشورى في جميع مجالات الحكم وقضايا الدولة الإسلامية؛ امتثالاً بقول الله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾^(١)، وحال عمر رضي الله عنه لم يختلف عن حال أبي بكر رضي الله عنه في ذلك، فكان كثير المشاورة للصحابة فيما لم يتبين فيه أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم^(٢) في القضايا التي تهم المسلمين في زمانه، بل كان الرأي عند عمر رضي الله عنه ليس التماساً للموافقة، بل التماساً للحقيقة، فكان دائماً يقول لصحابته وأهل مشورته: "لا تقولوا الرأي الذي تظنونه يوافق هواي، وقولوا الرأي الذي تحسبونه يوافق الحق"^(٣).

وتألف مجلس عمر رضي الله عنه الاستشاري من كبار الصحابة، ومن علماء المسلمين من أمثال: علي، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، وغيرهم رضي الله عنهم، فأشارت الروايات التاريخية أنه كان إذا وقع أمر أهم، جمعهم، وعرض القضية على أصحابه، وطلب مشورتهم، ثم يأتي بأقربهم رأياً إلى الصحة وما فيه مصلحة عامة المسلمين، كما ورد أن عمر رضي الله عنه كان يحرص على إبقاء كبار الصحابة في المدينة دون أن يأذن لأحدٍ منهم بترك المدينة والسفر إلى الأمصار والإقامة فيها، ولا يوليهم الولايات^(٤)، وشكّل منهم ما يشبه "مجلس الشورى"، وكان يرجع إليهم في كل أمر، ويستمع إلى آرائهم في كل قضايا الدولة، ويعرض عليهم كل تصرف من تصرفاته، فإذا كان هذا التصرف موافقاً للشريعة مضى فيه وإلا عدل عنه^(٥).

وإدراكاً منه بأهمية الشورى كان يحثُ قاداته عليها، خاصة في القضايا والمسائل التي تتعلق بأمن وسلامة الرعية، فعندما بعث أبا عبيد الثقفي على حرب الفرس بالعراق في عام ١٣هـ/٦٣٤م قال له: "اسمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأشركهم في الأمر، ولا تجتهد مسرعاً..."^(٦).

(١) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ١٣٩.

(٣) إسماعيل إبراهيم، الخلفاء الراشدون، ص ٩٣.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٢٣.

(٥) عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٦١.

كما ذكر أنه وجّه كتابًا إلى النعمان بن مقرن^(١)، يأمره أن يشاورَ عمرو بن معد يكرب وطلحة الأسدي في أمورهم العسكرية، وقيل إنه كتب كتابه إلى قائده سعد بن أبي وقاص، ومما جاء فيه: "أن شاوَرهما في أمر حربك، ولا تولهما من الأمر شيئًا، فإنَّ كلَّ صانعٍ هو أعلم بصنعتِه"^(٢).

وأمر عتبة بن غزوان حين وجهه إلى البصرة عام ١٤هـ/٦٣٥م بأخذ مشورة عرفجة بن هرثمة: "... وقد كتبت إلى العلاء بن الحضرمي أن يمدَّك بعرفجة بن هرثمة، وهو ذو مجاهدةٍ العدو ومكایدته، فإذا قدم عليك، فاستشره وقَرِّبه،..."^(٣).

ومن النماذج التطبيقية التي دلت على اعتماده ﷺ على مبدأ الشورى في الحوادث الأمنية ما ذكر من استعانته بالصحابة في إقامة الحدود والتعرف على الحكم والفتوى الشرعية، كما فعل في قضية الأمة التي أصابت الفاحشة وكانت ثيبًا قد أحصنت، فلما سألها عن ذلك، فأجابت وهي لا ترى بأسًا ولا تكتمه، فقال لعلي وعبد الرحمن وعثمان: ما ترون؟ أشار عليه عليٌّ وعبدُ الرحمن بإقامة الحد عليها، أما عثمان فقال: أراها مستهلة بفعلها، كأنها لا ترى به بأسًا، وإنما الحدُّ على من عرفه، فاستصوب رأيه، فضربها أدنى الحد من مائة جلدة، وغرَّبها عامًا^(٤).

كما أخذ برأي علي ﷺ في أمر المرأة المجنونة التي زنت، حين ذكره بحديث رسول الله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الطفل حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يبرأ، أو يعقل"، فدرأ عنها الحدَّ^(٥).

وروي أنَّ عمر ﷺ استشار في السارق الذي يسرق مرارًا بعد إقامة الحد أول مرة، فأجمع الصحابةُ على أنه إن سرق فُطعت يده، فإن عاد قطعت رجله، فإن عاد استودع السجن^(٦).

(١) التيمي، الخلفاء الأربعة، ص ١٣٤.

(٢) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٨.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٠.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٥٢-٨٥٣.

(٥) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، كتاب فضائل الصحابة، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج ٢، ص ٧١٩. (سير ذكر اسم المصدر مختصرًا: ابن حنبل، فضائل الصحابة).

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١٧٤.

وفي أمر زيادة حدِّ شرب الخمر من أربعين إلى ثمانين كان قد انتهى فيه إلى رأي الصحابة بعد اجتزاء الناس وتهافتهم على شربه وأنهم تحاقروا العقوبة، فأشار عليه عليٌّ بأن يحدَّ ثمانين، وقال: "لأنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذي، وإذا هذي افتري، فحدُّه حدُّ الفرية"، فجلد عمر رضي الله عنه في الخمر ثمانين بقية حياته، والأئمة من بعده^(١).

ولما كان الأمر يتعلق بسلامة وأمن الجند المسلمين فإنَّ عمر رضي الله عنه يلجأ إلى أخذ مشورة أمرائه في أقاليم الدولة الإسلامية، ومن ذلك حينما طلب معاويةُ إذنَ الفاروق في ركوب البحر لغزو جزيرة قبرص^(٢)، كتب عمر رضي الله عنه إلى عمرو بن العاص لأخذ رأيه في أمر البحر، ما إن كانت آمنةً لركوب المسلمين بها^(٣)، فأجابه عمرو في كتاب: "إنَّ البحرَ أمرٌ عظيمٌ، وخطره شديد، والناس في البحر كدودٍ على عود، إن مالَ غرقَ، وإن نجا برقَ"، فلما قرأه عمر سرَّ بموافقة عمرو له في رأيه^(٤).

كما اتبع مشورة أصحابه عندما عدل عن فكرة الخروج بنفسه لنجدة المسلمين في العراق لمرتين؛ لما في هذا الأمر من مخاطرةٍ أمنيةٍ بأمن الجيش والدولة الإسلامية؛ ففي المرة الأولى في عام ١٤هـ/٦٣٥م حين انتهى مقتلُ أبي عبيد بن مسعود^(٥) إلى عمر واجتماع أهل فارس على رجل من كسرى، فخرج حتى أتى صرار وعسكر بها، وأعدَّ العدة للخروج، ولكنه قبل أن يقدم على تنفيذ رأيه استشار الناس في المسير إلى العراق لنجدة المسلمين، فوافقتهم العامة على المسير، فدخل معهم في رأيهم، وكره أن يدعهم حتى يُخرجهم منه في رفقٍ، وقال: "استعدوا، فإني سائرٌ، إلا أن يجيء رأيٌ هو أمثلٌ من هذا"، ثم بعث إلى أهل الرأي ليستشيرهم، فكان طلحةٌ ممن تابع الناس، غير أنَّ عبدَ الرحمن ناهاه عن الخروج، وقال: "فإنه إن يُهزم جيشُك ليس كهزيمتك، وإنك إن تُقتل"

(١) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر، حديث رقم ٢، ج ٢، ص ٨٤٢.

(٢) قبرص: وهي جزيرة في بحر الروم وبأيديهم دورها. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٣٠٥.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٠٧-١٠٠٨.

(٤) ابن أعمش، الفتوح، ج ١٧، ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) أبو عبيد بن مسعود الثقفي، صحابئ أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، استعمله عمر رضي الله عنه، وسيره إلى العراق، استشهد يوم الجسر عام ١٣هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٥، ص ٣٠٥.

أو تُهزم في أنفِ الأمرِ خشيتُ ألا يكبرَ المسلمون، وألا يشهدوا أن لا إله إلا الله أبدًا.."، فاستحسن رأيه ورأى فيه الصواب، فجعل سعد بن مالك على الجند^(١).

والمرة الثانية كانت عندما جاءت الأخبار للمدينة باجتماع الأعاجم والأساورة، وعظماء الفرس في نهاوند عام ٢١هـ/٦٤٢م، فجمع عمر رضي الله عنه المهاجرين والأنصار فاستشارهم في الخروج بنفسه، فما بين موافقٍ ومخالفٍ، وذكر الطبري^(٢) في روايةٍ لسيف أن عليًا رضي الله عنه قد قال لعمر رضي الله عنه: "... وإن شخصت أنت من هذا الحرم انتقضت عليك الأرض من أقطارها، حتى يكون ما تدع وراءك من العيالات أهمُّ إليك مما قدامك (مما تريد أن تقصده)، وإنَّ العجمَ إذا رأوك عيانًا قالوا: هذا ملكُ العرب كلِّها، فكان أشدَّ لقتالهم، وإننا لم نقاتل الناسَ على عهد نبينا محمد ولا بعده بالكثرة، بل اكتب إلى أهل الشام أن يقيمَ منهم بشامهم الثلثان، ويشخصُ الثلثُ، وكذلك إلى عمان، وكذلك سائر الأمصار والكور"، فاتفق رأيهم على أن يبعثَ الجنودَ، ويقيمَ ردءًا لهم^(٤).

ونلاحظ أنَّ هذا الموقفَ مشابهٌ لموقف عمر رضي الله عنه مع أبي بكر رضي الله عنه حين عزم على الخروج بنفسه لقتال المرتدين، ومنعه من ذلك الرأي؛ خوفًا على أمن خليفة المسلمين الذي هو جزءٌ من أمن الدولة العام، لذا لم يتردد عمر رضي الله عنه في قبول الرأي الذي طرحه عليه الصحابةُ وعليٌّ في عدم الخروج حرصًا على أمن الدولة والمجتمع؛ لأنَّ في خروجه قد يكون فيها هزيمةُ الأمة، فتفقُد أمنها واستقرارها.

كما نلاحظ أنَّ عمر رضي الله عنه -حين تواجه الدولة الإسلامية خطرًا يهدد أمنها- فإنه يضع الأمر أمام المسلمين، إيمانًا منه بحقهم في المشورة، وكى يجد من يتفق مع رأيه دون أن يذكر رأيه

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨١. وانظر أيضًا: الكلاعي، حروب الردة، ص ٤١٥؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩١٦.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٨؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٩٤-٩٥. في حين قيل إنه كان في عام ١٧هـ. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٢، ص ٢٢٩. وما أثبتناه في المتن هو ما أجمعت عليه معظم المصادر التاريخية.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٩٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٣٣.

لصحابة، لذلك قال حين استحسن رأي عليّ: "...هذا الرأي الذي كنت رأيته، ولكنني أحببت أن تتابعوني عليه" (١).

وفي الشام حين حوَّص المسلمون بجمص من قبل الروم استنجد أبو عبيدة بعمر رضي الله عنه، فأجمع رضي الله عنه أمره على المسير للشام ممداً لهم، وكان قد ظهر الجزع والخوف على أهل المدينة على إخوانهم المسلمين بالشام مخافة الهلاك عليهم، وطلبوا منه المسير، لكن اجتمع رأي الصحابة على أن يقيم عمر رضي الله عنه، ويبعث بالمدد، ويكون ردةً للمسلمين (٢).

كما أخذ عمر رضي الله عنه برأي الأحنف بن قيس في أمر الإنسياح ببلاد فارس، بعد أن تكررت ثورات الفرس وانتقاضهم لعهودهم مع المسلمين، وكان الأحنف قد شرح له أسباب انتقاضهم المتكرر على الدولة الإسلامية مبدئياً رأيته في حل هذه المشكلة بالإنسياح في البلاد لإزالة ملك فارس، والقضاء نهائياً على تلك الحركات، فاستراح عمر رضي الله عنه لرأي الأحنف قائلاً: "صدقني والله، وشرحت لي الأمر"، فعمل بمشورته حفظاً لأمن الإقليم (٣)، ففي عام ١٧هـ/٦٣٨م أمر الأمراء ووجههم من البصرة ومن الكوفة، وبعث إليهم بالألوية ليخرجوا إلى الكور، فلم يستتب الأمر مسيرهم حتى دخلت سنة ١٨هـ (٤)/٦٣٩م، وساروا في بلاد العجم (٥).

كما أوضحت المصادر التاريخية أنه حين وافق أهل إيلياء على الصلح وتسليم المدينة للمسلمين اشترطوا مجيء عمر بنفسه ليكتب لهم كتاب أمانهم، فاجتمع عمر بالمسلمين واستشارهم فيما جاءه، فكان أول من تكلم عثمان، فأشار عليه بعدم المسير لقدرة المسلمين الفاتحين على تحقيق الفتح، وقال: "... فإن أنت أقيمت ولم تسر إليهم رأوا أنك بأمرهم مستخف، ولقتالهم مستحقر، فلا يلبثوا إلا اليسير حتى ينزلوا على الصغار ويعطوا الجزية"، بينما أشار عليه عليّ

(١) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ١٩٤، ج ١٩، ص ٢٨٩-٢٩٣.

(٢) الأزدي، فتوح الشام، ص ١٨٣.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٣٥.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٣٥؛ النويري، نهاية الأرب، ج ١٩، ص ٢٤٨.

(٥) وورد اختلاف في العام الذي سارت فيه الألوية، قيل: سنة ٢١هـ، وقيل: ٢٢هـ. ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩٦٨.

بالمسير إليهم؛ لما في قدومه للشام الأمن والعافية والصلح والفتح^(١)، ففرح عمر رضي الله عنه بمشورة عليٍّ فأمر بالاستعداد والتأهب للخروج إلى بلاد الشام.

وهكذا نجد أنه وبرغم قدرة المسلمين على تحقيق الفتح الذي كانوا ينتظرونه بفارغ الصبر وإنزال الهزيمة بأهل المدينة دون الحاجة إلى قدوم الخليفة، إلا أن عمر رضي الله عنه قدّم أمن وسلامة المسلمين على الفتح وما يتبعه من غنائم، وذلك ما بينه له عليٌّ في حديثه: "ولست آمن لو أنهم يئسوا من قبولك الصلح ومن قدومك عليهم أن يتمسكوا بحصنهم، ولعلمهم يأتيهم من عدونا مددٌ لهم، فيدخلوا معهم في حصنهم، فيدخل المسلمون من حربهم وجهادهم بلائاً ومشقةً، ويطول بهم الحصار، ويقوم المسلمون عليهم، فيصيب المسلمون من الجهد والجوع نحو ما يصيبهم، ولعل المسلمين يدنون من حصنهم فيرمونهم بالنشاب، ويقذفونهم بالحجارة، فإن قُتل رجلٌ من المسلمين تمنيتم أنكم فديتموه بمسيركم إلى منقطع التراب، ولكان المسلمٌ بذلك من إخوانه أهلاً"^(٢).

وفي فعل عمر رضي الله عنه ردٌّ على بعض القائلين من المستشرقين^(٣) بأن هدف المسلمين من فتوحاتهم الحصول على الغنائم، والخروج لأقطار ذات ترفٍ ونعيمٍ خارج جزيرة العرب، أكثر من اهتمامهم بسلامة وأمن أرواح الجند الإسلامي.

وإذا كان الأمر يتعلق بالجانب الأمني الصحي للمسلمين نجده يستعين برأي الصحابة من المهاجرين والأنصار مما يدل على ذلك ما وقع في عام ١٨هـ/٦٣٩م حين كان عمر رضي الله عنه متوجهاً إلى الشام غازياً، ومعه المهاجرون والأنصار، ولما كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد، فأخبروه بأمر طاعون الشام وبشدة الوباء، فتوقف عن الدخول، ثم أخذ بمشورة رؤساء الصحابة المهاجرين، ثم الأنصار، ثم مشيخة قريش من مهاجرة الفتح؛ في دخول الشام أو الانصراف عنها، فأشار البعض

(١) الأزدي، فتوح الشام، ص ٢٤٩-٢٥٠؛ الواقدي، فتوح الشام، ج ١، ص ٣٠٦؛ ابن أعمش، الفتوح، م ١، ج ١٤-١٥، ص ٢٢٣-٢٢٥.

(٢) الأزدي، فتوح الشام، ص ٢٤٩-٢٥٠؛ ابن أعمش، الفتوح، م ١، ج ١٤-١٥، ص ٢٢٣-٢٢٥.

(٣) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة وتعليق: حسن إبراهيم حسن وآخرين، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٩٥٧م، ص ٦٤. (سيرد اسم المرجع مختصراً: أرنولد، الدعوة إلى الإسلام)؛ فيليب حتي، تاريخ العرب، ترجمة: محمد مبروك نافع، مطبعة دار العالم العربي - القاهرة، ط ٣، ١٩٥٢م، م ١، ص ١٧٧. (سيرد اسم المرجع مختصراً: فيليب حتي، تاريخ العرب)؛ هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عباس، محمد يوسف، محمود زايد، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م، ص ٧-١٠. (سيرد اسم المرجع مختصراً: هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام).

بالدخول، وآخرون بعدم الدخول، فاتفق رأيهم مع رأي الذين أشاروا عليه بعدم الدخول؛ لما فيه من بلاءٍ وفناءٍ لمن معه من المسلمين، حتى جاءه عبد الرحمن بن عوف، وكان متغيياً لحاجة، بحديثٍ لرسول الله ﷺ في هذا الأمر يوافق رأيه فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا سمعتم بهذا الوباء ببلد فلا تقدموا عليه، وإذا وقع وأنتم به فلا تخرجوا فراراً منه"^(١)، فوجد في حديث رسول الله ﷺ ما يوافق رأيه، ثم انصرف بالناس حفظاً لأمنهم وسلامتهم، وبعد انصرافه هلك خلقٌ كثيرٌ من أهل الشام بسبب شدة الطاعون، منهم: أبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، ويزيد بن أبي سفيان، وغيرهم، ولم يرتفع عنهم الوباء حتى ارتفع المسلمون في الجبال لأمر عمرو بن العاص، فبلغ عمر ما فعله، فما كرهه^(٢).

ولم تكن كل الآراء التي تطرح على عمر رضي الله عنه ملزمةً له باتباعها، فيشير ابن شبة^(٣) في رواية له إلى أنّ عيينة بن حصن^(٤) قد أشار على عمر رضي الله عنه بمنع الأعاجم من المدينة؛ خوفاً على أمن وسلامة الخليفة منهم، إذ قال: "يا أمير المؤمنين، إني أرى هذه الأعاجم قد كثرت ببلدك فاحترس منهم، فقال عمر: "إنهم قد اعتصموا بالإسلام"، قال: "أما والله لكأني انظر إلى أحمر أزرق منهم قد جال في هذه، ونخس بإصبعه في بطن عمر"، فلما طعن عمر، قال: ما فعل عيينة، قالوا: هو بالجبال، قال: إنّ بالجبال لرأيًا، والله ما أخطأ بإصبعه الموضع الذي طعني فيه الكلب". لم يأخذ عمر رضي الله عنه برأي عيينة في إخراج الأعاجم من المدينة؛ لأنهم حصلوا على أمان المسلمين كأبي لؤلؤة الجوسي، أو لإسلام بعضهم كالمزنان، وفي نفس الوقت اتخذ عمر سياسة الحيطة والحذر لأمن المسلمين فدعا المسلمين إلى عدم الإكثار من جلبهم للمدينة والاعتماد عليهم، غير أنّ ما كان مكتوباً لعمر رضي الله عنه لا مفر منه، فكان مقتله على يد أحدهم.

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٦.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٩٠. وانظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٢٨.

(٤) عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، أسلم بعد الفتح، وقيل: قبل الفتح، وشهد الفتح مسلماً، له صحبةٌ وكان من المؤلفة ولم يصح له رواية، بعثه النبي ﷺ لبني تميم ثم كان ممن ارتد في عهد أبي بكر ومال إلى طليحة فبايعه، ثم عاد إلى الإسلام وكان فيه جفاء سكان البوادي. ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٥٥.

- التفتيش^(١) واستقصاء الحقائق:

كان التفتيش سبباً لإستجلاء الحقائق المغيبة عن الخليفة قبل اتخاذ القرار، ويُعد من الأساليب الأمنية التي استخدمها عمر رضي الله عنه، خاصة فيما يتعلق بالتحري عن ولاته وأحوالهم مع رعيتهم، ومدى قدرتهم في الحفاظ على أمن واستقرار البلد التي يتولون مسؤولية إدارتها.

واعتمد عمر رضي الله عنه في التفتيش والتحقيق في قضايا الرعية تجاه ولائهم وفي تتبع آثار الشكاوي استقصاءً للحقائق على محمد بن مسلمة، والذي يُعد من كبار المحققين -إن جاز لنا التعبير-، وكثيراً ما كان يبعثه عمر رضي الله عنه للتحقيق في الشكايات التي ترده، واللقاء بالناس للسمع منهم، ونقل آرائهم عن ولائهم إلى المدينة مباشرة، وإذا أحب عمر رضي الله عنه أن يؤتى بالأمر كما يريد بعثه^(٢)، فأطلقت عليه المصادر التاريخية لقب رسول العمال^(٣)، أو صاحب العمال^(٤)، لكونه معداً لكشف الأمور المعضلة في البلاد^(٥).

والجدير بالذكر أنّ عمر رضي الله عنه إذا استعمل أحدًا كتب له كتاباً، وأشهد عليه رهطاً من الأنصار وغيرهم، واشترط عليه: "أن لا يركب برذوناً"^(٦)، ولا يلبس ثوباً رقيقاً، ولا يأكل نقيّاً، ولا يغلق باباً دون حوائج الناس، ولا يتخذ حاجباً"^(٧).

وورد لعمر رضي الله عنه أنّ عامله على مصر عياض بن غنم^(١) قد خالف الشروط التي شرطها عمر رضي الله عنه على الولاة حين يبعثهم؛ فلبس الرقيق، واتخذ الحاجب، فأرسل رجلين قد يكون أحدهما محمد

(١) يأتي التفتيش بمعنى البحث والاستقصاء، وفتش عن الشيء سأل عنه واستقصاه، ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٢٢. (مادة: فتش)؛ المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٧٢. (مادة: فتش).

(٢) ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٣٦٤.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨١٦-٨١٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٩٧.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢.

(٥) ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٣٦٤.

(٦) الخليل نوعان: عتيق وهو المسمى فرساً، وهجين وهو المسمى برذوناً. والفرق بينهما أن عظم البرذون أغلظ من عظم الفرس، وعظم الفرس أصلب وأثقل من عظم البرذون، والبرذون أجمل من الفرس، والفرس أسرع من البرذون، والعتيق بمنزلة الغزال، والبرذون بمنزلة الشاة. النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ج ١٠، ص ١٤. (سيرد ذكر اسم المصدر مختصراً: النويري، نهاية الأرب).

(٧) انظر: أبو يوسف، الخراج، ص ١١٦؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٩.

بن مسلمة، ومعه آخر ليشدَّ عضدَّه، ويعاونه في أمر الخليفة، فلما أتاه فإذا هو قد خالف شروط عمر عليه؛ فوجد على بابه حاجبًا، وعليه قميصٌ رقيق، فأخذه على حاله وأقدمه المدينة، فلما رآه عمر رضي الله عنه قد ابيضَّ وسمن من ريف مصر بعد أن كان رجلاً بدويًّا، فعاقبه لانتهاكه ما نناه عنه، وتركه ما شرطه عليه، فألبسه درعةً من كساء، وعصا، وجعله يرمى شاة الصدقة، فلما أمعن رده، فلم يكن له عاملٌ يشبهه^(٢).

في حين نرى أنَّ عمر رضي الله عنه لم يفعل مثل ذلك مع معاوية حين اتخذ حاجبًا فخالف ما شرطه عليه عمر، وقد سأله عمر رضي الله عنه حين كان بالشام عن ذلك وسبب اتخاذه الحاجب، فقال: لأنا في بلدٍ لا نمتنع فيها من جواسيس العدو، ولا بد لهم مما يرهبهم من هيبة السلطان، فإن أمرتني بذلك أقمتُ عليه، وإن نهيتهني عنه انتهيتُ، فقال: لئن كان الذي تقول حقًّا، فإنه رأيُّ أريبٍ، وإن كان باطلاً، فإنها خدعةٌ أديبٍ، وما أمرك به، ولا أنهاك عنه^(٣)، ونرى أنَّ عمر رضي الله عنه لم ينهاه عن ذلك - كما فعل مع سابقيه-، ولا نعلم لذلك تفسيرًا، ولكن ربما لأنه لم ترده شكوى من الناس كما وردت شكوى بخصوص عامله عياض بن غنم، ولعل في رد معاوية وما فيه من الدهاء ما جعل عمر رضي الله عنه لا ينهاه عن فعل ذلك، أو يلزمه وحمله الأمانة.

ومن بين الشكاوى التي عرضت على عمر رضي الله عنه، ولزم منه التحقيق فيها استنصاءً للحقيقة شكوى تقدم بها نفرٌ من أهل الكوفة، ضد واليهم سعد بن أبي وقاص، إذ اتهموه في دينه، وصلاته، وعدله ظالمين له^(٤)، فبعث محمد بن مسلمة إلى الكوفة ليجري تحقيقًا، رغم الظروف الأمنية الخطيرة التي يمر بها المسلمون، طاف به على مساجد الكوفة، لا يتعرض للمسألة عنه في

(١) الملاحظ أن ولاية عياض بن غنم على مصر ذكرت عند بعض المؤرخين المسلمين منهم: أبو يوسف، الخراج، ص ١١٦، وابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٨، ولا تشير هذه المصادر إلى تأريخ ولايته على مصر، في حين نجد أن ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨١٧-٨١٨ يخالفهم في المكان الذي كان عليه عياض حين استدعاه عمر للمدينة، ويرى أنه كان بالشام. مما يوقعنا في حيرة، ولا نجد لذلك تفسيرًا سوى ما ذكره الباحث غالب بن عبد الكافي القرشي من أن عياضًا قد يكون تولى جهة من جهات مصر الواسعة، وعلى أية حال، فإن أكثر ما يهمنا هنا مضمون القصة. أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء، رسالة دكتوراه مطبوعة، مكتبة الجيل الجديد- صنعاء، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ج ٢، ص ٣١٧. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: غالب القرشي، أوليات الفاروق).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٦؛ ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٨.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ١٠.

(٤) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٦٩.

السر، وليست المسألة في السر من شأنهم إذ ذاك^(١)، مما دل على أنّ التحقيق جرى علناً، وكان لا يقف على مسجدٍ فيسألهم عن سعد، فيحمده بعضهم، ويسكت البعض، حتى انتهى إلى بني عبس، فاتهمه أبو سعدة أسامة بن قتادة بأنه لا يقسم بالسوية، ولا يعدل في الرعية، ولا يغزو في السرية^(٢).

وبعد أن انتهى من تحقيقه، خرج محمدٌ بسعدٍ وبمن شكاه إلى عمر؛ حتى قدموا عليه، فأخبره الخبر وبدأ عمر في سؤاله عن صلاته فقال: أطيل الأوليين، وأحذف الآخرين، فقال: هكذا الظن بك يا أبا إسحاق، فعزله، وبعث مكانه عمارَ بن ياسر على الثغر^(٣).

وقد أشارت بعض الروايات^(٤) إلى أنّ هذه الشكوى قد جاءت في الوقت الذي كان المسلمون يستعدون لمواجهة الفرس في نهاوند عام ٢١هـ/٦٤٢م، ورغم ذلك لم يمنعه ذلك من إجراء التحقيق في تلك الظروف الحرجة، رغم إدراكه بعدم صحة هذه الشكوى، وأنّ في شكواهم شرٌّ يظهر، وعبر عن ذلك بقوله لهم: "إنّ الدليل على ما عندكم من الشر نھوضكم في هذا الأمر، وقد استعد لكم من استعدوا، وأيم الله، لا يمنعني ذلك من النظر فيما لديكم وإن نزلوا بكم"^(٥)، لكنه رأى أنه إذا لم يلب مطلبهم قد يضر بأمن الإقليم، ويقع الانقسام في وقت يحتاج فيه المسلمون إلى اجتماع الكلمة ووحدة الصف أمام حشود فارس في نهاوند، لذلك قال عمر رضي الله عنه لسعد في أثناء التحقيق: "لولا الاحتياط لكان سبيلهم بيناً"^(٦)، مما يعني أنّ الاحتياط لأمر الأمة يقتضي درء الفتن وإماتتها في مهدها قبل أن تستفحل وإن اقتضى عزل سعد، وتسبب الشقاق والفرقة، وربما القتال^(٧).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤١١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٩٧.

(٢) وورد أن سعداً دعا على أبي سعدة، وعلى من اتهموه، فأصابتهم دعوته فيهم. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٦٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٩٧-٩٨.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٢٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٩٧-٩٨.

(٧) عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج ٣، ص ٢٢٢.

ولم يتخذ عمر رضي الله عنه إجراءاتٍ تأديبيةً تجاه النفر الذين اشتكوا سعدًا، رغم علمه التام بأن هؤلاء كانوا ظالمين له، بل يروى أنه كاد يوقع بهم بأسًا، ثم ترك ذلك خوفًا من أن لا يشكو أحد أميرًا^(١).

كما استدعى عمر واليه على البصرة أبا موسى الأشعري للتحقق من شكوى تقدم بها ضبة بن محصن العنزي^(٢)، فاستجوبه في المسائل التي ادعى عليه -وهي أمورٌ لا ينقم عليه بسببها- ومن ذلك أنه اصطفى لنفسه أربعين من أبناء الأساورة، وأن له جاريةً تدعى عقيلة، تغدى جفنة^(٣)، وتعشى جفنة، وأن له قفيزين، وله خاتمان، وأنه فوض إلى زياد بن أبي سفيان^(٤) - وكان يلي أمور البصرة- وأجاز الحطيئةً بألف؛ فواجه عمر واليه بما يقوله ضبة، فاعتذر منها بوجوه مقبولة، فسمعها عمر رضي الله عنه وقبلها، وردده إلى عمله، وعذر ضبة فيما تأوَّله، ومات عمر وأبو موسى على صلاة البصرة^(٥)، وما فعله عمر رضي الله عنه هو المنهج السليم في الحفاظ على حقوق الرعية وإخماد الفتن قبل من اشتعالها^(٦).

كما شكت امرأةٌ مسكينة عامل عمر محمد بن مسلمة لأنه لم يعطها حقها، فجاءت فدعاها عمر رضي الله عنه وعاتبه عتابًا شديدًا وقال له: "والله، ما آلو أن أختار خياركم، كيف أنت قائلٌ إذا سألك الله عن هذه؟ فدمعت عينا محمد، ثم أمر بصرف صدقة العام والعام السابق، ثم دعا لها بحمل فأعطهاها دقيقًا وزيتًا"^(٧).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص٩٨.

(٢) ضبة بن محصن العنزي البصري، تابعي مشهور، وقد روى عن عمر وأبي موسى وغيرهما. ابن حجر، الإصابة، ج٢، ص٢٠٧.

(٣) جفنة: ضربٌ من العنب. ابن منظور، لسان العرب، ج٣، ص١٦٥.

(٤) زياد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، وكان يقال له: زياد بن أبيه، وزياد الأمير، وزياد بن سمية، وكان استلحاق معاوية له في سنة ٤٤ هـ، وجزم ابن عساكر بأنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، وأنه أسلم في عهد أبي بكر، وسمع من عمر، وعمل كاتبًا لأبي موسى الأشعري، وولي العراق لمعاوية حين ادعاه، ومات بالكوفة وكان يُضرب به المثل في حسن السياسة ووفور العقل وحسن الضبط لما يتولاه، مات سنة ٥٣ هـ. ابن سعد، الطبقات، ج٧، ص٩٩؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض وعادل عبد الجواد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٥ م، ج٣، ص١٢٥. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال)؛ ابن حجر، الإصابة، ج١، ص٥٦٣.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٣، ص٨١٠-٨١٢؛ ابن أعمش، الفتوح، م١، ج١٨، ص٢٨٤-٢٨٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٥٥٦-٥٥٧.

(٦) عبد العزيز الحميدي، الخلفاء الراشدون، ج٣، ص٢٩٢.

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص٧١٢-٧١٣.

وإذا ما بلغته شبهة عن والٍ يتحقق منها في يقظةٍ وحزم حتى تثبت لديه صحتها من عدمها، ففي رواية أنّ أبا يعلى بن أمية -واليه على اليمن- اشترى فرساً من رجل، ثم ندم البائع فاستقال المشتري، فلم يقله، فذهب البائع إلى عمر رضي الله عنه شاكياً قائلاً: "إنّ يعلى وأخاه غصباني فرسي"، فاستدعاه عمر رضي الله عنه ولم يستدع أبا يعلى لعلمه بأنّ أخاه ما فعل ذلك إلا لتقويته بمنصب أخيه، فقدم عليه وأخبره الخبر، فحكم عمر رضي الله عنه بصحة البيع، وإبطال الدعوة ما دام البيع قد نفذ وبرضا الطرفين، وأعادته إلى عمله، ولو ثبتت الشكوى لما تردد عمر رضي الله عنه ولو للحظة في عزله^(١).

وعلى كل حال كان هذا الأسلوب الأمني أكثر ما كان يستعمله عمر رضي الله عنه للوقوف على أعمال ولاته وموظفيه، ومتابعة أحوالهم مع الرعية، بسبب اتساع مساحة الدولة الإسلامية، وبعُد تلك الأمصار عن سمعه وبصره.

- المراقبة والمحاسبة والعقوبة:

لا تتوقف مسؤولية عمر رضي الله عنه تجاه رعيته لحفظ أمنهم في أقاليمهم عند اختياره للولاة، وإنما تتبعها مسؤولية متابعة أعمالهم، ومراقبتهم مراقبةً دقيقةً ولصيقة حتى في أحوالهم الخاصة، وتتبع أمورهم وسلوكياتهم مع رعيّتهم إن عدلوا أم لا، وهو ما أثبتته في قوله للعامة: "أرايتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل، أفقضيتم ما عليّ؟ قالوا: نعم، قال: لا، حتى أنظر في عمله؛ أعمل بما أمرته أم لا"^(٢)، أي أنّ المعايير التي استخدمها عمر رضي الله عنه من تقوى، وإيمان، وقوة، وعدل في اختيار عماله وموظفيه غير كافية بالنسبة إليه، فلا بد من متابعتهم في الميدان، ومراقبتهم لتقييم مصداقيتها^(٣).

وقد وضعت إدارة الدولة الإسلامية في عهده رضي الله عنه نظاماً لمتابعة الولاة والموظفين، ومراقبتهم ومحاسبتهم، ومعاقبتهم في حال الخطأ، وإنزال العقوبات المناسبة بالولاة من قصاص، وعزل، وتأديب، وتوبيخ، ومقاسمة للأموال.

أولاً: المراقبة: فقد تعددت طرق عمر رضي الله عنه في مراقبة عماله ومتابعة أعمالهم، منها:

(١) يحيى بن الحسين، أخبار القطر اليماني، ص ٨٣-٨٤.

(٢) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٣٢١.

(٣) محمد توفيق النوافلة، الصفات الشخصية وسمات السلوك القيادي عند الخليفة عمر بن الخطاب، دار مجدلاوي - عمان، ط ١، ٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م، ص ١٤٨. (سيرد اسم المرجع مختصراً: محمد النوافلة، الصفات الشخصية عند عمر).

■ سؤال وفود الأمصار الإسلامية القادمة للمدينة، فكان يرسل لعماله في الأمصار أن يرسلوا إليه من يطمئن إلى صلاحهم وصدقهم ليسألهم عن أمور ولايتهم، كما فعل حين ثار السواد، فقدم عليه عشرة من صلحاء جند البصرة، فسأل عمر رضي الله عنه الأحنف بن قيس: "إنك عندي مصدق، فأخبرني إن ظلمت الذمة، المظلمة نفروا أم لغير ذلك؟ فقال: لا، بل لغير مظلمة، والناس على ما تحب" (١)، فاطمئن عمر لسيرة عماله في الرعية.

كما ورد أنه كتب إلى عامل العراق: "أن إبعث إليّ رجلين جليدين نبيلين أسألهما عن العراق وأهله، فبعث إليه عامل العراق لبيد بن ربيعة (٢)، وعدي بن حاتم (٣) (٤).

■ إرسال قادة الفتح الوفود حاملين خبر الفتح والأخماس للمدينة، فكان إذا قدمت هذه الوفود للمدينة سألهم عمر رضي الله عنه عن أميرهم، فيقولون خيراً، ولا يكتفي عمر رضي الله عنه بذلك، فيعود ويسأل: هل يعود مرضاكم؟ هل يعود العبد؟ كيف ضيفه؟ من يقوم على بابه؟ فإن قالوا لخصلة منها: لا، عزله" (٥).

عن الشعبي أن سعد بن أبي وقاص أوفد عمرو بن معد يكرب إلى عمر رضي الله عنه بعد فتح القادسية والسواد، وكتب إليه معه بالفتح، فلما قدم أخذ يسأله عن سعد وعن رضا الناس به، فأثنى عليه وحمده وقال: "تركته يجمع لهم جمع الذرة، ويشفق عليهم شفقة الأم البيرة، أعراي في مرضه، نبطي في جبايته، يقسم بالسوية، ويعدل في القضية، وينفذ بالسرية"، وصدق أن سعداً قد أثنى على عمرو بن معديكرب في كتابه، فقال عمر رضي الله عنه: "كأنكما تقارضتما الثناء"، فقال

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٧.

(٢) لبيد بن ربيعة العامري الجعفري، شاعر من فحول الشعراء، ترك قول الشعر حين أسلم، وكان شريكاً في الجاهلية والإسلام، ومن المؤلفات قلوبهم، ومن حسن إسلامه، نزل الكوفة، ومات بها في خلافة عثمان. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٢١٤-٢١٧.

(٣) عدي بن حاتم الطائي، أبوه حاتم الموصوف بالجود، كان نصرانياً، وأسلم سنة تسع، وقيل سنة عشر، وثبت على إسلامه في الردة، وأحضر صدقة قومه، وشهد فتح العراق، ثم سكن الكوفة، وشهد صفين مع علي رضي الله عنه، ومات سنة ٦٧هـ، وقيل: سنة ٦٨هـ، وقيل: ٦٩هـ، وله ١٢٠ سنة، وقيل غير ذلك. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٠٦-٥٠٧؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٤٦٠-٤٦١.

(٤) القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٥٨.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٧٩.

عمرو: " كلا يا أمير المؤمنين، ولكني أثبتت بما أعلم"^(١). فاستطاع من خلال هذه الوفود أن يقوم بمهمته في مراقبة العمال ومتابعة أعمالهم، كما كان هذا الإجراء كفيلاً بمنع القادة والأمراء من إيقاع الظلم بالرعية.

■ **استقدام العمال عند رأس كل سنة، فيسألهم عن الناس وعما وراءهم، فمن أراد أن يرده رده، ومن أراد أن يعزله حسبه عنده**^(٢)، فكان للإمام الحق في أن يمنع أيّاً كان من الخروج وحبسه إن أحسّ أنه يشكّل خطراً على أمن المسلمين، سواء من الولاة، أو الوفود التي تقدّم عليه بين الحين والحين، كما فعل مع الأحنف بن قيس حيث احتبسه عنده حولاً كاملاً ليختبره، ثم قال له: "أتدري لم احتبستك؟ إن رسول الله خوّفنا كل منافقٍ عليم اللسان، ولست منهم"^(٣).

■ **القيام بجولات تفتيشية على دور عماله وقادة الحروب، فقد ذكر ابن شبة**^(٤): "أنه لما قدم عمر رضي الله عنه الشام خرج متنكراً ليلاً، ومعه بلال، وفي رواية غلامه يرفأ، وأتى بيوت عماله؛ ليطلع بنفسه على سيرتهم وأعمالهم، فيستأذن، فإذا أذن له قال: أنا ومن معي، قال فيدخل عمر رضي الله عنه وهو متنكر فيفتش بيوتهم، فجاء بيت يزيد بن أبي معاوية، فلما أذن له فإذا سمار ومصباح وإذا هو مفترش ديباجاً وحريراً من فيء المسلمين، فقال عمر رضي الله عنه: يا يرفأ، الباب الباب، ووضع الدرّة بين أذنيه ضرباً، ثم كور المتاع فوضعه في وسط البيت، ثم قال للقوم: لا يبرحن منكم أحدٌ حتى أرجع إليكم، ثم انطلق لبيت عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري، وفعل مثل ما فعله مع يزيد، ثم انطلق إلى دار أبي الدرداء، فوجد عنده وسادةً من بردعة، وفراشه بطحاء، ودثاره كساءً رقيق، ثم دخل على خالد بن الوليد، ففتش بيته، فلم يجد فيها إلا متاع الغازي، وعرج على بيت أبي عبيدة بن الجراح، فلم يجد فيه إلا خصاً".

وهذا الأسلوب يُعد بالدرجة الأولى من أساليب الرقابة الإدارية التي استحدثها عمر رضي الله عنه للتفتيش على عماله حفاظاً على سلوك عماله وأخلاقهم مع المحافظة على كرامتهم، وهو بذلك أراد بسط العدل بكل معانيه في كل أقاليم الدولة الإسلامية، فلما وجد المخالفة في بيت أحد

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٦٧.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٠٠.

(٣) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٧.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٣٣-٨٣٦.

عماله فيكون العامل قد خالف ما اشترطه على عماله، فيعمل على تغييرها دون تحقيق عند وضوحها^(١).

ولا تشير المصادر التي بين أيدينا إلى جولات أخرى في أقاليم أخرى، سوى ما ذكره ابن شبة في روايته حول رحلة الفاروق إلى بلاد الشام، ولا نعلم سبباً لذلك، إلا أنه من المؤكد أن عمر رضي الله عنه قد عزم على القيام بجولة تفتيشية عامة، والمسير إلى أقاليم الدولة الإسلامية، وحدد مدةً زمنيةً للبقاء في كل إقليم من أجل متابعة أحوال رعيته ومعرفة أحوال عماله مع الرعية، فعن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولاً، فإني أعلم أن للناس حوائج تُقطع عني، أما هم فلا يصلون إليّ، وأما أعمالهم فلا يرفعونها إليّ، فأسير إلى الشام، فأقيم فيها شهرين، ثم أسير إلى مصر، فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى البحرين، فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى الكوفة، فأقيم بها شهرين، ثم أسير إلى البصرة، فأقيم بها شهرين"^(٢).

■ **أمره لعماله بموافاته في موسم حج كل عام للسياسة وليحجزهم بذلك عن الرعية، وليكون لشكاة الرعية وقتٌ وغايةٌ ينهونها فيه إليه^(٣)، فإذا ما أقبلوا عليه قام وخطب الناس: "أيها الناس، إني استعملت عليكم عمالي هؤلاء، ولم أستعملهم ليصيبوا من أرباحكم، ولا من أموالكم، ولا من أعراضكم، ولكن استعملتهم ليحجزوا بينكم، أو يردوا عليكم فيئكم، فمن كانت له مظلمةٌ عند أحدٍ منهم فليقم،..."^(٤).**

كما ترك عمر رضي الله عنه المجال مفتوحاً أمام الحجاج القادمين من بلادهم في إبداء ما يريدونه من ملاحظة على عماله، وتقديم شكائهم، كما كان يسألهم عن عماله وعن سيرتهم فيهم ومبلغ أمانتهم في أموالهم، فيناقش ولاته وعماله في تصرفاتهم، ويراقبهم، ومما يروى في ذلك أن وفداً من أهل حمص طالبوا بعزل واليهم سعيد بن عامر، فسألهم عن سبب شكوتهم، فادعوا أنه لا يخرج إليهم حتى يرتفع النهار، ولا يجيب أحداً بليل، وله يوم بالشهر لا يخرج لهم، فاستدعاه عمر رضي الله عنه،

(١) غالب القرشي، أوليات الفاروق، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٢) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٩.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٤٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٣٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١١٥.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٠٦-٨٠٧.

وجمع بينه وبين الشاكين، وكان سعيد يرد على شكاياتهم، وكانت أعداؤه مقبولةً، فرده عمر رضي الله عنه إلى عمله^(١).

■ **الاستعانة بمحمد بن مسلمة في متابعة ولاته وعماله وسيرتهم، ومحاسبتهم، والتأكد من الشكاوى التي ترد إليه؛ للتحقيق فيها استيفاءً للحقائق حول ما ينقله له الرقباء والعيون، والتثبت من صحته^(٢).**

■ **وضع العيون والأرصاد والرقباء على الولاة والعمال وقادة جيوشه يسجلون أعمالهم، وينقلونها إلى الخليفة فور وقوعها؛ فكان الولي يخشى من أقرب الناس إليه أن يرجع بكل أخباره إلى الخليفة^(٣)، وأورد الطبري ضمن حوادث عام ١٣هـ/٦٣٤م روايةً ما يدل دلالةً واضحةً من أن لعمر رضي الله عنه عيوناً في كل جيش^(٤).**

كما أنه كان يراقب هيئاتهم وسلوكهم وتصرفاتهم، فإن وجد ما يسوؤه عزل، وما يؤكد لنا ذلك ما روي من "أنه استقدم عماله إليه ومنهم أبا موسى الأشعري -عامل البحرين- على أن يستخلفوا من هو من ثقاتهم، حتى يرجعوا، فلما قدم أبو موسى يرفاً -غلام عمر- عن الهيئات التي يحب أمير المؤمنين أن يراها في عماله، فأخبره الخشونة، فبدل هيئته إلى الهيئة التي يريدتها عمر"^(٥).

■ **المراسلات والمكاتبات فقد حرص عمر رضي الله عنه على متابعة موظفيه بصفةٍ دائمةٍ من خلال المراسلات؛ لإشعارهم دائماً أنهم تحت المراقبة المستمرة من قبله، أولئكدهم بواجباتهم ومسئولياتهم في حفظ الأمن، وابتغاء المنهاج السليم وعدم المخالفة، وإلا طالتهم يد الدولة، فروي**

(١)المسعودي، مروج الذهب، ج٢، ص٣١٦.

(٢)انظر: المطلب الثالث من المبحث الرابع لهذا الفصل، ص١٧٠.

(٣)عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، ص٢٣٢؛ عبد الرحمن الشجاع، النبوة والخلافة، ص٦٢٤.

(٤)الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٣٧٧-٣٧٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج٢، ص٢٩٣-٢٩٤.

(٥)ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج١، ص١٠-١١.

أنه حذر ولاته في الكوفة والبصرة عاقبة المخالفة، فقال: "ولا تطاولوا في البنيان، والزموا السنة تلتزمكم الدولة"^(١).

كما كتب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ليؤكد له على أهمية إقامة الحدود والعدل في إقرار الأمن والاستقرار: "أقم الحدود، واجلس للمظالم، ولو ساعة من النهار، وأخفِ الفُسَّاق، واجعلهم يداً يداً ورجلاً رجلاً،..."^(٢).

أو قد تكون مراسلاته لهم ليعظّمهم، فيروى أنه قال للمغيرة حين ولاه الكوفة عام ٢٢هـ/٦٤٣م يوصيه: "يا مغيرة، ليأمنك الأبرار، وليخفك الفجار"^(٣).

أو قد تكون مراسلاته لهم بمثابة الإنذار لهم في حال تكرار الخطأ، فعن المدائني في إسناده أن بعضَ عمال عمر ﷺ باع خنازير، وجعل ثمنها في بيت المال، فرفع ذلك إليه، فقال عليٌّ ﷺ: "إما أن تعزله، وإما أن تكتب إليه أن لا يعود"^(٤).

وإما لتزويدهم بأوامره وتعليماته، فقد كتب عمر ﷺ إلى حذيفة يأمره بإعطاء الناس أرزاقهم، إنه فيهم الذي أفاء الله عليهم، ليس هو لعمر ولا لآل عمر، اقسمه بينهم"^(٥).

ثانياً: المحاسبة، وقد أعلن عمر ﷺ مبدأه في محاسبة الولاة والموظفين صراحةً وبكل شدةٍ بمحاسبة المخطئ، ومكافأة من يحسن عمله، فورد في خطبة له بعد دفن أبي بكر ﷺ: "...ولا يغيب عني فآلوا فيه من أهل الخير والأمانة، فلئن أحسنوا لأحسننَّ إليهم، ولئن أسأؤوا لأنكفنَّ بهم، فقال الرجل: والله ما زاد على ذلك حتى فارق الدنيا"^(٦).

وتشدد عمر ﷺ في محاسبة ولاته إذا أوقعوا ظلمًا، وأعلنها للرعية أنه يقتص للمظلومين، فقال: "أيها الناس، إني استعملت عليكم عمالي هؤلاء، ولم استعملهم ليصيبوا من أرباحكم، ولا

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٧٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٧٣-٣٧٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٦٩.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٦٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٤٥.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٤٠٣.

(٥) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٦) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٥٣٨؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٦٧٤.

من أموالكم ولا من أعراضكم، ولكن استعملتهم ليحجزوا بينكم، أو يردوا عليكم فيئكم، فمن كانت له مظلمة عند أحدٍ فليقم...^(١)، مما ساعد على تحقيق الأمن للرعية.

وحرص عمر رضي الله عنه على أن يقوم كلُّ والٍ في ولايته بما يصلحها دون إرهاق لأهل ولايته، فإن فعل حاسبه، فيروى أن عمير بن سعيد^(٢)، عامله على حمص استدعاه ليحضر إليه ما جباه من فيءٍ، ولم يأت معه بشيء، فاستجوبه، فكان جواب عمير: إني لما بعثتني، أتيت البلد، فجمعت صلحاء أهلها، فوليتهم جباية فيئهم، حتى إذا جمعوا منهم وضعته مواضعه، ولو بقي منه شيء لأتيت به إلى بيت المال، فلما أيقن عمر رضي الله عنه أن عميراً أنفق ما جباه كلّه في مصالح ولايته سره ذلك وجدد له ولايته وقال عمر رضي الله عنه: "وددت أن لي رجلاً مثل عمير أستعين به في أعمال المسلمين"^(٣).

كما حاسب عمر رضي الله عنه عامله سعيد بن عامر بن حذيم؛ لأنه أبطأ في جلب الخراج، فكان جوابه: "أمرتنا ألا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير، فلسنا نزيدهم على ذلك، ولكننا نؤخرهم إلى غلاتهم رفقاً بهم"، فقال عمر: لا عزلتك ما حييت^(٤)، فثبت عامله لما وجد فيه من الخير والرفق بالرعية.

وإذا أتى إليه بمالٍ كثير حاسبهم أيضاً وقال: "إني لأظنكم قد أهلكتم الناس، قالوا: لا، والله، ما أخذ إلا عفواً صفواً، فقال: فلا سوط ولا نوط؟ قالوا: نعم، قال: الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني"^(٥).

ثالثاً: العقوبة، فإذا لاحظ عمر رضي الله عنه من خلال المراقبة المستمرة والدائمة لعماله وقادته أخطاءً ومخالفاتٍ وقعوا فيها وجب عليه تأديبهم بإنزال العقوبات على أخطائهم وعقوبتهم؛ لئلا

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٠٦.

(٢) عمير بن سعيد الأنصاري الأوسي، وقيل عمير بن سعد، له صحبة ورواية، من الزهاد، شهد فتوح الشام، واستعمله عمر على حمص إلى أن مات، توفي في خلافة عمر، وقيل: في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة معاوية بن أبي سفيان. ابن سعد، الطبقات، ج ٤، ص ٣٧٤؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٧٩١؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ٧١٨.

(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل، ط ٢، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣ م، ج ١٧، ص ٥٢. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الطبراني، المعجم الكبير).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص ٥٥.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص ٥٤.

يعودوا إليها، وكان إذا قسا في عقوبة شخصٍ فإنما يفعل ذلك ليزجر غيره عن الوقوع في معصية، وقد تنوعت العقوبات بحسب حجم هذه الأخطاء وحسب ما يراه الإمام، ومن هذه العقوبات:

■ **القود من الأمراء والاقتصاص منهم:** ومن ذلك إقامته الحدَّ على قدامة بن مظعون واليه على البحرين عام ٢٠هـ/٦٤١م بعد أن ثبت له شرُّه للمسكر، وشهد عليه أحد المسلمين^(١).

كما كان حريصًا على ألا يتجاوز ولاته في عقوباتهم للعاصين الحدود الشرعية، وإلا اقتص منهم، ففي خبر لابن شبة^(٢): "أن رجلاً كان مع أبي موسى الأشعري، وكان ذا سوطٍ ونكايةٍ في العدو، فغنموا مغنمًا، فأعطاه بعض سهمه، فأبى ألا يقبله إلا جميعًا، فضربه أبو موسى عشرين سوطًا، وحلق رأسه، فجمع الرجلُ شعره ورحل إلى عمر شاكياً، فكتب عمر رضي الله عنه إلى واليه أبي موسى يأمره فيها أن يمكِّن الرجل منه؛ ليقصَّ منه بما فعل به، فقدم الرجل، فقعد له أبو موسى ليقص منه، لكن الرجل عفا عنه. فأحياناً يكون إنصاف الحاكم للمظلومين من الرعية وحفظ إنسانيتهم وكرامتهم وأمنهم أمام الملاء قد يغنيهم عن الأخذ بالقصاص ممن ظلمهم فيه أبلغ الأثر.

كما منع عمر رضي الله عنه عماله من التعرض للرعية بدون وجه حق، وروي أن عمرو بن العاص قد نفق رجلاً تجيياً على ملاء من الناس، فأتى التجيبي عمر رضي الله عنه وشكا له ما فعله عامله له، فكتب إليه عمر رضي الله عنه غاضباً: "إلى العاص بن العاص، أما بعد، فإن فلاناً التجيبي ذكر أنك نفقته، وقد أمرته إن أقام عليك شاهدين أن يضربك أربعين سوطاً، أو قال سبعين"، فشهد للتجيبي عامئة أهل المسجد بأنَّ عمرو نفقه، وحاول خاصةً عمرو أن يسترضوه فأبى، وقال: ما أرى لعمرو ها هنا طاعةً، وانصرف، فخاف عمرو مغبةً ذلك، فأمر برده، فأمكنه من السوط، وجلس بين يديه استعداداً للعقوبة التي أمر بها عمر، فقال التجيبي: أتقدر أن تمتنع مني بسطانك؟ قال: لا، فامض لما أمرت به، فقال الرجل: فإني أدعك لله^(٣).

■ **عزل الولاة:** وكان عمر رضي الله عنه يعزل الوالي كعقوبةٍ لمخالفته إن أخطأ أو اقترف حداً شرعياً يوجب القصاص، وكان في مخالفته ضرراً على أمن الدولة الإسلامية، والنماذج على ذلك كثيرة، ومنها:

(١) انظر: المطلب الأول من هذا المبحث، ص ١٥٦.

(٢) تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٠٨-٨٠٩.

(٣) تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٠٨.

- عزل العلاء بن الحضرمي عن إمارة البحرين عام ١٧هـ/٦٣٨م؛ لتغيره بالمسلمين حين عبر بهم البحر إلى فارس لمواجهة الفرس بغير إذنه، مما كاد أن يتسبب في فشل المسلمين لولا أدركه عمر رضي الله عنه بالمدد، فاشتد غضبه على قائده فعزله، وتوعدده، وأمره بأثقل الأشياء عليه وأبغض الوجوه إليه بتأمر سعدٍ عليه، فنفذ الأمر^(١).
- عاقب عمر رضي الله عنه قاضيًا بالعزل بناءً على شكوى الناس من ضعفه، فقد روى وكيع في أخبار القضاة^(٢) من أن رجلين اختصما إلى إياس بن ضبيح^(٣) قاضي البصرة في دينار ادعاه أحدهما على الآخر، فأصلح بينهما، وعُرم الدينار من ماله، وكتب إليه عمر رضي الله عنه: "إني لم أوجهك لتحكم بين الناس بمالك، إنما وجهتك لتحكم بينهم بالحق، وعزله".
- كما عاقب عاملاً له من الأنصار بالعزل؛ لأنه سخر من رجلٍ ذمّيٍّ، وجاء في الرواية من أن هذا العامل نزل بعظيم أهل الحيرة عبد المسيح (عمرو بن حيان) بن بقليلة، فأمال عليه بالطعام والشراب، ثم دعا الرجلَ فمسح بلحيته، فركب إلى عمر شاكيًا، وأخبره ما وقع من عامله، فأرسل إليه عمر رضي الله عنه فقال له: "...والله لو لا أن تكون سنةً ما تركت في لحيتك طاقة إلا نتفتها، ولكن اذهب لا تلي لي عملاً أبداً"^(٤). وفي ذلك دلالةٌ كبيرة على مدى إنصافه وعدله وحرصه على أن يشمل ذلك رعيته من المسلمين وأهل الذمة.

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٤٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٧-٤٩٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧٧-٧٨. وفي ذلك دلالة على مدى اطلاع عمر رضي الله عنه على نقاط القوة والضعف عند ولايته وإحاطته بما يجوب وما يكرهون.

(٢) ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) إياس بن ضبيح الحنفي، أبو مريم، روى عن عمر وعثمان، وروى عنه ابنه عبد الله بن إياس ومحمد بن سيرين، وكان من أصحاب مسيلمة، ثم تاب وأسلم وحسن إسلامه، وولي قضاء البصرة لعمر، ومات بناحية الأهواز. ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من الفقهاء والمحدثين والتابعين من أهل البصرة من أصحاب عمر بن الخطاب. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ١٦٢؛ ابن حبان البستي، محمد بن أحمد التميمي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ج ٤، ص ٣٤. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن حبان البستي، الثقات).

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨١٣.

- كما عزل عمر رضي الله عنه والي مكة نافع بن عبد الحارث^(١) عقوبةً له؛ لأنه استخلف على أهل الله مولى^(٢)، وخرج للقاءه في عسفان، فأنكر عليه عمر استخلافه المولى، فعزله^(٣).
- كما عزل أمير جيش عقوبة له؛ لأنه أكره رجلاً على النزول لينظر لهم مخاضه^(٤) في يوم شديد البرد، فهلك، وقال: "لولا أن تكون سنةً بعدي، لأقدتُ منك، لا تعمل لي عملاً أبداً"^(٥).
- وروي أنّ شرحبيل بن السمط^(٦) كان على جيشٍ، فلما نزل بهم عزم عليهم أن يخبروه بكل ذنبٍ أذنبوه، فجعلوا يعترفون بذنوبهم فيجلدهم، فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فقال: "ما له لا أم له، يعمد إلى سترٍ ستره الله فينتهكه؟ والله لا يعمل لي عملاً أبداً"^(٧).
- كما عزل والي البحرين قدامة بن مظعون عن البحرين؛ لأنه اقتترف حدًا شرعيًا بشربه الخمر عام ٢٠هـ / ٦٤٠م.
- وعرف عنه رضي الله عنه نهيته عن الشعر الذي يصرح بشرب الخمر والغزل الصريح؛ حرصاً منه على صلاح ولاته واستقامتهم، فروي أنه عزل النعمان بن عدي^(٩) والي ميسان حينما بلغه أنه

(١) نافع بن عبد الحارث الخزاعي، له صحبة ورواية، ومن فضلاء الصحابة وكبارهم، أسلم يوم الفتح، وأقام بمكة، ولم يهاجر، استعمله عمر رضي الله عنه على مكة والطائف. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٢٤.

(٢) مولى: الولي والمولى واحد في كلام العرب، والمولى: الخليف، وهو من انضم إليك فجز بعزك وامتنع بمنعتك. والمولى: المعتق انتسب بنسبك ولهذا قيل للمعتقين الموالى. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨١-٢٨٢ (باب: ولي).

(٣) الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني المكي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ج ١، ص ١٦٢. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الفاسي، العقد الثمين).

(٤) مخاضه: وهو ما جاز الناس فيه مشاة وركباناً. الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩٢. (مادة: حوض).

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨١٢-٨١٣؛ ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٩.

(٦) شرحبيل بن السمط بن الأسود بن جبلة، وقيل: السمط بن الأعور بن جبلة، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وكان أميراً على حمص لمعاوية، وكان له أثرٌ عظيم في مخالفة علي رضي الله عنه وقتاله، وقد اختلف في صحبته، قيل: له صحبة، وقيل غير ذلك، مات سنة ٤٠هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٦١-٣٦٢.

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨١٨.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥١٦؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٩٥.

(٩) النعمان بن عدي القرشي العدوي، من مهاجرة الحبشة هو وأبوه، فمات أبوه بما فورثه النعمان، فكان أول وارث في الإسلام، نزل البصرة بعد عزله، ولم يزل يغزو مع المسلمين حتى مات. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٥٩-٥٦٠.

يتمثل بأبيات في الخمر^(١)، فوضعه ذلك موضع الشبهة، رغم أنه اعتذر لعمر رضي الله عنه، وحلف أنه لم يشربها، وإنما هي فضل شعرٍ قاله، فصدقه، وعمر رضي الله عنه لا يظن به إلا خيراً، إلا أنه عزله^(٢)؛ لأنَّ القاعدة الأساسية التي تلزم كلَّ من يتولى السلطة الابتعاد عن مواطن الشبهات، وقول النعمان قد يجعل الناس يأخذون بالظاهر لهم من معنى القول، والناس تختلف في حكمها للأمر وفي ظنونها^(٣).

■ **خفض رتبة الوالي تأديبياً له:** كما فعل مع عياض بن غنم حين خالف الشروط التي اشترطها عمر على عماله وولاته عند التعيين، فأُتي به بالحال الذي وُجد عليها، فألبسه درعة من كساء، وعصا، وجعله يرمى شاة الصدقة، فلما أمعن رده، فلم يكن له عامل يشبهه^(٤).

■ **مقاسمة الولاة أموالهم:** فأخذ نصفاً وأعطاهم نصفاً، وهو نظامٌ طبَّقه على وولاته كإجراء احتياطي خشية أن يكون الولاة قد اكتسبوا أموالاً بسبب مناصبهم، وحماية لذمهم، وتركية لحكمهم، وإبعاداً لهم عن الشبهات، فكانت سنته مع الولاة إذا استعمل عاملاً كتب ماله^(٥)، وأحصاه، فإذا انتهت مدة ولايتهم، أو عزلهم أعاد إحصاء أموالهم ومحاسبتهم، فإذا ما وجد فيها زيادةً ملحوظة قاسمهم ذلك المال.

والذي دعا عمر رضي الله عنه إلى اتخاذ هذا الإجراء أبياتٌ شعريةٌ قُدمت إليه من رجلٍ يُدعى يزيد بن قيس الصعق الكلابي^(٦) قد ساءه كثرةُ أموال عمال الأهواز وغيرهم، فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه ذلك في أبياتٍ شعريةٍ طويلة، مما جعل عمر رضي الله عنه يقاسم عماله، فيأخذ شطرَ أموالهم حتى أخذ نعلًا، وترك نعلًا^(٧).

(١) ابن حجر، الإصابة، ج ٦، ص ٤٤٧؛

(٢) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٥.

(٣) انظر: سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دار الفكر العربي - القاهرة، ط ٢، ص ٢٨٤. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: سليمان الطماوي، عمر وأصول السياسة)؛ غالب القرشي، أوليات الفاروق، ج ١، ص ٣٣٥.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٦.

(٥) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٤؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٦٠؛ ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٩.

(٦) يزيد بن قيس بن يزيد بن الصعق، وهو لقب، واسمه عمرو بن الحارث الكلابي. ابن حجر، الإصابة، ج ٦، ص ٧٠٣.

(٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٨٥-٣٨٦؛ العسكري، الأوائل، ص ١٢١-١٢٣.

وكان ﷺ لا يرى أنه من حق الولاة أن يتنعموا من المال العام دون الرعية، وورد أنه غضب على واليه عتبة بن فرقد^(١) بأذربيجان^(٢) حين خصَّ عمرَ بجيِّصٍ لم يكن الجند ينالونه، فكتب إليه عمر ﷺ: "... لا تأكل إلا ما شبع المسلمون منه في رحالهم"^(٣).

فأخضع عمر الولاة لمحاسبةٍ دقيقةٍ إذا زادت ثرواتهم عما كانت عليه قبل الولاية، خشيةً من استغلال مناصبهم في تحقيق مكاسبٍ حتى ولو لم يقصدوا ذلك، فوضع قاعدةً هامةً لولاة الأمر عند محاسبة عمالهم وموظفيهم وهي: من أين لك هذا؟ فعن الزهري قال: "لما قدم أبو هريرة من البحرين قال له عمر ﷺ: من أين لك عشرة آلاف درهم؟ فقال: سهامٌ اجتمعت، وخيلٌ تناجت، وعطاءٌ تلاحق، فضربه ضرباتٍ، ثم قاسمه ماله، فأخذ خمسة آلاف وترك له خمسة آلاف"^(٤).

وأكدت الروايات من أنَّ عمرَ ﷺ حين بلغه ما ظهر لعمرو بن العاص من مالٍ كثير، كتب إليه يسأله عن ثروته الجديدة وكثرة ماله: "... من أين لك هذا؟!..."، فكتب له عمرو أنه اكتسبه من التجارة والزراعة، فكتب إليه: "أنتم معشر الأمراء قعدتم على عيون الأموال، ولن يعوزكم عذر،... وقد وجهت إليك محمد بن مسلمة فسلم إليه شطر ما في يدك"، ففعل^(٥).

كما دعا عمر ﷺ الحارث بن وهب^(٦)، فقال: ما قلاص^(٧) وأعبُدُ بعتها بمائتي دينار؟ قال: خرجتُ بنفقةٍ معي فأنجرتُ فيها، فقال: أما والله ما بعثناكم لتتجروا في أموال المسلمين،

(١) عتبة بن فرقد السلمي، له صحبة ورواية، غزا مع رسول الله ﷺ غزوتين، كان أميراً لعمر على بعض فتوحات العراق، ونزل عتبة بعد ذلك الكوفة، ومات بها. ابن سعد، الطبقات، ج ٤، ص ٢٧٥؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٢) أذربيجان: إقليم واسع، ومن مشهور مدائنها تبريز، قصبته وأكبر مدنها. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٢٠.

(٤) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٠١-٢٠٢؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٦٨. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٣٤.

(٥) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٩٨-١٩٩؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٦٩؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٣٥-٣٦.

(٦) الحارث بن كعب بن وهب، ويقال وهبان، من بني عدي بن الدئل، له وفادة. ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٦٠٩.

(٧) قلاص: القلوص من النوق الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء. الرازي، مختار الصحاح، ص ٥٤٨ (مادة: قلص).

أدها، فقال: أما والله لا عملتُ عملاً بعدها، قال: انتظر حتى أستعملك^(١)؛ لأنه بعثه عاملاً لا تاجرًا.

ولما ولي عمرُ رضي الله عنه عتبةَ بن أبي سفيان^(٢) الطائفَ وصدقاتها، ثم عزله، تلقاه في بعض الطريق، فوجد معه ٣٠ ألفًا، فقال: أنى لك هذا؟ قال: والله ما هو لك ولا للمسلمين، ولكنه مالٌ خرجت به لضيعةٍ اشتريها، فقال عمر رضي الله عنه: عاملنا وجدنا معه مالاً، ما سبيله إلا بيت المال، ورفعهُ^(٣).

كما حاسب رضي الله عنه ولاته في أموالهم حسابًا دقيقًا حين العزل؛ وهو ما فعله حين عزل خالد بن الوليد، أمر أبو عبيدة أن يقاسمه ماله، حتى بقيت نعلاه، فأخذ نعلًا وأعطاه نعلًا^(٤).

ونرى أن عمر رضي الله عنه قد احتكم في مقاسمته لأموال عماله على ما يظهر له، إن رأى علاماتٍ دالةً على زيادةٍ ملحوظة في ثروة الوالي عما كان عليه قبل تعيينه حكم عليه بالمقاسمة، وجعل نصف أمواله في بيت مال المسلمين، ويحاسبهم، كيف لا يفعل وهو يُعُدُّ نفسه تاجرًا أمينًا للمسلمين^(٥)، والملاحظ أن الولاة قد أظهروا طاعتهم لعمر رضي الله عنه في ذلك، ونذكر في ذلك مقولة خالدٍ لأبي عبيدة حين قاسمه ماله: "ما أنا بالذي أعصي أمير المؤمنين، فاصنع ما بدا لك"^(٦).

- العزل:

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٣٥.

(٢) عتبة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية الأموي، أخو معاوية، ولد في عهد رسول الله ﷺ، وولاه عمر على الطائف، وشهد الجمل مع السيدة عائشة، وصفين، وشهد الحكمين بدومة الجندل، كان فصيحًا خطيبًا بليغًا مفوهًا، قيل لم يكن أخطب منه، ولما مات عمرو بن العاص وولاه معاوية مصرَ، وأقام بها سنةً، ثم توفي بها سنة ٤٤ هـ وقيل سنة ٤٣ هـ. الحسيني، محمد بن علي الحسن أبو المحاسن، الإكمال لرجال أحمد، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، ط ١، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م، ج ١، ٢٨٧. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الحسيني، الإكمال لرجال أحمد).

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٣٧.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٧-١٨.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٧-١٨.

طبق عمر رضي الله عنه سياسته في العزل كإجراء عقابيٍّ تأديبيٍّ للولاة والعمال إما في حالة خطأ يصدر منهم، أو مخالفة، أو لشكاية، أو لشبهة، أو بدونها، ولم تكن تلك السياسة إلا انطلاقاً من مبدأ إقرار الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية، وحفظ أمن الرعية ووحدة الأمة الإسلامية.

وأسابغ العزل عند عمر رضي الله عنه كثيرة، وقد صرح رضي الله عنه أنه يؤثر أن يعزل كل يوم والياً له على أن يُتقي والياً يُظن منه الظلم، أو يُشتبه في أنه قد يوقع ظمناً بالرعية، فقال: "هان عليّ إصلاح قوم أن أبدلهم أميراً مكان أمير" ^(١)، لذا عزل الوليد بن عقبة ^(٢) عن ولاية الجزيرة، حفاظاً على الأمن العام للإقليم إذ خشي عمر رضي الله عنه من واليه أن يفقد صبره مع بني تغلب ^(٣)، وكان في بني تغلب عزٌّ وامتناعٌ، ولا يزالون ينازعون الوليد، فهم بهم، وبلغ ذلك عمر رضي الله عنه، فخاف من أن يرحوه، وأن يضعف صبره فيسطو عليهم، وكى لا يوقع بهم شرّاً عزله؛ لسطوة الوليد وعزة بني تغلب، وأمر عليهم فرات بن حيان وهند بن عمرو الجملي ^(٤).

وكان عزل خالد بن الوليد والمثنى بن حارثة من أولى قضايا العزل وأشهرها في عهده رضي الله عنه، وقد لاقت اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين؛ لأنها ارتبطت بكبار قادة الدولة العسكريين الذين حققوا انتصارات عظيمة في معارك كبرى وحاسمة في التاريخ الإسلامي، كان لها الأثر العظيم في تثبيت أقدام المسلمين في أراضٍ واسعة، كما أن خبر عزل خالد بن الوليد عن إمرة الجيوش الإسلامية في بلاد الشام أفرد لها الباحثون صفحاتٍ عدة بالشرح والتحليل حول أسباب العزل ومبرراته، بخلاف غيره من القادة، نظراً لكثرة الروايات الواردة حول ذلك، على الرغم من أن عزل خالد والمثنى بن حارثة قد جاء في وقت واحد - كما ورد في الروايات - إلا أن عزل خالد قد

(١) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٥؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٨٠٥؛ ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٨٨.

(٢) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وهو أخو عثمان بن عفان رضي الله عنه لأمه، أسلم يوم الفتح، وولاه عثمان رضي الله عنه الكوفة، واعتزل الفتنة لما قُتل عثمان، وقيل شهد صفين مع معاوية، وقيل لم يشهداها، ولكنه كان يحرض معاوية بكتبه وشعره، أقام بالرقعة إلى أن توفي بها، ودفن بالبليخ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٦٧٥-٦٧٧.

(٣) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عاهد وفدهم على أن لا ينصروا وليداً، وكان الوليد قد أبى إلا أن يقبل من بني تغلب الإسلام، فكتب إليه عمر رضي الله عنه: "إنما ذلك في جزيرة العرب التي فيها مكة، والمدينة، واليمن، فدعهم على أن لا ينصروا وليداً، ولا يمنعوا أحداً منهم من الإسلام"، ثم وفدوا إلى عمر رضي الله عنه في أن يضع عنهم اسم الجزيرة، فجعلها الصدقة مضاعفة. ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩٥٤؛ القلقشندي، نهاية الأرب، ص ١٧٥.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٥.

جذب اهتمام الباحثين أكثر من غيره من القادة، فمنهم من وقف عند أسباب عزل عمر رضي الله عنه لخالد كثيراً لأمرٍ في نفسه، وقد يستغل ذلك الخبر دون إخضاعه للتحليل العلمي النزيه، لا لشيء سوى لخدمة توجهاتهم وأهدافهم الخبيثة للظعن والنيل من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وعلى أية حال، فقد كان لعزلهم أسبابٌ أوردتها الروايات التاريخية، ولكن لا بد أن نشير إلى أنَّ عزَلَ خالد قد كان على مرتين:

الأولى: كانت عام ١٣هـ/٦٣٤م، حين عزله عن القيادة العليا للجيش الإسلامي الفاتح لبلاد الشام، وولى أبا عبيدة بن الجراح مكانه، مع بقاء خالدٍ في الميدان تحت إمرة القائد الجديد، وعزل معه المثني بن حارثة^(١).

وحسب ما تشير إليه الرواياتُ إلى أنَّ سببَ عزلهما يرجع إلى أنَّ عمر رضي الله عنه كان يخشى افتتاحان الناس بهما فيظنون أنَّ النصرَ لا يكون إلا بهما، ولا يكون إلا تحت ألوتهما، ولا يسير إلا في ركاهما، فلا يردون ذلك لله تعالى، كما كان يخشى -أيضاً- أن يتملك هؤلاء القادة العظام الغرورُ لافتتان الناس بهما، وتعلقهم بهما، وهذا ما أخبر به عمر رضي الله عنه، وأوضحه تماماً، مما دعاه إلى اتخاذ قراره بالعزل، رغم أنه لم يصدر منهما أيُّ خطأ أو مخالفةٍ تستدعي عزلهما، فقال حين ولي: "الأعزلن خالد بن الوليد والمثنى بن حارثة ليعلما أنَّ الله إنما ينصر دينه لا إياهما، وليس إياهما، فعزلهما"^(٢).

وأشارت رواياتٌ أخرى إلى سببٍ آخرٍ في عزله رضي الله عنه لقائدٍ عظيمٍ مثل خالد، وهو الخوف الذي تملك عمر رضي الله عنه من أن يعرض خالدٌ أمن جند المسلمين للخطر، فتقول الرواية: "وعزله عمر؛ لأنه كان يرُدُّ المهالك، ويغدر بالمسلمين..."^(٣)، وجاء في روايةٍ أخرى: "لتغيره بالمسلمين..."^(٤).

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٥.

(٢) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٤٥؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٢٨؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٢٥٠. ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٠٦.

(٣) اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليماني، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٧٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج ١، ص ٦٠-٦١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: اليافعي، مرآة الجنان).

(٤) الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٦-٢٧.

فأكدت لنا هذه الروايات أنّ أمن وسلامة جند المسلمين فوق أي اعتبارٍ عند عمر رضي الله عنه، ولن يتهاونَ عن عزل أحدٍ أيّاً كانت منزلته أو مكانته إن أحسَّ أنه سيعرّض أمن المسلمين للخطر.

وقد اعتذر عمر رضي الله عنه عن ذلك العزل حتى لا يظن الناس أنه عزله نتيجة خطأ أو مخالفةٍ من قبل هؤلاء القواد، فمما روي عن سيف أنّ عمر رضي الله عنه كتب إلى الأمصار: "إني لم أعزل خالدًا عن سخطه ولا خيانه، ولكنّ الناس فُتِنوا به، فخفتُ أن يُؤكلوا إليه، ويُتَلوا به، فأحببتُ أن يعلموا أنّ الله هو الصانعُ، وألا يكونوا بعرض فتنة"^(١).

وأما خالد فكان يعرف وجه المصلحة في عزله، لذلك حين بلغ خالدًا خبرَ عزله الأول قال: "والله، لو ولى عليّ عمرُ امرأةً لسمعتُ وأطعت"، فاستصوب عمر ذلك منه واستحسن^(٢). وكان عمر رضي الله عنه قد عزم على تولية خالد بعد عودته من الحج، بعد أن اطمئن من زوال ما كان يخشاه من افتتان الناس به، إلا أن المنية قد وافت خالدًا^(٣).

والمرة الثانية: كانت عام ١٧هـ/٦٣٨م بسبب تجاوزه في صرف المال، فقد بلغ عمر رضي الله عنه إجازة خالدٍ للأشعث بن قيس بعشرة آلاف، وكان عمر رضي الله عنه لا يخفى عليه شيءٌ في عمله، مع ما عُرف عنه من حرصه الشديد على الحساب والمراجعة في أمر المال، فدعا البريد، وكتب معه إلى أبي عبيدة أن يقيم خالدًا، ويعقله بعمامته، وينزع عنه قلنسوته حتى يُعلمهم من أين إجازة الأشعث، أمن ماله؟ أم من إصابة أصابها؟ فإن زعم أنها من إصابة أصابها فقد أقرّ بخيانه، وإن زعم أنها من ماله فقد أسرف، واعزله على كلّ حال، واضمم إليك عمله، ففعل، وأقرّ خالدٌ أنه أجاز الأشعث من ماله، وعول ونقذ الأمر مطيعًا، وخرج إلى المدينة^(٤).

وقد يعزل عمر رضي الله عنه الوالي لمجرد أنّ هناك من هو أصلح منه، فعن الزهري عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "إني لأتحرّج أن أستعمل الرجل وأنا أجد أقوى منه"^(٥)، لذلك عزل شرحبيل عن ولاية الشام،

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤م، ص ٧، ج ٧٤.

(٢) الياضي، مرآة الجنان، ج ١، ص ٦٠-٦١.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤م، ص ٧، ج ١٠٧.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩١-٤٩٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤م، ص ٢٣٠-٢٣١؛ ابن كثير، البداية والنهاية،

ج ٧، ص ٧٤.

(٥) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٦١.

واستعمل معاوية لقوته عام ١٨هـ/٦٣٩م، فلما عزله قال شرحبيل: "فاعذرنى في الناس، كي لا تدركني هجنة"^(١)، فقام عمر رضي الله عنه في الناس فقال: "أيها الناس، إني والله ما عزلتُ شرحبيل عن سخطه، ولكني أردتُ رجلاً أقوى من رجل، ثم رجع إلى المدينة"^(٢).

كما كان يعالج مسألة رفض الناس لواليهم بالعزل، حفظاً لأمن الإقليم، ومنعاً لتمرد الناس على أميرهم، يُروى عن الشعبي أنّ عمر استعمل عرفجة بن هرثمة^(٣) على قبيلة بجيلة، وجريز بن عبد الله على من كان من بني عامر وغيرهم، وأراد توجيههم للعراق، غير أنّ بجيلة لم ترض بعرفجة؛ لأنها غضبت على عرفجة في امرأةٍ منهم، فاجتمعوا، وأتوا عمر رضي الله عنه، وطلبوا إعفاءهم من عرفجة، فعزله عنهم؛ لأنهم كرهوه، واستعمل جريزاً مكانه، وأمر على الأزدي عرفجة بن هرثمة، وعامتهم من بارق^(٤)، ففرحوا برجوع عرفجة إليهم، وخرج هذا في قومه، وهذا في قومه، حتى قدما على المثنى ممدّين له في عام ١٣هـ/٦٣٤م.

وحين كره أهل البحرين ولاية المغيرة بن شعبة عليهم عزله عنهم عمر رضي الله عنه، إذ ادعى أهلها عليه كذباً خوفاً من أن يرده عمر عليهم^(٦)، رغم ثبوت كذبهم وبراءة المغيرة إلا أنّ عمر رضي الله عنه عزله. وفي أحيان كثيرة تأتي استجابة عمر رضي الله عنه لمطالب وفود الأقاليم في عزل ولائهم سريعة إذا وفد إليه نفرٌ من الإقليم مطالباً بعزل واليهم، فيستجيب بعد أن يستمع إلى الأسباب، وقد لا يدقق فيها رغم أنّ الشكاوى تكون باطلة، وتهمّاً كيدية، لأنه كان يرى أنّ الوالي يجب أن يكون مقبولاً ومرغوباً من الرعية^(٧)، حفظاً لأمن الإقليم واستقراره.

وتُعد الكوفة من أكثر الأقاليم الإسلامية التي شهدت عزل أكثر ولائها في مدة قصيرة في فترة خلافته رضي الله عنه، حيث تكرر شكوى أهلها من ولاته إلى درجة أنّ ذلك قد أهدم عمر رضي الله عنه وأحزنه، أخرج

(١) هجنة: الهجنة من الكلام: ما يعيبك. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٠. (مادة: هجن).

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٠.

(٣) عرفجة بن هرثمة بن ثعلبة بن عمرو، أخو بارق، واسم بارق: سعد بن عدي بن حارثة بن عمرو مزيقيا. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٢٠-٥٢١.

(٤) بارق: موضع بتهامة. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣١٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٦) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ٣٨.

(٧) أحمد رائف، الخلافة، ص ٢٠٩.

البيهقي في الدلائل أنّ عمر رضي الله عنه قد بلغه أنّ أهل العراق قد حصبوا أميرهم، فخرج غضباناً، فصلّى، فسّها في صلاته، فلما سلّم قال: "اللهم إنهم قد ألبسوا عليّ، فألبس عليهم"،^(١).

ومن الذين عزلهم عمر عن ولايتهم سعد بن أبي وقاص عن ولاية الكوفة لشكاية أهلها، ورغم المؤشرات والأدلة الدالة على بطلان دعواهم إلا أنه عُزل من غير عجزٍ ولا خيانة^(٢)، حرصاً منه على وحدة الصف وتأمين الجبهة الداخلية، وشدّ لحمة الجيش قيادة وجنداً، والحفاظ على وحدته وقوته في مواجهة الخطر الخارجي^(٣).

ثم ولّى عمار بن ياسر^(٤)، ولم يلبث إلا قليلاً فاستعفاه عمر رضي الله عنه بسبب شكوى تقدم بها أهل الكوفة، وقالوا: إنه ليس بأمرير، ولا يحتمل ما هو فيه، وفي رواية لا يحسن السياسة، فعزله^(٥).

ولم يحاسب عمر رضي الله عنه عماله أو يعزهم على ما يقع منهم يقيناً فقط، بل كان يعزهم على سبيل الاحتياط، كما فعل مع عمار بن ياسر، فقد عزله بعد أن جمع بينه وبين من شكاه من أهلها، وكانت تهمته البريئة أنه لما اختبره وجده غير كافٍ، ولا عالم بالسياسة، فأخذ عمر رضي الله عنه يسأل عماراً أسئلةً تأكد له أنه ليس بصاحب عملٍ ولا ولاية، فعزله^(٦).

ثم ولّى أبا موسى الأشعري على الكوفة، فمكث فيهم سنة، ثم سعوا في عزله، وشكوا من غلامه "فعزله"^(٧).

(١) الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص ١٢٨.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٦٩.

(٣) سبق أن ذكرنا ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٤) عمار بن ياسر المذحجي من عنس من اليمن، يكنى أبا اليقظان، حليف بني مخزوم، كان من السابقين الأولين هو وأبوه وأمه، وكانوا ممن يعذب في الله، واختلف في هجرته إلى الحبشة، وهاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها، ثم شهد اليمامة، واستعمله عمر على الكوفة، ولم يزل مع عليّ يشهد معه مشاهدته، وقتل بصفين سنة ٣٧ هـ ودفن هناك. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٢١٧-٢٣١.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣١، ٥٣٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٤٤-٥٤٥.

(٧) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١١٥.

وأما البصرة فقد استعمل عمر رضي الله عنه المغيرة بن شعبه عام ١٤ هـ/٦٣٥ م، فبقي بها سنتين^(١)، ثم عُزل عنها بعد أن زُمي بالزنا من قبل نفر من أهلها، وكتبوا إلى عمر رضي الله عنه بذلك، فعزله، وولّى البصرة أبا موسى الأشعري في عام ١٧ هـ/٦٣٨ م^(٢).

ورغم أنه قد ظهرت براءة المغيرة مما اتهم به، وأُقيم حدُّ القذفِ على الشهود الثلاثة الذين شهدوا عليه بالزنا؛ لعدم اكتمال الشهادة بتراجع الشاهد الرابع^(٣)، إلا أنه عُزل عن ولايته؛ لا لسخطةٍ أو خيانةٍ، وإنما كان عمر يرى وجوب إبعاد المسؤولين عن كل شبهة؛ حرصاً على أمن الدولة ومصالحها، ولدرء الفتنة كي لا يثير وجوده نفوسَ الشاكين بإبقائه في ولايتهم^(٤).

وفي مصر عزل عمر رضي الله عنه عمرو بن العاص عام ٢٣ هـ/٦٤٤ م عن ولاية الصعيد، لعدم رضاه عن مقدار الخراج الذي جباه فظن به الظنون، وقد أرسل له محمد بن مسلمة ليقاسمه ماله^(٥).

وقد يكون العزلُ للعامل أو الوالي كعقوبةٍ لمخالفةِ أمرِ الخليفة، أو أنه اقترف حدًّا شرعيًّا يوجب القصاص، أو التصرف بما يعرّض أمن الدولة الإسلامية والرعية للخطر، وفي النماذج التي طبق فيها عمر رضي الله عنه عقوبة العزل - والتي سبق أن فصلناها في مطلب سابق دلالةً بالغةً على مدى حرصه رضي الله عنه في تحقيق العدل، وحفظ الأمن من تمرد الرعية نتيجة لجور الولاة.

- النفي^(٦):

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٤٢؛ ابن كثير، البداية النهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ٤٥.
(٢) ابن خياط، تاريخه، ص ١٣٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٢، ٤٩٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٢٣١؛ وانظر: المطلب الأول من هذا المبحث.
(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٩٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٨٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ٧٥-٧٦.
(٤) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٧٢.
(٥) القضاعي، تاريخ، ص ٢٩٩.
(٦) أفادت معاجم اللغة أنّ النفي يأتي بمعنى التغريب والإبعاد من بلدٍ إلى بلدٍ لفترةٍ محدودة، أو غير محدودة؛ لأنه ليس هناك نفيٍّ دائم، فما من ذنبٍ يستحق صاحبه النفي إلا ويمكن أن يستحق بعد ذلك الإعادة إلى وطنه، وأما مسافة التغريب فقالوا: أقلها مسافة القصر لتحصل الغربية. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٩. (مادة: نفي)؛ الرازي، مختار الصحاح، ص ٦٧٤. (مادة: نفل)؛ ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٥٣-٣٥٤؛ الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ١١.

التغريب في عمومه عقوبة، لا حدًّا^(١)، وهو عائد إلى رأي الإمام؛ إذا رأى أنَّ المصلحة الأمنية تقتضي إخراج أشخاص من المدينة حفظاً للأمن، ودفعاً للفساد والفتنة، وزيادة في التأديب، حتى لو أضرَّت بمصلحة الفرد المنفي، ومنعته حقاً من حقوقه من أجل المصلحة العامة للريعية. وهذا بدا واضحاً في نماذج عدة، فمن ذلك نفيه ﷺ لشابين حسني الوجه من بني سليم، حيث روي أنه بينما كان عمر ﷺ يعس ذات ليلة، فإذا امرأة تقول:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى حَمْرٍ فَأَشْرِبُهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ

فلما أصبح سأل عنه، فإذا هو من بني سليم^(٢)، فأرسل إليه فإذا هو من أحسن الناس شعراً، وأصبحهم وجهاً، فأمر عمر ﷺ أن يجمَّ شعره، ففعل، فخرجت جبهته، فازداد حسناً، فأمره عمر ﷺ أن يعتم، ففعل، فازداد حسناً، فقال عمر: لا والذي نفسي بيده، لا يجامعني بأرضٍ أنا فيها، فأمر بما يصلحه، وسيَّره إلى البصرة^(٣)، وفي رواية ابن سعد^(٤) حلق عمر ﷺ رأسه فازداد جمالاً، فنفاه من المدينة لئلا تفتتن به النساء.

ويروى أنه كان يعسُّ ذات ليلة فإذا بنسوة يتحدثن عن أي أهل المدينة أصبح؟ فقالت إحداهن: أبو ذئب، فلما أصبح عمر ﷺ سأل عنه، فإذا هو من بني سليم، فلما نظر إليه إذا هو من أجمل الناس، فقال عمر: أنت والله ذئبهن، مرتين، أو ثلاثاً والذي نفسي بيده لا تجامعني بأرضٍ أنا بها، فسيَّره إلى البصرة حيث سيَّر ابن عمه نصر بن حجاج السلمي^(٥).

وورد أنَّ عمرَ سمع رجلاً ينشد:

أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مِنْ شَرِّ مَعْقِلٍ إِذَا مَعْقِلٌ رَاحَ الْبَقِيعَ مُرَجَّلاً

(١)الصنعاني، سبل السلام، ج٤، ص١٠.

(٢)بنو سليم: قبيلة عظيمة من قيس عيلان والنسبة إليهم سلمى، وكانت منازلهم في عالية نجد بالقرب من خير، ومن منازلهم

حرة سليم وحرة النار ووادي القرى وتيماء. الفلقشندي، نهاية الأرب، ص٢٧١.

(٣)ابن سعد، الطبقات، ج٢، ص٢٤٦؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٢، ص٧٦٢.

(٤)ابن سعد، الطبقات، ج٢، ص٢٤٦.

(٥)ابن سعد، الطبقات، ج٢، ص٢٤٦.

فأرسل إليه عمر رضي الله عنه فقال له: جزَّ شعرك، فجزه، وكان جميلاً حسن الشعر، فلما جزه فإذا هو أحسن، فقال له: أخرج من المدينة^(١).

والمعلوم أنَّ هذا الإجراء التي اتخذها عمر رضي الله عنه تجاه هؤلاء كان تحرُّراً وحفظاً للأمن الأخلاقي والمجتمعي، ولم يكن نتيجة مخالفةٍ شرعيةٍ تتعلق بالعرض، فيعاقبهم بالجلد تعزيراً، كما فعل مع جعدة من بني سليم^(٢)، كما أنهم لم يكونوا من المخنثين، فيعاقبهم بالنفي؛ اقتداءً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما يجعل البعض قد يظن أنَّ ظلمًا قد وقع عليهم بسبب ذلك الإجراء، وأنه قد منعهم حقًا من حقوقهم باعتبار أن لا جرم لهم غير أنهم حسان الخلق والمظهر، وهو لا يعدُّ جريمةً في نظر الشرع الإسلامي يوجب العقاب عليه بالنفي، لكن نرى أنَّ حرصَ عمر رضي الله عنه على الأخلاق العامة، ومحاربتَه لأسباب الفجور جعله يخشى من افتتان نساء المدينة بأمثال نصر وابن عمه، وأنَّ نفيهم سيكون فيه سدًّا لباب الفتنة، وحمايةً للقيم الخلقية، وانتهى عمر رضي الله عنه في اجتهاده هذا إلى ما رآه مصلحةً عامةً للمجتمع الإسلامي بالمدينة.

لكن نجدنا أمام تساؤل: أو ليس نفي هؤلاء إلى بلدانٍ أخرى قد يؤدي إلى افتتان نساء البلد الآخر بهم، وفسادٌ أكبر مما كان عليه في المدينة؟ ووجودهم في المدينة سيكون تحت نظر الخليفة. وابن عثيمين في شرحه للسياسة الشرعية يبرر لنا سبب ذلك بقوله: "وإذا قال قائل: أفلا يخشى أن تفتتن به نساء أهل البصرة؟ بلى، لكن لعل عمر رضي الله عنه رأى أنه قد يتوب، وتحسن حاله، ويتعد عن فعل ما يفتن النساء قبل أن تفتتن به النساء"^(٣)، وربما لأنه في منفاه غير معروفٍ فيخملُ ذكره، ويقلُّ خطر الإفتتان به.

ولعل عمر رضي الله عنه رأى أنَّ البلد الذي نفي إليها مثل هؤلاء يكثر فيها حسان الخلق من أمثالهم، مما يبعد احتمال الافتتان بهم^(٤)، خاصة أنَّ المصادر التي بين أيدينا لا تحمل أخباراً مشابهة لمثل تلك الحالات في الأقاليم الأخر سوى ما ورد في المدينة، ولعل ذلك يعود إلى التركيبة السكانية للمدينة المكونة غالبيتها من النساء، والأطفال، والشيوخ، والرجال هم من المجاهدين المتواجدين في

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٧٦٠؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٣٧.

(٢) انظر: المطلب الأول من هذا الفصل، ص ١٦١.

(٣) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٢٧٠.

(٤) محمد بلتاجي، منهج عمر بن الخطاب في التشريع دراسة مستوعبة لفقهِ عمر وتنظيماته، دار السلام-القاهرة، ط ١،

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٣٢٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد بلتاجي، منهج عمر في التشريع).

ميادين القتال في البلاد المفتوحة في تلك الفترة الزمنية من عهده عليه السلام، مما يعني غيابهم لشهورٍ عدةٍ عن نسائهم بالمدينة، وعمر عليه السلام في فعله هذا قد اجتهد ما فيه مصلحة الأمة الأمنية وحفظ أمنه الأخلاقي، وأن يقطع أي احتمالٍ قد ينشأ من افتتان النساء وانحرافهن.

كما استخدم عمر عليه السلام النفي في حد الخمر، ففي عام ١٦هـ/٦٣٧م غرّب عمر عليه السلام أبا محجن الثقفي إلى باضع^(١)(٢)، وحدّ ربيعة بن أمية بن خلف، لشربه في رمضان، وغرّبه إلى خيبر، فلحق بأرض الروم، وتنصّر^(٣)، لكنّ عمر ندم بعد ذلك وقال: "لا أغرّب أحدًا بعده"^(٤).

وفي سبيل حفظ الأمن الفكري نفى عمر عليه السلام صبيغ بن عسل التميمي إلى البصرة بعد ضربه، لأنه أظهر اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وأمر المسلمين بهجره سنةً إلى أن يتوب، فلما تاب أمر المسلمين بكلامه^(٥).

وأخيرًا، قد استعان عمر عليه السلام بكلّ الأساليب الأمنية متدرجًا فيها، والتي تمكنه كإمام للمسلمين من حفظ أمنهم واستقرارهم، وردع كلّ مفسدٍ وآثمٍ قد يخل بأمن الدولة الإسلامية.

(١) باضع: جزيرة في بحر اليمن. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٣٢٤.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٧٦٢. انظر: المطلب الأول من هذا المبحث.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٧٢١.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٧٢٠.

(٥) ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ١٩١؛ ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٥٤. انظر: المطلب الأول من هذا المبحث.

الفصل الثالث

السياسة الأمنية للخليفة عثمان بن عفان

رضي عنه

- أقوال وأوامر ووصايا عثمان الأمنية.
- سياسة عثمان رضي عنه الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية.
- سياسة عثمان رضي عنه الأمنية تجاه الفتنة.
- أساليب عثمان رضي عنه الأمنية في التعامل مع حوادث عهده:
 - تنفيذ أحكام الشريعة.
 - الشورى.
 - استقصاء الحقائق.
 - النفي لمثيري الفتنة.
 - العفو والاستصلاح.
 - الحوار والمفاوضات.
 - تحقيق مطالب الناقمين.
 - التمسك بالحق.
 - افتداء الأمة بالنفس.

الفصل الثالث

السياسة الأمنية للخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه

● أقوال وأوامر ووصايا عثمان الأمنية:-

سارت سياسة عثمان بن عفان رضي الله عنه الأمنية وفق المنهج الإسلامي؛ المتمثل في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وسيرة صاحبيه، رضوان الله عليهما، وإجماع الأمة، واجتهاده فيما ليس فيه نصٌ فيما استجد من الأمور التي تتعلق بالجانب الأمني للدولة الإسلامية، فقد أشار في خطبته رضي الله عنه بعد أن بويع بالخلافة عام ٢٣هـ/٦٤٤م منهجه لعامة المسلمين في الحكم، ومما جاء في الخطبة: "... ألا وإنَّ لكم عليَّ بعد كتاب الله عز وجل سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثلاثاً: اتباعَ مَنْ كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم، وسنَّ سنة أهل الخير فيما لم تسنوا عن ملأ" (١).

وأكد فيها أيضاً على تطبيقه حدودَ الشريعة الإسلامية على كل من يخالفه حفظاً للأمن والاستقرار، فقال: "... والكف عنكم إلا فيما استوجبتم العقوبة،..." (٢).

فجاءت أوامره ووصاياه التي زود بها قواده وعماله والمسلمين عامة معبرةً عن تلك السياسة، ودالةً على ذلك المنهج. وقد أكدت الأخبار التاريخية إلى أنه فور توليه الخلافة رضي الله عنه وجَّه كتباً إلى ولاته على الأمصار، وأمراء الحرب، وعمال الخراج، ولعامة المسلمين يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحثهم على طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ويحرضهم على الاتباع وترك الابتداع (٣).

ومما كتب به رضي الله عنه إلى أمراء الأمصار بيَّن لهم فيها واجبهم تجاه الرعية، وأنَّ مهمتهم رعاية مصالح الأمة والابتعاد عن ظلمهم، والحرصُ على الرفق بهم في الجباية، وألا يرهقوا العباد وينسوا أول واجب عليهم وهو العدل بين الرعية بقوله: "فإنَّ الله -عز وجل- أمر الأئمة أن يكونوا رعاةً، ولم يتقدم إليهم في أن يكونوا جباة، وإنَّ صدرَ هذه الأمة خُلِقوا رعاة، ولم يُخلَقوا جباة، وليوشكن أئمتكم أن يصيروا جباةً ولا يكونوا رعاة، فإذا عادوا كذلك انقطع الحياء والأمانة والوفاء..." (٤).

(١) المالقي، محمد بن يحيى بن أبي بكر الأشعري الأندلسي، التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، تحقيق: محمود يوسف زايد، دار الثقافة - الدوحة، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٤٢. (سيرد اسم المصدر مختصراً: المالقي، التمهيد والبيان).

(٢) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٤٢.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٦.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠.

وأوصاهم ﷺ بالعدل في حكمهم للرعية، وذلك بأخذ ما عليهم من الحقوق، وبذل ما لهم من ذلك: "... ألا وإنَّ أعدلَ السيرة أن تنظروا في أمور الناس وفيما عليهم فتعطوهم ما لهم وتأخذوهم بما عليهم،..."^(١).

وأمرهم ﷺ بالالتزام بعهودهم مع أهل الذمة: "...ثم تننوا بالذمة، فتعطوهم الذي لهم، وتأخذوهم بالذي عليهم، ثم العدو الذي تتنابون، فاستفتحوا عليهم بالوفاء"^(٢).

ثم خصَّ ﷺ عمال الخراج بكتابٍ وجَّهه إليهم أوصاهم بتحقيق العدل في حياة الرعية، وأخذ الحق بالحق، والتمسك بالأمانة والوفاء والعدل في الجباية، وبين أنَّ الله لا يقبل إلا الحق، والحقُّ قائمٌ على الأمانة والوفاء، ومما جاء فيه: "فإنَّ الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق، وأعطوا الحق به، والأمانة الأمانة، قوموا عليها، ولا تكونوا أول من يسلبها فتكونوا شركاءَ من بعدكم إلى ما اكتسبتم..."^(٣).

كما حذرهم ﷺ في خطابه من عاقبة ظلم صنفين من ضعفاء الرعية؛ هما: اليتيم، والمعاهد، فقال: "...الوفاء الوفاء؛ لا تظلموا اليتيم، ولا المعاهد؛ فإنَّ الله خصمٌ لمن ظلمهم"^(٤).

كما كتب ﷺ إلى أمراء الجنود في الفروج، مبيِّناً لهم مهمتهم في حماية ثغور الإسلام وحفظ أمنها: "... فإنكم حماةُ المسلمين وذادتهم، وقد وضع لكم عمر ما لم يرغب عنَّا، بل كان عن ملاءٍ منَّا، فلا يبلغني عن أحدٍ منكم تغييرٌ ولا تبديلٌ فيغير الله بكم ويستبدل بكم غيركم، فانظروا كيف تكونون، فإني أنظر فيما ألزمني الله النظر فيه والقيام عليه"^(٥).

وحين بلغ عثمانُ كلامُ الناس فيه ، نادى في الناس مؤكِّداً لهم قيامه على شؤونهم: "... وأنا جالسٌ لكم في وقتٍ أنظر في أموركم، وليس لي حجابٌ ولا بوابٌ، ولا بابٌ يُغلق من دونكم، والسلام"^(٦).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١.

(٦) ابن أعثم، الفتوح، م ١، ص ٣٧٠-٣٧١.

وذكر ابنُ أَعثم أنَّ عثمانَ رضي الله عنه قد أقام في خلافته بالسياسة الحسنة، والعدل في الرعية، والرحمة للضعفاء والمساكين، والشفقة على جماعة المسلمين^(١)، فكان يخرج يوم الجمعة فيجلس على المنبر فيؤذن المؤذن وهو يتحدث يسأل الناس عن أسعارهم وعن مرضاهم^(٢)؛ حرصًا منه رضي الله عنه على متابعة أحوال الرعية بنفسه.

وورد أنه كتب إلى الناس في الأمصار: "أن ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، ولا يذل المؤمنُ نفسه، فإني مع الضعيف على القوي ما دام مظلومًا إن شاء الله"^(٣).

كما أنه كان رضي الله عنه يُلزم ولايته وعماله بموافاته في كل عام، ومن يشكونهم، لمراجعة أعمالهم، ومعرفة أحوالهم مع رعيتهم، وليأمرهم بالعدل ورفع الظلم عن الناس، وعدم إرهاب الرعية بما لا يطيقون^(٤).

ولم يكن رضي الله عنه ليرضى أن يستخدم ولائته سلطاتهم على حساب حقوق الرعية، فلما كثرت الشكايات على ولايته والأقارب عام ٣٥هـ/٦٥٦م كتب عثمان رضي الله عنه إلى أهل الأمصار ليوافوه، حتى يتحقق مما جاءه من أمر شكوى الناس منهم، وما كثر من أقاويل في ظلمهم للرعية: "... وقد رفع إليَّ أهلُ المدينة أن أقوامًا يُشتمون، وآخرون يُضربون! فيا من ضرب سرًّا وشتم سرًّا، من ادَّعى شيئًا من ذلك فليوافِ الموسمَ فليأخذُ بحقه حيث كان مني، أو من عمالي، أو تصدقوا، فإنَّ الله يجزي المتصدقين، فلما قرئ في الأمصار أبكى الناس، ودعوا لعثمان"^(٥). وهو بذلك يجعل الباب مفتوحًا أمام أيِّ شكايةٍ من الرعية ضد عماله حفظًا لأمن الأقاليم، وإحقاقًا للعدل.

كما كان يؤكد دومًا على عماله وولاته وقوادته بالابتعاد عن ظلم الرعية، والحرص على الرفق بهم؛ مهددًا من تصدر منه ما يخالف أمره سيعاقب بالعزل. فورد أنه كتب إلى جملة عماله ونوابه حين كثرت الشكاوي ضدهم: "فاعلموا أنَّ الناس يتكلمون في حقي بكلامٍ ينسبوني منه إلى الظلم، وإنني لا أرضى أبدًا بالظلم، ولا أقبل بأن يقوم عمالي ونوابهم بأي عملٍ أو حكمٍ لا يوافقوا

(١) الفتوح، ١م، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٢) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٩٨؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٦.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٠.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ٩٩-١٠٠.

أحكام الله، ثم أقسم عليكم بأنَّ كلَّ مَنْ يرى لي عليه حقًّا، ويرى لزوم طاعتي بمجرد إطلاعه على مضمون هذه الرسالة أن يتجه إليَّ في الحال، وليحضر إلى المدينة لأتحقق من أحوالكم، فإن صدر عنكم أيُّ جورٍ أو ظلمٍ أصلحتُّه، ثم أولِّي رجلاً أميناً عادلاً مكانه، وسأحافظ على حقوق الرعية كما يجب، إن شاء الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله" (١).

كما كان حريصاً على تزويد عماله وقادته بوصايا يوصيهم بتقوى الله في الرعية والرفق بهم، فكتب إلى الوليد بن عقبة إبان ولايته على الكوفة يوصيه بإقامة العدل بين رعيته، مما يتجلى لنا روح الإسلام، حيث جاء فيه: "... اتق الله فيما وليت، وانصر الضعيف، وخف الله في السر والعلانية" (٢).

وحين وقعت حوادث الفتنة، وكثرت الشكايات كتب إلى الأمراء يأمرهم بالكف عن الرعية فيما دون الشرع: "... فلا تجعلوا لأحدٍ علة، كُفُّوا عنهم ما لم يُحْرِفُوا دينًا، وخذوا العفو من أخلاقهم، وأجملوا لهم، ودين الله لا تركبته" (٣)، فهو يأمر بالتسامح منعاً لعله الخروج والتمرد.

وورد أنه كتب إلى عبد الرحمن بن ربيعة (٤) وهو على الباب يوصيه بحفظ أمن جنده وسلامتهم: "... فقصّر ولا تقتحم بالمسلمين، فإني خاش أن يبتلوا"، فلم يزجر ذلك عبد الرحمن عن غايته، فغزا في السنة التاسعة من إمارة عثمان حتى إذا بلغ بلنجر (٥) حصرها ونصب عليها المنجنيق والعرادات، فجعل لا يدنو منها أحدٌ إلا أعنتوه، أو قتلوه، وأسرعوا في الناس، ثم إن الترك أتعدوا يوماً فخرج أهل بلنجر، وتوافى إليهم الترك، فاقتتلوا! فأصيب عبد الرحمن، وانهمز المسلمون وتفرقوا.. (٦). فكان أمره حرصاً على أمن الجند وسلامتهم.

(١) ابن أعمش، الفتوح، م، ١، ص ٤٠٥.

(٢) العسكري، الأوائل، ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٤.

(٤) عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي، يعرف بذي النور، أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، أخوه سلمان بن ربيعة، وهو أكبر منه، استعمل على القضاء يوم القادسية، وعلى الباب زمن عمر. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٥) بلنجر: مدينة ببلاد الخزر خلف باب الأبواب. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٤٨٩.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٢٧؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٦١٨.

وكان ﷺ حريصاً على إقامة الحدود وتطبيق أحكام الشريعة تقرباً لله، فقد ورد عنه دعائه: "اللهم إني متقربٌ إليك بإقامة حدودك في كل أحدٍ، لا أبالي"^(١)، ملتزماً بتنفيذ ذلك على كل من يخطئ بإنزال العقوبة على المستحق، بدون تهاونٍ في ذلك، لإقرار الأمن في البلاد والاستقرار في أقاليمها.

وورد أنه أصدر أوامره لعماله في حج عام ٦٥٦/هـ٣٥ م يأمرهم فيها باستصلاح الناس والعفو عنهم إلا في حدود الله؛ موضحاً لهم الطريقة لذلك: "إنَّ هذا الأمر الذي يخاف على هذه الأمة كائن، وإنَّ بابه الذي يُغلق عليه فيكفكف به اللينُ والمؤتاة والمتابعة، إلا في حدود الله تعالى... فكفكفوا الناس، وهبوا لهم حقوقهم، واغفروا لهم، وإذا تعوطيت حقوقُ الله فلا تدهنوا فيها"^(٢)، فوجه ﷺ بالتسامح واللين حفظاً لسلامة أمن المجتمع، إلا أن تُنتهك حقوقُ الله فتقام الحدودُ حفظاً للأمن والحق.

وكتب -أيضاً-: "...فلا تعجلوا على أحدٍ بحِدِّ قبل استيجابه، فإنَّ الله جل ثناؤه يقول: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾"^(٣) من كفر داوينا بدوائه، ومن تولى عن الجماعة أنصفناه، وأعطيناه حتى نقطع حجته وعذره إن شاء الله"^(٤). وفي قوله ما يبين سياسته الأمنية مع المتولي عن الجماعة والخارج من الملة، بعدم العجلة والكف والاستجابة والإنصاف حتى ينقطع العذر وتبرأ الذمة.

ومن باب حفظه ﷺ للأمن الاجتماعي منع الناس من اللعب بالحمام على رؤوس الناس، وأمرهم بذبحها^(٥) لما فيه من إشرافٍ على منازل الناس، والتطلع على عوراتهم. وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أَنَّ رجلاً يتبع حمامة، فقال: "شيطانٌ يتبع شيطانة"^(٦) وقال إبراهيم النخعي: "من لعب بالحمام الطيارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر"^(٧).

(١) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٩٧-٩٨.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٨؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٣٩.

(٣) سورة الغاشية، آية: ٢٢-٢٣.

(٤) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٥.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٩٥.

(٦) باب اللعب بالحمام، حديث رقم ٤٩٤٠، ج ٤، ص ٢٨٥.

(٧) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٢٤١.

وإيماناً منه بأهمية لزوم الجماعة في حفظ الأمن والاستقرار في الدولة الإسلامية جاءت وصاياه لعامة المسلمين يأمرهم فيها بلزوم الجماعة؛ حرصاً منه على وحدة المجتمع الإسلامي وتماسك جبهته الداخلية؛ ففي خطبة له في المدينة أوصى المسلمين بطاعة ولاة الأمر ولزوم الجماعة، وذلك حين وجه أبا موسى وحذيفة إلى الكوفة، فقال: "أيها الناس! اتقوا الله وأطيعوا أولي الأمر، وإياكم ومفارقة الجماعة، واحفظوا بيعتكم" (١).

وكتب إلى أهل الكوفة حين وجه إليهم أبا موسى والياً عليهم، فحذرهم من الفتن المخلة بالأمن، ودعاهم إلى لزوم الجماعة لما فيها من سلامة المجتمع ووحدة الأمة، وقد ساسهم أمنياً بعزل الأمير الذي كرهوا ولايته، وولى عليهم من رغبوه، وفي ذلك قطعاً للعدر، وحفظاً للأمن، فجاء في كتابه: "...ولا تلقوا بأنفسكم إلى الفتنة، ولا تفارقوا الجماعة، ولا تقبلوا كلاماً لم أقله، ولا تنسبوا إليّ عملاً لم أفعله، وإنني لن أطيع هواكم وأخالف ما أرى أنه الحق،..." (٢).

وصاياه ﷺ قبل وفاته:

وعثمان رضي الله عنه في أواخر أيامه قبل استشهاده كان حريصاً على وحدة كلمة المسلمين واجتماع صفهم، فكانت كلُّ وصاياه لأصحابه ولأمة الإسلام لزوم الجماعة، فيروى أنه لما كان يوم الدار (٣) أوصى أبا قتادة الأنصاري (٤) ورجلاً آخر دخلا عليه -وهو محصور-، قد استأذناه في الحج، فأذن لهما، وقال: "عليكما بالجماعة"، قالوا: "أرأيت إن أصابك هؤلاء القوم وكانت الجماعة فيهم، قال: "إلزام الجماعة حيث كانت" (٥)، كما ورد أنه أمر بذلك -أيضاً- عبد الله بن عمر (٦).

(١) ابن أعمش، الفتوح، م، ١، ص ٤٠٢.

(٢) ابن أعمش، الفتوح، م، ١، ص ٤٠١.

(٣) يقصد بيوم الدار اليوم الذي قتل فيه رضي الله عنه.

(٤) أبو قتادة الأنصاري الخزرجي السلمي، فارس رسول الله ﷺ، اختلف في شهوده بدر، وشهد أحدًا وما بعدها، توفي سنة ٥٤ هـ بالمدينة، وقيل بالكوفة في خلافة علي، وقيل إنه توفي سنة ٤٠ هـ، وشهد مع علي مشاهدته كلها. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١٠.

(٦) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، م، ٣، ص ٤١.

وكان آخر ما سُمع من عثمان رضي الله عنه، وهو يتخبط في دمه، دعائه: "اللهم اجمع أمة محمد - ثلاث مرات -" (١).

وحين اشتد الحصار عليه رضي الله عنه من قبل الثوار وجّه أمرًا صريحًا ومباشرًا للصحابة وأبنائهم المتواجدين معه يوم الدار بالكف عن القتال والمدافعة عنه برواياتٍ عدةٍ، ومنها أنه قال: "إنَّ أعظَمكم غناءً أكفُّكم ليده وسلاحه" (٢)، وروي أنه أقبل على كل من معه في الدار من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وقال: "أعزم على كل من يرى لنا طاعةً أن لا يمد يده ولا سلاحه" (٣).

وتشير الروايات إلى أنَّ عددًا كبيرًا من الصحابة أرادوا القتال إلى جانب عثمان رضي الله عنه، فمنعهم من ذلك، وأمرهم بالكف (٤)، رغم أنه قد أُحِلَّ له وللمسلمين قتلهم، لأنه آثر التضحية بنفسه على سفك دماء المسلمين لضمان أمنهم، كأبي هريرة، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، والحسن (٥)، والحسين (٦) ابني علي، وزيد بن ثابت (٧)، ومحمد بن طلحة (٨)، وسعيد بن العاص (١).

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٨٦

(٢) الكلاعي، حروب الردة، ص ٦٢٤.

(٣) ابن أعثم، الفتوح، م ١، ج ٢٧، ص ٤٢٤.

(٤) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٩٠؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٣٠.

(٥) الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، سبط رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو سيد شباب الجنة، وريحانة النبي صلى الله عليه وآله وشبيهه، سماه النبي صلى الله عليه وآله الحسن، وعق عنه يوم سابعه، وحلق شعره، وأمر أن يتصدق بزنة شعره فضة، سلم الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان في عام ٤١هـ، واختُلف في وقت وفاته، فقيل سنة ٤٩هـ، وقيل: ٥١هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٤٨٧-٤٩٣.

(٦) الحسين بن علي بن أبي طالب، أخو الحسن، وريحانة النبي صلى الله عليه وآله، سيد شباب أهل الجنة، أمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، فاضلٌ، كثير الصوم، والصلاة، والحج، والصدقة، وأفعال الخير جميعها. وكان ممن امتنع عن البيعة ليزيد بن معاوية، وكتبه أهل الكوفة ليأتي إليهم ليباعوه ففعل، وقاتل جيش يزيد بالعراق حتى قُتل في عام ٦١هـ بكرِلاء. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٤٩٥-٥٠٠.

(٧) زيد بن ثابت الأنصاري الخزرجي ثم النجاري، كان عمره لما قدم النبي صلى الله عليه وآله المدينة ١١ سنة، وشهد أحدًا، وقيل: كانت الخندق أول مشاهدته، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله الوحي وغيره، ثم كتب لأبي بكر وعمر، واستخلفه عمر على المدينة ثلاث مرات، أعلم الصحابة بالفرائض، والراسخين في العلم، وكان على بيت المال لعثمان، كما كان عثمانياً، ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه، وكان يُظهر فضل علي وتعظيمه، توفي سنة ٤٥هـ، وقيل: ٤٣هـ، وقيل: ٥١هـ، وقيل: ٥٢هـ، وقيل: ٥٥هـ، وهو الذي كتب القرآن في عهد أبي بكر وعمر. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ١٣٦-١٣٧.

(٨) محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، حمله أبوه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فمسح رأسه، وسماه محمدًا، ونحله كنيته، وكان يلقب بالسجاد، لكثرة صلواته وشدة اجتهاده في العبادة. قتل يوم الجمل مع أبيه سنة ٣٦هـ، وكان هواه مع علي، إلا أنه أطاع أباه. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٢٢.

وعبد الله ابن الزبير^(٢)، وابن مروان^(٣)، وأمثالهم، رضوان الله عنهم جميعاً، قد عزم عليهم بالانصراف فانصرفوا^(٤)، كما أعتق رقاب مواليه من كفّ منهم يده، وقال: "من وضع سلاحه وأغمد سيفه فهو حرٌّ لوجه الله! انصرفوا يا هؤلاء إلى منازلكم ودعوني والقوم! فأغمد القوم سيوفهم"^(٥).

وأرسل إليه علي رضي الله عنه والزبير يستأذناه في القتال فقال: "ما أحب أن يهراق^(٦) دمٌ بسببي"^(٧)، وقال لأبي هريرة يوم الدار حين استأذنه في القتال: "فإنك والله إن قتلت رجلاً واحداً فكأنما قُتل الناسُ جميعاً"^(٨)، كما وجدت عواملاً أخرى قد دفعت عثمان رضي الله عنه إلى إثارة القتل على القتال سنأتي على ذكرها لاحقاً.

وهكذا عمل عثمان رضي الله عنه على حفظ أمن الصحابة والمجتمع المدني، ففداهم بنفسه كما رسخ مبدأ الكف عن القتال ودفع الفتن ولزوم الجماعة حفظاً للأمن العام للأمة.

(١) سعيد بن العاص القرشي الأموي، ولد عام الهجرة، وقيل: بل ولد سنة إحدى، من أشرف قريش وأجوادهم وفصحائهم، أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان، استعمله عثمان، لما قتل عثمان اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفين، واستعمله معاوية على المدينة، توفي سنة ٥٩ هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٣٩-٢٤١.

(٢) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، وأمّه أسماء بنت أبي بكر، أول مولود في الإسلام بعد الهجرة للمدينة، حنّكه رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر لأكها في فيه ثم حنّكه بها، فكان ريقُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أول شيء دخل جوفه، وهو الذي سماه، وكناه. شهد الجمل مع أبيه مقاتلاً لعلي، وامتنع عن البيعة ليزيد بن معاوية، وحاربه يزيد إلى أن مات، ثم بويع عبد الله بالخلافة، وبقي خليفة إلى أن ولي عبد الملك بن مروان بعد أبيه، فلما استقام له الشام ومصر جهّز العساكر لقتال ابن الزبير، وحاصره بمكة إلى أن قتله سنة ٧٣ هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ١٣٨-١٤٠.

(٣) مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ابن عم عثمان بن عفان، لم ير النبي لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل لما نفى النبي صلى الله عليه وسلم والده، استكتبه عثمان، واستعمله معاوية. ولما مات يزيد ولم يعهد إلى أحد بويع بالخلافة بالشام، وكانت مدة ولايته ٩ أشهر، وقيل: ١٠ أشهر، وهو معدودٌ فيمن قتله النساء. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٤) ابن خياط، تاريخه، ص ١٧٣؛ ابن أعثم، الفتوح، م ١، ص ٤٢٤؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص ١١٢.

(٥) ابن أعثم، الفتوح، م ١، ج ٢٧، ص ٤٢٤.

(٦) يهراق: هراق يهريق أي: صبه. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٥. (مادة: هرق).

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٤٩.

(٨) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٩٠؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٣٠-١٣١.

● سياسة عثمان ؓ الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية:

لقد عني عثمان ؓ عنايةً كبيرةً على إقرار الأمن والاستقرار في أقاليم الدولة الإسلامية طوال فترة خلافته، خاصة في السنوات الأخيرة من حكمه، ولجأ ؓ إلى التعامل بكل حزم وقوة مع كل من يحاول الإخلال بأمنها وزعزعة استقرارها، واتخاذ كل ما يلزم لحفظ الأمن العام في الدولة وإقراره بين رعيته.

فقد واجه عثمان ؓ منذ أن ولي الخلافة مشكلةً أمنيةً تتعلق بثورة بعض أقاليم الدولة المفتوحة في فارس، والشام، ومصر، وإفريقية. فنقضت بعضُ المدن عهودَ صلحها مع المسلمين؛ منتهزين فرصة وفاة عمر بن الخطاب ؓ وانشغال المسلمين بذلك، في محاولة للخروج عن سلطة الدولة الإسلامية، والثورة عليها، مما تسبب في الإخلال بالأمن، وتهديد استقرار الأقاليم الإسلامية، ففي مصر خالف أهل الإسكندرية^(١) عام ٢٥هـ/٦٤٦م.

وكان سبب ذلك النقض أنّ الروم قد كاتبوا من كان فيها من الروم ودعوههم إلى نقض الصلح، فأجابوهم إلى ذلك، فسار إليهم من القسطنطينية جيشٌ كثير، فأرسوا بها، وانفق معهم من بها من الروم، وثبت المقوقس على الصلح، فخرج إليهم عمرو بن العاص فهزمهم، وفتحها عنوة^(٢)، فقتل المقاتلة، وسبي الذرية^(٣)، وأرسل الأسرى إلى المدينة، إلا أنّ عثمان ؓ أعاد السبي إلى ذمتهم^(٤).

(١) فتحت عنوة سنة ٢٠هـ/٦٤٠م على يد القائد عمرو بن العاص، ثم نقضت عهدها سنة ٢٣هـ، وأعيد فتحها ثانية. ابن

خياط، تاريخه، ص ١٣٤-١٤٤؛ ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١١٧؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٠.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٤٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٧٦؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٣٤٢.

(٣) المقرئ، أحمد بن علي بن عبد القادر، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب - القاهرة، م ١، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢. (سيرد اسم المصدر مختصراً: المقرئ، الخطط).

(٤) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٣٥؛ الكندي، ولاة مصر، ص ٣٥؛ القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٠٤.

(٥) ابن خياط، تاريخه، ص ١٥٨.

وفي عام ٦٥٤هـ/٣٣م نقضت إفريقية^(١) عهدها، فغزاها عبد الله بن سعد والي مصر للمرة الثانية، حتى أقرهم على الإسلام والجزية^(٢).

وفي بلاد فارس منعت أذربيجان، وأرمينية^(٣) ما كانوا قد صالحوا عليه المسلمين عام ٦٤٥هـ/٢٤م في رواية مخنف، فغزاهم الوليد بن عقبة^(٤)، وقام بتأديب الثائرين فيها، وأرغمهم على دفع الجزية، ففتح، وغنم، وسبي، حتى طلب أهل كور أذربيجان الصلح، فصالحهم على الصلح الأول^(٥)، وورد أن ذلك كان في عام ٦٤٧هـ/٢٦م^(٦)، وقيل: إن ذلك كان في عام ٦٤٩هـ^(٧)/٢٨م، وورد عند ابن تغري بردي^(٨) أن أذربيجان قد نقضت عهدها عام ٦٥٠هـ/٢٩م فغزاهم سعيد بن العاص حتى افتتحها ثانيًا.

كما نقضت الريُّ عهدها عام ٦٤٦هـ/٢٥م، فغزاهم أبو موسى الأشعري^(٩). وفي رواية أخرى قيل: إن سعد بن أبي وقاص قد بلغه أن أهل الري قد عزموا على نقض الهدنة والغدر،

(١) فتحت إفريقية سنة ٦٤٧هـ/٢٧م، على يد والي مصر آنذاك عبد الله بن سعد بن أبي سرح. انظر تفاصيل الفتح: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٧.

(٢) ابن الجوزي، ج ٥، ص ٤٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٠.

(٣) أرمينية: اسمٌ لصقعٍ عظيمٍ واسعٍ في جهة الشمال، وقيل: هما أرمينيتان؛ الكبرى والصغرى، وحدهما من برزعة إلى باب الأبواب، ومن الجهة الأخرى إلى بلاد الروم، وجبل القبقق، وصاحب السرير. وقيل: أرمينية الكبرى خلاطٌ ونواحيها، وأرمينية الصغرى تفليسٌ ونواحيها. وقيل: هي ثلاث أرمينيات، وقيل: أربع. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ١٥٩.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١-٥٩٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٧٧-٤٧٨؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٠٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١-٥٩٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٦١٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٦.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١-٥٩٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٦١٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٦.

(٧) ابن خياط، تاريخه، ص ٩٢.

(٨) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٠.

(٩) الديار بكري، تاريخ الخميس، ٢٥٥؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٣٥.

فأرسل إليهم، وأصلحهم، وغزا الديلم ثم انصرف^(١)، ولما كانت السنة الثالثة من خلافة عثمان رضي الله عنه كفر أهل إيدج^(٢)، والأكراد^(٣)، فخرج إليهم أبو موسى الأشعري غازياً في أهل البصرة^(٤).

وجاء في رواية للواقدي^(٥) أنه في عام ٢٧هـ/٦٤٨م فُتحت اصطخر ثانياً على يدي عثمان بن أبي العاص.

وَرُوي أن أهل فارس نقضت عهدها واجتمعوا باصطخر^(٦) في عام ٢٩هـ/٦٥٠م، فسار إليهم عبد الله بن عامر^(٧) -والي البصرة- ففتحها عنوةً وقتل منهم مقتلةً عظيمة لم يزلوا منها في دُلِّ^(٨).

كما انتقضت طبرستان^(٩)، فغزيت حتى أعطوا ما كانوا أعطوا أولاً، وخلع صول بجرجان فغزاه حتى أعطى ما كان يعطي^(١٠).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٧٦.

(٢) إيدج: كورةٌ وبلدٌ بين خوزستان وأصبهان، وهي من أجَلِّ مدن هذه الكورة. ياقوت، المعجم، ج ١، ص ٢٨٨.

(٣) الأكراد: منتشرون بين الرِّيِّ وأصبهان. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج ١٤، ص ٨٦. (سيرد اسم المرجع مختصراً: الزبيدي، تاج العروس).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٤-٦٠٥؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٦١٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٠٩.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٠.

(٦) وقد سبق لاصطخر أن نقضت صلحها زمن عمر بن الخطاب، انظر في ذلك: الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص.

(٧) عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة القرشي، ابن خال الخليفة عثمان، ولد على عهد رسول الله، وكان كريماً ميمون النقيبة، استعمله عثمان على البصرة، وبلاد فارس، وكانت له فتوحٌ عظيمة؛ افتتح خراسان كلها، وأطراف فارس وسجستان، وكرمان، وزابلستان، ولم يزل والياً على البصرة إلى قتل عثمان، وشهد الجمل مع طلحة والزبير، بعدها أقام بدمشق، ثم ولاه معاوية البصرة، توفي سنة ٥٨ هـ، وقيل غير ذلك. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ١٨٤-١٨٥.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٤.

(٩) طبرستان: بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، وهي بين الري وقومس والبحر وبلاد الديلم والجبل. والغالب على هذه النواحي الجبال. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ١٣. وقد فتحت صلحاً سنة ٢٢هـ/٦٤٢م. انظر تفاصيل الفتح: الطبري،

تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٨-٥٣٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ج ٧، ص ١١١-١١٢.

(١٠) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٥٢-١٥٣.

وفي بلاد خراسان^(١) ثار غالبية أهلها من أدناها إلى أقصاها بعد مُضيِّ عامين من خلافة عثمان رضي الله عنه^(٢). وعزى أحد الباحثين تلك الثورة إلى عدم وجود قواتٍ مرابطةٍ كافية، وكذلك إلى عدم النية في الاستيطان هناك في بادئ الأمر^(٣).

ولم يكن أمام عثمان رضي الله عنه إزاء ذلك إلا إخمادُ تلك الثورة التي هددت الأمنَ العام للإقليم ووحده، فوجّه إلى خراسان واليه عبد الله بن عامر لإعادة فتحها، فخرج وبث الجنود في كور خراسان، وافتتح مدنها؛ تارة بالصلح وتارة عنوة^(٤)، إلى أن اكتمل فتح بلاد خراسان عام ٦٥٢م/٣١هـ. كما روي أنَّ حلوان^(٥) نقضت صلحها عام ٦٥٠م/٢٩هـ، فافتتحها عبد الله بن عامر عنوة^(٦).

وفي أواخر عهد خلافة عثمان نقضت زرنج^(٨) عهدها، وأخرجوا أميرها مستغلين اضطراب أمر عثمان والفتنة^(٩).

(١) خراسان: بلادٌ واسعةٌ أولُ حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند. وتشتمل على أمهات من البلاد؛ منها: نيسابور، وهراة، ومرو، -وهي قصبته- وبلخ، وطالقان، وفسا، وأبيورد، وسرخس. ياقوت، المعجم، ج٢، ص ٣٥٠.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص ٥٥٠. وكانت خراسان وأعمالها قد فتحت صلحًا وعنوة أول مرة عام ٦٤٣م/٢٢هـ. انظر: أبي الفداء، علي بن محمود بن شاهنشاه بن أيوب، تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، تعليق: محمود ديوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج١، ص ٢٣٠. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: أبي الفداء، المختصر في أخبار البشر) .

(٣) راضي عبد الله عبد الحليم، دراسات في تاريخ خراسان، الأندلس للإعلام والنشر - القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٨. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: راضي عبد الحليم، تاريخ خراسان).

(٤) انظر تفاصيل ذلك والمدن التي أخضعت من جديد في خراسان: الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص ٦٣٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص ١٨-٢٢؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٦١٢-٦١٣، ٦٢١؛ البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥١٠.

(٥) الياضي، مرآة الجنان، ج١، ص ٧٢.

(٦) حلوان: في آخر مدود السواد مما يلي الجبال من بغداد، وهي في العراق العجمي. الحموي، المعجم، ج٢، ص ٢٩٠. وقد فتحت حلوان صلحًا على يدي سعد بن أبي وقاص بعد وقعة جلولاء عام ٦٣٧م/١٦هـ. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص ٤٧٣.

(٧) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥٠٦.

(٨) زرنج: مدينة، هي قصبه سجستان. وسجستان اسم الكورة كلها. ياقوت، المعجم، ج٣، ص ١٣٨.

(٩) ابن خلدون، المقدمة، ج٢، ص ١٠١٥.

أما في بلاد الشام فقد نقضت طرابلس عهدها حين كاتبوا الروم، فوجه عثمان رضي الله عنه إليها معاوية لفتحها، ففتحت بعد حصارٍ شديد، وقطع المادة عن أهلها من البحر وغيره حتى جلا أهلها عنها ليلاً^(١).

كما أعان أهل قبرص الروم على الغزاة في البحر بمراكب أعطوهم إياها في عام ٦٥٣/هـ ٦٥٤م، فغزاهم معاوية سنة ٦٥٤/هـ ٦٥٤م، ففتحت عنوة، فقتل، وسبي، ثم أقرهم على صلحهم^(٢).

وإزاء حركات الثورة والنقض تجاه الدولة الإسلامية لم يكن أمام عثمان رضي الله عنه إلا أن يسير على خطى من سبقه من الخلفاء؛ لأنّ الذمة إذا انتقضت غزيت^(٣)، فاتخذ سياسةً أمنيةً مضادةً للقضاء على تلك الثورات، أو التقليل منها؛ حفاظاً على الأمن والاستقرار، وإعادة سيطرة الدولة الإسلامية على هذه المدن المفتوحة، كما أنه اتخذ تجاه بعض المدن التي نقضت بعض الإجراءات الأمنية كعقوبةٍ حمايةً لأمن الإقليم، والكفيلة بعدم تكرار التمرد والعصيان. ومن ذلك موافقته على هدم سور مدينة الإسكندرية كسرًا للقدرّة العسكرية، وتركها كي لا تكون عونًا للعدو ولأهلها لهجومٍ آخر من البحر^(٤) ويكون خراب سورها ضماناً للمسلمين بعدم النكث والتمرد^(٥)، وكذلك فعلوا حين نقضت خراسان، إذ قام عبد الله بن عامر بهدم مدينتها مرو^(٦).

كما عمد عثمان رضي الله عنه إلى شحن المدن التي أعيد فتحها بالمسلمين أو طوائف وفئات معينة يأتون بهم من بلاد المسلمين وإنشاء كل ما فيه رمزٌ للإسلام لصبغها بالطابع الإسلامي؛ مما يسهل عملية انتشار الإسلام في تلك المدن، وتحول ولاء أهلها إلى الإسلام، فقد بُعث إلى قبرص بعد

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٣.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٨.

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ١٥٢-١٥٣.

(٤) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٣٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٧٦؛ الكندي، ولاة مصر، ص ٣٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٧.

(٥) وسبق للإسكندرية أن نقضت عهدها زمن عمر بن الخطاب. انظر: الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص ١٢٢.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٧.

إعادة الفتح اثني عشر ألفاً كلهم أهل ديوان، فبنوا بها المساجد، ونقل إليها جماعة من بعلبك، وبنى بها مدينة^(١).

وكان المسلمون كلما فتحوا مدينةً ظاهرةً أو عند ساحلٍ رتبوا فيها قدر ما تحتاج إليه من المسلمين، فإن حدث في شيءٍ منها حدثٌ من قبل العدو سربوا إليها الأمداد^(٢)، فانتهج عثمان سياسةً أمنيةً وتمثلت في تحصين الثغور وشحنها بالرجال والميرة والسلاح، فحمى أمن المدن الساحلية، وتقوية دفاعاتها وزيادة حراسها ومرابطيها، وذلك عن طريق شحن تلك المدن بالمقاتلة. ويروي البلاذري^(٣) في ذلك أن عثمان رضي الله عنه كتب إلى معاوية -واليه على الشام- يأمره بتحسين السواحل، وشحنها، وإقطاع من ينزله إياها القطائع ففعل، كما كان معاويةً يوجه إلى طرابلس في كل عام جماعةً كثيفة من الجند يشحنها بهم ويوليها عاملاً، فإذا انغلق البحر قفل وبقي العامل في جماعةٍ يسيرة^(٤).

كما اهتم عثمان رضي الله عنه بأمر مدينة الإسكندرية، ولشدة تخوفه من تكرار النقض أشارت المصادر التاريخية إلى أنه قد كتب إلى عبد الله بن سعد بن أبي سرح يأمره بتقوية دفاعاتها، وشحنها بالمقاتلة، ومما جاء فيه: "...قد علمت كيف كان هم أمير المؤمنين بالإسكندرية، وقد نقضت الروم مرتين، فألزم الإسكندريةً رابطتها، ثم أجر عليهم أرزاقهم، وأعقب بينهم في كل ستة أشهر"^(٥).

كما قام عثمان رضي الله عنه بترتيب ولايات فارس وخراسان إدارياً بتعيين أمراء عليها، فقد روي أنه بعد أن بلغه خبر فتح فارس كتب بإمرة بعض الأمراء على كور فارس، كما فرّق خراسان بين نفرٍ ستةٍ من الصحابة والتابعين من بينهم الأحنف بن قيس الذي جعله على المروين بعد أن أعيد فتحهما^(٦)، وجعل أهل البصرة يغزون من لم يكن صالح من أهل خراسان، فإذا رجعوا خلفوا أربعة آلاف للعقبة، فكانوا على ذلك حتى كانت الفتنة^(٧).

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٨.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٣.

(٥) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ٢٥٨-٢٥٩؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٣٥٣؛ المقرئ، الخطط، م ١، ج ١، ص ٢٧٠.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٥.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٣.

كما واجه عثمان رضي الله عنه في السنوات الأخيرة من حكمه ثوراتٍ وتمردَ بعض الأمصار الإسلامية، كالكوفة بحجة عدم رضاهم عن ولائهم، فسخطوا على سعد بن أبي وقاص، ثم اتهموا الوليد بشرب الخمر، فوُلِّي سعيد بن العاص الذي مُنِع هو الآخر من دخول ولايته بحجة عدم رضاهم عن ولايته^(١).

وتشير الروايات إلى أنه في عام ٦٥٥/هـ ٣٤م خلع طائفةً من أهل الكوفة واليهم سعيد ابن العاص حين ذهب إلى المدينة، وتصدوا له حين عودته في مكان يقال لها الجرعة، ومنعوه من دخول الكوفة، وكتبوا إلى عثمان يطالبون بأبي موسى واليًا عليهم، فما كان من عثمان إلا أن يقره عليهم^(٢).

وفي مصر في عام ٦٥٦/هـ ٣٥م وثب محمد بن أبي حذيفة^(٣) على مصر، وملكها من غير ولايةٍ من خليفة. وكان من خبره أنه جمع جمعًا وركب على خليفة ابن أبي سرح، وقاتله، وهزمه، وأخرجه من الفسطاط، ثم دعا الناس إلى خلع عثمان، وحضَّ عليه بكل شيءٍ يقدر عليه، وأسعر البلاد^(٤)، وأراد عبدُ الله بن سعد دخول مصر بعد رجوعه من المدينة فمنع من قبل خيل ابن أبي حذيفة^(٥) عند جسر القلزم، فانصرف إلى عسقلان^(٦)^(٧).

(١) ستأتي تفاصيل ذلك لاحقًا.

(٢) ابن خياط، تاريخه، ص ١٦٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٣، ٦٤٤.

(٣) محمد بن أبي حذيفة القرشي العبشمي، ولد بأرض الحبشة على عهد رسول الله ﷺ، وهو ابن خال الخليفة عثمان، كفله عثمان إلى أن كبر، ثم سار إلى مصر، فصار من أشد الناس تأليبًا عليه. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٣١١.

(٤) الكندي، ولاة مصر، ص ٣٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٢٢.

(٥) ظل ابن أبي حذيفة مقيمًا في مصر حتى قتل عثمان، وبويع لعلي، وقيل أنه قتل على يد جند عمرو بن العاص في عريش مصر. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٩٦-٩٧.

(٦) عسقلان: مدينةٌ بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين، ويقال لها عروس الشام. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ١٢٢.

(٧) المقرئ، الخطط، م ٢، ص ١٤٨.

كما أنّ سياسته الأمنية ﷺ لحفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية قامت على أساس إقرار العدل بين كافة أفراد الرعية، ورفع الظلم عنهم؛ لإحلال الأمن والاستقرار في أنحاء أقاليم الدولة، سواء من خلال أوامره وخطبه ﷺ إلى قادته وولاته^(١)، أو من خلال سياسته التطبيقية لها^(٢).

وقد ذكرت بعض المصادر التاريخية^(٣) على أنّ عثمان ﷺ عند توليه الخلافة أقرّ ولاية عمر ﷺ سنةً إنفاذاً لوصية عمر ﷺ، ولأنّ أكبر مهام الولاية تحقيق الأمن، وإقامة العدل بين الرعية، وتنفيذ الحدود الشرعية على العصاة، وجباية الفياء بالعدل دون ظلم أو تعسف؛ لذا أولى عثمان ﷺ عنايةً كبيرةً واهتمامًا بالغًا باختيار الولاية، فكان يختارهم من أهل الكفاءة العسكرية والإدارية، فوفّق في إختياراته للولاية، وقد أثنى بعض المؤرخين على عددٍ من ولاته؛ إذ وصف المقرئ^(٤) والي عثمان في مصر عبد الله بن أبي السرح بقوله: "ومكث أميرًا مدة ولاية عثمان كلها محمودًا في ولايته".

كما أورد اليعقوبي روايةً تبين مدى حرص أبي موسى الأشعري على الطاعة للخليفة عثمان وتوطيد الأمر لمن بعده، فقد ورد أنّ أبا موسى قام خطيبًا في الناس حين بلغه نبأ عزله وولاية عبد الله بن عامر على البصرة فقال: "قد جاءكم غلامٌ كثير العمات والحالات والجدات في قريش، يُفيض عليكم بالمال فيضًا"^(٥).

كما وصفت الروايات التاريخية^(٦) الوليد بن عقبة أثناء إمارته للكوفة بالرفق والحلم: "...وكان أحبّ الناس في الناس، وأرفقهم بهم، فكان كذلك خمس سنين وليس على داره بابٌ".

وحرص ﷺ على توجيه الولاية والعمال ومراقبتهم مراقبةً دقيقة ولصيقة ومتابعة أعمالهم وتتبع أمورهم مع رعيّتهم بأساليب عدة، ومن بينها:

(١) انظر: وصاياه وأوامره الأمنية، المبحث الأول من هذا الفصل، ص ١٩٧ وما بعدها.

(٢) انظر: المبحث الرابع من هذا الفصل، المطلب الأول.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٣٨-١٣٩؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠.

(٤) الخطط، م ١، ج ٢، ص ٨١.

(٥) تاريخه، ج ٢، ص ١٦٦.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٦، ٦٠٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٨.

- إلزامهم بموافاته في حج كل عام؛ لمراجعة أعمالهم، ومعرفة أحوالهم مع رعيته، وليأمرهم بالعدل ورفع الظلم عن الناس، وعدم إرهاق الرعية بما لا يطيقون^(١).
 - إرسال كتبٍ إلى أهل الأمصار بموافاته في الحج إن كانت لهم شكاوي ومظالم فيرفعونها إليه أمام عماله جرياً على سياسة عمر. وجاء فيه: "... فيا من ضُرب سرّاً وثُتم سرّاً، من ادّعى شيئاً من ذلك فليوافِ الموسم فليأخذ بحقه حيث كان، مني أو من عمالي، أو تصدقوا فإنَّ الله يجزي المتصدقين"^(٢).
 - مراسلة ولاته؛ ففي عام ٣٥هـ/٦٥٦م أرسل إلى ولاته ليشاورهم في أمره وفيما يجري في الأقاليم^(٤)، ليتدارسَ معهم شؤون الولايات ويقدم الإرشاد والرأي للولاة.
 - إرسال المفتشين إلى الولاة لكشف حقيقة سير ولاته وعماله، فقد أرسل عمار بن ياسر إلى مصر، ومحمد بن مسلمة إلى الكوفة، وأسامة بن زيد إلى البصرة، وعبد الله بن عمر إلى الشام^(٥).
 - ومن صور المراقبة كذلك أنه أرسل من يثق به إلى اليمن بطريقةٍ سريةٍ ليعرف أحوال البلاد^(٦).
- وكانت سنته ﷺ في ولاته وعماله إن خالفوا أمراً أو أخطأوا ووجد في مخالفتهم ما يؤثر بأمن الرعية عُزلوا، وكان لا يعزل أحداً إلا عن شكاةٍ، أو استعفاءٍ من غير شكاة^(٧).
- كما كان ﷺ على استعدادٍ لتأديب أي والٍ يقع في الخطأ تجاه رعيته دون خشية في ذلك، فلا يتردد في معاقبتهم إن أخلوا بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه رعيته، أو أضروا بأمنهم، وغالبًا ما كان العزل هو العقاب التأديبي الذي ينزله عليهم دون خشية في ذلك، فعزل الحارث بن
-
- (١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٠.
- (٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٧؛ الملقني، التمهيد والبيان، ص ٩٩-١٠٠.
- (٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٧؛ المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٤٦، ص ١٤٦.
- (٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤٥.
- (٥) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٤٦، ص ١٤٧.
- (٦) عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، النظم الإسلامية في اليمن ميلاداً ونشأة، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٥٤. (نقلًا عن ابن سمره، طبقات فقهاء اليمن، ص ٤٠). (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: عبد الرحمن الشجاع، النظم الإسلامية في اليمن).
- (٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٨٢-٤٨٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ص ١٣٧.

الحكم عن سوق المدينة لأنه تسلط على باعة النوى واشتراه لنفسه، وقال لأهل المدينة: "إني لم أمره بذلك، ولا عتب على السلطان في جور بعض العمال إذا استدرك بعد عمله"^(١).

وتُعد حوادث العزل في عهده كثيرةً مقارنةً بسابقه، وكثيرًا ما كانت تردده الشكايات تجاه ولايته من أهالي الأمصار ومطالبهم بعزل الوالي عنهم بسببٍ أو بدون سبب، فيحقق لهم مطلبهم لما فيه مصلحة للأمن العام للدولة الإسلامية وحفظاً لأمن الإقليم.

وقد يكون العزل للوالي إذا ما وجد أنَّ المصلحة الأمنية للإقليم تقتضي عزله، إذا سبب وجوده انقسامًا بين الرعية، وخلق فتنةً لخصومة أهل المصر له عزله، فقد عزل سعد بن أبي وقاص عن الكوفة لخلافٍ جرى بينه وبين عبد الله بن مسعود عامله على بيت المال^(٢)، إذ اقترض سعدٌ من عبد الله بن مسعود قرضًا من بيت المال، وتقاضاه ابن مسعود فلم يوسر سعد، فارتفع بينهما الكلام، وافترقا يتلاومان، وتداخلت بينهما العصبية^(٣)، فاستعان عبدُ الله بأناسٍ من الناس على استخراج المال، واستعان سعدٌ بأناسٍ على إنظاره، فافترقوا وبعضهم يلوم بعضًا^(٤)، وأدى إلى افتراق المسلمين وتحزُّبهم للأميرين، فغضب عليهما عثمان رضي الله عنه وهمَّ بهما، ثم ترك ذلك وعزل سعدًا وأخذ ما عليه، وأقرَّ عبدُ الله^(٥)، وقد رأى عثمان رضي الله عنه أنَّ العزلَ هو أنسبُ حلٍّ لإزالة التوتر والخلاف، خاصة بعد أن تدخلَ الناسُ، فوقعت الفتنة بين الناس بانقسامهم لأحد الطرفين.

ولكننا نتساءل عن سبب عزل سعدٍ عن الولاية وإقراره لابن مسعود في منصبه رغم أن غضبه لم يكن على أحدهما فقط، والواقع أنَّ بين سعدٍ وأهل الكوفة خصومةً سابقةً منذ خلافة عمر رضي الله عنه^(٦)، فرأى من باب المصلحة الأمنية للإقليم عزله؛ حفظاً لأمن الإقليم، ومنع الاضطراب فيه.

(١) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٦٨.

(٢) هناك اختلافٌ حول العام الذي وقع فيه العزل: في قول الواقدي أنه كان في عام ٢٦هـ، أما في قول سيف فقد وقع في عام ٢٥هـ. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٧-١٣٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٦٠.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩٩٩-١٠٠٠؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٠.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٥٩٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٦٠؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ٤٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٦، ٦٠٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٨.

(٦) انظر: الفصل الثاني، المبحث الرابع، ص ١٩١.

وقد يكون العزل بسبب ارتكاب الوالي خطأً يستوجب الحدّ فيه رغم علمه ببراءته، فقد اتهم الكوفة واليهم الوليد بشرب الخمر، فعزله، فأقام عليه الحدّ بعد شهادة الشهود عليه، وولى مكانه سعيد بن العاص^(١) رغم علمه ببراءته إلا أنه عزله حفظاً لأمن الإقليم ومنعاً لاضطرابها، ولذلك قال للوليد: "لا يضرّك ذلك! إنما نعمل بما ينتهي إلينا، فمن ظلم فالله ولي انتقامه، ومن ظلم فالله ولي جزائه"^(٢).

وقد يكون العزل أو الاستعفاء بناءً على طلب أهل المصر، فكان غالباً ما يأتي أهل المصر إلى المدينة يشكون عدم رضاهم عن واليهم، ويطالبون بنزعه، ويستجيب الخليفة لمطلبهم حفاظاً على أمن الإقليم ووحدته، فقد روي أنه حين ولي عثمانُ شكا أهل الكوفة المغيرة بن شعبة إليه، وذكروا أنه ارتشى في بعض أموره، فلما رأى ما وفر عندهم منه استصوب عزله عنهم ولو كانوا مفتزين عليه^(٣)، وولاهها سعد بن أبي وقاص عام ٢٤هـ^(٤)/٦٤٥م.

كما أنه عزل عامله على البصرة أبا موسى الأشعري بعد عمالةٍ دامت ثلاث سنوات من خلافته، وقيل ست سنوات، وولّى عليها عبد الله بن عامر لطلب أهلها^(٥)، وعلل صاحب كتاب تاريخ الخميس^(٦) عزل عثمان رضي الله عنه لأبي موسى: "... فإنه لو لم يعزله لاضطربت البصرة والكوفة وأعمالهما للاختلاف الواقع بين جند البلدين".

كما أوضح الهيثمي^(٧) في كتابه سبب عزل عثمان رضي الله عنه لأبي موسى عن ولايته: "... فلما توفي عمر اشتد غضب الجندين عليه (يعني جند الكوفة والبصرة) فعزله عثمان خوف الفتنة".

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٨؛ ابن أعثم، الفتوح، م ١، ص ٣٨٠-٣٨١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٠. واختلف المؤرخون حول العام الذي تم فيه العزل، فقيل: إنه كان في سنة ٢٩هـ. ابن خياط، تاريخه، ص ١٦٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٠. وقيل: إنه كان في عام ٣٠هـ. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٤١. وقيل: إنه في عام ٣٣هـ. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٧.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦١١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤.

(٣) الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص ١٤٢-١٤٣؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٦.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٤٠.

(٦) الديار بكرى، ص ٢٦٦.

(٧) الصواعق المحرقة، ص ١٤٢.

وعندما استجاب عثمان رضي الله عنه لمطلب أهل الكوفة في عزل واليه سعيد بن العاص بعد أن مُنع من دخول الكوفة - كما ذكر سابقاً - في مكان خارج الكوفة يقال له الجرعة متصددين له^(١) ومطالبين بأبي موسى والياً عليهم، فجعله عليهم^(٢) كي يحفظ أمن المصر من الفوضى والفرقة، ولم يزل أبو موسى الأشعري على الكوفة حتى قتل عثمان^(٣).

وفي مصر أقرَّ عثمان رضي الله عنه عمرو بن العاص سنتين من إمارته^(٤)، وقيل: أربع سنين أو نحوها^(٥). وقيل: في عام ٢٤هـ/٦٤٥م، وفي رواية عام ٢٥هـ/٦٤٦م، وورد أنَّ العزل كان عام ٢٦هـ/٦٤٧م، ٢٧هـ/٦٤٨م.

كما أنَّ الروايات قد اختلفت في سبب إعفاء عثمان رضي الله عنه لعمرو عن ولاية مصر لعدم اتفاق ابن سعد مع عمرو بن العاص، فروي أنَّ عثمان رضي الله عنه حين ولي الأمر جعل عبد الله على خراج مصر، وعمرو على حربها، فاختلفا! فشكا كل واحدٍ منهما صاحبه، فقال عبد الله عن عمرو كسر عليَّ الخراج، وقال عمرو: إنَّ عبد الله كسر عليَّ حيلة الحرب^(١٠)، فخشي عثمانُ مغبة الاختلاف وخاف الفتنة.

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٣، ٦٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٣٦٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٢.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤٤-٤٥.

(٣) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٦٤.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٧. ونجد أنَّ ابن كثير قد أورد خبر العزل ضمن حوادث عام ٢٤هـ.

(٥) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٧٤٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٨٣.

(٦) السلمى، عبد الملك بن حبيب الأندلسي، كتاب التاريخ، اعتنى به: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ، ص ١١٥. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: السلمى، كتاب التاريخ).

(٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٠١.

(٨) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٤٧؛ الناصري، الإستقصا، ج ١، ص ٤٣.

(٩) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من عبر، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١، ص ٢١. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الذهبي، العبر)؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٠؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٣٦.

(١٠) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٨٢.

في حين تشير بعض المصادر التاريخية^(١) إلى أن سبب إرجاع عثمان لعمرو لولاية مصر كي يقضي عمرو على تمرد وثورة الإسكندرية لأن له معرفةً في الحرب، وهيبَةً في العدو، فلما فرغ من قتال الروم أراد عثمان أن يكون عمرو على الحرب، وابنُ سعد على الخراج فأبى عمرو.

وذكر ابنُ كثير روايةً تُظهر أنَّ سببَ العزل يعود إلى أنَّ أهلَ مصر شكوه إلى عثمان وطلبوا عزله وأن يولي عليهم من هو أَلين منه، فلم يزل ذلك دأبهم حتى عزله عن الحرب، وتركه على الصلاة، وجعل ابن سعد على الحرب والخراج، ثم سعوا بينهما بالنميمة! فوقع بينهما، فجمع عثمان لابن سعد عمالة مصر، وبعث إلى عمرو يقول له: "لا خير لك في المقام عند من يكرهك، فاقدّم إليّ" ففعل^(٢).

وفي عام ٣٥هـ/٦٥٦م خرج جماعةٌ من أهل مصر إلى عثمان يشكون من ابن أبي السرح، وسألوا عثمان أن يولي مكانه محمد بن أبي بكر، فقبل مطلبهم وولاه^(٤).

وأورد الطبري^(٥) أنَّ سبب الشكوى يرجع إلى نفلٍ كان عثمان قد نفله إياه، -وكذلك كان يصنع-، وأخذه الخمس من فتح إفريقية، وبعث بأربعة أحماسه إلى عثمان، وضرب فسطاطاً في موضع القيروان، فطلبوا عزله، فكتب إليه أن استخلف على إفريقية رجلاً ممن ترضى ويرضون، واقسم الخمس الذي كنتُ نفلتُك في سبيل الله، فإنهم قد سخطوا النفل، ففعل، ورجع عبد الله إلى مصر.

ونخلص من هذه الروايات إلى الإبانة عن حرص عثمان ﷺ على أمن أقاليم الدولة واستقرارها في الوقت الذي تشهد فيه أقاليم الدولة الإسلامية بداية الفتنة، حتى لو كان سبب

(١) انظر: ابن عبدالحكم، فتوح مصر، ص ٢٣٥؛ الكندي، ولاة مصر، ص ٣٥؛ القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٠٤؛ المقرئ، الخطط، م ١١، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧٢.
(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٥.
(٣) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥١.
(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٨٣؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٣٧.
(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٧.

العزل مجرد عدم ارتياح أهل المصر لواليهم^(١)، لذا فإنَّ السياسة التي اتبعها في العزل والتعيين إنما كان يهدف منها مصلحة الأمة أولاً^(٢)، وحفظ الأمن ثانياً.

وقد يستعفي ﷺ الوالي من عمله لضعفه وعدم قدرته على القيام بواجباته كعامل تجاه الرعية، ومن ذلك أنه عزل عبد الله بن أرقم^(٣) ومعيقب^(٤) عن ولاية بيت المال لكبر سنهما وضعفهما عن القيام بحفظ بيت المال^(٥).

كما كان عثمان ﷺ يرفض أن يجعل الإمارة والولاية لرجلٍ يطلبها، ويستبعد كل راغبٍ فيها طامحٍ إليها؛ لأنَّ العدلَّ صورةٌ من صور الأمن، كما فعل مع محمد بن أبي حذيفة، إذ رفض طلبه في أن يجعل له ولاية؛ لعدم أهليته رغم أنه ابنُ خاله، إذ قال له: لستَ لها بأهل! فاستأذنه على اللحاق بمصر لغزو البحر، فأذن له وجهه^(٦).

وحرص عثمان ﷺ على أمن جنده وسلامتهم، فقد طلب معاوية بن أبي سفيان من عثمان ﷺ أن يأذن له في ركوب البحر لفتح قبرص، وألح عليه في ذلك، فأذن له في عام ٢٨هـ/٤٩م بالخروج لفتحها شرط ألا يجعل التجنيد إجبارياً، وإنما اختيارياً، وهو ما يُفهم من قوله: "... لا تنتخب الناس، ولا تفرع بينهم، خيرهم، فمن اختار الغزو طائعاً فاحمله وأعنه" ففعل^(٧).

(١) ستاول ذلك في المبحث التالي.

(٢) عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان، ص ٣٠٧.

(٣) عبد الله بن الأرقم القرشي الزهري، أسلم عام الفتح، وكتب للنبي ﷺ، ولأبي بكر وعمر، استعمله عمر ﷺ على بيت المال، وعثمان ﷺ بعده، ثم إنه استعفى عثمان ﷺ من ذلك فأعفاه. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) معيقب بن أبي فاطمة الدوسي، حليف لآل سعيد بن العاص بن أمية، وقيل: مولى سعيد، أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، ثم إلى المدينة، وقيل: قدم المدينة والنبي ﷺ بخير، وقيل: قدمها قبل ذلك، استعمله عمر ﷺ خازناً على بيت المال، وهو الذي سقط من يده خاتم النبي ﷺ أيام عثمان ﷺ في بئر أريس ولم يوجد، ومنذ سقط اختلفت الكلمة، روى معيقب عن النبي ﷺ، وتوفي آخر خلافة عثمان ﷺ، وقيل سنة ٤٠ في خلافة علي. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٥) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٦٨.

(٦) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٩٠.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠١.

وإمعاناً في ضمان سلامة جنده وأمنهم في البحر ومخاطره أضاف شرطاً آخر كما ورد في رواية عند الكوفي^(١)، إذ اشترط على معاوية ركوب أهله معه: "... فإن أبيت ذلك ولم يكن لك بدُّ من ركوب البحر فاحمل معك أهلك وولدك حتى أعلم أنّ البحر هينٌ كما تقول"، فلما ورد الكتاب على معاوية نشط لركوب البحر إلى قبرص فغزاها، وفتحت على يديه بأمر عثمان وصالح أهلها^(٢).

ومن الواضح أنّ عثمانَ ﷺ حين وضع هذا الشرط أمام معاوية كان يدرك تماماً أنّ الخطر الناتج عن الجهاد والقتال أمرٌ مقبولٌ، ولا يمكن الهرب منه^(٣)، ولكن هذا الشرط قد يجعل معاوية يترث تجاه أية مخاطرةٍ تؤدي إلى أسر أهله أو هلاكهم في البحر، أو ربما يجعله يتراجع عن الغزو في البحر خوفاً على أهله^(٤).

ويبدو أنّ موافقة عثمان ﷺ على مطلب معاوية جاءت بعد محاولاتٍ عدةٍ قام بها أمير الشام^(٥)، مما يعني أنّ هذه المحاولات قد قوبلت بالرفض في أول الأمر، مما يؤكد خوف عثمان من أن يعرض أمن الجند للخطر إن ركبوا البحر، خاصة أنه كان لا يزال متأثراً برأي عمر من حيث تخوفه من البحر خشيةً على أرواح المسلمين وأمنهم، إلا أنّ معاوية لم يزل بعثمان حتى عزم عثمان على ذلك بآخره، وأمره باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة التي قد توفر للمسلمين الأمن قبل وأثناء غزوهم البحر من إعداد السواحل إذا غزا أو أغزى جيوشاً سوى من فيها من الرتب، وأن يقطع الرتب أرضين ويعطيهم ما جلا عنه أهله من المنازل ويبني المساجد، ويكبر ما كان منها قبل خلافته^(٦).

(١) ابن أعثم، الفتوح، م ١، ج ٢٢، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٢) اختلفت المؤرخون حول العام الذي وافق فيه عثمان على غزو قبرص وفتحها، فقيل: عام ٢٨ هـ. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٦٤؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٣٦. وقيل في سنة ٢٩ هـ أي بعد توليه الخلافة بخمس سنين أو ست. البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٦٤.

(٣) عبد العزيز إبراهيم العُمري، استراتيجيات مدنية وعسكرية من عصر الراشدين، ط ١، ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م، ص ١٣٠. (سيرد اسم المرجع مختصراً: عبد العزيز العُمري، استراتيجيات مدنية وعسكرية من عصر الراشدين).

(٤) سالم البهنساوي، الخلافة والخلفاء الراشدون، ص ٢٣١.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤-١٣٥.

ولما كتب أمير مصر عبد الله بن سعد إلى عثمان يستأذنه في غزو إفريقية لم يأذن له خوفاً على المسلمين، وجاء في كتابه: "... ما أرى في فتحها خيراً، وقد كرهها عمر بن الخطاب من قبلي، والسلام"، ثم تراجع عن قوله ونشط في غزوها بعد مشاورة الصحابة^(١).

كما أنّ شدة حرصه على أمن الجند وسلامتهم في أرض القتال وجّه إلى واليه عبد الرحمن بن ربيعة تحذيراً شديداً وهو على الباب بعدم إقحام المسلمين في المخاطر والتقدم في بلاد الخزر: "... ولا تقتحم بالمسلمين، فإني خاش أن يبتلوا"، وبرغم ذلك غزا بلاد بلنجر، فاستشهد، وهزم المسلمون^(٢) عام ٣٢٢هـ/٦٥٣م.

ويُفهم من رأي عثمان رضي الله عنه وتحذيره أنّ الجيش الإسلامي في هذه المنطقة لم يكن مستعداً لقلة تمارينه وممارساته في المعارك خلال الأعوام العشر الماضية، وكذلك بعد المسافة بين مقره وبين الخزر^(٤)، مما يصعب من وصول الإمدادات إلى الجيش في حالة الاحتياج، وهو ما أوضحه ابن تغري بردي من أنّ عبد الرحمن بن ربيعة قد طلب من الكوفة المدد قبل المسير فأمدّه، إلا أنّ المدد أبطأ في الوصول إليه^(٥). وهذا يوضح مدى خبرة عثمان العسكرية ومعرفته بقدرات جيشه التي جعلته يوجه ذلك التحذير انطلاقاً من معرفة وخبرة واسعة، بالإضافة إلى اهتمامه البالغ وحرصه على سلامة وأمن جنده.

وحرصاً منه على أمن جنده وسلامتهم كان يمنع توغلهم في أماكن قد تشكل خطورةً على أمنهم، فحين بعث عثمان رضي الله عنه حكيم بن جبلة العبدي^(٦) إلى السند^(٧) أتى مكران، ثم قدم على

(١) ابن أعمش، الفتوح، ج ١م، ٢٣، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٢٧؛ الكلاعي، حروب الردة، ص ٦١٨.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٤.

(٤) ابن حسين علي الداقوقي، العرب والخزر في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية، مجلة المؤرخ العربي، تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب - بغداد، العدد ٣٧، السنة ١٤، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص ١٠٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: ابن حسين الداقوقي، العرب والخزر في عهد الراشدين).

(٥) النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٤.

(٦) حُكيم بن جبلة العبدي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وكان رجلاً صالحاً له دين، مطاعاً في قومه، كان مع علي ضد أصحاب الجمل إلى أن قتل. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٥٢١.

(٧) السند: بلاد بين بلاد الهند وكرمان وسجستان. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٢٦٧.

عثمان فسأله عنها! فقال: "ماؤها وشل"^(١)، ولصُّها بطلٌ، وسهلها جبلٌ، إن كثر بها الجند جاعوا، وإن قلوا ضاعوا"، فلم يوجه إليها عثمانُ أحدًا حتى قتل^(٢).

كما أنَّ سياسته الأمنية لحفظ الأمن العام للدولة والحرص على وحدتها قامت على منع كلِّ ما من شأنه أن يحدث الفرقة والاختلاف بين المسلمين ويزعزع أمنهم في أقاليمهم، ومن ذلك ما وقع من الاختلاف بين المسلمين في قراءة القرآن عام ٣٠هـ/٦٥١م، فكلم عثمان ﷺ في ذلك، فأمر بجمع المصاحف فأحرقها، وكتب مصاحف، ثم بثها في الأجناد^(٤)، وأمر ما سواه من القرآن في كل صحيفة أن يحرق^(٥)، ولم ينكر عليه ذلك أحدٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، بل أعجبهم فعله^(٦)، وقد أثنى علي ﷺ على فعله، وقال: "والله لو وُلِّيت الذي وُلِّي لصنعتُ مثل الذي صنع"^(٧).

وقال ابن تيمية -رحمه الله-: "جمع عثمان الناس على حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة التي أطلق لهم رسولُ الله القراءة بها، لما كان ذلك مصلحةً، فلما خاف الصحابةُ على الأمة أن يختلفوا في القرآن ورأوا أنَّ جمعهم على حرفٍ واحدٍ أسلم وأبعد من وقوع الاختلاف فعلوا ذلك، ومنعوا الناس من القراءة بغيره لمصلحة الأمة"^(٨).

أما إحراق ما سواه من القرآن في كل صحيفة فهو من أكبر المصالح، فإنه لو بقي في أيدي الناس لأدى ذلك إلى فتنةٍ كبيرةٍ في الدين؛ وقد قال عثمان لما عوتب في ذلك: "خشيت الفتنة في القرآن، وكاد الاختلاف بينهم واقعا حتى كاد الرجل ليقول لصاحبه: قراءتي خيرٌ من قراءتك، فقال له حذيفة: "أدرك الناس"^(٩).

(١) وشل: قليل. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢١٩. (مادة: وشل).

(٢) ابن خياط، تاريخه، ص ١٠٧.

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٢-٦٣؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠١٩.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٩٩.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٩١-٩٩٢.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١٠٠٤.

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٩٦.

(٨) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٢١.

(٩) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٧٣.

وعلى أية حال فجمع المسلمين على مصحفٍ واحد من الأعمال التي أظهرت حُسن سياسته ﷺ الأمنية في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية.

كما كان كثيرًا ما كان يحثُّ الناسَ على التمسك بالدين، ويأخذهم بالمحافظة عليه، ويضرب على أيدي المستهترين. ولم يكن يتساهلُ عن أي تهاونٍ في حقوق الله وإغضائه عن حرمانه، ومنع كل ما يُعد منكرًا. ففي السنة الثامنة من خلافته ظهر أول منكرٍ بالمدينة حين فاضت الدنيا، وانتهى وسع الناس طيران الحمام والرمي على الجلاهقات^(١)، فاستعمل عليها عثمان رجلًا من بني ليث وكلفه بمراقبة من يطرون الحمام على الجلاهقات، فقصَّها، وكسر الجلاهقات^(٢).

كما كان بين الأحداث قتالٌ بالعصي، فأرسل عثمان ﷺ طائفةً يطوف بينهم ليمنعهم من ذلك^(٣)، واشتد عثمان ﷺ في مهمته، وجلد كلَّ من وقع في يده، وهدد بالنفي عن المدينة كلَّ من عكف على البدع، وخطب الناس وحثهم فيها على العدول عن تلك الأحداث؛ حتى يكونوا قدوةً حسنةً لغيرهم من أهل الأمصار الأخرى، ثم حظر عليهم التوسط أو الاستشفاع عنده لمن يوقع عليه عقوبةً من العقوبات، ولم يعف عن واحدٍ ممن كانوا يقتربون هذه الآثام، فضج الناسُ من الجلد والنفي^(٤).

وورد إلى عثمان ﷺ أنَّ أهل البصرة يشتكون حكيم بن جبلة، وكان رجلًا لصًا، إذا قفلت الجيوشُ خنس عنهم، يسعى في أرض فارس فيغير على أهل الذمة ويتنكر لهم، ويفسد في الأرض، ويصيب ما شاء ثم يرجع، ثم شكاه أهل الذمة وأهل القبلة إلى عثمان، فأمر واليه في البصرة بحبس حكيم بن جبلة ولا يخرج حتى يتوب^(٥).

وهكذا سعى عثمان ﷺ جاهدًا لحفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية، وإحلال العدل في أقطارها، والعمل على الحفاظ على وحدة المسلمين وجمعهم في إطار الدولة الإسلامية متأسياً في ذلك بسنة صاحبيه رضوان الله عليهم جميعًا طوال فترة خلافته.

(١) الجلاهق: البندق، ومنه قوس الجلاهق. وأصله بالفارسية جله. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ١٨٧. (مادة: جلهق).

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٣٣٨.

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٩١.

(٤) حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، ج ١، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٥) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٨٠-٨١.

● سياسة عثمان رضي الله عنه الأمنية تجاه الفتنة:

إن من أخطر الأحداث الداخلية التي مرت على الدولة الإسلامية في صدر الإسلام وهددت أمنها أزمة الفتنة^(١)، وقعت أحداثها في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه إذ خرج فيها طائفة من البغاة الخارجين^(٢) يطالبون بخلع خليفة المسلمين بالقوة، أو يقتل وانتهت باستشهاده بغياً وظلماً.

وعُرفت تلك الفتنة في كتب التاريخ الإسلامي بالفتنة الأولى^(٣)؛ لأنَّ مقتل عثمان رضي الله عنه فتنةٌ، فالناس افتتنوا بها، وابتلوا وامتحنوا امتحاناً عسيراً، امتحن فيها المظلوم (عثمان رضي الله عنه) بإراقة دمه وانتهاك حرمة، وابتلي فيها الظالمون وهم الخارجون الذين حاصروه والمفسدون الذين قتلوه، فنالوا جزاءهم في الدنيا قبل الآخرة، كما ابتلي فيها المعذورون من الصحابة الأخيار الذين أمسكوا عن القتال طاعةً لأمر إمامهم، ولم يظنوا أنَّ الأمر يبلغ إلى قتل الخليفة، فتحسروا وندموا أشد الندم، كما ابتلي من جاء بعدهم من المسلمين، فبعد مقتل عثمان رضي الله عنه انقسم العالم الإسلامي، ووقع النزاع والخلاف والقتال بين المسلمين، وتفرع من هذه الفتن فتنٌ أخرى اتصلت بها، ووقعت المعارك بين المسلمين، ولم يتمكن المسلمون إلى يومنا الحاضر من إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه

(١) الفتنة: تأتي بمعنى الابتلاء والاختبار والامتحان. ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٢٥-١٢٧. (مادة: فتن)؛ الرازي، مختار الصحاح، ص ٤٩٠. (مادة: فتن).

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٧٠. ووردت في بعض المصادر والمراجع الحديثة تسمياتٌ عدة لهؤلاء الخارجين على عثمان من بينها: أهل الفتنة، الجهلة الطغام، أصحاب الفتنة، الثوار الموتورين، المجرمين، الغوغاء، الرعاع، دعاة الشر، الثائرون، رؤوس شر وأهل جفاء وغيرها من التسميات التي تثبت موقفهم الظالم من قيادة الدولة الإسلامية ودورهم في زعزعة أمن الدولة والرعية. انظر: ابن العربي، العواصم من القواصم، ص ١٢١؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، دول الإسلام، تعليق: حسن إسماعيل، تقديم: محمود الأرنؤوط، دار صادر-بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٢٣. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الذهبي، دول الإسلام)؛ عثمان محمد الخميس، حقبة من التاريخ ما بين وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقتل الحسين، مكتبة الإمام الذهبي-الكويت، ط ٥، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ١١٤ وما بعدها. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عثمان الخميس، حقبة من التاريخ)؛ عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان، ص ٣١١؛ محمد حسان، الفتنة بين الصحابة، مكتبة فياض- المنصورة، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٤٥، ٩٩ وما بعدها. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد حسان، الفتنة)؛ أحمد رائف، الخلافة، ص ١٤٧.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٠٢. وتمييزاً لها عن الفتن الواقعة بعد ذلك، فكانت هناك الفتنة الثانية وهكذا.

في زمن الخلافة التي لا فتنة فيها^(١)، كما سميت بالفتنة الكبرى لما ترتب عليها من انفصام وحدة المسلمين السياسية واختلاف آرائهم واتجاهاتهم^(٢).

وقد شكلت هذه الفتنة خطورةً أمنيةً على المجتمع الإسلامي في عهد عثمان رضي الله عنه، وأحدثت إرهابًا للمسلمين، وأحلت بأمنهم، لدخول الثوار المتمردين للمدينة وحصارهم للخليفة، فتنفرق أهلها إلى حيطانهم، ولزموا بيوتهم، لا يخرج أحدٌ منهم، ولا يجلسُ إلا وعليه سيفه يمتنع به من رفق القوم، فكان الحصارُ أربعين يومًا، وفيهن كان القتلُ ومن تعرض لهم وضعوا فيه السلاح، وكانوا قبل ذلك ثلاثين يومًا يكفون عن الناس^(٣)، وترك الناسُ الصلاة في المسجد النبوي في اليوم الذي حاصروا فيه دار الخليفة عثمان رضي الله عنه، فقد روى مالك عن يحيى بن سعيد قال: "لم نترك الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا يوم قتل عثمان، ويوم الحرة، قال مالك: ونسيت الثالثة"^(٤).

كما تكمن خطورةُ هذه الفتنة في اجترأ طائفة من المسلمين الخارجين القيام بالاعتداء على رمز الخلافة الإسلامية ومفتاح أمنها بالقتل وهم ظالمون له، في أول سابقة اعتداءٍ صريحة على شخصية إمام المسلمين في التاريخ الإسلامي، وظل المسلمون يصدون آثار هذه الفتنة على مر الأزمنة حتى يومنا الحاضر، إذ تفرع من هذه الفتنة فتنٌ داخليةٌ أخرى متصلةٌ بها، كوقعة الجمل، وصفين، والنهروان^(٥)، كما وقع الانقسام والاختلاف في الآراء في صفوف المسلمين، فعانى المسلمون من ظهور الفرق المذهبية، كالشيعة، والخوارج^(٦) اللتين كانتا من محركات الثورات السياسية في العصور اللاحقة، وظلت هذه الانقسامات الكبرى الناجمة عن هذه الفتنة مؤثرةً في الأمة الإسلامية ووحدها إلى يومنا^(٧).

(١) عبد الواحد إدريس الإدريسي، فقه الفتن دراسة في ضوء نصوص الوحي والمعطيات التاريخية، مكتبة دار المنهاج - الرياض، ط ١، ٤٢٨ هـ، ص ١٧٤-١٧٥. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن).

(٢) إبراهيم شعوط، أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ، دار الشروق - جدة، ط ٧، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م، ص ١٧٣. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: إبراهيم شعوط، أباطيل).

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١١٦-١١٧.

(٤) عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص ١٧٤-١٧٥.

(٥) سنأتي على ذكر هذه الوقائع خلال الفصل الرابع.

(٦) سنأتي على ذكر هذه الفرق في الفصل الرابع.

(٧) أكرم العمري، الخلافة الراشدة، ص ٤١٥.

ومن الواضح أنّ ما وقع للمسلمين من فتنة وما تلاها من أحداث لم تكن وليدة الظروف، بل كانت سلسلة من وقائع وحوادث متصلة ببعضها البعض، بدأت صغيرة ثم أخذت في الاتساع إلى أن أدت إلى مقتل خليفة المسلمين ظلماً وعدواناً وبغياً^(١).

وقد ثبت بالنص الشرعي وقوع هذه الفتنة، إذ أخبر بها النبي ﷺ في أحاديث كثيرة، نذكر منها حديثاً ورد عند ابن كثير للإمام أحمد عن ابن عمر قال: ذكر رسول الله ﷺ فتنة فقال: "يقتل فيها هذا المقتنع يومئذ مظلوماً، فنظرت فإذا هو عثمان بن عفان"^(٢).

وروى أبو هريرة حديثاً لرسول الله ﷺ حين كان عثمان ﷺ محصوراً، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "تكون فتنة واختلاف! فعليكم بالأمن وأصحابه، ويشير إلى عثمان بن عفان"^(٣)، وفي رواية ذكر رسول الله ﷺ للمسلمين اختلافاً يكون في المسلمين بعده، وأشار إلى عثمان فقال: "تغدر بهذا يومئذ أمته"^(٤).

وهذه الأحاديث دالة على أنّ أحداً من الصحابة، رضوان الله عليهم جميعاً لم ينكر على عثمان ﷺ منكرًا^(٥)؛ لأنّ رسول الله ﷺ قد أخبر عن وقوع فتنة عثمان ﷺ، وأنّ عثمان ﷺ على الحق، وأخبر ﷺ أنه يُقتل مظلوماً، فأمر ﷺ باتباعه عند حدوثها^(٦).

وأكدت بعض المصادر التاريخية إلى أنّ السنوات الست الأولى من خلافة عثمان ﷺ كانت عهد رخاءٍ وأمنٍ وطمأنينةٍ وفتوحاتٍ عظيمة، لا ينقم الناس عليه شيئاً، وإنه لأحبُّ إلى قريشٍ من عمر بن الخطاب؛ لشدة عمر عليهم، فلما وليهم عثمان لان لهم ووصلهم، إلا أن مؤشرات الفتنة قد ظهرت بعد ست سنوات من ولايته ﷺ، وتكلم فيه من تكلم^(٧).

(١) أبو زيد وأبو سعدة، الخلفاء الراشدون، ص ١٥١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ج ٧، ص ١٩١.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٠٥.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٠٤-١١٠٥.

(٥) الأصبهاني، الإمامة، ص ٣٣٥.

(٦) الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٥٢٢.

(٧) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٨٥-٨٦؛ يعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٧٣؛ الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص ١٤٦.

ومن خلال السرد التاريخي لأحداث الفتنة طوال فترة توليه ﷺ الخلافة يتبين أنّ ولاية الكوفة في إقليم العراق من أكثر مناطق الدولة الإسلامية التي وقعت فيها نزاعات بين الولاة والرعية، كما كثرت فيها الفتن والإضطرابات مقارنةً بالأمصار الإسلامية الأخرى التي شهدت استقرارًا آمنًا في أحوالها الداخلية كولاية الشام والبصرة والبحرين واليمن ومكة وغيرها، على عكس ولاية الكوفة ومصر، وسبب ذلك كما بينته إحدى الباحثات^(١) يرجع إلى صعوبة مراس سكان إقليم العراق، ووفرة خيراتها مما جعلها من الأماكن التي يصعب حكمها، لكثرة الطامعين فيها منذ أزمنة بعيدة إلى يومنا هذا.

ولذا كان لزامًا على عثمان ﷺ أن يتخذ عددًا من الإجراءات والتدابير الأمنية لمواجهة الفتنة وخطرها؛ ليعيد الأمن إلى أقاليم الدولة الإسلامية، ورغم أنّ الإجراءات التي اتبعتها لمواجهة الفتنة لم تقض نهائيًا على الفتنة، إلا أنه قد بذل جهدًا عظيمًا في سبيل قمع الفتنة التي اشتعلت في أمصار الدولة الإسلامية، محاولةً منه في تقليل الخسائر البشرية، ونجح في ذلك بعد أن بذل نفسه فداءً للأمة، رحمه الله. ونستطيع أن نتبين التدابير والإجراءات الأمنية التي اتبعتها لمواجهة الفتنة من خلال النصوص التاريخية: -

أولاً: إرساله فرقًا تفتيشيةً، كإجراءٍ أمّنيٍّ للتحقق من صحة الأخبار التي تصل للمدينة عن سوء معاملة الولاة للرعية، والتي تسببت في اضطرابات الأقاليم، وهيجت النفوس على الولاة؛ فأرسل محمد بن مسلمة إلى الكوفة، وأرسل أسامة بن زيد إلى البصرة، وعبد الله بن عمر إلى الشام، وعمار بن ياسر إلى مصر، وغيرهم إلى سوا هذا، فرجعوا إليه وأكدوا له أن أمراء الأمصار يعدلون في رعيّتهم، ويقومون بعملهم تجاههم، إذ قالوا جميعًا: "الأمر أمر المسلمين، إلا أنّ أمراءهم يقسطون بينهم، ويقومون عليهم"^(٢).

وبذلك ليس هناك داعٍ لأن يعزل عثمان أحدًا من ولاته؛ لأنّ ما جاءه من أخبارٍ مؤكدةٍ من قبل من يوثق بهم بأنّ الرعية في خير وعافية، وأنّ ما يثار ما هو إلا أكاذيب وافتراءات بداعي الفتنة.

(١) سلوى نواف الحري، الأمن في الدولة الإسلامية في عهد عثمان بن عفان ﷺ، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة - الرياض، ١٤٣٤هـ - ١٤٣٥هـ، ص ٧٦، ١٠٣. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: سلوى الحري، الأمن في عهد عثمان).

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٧؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٢٧.

ثانيًا: مخاطبة أهل الأقاليم لإيضاح الحقائق، ودعوتهم للزوم الجماعة، وتحذيرهم من الفتنة لأنه أدرك الخطر.

ثالثًا: في عام ٦٥٦/هـ ٣٥ م كتب إلى أهالي الأمصار كتابًا عامًا؛ للتأكد مما يصله من أمر شكوى الناس من عماله وما ورد من أقاويل في ظلم العمال للرعية، مطالبًا ممن ظلم من الرعية على يد عماله وموظفيه بموافاته في الموسم؛ ليأخذ حقه ممن ظلمه، ويقتص له، سواء كان منه، أو من عماله. فلما قرئ الكتاب في الأمصار أبكى الناس، ودعوا لعثمان، وقالوا: إِنَّ الأُمَّةَ لَتَمخض بِشَرِّ^(١).

رابعًا: استعانته برأي عماله في الأمصار والصحابة في قضية الفتنة^(٢)، حيث تشير الروايات التاريخية إلى أنَّ عثمان رضي الله عنه لجأ إلى ولاته في الأمصار لأخذ المشورة منهم فيما يجري من أحداث لاتصلهم بموقع الأحداث لمرتين متواليتين.

كما كان يأخذ برأي الصحابة الكبار وعامة المسلمين استرشادًا برأيهم فيما ألمَّ بالأمة، ومن ذلك جمعه رضي الله عنه لأهل الحل والعقد يستشيرهم فيما أمر به والي الكوفة سعيد بن العاص، فأطلعهم على أوضاع الكوفة ورسوخ الفتنة فيها، وإجراءات سعيد لمواجهتها وبما وجَّهه إليه، فاستصوبوا رأيه.

ولما هاجت الأمصار بالفتنة واضطربت ووصلت للمدينة أخبارٌ تشير إلى تضرر الرعية من ولائهم، استعان بمشورة محمد بن أبي بكر، وطلحة بن عبيد الله بإرسال رجالٍ إلى الأمصار لجلب الأخبار إليه^(٣).

خامسًا: ومن الإجراءات الأمنية التي اتخذها الخليفة حفظًا لأمن المدينة والمسلمين من أهل الفتنة استقباله لوفد مصر القادم إليه في قريةٍ خارجةٍ من المدينة لأنه كره أن يقدموا عليه المدينة فأقبلوا نحوه إلى المكان الذي هو فيه^(٤).

(١) انظر نص الكتاب في المبحث الأول من هذا الفصل، ص ١٩٩.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في المبحث الرابع من هذا الفصل، المطلب الثاني، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٥٥.

سادساً: اتخذه الحوار كنهج في التعامل مع أهل الفتنة؛ لإظهار الحقيقة واستصلاحهم. وتؤكد الروايات التاريخية إلى أن عثمان رضي الله عنه قد استند في حواراته ومفاوضاته معهم على القرآن والسنة لإقامة الحجة عليهم، فورد أنه قال للثوار: "إن وجدتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في قيود فضعوهما"^(١)، وفي رواية أنه قال لهم: "إن وجدتم في الحق أن تضعوا رجلي في القبر فضعوهما، فما وجد القوم له جواباً. ثم قال: استغفر الله إن كنت ظلمت، وقد غفرت إن كنت ظلمت!"^(٢)، كمال يتوان على ردّ شبهاتهم وما أنكروه عليه^(٣) أمامهم وأمام العامة حتى لم يبق لهم شبهة، ورجعوا خائبين^(٤).

وظل حتى اللحظات الأخيرة من حياته متبعاً ذلك النهج السلمي يدعوهم إلى الحوار والرجوع للعقل والمنطق أملاً في رجوعهم إلى الحق يذكرهم بمواقفه في خدمة الإسلام والمسلمين والأحاديث النبوية المتضمنة للثناء عليه والشهادة له بالجنة فيعتزفون بها، ولا يكفون عن قتاله^(٥).

سابعاً: تحقيق بعض مطالب الثوار، فقد أدرك عثمان رضي الله عنه أن أمر الفتنة كائن لا محالة، ولا سبيل لمعالجة أمر الفتنة وتسكينها والحيلولة دون استفحالتها لإقرار الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية إلا بالاستجابة لمطلبهم في عزل وتولية من يريدونه. وكثيراً ما كانت ترده الشكايات تجاه ولاته من أهالي الأمصار، ومطالبهم بعزل الوالي عنهم بسبب أو بدون سبب، فيحقق لهم مطلبهم بما فيه مصلحة للأمن العام للدولة، وما فيه تسكيناً للفتنة، وما يحقق أمن المصر من الفوضى والإضطراب، فكان لا يعزل أحداً إلا عن شكاة، أو استعفاء من غير شكاة^(٦).

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٩٥؛ أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٩٢، ٤٩٦، حديث رقم ٨٠٨.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٣.

(٣) لقد أنكر الثوار البغاة على عثمان عدة أمور، منها ما يتعلق بقضايا دينية، ومنها اقتصادية ومالية، ومنها ما يتعلق بسياسة الدولة، وجعلوها كأخطاء اقترفتها عثمان رضي الله عنه، وثبت بالبرهان والحجة أنها كلها شبهات مردودة عليهم، وأنها اتهامات باطلة لا سند لها ولا متن. وسنأتي على تفاصيل ذلك لاحقاً في المبحث الرابع من هذا الفصل، المطلب التاسع.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٦.

(٥) العامري، يحيى بن أبي بكر، الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، ضبط وتصحيح: عمر الديراوي أبو حجلة، مكتبة المعارف - بيروت، ط ١، ١٩٧٤م، ص ١٦١. (سيرد اسم المصدر مختصراً: العامري، الرياض المستطابة).

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٨٢-٤٨٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٧. وانظر: المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثامناً: إقامة العدل ورفع الظلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمنذ أن ولي عثمان رضي الله عنه الخلافة لم يجد عن ذلك النهج حتى في أيام الفتنة، بل كان أكثر حرصاً على ذلك، إذ ورد أنه كتب إلى الناس في الأمصار: "أن ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، ولا يذل المؤمن نفسه، فإني مع الضعيف على القوي ما دام مظلوماً إن شاء الله"، فجرى ذلك إلى أن اتخذ أقواماً وسيلةً إلى تفريق الأمة^(١).

كما أنه ألزم ولاته بذلك بعد اجتماعه بهم في المدينة عام ٣٥هـ/٦٥٦م على أن يؤدوا الحقوق ويعدلوا: "كفكفوا الناس، وهبوا لهم حقوقهم، واغترفوا لهم، وإذا تعوطيت حقوق الله فلا تدهنوا فيها"^(٢).

تاسعاً: اتباع سياسة اللين، والبعد عن الشدة في معاملة الثوار ما لم يحرفوا ديناً وينتهكوا محرماً، ومن الملاحظ أن عثمان رضي الله عنه قد استخدم هذا الأسلوب كإجراءٍ أمميٍّ استصلاًحاً لأولئك الثوار وتسكيناً للفتنة، ومن مظاهر لينه وصبره على مثيري الفتنة استجابته لرغبات الثوار من أهل الأمصار بعزل من يطلبون عزله من ولائهم، فأطمعهم ذلك فيه، فاجترؤوا عليه إلى أن طالبوا بعزله^(٣).

جاء في كتابه الذي وجهه إلى أهل الكوفة بعد عزل سعيد بن العاص: "... فقد أمّرتُ عليكم من اخترتم، وأعفيتكم من سعيد، والله لأفرشنكم عرضي، ولأبذلنَّ لكم صبري، ولأستصلحننكم بجهدِي، فلا تدعوا شيئاً أحببتموه لا يُعصى الله فيه إلا سألتموه، ولا شيئاً كرهتموه لا يُعصى الله فيه إلا استعفيتم منه.." ^(٤).

ولما وقعت حوادث الفتنة وكثرت الشكايات ألزم عماله باللين والبعد عن العنف والشدة، فكتب إليهم: "... فلا تجعلوا لأحدٍ علة، كُفُّوا عنهم ما لم يُجرَّفوا ديناً، وخذوا العفو من أخلاقهم، وأجملوا لهم، ودين الله لا تركبته"^(٥).

(١) الأُسدي، سيف بن عمر الضبي، الفتنة ووقعة الجمل، جمع وتصنيف: أحمد راتب عرموش، دار النفائس - بيروت، ط ١، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م، ص ٧٧. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: الأُسدي، الفتنة؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٩.

(٢) الأُسدي، الفتنة، ص ٥٠-٥٢.

(٣) الأصبهاني، الإمامة، ص ٣٢٢.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٤.

(٥) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٤.

وحين أشار عليه بعض الصحابة بتأديب الوفد الذي قدم للمدينة لمناظرته أبي إلا تركهم والصفح عنهم، فرجعوا إلى قومهم، وتكاتبوا على أن يغزوهم مع الحجاج كالحجاج^(١).

كما أنّ حلمه ولينه منعه من قتال الثوار والمدافعة، ومنع الصحابة كذلك من قتالهم حرصاً على أرواح المسلمين^(٢)، ولكن اعتُبر هذا الإجراء أحد مسببات الفتنة، فروايات أحداث الفتنة جعلت بعض الباحثين^(٣) يستنتجون أنّ سياسة اللين والرفق والحلم والعفو التي سار عليها عثمان في معاملة هؤلاء الخارجين ما لم يرتكبوا منكرًا هي التي جرّأهم على عثمان، وأحدثت الفتنة التي أدت إلى مقتله.

وقال صاحب كتاب الإمامة^(٤): "إنما سوغ الناس مقاتلتهم إلى عثمان للينه في جانبه فاجترؤوا عليه".

وذكر الأسدي^(٥): "أنه لما ولي عثمان لان لهم، وانتزع الحقوق انتزاعًا، ولم يعطل حقًا، فأحبّوه على لينه، فأسلمهم ذلك إلى أمر الله عز وجل".

ويرى الباحث عبد الرحمن الشجاع^(٦) أنّ سياسة اللين التي سارت عليه الخلافة الراشدة في داخل المجتمع المسلم مع المسلمين هو الأصل في التعامل، ويرى أنّ مبالغة الخلفاء الراشدين في سياسة اللين تُعدّ اجتهادًا منهم في حسن سياسة الأمة، قد استغلت استغلالًا سيئًا من قبل النفوس المريضة فأحدثت أضرارًا في المجتمع المسلم.

أما الباحث أحمد الشامي^(٧) فيرى أنّ المآخذ التي ذكرها المؤرخون واعتبروها من أخطائه إنما ترجع أسبابها إلى هذه الصفات التي جعلته يتساهل في بعض الأمور التي سببت الفتنة. وفي رأيه أنّ

(١) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٠٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٦.

(٢) سنأتي على تفاصيل ذلك لاحقًا في المبحث الرابع، المطلب التاسع.

(٣) عثمان الخميس، حقبة من التاريخ، ص ١١٩؛ أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، ص ٢٩٦-٢٩٧؛ علي محمد الصلابي، تيسير الكريم في سيرة عثمان بن عفان شخصيته وعصره، المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٣٠٧. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: علي الصلابي، سيرة عثمان).

(٤) الأصبهاني، ص ٣٢٢.

(٥) الفتنة، ص ٧٩.

(٦) النبوة والخلافة، ص ٥٠٠.

(٧) أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، ص ٢٩٦-٢٩٧.

شؤون الحكم تتطلب مرونةً وحزمًا وعزمًا ومواجهةً للأمور مع توفير العدالة اللازمة، كإطارٍ تتحرك فيه صفات الحزم، ولا تخرج عن مضمونها.

ورغم ما في هذا الرأي من وجهة، إلا أننا نرى أنّ عثمان رضي الله عنه قد آثر عدم القتال مع القدرة، واتبع سياسة اللين والرفق مع الرعية مالم ينتهكوا حرمةً ولم يخرجوا عن دائرة الإسلام، مع علمه اليقين أنه على الحق وهم على الباطل بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنّ هؤلاء ظالمون خارجون على السلطان؛ لأنّ ذلك هو المنهج الذي نهجته الخلافة الراشدة تجاه رعيتهما، وعثمان لا يجيد عنها؛ لأنه ألزم نفسه على اتباع سنة صاحبيه، ولإدراكه التام بأنّ الشدة والعنف لن تنهي الفتنة، وإنما ستزيدها شدةً وتعقيداً، وتبين ذلك من قوله لعمر بن العاص بعد عزله عن مصر: "... فإن كابرتم كذبوا واحتججوا، وإن كفكفتهم لم ينكثوا محرماً لهم ولم تثبت لهم حجة. والله لأسيرن فيهم بالصبر ولأتابعنهم ما لم يُعص الله عز وجل" (١).

عاشراً: امتناعه عن القتال في أيام الفتنة حفظاً على أمن المسلمين والمدينة، منفذاً وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم له، الذي أمره بالصبر والاحتساب وعدم القتال حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً (٢). وبما أنّ سياسته في التعامل مع الفتن قائمة على الحلم واللين والعدل لذا منع الصحابة من قتال الثوار البغاة كي يقي المسلمين بنفسه (٣).

إحدى عشر: بذله صلى الله عليه وسلم من نفسه، واعتذر عما قد يكون غير مرغوب فيه من أفعاله عند الناس، وغير الولاة الذين رغبوا في عزلمهم، وطالب الناس بالحديث عما يكرهونه ليصلحه، واستدعى بعض زعمائهم ليحاورهم، فوجد أنهم يخبرونه بين ثلاثة: إما أن يخلع نفسه، وإما أن يقص من نفسه، وإما أن يُقتل.

الحادي عشر: الصرامة في رفض مطالبهم غير المقبولة، فحين خير بين الخلع، أو القصاص، أو القتل فرفض القبول بها بكل حزم وقوة، فأما الخلع فلم يكن يرى أن يترك الأمة بلا خليفة فيحصل الانفلات والاختلاف، وقد عبر عن ذلك بقوله: "والله لأن أقدم فيضرب عنقي أحب إلي من أن أخلع أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعضها على بعض"، وأما القصاص فجسمه لا يطبق

(١) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٩٠.

(٢) علي الصلابي، سيرة عثمان، ص ٣٤٨.

(٣) ستأتي تفاصيل ذلك لاحقاً في المبحث الرابع، المطلب التاسع.

ذلك : "وأما أن أقصَّ من نفسي فوالله لقد علمتُ أنَّ صاحبي بين يديَّ كأننا يعاقبانِ وما يقومُ بدني للقصاصِ"، وأما القتل فلم يرتكب شيئاً يوجب القتل المحدد شرعاً. وإذا فعلوا هذا فهو بابٌ للشر لن يقفل: "وأما أن تقتلوني فوالله لئن قتلتُموني لا تحابُّونَ بعدي أبداً ولا تقاتلونَ بعدي عدواً جميعاً"^(١).

(١) الطبراني، المعجم الكبير، ج١، ص٨٢.

• أساليب عثمان ؓ الأمنية في التعامل مع حوادث عهده:

- تنفيذ أحكام الشريعة:

حرص عثمان بن عفان ؓ على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على القريب والبعيد، وحمل الناس على التمسك بأحكام الإسلام، ولم يكن يأخذهم إلا في ما استوجبه من الحدود^(١)، فالكل أمام حكم الإسلام سواء، فمن أتى حدًا من حدود الله أقيمت عليه العقوبة المقدرة في شريعة الإسلام إذا توافرت الشروط فيه، وليس هناك أدل على ذلك من إقامته حد شرب الخمر على أخيه الوليد بن عقبة والي الكوفة^(٢).

ولم يكن ؓ ليتهاون في تنفيذ أحكام الشريعة حتى على نفسه، فقد ورد أنه أعلن للملأ من المحاصرين له قبوله القود من نفسه إن قام بشيء فيه مخالفة لكتاب الله وشرعه: "إن وجدت في كتاب الله أن تضعوا رجلي في قيد فضعهما"^(٣).

وقد حرص ؓ على إقرار أمن الدولة بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في كل أمصارها من خلال ولايته وعماله؛ لمنع التجاوزات والمخالفات الشرعية، وتأمين المجتمع وتحصينه من كل فساد. وتأسيسًا على ذلك جاءت أوامره وتوجيهاته لهم، لتبين لنا مدى حرصه ؓ على تطبيق ولايته لأحكام الشرع الإسلامي وتنفيذ ما فيها من أحكام وحدود، ومما كتبه لهم: "... وأمر الله أقيموه، ولا تدهنوا فيه،"^(٤)، وقوله: "... كفوا عنهم ما لم يحرفوا دينًا..."^(٥).

كما كان ؓ يتولى بنفسه أمور القضاء والفصل بين المسلمين في المدينة، ولم يذكر أحدٌ من أهل العلم أن عثمان استقضى أحدًا حتى مات^(٦). ومما يروى أنّ سقائين أتيا إلى عثمان يختصمان ففضى بينهما^(٧)، إلا أن ذلك لم يكن ليمنعه من الاستعانة في كثير من الأحيان بمشورة

(١) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٤٢.

(٢) سيرد تفاصيل ذلك لاحقًا.

(٣) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٩٠؛ ابن خياط، تاريخه، ص ٢٧١؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٩٥.

(٤) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٤.

(٥) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٤؛ وانظر: أقواله وأوامره في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٦) وكيع، القضاء، ج ١، ص ١١٣.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٩.

بعض الصحابة، إن أشكل عليه أمرٌ من أمور القضاء. فقد روي أنه جاءه خصمان، فدعا علياً إليه، وطلحة بن عبيد الله والزبير، وعبد الرحمن، فجاءوا فجلسوا، فقال للخصمين: تكلموا! ثم يُقبل عليهم فيقول: أشيروا عليّ، فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه عليهما، وإلا نظر فيقومون مُسلمين^(١).

أما الأمصار الإسلامية فكان الولاة هم من يقومون بأمر القضاء والفصل بين الناس، أو يعين من ينيبهم في ذلك. وقد أورد ابن خياط^(٢) أسماء القضاة الذين عيّنهم عثمان رضي الله عنه، أو عُيّنوا من قبل ولاته في البصرة، والكوفة، واليمن. ومن القضاة الذين تولّوا أمر القضاء في عهده كعب بن سور، وأبو موسى الأشعري في البصرة، وشريح في الكوفة، ويعلى بن أمية في اليمن. إلا أنّ ذلك لم يمنعه من أن يجعل بابه مفتوحاً أمام الرعية لأيّ شكوى تجاه ولاته وعماله ليعمل جاهداً على رفع الظلم، فكان ينظر في كل شكوى تأتيه من أهل المدينة، أو من الأمصار الإسلامية، فأقام في خلافته بالسياسة الحسنة والعدل في الرعية، والرحمة للضعفاء والمساكين، والشفقة على جماعة المسلمين^(٣).

ومن أمثلة الجرائم التي وقعت في عهده، واستوجبت العقوبة في الشرع الإسلامي: جرائم القصاص والديات، فكانت أول قضية واجهت عثمان رضي الله عنه في أول خلافته قضية عبيد الله بن عمر^(٤) الذي أقدم على قتل ثلاثة أشخاص من الذميين بعد اغتيال والده بناء على ما أخبره به عبد الرحمن بن أبي بكر، وقيل عبد الرحمن بن عوف^(٥)، من أنه رأى الخنجر الذي طعن به عمر رضي الله عنه مع الهرمزان^(٦) وجفينة النصراني^(٧) وأبي لؤلؤة، فعدا عليهم عبيد الله ومعهم ابنة صغيرة لأبي

(١) وكيع، القضاة، ج ١، ص ١١٣.

(٢) تاريخه، ص ١٠٧.

(٣) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٤) عبيد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، من شجعان قريش وفسانهم، سمع أباه، وعثمان، وأبا موسى، وغيرهم. شهد صفين مع معاوية، وقتل فيها. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٢٣-٤٢٤.

(٥) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٦) الهرمزان الفارسي ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل المدينة والتابعين، كان من ملوك فارس وأسر في فتوح العراق وبعث به إلى المدينة، وعليه الديباج، ومناطق الذهب، وأسورة الذهب، فلما رآه عمر في تلك الهيئة قال: الحمد لله الذي أذل هذا وشيعته بالإسلام. ثم أمّنه عمر، وأسلم، ثم كان مقيماً بالمدينة، وسمي عُرفطة، وفرض له في ألفين. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، ص ٣٢٦-٣٢٧؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٥٨٣-٥٨٤.

(٧) جفينة رجل نصراني من نصارى الحيرة بالعراق، أقدمه سعد بن أبي وقاص إلى المدينة ليعلم أبناء المسلمين الكتابة، وكان سعد يعطف عليه. البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٣٢-٤٣٣.

لؤلؤة ظناً منه أنّ مؤامرةً قد دُبّرت في الخفاء من قبلهم لاغتيال عمر رضي الله عنه ونفذها أبو لؤلؤة، وعزم على قتل كل سبي في المدينة، فمُنِع من ذلك، وحُبِس حتى ينظر الخليفة الجديد في أمره، ولما تولى عثمان الأمر قام بالتكفل بدفع دية القتلى من ماله الخاص؛ لأنّ أمرهم إليه، إذ لا وارث لهم إلا بيت المال، وأخلى سبيل عبيد الله، والإمام يرى الأصلح في ذلك، وأيده في ذلك معظم الصحابة^(١).

كما رفع الوليد بن عقبة إلى عثمان رضي الله عنه أمر نفرٍ من شباب أهل الكوفة قد نقبوا على رجلٍ من خزاعة وقتلوه، فأمره بقتلهم جميعاً قصاصاً عام ٣٠هـ/٦٥١م^(٢).

وفي أمر الديات ورد أنّ أعرابياً قدم المدينة بجلوبة له، فساومه مولى لعثمان بن عفان، فنازعه، فلطمه لطمَةً فقاً عينه، فقال له عثمان: هل لك أن أضعف لك الدية وتعفو عنه؟ فقال: لا والله! لا يتحدث قومي أن أخذت لعيني أرشاً، فرفعها إلى علي بن أبي طالب، فدعا علي بمرآة فأحمأها، ووضع القطن على عينه الأخرى، ثم أخذ المرأة بكلبتين، ثم أدناها من عينه حتى سال إنسان عينه^(٣)^(٤).

وفي جرائم الحدود ظهرت نماذج في عهده نُفذت فيها أحكام الشريعة من عقوباتٍ شرعيةٍ على قدر الجرم، ومن ذلك رجم امرأةٍ أقرت على نفسها بالزنا^(٥).

وفي جرائم السرقة والفساد في الأرض، فمما يروى أن سارقاً سرق في زمان عثمان أترجة^(١)، فأمر بها عثمان أن تُقوّم، فقُومت بثلاثة دراهم، من صرف اثني عشر درهماً بدينار فقطع يده عثمان^(٢). كما درأ حد السرقة على غلامٍ؛ لأنه لم يبلغ، فخلّى سبيله^(٣).

(١) انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٣٠١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٨٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٥؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩٩٨؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٧٧؛ الشافعي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٩؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ٥٠-٥١.

(٣) أي أفقده بصره، وسمل العين فقوّمها بحديدة محمأة. الرازي، مختار الصحاح، ص ٣١٤.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٨٠.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٧٦-٩٧٧.

كما نفذ حدَّ شرب الخمر بالجلد على واليه وأخيه الوليد بن عقبة بعد أن شهد عليه شهوًدً بأنه قاء الخمر، ولم يروه يشربها! فقامت البينة عليه، فجلد ثم عزله عن ولايته^(٤)، كما أقام حدَّ الخمر على عبد الرحمن بن الحكم^(٥) بعد أن أتى به بنو عبد الحكم فضربه الحد ثم تركه^(٦)، كما حد عاصم بن عمر بن الخطاب^(٧)، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر^(٨)، ومحمد بن أبي حذيفة في الخمر، وغيرهم^(٩). كما أنَّ عثمان رضي الله عنه حكم في جرائم تستوجب التعزير، وقرر عقوباتٍ لقضايا لم يكن فيها شبه بقضايا الحدود، فتنوعت تعزيراته رضي الله عنه ما بين الضرب، والنفي، والحبس، والهجر.

ومما يروى أنه أمر واليه على الكوفة بحبس جندب بن عبد الله الأزدي^(١٠)، وقيل غير ذلك لقتله ساحرًا يهوديًا كان يلعب بين يدي عبد الله بن عامر يريه ضرورًا من التمويهات عام

(١) أترجة: ترج، الأترجة والأترج بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم فيهما، والأترج، معروف، واحده تُرنجة وأترجة، ونظيرها ما حكاه سيويه: وتُر عرند أي غليظ. ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٩. (مادة: ترج)؛ الرازي، مختار الصحاح، ص ٧٦. (مادة: ترج).

(٢) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب ٧، حديث رقم ٢٣، باب ما يجب فيه القطع، ص ٨٣٢.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٨٠.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٧١-٩٧٣؛ العسكري، الأوائل، ص ١١٦-١١٧؛ الأصبهاني، الإمامة، ص ٣١٠-٣١١.

(٥) عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أخو مروان بن الحكم، سكن دمشق، وكان شاعرًا محسنًا، أدرك عائشة، وكان رجلاً يوم الدار وشهدها. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤، ص ٣١٢.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٧٦.

(٧) عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين، وكان خيرًا فاضلاً وشاعرًا حسن الشعر، يكنى أبا عمر، وهو جد الخليفة عمر بن عبد العزيز الأموي لأمه، مات سنة سبعين. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ١١.

(٨) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم له صحبة. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٢٧.

(٩) العسكري، الأوائل، ص ١٤١-١٤٢.

(١٠) جندب بن عبد الله الأزدي، ويقال: جندب بن كعب، ويقال: جندب بن زهير الأزدي الغامدي، يلقب بجندب الخير، من أهل الكوفة، مختلفٌ في صحبته، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وروى ابن سعد بسند له أنه كان مع علي يوم الجمل، وروى خليفة من طريق علي بن زيد عن الحسن أنَّ جندب بن زهير كان مع علي بصفين، وقال أبو عبيدة: قتل بصفين، وورد في تاريخ بغداد أنه حضر مع علي بن أبي طالب قتال الخوارج، وروى خبرهم. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٢٤٩؛ ابن حجر، أحمد بن علي الكناني العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ١، ص ١٤٢. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن حجر، تقريب التهذيب).

٢٩هـ/٦٥٠م^(١). وبلغ عثمان رضي الله عنه أن كعب بن ذي الحبكة^(٢) يعالج نيرنجاً^(٣)، فأرسل إلى الوليد ليسأله عن ذلك، فإن أقرَّ به فأوجعه، ففعل^(٤).

كما استخدم النفي تعزيراً سداً لباب الفتنة والذرائع وحفاظاً على أمن المجتمع من الفتنة والفساد الأخلاقي، فسيّر إلى الشام كعب بن ذي الحبكة، ومالك بن عبد الله إلى دنباوند؛ لأنها أرض سحرة، فلما ولي سعيد أقاله، وأحسن إليه، واستصلحه، فكفره فلم يزد إلا فساداً^(٥).

كما عمد إلى تسيير نفرٍ من أهل الكوفة؛ لأنهم كانوا يجتمعون على الطعن في عثمان، فيثيرون الناس على خليفتهم، ويزرعون الشك في إمامهم، مما يتسببون في الإخلال بالأمن^(٦).

ويروى أنه عاقب على الهجاء تعزيراً^(٧)، ومما يروى أن ضابئ بن الحارث البرجمي استعار في زمان الوليد بن عقبة من قوم من الأنصار كلباً يصيد الضباء، فحبسه عنهم، فنافره الأنصاريون، واستغاثوا عليه بقومه، فكأثروه، فانتزعوه منه وردوه على الأنصار، فهجاهم! فاستعدوا عليه عثمان، فأرسل إليه، فعزره، وحبسه كما كان يصنع بالمسلمين، فاستثقل ذلك! فما زال في الحبس حتى مات فيه^(٨).

أما فيما يتعلق بأهل الذمة! فالمصادر التي بين أيدينا لا تشير إذا ما كان عثمان رضي الله عنه قد حكم في شيءٍ بينهم في الأمصار الإسلامية، أو نفذ في حقهم أحكاماً شرعية، إلا أنه من المؤكد أنه كان لأهل الذمة الخيار بالاحتكام إلى القضاء الشرعي عملاً بجزية العقيدة منذ أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده، وإذا فعل أهل الذمة ذلك وجب الحكم بينهم بالعدل حسب الشريعة الإسلامية وأحكامها.

(١) يحيى بن الحسين، القطر اليماني، ص ٨٩.

(٢) كعب بن ذي الحبكة: لم أقف له على ترجمة.

(٣) نيرنجاً: نرج أخذ تشبه السحر، وليست بحقيقته، ولا كالسحر، إنما هو تشبيهه وتلبيس. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٣١. (مادة: نرج).

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢.

(٥) الأسدي، الفتنة، ص ٨٠-٨١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٤-٦٣٩. وسيأتي تفاصيل ذلك لاحقاً.

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١٠٢٤.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٢-٧٣.

- الشورى:

لجأ عثمان رضي الله عنه إلى مبدأ الشورى في أول قضية واجهته كخليفة للمسلمين في محاكمة عبيد الله بن عمر في قتله الهرمزان واثنين من أهل الذمة، وأثبتت النصوص التاريخية بأن عثمان رضي الله عنه قد شاور الناس في أمر عبيد الله، فيروى أنه قال لجماعة من المهاجرين والأنصار بعد استخلافه: "أشيروا عليّ في هذا الذي فتق في الإسلام ما فتق"، إلا أنّ اختلاف الصحابة والمسلمين فيما بينهم حول الحكم الشرعي لهذه الحادثة قد جعلهم ينقسمون إلى فريقين؛ ما بين مطالب بالقصاص من عبيد الله لقتله أناساً بدون بينة، في حين كان الأكثرية، من المهاجرين مشفقين أن يُقتل عمرٌ بالأمس ويُقتل ابنه اليوم، فكثرت في ذلك اللغظ والاختلاف في الآراء^(١)، وكادت الفتنة أن تقع بين المسلمين وينقسم أمرهم، وحسماً لذلك الاختلاف فدى عثمان أولئك القتلى من ماله؛ لأنّ أمرهم إليه، إذ لا وارث لهم إلا بيت المال، وخلقى سبيل عبيد الله^(٢)، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "من قُتل له قتيلاً فهو بخير النظرين: إما أن يؤدي، وإما أن يقاد"^(٣)، وقد اجتهد رضي الله عنه رأيه في القضية، ولم ينكر عليه ما فعله باجتهاده^(٤).

كما تظهر استعائته برأي كبار الصحابة في أمور القضاء وتنفيذ الحدود إذا أشكلت عليه، ومن ذلك: أخذه لرأي الصحابة في عام ٢٩هـ/٦٥٠م في أمر امرأة ولدت في ستة أشهر، وكان قد أمر بها أن ترحم، فراجعها في أمرها علي رضي الله عنه، فقال له: ليس ذلك عليها! إنّ الله عز وجل يقول: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقال في الرضاعة: حولين كاملين، فأرسل عثمان في أثر المرأة فوجدت قد رجمت وماتت، واعترف الرجل بالولد، وكان من أشبه الناس به^(٥). كما أخذ بمشورة

(١) انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٣٠١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٨٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٦٦ -

٤٦٧؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٧٦-٧٧.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٥

(٣) صحيح البخاري، باب من قُتل له قتيلاً فهو بخير النظرين، كتاب الديات، حديث رقم ٦٤٨٦، ج ٦، ص ٢٥٢٢.

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٢٨٢.

(٥) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، حديث رقم ١١، ص ٨٢٥؛ وانظر: ابن شبة، تاريخ المدينة،

ج ٣، ص ٩٦٠؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٧٣-١٧٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٥.

كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار في أمر المرأة التي أقرت بالزنا على نفسها، فأشاروا عليه أن يقيم عليها الحد فأمرهم برجمها^(١).

وفي أمر الخصمين اللذين اختصما إليه استدعى الصحابة وطلب رأيهم، فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه عليهما، وإلا نظر^(٢).

كما استشار المهاجرين الأولين في العراقي الذي رصد لعثمان ليقنته، ولم ينجح في خطته، فلم يروا عليه قتلاً؛ لأنه لم يقتل. ولو فعل لقتل، فأرسله عثمان بناءً على مشورتهم^(٣).

كما ازداد التزامه بمبدأ الشورى أكثر في أواخر أيام حكمه، حين هاجت الأمصار واشتعلت بالفتنة، فلجأ إلى رأي ومشورة كبار الصحابة في ما اتبعه من سياسة، وما اتخذ من إجراءات، استرشاداً برأيهم والتماساً للحق، حين كثرت الإشاعة في الأمصار بالطعن على عثمان وولاته، ووصلت الأخبار بذلك لأهل المدينة! فاجتمع أصحاب رسول الله ﷺ إلى عثمان ﷺ وأخبروه بالذي يأتيهم من الأمصار، فلم يجدوا عنده علماً منه، فسألهم المشورة! فأشاروا عليه. ويقال: إن الذي أشار عليه - كما ورد عند الطبري في رواية له -^(٤) محمد بن أبي بكر، وطلحة بن عبيد الله بأن يبعث رجالاً ممن يثق بهم إلى الأمصار ليستقصوا له الأخبار، فنفذ مشورتهم للتأكد من صحة ما يأتيهم^(٥).

كما أشارت المصادر التاريخية استدعاءه ﷺ لعماله وأمرائه على الأمصار، خاصة في الفترة الأخيرة من حكمه ليشاورهم ويتباحث معهم في أوضاع أقاليمهم ومطالب أهل الفتنة؛ ففي عام ٣٤هـ/٦٥٥م أرسل كتاباً إلى الولاة في كافة الأمصار يدعوهم إلى الاجتماع؛ وهم معاوية، وسعيد، وابن سعد، وابن عامر، وعمرو بن العاص، وكانوا بطانته دون الناس، فجمعهم، وشاورهم، وقال: "...إنكم وزرائي ونصحايتي وأهل ثقتي، وقد صنع الناس ما قد رأيتم، وطلبوا إليّ أن أعزل عمالي، وأن أرجع عن جميع ما يكرهون إلى ما يحبون، فاجتهدوا رأيكم" فاختلفت أقوالهم! فأشار

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٩٧٦-٩٧٧. انظر: المطلب الأول من هذا المبحث الفصل الثالث، ص ٢٣٥.

(٢) وكيع، أخبار القضاة، ج ١، ص ١١٣. راجع المطلب الأول من هذا المبحث الفصل الثالث، ص ٢٣٤.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١٠٢٦.

(٤) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨.

(٥) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٩٧.

عليه عبد الله بن عامر بأن يشغلهم بالجهاد، وأشار سعيد بن العاص بقتل قاداتهم، وأشار عليه معاوية أن يترك أمر كل ولاية لواليها وهو يكفيه شرّها، بينما أشار عليه عبد الله بن سعد باستمالة الناس بالأموال، فردهم عثمان إلى أعمالهم، وتألّف قلوب أولئك بالمال، وأمر أن يبعثوا إلى الغزو في الثغور ليكون لهم فيها شغل^(١)، فجمع بين المصالح كلها^(٢)، وقيل أخذ برأي عبد الله بن عامر بتوجيه الناس للجهاد لصرفهم عن السياسة والاشتغال بالأموال الداخلية لأمصارهم، وقيل لم يأخذ بالآراء الأخرى؛ لأنها آراء لا تراها الخلافة الراشدة مذهباً في الحكم يليق بعدها الرحيم^(٣).

ويروي ابن أعثم^(٤) أنه لما تقدم أهل الأمصار بالشكوى إلى عثمان رضي الله عنه من ولائهم أخذ بمشورة الصحابة له بأن يشخص أمراءه للمدينة مرة ثانية^(٥)، وفي حضرة أصحاب النبي يأخذ عليهم العهود والمواثيق ألا يظلمون أحداً، ويستحلفهم على ذلك، ثم يردهم إلى أعمالهم، وإلا استبدل بهم غيرهم، فإنّ صلحاء المسلمين كثيرٌ، وأشار عليه عامة الناس بمثل ذلك، فأخذ بالرأي، فأرسل إلى جميع عماله فأشخصهم إليه من جميع البلاد.

ولما اشتد الحصار عليه استدعى عثمان رضي الله عنه عبد الله بن عمر وهو محصورٌ ليأخذ رأيه فيما يطلبونه منه، فقال له: "ما ترى فيما يسألني هؤلاء القوم؟ فقال له: أرى أن تعطيتهم ما وراء عتبة بابك، ولا تخلع لهم سربال^(٦) الله الذي سربلك من هذه الخلافة"^(٧)، وفي رواية: "...ولا أن تخلع قميصاً ألبسكه الله"^(٨)، فوقع هذا الكلام من عثمان رضي الله عنه موقعاً حسناً، فأرسل إليهم يطلب منهم

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٢؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٣٧.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٢.

(٣) محمد أمين صالح، العرب والإسلام، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) ابن أعثم، الفتوح، م ١، ج ٢٥، ص ٣٩٤.

(٥) بعث عثمان رضي الله عنه إلى جميع عماله فأشخصهم إليه في المرة الأولى عام ٣٤هـ، ثم بادر بردهم إلى أعمالهم. لكن أشير عليه بأن يستدعيهم إليه مرة ثانية فاستدعاهم.

(٦) السربال: القميص والدرع وقيل كل ما لبس فهو سربال، وهو كناية عن الخلافة. ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٢.

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٢٦.

(٨) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٢٣-١٢٢٤؛ ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٧٣-٤٧٤.

الاحتكام لكتاب الله وسنة نبيه^(١)، ولما كانوا يدخلون على عثمان رضي الله عنه - وهو محصور - فيقولون: اعتزلنا! كان يقول لهم: "لا أنزع سربالاً سربلنيه الله، ولكن أنزع عما تكرهون"^(٢).

وامتناعه عن قتال محاصريه ومواجهتهم بالسلاح، وكف الصحابة وأبنائهم عن ذلك كان نزولاً على مشورة بعض الصحابة، كعبد الله بن عمر، وابن سلام^(٣)، منعاً لإراقة دماء المسلمين وحفظاً لأمنهم وسلامتهم، وليكون له أبلغ حجة عند الله تعالى^(٤).

وفي أحيان أخرى لم يكن عثمان رضي الله عنه ملزماً بالأخذ بالآراء التي تُعرض أمامه من قبل وزرائه ونصحائه من الصحابة، أو عماله، إن رأى فيها ما يتعارض مع سياسته الأمنية تجاه أمته ومسؤولياته في حفظ أمن واستقرار الرعية والدولة، ومما يروى أنه حين تكررت الشكوى والظعن على الولاة بعث إلى عماله ثانية عام ٣٥هـ/٦٥٦م، فقدم عليه عبد الله بن عامر، وابن أبي سرح، ومعاوية، وأدخل معهم عمرو بن العاص، وسعيد بن العاص في الموسم، فسمع منهم، ورأوا استعمال الشدة وترك اللين، إلا أنه لم يعض برأيهم، وأثر اللين على الشدة كيلاً تكون لهم حجة عند الله تعالى، فقال عثمان: "إنَّ الأمر كائنٌ، وبابه سيفتح، ولا أحب أن تكون لأحدٍ عليّ حجة في فتحه، وقد علم الله إني لم آل الناس خيراً، فسكنوا الناس، وبيّنوا لهم حقوقهم"^(٥).

كما قوبلت فكرة أسامة بالخروج من المدينة حفاظاً على أمنه وسلامته بالرفض من قبله، مفضلاً جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخروج^(٦).

وقد رفض أيضاً ما اقترح عليه معاوية بإرسال جنود من أهل الشام إلى المدينة يقيمون فيها للدفاع عنه وحمايته من الخطر المحتمل، فرفض أن يضايق أهل المدينة بسكنى غيرهم معهم^(٧). كما

(١) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٢) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) عبد الله بن سلام الإسرائيلي، ثم الأنصاري، كان حليفاً لهم من بني قينقاع، وهو من يوسف بن يعقوب عليهما السلام، وكان اسمه في الجاهلية الحصين، أسلم لما قدم رسول الله المدينة مهاجراً، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم عبد الله، توفي سنة ٤٣هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ١٦٠-١٦١.

(٤) انظر: تفاصيل ذلك في المطلب التاسع من هذا الفصل.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٣٩. وانظر أيضاً: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٤٧؛ الأسدي، الفتنة، ص ٥-٥٢.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١١.

(٧) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٠٢-١٠٣.

أن المغيرة بن شعبة قد عرض على عثمان رضي الله عنه ثلاثة خيارات لأمنه وأمن الأمة الإسلامية: إما أن يقاتلهم، أو يخرج إلى مكة، أو إلى الشام! فرفضهم جميعهم^(١).

ومما لاشك فيه أبداً أنّ الصحابة حين طرحوا آراءهم على عثمان رضي الله عنه قد حرصوا على سلامة الخليفة وأمنه، وقد يكون من الحكمة أن يقبل عثمان رضي الله عنه ما أشار عليه الصحابة الكرام حفظاً على سلامته، وتفادياً للخطر، وسداً لباب الفتنة، إلا أنّ عثمان كان يرى أن للمسلمين حفظاً دمائهم، وسلامة أرواحهم، وليس سفكها، وهو بذلك يؤدي مسؤوليته الأمنية تجاههم برفضه للقتال، كما أنّ خروجه من المدينة؛ سواء إلى الشام، أو مكة، أو إلى مكان آخر ليس حلاً للقضية، فخروجه لن يُخرج الثوار من المدينة، ولن يوقفهم عما يريدون فعله، وسيكون منصب الخلافة بعد ذلك ألعوبة في أيدي هؤلاء الثوار الخارجين على السلطان والشرع؛ ولذلك كان من الحكمة وسداد الرأي وبُعد النظرة الأمنية - إن أمكن القول - أن يرفض هذه الخيارات، أو الاقتراحات والآراء التي عرضت عليه.

فالروايات الإخبارية^(٢) تشير إلى أنّ الحصار قد انتهى بمقتل الخليفة واثنين آخرين؛ أحدهما غلامه، والآخر من الثوار المعتدين، مما دل على أنه قد تمكّن بكل ما أوتي من جهدٍ وبما اتخذه من الأساليب والتدابير من التقليل بقدر المستطاع من الخسائر البشرية، ومما لا شك فيه أنّ مقتل خليفة المسلمين على أيدي أناس يدعون الإسلام تُعدُّ فاجعةً للأمة الإسلامية، وسابقةً خطيرة، إلا أنّ هذا هو ما أراده عثمان رضي الله عنه؛ أن يفدي المسلمين بنفسه كيلا يريق دمًا واحدًا من دماء المسلمين، وتكون له حجة عند الله تعالى، رغم مقدرته على مواجهتهم، وتفوقه عليهم في العدد والعدة، إلا أن لينه ونفوره من العنف جعله يؤثر العافية وسلامة المسلمين، والله أعلم.

وفي مسألة جمع الناس على قراءة واحدةٍ للمصحف انتهى إلى قراره فيها بعد عرض المسألة على أهل الشورى، ودارسهم أمرها ودارسوه، وناقشهم فيها وناقشوه، حتى عرف رأيهم وعرفوا رأيه، فأجابوه إلى رأيه، ولا يُعرف أن خالفه أحدٌ فيها. فقد روي عن علي رضي الله عنه قوله: "لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأٍ منا، قال عثمان -: "ما

(١) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٨٥؛ ابن شعبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٩٣.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٧٢.

تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرةً، قلنا: فما ترى، قال: أرى أن تجمع الناس على مصحفٍ واحدٍ، فلا تكون فرقةً ولا اختلاف، قلنا: "نعم ما رأيت" (١).

لقد أدرك عثمان رضي الله عنه خطورة مسألة ذلك الاختلاف بين المسلمين -والذي جعلهم يكفرون بعضهم بعضاً- على وحدة الأمة وأمنها، فجاءت مشورته رضي الله عنه للملأ من الصحابة ضمناً لترتق صفوف المسلمين، ولم شؤوهم في أعظم ما يوحدهم ويجمعهم، وفضله في ذلك على المسلمين في كل وقتٍ وحين إلى يومنا (٢)، ويُعدُّ فعله هذا مسلماً راشداً دفع عن الأمة فتنةً خطيرة، وأعاد لها وحدتها بعد أن كادت تفقده بسبب اختلافها في قراءة القرآن، مما يكون سبباً في الإخلال بأمنهم وانقسامهم.

- استقصاء الحقائق:

بعد أن هاجت أقاليم الدولة الإسلامية بالفتنة اتبع عثمان رضي الله عنه طرقاً ووسائل عدةً لاستجلاء الحقائق المغيبة عنه قبل اتخاذ القرار للوقوف على حقيقة الشكاوي والاتهامات التي أثرت ضد عماله وخاصة من أهل الكوفة.

ولا تشير المرويات الإخبارية إلى أنّ عثمان رضي الله عنه قد اتبع إجراءاتٍ لتقصّي أمر الشكاوي أو الاتهامات التي وُجّهت إلى ولايته إلا في التهمة التي اتُّهم بها واليه الوليد بن عقبة أمير الكوفة بشرب الخمر، ورغم أنّ الأمر كان مكيدةً مدبرةً لعزله عن ولايتهم (٣)، فاستجوب الشهود، وأجرى تحقيقاً معهم، وشهد اثنان منهم أنّهما دخلا عليه وهو يقيء الخمر، فقال عثمان: "ما يقيء الخمر

(١) عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص ١٥٩.

(٢) عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص ١٥٩.

(٣) ومما يذكر أنّ بعضاً من أهل الكوفة خرج إلى المدينة عام ٣٠هـ، فيهم: أبو خشة الغفاري، وجثامة بن الصعب. ومعهم جندب، فاستعفوا عثمان من الوليد، فقال لهم عثمان: تعملون بالظنون، وتخطون في الإسلام، وتخرجون بغير إذن! ارجعوا، فردهم، فلما رجعوا ولم يبق موتورٌ في نفسه إلا أتاها، فاجتمعوا على رأيٍ وهو التدبير لعزل الوليد، فكانت تهمة شرب الخمر. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦١٠-٦١١.

إلا شاربها"، ثم بعث إلى الوليد، فحلف له وأخبره خبرهم، لكنه قال له: "نقيم الحدود، ويبيء شاهد الزور بالنار" فأمر به، فجلد، وعزل^(١).

كما يروى أن عثمان رضي الله عنه قد وجه حمران بن أبان إلى الكوفة ليأتيه بحقيقة خبر واليها بسبب شكوى أهلها ضده فرشاه الوليد فلما قدم على عثمان كذب عن الوليد وقرظه، فلما علم عثمان غضب عليه وعاقبه على كذبه^(٢).

أما الشكاوي الأخرى التي قدمت إليه كان الإجراء الوحيد الذي اتبعه هو العزل للوالي، فاتهام أهل الكوفة للمغيرة بن شعبة بالرشوة في بعض أموره جعله يتخذ إجراءً عزله دون تحقيق في التهمة التي وجهت إليه من قبلهم، لأنه رأى ما وفر عندهم منه فاستصوب عزله عنهم ولو كانوا مفترين عليه^(٣).

ولما كانت ولاية سعيد بن العاص عام ٢٤هـ/٦٤٥م على الكوفة ادعى الأشرئ النخعي أمام الناس في مسجد الكوفة أنه قد سمع سعيدًا يطلب من عثمان رضي الله عنه إنقاص عطاء أهل الكوفة، فثار الناس، وخرجوا لمنعه عن دخول مدينتهم مطالبين بعزله، وولاية أبي موسى الأشعري مكانه، فكر سعيد راجعًا كسرًا للفتنة، واستجاب عثمان لمطلبهم دون أن يحقق في أمر شكواهم ومطلبهم^(٤)، إزاحةً لعذرهم، وإزالةً لشبههم، وقطعًا لعللهم^(٥).

كما عزل والي مصر عبد الله بن سعد نتيجةً للشكوى التي تقدم بها وفد أهل مصر في عام ٣٥هـ/٦٥٦م، وسأله محمد بن أبي بكر واليًا عليهم، فقبل مطلبهم، فكتب عهده وولاه ووجهه إليها دون أن يجري أي تحقيق في أمر شكواهم لتسكين الفتنة^(٦).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦١١.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١، ص ١٧٢. سيأتي ذكر الخبر في المطلب التالي.

(٣) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٦٦-٢٦٧. انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢١٥.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٧٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٣٦.

(٥) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤١-٦٤٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤٤-٤٥. وانظر أيضًا: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢١٦.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٢.

(٧) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥١.

ولما أظهر العرب الطعن في ولاية عثمان رضي الله عنه بالأمصار وأخذهم بفلتات الأمراء باللحظات ويعظموها، ففشت تلك المقالات بين الأهالي، فصاروا ينادون بالجور والظلم من أمراء وولاية عثمان في الجهات والنواحي، وانتهت هذه المقالات والتشكيات إلى المدينة^(٢)؛ فعمد عثمان رضي الله عنه إلى اختيار عدد من كبار الصحابة الموثوق بهم، وقام بتوجيههم إلى الأمصار ليتحسسوا أخبار الولاية، ويسألوا الناس عنهم وعن أحوالهم معهم أيقسمون بالعدل أم لا؟ فلما رجعوا قدموا تقاريرهم مؤكداً أنّ الرعية في خير وعافية، وأنّ أمراء الأمصار يقسطون بين الرعية، ويقومون عليهم^(٣).

وأتبع هذا الإجراء بإجراء آخر لتكون تحقيقاته أكثر دقة، من خلال كتابٍ عامٍّ يُعدُّ بياناً عاماً صادراً من الحكومة الإسلامية، وُزع على جميع الأمصار، يطلب فيها من ادعى أنه وقع عليه ظلم من قبل واليه، أو من قبله هو نفسه فليوافه في موسم الحج؛ ليقتصّر له، جرياً على سياسة عمر، وجاء فيه: "... فيا من ضُرب سراً وشتم سراً، من ادعى شيئاً من ذلك فليوافِ الموسم فليأخذ بحقه حيث كان؛ مني، أو من عمالي، أو تصدقوا، فإنّ الله يجزي المتصدقين"^(٤).

وتشير الأخبار التاريخية إلى أنه حين استجاب لمطلب أهل مصر بعزل واليهم وجّه مع والي الجديد عام ٦٣٥هـ/٦٥٦م من المهاجرين والأنصار ينظرون فيما بين أهل مصر وبين ابن أبي سرح^(٥).

كما روى البلاذري أنّ عثمان رضي الله عنه قد بعث بعمار بن ياسر إلى مصر ليأتيه بصحة خبر ابن أبي حذيفة وما بلغه عنه من باطله، وأمره أن يقوم بعذره ويضمن عنه العتبي لمن قدم عليه^(٦).

ولما قدمت وفود الأمصار للمدينة لينظروه رضي الله عنه في أمورٍ أنكروها عليه بعث إليهم رجلين مخزومياً وزهرياً ليتحققا من سبب مجيئهم، فلما رأوهما بأثوهما، وأخبروهما بما يريدون! قالوا: نريد أن نذكر له أشياء قد زرعتها في قلوب الناس، ثم نرجع إليهم فنزعم لهم أننا قررنا بها فلم يخرج منها ولم

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٨٣؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج٥، ص٣٧؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص١٢٢.

(٢) المقرئ، الخطط، م٢، ج٤، ص١٤٦-١٤٧.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٤٧؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص٩٧.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٦٤٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٤٧؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص٩٩-١٠٠.

(٥) التيمي، الخلفاء الأربعة، ص١٦٧-١٦٨.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٦٥.

يتب، ثم نخرج كأننا حجاج حتى نقدم فنحيط به فنخلعه، فإن أبي قتلناه. وكانت إياها، فرجعا إلى عثمان بالخبر فضحك! وقال: اللهم سلم هؤلاء، فإنك إن لم تسلمهم شقوا^(١).

ومن سنة عثمان رضي الله عنه ومن سبقه من الخلفاء الراشدين الالتقاء بالعمال والولاة ومن يشكوهم في كل موسم، فيستقصي عن أخبار عماله من الحجاج، ومحاسبتهم أمام مرأى ومسمع من حجاج بلدانهم، مما يهيئ الوضع أكثر لمعرفة أحوال عن ولاياتهم بحضور الطرفين^(٢).

كما كان دائم الاجتماع بالولاة في المدينة للوقوف على حقيقة ما يصله من دعاوى وشكايات، ولسؤالهم عن أحوال بلدانهم، فتشير الروايات إلى أنه استدعاهم إلى المدينة بعد أن كثُر أمر الطعن فيهم، فقدم عليه في الموسم عبد الله بن عامر، وابن أبي سرح، ومعاوية، وأدخل معهم عمرو بن العاص، وسعيد بن العاص وسألهم عن أمر الشكاية والإذاعة، فأكدوا له أنها إشاعة لا يحل الأخذ بها، وأنهم لا يعلمون لهذا الأمر أصلاً، واختلفوا في وجه الرأي في ذلك؛ لذلك أدرك عثمان رضي الله عنه أن رحي الفتنة دائرة، وأن الأمر كائن، إلا أنه أمرهم بإعطاء الناس حقوقهم وتسكينهم كيلا يكون لأحد عليه حجة^(٣).

ولقد كانت الوفود تأتيه من الأمصار في كل موسم، كوفد الكوفة حين سأله عزل الوليد بن عقبة، ووفد مصر حين سأله عزل ابن سعد^(٤)، واتبع عثمان رضي الله عنه سياسة عمر رضي الله عنه في الاستفسار عن الولاية من الوفود وسؤال الرعية عن أمرائها، غير أن ذلك أدى إلى عكس ما كان يرجوه عثمان من تسكين الفتنة ومنع اشتعالها.

والواقع أن هذه المقالات والمراسلات والبعوث لكشف الحقائق من مزاعم المنحرفين الثائرين كألها مظهر من مظاهر منهج السياسة العادلة الرحيمة التي ساس بها عثمان رضي الله عنه رعيته وأخذ بها ولايته وعماله^(٥).

(١) الأسددي، الفتنة، ص ٥٤.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٠.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٨؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٣٩.

(٤) انظر: المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل، ص ٢١٧، ٢٢٨.

(٥) صادق إبراهيم عرجون، عثمان بن عفان، الدار السعودية- جدة، ص ٩٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: صادق عرجون،

عثمان بن عفان).

- النفي لمثيري الفتنة:

التسيير أو النفي من مكان لآخر مبدأ له أصلٌ في الشريعة الإسلامية، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَثَبُوا وَكَبُتُوا كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^(١). وهي سياسة رسول الله ﷺ من قبل، ومن بعده أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، ومن ثم عثمان، الذي طبق هذا الأسلوب على أفرادٍ من فئات المجتمع الإسلامي، ممن قاموا بمخالفاتٍ رأى فيها إخلالاً بأمن المجتمع والدولة، وجعل لا يأخذ أحداً على سوء بيئات، أو سرق، أو شهر سلاح -عصا فما فوقها- إلا سيّره^(٢)، هادفاً من ذلك حماية أمن المجتمع الإسلامي من أن تنتشر مخالفات هؤلاء بين أفرادها فتحدث الفتنة وضراً يخل بأمنها^(٣)، كما أنه رغب في إصلاح الفئات المخالفة متبعاً في ذلك سنة من قبله، فاستخدم النفي والتسيير في حالة مخالفة أحدٍ من المسلمين لأحكام الشريعة، فسير مولاة حمران بن أبان إلى البصرة؛ لأنه تزوج امرأةً في عدتها، ففرّق بينهما وضربه، فلبث فيها ما شاء الله، حتى أتاه عنه الذي يجب من التوبة، فأذن له فقدم عليه المدينة^(٤). وورد في سبب تسييره قولٌ آخر وهو أنّ عثمان رضي الله عنه سيره إلى البصرة لأنه كذب عليه في شأن الوليد بن عقبة حين وجّهه إلى الكوفة؛ ليتحرى أمره، فرشاه الوليد، فلما علم عثمان بذلك غضب عليه، وغرّبه^(٥) لمخالفته أمر الخليفة.

كما سيّر أمر عامر بن عبد القيس إلى الشام لأنّ قومًا من أهل الكوفة سعوا به عند عثمان، وادعوا أنه لا ينكح النساء، ولا يأكل اللحم، ولا يشهد الجمعة، ويطعن على الأئمة، وكان من عامر انقباض، وكان عمله كله خفيةً، فلما قدم الشام أدرك معاوية أنّ عامر قد أوقع به عند عثمان رضي الله عنه، وأنه مكذوبٌ عليه، فأذن له بالرجوع إلى البصرة فأبى! وقال: لا أرجع إلى بلدٍ استحل أهلُه ما استحلوا، ولزم الشام^(٦).

(١) سورة المجادلة، آية: ٥.

(٢) الأسدي، الفتنة، ص ٧٨.

(٣) جاء في كتاب عثمان للأشتر مالك حين نفاه إلى الشام: "إذا أتاك كتابي هذا فسر إلى الشام لإفسادك من قبلك، وأنتك لا تالوهم خبالاً، فسير سعيد الأشتر ومن كان وثب مع الأشتر..". البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥١-١٥٣.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤١؛ الملقني، التمهيد والبيان، ص ٨٢.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١، ص ١٧٢.

(٦) الطبري، تاريخ، ج ٢، ص ٦٤٠-٦٣٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤١؛ الملقني، التمهيد والبيان، ص ٨٢-٨١.

واستخدم كذلك النفي في تأديب بعض المخالفين له، إذ أمر واليه على الكوفة سعيد ابن العاص بضرب رجلٍ يُدعى ذا الحبكة كعب بن عبدة النهدي^(١) عشرين سوطاً، وحوّل ديوانه إلى الري، وسيّره إلى جبل دناوند^(٢)؛ لأنه بعث بكتاب إلى عثمان رضي الله عنه ذكر فيه ما أحدثه عثمان وأغلظ بالقول، فعاقبه لذلك، وهو ما أشار إليه عثمان في قوله لكعب حين قدم إليه: "يا كعب! إنك كتبت إليّ كتاباً غليظاً، ولو كتبت إليّ ببعض اللين لقبلتُ مشورتك، ولكنك حددتني وأغضبتني حتى نلت ما نلت"^(٣).

وما اتخذ عثمان رضي الله عنه تجاه كعب كان محلّ نعمةٍ من أهل الفتنة ومثيريها؛ مدعين أنه قد انتهك حرمة كعب، وعمد إلى إذلاله، وقولهم هذا مردودٌ عليهم، فمن حق الإمام أن يجتهد ليتخذ أيّ إجراءٍ ضدّ أيّ كان، كيلا يعرّض أمن الدولة والأمة للخطر، وعثمان رضي الله عنه معذور فيها؛ لأنّ سبيل أولي الأمر التأديب لمن رأوا خروجه على إمامه^(٤).

والجدير بالذكر أنّ عثمان رضي الله عنه بعد أن أوقع على كعب ما رآه من العقوبة المناسبة لفعله استدرك الأمر فأرضاه، وكتب في ردِّ كعب وحمله إليه مكرماً، فلما قدم عليه دخل على عثمان اعتذر، ثم نزع قميصه ودعا بسوطٍ فدفعه إليه ليقصص منه، إلا أن كعباً عفا، رضي الله عنهم جميعاً^(٥).

كما اتخذ عثمان رضي الله عنه تجاه مثيري الفتنة والشغب أسلوب النفي من بلدهم إلى بلد آخر؛ خوفاً من تأثيرهم على أفراد مجتمعهم، ويتبين لنا ذلك من خلال كتابه للأشتر الذي جاء فيه: "واعلم أيّ إنمّا أسيرك إليها لا لشيءٍ إلا لإفسادك الناسَ وأنك لا تألوهم خبالاً وضلالاً"^(٦).

(١) كتب جماعةٌ من أهل الكوفة إلى عثمان يذكرون فيه أحداثه، ويقولون: إن أنت أقلعت عنها فإننا سامعون مطيعون، وإلا فإننا منابذوك، ولا طاعة لك علينا، وقد أعذر من أنذر. وأرسلوا الكتاب، وكتب كعب كتاباً أغلظ منه مع كتابهم، ولم يسم أحدٌ نفسه في الكتاب إلا كعب، فغضب عثمان لصيغة كتاب كعب، فأمر بما أمر به. انظر: ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٤٢-١١٤٣؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٧٢.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٤٢-١١٤٣؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥٤-١٥٥.

(٣) انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥٤-١٥٥؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٣٩٢.

(٤) الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٧٢.

(٥) انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥٤-١٥٥؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٣٩٢.

(٦) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٣٨٣-٣٨٤؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥١-١٥٣.

وفي عام ٦٥٤/هـ ٣٣م سیر عثمان رضي الله عنه بعض أهل البصرة إلى الشام^(١) وإلى مصر لأسباب مسوغة، فكان هؤلاء ممن يؤلب عليه ويمالئ الأعداء في الحط والكلام فيه، وهم الظالمون في ذلك وهو البارُّ الراشد^(٢).

كما وجّه أمره إلى والي الكوفة الوليد بتسيير ابن زرارة^(٣) إلى الشام؛ وذلك لأنه خلع عثمان، وباع عليًّا، وكان أول الناس في فعل ذلك^(٤)، واختار له عثمان رضي الله عنه الشام كمنفى إمعاناً له في العقوبة؛ لأنه رجلٌ أعرابيٌّ تعود على حياة الصحراء، وهذا لا يجده في الشام، إذ ورد ذلك في كتابه إلى الوليد: "إنَّ ابنَ زرارة أعرابيٌّ جلف، فسيرّه إلى الشام"^(٥).

وأشارت المصادر التاريخية^(٦) إلى أنه في عام ٦٥٤/هـ^(٧) نفى عثمان رضي الله عنه جماعةً من أهل الكوفة^(٨) إلى الشام؛ لأنهم أثاروا فتنةً في مجلس واليهم سعيد بن العاص، وضربوا صاحب شرطته، وكانوا يعيرون عليه، ويطعنون فيه، ويسبون عثمان وسعيداً، وقد اجتمع الناس إليهم حتى كثر من يختلف إليهم، فأمر عثمان بإخراجهم اجتهاداً منه.

واختيار عثمان رضي الله عنه الشام كمنفى لهم؛ لأنه أدرك قدرة معاوية في حل المعضلة؛ فلا يخفى علينا فصاحة معاوية، وبلاغته، وحلمه، وصبوره، وذكاءه، ودهاؤه، وهي سماتٌ تؤهله لمعالجة أمر هؤلاء من مثيري الفتنة^(٩)، فكتب إليه كتاباً جاء فيه: "إنَّ أهلَ الكوفة قد أخرجوا إليك نفرًا خُلِقوا

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٤٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ١٥١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ١٥١.

(٣) عمرو بن زرارة النخعي، أدرك عصر النبي صلى الله عليه وسلم. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ١٠٣، ج ٣، ص ٧٢٠.

(٤) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ١٠٣، ج ٣، ص ٧٢٠.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٣٩.

(٦) انظر تفاصيل الواقعة: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٧-٦٣٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٣١-٣٢؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥١-١٥٣.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٣٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ١٥٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١١٦-١١٧.

(٨) وكانوا عشرة وقيل تسعة، وهو الأشبه من أشرف أهل العراق على رأسهم مالك الأشتر وغيرهم. ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ١٥١.

(٩) علي محمد الصلابي، فتنة مقتل عثمان، دار ابن الجوزي- القاهرة، ط ١، ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧م، ص ٤٨. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: علي الصلابي، فتنة مقتل عثمان).

للفتنة! فرغهم، وقم عليهم، فإن أنست منهم رشداً فاقبل منهم، وإن أعيوك فارددهم عليهم" (١). فأجرى عليهم بأمر عثمان ما كان يجري عليهم بالعراق، وجعل يخالطهم ويجالسهم ويحاورهم، ويذكرهم بالله تعالى وبالتقوى واتباع الجماعة، ويبدل لهم النصح، فإذا هم يتمادون في غيبتهم، ويستمرون في جهالتهم وحمقتهم (٢).

وورد في روايةٍ أخرى أخذ معاويةً يراقبهم فراهم يشهدون الصلاة ويقفون مع قاض الجماعة، فدخل عليهم يوماً وبعضهم يُقرئ بعضاً فخيّرهم في الخروج لأي مكان شاؤوا (٣).

وأورد ابن شبة روايةً مفادها أنّ معاوية قد خشي تأثيرهم على أهل ولايته بمخالطتهم إياهم وأنّ يفسدوا طاعتهم له، ولذلك حين بلغ معاوية أنّ قوماً من أهل دمشق يأتونهم فأشخصهم إلى حمص بأمر عثمان، وظلوا بها حتى اعتزم أهل الكوفة على إخراج سعيد، فكتبوا إليهم، فقدموا للكوفة (٤).

ويقال: إنّ عثمان رضي الله عنه قد كتب لمعاوية بردهم إلى الكوفة فردّهم، فلم يكونوا إلا أطلق أسنةً منهم حين رجعوا، وأخذوا يطعنون على عثمان (٥)، فضج منهم سعيد، فأمره عثمان بتسييرهم إلى حمص (٦).

في حين تشير بعض النصوص التاريخية إلى أن المسيّرين قد أتوا حمص اختياراً، فغدا عليهم عبد الرحمن بن خالد (٧)، فسامهم الشدة فضرعوا وتابعوه، فاعتذروا إليه! وسرح الأشتر النخعي إلى عثمان، فأتى عثمان بالتوبة والندم، فقبل ذلك منهم، وكف عنهم، وخيّرهم في النزول حيث

(١) الأُسدي، الفتنة، ص ٣٦-٤١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٥.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥١.

(٣) الأُسدي، الفتنة، ص ٤١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٠.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٤١-١١٤٢؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥٥-١٥٦.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٤١-١١٤٢.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥٥-١٥٦؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٣٦.

(٧) عبد الرحمن بن خالد بن الوليد القرشي المخزومي، أدرك النبي صلى الله عليه وآله ورآه، ولأبيه صحبة، يكنى أبا محمد، كان من فرسان قريش وشجعانهم، له هدى حسنٌ وفضلٌ وكرم، شهد اليرموك مع أبيه، وشهد صفين مع معاوية، سكن حمص، واستعمله معاوية على غزو الروم، له معهم وقائع، وقيل مات مسموماً عام ٤٧هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٣٦.

شأؤوا، فاختر عبد الرحمن بن خالد، فأذن له^(١) فقدموا عليه حمص، فأمرهم بالمقام بالساحل، وأجرى عليهم الرزق"^(٢). ويبدو أنّ حزمَ وشدةَ وقسوةَ عبد الرحمن بن خالد مع مثيري الفتنة من أهل الكوفة أخرسهم وجعلهم يظهرون له التوبة والندم^(٣). كما سيّر عبد الرحمن بن حنبل^(٤) إلى القموص^(٥) من خير، وكان سببُ تسييره إياه لأنه بلغه كرهه مساوئ ابنه وخاله، وأنه هجاه^(٦).

ونرى استخدامَ عثمان رضي الله عنه النفي كعقوبةٍ تعزيريةٍ تجاه مثيري الفتنة وكلّ من نادى إلى خلع الطاعة تأديبًا لهم وإصلاحًا ومنعًا من استشرَاء شرهم بين أفراد مجتمعهم، بهدف حفظ أمن الأمصار، ويبدو أنّ ذلك الإجراء لم يكن كافيًا لقمع الفتنة وإيقاف مثيريهما وما يروجون إليه من أفكار في المجتمع التي تقوض أمن المجتمع.

فيرى بعض الباحثين أنّ العقوبة التي استخدمت ضدّهم لم تكن موفقة، أو لم تحسب آثارها، ثم إنّ ما نتج عن تنقلاتهم وما أشاعوه في أوساط الناس ظل يلاك في تجمعات الناس فينتشر ويزداد اتساعًا^(٧).

وهناك من يرى أنّ الحكمة السياسية تقتضي على حكومة عثمان معالجة أسباب التدمير لتستقر الأمور، غير أنّها لجأت إلى أسلوب النفي لهؤلاء المعارضين الناقدين، وهي وسيلةٌ قد تُرغم على السكوت، لكنها تزيد حقد النفوس، فقد أخرج تسعةً أو عشرة من المعارضين وبموافقة الخليفة من الكوفة إلى دمشق، ثم إلى حمص، ومن ثم باتت المعارضة مهياةً لقبول دعوةٍ خاصةٍ بدأت تسري في مجتمع الأمصار تدعو للثورة^(٨).

(١) انظر: الأُسدي، الفتنة، ص ٣٦-٤٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥١.
(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥١؛ وانظر أيضًا: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٦-٦٣٧؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص ٧٢.

(٣) علي الصلابي، فتنة مقتل عثمان، ص ٥٣.

(٤) عبد الرحمن بن الحنبل، أخو كلدة بن الحنبل، أخو صفوان بن أمية لأمه، وقيل: ابنا أخت صفوان، كان منحرفًا عن عثمان، شهد وقعة أحنادين بالشام، وسيّر خالد إلى أبي بكر مبشرًا، شهد فتح دمشق، وصفين مع علي رضي الله عنه. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٣٥.

(٥) القموص: جبل بخير عليه حصن أبي الحقيق اليهودي. ياقوت، المعجم، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٦) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٧٣.

(٧) عبد الرحمن الشجاع، النبوة والخلافة، ص ٥٠١-٥٠٢.

(٨) محمد أمين صالح، العرب والإسلام، ص ٢٢٢-٢٢٣.

ونقول قد لا يكون الإجراء كافيًا لردعهم ومنع انتشار أفكارهم وما أشاعوه من الافتراءات المثيرة للفتنة؛ لأنَّ هذا الأسلوب قد زادهم تمردًا وجرأةً على إمامهم في مناظراته معهم، وقد حول أهلَ الفتنة المخالفين إلى قادةٍ وزعماءٍ مع أنهم من غوغاء الأُمصار، إلا أنَّ عثمان قد رأى - اجتهدًا منه - أنَّ هذا الأسلوب أنسبُ إجراءٍ يمكن أن يتخذه تجاههم، والذي يتناسب مع سياسة الدولة العادلة الراشدة، فنجد أنَّ من بين مفتعلي الفتنة من أمثال كعب النهدي قد عاد إلى الحق وتاب عما كان يفعله بعد تسييره، حتى صار من خاصة عثمان^(١)، مما أثبت فعالية الإجراء مع آخرين.

- العفو والاستصلاح:

اتبع عثمان رضي الله عنه في سياسته لمعالجة الفتنة أسلوب العفو والاستصلاح بالحجة أولاً، وقد أمر أمراءه بذلك في كتابه إليهم: "... وأمر الله أقيموه، ولا تدهنوا فيه، وإياكم والعجلة فيما سوى ذلك... سيروا سيرة قوم يريدون الله، لئلا يكون لهم على الله حجة"^(٢)، وهو ما انتهى إليه قراره في اجتماعه مع أمراء الأُمصار بعدم استخدام الشدة مع المتمردين إلا في حدود الله. وأمر عماله بذلك، جاء في خطابه لهم: "... إنَّ هذا الأمرَ كائنٌ، وإنَّ بابه الذي يغلق عليه ويكفكف به اللئىءُ والمؤثأةُ والمتابعةُ إلا في حدود الله... ووالله ليُفتحنَّ وليست لأحدٍ عليَّ حجة حق... كفكفوا الناس، وهبوا لهم حقوقهم، واغفروا لهم، وإذا تعوطيت حقوق الله فلا تدهنوا فيها"^(٣).

حرص عثمان رضي الله عنه على أن يسير أمراؤه وفق طريقته في معالجة الفتنة متأسين ومنفذين لأوامره، قال المسعودي: "كان عثمان في نهاية الجود والكرم والسماحة والبذل في القريب والبعيد، فسلك عماله وكثيرٌ من أهل عصره طريقته، وتأسوا به في فعله"^(٤)، فخلَّقه رضي الله عنه ولينه وإيثاره العافية ونفوره من العنف؛ كلُّ ذلك جعله لا يأخذ برأي ولاته في استخدام القوة تجاه هؤلاء، فكانت أوامره لهم صريحةً في اتباع العفو والتسامح إلا في حدود الله فلا مداينة فيه. وصلابة عثمان رضي الله عنه وحزمه في إجراء الحدود والتعزيرات على المخالفين مهما كانت مراكزهم أمر معلوم، حتى إنَّ بعض

(١) انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٥٤-١٥٥؛ ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٣٩٢؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٧٢.

(٢) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٦٤.

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٠٠-١٠١؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١-٣٩.

(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٣٨.

القائمين بالفتنة هم من أصحاب السوابق ومن أقيمت عليهم بعض تلك الحدود والتعازير^(١). وأما ما دون ذلك فالرفق أولى، والمغفرة أفضل كي يطفى نار الفتنة ويخمدتها قبل أن تتفاقم أمرها. وكما نرى يصدر عفواً عن كميل بن زياد الذي بيت النية لقتل عثمان رضي الله عنه، لكنه لم ينجح في محطته^(٢)، وفي هذا تسامح كبير من قبل عثمان رضي الله عنه، إذ عفا عن من أراد قتله. والعفو عند المقدرة من صفات الكمال عند الرجال، وهي سياسةٌ حكيمة، فلو أنه قتل الذي أراد الاعتداء عليه، أو عوقب عقوبةً بليغةً لربما أحدث بذلك فتنةً بإيغار صدور أفراد قبيلته واستعدادهم للانتقام إذا سنحت لهم الفرصة، وبغفوه أراد بذلك أن يطفى الفتنة قبل تصاعدها، ويكسب صاحب العفو قلوب الناس وولاءهم^(٣).

كما عفا رضي الله عنه عن نفر الذين منعوا سعيد بن العاص من دخول ولايته الكوفة وأرجعوه إلى عثمان وقال: "أثبتنا أبا موسى عليهم، ووالله لا نجعل لأحدٍ عذراً، ولا نترك لهم حجةً، ولنصبرن كما أمرنا حتى نبلغ ما يريدون"^(٤).

وشمل عفوه أيضاً رضي الله عنه نفر الذين سيّرهم إلى الشام وعلى رأسهم الأشر، أعلنوا التوبة فقبل ذلك منهم، وكف عنهم، وخيّرهم بين أن يقيموا حيث أحبوا، فاختاروا أن يكونوا في معاملة عبد الرحمن بن خالد في حمص، فأذن لهم^(٥)، ولما وصل المتمرّدون إلى عاصمة الخلافة لمناظرة عثمان جمع الصحابة في شأنهم، فأشاروا عليه بقتلهم، إلا أنه امتنع عن ذلك وقال: "بل نغفوا ونقبل، ونبصرهم بجهدنا، ولا نحاد أحداً حتى يركب حداً، أو يبدي كفراً"^(٦). فقد آثر عثمان رضي الله عنه اللين والصفح، احتياطاً لدماء المسلمين، وحرصاً على بيبضتهم^(٧)، مما زادهم غروراً وتعنتاً، حتى إنهم رجعوا إلى قومهم، وتكاتبوا على أن يغزوا المدينة مع الحجاج كالحجاج^(٨).

(١) عبد الرحمن الشجاع، النبوة والخلافة، ص ٤٩٩.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨٢-٦٨٣.

(٣) علي الصلابي، سيرة عثمان، ص ٩٤.

(٤) الأسدي، الفتنة، ص ٤٤-٤٧.

(٥) الأسدي، الفتنة، ص ٤٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥١.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٥١-٦٥٢.

(٧) عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص ١٦٦-١٦٧.

(٨) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٠٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٦.

كما منع الولاة من التعرض لمن يؤلب الناسَ ضده، وأمرهم بالإحسان إليهم استصلاحًا لهم، كتب ابنُ أبي سرح والي مصر إليه يستأذنه في عقوبة عمار بن ياسر؛ لأنه ألبَّ الناس على عثمان رضي الله عنه، فلم يأذن له، وجاء في كتابه له: "... فإذا أتاك كتابي هذا فأحسن صحبتهم ما صحبوك، فإذا أرادوا الرحلة فأحسن جهازهم، وإياك أن يأتيني عنك خلاف ما كتبت به إليك" ^(١).

وقد هدف رضي الله عنه في سياسته هذه إلى إطفاء نار الفتنة باستصلاح مثيريها من المتمردين، وإرجاعهم إلى طاعة السلطان ما لم يأتوا بمنكر، أو عن طريق تسيير وإخراج نفر من أهل الفتنة من بلدهم إلى بلد آخر، كإجراء أمنيٍّ بهدف استصلاحهم بالحجة وإرجاعهم إلى جادة الحق، فمنهم من سيَّره من الكوفة إلى الشام، ومنهم إلى مصر، ووضعهم تحت رقابة الولاة يقومون عليهم، فلا يُؤذَن لهم بالرجوع حتى يأنس منهم الوالي رشدًا وصلاحًا، وإن أعيوا الوالي، ولم يتوبوا ردهم ^(٢)، وبذلك لا يكون لهم حجةٌ عليه أمام الله تعالى.

وأجمعت المصادر التاريخية ^(٣) على أنَّ معاوية قد نفذ تعليمات عثمان رضي الله عنه، فبذل جهده في إقناع النفر المسيَّر إليه من أهل الكوفة لإعادتهم إلى جادة الحق وطاعة الإمام، ولم تجد جهوده نفعًا، فكتب إلى عثمان بأنه لم يقدر على استصلاحهم، وأنه لا يود بقاءهم في الشام، لذا أمره عثمان بأن يسيِّرهم إلى حمص عند عبد الرحمن بن خالد بن الوليد.

كما سيَّر كعب بن ذي الحبكة ومالك بن عبد الله - وكان دينه كدينه في العمل بالسحر ^(٤) - إلى دنباوند؛ لأنها أرض سحرية، فلما ولي سعيد أقاله، وأحسن إليه، واستصلحه، فكفَّره فلم يزد إلا فسادًا ^(٥).

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٢٣.

(٢) الأسدي، الفتنة، ص ٣٦-٤١.

(٣) الأسدي، الفتنة، ص ٤١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥١. انظر: المطلب الرابع من هذا المبحث.

(٤) انظر: المطلب الأول من هذا المبحث.

(٥) الأسدي، الفتنة، ص ٨٠-٨١ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٢-٧٣.

وروى البلاذري^(١) أنَّ عثمانَ رضي الله عنه قد بعث إلى ابن أبي حذيفة بثلاثين ألف درهم وبجمل عليه كسوة استصلاحًا له، فأمر به فوضع في المسجد، وقال: يا معشر المسلمين! ألا ترون إلى عثمان يخادعني عن ديني ويرشوني عليه، فإزداد أهل مصر عيبًا لعثمان وطعنًا عليه، واجتمعوا إلى ابن أبي حذيفة فرأسوه عليهم..".

وورغم العدوان الذي تعرض له عثمان رضي الله عنه من قبل المحاصرين لداره إلا أنه قد أوصى المسلمين بالصلاة خلف إمام الفتنة استصلاحًا لأمر هؤلاء ليعودوا عما يفعلونه من العصيان والتمرد، قائلاً: "إنَّ الصلاةَ أحسنُ ما صنعَ الناسُ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أسأؤوا فاجتنب إساءتهم"^(٢)، وفي رواية أنه أمر أحد الصحابة حين سأله في أمر الصلاة خلف إمام الفتنة: "فصلِّ معهم، فإنك لم تخالفهم في الصلاة"^(٣).

وحين وقع الحصار على المدينة من قبل الخارجين المتمردين اجترأ عليه بعضُ الخارجين بالشم والضرب، فلم يتخذ ضدهم أيَّ إجراءٍ تأديبي، فقد حدَّث محمد بن سعد عن الواقدي في إسناده قال: مرَّ عثمان على جبلة بن عمرو^(٤) -وهو على باب داره- وقد أنكر الناس عليه ما أنكروا، فقال له: "يا نعثل^(٥)! والله لأقتلنك، ولأحملنك على قلووس^(٦) جرباء^(٧) إلى حرة النار. ثم أتاه وهو على المنبر، فأنزله! فكان أول من اجترأ على عثمان، وتجهَّمه بالمنطق الغليظ"^(٨).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٦٤-١٦٥.

(٢) تاريخ المدينة، ج٤، ص١٢١٦.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١٢١٧.

(٤) جبلة بن عمرو بن الخزرج الساعدي الأنصاري، شهد أحدًا، وروى ابن شبة في أخبار المدينة: لما أراد المسلمون دفن عثمان فانتهوا إلى البقيع فمنعهم من دفنه جبلة، فانطلقوا إلى حش كوكب فدفنوه فيه. ابن حجر، الإصابة، ج١، ص٢٢٥.

(٥) نعثل: الشيخ الأحمق. ونعثل: رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، قيل: إنه كان يشبه عثمان رضي الله عنه، وشاتم عثمان رضي الله عنه يسمونه نعثلًا. ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٢٩٥. (مادة: نعثل).

(٦) قلووس: القلووس الفتيَّة من الإبل، بمنزلة الجارية الفتية من النساء. والقلووس أول ما يركب من إناث الإبل إلى أن تنثي، فإذا أنثت فهي ناقة، وربما سماوا الناقة الطويلة القوائم القلووس. ابن منظور، لسان العرب، ج١٢. (مادة: قلووس).

(٧) جرباء: الجرب بثر يعلو أبدان الناس والإبل. ابن منظور، لسان العرب، ج٣، ص١٠٩. (مادة: جرب).

(٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٦٠.

ورود أنّ جهجاه الغفاري قام إلى عثمان رضي الله عنه وهو يخطب، فأخذ العصا من يده فكسرها على ركبته، فما حال الحول حتى أرسل الله في رجله الأكلة، فمات منها^(١).

وفي رأى بعض الباحثين^(٢) أنّ ليرنّ وحلم عثمان رضي الله عنه تجاه أهل الفتنة كانت أحد الأسباب التي أدت إلى الفتنة ومن ثم مقتله، وقد يكون عفوّه وتسامحه على أهل الفتنة له نتائج سلبيّة التي أدت إلى اجترأ أمثال هؤلاء المتمردين على إمام المسلمين ومن ثم قتله، إذ لم يكن أحد من الصحابة والمسلمين ولا حتى عثمان ليتصور أنّ الأمر قد يصل إلى هذا الحد من العدوان على إمام المسلمين، وهو الإمام المختار من قبل عامة المسلمين، ولكن ما قدّر لعثمان قد قدّر، وفي اعتقادنا أنّ في اتخاذ هذا الأسلوب من العفو والصفح ومحاولة استصلاح مثيري الفتنة والكف عنهم إلا فيما استوجب فيه من العقوبة^(٣)، يُعدُّ من شيم الخلافة الراشدة العادلة ومن أبرز صفاتها، كما يمكن القول بأنّ من حق الإمام أن يتخذ الأساليب التي يراها مناسبة اجتهاداً منه - وإن لم يكن حلها - فمن باب أولى تأخير وقوعها، أو الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر حفظاً لأمن الدولة والرعية وخلق الاستقرار لأمته. والله - تعالى - أعلم.

- الحوار والمفاوضات:

اتخذ عثمان رضي الله عنه مبدأ الحوار والمفاوضات كنهجٍ وأسلوبٍ سلمي في معالجة الفتنة، وقد اتخذت اتصالاته معهم مسارين؛ إما بمراسلتهم، أو باللقاءات المباشرة، وفي كليهما استند في اتصاله بهم على لغة العقل والمنطق والحجة؛ لبيان الحق وإيضاحه بالحجة والبرهان قبل اللجوء إلى القوة.

ففي بداية الفتنة اعتمد عثمان رضي الله عنه على إرسال الكتب إلى رؤساء الفتنة ومثيبيها في الأمصار الإسلامية لتقرأ على الناس، يرُدُّ فيها على ما اتهم به^(٤)، فبعث كتاباً إلى أهل الكوفة ورؤساء الفتنة من أمثال مالك الأشتر النخعي وأصحابه يدعوهم فيها إلى الطاعة، ويعلمهم أنهم أول من سن الفرقة، ويأمرهم بتقوى الله ومراجعة الحق والكتاب إليه بالذي يحبون^(٥).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٦٠-١٦١؛ الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص١٤٢.

(٢) عثمان الخميس، حقبة من التاريخ، ص١١٩؛ أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٣) المالقي، التمهيد والبيان، ص٤٢.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١١٦٣-١١٦٦.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٥٩؛ وانظر نص الكتاب: ابن أعثم، الفتوح، ج١، ص٣٩٨-٣٩٩.

ولما أثار أهل الكوفة الفتنة للمرة الثانية في شأن واليهم سعيد بن العاص كتب إليهم رضي الله عنه كتاباً عمداً فيه إلى تهدئة ثائرتهم بالاستجابة لمطلبهم في عزل سعيد بن العاص، وتعيين أبي موسى الأشعري، وحرص في كتابه لهم يحذرهم من الفتنة، ويأمرهم بالتزام الجماعة. ومما جاء فيه: "...وقد أجبتمكم يا أهل الكوفة إلى ذلك، فاتقوا الله الذي إليه ترجعون، ولا تلقوا بأنفسكم إلى الفتنة، ولا تفارقوا الجماعة، ولا تقبلوا كلاماً لم أقله، ولا تنسبوا إليّ عملاً لم أفعله، وإنني لن أطيع هواكم وأخالف ما أرى أنه الحق... "(١).

ولما كان يوم الدار وجّه لمحاصريه كتاباً؛ يعظهم ويستعطفهم وليردهم عن ما يفعلونه، كما أنه ضمن لهم في كتابه تحقيق مطالبهم، وجدد لهم عهده في السير بهم سيرة من قبله من الخلفاء، فجاء فيه: "...وأنا أضمن لكم من نفسي أن أعمل فيكم بما كان يعمل الخليفان من قبلي جهدي وطاقتي..."، كما أنه اعتذر لهم عما كان قد وقع فيه من خطأ من غير قصد منه، ومما جاء في كتابه: "...فقد علمتم أنّ من تولى أمر الرعية يصيب ويخطئ، وكتابي هذا معذرةٌ إلى الله وإليكم، ويتصل إليكم مما كرهتم، وما أبرئ نفسي، إنّ النفس لأمارَةٌ بالسوء إلا ما رحم ربي، إنّ ربي غفور رحيم فاكتموا مني بهذا العهد، إنّ العهدَ كان مسئولاً، وإني أتوب إلى الله من كل شيءٍ كرهتموه، واستغفره من ذلك، فإنه لا يغفر الذنوب إلا الله... "(٢).

والواضح في خطابه استخدامه أسلوب اللين والمدارة لمخاطبة الثائرين لتهدئة نفوسهم الغاضبة، ليجنب المسلمين ما قد يقع إن تعامل معهم بسياسة الشدة والعنف، غير أنّ كتابه حين جاءهم وقرأوه فلم يقبلوا شيئاً مما وعظهم به، وأحاطوا بداره، وخاصموه، وعزموا على قتله وخلعه (٣).

وفي اللقاءات المباشرة جرت حواراتٌ ومناظراتٌ عدةٌ بين عثمان وأهل الفتنة في أثناء وجودهم في المدينة لم يحدد لها مدى زمني، وقد أشارت بعض الروايات إلى اجتماع عثمان بوفد مصر عام ٦٣٥هـ/٦٥٦م في قريةٍ خارج المدينة، وجرت بينه وبينهم مناظرةٌ للرد على الافتراءات التي

(١) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٠١.

(٢) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤١٣-٤١٥.

(٣) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤١٣-٤١٥.

أخذوها عليه^(١)، فدعاهم عثمان إلى عرض ما عندهم من شبهات باطلة وأخطاء يرون أنه قد وقع فيها^(٢).

والملاحظ من خلال هذه الروايات أنّ عثمان رضي الله عنه قد التزم في أحاديثه الصدق معهم، ومؤيِّداً أقواله بالأدلة المسندة إلى القرآن والسنة وأفعال صاحبيه، فقام بالبيان والإيضاح، وقدم أدلته وحججه فيما فعل، وأشهد الصحابة الجالسين في المسجد، فشهدوا له^(٣)، فلما تمهدت الأعذار وانزاحت عللهم ولم تبق لهم شبهة عادوا إلى بلدانهم^(٤).

كما تشير الروايات إلى استعانته بالصحابة في أثناء محاولاته لرد أهل الفتنة إلى الحق والطاعة، وكلفهم بالتفاوض مع أهل الفتنة لمعرفة ما ينقمونه عليه؛ لما كانت لهم من مكانة عظيمة في قلوب المسلمين، لعل الله يطفئ بهم نائرة، ويصلح بهم فساداً، ولم ينكر عليه أحد من المسلمين ذلك؛ لأنهم يمثلون مجلس شورى أمير المؤمنين، ولعلمهم التام بأنّ إمام المسلمين لن يدخر جهداً في استخدام كافة الوسائل التي تكفل له حفظ أمن الدولة والمسلمين.

ومن الصحابة الذين بعثهم لمحادثة الثوار عليّ بن أبي طالب، فعندما اقترب وفد المصريين من المدينة أمره أن يخرج إليهم ليردهم قبل أن يدخلوا المدينة، وأن يعطيهم ما سألوا، فذكروا أموراً ستة عشر تتعلق بشخص عثمان وبسياسة الدولة تجاه العامة وتجاه ذويه، فأجابهم، وناظرهم فيها، وأنّبهم فرجعوا إلى أنفسهم بالملامة، وانصرفوا وتفرقوا قاصدين محلاتهم بعد أن أجابهم إلى ما يريدون من عزل وولاية^(٥).

كما ورد أنّ المصريين حين نزلوا بذي خشب بعث عثمان رضي الله عنه إليهم محمد بن مسلمة في خمسين من الأنصار وأمره أن يردهم ويعطيهم الرضا، وأنه فاعلٌ بالأمور التي طلبوا، ونازعٌ عن كذا،

(١) تناولت المصادر والمراجع التاريخية ذكر الاتهامات والمزاعم التي ساقها أهل الفتنة ضد عثمان بن عفان رضي الله عنه، كما أنها أوردت رد عثمان عليها، ولم تأت الطالبة على ذكرها في هذا البحث، ولم نسر تلك المزاعم؛ لأنها ليست ضمن سياسته الأمنية.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٥٥.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٥٠.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٦.

(٥) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٥٦؛ الشافعي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٥١٩-٥٢٠.

للأمور التي تكلموا فيها^(١)، فلم يزل بهم محمد بن مسلمة حتى رحلوا راجعين إلى مصر، إلا أنهم عادوا للمدينة مرة ثانية بحجة الكتاب المزور، وحاصروه^(٢).

كما ورد أنَّ عثمان رضي الله عنه طلب من عبد الله بن سلام أن يخرج إلى الثوار ليكلمهم عسى الله -تبارك وتعالى- أن يجري على يديه خيراً، أو يدفع به شراً، ففعل! فحادثهم ووعظهم وذكرهم ولم يستجيبوا له^(٣).

كما بعث المغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص إلى وفود الأمصار التي قدمت للمدينة يدعوانهم إلى الحق وكتاب الله وسنة رسوله، فردوها أقبح رد^(٤)، كما بعث عمار بن ياسر إليهم وقال له: "فأنا أحب أن أبعثك إليهم فتعتبهم من كل ما عتبوا، وتضمن ذلك عليّ، وتقول بالمعروف، وتنشر الحسنى، فعسى الله أن يطفى بك ثائرة، ويلم بك شعثاً، ويصلح بك فساداً"^(٥).

كما كلف عثمان أصحابه بالتفاوض مع الثوار بغية التوصل إلى حلٍّ، انطلاقاً من معرفة سابقة بما يريده الثوار، والاستجابة لمطالبهم المعقولة، فأرسل إلى عليّ رضي الله عنه، وسأله أن يرد القوم عنه، وأن يعطيهم ما سألوا، وأنه سيوفي لهم، ففعل! فأسفرت المحادثات التي جرت بين الطرفين على الصلح، وكتب بينهم وبين عثمان كتاباً، إذ اشترط الثوار خمسة شروطٍ على عليّ، فأخذوا ميثاقه وكتبوا على عثمان: أنَّ المنفيَّ يُردُّ، والمحروم يُعطى، ولا تحمي الحمى، ولا يجمر البعوث^(٦) وزيد في رواية: "أنَّ المال يُرد على أهل الحقوق، وأن يعزل عبد الله بن سعد عن أهل مصر، ويولي من يرضون"، وشهد بذلك عددٌ من الصحابة، وكتب في ذي الحجة عام ٣٥هـ/٦٥٦م.

(١) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١١٥.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٥٨؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص ١١٥.

(٣) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤١٨-٤١٩؛ وانظر أيضاً: المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٨٠؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٤١.

(٤) عبد الباسط الفاخوري، تحفة الأنام مختصر تاريخ الإسلام، تحقيق نزار الفاخوري، دار الجنان-بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ص ٤١. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الباسط الفاخوري، تحفة الأنام).

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٢٢.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١٣٩-١١٤٠.

(٧) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٠٩-٤١٠؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٧٩-١٨٠.

واستمرت محاولات عثمان رضي الله عنه لرد الثوار إلى الصواب، وبإذلاً الجهد إخراجهم من المدينة حفظاً لأمنها، حتى حوَّص في داره، وضُيِّقَ عليه الخناق، وكان بين الحين والآخر يشرف عليهم من كوة في داره، فيكلم أهل الفتنة محاولاً تذكيرهم بمواقفه في الإسلام وسابقته في خدمة الإسلام والمسلمين، ويعدد لهم فضائله ومنزله من نبي الأمة صلى الله عليه وآله بالأدلة، ويشهدون له بذلك لكن لا يرجعون عن موقفهم^(١).

وورد أنه قال لهم: "أنشدكم الله! هل تعلمون أن نبي الله ذكر كذا وكذا -أشياء في شأنه- وذكر أيضاً كتابه المفصل، ففشا النهي، وجعل الناس يقولون: مهلاً عن أمير المؤمنين"^(٢).

كما أكدت المصادر التاريخية إلى أن عثمان رضي الله عنه في لقاءاته بهم كان يحذرهم من معبئة أفعالهم على الأمة، ويدعوهم إلى الوحدة، ونبذ الفرقة والاختلاف: "يا قوم! لا تقتلوني، وإنكم إن تقتلوني لا تُصلُّوا جميعاً أبداً، ولا تغزوا جميعاً أبداً، ولا يُقسم فيئُكم، فأبوا أن يسمعه"^(٣).

وعرض عليهم الإحتكام إلى كتاب الله وسنة نبيه ليحاكموه إن كان خطأ فيقول: "إن وجدتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في قيود فضعوها"^(٤)، وورد أنه أشار عليهم أن يحتكموا في أمره إلى الأخيار من أهل الأمصار فإن كان منهم حقاً أعطاهم إياه^(٥)، فلم يقبلوا.

كما حاول في أحد المرات التي كان يشرف فيها عليهم أن يذكرهم بأقوال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلمهم يرجعون عن رأيهم في قتله، ويتوبون، فورد أنه قال لهم: "بم تستحلون قتلي؟ وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس، ووالله ما فعلت ذلك في جاهلية أو إسلام!" فما وجد القوم له جواباً^(٦).

-
- (١) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٦٧١، ٦٧٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٦٣؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص١٣٤.
(٢) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج١، ص٤٧١-٤٧٢؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١١٩١-١١٩٢.
(٣) ابن سعد، الطبقات، ج٢، ص٨٨؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١١٨٩؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٩٤.
(٤) الملقى، التمهيد والبيان، ص١٢٦.
(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١١٩٢-١١٩٣.
(٦) انظر: ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١١٨٧؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢، ص٣٤٧-٣٤٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص١٦٣-١٦٤.

وظل عثمان رضي الله عنه إلى أن قُتل وهو يرد عليهم أي مظلمةً أو شكوى تجاهه بالحجة ليحصل على رضاهم^(١)، غير أنّ محاولاته رضي الله عنه لم تسفر عما كان يأمل فيه في إعادة الأمن إلى أمصار الدولة الإسلامية برد هؤلاء إلى الحق والطاعة، إلا أنهم كانوا مصرين على عدم الاستماع لصوت العقل، مع الإصرار على إيجاد الأخطاء وتضخيمها، إلا أنّ عثمان رضي الله عنه حرص على اتباع مبادئ الإسلام في الحوار والمفاوضات والتي تستند على الحجة القوية وتقديم الأدلة والبراهين الشرعية بين يديه، متحلياً بالثقة والقوة والإيمان بصحة موقفه؛ مبدئياً خوفاً الشديداً على أمة محمد صلّى الله عليه وآله من الفرقة والاختلاف؛ حريصاً كل الحرص على أمنهم وسلامتهم، فظل يعظهم ويذكرهم مراراً وتكراراً، فأبوا إلا الاستمرار على ما هم عليه من البغي والعدوان^(٢)، وقد كان الناس تأخذ فيهم الموعظة أول ما يسمعونها، فإذا أعيدت عليهم لم تأخذ فيهم^(٣).

(١) ابن أعمش، الفتوح، م ١، ص ٤٠٥-٤٠٨.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤ ج ٧، ص ١٦٩-١٧٠.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٦٣.

- تحقيق مطالب الناقلين:

سعى عثمان رضي الله عنه إلى تحقيق بعض من مطالب الناقلين من عزلٍ وتعيينٍ، وذلك منذ أن اشتعلت الفتنة في أقاليم الدولة لؤاد أي محاولة لإثارة الفتن وزعزعة الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية، فإذا ما اشتكوا من بعض عماله أجاهم إلى ما طلبوه من عزلٍ وتعيين آخرين، -حتى لو لم تثبت عليهم تهمة^(١)-، ومنع من المال^(٢)، ففي سنة ٦٥٥/هـ ٣٤٤م حقق مطلب أهل الكوفة في عزل واليهم سعيد بن العاص وتثبيت أبي موسى الأشعري واليًا عليهم بدلًا عنه استجابة لمطلبهم^(٣).

واستجاب لمطلب أهل البصرة في إعفائهم من ولاية أبي موسى، وجعل عبد الله بن عامر بن كريز واليًا عليهم^(٤).

كما حقق مطلب أهل مصر مرتين بعزل سعد بن أبي سرح وتعيين عمرو بن العاص عليهم^(٥)، ثم محمد بن أبي بكر بعد ذلك في أواخر أيام خلافته^(٦).

وظل عثمان على هذه السياسة حتى بعد أن قدمت وفود الناقلين من الأمصار شاكين، وقد أجاهم إلى عزل من يريدون عزله، ووافق على أن تُعطى مفاتيح بيت المال لمن يرتضونه، وأنه لا يعطي أحدًا من المال إلا بمشورة الصحابة ورضاهم! فما جاؤوا بشيء إلا فرج عنه، ولم يبق لهم طلبٌ إلا وأجاهم إليه، وقالت السيدة عائشة رضي الله عنها في ذلك: "مصصتموه كما يُحصُ الثوب، ثم عمدتم إليه فقتلتموه"^(٧).

(١) كما في أمر الوليد بن عقبة الذي اتهم من قبلهم زورًا بشرب الخمر. انظر في ذلك المطلب الثالث من هذا المبحث، ص ٢٤٣.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ١٥٥.

(٣) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٢؛ الأسدي، الفتنة، ص ٤٤-٤٧.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٠٩.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١١١٤.

(٦) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٣٦١.

(٧) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٢٤٨-٢٤٩.

ومع تطور أحداث الفتنة ووصول الثوار الناقمين للمدينة محاصرين لداره ارتفعت سقف مطالب الناقمين الثوار، فطالبوه بخلع نفسه من الخلافة وإلا قُتل، وفاوضوه في ذلك، فرفض خلع نفسه^(١) وقال: "لا أخلع سربالاً سربلنيه الله، ولا أخلع قميصاً كسانيه الله.." ^(٢).

وسياسته ﷺ في تحقيق بعض مطالب الناقمين من العزل والتعيين تبين طريقته ﷺ في مواجهة الفتنة، مع علمه التام أنها قادمة، وأنه عاجزٌ عن مواجهتها، فهذا ما علمه من رسول الله ﷺ، لكنه أراد حفظَ أمن واستقرار الدولة الإسلامية بتأخير وقوعها قدر الاستطاعة ليزيل أسباب التوتر والفتن بعزل الوالي الذي ينقمون عليه، فلا تكون لهم حجةٌ في الثورة، أو العصيان والخروج على سلطان الدولة. وأهل الفتنة كانوا يبحثون عن ثغراتٍ في سياسته ﷺ لإختراقها وزعزعة الأمن الداخلي، على الرغم من حرص عثمان على تلبية مطالبهم لوأد أي محاولة لإثارة الفتنة^(٣).

وهو ما أوضحه ﷺ في كتابه لأهل الكوفة بعد أن حقق مطالبهم في عزل سعيد ابن العاص وتعيين أبي موسى الأشعري على ولايتهم، فجاء فيه: "... فقد أمرتُ عليكم من اخترتم، وأعفيتكم من سعيد، والله لأفرشنكم عرضي، ولأبذلن لكم صبري، ولأستصلحنكم بجهدِي، فلا تدعوا شيئاً أحببتموه لا يُعصى الله فيه إلا سألتموه، ولا شيئاً كرهتموه لا يُعصى الله فيه إلا استعفيتم منه، أنزل فيه عندما أحببتم حتى لا يكون لكم عليّ حجةٌ"، وكتب بمثل ذلك في الأمصار^(٤).

وإذا كان عثمان ﷺ قد أبدى ليونةً واستجابة في تحقيق بعض مطالبهم؛ لأنه قد وجدها مقبولةً، وتحقيقها قد ينهي ثورتهم وتمردهم، وسيحفظ أمنَ أقاليم الدولة الإسلامية، غير أنه أبدى صرامةً وإصراراً عجيباً في رفض مطالبهم الغير المقبولة؛ كالتنازل عن الخلافة، أو التفاوض في الأمر؛ لأنها تتعلق بمصلحة الأمة الأمنية، فتزكُ الأمة بدون خليفة سيُخلُ بأمن البلاد والعباد، ويقع الانفلات والاختلاف بين أفراد المجتمع الإسلامي، ولذا فتحقيق ما يرغبون به هو مطلب لن يحقق

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٦٦٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٦٠-٦١. ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص١٥٧.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٤، ص١٢٨٦.

(٣) علي الصلابي، فتنة مقتل عثمان، ص٥٨؛ سلوى الحربي، الأمن في عهد عثمان، ص١١٢.

(٤) الأسدي، الفتنة، ص٤٧-٤٨؛ الطبري، تاريخه، ج٢، ص٦٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٤٠-٤١.

ما كان يسعى إليه عثمان رضي الله عنه من حفظ لأمن واستقرار الدولة والأمة الإسلامية، بل سيزيدهم انقسامًا واختلافًا، وسيعرض أمن الأمة للخطر، والخليفة في نظر الإسلام رجل يختاره المسلمون بملء إرادتهم ليتولى قيادتهم وتسيير أمورهم، فلا يجوز خلعه شرعًا إلا في حالات معينة قد حددها الشرع الإسلامي^(١).

- التمسك بالحق:

ذكر الطبري^(٢) وغيره من المؤرخين^(٣) أنّ الوفد المصري بعد أن أَرْضاهم عثمان رضي الله عنه وولى عليهم محمد بن أبي بكر، وصاروا في بعض الطريق وجدوا غلامًا لعثمان معه كتاب لواليه في مصر يأمره فيها بمعاينة الوفد بالقتل لبعضهم وبالقطع لبعضهم الآخر، فرجعوا إلى المدينة، وأتوا بالكتاب، فأنكر عثمان ما ورد فيه، فطالبوه بعدة مطالب غير مقبولة، ومن بينها: خلع نفسه، والتوبة، وقال: "لا أنزع قميصًا ألبسنيه الله، ولكنني أتوب"^(٤)، وفي رواية أنه قال: "لم أكن لأخلع سربالًا سربلنيه الله"^(٥)، ولا أخلع قميصًا كسانيه الله..^(٦)

وورد أيضًا أنّ عثمان رضي الله عنه سأل الأشرع عن مطالب الثوار فأجابه أنهم يريدون ثلاثًا: إما أن يخلع نفسه من أمر المسلمين، وإما القصاص، وإما القتل. فأجاب عثمان: "أما أن أخلع لهم أمرهم فما كنت لأخلع سربالًا سربلنيه الله"^(٧)؛ ولأن أقدم فتُضرب عنقي أحبُّ إليّ من أن أخلع أمة محمدٍ بعضها على بعض، وأما أن أقص من نفسي فوالله لقد علمتم أني لم آت شيئًا يجب عليّ القصاص فيه،..."^(٨).

(١) عبد الرحمن الشجاع، النبوة والخلافة، ص ٥٢٢-٥٢٣.

(٢) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٦٦.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٥٢-١١٥٣؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٨٤-١٨٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤ ج ٧، ص ١٦٩-١٧٠.

(٤) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٨٧؛ ابن خياط، تاريخه، ص ١٧١.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٦٤-٦٦٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٦٠-٦٢؛ المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٣٣.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٨٦.

(٧) ابن خياط، تاريخه، ص ١٧٠.

(٨) التيمي، الخلفاء الأربعة، ص ١٧٢-١٧٣.

غير أنّ ثباته ﷺ، وتمسكه برأيه جعلهم يعزمون على قتله، فيذكر أنهم ندبوا رجلاً لقتله فدخل عليه، وقال لعثمان: اخلعها وندعك، فقال ﷺ قوله المشهورة: "لست خالغاً قميصاً كسانيه الله -عز وجل-، وأنا على مكاني حتى يكرم الله أهل السعادة ويهين أهل الشقاء"، فخرج الرجل لقومه وقال: "علقنا، والله ما ينجينا من الناس إلا قتله، وما يحل لنا قتله"^(١)، ولم يزالوا كذلك إلى أن آن الوقت الذي تصيبه فيه المصيبة التي أخبر عنها رسول الله ﷺ: "افتح له وبشّره بالجنة على بلوى تصيبه"^(٢).

ولنا أن نتساءل عن الدوافع التي جعلت من عثمان أن يتخذ هذا الموقف الثابت من الإصرار على عدم إجابة مطلبهم، رغم ما عرف عنه ﷺ من الليونة في إجابة مطالب الناقمين المعقولة، إلا أنه -ومن خلال ما أسردته لنا المصادر التاريخية من روايات- يمكن أن نتبين الدوافع وراء تمسكه برأيه ورفضه لمطلبهم لدوافع عدة:

أولاً: إنّ رسول الله ﷺ قد عهد إليه بعهدٍ يصبر عليه، وكان هذا العهد من النبي ﷺ أن لا يخلع نفسه من الخلافة حتى لا تكون سابقة، حيث روي من طرق صحيحة عن عائشة -رضي الله عنها- تقول: سمعت رسول الله يقول لعثمان: "يا عثمان! إنّ الله يقرّبك قميصاً، فإن أردك المنافقون على خلعك فلا تخلعه، يقولها له مرتين أو ثلاثاً"^(٣)، فلما رأيت عثمان يبذل لهم ما سألوه إلا خلعه علمت أنه عهدٌ من رسول الله ﷺ الذي عهد إليه"^(٤).

وروي أنّ رسول الله ﷺ قال في مرضه لعثمان: "إنّ الله كساك يوماً سربالاً، فإن أردك المنافقون على خلعك فلا تخلعه لظالم"^(٥).

وأخرج الترمذي عن عثمان أنه قال يوم الدار: إنّ رسول الله عهد لي عهداً، فأنا صابِرٌ عليه، وأشار بذلك إلى قوله ﷺ "إنّ الله مَقَمِّصُك قميصاً، فإن أردك المنافقون على خلعك فلا

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٥؛ ابن الأثير، الكامل ج ٣، ص ٦٧؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي لو كنت متخذاً خليلاً، حديث رقم ٣٤٩٠، ج ٣، ص ١٣٥٠.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١٠٦٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٩٠.

(٥) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٨٧؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ١٢٤.

تخلعه حتى تلقاني" (١)، وعثمان رضي الله عنه ما هو إلا متبع لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، غير مخالف لأقواله، ثابت عليها إلى أن يلقاه رضي الله عنه وأرضاه.

ثانياً: إن الصحابة وتابعيهم من أهل الحل والعقد من أهل المدينة لم يطلبوا منه ذلك. ومسألة خلع الإمام لا ترجع لهؤلاء الثوار ليقروا ذلك، فقد روى الإمام أحمد في فضائل الصحابة أن عثمان قد استشار الصحابي عبد الله بن عمر في مشورة المغيرة بن شعبة له بخلعها ولا يقتل نفسه، فقال له ابن عمر بعد حديثٍ مطولٍ: "... فإني لا أرى أن تسنَّ هذه السنة في الإسلام، كلما سخطوا أميراً خلعوه، ولا أن تخلعَ قميصاً ألبسكه الله" (٢)، فوقع هذا الكلام من عثمان موقعاً حسناً، فأرسل إليهم يطلب منهم الاحتكام لكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم (٣).

ثالثاً: رأى رضي الله عنه بما أوتي من فقهٍ وبصيرةٍ وحسن رأيٍ أن يحفظ نظام الخلافة الشرعية وكيانها من عبث العابثين، وألا يجعلها ألعوبةً في أيدي السفهاء، فتمسك بمنصبه؛ لا رغبةً له فيها، وإنما كي لا يترك أمة محمد يعدو بعضها على بعض، ويولي السفهاء من الناس من يختاروه هم، فيقع الهرج ويفسد الأمر بسبب ذلك (٤)، ويشغلها بنفسها عن أعدائها فتكون نهايتها، فجاء في حديثه لهم قوله: "...والله ما أرغب في إمارتهم، ولولا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لي: "إذا ألبسك الله قميصاً وأرادوك على خلعه فلا تخلعه"، لحبست في بيتي وتركتكم وإمارتكم، ووالله لو فعلت ما تركوني، وإنهم قد حُدعوا، وعُزُّوا، والله!.." (٥).

وفي خطابه للمسلمين حين عزم على الصبر والامتناع عليهم بسلطان الله، قال: "أيها الناس! إني استودعكم الله... ولأدعنَّ هؤلاء، وما وراء بابي غير معطيهم شيئاً يتخذونه عليكم دخلاً في دين أو دنيا حتى يكون الله -عز وجل- الصانع في ذلك ما أحب...". (٦).

(١) الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص ١٣٩.

(٢) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٧٣-٤٧٤. وانظر كذلك: ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٨٧؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٢٣-١٢٢٤؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٦٤-١٦٥.

(٥) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥١٦-٥١٧.

(٦) الأسددي، الفتنة، ص ٦٥؛ الطبري تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧٢.

وبما أوتي عثمان من بُعد رأيٍ وعلمٍ وفقهٍ فقد حاول مرارًا أن يحذر الثوار من تبعات قتله على المسلمين مستقبلاً قائلًا: "...وأما أن تقتلوني فوالله لئن قتلتموني لا تتحابون بعدي أبدًا، ولا تقتلون بعدي عدوًا جميعًا، ولتختلفن على بصيرة،..."^(١)، وفي رواية أخرى: "والله لئن قتلتموني لا تتحابوا بعدي، ولا تصلوا جميعًا أبدًا، ولا تقاتلوا بعدي عدوًا جميعًا أبدًا"، وقد صدق فيما قال^(٢).

ومن بين مطالب الثوار -أيضًا- والتي رفضها ﷺ ورأى أنها حق، وتمسك برأيه فيها هي مسألة تسليمهم مروان بن الحكم^(٣) ليعاقبه، ففي رأيهم أنه هو الذي كتب الكتاب إلى والي مصر، أو يعزلوه عنوة، وأبي عثمان أن يخرجهم إليهم^(٤).

والمصادر التاريخية تشير إلى أن السبب الذي دعا عثمان إلى رفض مطلبهم، وهو خشيته إن سلمه لهم أن يقتلوه فيكون سببًا في قتل امرئ مسلم وما فعل من الأمر ما يستحق القتل^(٥)، ولقد وافقه الصحابة وعلماء المسلمين في فعله هذا. فعليًّا حين علم بمقتل عثمان قال لهم: "لو أخرج إليكم مروان لقتل قبل أن تثبت عليه حكومة، ثم دخل منزله"^(٦).

وذهب ابن العربي (ت ٤٦٨ هـ) إلى تأييد فعل عثمان فقال: "لو أنّ عثمان سلم مروان للثوار لكان ظالمًا، وإنما عليهم أن يطلبوا حقهم عنده على مروان وسواه، فما ثبت كما هو منفذه

(١) التيمي، الخلفاء الأربعة، ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٦٤-٦٦٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٦٤-١٦٨، ١٦٥؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٢..

(٣) مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ابن عم عثمان بن عفان، ولد على عهد رسول الله ﷺ قيل: ولد سنة اثنتين من الهجرة، وقيل: ولد يوم الخندق، وقيل بمكة، وقيل بالطائف، لم ير النبي ﷺ لأنه خرج إلى الطائف طفلًا لا يعقل لما نفى النبي ﷺ أباه الحكم، وكان مع أبيه بالطائف حتى استخلف عثمان فردهما، واستكتب عثمان مروان وضمه إليه، واستعمله معاوية بن أبي سفيان على المدينة ومكة والطائف. بويع بالخلافة بعد معاوية بن يزيد بن معاوية، وكانت مدة ولايته تسعة أشهر، وقيل عشرة أشهر. قتله امرأته أم خالد بن يزيد؛ لأنه أضعف من شأن ابنها. ابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، م ٣، ص ٤٢.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٥٩-١١٦١؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٨؛ يحيى بن حسين، أخبار القطر اليماني، ص ٩١.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٣٠٥؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٦٢.

وآخذه، والممكن لمن يأخذه بالحق ومع سابقته وفضيلته ومكانته لم يثبت عليه ما يوجب خلعه؛ فضلاً عن قتله" (١).

وفي رأي ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - رحمه الله -: "أنه لم يثبت لمروان ذنبٌ يوجب قتله شرعاً، فإنَّ مجرد التزوير لا يوجب القتل، وإن كان قتله واجباً فذاك من موارد الاجتهاد، وبتقدير أن يكون ترك الواجب" (٢).

وأشار الياضي (٣) (ت ٧٨٦هـ) إلى أن: "قول الثوار ظاهر البطلان، وليس في هذا حجة لهم، فإنَّ الأخيار ليسوا بمعصومين من تزوير الأشرار، ويقال: إن الذي زور عليه مروان، والله أعلم بذلك ممن كان".

ولو قُدِّرَ أنَّ ما اتَّهم به الثوار مروان صحيحٌ، فلا يبيح شيئاً مما فعلوه بعثمان رضي الله عنه، وغايته أن يكون مروان قد أذنب في إرادته قتلهم، ولكن لم يتم غرضه (٤).

وخلاصة القول إنَّ في رفضه رضي الله عنه تسليم مروان للثوار لمحاكمته وعقابه أمرٌ ليس من شأنهم؛ لأنَّ إقامة الحدود من حق الإمام وصلاحياته، وهؤلاء قد تجاوزوا حدهم، كما أنَّ مروان لم يثبت عليه جرمٌ يُقتل بسببه، فلم يبق إذن إلا أن يتمسك بالحق، وموقفه من ذلك لا غبار عليه بشهادة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقهاء المسلمين.

- افتداء الأمة بالنفس:

أكدت الروايات المتعلقة بأخبار الفتنة وأحداثها (٥) أنَّ عثمان رضي الله عنه قد امتنع عن القتال والمدافعة عن نفسه، وأنه رأى في المنام أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه لأن يفطر عنده هو وأبو بكر، وعمر،

(١) العواصم من القواصم، ص ١١٠.

(٢) منهاج السنة، ج ٦، ص ٢٤٤.

(٣) امرأة الجنان، ج ١، ص ٧٦.

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٢٤٤.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٢٧؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٢١؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ١١٨؛ ابن

كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٦٦-١٦٧.

ﷺ، وأنَّ رسولَ الله ﷺ قد عهد إليه عهداً، ومن ذلك ما ورد في الطبقات من أنه قال: "إني رأيت رسول الله وأبا بكر وعمر، فقالوا: أفطر عندنا الليلة، أو قالوا: أنك تفطر عندنا الليلة"^(١).

وعن نائلة بنت الفرافصة امرأة عثمان أنها قالت: أغفى عثمان، فلما استيقظ، قال: إني رأيت النبي، وأبا بكر، وعمر، فقالوا: أفطر عندنا الليلة، أو إنك تفطر عندنا الليلة"^(٢).

وفي رواية لابن عمر قال: "إنَّ عثمان أصبح يحدث الناس، فقال: رأيت النبي ﷺ فقال: يا عثمان! أفطر عندنا، فأصبح صائماً، ثم قتل من يومه رحمه الله"^(٣).

كما روي أنه لما كان يوم الدار وحصر فيها، قيل له: "يا أمير المؤمنين! ألا تقاتل؟ قال: لا، إنَّ رسولَ الله عهد إليَّ عهداً، وإني صابراً نفسي عليه"^(٤).

وحدَّث مولى لعثمان أنه قال لعثمان ﷺ يوم الدار: "قاتل يا أمير المؤمنين! قال: لا، والله لا أقاتل، وعدني رسول الله أمراً، فأنا صائر إليه"^(٥)، وفي روايةٍ أخرى عن عثمان ﷺ قوله: "إن رسول الله عهد إلي عهداً فأنا صابر نفسي عليه"^(٦).

وعن مولى لعثمان بن عفان ﷺ أنه قال: "إنَّ عثمان أعتق عشرين مملوكاً، ودعا بسرأويل فشدّها عليه ولم يلبسها في جاهلية ولا إسلام، قال: "إني رأيت رسول الله ﷺ البارحة في النوم، ورأيت أبا بكر، وعمر، وأنهم قالوا: اصبر فإنك تفطر عندنا القابلة، ثم دعا بمصحفٍ فنشره بين يديه، فقتل وهو بين يديه"^(٧).

(١) ابن سعد، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٢٧.

(٣) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٩٣. المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٧٨. وقال الحنبلي في كتابه: "وإن قول رسول الله ﷺ: "تفطر عندنا" معناه أول شيء تستعمله على الريق يكون عندنا؛ لأنه فطر صائم، إذ لم يكن يومئذ صائماً، فإنَّ قتله كان ثاني أيام التشريق، ولا يجوز صومه. وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، وبشارة له بصدق الشهادة. شذرات الذهب، ج ١، ص ٤١.

(٤) القرطبي الاستيعاب، ج ٣، ص ٧٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٦٥.

(٥) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٨٥.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٩٠.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٧١؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٩٠؛ الديار بكرى، تاريخ الخميس، ص ٢٦٤؛

ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٩٦-٤٩٧.

كما منع الصحابة وأبناءهم من القتال، وعزم عليهم بالكف، فيروى أنه قد كان معه في الدار جماعة من المهاجرين والأنصار وأبنائهم أرادوا القتال، فعزم عليهم أن لا يقتتلوا^(١).

وورد أن زيد بن ثابت جاء إلى عثمان، فقال: "إنَّ الأنصارَ بالباب يقولون: إن شئت كنا أنصار الله مرتين، فقال عثمان: أما القتل فلا"^(٢).

وفي رواية عن سعيد بن أبي عروبة قال: "جاءت الأنصار فقالوا: يا أمير المؤمنين، دعنا نكن أنصار الله مرتين، فأمرهم أن يرجعوا"^(٣).

وتسرد الروايات أسماء الصحابة وأبنائهم الذين عزم عليهم عثمان بالكف، وأن يضعوا السلاح، وأمرهم بالانصراف، من بينهم: الحسن، والحسين، وابن عمر، وابن الزبير، ومروان^(٤)، وسعد بن مالك، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت^(٥)، وأسامة بن ثابت^(٦)، وعثمان بن أبي العاص^(٧).

ورأى أنَّ من حقه كخليفةٍ على كل من يسلم له بحقوق الإمارة أن يكف يده، فقال لمن معه في الدار: "أعزم على من كان لنا عليه سمعٌ وطاعةٌ لما كف يده وسلاحه، فإنَّ أعظَمكم عندي غناء اليوم من كف يده وسلاحه"^(٨).

كما ورد أنَّ ابن عمر دخل على عثمان يعرض نصرته ويذكر بيعته، فقال: "أنتم في حلٍّ من بيعتي وفي حرجٍ من نصرتي، فإني لأرجو أن ألقى الله سالماً مظلوماً"^(٩).

(١) الملقبي، التمهيد والبيان، ص ١٩٦.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩٠.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٠٩.

(٤) ابن خياط، تاريخه، ص ١٧٤.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٥٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٥٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٦١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٥٣.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١٥.

(٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩٢.

(٨) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٠٨.

(٩) الأصبهاني، الإمامة، ص ٣٣٢.

وقد صح عنه عليه السلام أنه منع عبده أن يدافعوا ويقاتلوا عنه، حتى أنه وعد من كف منهم يده بالحرية، وقال: "من ألقى سلاحه فهو حر" ^(١)، وورد أنه أعتق من كف منهم، وكانوا أربعمئة ^(٢)، وقيل: إنهم كانوا مائة عبد، وقيل أربعمئة ^(٣).

وظل عثمان عليه السلام على موقفه من الامتناع والكف، حتى بعد أن بدأ الثوار بالعدوان عليه وعلى أصحابه برشق السهام والحجارة، فجرح ثلاثة من أصحابه، فأتاه الناس يستصرخون إليه ليأذن لهم في القتال، فنهاهم، وأمرهم أن يردوا إليه نبلهم، فردوها عليهم، فما زادهم ذلك في القتل إلا جرأة وفي الأمر إغراقاً حتى قتلوه رضي الله عنه وأرضاه ^(٤).

ولعل في موقفه هذا قد يضع البعض في حيرة وتساؤل عن سبب امتناعه رغم أنه قد أحل له قتالهم ^(٥)، فقد روي أن عبد الله بن الزبير قال لعثمان عليه السلام يوم الدار: "قاتلهم! فوالله لقد أحل لك قتالهم، فقال: لا والله لا أقاتلهم أبداً..." ^(٦).

كما ورد أنّ قطن بن عبد الله بن الحصين ذا الغصة الحارثي جاء إلى عثمان وهو محصور، فدعاه إلى دفعهم عن نفسه بمن أطاعه ومال إليه، فأجابه عثمان بقوله: "أنا أكلمهم إلى الله، ولا أقاتلهم، فإنّ ذلك أعظم لحجتي عليهم، فانصرف محموداً رشيداً..." ^(٧). كما أنّ عدد الذين نصره يبلغون السبعمئة، ولو تركهم عثمان لضربهم حتى أخرجوهم من أقطارها ^(٨).

ولكن يمكننا استنتاج الأسباب الحقيقية وراء هذه السياسة التي اتخذها عثمان ضد الثوار من خلال أخبار الفتنة وأحداثها، وهي:-

أولاً: العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أوصاه بها ^(٩)، فكانت إحدى أقوى الأسباب التي دعت به إلى الكف عن القتال، فيروي أنه لما ألقى الناس النيران في أبواب دار عثمان فاحترق بعضها، قال

-
- (١) الملقني، التمهيد والبيان، ص ١٤٣؛ الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ٧٩.
 - (٢) الملقني، التمهيد والبيان، ص ١٤٣؛ الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ٧٩.
 - (٣) الياضي، مرآة الجنان، ج ١، ص ٧٧.
 - (٤) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٨.
 - (٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١٣.
 - (٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩١.
 - (٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩٠.
 - (٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩١؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٦.
 - (٩) انظر ما ذكر سابقاً في ص ٢٦٥.

عثمان: "...وإني لصابر كما عهد إني رسول الله ﷺ، لأصرعن مصرعي الذي كتب الله -عز وجل- ..."(١).

ثانياً: علمه بأن هذه الفتنة فيها قتله وقد أخبره بها رسول الله ﷺ عند تبشيره إياه بالجنة على بلوى تصيبه^(٢)، وأنه سيقتل مصطبراً بالحق، والدلالات تدلُّ على أن أوانها قد حان، وأكد ذلك تلك الرؤيا التي رآها ليلة قتله^(٣).

ثالثاً: ما جاء في قوله: "فلن أكون أول من خلف النبي ﷺ في أمته بإهراق محجمة^(٤) من دم"^(٥)، ودخل الحسن بن علي على عثمان -وهو محصور- فقال: يا أمير المؤمنين، أنا طوع يدك، فمربي بما شئت، قال له عثمان: ابن أخي ارجع، فلا حاجة لي في هراق الدماء"^(٦).

وعن ابن الزبير قال: دخلت على أمير المؤمنين عثمان، فقلت: "يا أمير المؤمنين، إنَّ بالباب عصابةً مستبصرةً قد ينصر الله بأقل منهم، فقال: أنشد الله رجلاً يرى لله عليه حقاً، ويرى لي عليه حقاً أن يهريق دمي، أو يهريق لي دمًا"^(٧).

ولما قال أبو هريرة لعثمان يوم الدار: أنفرجهم عنك بالضرب؟ قال: لا، إنك إن قتلت رجلاً واحداً فكأنما قتلت الناس جميعاً، فرجع ولم يقاتل^(٨).

وبما أن هذه الفئة لم تخلع رداء الإسلام فإنَّ عثمان أبي أن يدفع في وجهها السيف لئلا يكون أول من سن إراقة الدماء الإسلامية في الفتنة من أصحاب رسول الله ﷺ^(٩).

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٦٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٦٥.

(٢) الياضي، مرآة الجنان، ج ١، ص ٧٦. وانظر: مطلب التمسك بالحق، ص

(٣) علي الصلابي، فتنة مقتل عثمان، ص ٨١-٨٢.

(٤) محجمة: ما يُحجم به. قال الأزهري: المِحْجَمَةُ قَارُورَةٌ. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٤٧. (مادة: حجم).

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١٣.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢١٠.

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٠٨-١٢٠٩.

(٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩٠.

(٩) محمد حسن شراب، المدينة النبوية في الإسلام والعصر الراشدي، الرواية الصحيحة للتاريخ الحضاري والسياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والعلمي، دار القلم-دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج ٢، ص ١٧٠. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد شراب، المدينة النبوية).

رابعًا: علمه التام بأنَّ البغاة لا يريدون غيره، فكرة أن يتوقى بالمؤمنين، وأحب أن يقيهم بنفسه^(١)، وهو ما كان واضحًا في قوله لكل من جاءه من الصحابة أمثال: الحسن، والنعمان ابن بشير، وعبد الله بن الزبير، ومحمد بن طلحة: "والله لأقينكم بنفسي، ولأبذلنها دونكم، أو تعرضوا لهم، فأنتم وذاك"^(٢).

كما أنه قال حين أحرق الثوار باب الدار: "ما احترق الباب إلا لما هو أعظم منه، لا يحركن رجل منكم يده، فوالله لو كنت أقصاكم لتخطوكم حتى يقتلوني، ولو كنت أدناكم ما جاوزوني إلى غيري، ..."^(٣).

وورد أنه كان معه في الدار نحو ستمائة رجل، فطلبوا منه الخروج للقتال، فكره، وأبان لهم أنهم يقصدونه، فقال: "إنما المراد نفسي، وسأقي المسلمين بها..."^(٤)، وقد صدق عثمان رضي الله عنه، فقد كانوا يريدونه، إذ دخلوا عليه فقتلوه وبين يديه المصحف.

خامسًا: الأخذ بمشورة عبد الله بن سلام، إذ أشار عليه بالكف فإنه أبلغ له في الحجّة^(٥). كما ورد أنه استشار عبد الله بن عمر في أمر الغوغائين، وأدخل في ذلك من شهد أو غاب عنه، فاجتمع الملاء بأنَّ الخير في الصبر، ثم قال: "اللهم إني أشري بنفسي في صلاح الدين"، فجاد والله بنفسه نظرًا لله ولدينه وحقق دماء المسلمين^(٦).

وخلاصة الأمر أنَّ عثمانَ رضي الله عنه لم يأت بمنكرٍ لا في أول الأمر ولا في آخره^(٧)، إلا أنه فضّل الإمساك عن قتال من خرج عليه وظلمه، ومنع أصحابه افتدائًا للأمة بنفسه ووقاية لهم. وهو بذلك قد أبان عن مدرِكٍ مهمٍّ وحُكْمٍ قارٍ في فقه الفتن؛ ألا وهو الاحتياط لرقاب المسلمين، وصورًا

(١) علي الصلابي، فتنة مقتل عثمان، ص ٨١-٨٢.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٦٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٦٥.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٦٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٦٥.

(٤) العامري، الرياض المستطابة، ص ١٦١.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١١٨٩؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ١٩٤؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ١١٩.

(٦) الملقى، التمهيد والبيان، ص ١٢٠.

(٧) ابن العربي، العواصم من القواصم، ص ٦٠.

دمائهم، وإخماذُ السيوف عنهم، فلم يكن كُفُّه عنهم لقلّة مَنْ ينصرونه، وإنما كان حقنًا لدماء المسلمين وحفظًا لأمنهم^(١)، وفعله هذا قد عرّفه أحدُ الباحثين^(٢) بقوله: "الكف بالاعتزال السليبي".
رحم الله عثمان رضي الله عنه وجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء ، فقد كانت له خصلتان ليستا لأبي بكر ولا لعمر رضي الله عنهما، وهما: "صبره على نفسه حتى قتل، وجمع الناس على المصحف"^(٣).

(١) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٩٦ .

(٢) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة ، ص ٢٨٩ .

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٦ .

الفصل الرابع

السياسة الأمنية للخليفة علي بن أبي طالب

رضي الله عنه

- أقوال وأوامر ووصايا علي رضي الله عنه الأمنية.
- سياسة علي رضي الله عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية:-
 - الفتنة.
 - أهل الجمل.
 - أهل صفين.
 - الخوارج.
 - الشيعة.
- أساليب علي رضي الله عنه الأمنية:
 - تنفيذ أحكام الشريعة.
 - الشورى.
 - الحوار والمفاوضات.
 - الاحتكام والصلح.
 - إظهار الحق وإزهاق الباطل.
 - العدل مع المخالفين وحفظ حقوقهم.
 - معاقبة ونفي وقتال المخالفين.

الفصل الرابع

السياسة الأمنية للخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام

● أقوال وأوامر ووصايا علي عليه السلام الأمنية: -

سار الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام في سياسته الأمنية على نهج سلفه من الخلفاء الراشدين، غير أن الأوضاع الأمنية المضطربة والظروف الدقيقة التي ترتبت على الفتنة التي قامت على الخليفة عثمان واستمرت آثارها طوال خلافته عليه السلام؛ من اختلاف الكلمة وانقسام صفوف المسلمين جعلته أكثر عزمًا وإصرارًا لبذل جهدٍ أكبرٍ لإعادة الأمن والاستقرار إلى الدولة، بل إن أسلوبَ مواجهته وسياسته تجاه حوادثِ عهده قد أظهرت وبجلاءٍ واضحٍ ودقيقٍ - إن جاز لنا التعبير - الجانبَ التطبيقيَّ لسياسته الأمنية قولًا وفعالًا.

ففي خطبته التي ألقاها بعد أن استتبَّ له الأمرُ بالبيعة حثَّ الناسَ على أن ينشغلوا بأمر دينهم وحياتهم في الدنيا، وأن يتركوا الانشغالَ في الشأن الذي كان، وأن يقبلوا على آخرتهم بزهدي وتقوى، والقيام بحدود الله وطاعته فيما أمر به والانتهاه عما نهى عنه^(١)؛ كي تستعيد الأمة عافيتها، ويعود الأمن إلى أرجائها. ومما جاء في خطابه قوله: "إنَّ الله - عز وجل - أنزل كتابًا هاديًا بين فيه الخير والشر، فخذوا بالخير ودعوا الشر، الفرائض أدوها إلى الله سبحانه يؤدكم إلى الجنة..."^(٢)، وفي نهاية خطبته قال: "اتقوا الله في عباده وبلاده! إنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم، أطيعوا الله عز وجل، ولا تعصوه، وإذا رأيتم الخير فخذوا به، وإذا رأيتم الشر فدعوه..."^(٣)، وأبان عليه السلام في خطبته لهم حرمة الله التي حرّمها، ولاسيما حرمة المسلم، في إشارةٍ منه إلى تعظيم قتل عثمان فقال: "إنَّ الله حرّم حُرْمًا غير مجهولةٍ، وفضّل حرمة المسلم على الحرّم كلها، والمسلم من سلّم الناس من لسانه ويده إلا بالحق، لا يحل أذى المسلم إلا بما يجب"^(٤).

كما خص عليه السلام عمال الخراج بكتابٍ وجّهه إليهم، فأوصاهم بتحقيق العدل في الجباية، وأخذ الحق بالحق، وعدم تكليفهم بما لا قبل لهم به، ومما ورد فيه: "... فارحموا ترحموا! ولا تعذبوا

(١) علي جاسم سلمان، موسوعة أعلام الخلفاء، دار أسامة للنشر - عمان، ٢٠٠٣م، ص ٨٨. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: علي جاسم سلمان، أعلام الخلفاء).

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠١.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠١.

خلق الله، ولا تكلفوهم فوق طاقتهم، وأنصفوا الناس من أنفسكم، واصبروا لحوائجهم، فإنكم حُزان الرعية...^(١).

وحث عليٌّ عليه السلام أمراء الجنود على العدل، والبعد عن الظلم، فقد كتب إلى أمراء الأجناد: "فاعزلوا الناس عن الظلم والعدوان! وخذوا على أيدي سفهائكم، واحترسوا أن تعملوا أعمالاً لا يرضى الله بها عنا فيردّ علينا وعليكم دعاءنا..."^(٢).

ولم تمنعه الظروف الدقيقة التي تواجهها الأمة الإسلامية في بذل الجهود المستمرة والمستميتة لجمع الكلمة وإعادة الأمن؛ من توجيه عماله وقادته إلى كل ما يحقق أمن واستقرار الأمة، فكان حريصاً على تزويدهم بوصايا وأوامر في سبيل تحقيق العدل ورفع الظلم عن الناس، والتي تُعد من أهم مقومات ودعائم الأمن والاستقرار للدولة الإسلامية، ومن ذلك كتابه إلى عامله في البصرة عبد الله بن العباس بعد فراغه من أصحاب الجمل يوصيه: "أوصيك بتقوى الله عز وجل، والعدل على من ولأك الله أمره، اتسع للناس بوجهك وعلمك وحكمك..."^(٣).

كما وجه إليه أمراً بإقامة العدل وإنصاف المظلوم حين علم باختلاف أهل البصرة: "أتاني كتابك تذكر ما رأيت من أهل البصرة بعد خروجي عنهم،... فارغب راغبهم بالعدل عليه، واحلل عقدة الخوف عند راهبهم بالعدل والإنصاف له..."^(٤).

وفي سنة ٣٦هـ/٦٥٧م بعث عليٌّ قيس بن سعد^(٥) والياً، وأوصاه بالعدل والإحسان، والشدة على المرئيب: "... فأحسن إلى المُحْسِن، واشتد على المُرَّيب، وارفق بالعامّة والخاصّة، فإنَّ الرفق يُمنُّ"^(٦).

(١) المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، تحقيق: وشرح عبد السلام هارون، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة، ص ١٠٨. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: نصر بن مزاحم، صفين).

(٢) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٥.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج ٥، ص ٧٩.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٥) قيس بن سعد عبادة الخزرجي، وولاه علي عليه السلام مصر ثم عزله عنها، فقدم المدينة، ثم لحق بعلي بالكوفة، فلم يزل معه إلى أن قُتل علي عليه السلام، وكان على شرطة الخميس، ثم صار مع الحسن بن علي عليه السلام، فلما صالح الحسن معاوية رجع قيس إلى المدينة، فلم يزل بها حتى توفي في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان. ابن سعد، الطبقات، ج ٤، ص ٣١٩.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٦٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٥٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٩٧.

وكتب إلى سليمان بن صرد^(١) وهو بالجبل^(٢): "أعط كل ذي حقٍ حَقَّهُ، وابعث إلينا بما سوى ذلك لنقسمه فيمن قبلنا"^(٣).

كما تضمنت وصاياه وأقواله وأوامره الأمنية اهتمامًا بأمن وسلامة أهل الذمة والمعاهدين اتباعًا لتعاليم الشريعة الإسلامية واقتداءً بسنة نبيه وصحبه، رضوان الله عليهم، فمن وصاياه وتوجيهاته بخصوصهم ما أمر به قائده جارية بن قدامة^(٤): "... ولا تظلمن معاهدًا ولا معاهدة..."^(٥)، وكتب إلى يزيد بن قيس الأرحبي^(٦): "... ولا تظلم المعاهدين..."^(٧)، وورد أنه أوصى معقل بن قيس^(٨) حين وجهه لقتال بني ناجية: "... لا تبغ على أهل القبلة، ولا تظلم أهل الذمة..."^(٩)، كما وجّه أمرًا مباشرًا إلى أحد عماله بعد أن بلغه قسوته وغلظته على أهل الذمة في ولايته: "... ولا يؤخذ منهم فوق طاقتهم، فبذلك أمرتك"^(١٠).

(١) سليمان بن صرد الخزاعي: يقال: كان اسمه يسار فغيّره النبي ﷺ، وكان خيرًا فاضلاً، شهد صفين مع علي، ثم كان ممن كاتب الحسين يسأله القدوم إلى الكوفة، فلما قدمها ترك القتال معه، فلما قُتل الحسين ندم هو وجميع من خذله، فخرجوا من الكوفة يطالبون بدمه سنة ٦٥هـ، وتولى سليمان أمرهم، وسمي أمير التوابين، والتقى بجيش الشام بقيادة عبيد الله بن زياد في عين الوردة من أرض الجزيرة، فهزموا، وقُتل سليمان. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٩٨؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٧٤.

(٢) الجبل: وهو اسم علم للبلاد المعروفة باصطلاح العجم بالعراق، وهي ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوین وهمدان والدينور وقمرسين والري وما بين ذلك من البلاد الجبلية والكور العظيمة. ياقوت، معجم البلدان، ج ٢، ص ٩٩، ١٠٣.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٩٣.

(٤) جارية بن قدامة التميمي السعدي، يُعد من البصريين، روى عنه أهل المدينة وأهل البصرة، كان من أصحاب علي، شهد معه حروبه. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٣١٤.

(٥) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٠٠.

(٦) يزيد بن قيس الهمداني الأرحبي، له إدراك، كان مع علي في حروبه، وولاه شرطته، ثم ولاه بعد ذلك أصبهان والري وهمدان، مات بالكوفة، وصلى عليه عليّ، شهد فتح مصر. ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٦٣٥.

(٧) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٨) معقل بن قيس الرياحي، له إدراك، أوفده عمارة بن ياسر على عمر بفتح تستر، ووجهه عليّ إلى بني ناجية حين ارتدوا، وهو من أمراء عليّ يوم الجمل، وكان صاحب شرطة علي، قتل سنة ٤٢هـ في خلافة معاوية، وقيل سنة ٣٩هـ في خلافة علي. ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٤٧٥.

(٩) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٣٨.

(١٠) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٩٠.

كما حرص على أمن أموال أهل الذمة وممتلكاتهم من أن يتعرض لها المسلمون بالظلم، فكتب إلى أمراء الأجناد: "...فإني أبرأ إليكم وإلى أهل الذمة من معرة^(١) الجيش، إلا من جوعة إلى شعبة، ومن فقر إلى غنى، أو عمى إلى هدى، فإن ذلك عليهم..."^(٢)، ومعرة الجيش الأذى الذي يمكن أن يلحقه أفراد من الجيش الإسلامي بأهل الذمة عند نزول الجيش عليهم، أو مروره بأرضهم بالتعرض لأموالهم مما لا يحل للمسلمين أخذه منهم فوق ما صالحوهم عليه، مما فيه دلالة على حرصه على أمن وسلامة ممتلكات أهل الذمة^(٣).

كما وجه أمرًا مباشرًا إلى زياد بن خصفة^(٤) بالابتعاد عن الظلم، وقصر القتال على المقاتلين. وكان يغير على جانب من الشام، فقال له: "فامض على بركة الله! فلا تظلمن أحدًا، لا تقاتلن إلا من قاتلك، ولا تعرّضن للأعراب"^(٥).

كما كان يؤكد على عُماله ووُلّاته وقُوّاده على الحكم بالحق، والابتعاد عن ظلم الرعية، والحرص على الرفق والإحسان بهم وبأهل الذمة، ففي كتاب عهده لمحمد بن أبي بكر على مصر أمره باللين على المسلمين، وبالغلظة على الفاجر، وبالعدل على أهل الذمة، وبإنصاف المظلوم، وبالشدّة على الظالم، وبالعفو عن الناس، وبالإحسان ما استطاع. كما وجهه إلى أن يدعو من قبله إلى الطاعة والجماعة، وأمره بأن يحكم بين الناس بالحق، وأن يقوم بالقسط، ولا يتبع الهوى، ولا يخاف في الله لومة لائم^(٦).

(١) المعرة: الأذى. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٩٧ (مادة: معرة).

(٢) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٥.

(٣) ماجدة الصيغري، سياسة الخليفة عمر بن الخطاب تجاه أهل الذمة (١٣-٢٣هـ)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية التربية - جدة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٤٥. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: ماجدة الصيغري، سياسة عمر تجاه أهل الذمة).

(٤) زياد بن خصفة التيمي البكري، شهد صفين مع علي، وكان على ربيعة الكوفة، ووجهه علي إلى معاوية ومعه عدد من أصحابه. ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، ج ٩، ص ٣٩١٦. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب).

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢٣٧.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٦٧.

كما تضمنت وصايا علي عليه السلام -علاوة على ما سبق ذكره- أوامر ووصايا في قتال المخالفين من أهل القبلة تُعد تطبيقاً عملياً لقواعد حددها القرآن الكريم في أمر قتال الموحدين من أهل القبلة، فلما وقعت وقائع الفتنة في زمنه تُرجمت تلك القواعد، وُفسرت على أرض الواقع أمام المسلمين قولاً وفعلاً، فأصبحت من قواعد فقه الحرب في الإسلام، لم تكن لتُعلم وتُدون لولا وقوعها.

وقد أوردت المصادر التاريخية رواياتٍ عدةً عما كان من سيرة علي في حروبه مع المخالفين له، فكان يأمر أصحابه في كل موطنٍ لقي فيه مخالفيه؛ في الجمل، وصفين، والنهروان بدعوة الطرف الآخر قبل البدء بالقتال، وألا يقاتلوا مخالفيهم إلا إذا بدؤوهم القتال، صيانة لدماء المسلمين في كلا الجانبين: "لا تقاتلوا القوم حتى يبدؤوكم، فإنكم بحمد الله على حجة، وترككم إياهم حتى يبدؤوكم حجةً أخرى لكم عليهم..."^(١).

وورد أنه وجّه أمرًا مباشرًا لأصحابه عند لقاءهم أهل الجمل: "لا تبدؤوهم بالقتال حتى يقتلوا منكم..."^(٢).

ولما كانت وقعة صفين أوصى مالك الأشتر حين أرسله إلى قتال أهل الشام، فأوصاه: "إياك أن تبدأ القوم بقتال إلا أن يبدؤوك حتى تلقاهم وتسمع منهم، ولا يجرمنك شنائهم على قتالهم قبل دعائهم والإعذار إليهم مرةً بعد مرة، ... ولا تدن منهم دُنُو من يريد أن ينشب الحرب، ولا تباعد منهم بُعد من يهاب البأس حتى أقدم عليك..."^(٣)، ولما كان قتال الخوارج قال لأصحابه: "كفوا عنهم حتى يبدؤوكم"^(٤)، مما يدل على حرصه على حفظ الأمن، وألا يقاتل إلا من أخلّ بالأمن، وأثار الفتنة، وسفك الدماء، ليرد الحق إلى نصابه.

كما ألزم أصحابه في حالة النصر بما ألزمهم في حالة القتال بأوامر يذكرها لهم في كل موطن: "ألا يقتلوا مدبراً، ولا يجهزوا على جريح، ولا يكشفوا سترًا، ولا يمثّلوا بقتيل، ولا يسلبنّه، ولا يأخذوا مالاً إلا ما وجد في عسكرهم، ومن ألقى سلاحه فهو آمن"^(٥).

(١) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٢٠٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٨٢.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٥٦-٥٧؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٨٠.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٥٢-١٥٤.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٢١.

(٥) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٢٠٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٨٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٧٥.

وقد تقدم إلى أصحابه يوم صفين بأمره لهم: "ألا يقاتلوهم حتى يبدؤوا بالقتال، وأن لا يقتلوا مدبرًا، وألا يأخذوا شيئًا من أموالهم، وأن لا يكشفوا عورة..."(١).

كما منع أصحابه من التعرض للنساء بالأذى: "ولا يهيجوا امرأةً بأذى، وإن شتمن أعراضهم، وتناولن أمراءهم وصلحاءهم، فإنهن ضعاف القوى والأنفس"(٢).
وروي أنه كان يقول لأصحابه بعد الجمل: "فلا يبلغني عن أحدٍ عرض لامرأةٍ فأنكّل به شرار الناس"(٣).

ومما نرى أن هذه الروايات تشير إلى حفظه ﷺ لأمن المسلم إذا وضع السلاح، وحرصه على شيوع الأمن وسلامة الناس وعودة الاستقرار بعد وضع الحروب أوزارها.

وهكذا إذا كان الإسلام يوجب على المقاتل المسلم أخلاقيات إسلامية مع مخالفه في الدين أثناء الحرب فما بنا بمعاملة المسلمين، وعلي ﷺ أراد أن يبين لأصحابه أنهم جاؤوا إلى قتال أهل الشام ليس بقصد الانتقام وهلاك الناس ونهب الأموال، وإنما جاؤوا ليقاتلوهم على إقامة الحق وردهم إلى الطاعة والجماعة، ولهذا كان في هذا الموضوع أو غيره يؤكد لهم على المبادئ الفاضلة في الحرب التي عليهم اتباعها(٤)، فكان يمنع أصحابه من القتال إلا إذا بدؤوهم، فأمر معقل بن قيس الرياحي -وهو في جند من المدائن-: "سكّن الناس وأمنهم، ولا تُقاتِلْ إلا مَنْ قَاتَلَكَ..."(٥)، رغبة في عدم تهيج الحرب، ووأد الفتنة.

ومنع أصحابه ممن أظهروا البراءة واللعن من أهل الشام بالكف عن شتمهم ولعنهم، وقال: "كرهت لكم أن تكونوا لعّانين شتّامين... لو وصفتهم مساوئ أعمالهم، ولو قلتهم مكان لعنكم إياهم وبراءتكم منهم: "اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بينهم، واهداهم من ضلالتهم، حتى يعرف الحقّ منهم من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به، كان هذا أحبّ إليّ،

(١) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٤٤.

(٢) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٢٠٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٨٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٧٥.

(٣) الأسدّي، الفتنة، ص ١٨٠.

(٤) عبد اللطيف الهميم، صفين وتداعياتها في الاجتماع السياسي الإسلامي، دار عمار - الأردن، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م،

ص ١٥٨. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: عبد اللطيف الهميم، صفين).

(٥) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٤٨.

وخيراً لكم" (١)؛ فالأصل في خروجه إلى العراق والشام ليس القتال، وإنما إرجاع المخالف إلى الطاعة والحق بدون قتال إلا إذا بدؤوهم القتال.

كما حرص ﷺ على أمن الجيش، ووجه قاداته باتخاذ تدابير عسكرية تحفظ سلامة الجند وأمنهم في طريقهم وأثناء القتال، فكتب إلى زياد بن النضر (٢) وشريح بن هانيء (٣) يوجههما بإرسال الطلائع أمامهما: "... كي لا يغتركما عدو، أو يكون لكم كمين... (٤)"، وألا يسيرا إلا على تعبئة: "... ولا تسيرن الكتائب والقبائل من لدن الصباح إلى المساء إلا على تعبئة فإن دهمكم داهم، أو غشيكم مكروه كنتم قد تقدمتم في التعبئة... (٥)".

كما حدد لهم مكان نزولهم: "... إذا نزلتم بعدو، أو نزل بكم فليكن معسكركم في قبل الأشراف، أو سياج الجبال، أو أثناء الأنهار، كيما يكون ذلك لكم رداءً، وتكون مقاتلتكم من وجه واحد أو اثنين... (٦)".

وأمرهم باتخاذ الرقباء: "... واجعلوا رقباءكم في صياصي الجبال، وبأعالي الأشراف، ومناكب الهضاب، يرون لكم، لئلا يأتيكم عدو من مكان مخافة أو أمن، وإياكم والتفرق! فإذا نزلتم فانزلوا جميعاً، وإذا رحلتم فارحلوا جميعاً" (٧).

وحذرهم من العجلة في القتال، وعدم البدء بالقتال قبل الإعدار: "عليكما في حربكما بالتؤدة، وإياكم والعجلة إلا أن تمكنكم فرصة، بعد الإعدار والحجة... (٨)".

(١) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) زياد بن النضر أبو الأوير الحارثي، له إدراك ورواية، ذكره سيف بن عمر فيمن خرج من أهل الكوفة إلى عثمان ﷺ، وشهد صفين مع علي ﷺ، وأمره على مذبح والأشعريين، وسيره على مقدمته عند توجهه إلى صفين. ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٥٦٤؛ ابن العديم، بغية الطلب، ج ٩، ص ٣٩٤٣.

(٣) شريح بن هانيء بن يزيد بن الحارث بن كعب الحارثي أبو المقدم أدرك النبي ﷺ ولم يهاجر إلا بعده، من أجله أصحاب علي ﷺ، قتل غازيا بسجستان سنة ٧٨ هـ. ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ١٦١.

(٤) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٢-١٢٥.

(٥) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٢-١٢٥.

(٦) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٢-١٢٥.

(٧) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٢-١٢٥.

(٨) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢٢-١٢٥.

وهكذا نتبين من خلال هذه الوصايا والأوامر أنّ على الولاة والقادة واجب العدل بين الرعية، واجتناب ظلمهم، سواء كانوا مسلمين، أو غيرهم، وتسكين الفتن وتأمين الناس، ليطيعهم الناس، ويتحقق الاستقرار والأمن في أمصار الدولة الإسلامية.

• سياسة علي عليه السلام في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية: -

كانت سياسته عليه السلام في حفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية امتداداً طبيعياً لسياسة من سبقه من الخلفاء الراشدين، لم تختلف عنها نهجاً وتطبيقاً، والواقع أنّ ما واجهته الأمة الإسلامية من وقائع وأحداثٍ جسامٍ خلال فترة خلافته عليه السلام، والممتدة من (٣٥-٤٠هـ/٦٥٦-٦٦١م) قد أثبتت مدى التزامه في تطبيق نهج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه من الخلفاء الراشدين من سياساتٍ أمنيةٍ تجاه كلّ ما من شأنه أن يخلّ بأمن الدولة والرعية، ويفسد عليها استقرارها وطمأنيتها.

فالأوضاع الأمنية في عاصمة الخلافة الإسلامية قد تغيرت بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عفان عليه السلام، إذ بقيت المدينة بلا سلطةٍ مدة خمسة أيام، بعد أن سيطر على مقاليد الأمور فيها الثوار الذين أخذوا يلتمسون من يجيئهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه^(١)، فهددوا المسلمين بقتل علي، وطلحة، والزبير، الثلاثة المرشحين للخلافة! فغشي الناس علياً ليبيعوه، لكنه أبي وقال لهم: "دعوني، والتمسوا غيري"^(٢)، غير أنّ الصحابة ألحوا عليه في مطلبهم، لأنهم رأوا أنّ علياً هو الشخص المؤهل للخلافة؛ وقالوا: "لا نعلم أحقّ منك! ولا نختار غيرك، حتى غلبوه على ذلك"^(٣).

وأرجع بعض الباحثين قبول علي عليه السلام للخلافة بعد أن كان ممتنعاً عنها زاهداً فيها رغم أحقيته فيها إلى أسبابٍ عدة، منها: خوفه من استمرار هذه الفتنة، وسيطرة الثوار على المدينة^(٤). وذهب آخر إلى القول إلى أنّ علياً عليه السلام رأى أنّ قبوله للخلافة واجبٌ يمليه عليه الشرع الحنيف وظروفُ الفتنة الخطيرة^(٥). وفي رأي آخر أنّ سبب قبوله جاء لحفظ بقية الأمة، وصيانة أمن دار الهجرة، فيدخل في ذلك بعد شدة مغلّب المصلحة^(٦).

(١) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٣٩.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٦٥.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٥٤.

(٤) سالم البهنساوي، الخلافة والخلفاء الراشدون، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٥) علاء الدين المدرسي، المؤامرة الكبرى في صدر الإسلام الأسباب الخفية لإغتيال عمر وعثمان وعلي والحسين ونشأة السبئية والخوارج، دار الكتاب العربي - دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ٣٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: علاء الدين المدرسي، المؤامرة الكبرى).

(٦) سليمان بن حمد العودة، عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام، دار طيبة - الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١٧٠. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: سليمان العودة، عبد الله بن سبأ وأثره في الفتنة).

في حين يقول باحث آخر^(١): إنَّ قبولَ عليٍّ عليه السلام للخلافة لإنقاذ المسلمين من فتنة عمياء يمكن أن تحدث فيما لو رفض، والخوف من تفريق الكلمة، وإعادة الثقة والطمأنينة إلى نفوس أهل المدينة، وإبعاد المتمردين والأعراب والمنحرفين عن المدينة، وإقرار وإعطاء الهيبة للخلافة، وتطبيق منهج الله في الأرض.

وعلى أية حال نرى أنَّ في قبوله عليه السلام لمطلب الصحابة والمسلمين في تولي أمرهم بعد ترددٍ وامتناعٍ طويلٍ من جانبه إدراكًا منه بحجم الفتنة، وعظم القضية الأمنية التي تعصف بالأمة، ومدى تدهور الوضع الأمني في عاصمة الخلافة الإسلامية، والتي يمكن أن تكون سببًا في نهايتها وزوالها، كما أنه قد أحس بعظم المسؤولية الملقاة عليه تجاه الأمة في ترك دولة الإسلام بلا أمير^(٢)، وهو القائل: "لا بد للناس من أميرٍ برٍّ أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع الكافر، ويبلغ الكتابُ أجله"^(٣)؛ لإدراكه بأهمية وجود السلطة في ديار الإسلام لإقامة الأمن، وإنفاذ الأحكام الشرعية، والتوزيع العادل للثروة، وإقامة الجهاد^(٤).

ولذا اتخذ علي عليه السلام إجراءاتٍ عدَّة لإعادة سيطرة العاصمة الإسلامية على مقاليد الأمور تمهيدًا لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الدولة الإسلامية، فكان أول إجراءٍ سياسيٍّ اتخذه هو عزل الولاة الذين عينهم عثمان عليه السلام من أقربائه؛ لأنهم في رأيه كانوا سبب الفتنة^(٥)، وهو فعلٌ فيه اجتهادٌ مصلحي أداه إليه نظره الثاقب، يهدف من ورائه إلى إزالة الأسباب الداعية إلى الفتنة ومن بينها الولاة^(٦)، فبعث عماله في سنة ٣٦هـ/٦٥٧م إلى الأمصار الإسلامية مكابهم^(٧)، وأرسلت كلُّ الأمصار بيعتها إلى علي عليه السلام طائعين غير مكرهين^(٨)، وانتظم له الأمر بالعراق، ومصر، واليمن، والحرمين، وخراسان ولم يبق خارجًا عن طاعته إلا الشام^(٩).

(١) السيد محمد عبد الرحمن، غاية التاريخ فلسفة للتاريخ من خلال منظور إسلامي، دار الوفاء - الإسكندرية، ط١، ص٢٠٠٤م، ص١٢٢. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: السيد محمد عبد الرحمن، غاية التاريخ).

(٢) أحمد رائف، الخلافة، ص١٧٣.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٣، ص١٥١.

(٤) أكرم ضياء العمري، الخلافة الراشدة، ص١٤٢.

(٥) أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والأدبي في صدر الإسلام، ص١٧٦.

(٦) عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص٢٠٢.

(٧) المقدسي، البدء والتاريخ، ج٥، ص٢١٠.

(٨) ابن أعمش، الفتوح، ج١، ص٤٣٥-٤٣٦.

(٩) ابن الشحنة، روض المناظر، ص١١٥.

وحرص ﷺ على مراقبة أعمالهم، ومعرفة أحوالهم مع رعيّتهم إن عدلوا أم لا! ليتحقق الأمن في الأقاليم، فكان يبعث مفتشيه إلى هؤلاء الولاة فيسأل عنهم الناس، فقد أمر كعب بن مالك^(١): "أما بعد: فاستخلف على عملك، واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة، فتسألهم عن أعمالهم، وتنظر في سيرتهم، حتى تمر بمن كان منهم فيما بين دجلة والفرات، ثم ارجع إلى البهقباذات^(٢) فتولّ معونتها، واعمل بطاعة الله فيما ولاك منها..."^(٣).

لم يكن حرصه على أمن وسلامة رعيّته بأقل من حرصه على أمن أموالهم، فكان يعتمد في مراقبته لعماله ومحاسبته إياهم على ما يُرفع إليه من تقارير عن ولاته وأعمالهم، فكتب إليه من قبل أبي الأسود الدؤلي يعلمه أنّ عبد الله بن عباس^(٤) والي البصرة قد أخذ من بيت المال عشرة آلاف درهم من مال البصرة، فكتب إليه علي ﷺ كتابه المشهور يأمره برد المال، فردها^(٥)، مما فيه دلالة كبيرة على أنه سياسة صارمة مع ولاته لا تأخذه بهم في الله لومة لائم.

وكان يحاسب عماله على أموال الناس، ويعاقب المتهم بالعزل والسجن، فيذكر أنه في عام ٦٥٨/هـ ٣٩م اتهم عليّ ﷺ عامله على الري يزيد بن حجية التميمي^(٦) بأنه أخذ الخراج، فكسر خراجها، ثم كتب إليه بعد مدة أن يقدم عليه، فقدم، فحبسه في داره، ثم فر إلى الشام^(٧).

كما فتح بابه لاستقبال شكاوى الرعية ضد الولاة، ومن تثبت عليه الشكوى أنزل عليه العقاب، ومما يروى في ذلك أنّ قومًا شكوا والي اصطرخر المنذر بن الجارود^(١) بأنه أخذ ثلاثين

(١) كعب بن مالك بن أبي كعب، واسمه عمرو بن القين، الأنصاري السلمي الشاعر، أحد الثلاثة الذين خلفوا، شهد العقبة وبايع بها، وتخلف عن بدر، وشهد أحدًا وما بعدها، وتخلف في تبوك، توفي كعب بن مالك في زمن معاوية سنة ٥٠هـ، وقيل سنة ٥٣هـ، وكان قد عمي وذهب بصره في آخر عمره، يُعد في المدنيين، روى عنه جماعة من التابعين. ابن حجر، الاستيعاب، ج ٣، ص ١٣٢٤.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٨.

(٣) بيهقباذ: اسم لثلاث كور ببغداد من أعمال سقي الفرات، منسوبة إلى قباذ بن فيروز والد أنوشروان بن قباذ. ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٥١٦.

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو العباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن، كان يقال له الخبير والبحر، ودعا له النبي ﷺ بالحكمة مرتين، مات بالطائف سنة ٦٨هـ. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، إسعاف المبطأ برجال الموطأ، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ج ١، ص ١٦. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: السيوطي، إسعاف المبطأ برجال الموطأ).

(٥) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٠٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٥٤.

(٦) يزيد بن حجية التميمي، من أصحاب علي ﷺ شهد صفين، وكان أحد الشهود في كتاب الصلح. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٥، ص ١٤٧.

(٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢١٥-٢١٦؛ البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥٤٨؛ التيمي، الخلفاء، ص ١٩٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٧١.

ألفًا، وأنه ييسط يده في المال ويصل من أتاه، فكتب علي عليه السلام إليه يأمره بالقدوم عليه، فسأله فجحدا! فاستحلفه، فلم يحلف، فحبسه^(٢) عقابًا له على أخذه لمال المسلمين المؤمن عليه.

وحين بلغه أن واليه على البحرين النعمان بن العجلان^(٣) قد ذهب بمال كتب إليه يعظه وينصح له وينتظر إجابته فيما أتاه، لكنه حمل المال ولحق بمعاوية^(٤).

وعزل عامله على أذربيجان الأشعث بن قيس^(٥) حين قدم عليه في الكوفة وأمر بمحاسبته، فغضب، وكاتب معاوية^(٦).

كما كان يعاقب على محاباة الوالي لقومه، ومما ورد أنه عاقب المسيب بن نجية^(٧) لما فعله من محاباة لأقاربه وقومه: "حاييت قومك وداهنت وضيعت"، فاعتذر إليه، فكلمه وجوه أهل الكوفة في الرضاء عنه، فلم يجبههم! وربطه إلى سارية من سواري المسجد، ويقال: إنه حبسه! ثم دعا به، وأظهر الرضاء عنه، وولاه قبض الصدقة بالكوفة، فأشرك في ذلك بينه وبين عبد الرحمن ابن

(١) المنذر بن الجارود، واسمه بشر بن عمرو العبدي، ولد في عهد النبي عليه السلام، ولأبيه صحبةً وقُتل شهيدًا في عهد عمر. وأمر عليّ المنذر على أصطخر، وشهد الجمل مع علي، وولاه عبید الله بن زياد في إمرة يزيد بن معاوية الهند فمات هناك في آخر سنة إحدى وستين أو في أول سنة اثنتين، ذكر ذلك ابن سعد، وذكر أنه عاش ستين سنة، وقال خليفة: ولاء ابن زياد السنذ سنة اثنتين وستين فمات بها. ابن حجر، الإصابة، ج ٦، ص ٢٦٤.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٩١؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) النعمان بن العجلان بن زريق الأنصاري الزرقى، كان شاعرًا فصيحًا سيد قومه، استعمله علي عليه السلام على البحرين، فجعل يعطي كل من جاءه من بني زريق. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٥٨.

(٤) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٠١.

(٥) الأشعث بن قيس الكندي، وفد إلى النبي سنة ١٠ هـ من الهجرة في وفد كندة فأسلموا، وخطب أم فروة أخت أبي بكر ثم عاد إلى اليمن، وكان ممن ارتد بعد وفاة النبي، فحاربه أبو بكر حتى عاد إلى الإسلام، وشهد اليرموك بالشام، والقادسية، والمدائن، وجلولاء، ونهاوند بالعراق. وسكن الكوفة، ثم شهد صفين مع علي عليه السلام. توفي سنة ٤٢ هـ، وقيل بعد علي بأربعين ليلة، وقيل سنة ٤٠ هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ١١٨.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٨٠.

(٧) المسيب بن نجية الفزاري، له إدراك، وقد شهد القادسية وفتح العراق فيما ذكر ابن سعد، وله رواية، وليست له صحبة، كان مع علي في مشاهدته، وقُتل يوم عين الوردة مع النواس، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه قُتل مع سليمان بن صرد في طلب دم الحسين سنة ٦٥ هـ. ابن حجر، الإصابة، ج ٦، ص ٢٩٧.

محمد الكندي، ثم إنه حاسبهما فلم يجد عليهما شيئاً، فوجههما بعد ذلك في عملٍ ولاهما إياه فلم يجد عليهما شيئاً^(١).

ومن الإجراءات الأمنية الأخرى التي اتخذها لإعادة الأمن لعاصمة الخلافة الإسلامية إخراج الأعراب ممن شاركوا في الفتنة ومالؤوا على قتل عثمان رضي الله عنه من المدينة، قال الأسدي (ت ٢٠٠هـ)^(٢) وغيره من المؤرخين^(٣): إِنَّ عَلِيًّا فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ نَادَى بِرُجُوعِ الْأَعْرَابِ إِلَى بِلَادِهِمْ فَأَبُوا وَتَذَامَرَتْ مَعَهُمُ السَّبْيِيَّةُ^(٤)، فلم يخرجوا من المدينة، فلما رأى عليُّ هذا دخل بيته ولزمه، فدخل عليه طلحة والزبير وعدد من الصحابة، فقال لهم: دونكم ثأركم! فاقتلوهم، فقالوا: عتوا^(٥)، فقال: هم والله بعد اليوم أعتى وأبى.

ومن سياسته رضي الله عنه في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية الضربُ بشدة وحزم على يد كل من يخل بأمن الطريق ويفسد في الأرض ويعمد إلى إرهاب الأمنين من المسلمين وغيرهم، ومما يذكر في ذلك أنه في عام ٣٦هـ/٦٥٥م اجتمع صعاليك العرب بعد انقضاء وقعة الجمل فنزلوا سجستان، فأتوا زالق^(٦) فأصابوا منها مالاً، ثم أتوا زرنج^(٧) فدخلوها، فسير إليهم عليُّ من يقاتلهم، فهزموها، وضبطت البلاد^(٨).

وعمل على حفظ أمن العقيدة بمحاربة الفرق الخارجة وقتالها حمايةً لأمن المسلمين، وقضاءً على فتنهم، حين انتهى علي رضي الله عنه من أهل النهروان خالفه قومٌ كثير ممن فشا فيهم قول الخوارج في التحكيم، فقاموا بثورات عدة منها ثورة الخريت بن راشد من بني ناجية^(٩) في عام ٣٨هـ/٦٥٩م

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢١٠.

(٢) الأسدي، الفتنة، ص ٩٨.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٢.

(٤) السبئية: من العلاء، ويُنسبون إلى عبد الله بن سبأ. ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ٩٩.

(٥) عتوا: عتا يعنُو عتُوًّا وعتِيًّا، والعتو: التجبُّر والتكبر. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٢. (مادة: عته).

(٦) زالق: من نواحي سجستان، وهو رستاق كبير فيه قصور وحصون، فتحت عنوة عام ٣٠ هـ. ياقوت، معجم البلدان، ج ٣، ص ١٢٧.

(٧) زرنج: مدينة هي قصبه سجستان، وسجستان اسم الكورة كلها. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ١٣٨.

(٨) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٥٠.

(٩) بنو ناجية: بطن من الأشعرين من القحطانية، وهم بنو ناجية بن الجماهر بن الأشعر رهط أبي موسى الأشعري. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٣٨١.

نكث بيعته لعلي لأنه حكم فأظهر الخلاف^(١)، وقال له صراحة: "والله يا علي لا أطيعُ أمرَكَ، ولا أصلي خلفك"، وفارقه مع أصحابه^(٢)، وردَّ قومه بني ناجية عن طاعة علي ﷺ، وشجعهم على منع الصدقة في عام صِفِّين، ومنعها في العام الذي أعلنوا فيه تمردهم وخلافهم أيضًا^(٣).

واستعرض اليعقوبي في تاريخه^(٤) أعمال الخريت بن راشد المخلة بأمن البلاد والعباد، فيقول: "فجردوا السيوف بالكوفة، فقتلوا جماعة! وطلبهم الناس، ثم خرجوا من الكوفة فجعلوا لا يبرون ببلدٍ إلا انتهوا بيت ماله، حتى صاروا إلى سيف عمان، ووثبوا على عامله فقتلوه وارتدوا عن الإسلام".

وإزاء ذلك الفعل الفاسد أخرج علي ﷺ في أثرهم من يردهم ويمنعهم، فهزم الخريت أول مرة مع جموعه في المذار^(٥)، ثم عاد وجمع واستغوى الناس وضم إليه من العرب وأهل البلد والعلوج ومن أراد كسر الخراج وأتباعهم من الأكراد^(٦)، وحرَّضهم على قتال عليٍّ فوجه عليًّا أمره إلى معقل بن قيس بتبع الخريت حتى يقتله، أو ينفيه فإنه لم يزل للمسلمين عدوًّا وللقاسطين وليًّا ما بقي^(٧)، فلقبه أصحابُ عليٍّ فقتلوه^(٨).

ومن الثورات الأخرى التي تبَّنى أصحابُها فِكْرَ الخوارج وعمد عليٌّ ﷺ إلى مواجهتها؛ كي لا تنتشر أفكارهم التي تشكك الرعية في نظامهم ودولتهم حفظًا لأمن العقيدة والدولة والأمة: ثورة الأشهب بن بشير في نواحي جرجرايا^(٩) من أرض جوخي^(١٠)، ثم سعيد بن قفل التيمي في نواحي

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٣٧.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥٣-١٥٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٣٨.

(٤) ج ٢، ص ١٩٥.

(٥) المذار: في ميسان بين واسط والبصرة وهي قسبة ميسان. ياقوت، معجم البلدان، ج ٥، ص ٨٨.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٢، ج ٣، ص ٢٩٠.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٤.

(٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥٣-١٥٤.

(٩) جرجرايا: بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي، كانت مدينة وخرت مع ما خرب من

النهرانات. ياقوت، المعجم، ج ٢، ص ١٢٣.

(١٠) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢٤٣.

المدائن^(١)، وكذلك أبي مريم شريح السعدي في نواحي شهرزور^(٢) الذي لم يكن معه إلا مائتين، وقيل أربعمائة ليس فيهم من العرب غير ستة، وهو أحدهم، وجلُّهم من الموالي، وكان علي عليه السلام يوجه الجند لقتالهم، ويوقع بهم الهزيمة والقتل^(٣).

ومن القضايا الأمنية الأخرى التي واجهها عليٌّ في فترة انشغاله بحرب الخارجين عليه نقضُ بعض أقاليم الدولة الإسلامية في فارس البعيدة عن منطقة الصراع الداخلي لعهدنا مع المسلمين. ففي السنة ٣٦هـ/٦٥٦م قدم مرزبان مرو^(٤) على علي عليه السلام بعد الجمل مُقِرًّا بالصلح، فكتب له علي عليه السلام كتابًا إلى دهاقين مرو والأساورة والجند بأنه قد رضي عنه، ثم إنهم كفروا بعد ذلك، ونزعوا يدهم من الطاعة، وأغلقوا أبرشهر^(٥)، وقدم عليهم عمال كسرى من كابل^(٦)، فوجه إليهم علي عليه السلام من يقاتلهم حتى هزموا^(٧).

كما انتقضت فارس وكرمان عام ٣٩هـ/٦٥٩م، وطمعوا في كسر الخراج، وغلب أهل كل ناحية على ما يليهم، وأخرجوا عمالهم^(٨)، فوجه علي عليه السلام إليهم زياد في جمعٍ كثيرٍ إلى فارس، فدوَّخ تلك البلاد حتى استقاموا وأدَّوا الخراج وأرضوه^(٩).

ومن الواضح أنَّ أهل ذلك الإقليم قد استغلوا الأوضاع الأمنية المضطربة التي تمر بها الدولة الإسلامية منتهزين فرصة انشغال عليٍّ بقتال المخالفين والخارجين على طاعته، فطمعوا في الاستقلال، إلا أنَّ اختيارَ عليٍّ عليه السلام لزياد لإخماد ثورتهم وإعادة تم إلى الطاعة كان اختيارًا موفقًا من قبله؛ لما تمتع به زيادٌ من مقدرةٍ سياسية فائقة ومهارةٍ قيادية عالية ودهاءٍ بالغ، حيث "سار في كور

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢٤٥.

(٢) شهرزور: كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان، ومعنى شهر بالفارسية المدينة، وأهل هذه النواحي كلهم أكراد. ياقوت، معجم البلدان، ج ٣، ص ٣٧٥.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢٤٧.

(٤) مرو: أشهر مدن خراسان وقصبتها. ياقوت، المعجم، ج ٥، ص ١١٢.

(٥) أبرشهر: وهي نيسابور، مدينة عظيمة ما بين جيحون إلى القادسية. ياقوت، معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٣١.

(٦) كابل: ولاية ذات مروج كبيرة بين الهند وغزنة، مدينتها العظمى أوهند. ياقوت، معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٢٦.

(٧) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١١-١٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٦٨.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٥١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٤٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥٩.

(٩) ابن خياط، تاريخه، ص ١٩٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٥١.

فارس، وكرمان، ووعد مَنْ ينصُرُهُ ومَنَّا، وخَوْفٌ قومًا، وتوعَّدَهم، وضرب بعضهم ببعض، ودلَّ بعضهم على عورة بعض، فهربت طائفة، وأقامت طائفة، وقتل بعضهم بعضًا؛ حتى سكن الناس، وصفت له فارس بغير حرب^(١)، مما فوّت عليهم الفرصة في الثورة والاستقلال عن جسم الدولة الإسلامية، وتمكن من إعادة الأمن والاستقرار إلى تلك البلاد؛ حتى قالت الفرس: "ما رأينا مثل سياسة كسرى أنو شروان إلا سياسة هذا العربي في اللين والمدارة والعلم بما يأتي"^(٢).

وواجه علي رضي الله عنه في أواخر أيام خلافته خروج بعض المدن والأقاليم من سلطانه بسبب الغارات التي بعثت من قبل معاوية بن أبي سفيان^(٣) عام ٦٥٩/هـ٣٨م ضد جيش علي رضي الله عنه والنواحي التي يليها عماله^(٤) في عين التمر، وهيت، والأنبار، والمدائن، والحجاز. وتتابعت الغارات على بلاده^(٥)، وبذل علي رضي الله عنه محاولاتٍ عديدةً لمنع سرايا معاوية من أذية الناس^(٦) وحفظ أمنهم.

قال ابن أعثم في ذلك^(٧): "وانتقضت البلاد على علي، فجعل كلما وجّه عاملاً من عماله إلى بلدة من البلدان حاربوه وتبؤوه، إلا أهل الكوفة، وأهل البصرة، وأهل مصر، وقليل من أهل الحجاز، فقال علي رضي الله عنه لأصحابه: "اعلموا أنه قد وقع الأمر الذي كنت أحدِّثكم إياه، وإنَّ الفتنة كالنار كلما أسعرت ازدادت، وإنما سأمسك هذا الأمر ما استمسك فإذا لم أجد بُدًّا فأخر الداء الكي".

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٦٥١.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٥١-١٥٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ٢٩٣.

(٣) معاوية بن صخر بن أبي سفيان القرشي الأموي، أسلم يوم الفتح، وقيل: عام القضية، شهد حينئذٍ، وكتب لرسول الله ﷺ، وتولى أمر دمشق زمن أبي بكر الصديق ﷺ، ولم يزل عليها واليًا في خلافة عمر ﷺ، فلما كان عهد عثمان ﷺ جمع له الشام كلها، ثم بويع بالخلافة عام ٤١هـ، وبقي خليفة عشرين عامًا وأميرًا عشرين عامًا، توفي عام ٦٠هـ، وقيل: ٥٩هـ، والأول أصح. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٣٣-٤٣٦.

(٤) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٢٢٩-٢٣٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥٧.

(٥) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٤٩.

(٦) مروج الذهب، ج ١، ص ٤٠٤.

(٧) الفتح، ج ١، ص ٤٤٩.

ورغم توقف الفتوح الإسلامية في أيامه لاشتغاله بقتال الناكثين والخوارج والبغاة، وما واجهه من اضطرابات أمنية في أقاليمه ؛ إلا أنّ ذلك لم يمنعه من تأمين ثغور الدولة الإسلامية، فعقد أول لواء بالكوفة وجّهه إلى ثغر الري^(١).

والتزاماً منه بسياسة عمر رضي الله عنه الأمنية بإخراج يهود ونصارى نجران اليمن إلى العراق رفض علي رضي الله عنه مطلباً تقدم به أسقف نجران في الكوفة يطلب فيه السماح لهم بالعودة إلى بلادهم في جزيرة العرب، فردهم قائلاً: "ويحك! إنّ عمر كان رشيد الأمر"، وقد كان عمر رضي الله عنه قد أجلاهم لأنه خاف على المسلمين، وقد كانوا اتخذوا الخيل والسلاح في بلادهم، فأجلاهم عن نجران اليمن وأسكنهم نجران العراق، وكانوا يرون أنّ علياً لو كان مخالفاً لسيرة عمر لردهم، ثم كتب لهم علي^(٢).

ومن صور اهتمامه رضي الله عنه في حفظ الأمن أيضاً حفظ أمن الأسواق؛ بمراقبتها ومراقبة التجار لمنع الغش في البيع، ومما يدل على ذلك ما ورد في المصادر التاريخية أنّ علياً رضي الله عنه كان يأمر التجار البائعين بتقوى الله وحسن البيع، ويقول: "أوفوا الكيل والميزان ولا تنفخوا اللحم"^(٣)، كما روي أنه مرّ في سوق الكوفة وبيده الدرّة يمشي بها في الأسواق، وهو يقول: "يا معشر التجار! خذوا الحق، وأعطوا الحق تسلموا"^(٤).

وعلى أية حال، لقد بذل علي رضي الله عنه جهوداً مضيئة ليعيد الأمن والاستقرار للدولة الإسلامية منذ اللحظة التي تولى فيها أمر المسلمين، مع أنّ الفترة التي تولى فيها الخلافة تُعد من أصعب الفترات التي مرت على الأمة الإسلامية وأحرجها؛ لما كان بها من وقائع وحوادث قد أضعفت من قوة السلطة الإسلامية، وأندرت بزوالها آنذاك، إلا أنّ السياسة الأمنية التي سار عليها علي رضي الله عنه قد ساعدت كثيراً على استقرار أقاليم الدولة، كما أعاد هيبة الخلافة الإسلامية.

(١) نصر بن مزحم، صفين، ص ١١٥.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ٧٤.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٦٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٦٩، ٧٠.

(٤) وكيع، أخبار القضاة، ج ٢، ص ١٩٦.

● سياسة علي عليه السلام الأمنية تجاه حوادث عهده: -

- الفتنة:

لقد أدرك علي عليه السلام أنّ الفتنة الأولى لم تكن لتنتهي بمقتل عثمان عليه السلام، وإنما ستقوم بعدها فتنة أخرى، وهذا واضح من خلال ردّه على الصحابة حين كانوا يطلبونه للبيعة: "دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمرًا له وجوهٌ وله ألوانٌ لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول"^(١). وفي ذلك دلالة على مدى علمه المسبق لما سيقع للمسلمين من فتن قد وصل إليه خبرها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومما روي عنه قوله: "تكون فتن، فكن فيها عبدَ الله المقتول، ولا تكن القاتل"^(٢)، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "ستكون فتنة، القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائم فيها خيرٌ من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن يستشرف لها تستشرف له، ومن وجد فيها ملجأً فليعدّ به"^(٣)، مما جعله يمتنع عن قبول الخلافة في أول الأمر، وفضّل أن يكون للمسلمين وزيرًا خيرًا له من الإمرة^(٤)، وما أن بويع بالخلافة حتى تحقق ما حذر المسلمين منه، حيث بدأت إرهابات الفتنة الأولى وتبعاتها تظهر بعد بيعته مباشرة، فيذكر أنه حين رجع من رجع من ولاته الذين بعثهم إلى الأمصار، قال للزبير وطلحة: "إنّ الذي كنت أحذركم قد وقع يا قوم، وإنّ الأمر الذي وقع لا يدرك إلا بإماتته، وإنها فتنة كالنار كلما سعرت ازدادت واستنارت، سأمسك الأمر ما استمسك، فإذا لم أجد بدءًا فأخر الدواء الكي"^(٥).

وقد قضى علي عليه السلام فترة خلافته كلها (٣٥هـ-٤٠هـ/٦٥٥-٦٦٠م) وهو يحاول جاهدًا القضاء على تبعات ما أفرزته الفتنة الأولى في العمل على إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الدولة الإسلامية وجمع الكلمة وتوحيد الصف وفي قتال كل من خالفه وشق عصا الطاعة عليه من المسلمين في وقعة الجمل وصفين والنهروان، إلى أن ذهب هو نفسه ضحيةً لتلك الفتنة التي سبق أن راح ضحيتها من قبل عثمان -رضي الله عنهما أجمعين-، وقد اتخذ علي عليه السلام إجراءاتٍ وتدابيرٍ أمنيةً عدةً لمواجهة تبعات تلك الفتنة منها:-

(١) الأُسدي، الفتنة، ص ٩٣؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٠.

(٢) الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ٧٨.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٨، ص ٥٢٥-٥٢٦.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٩٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٨١. وانظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢٨٤.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٣-٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٩٣.

أولاً: عزل ولاية عثمان رضي الله عنه ممن كثر فيهم الطعن؛ لإزالة أسباب الفتنة، وعلى الرغم من نصيحة مستشاريه له بعدم عزلهم وإقرارهم في ولاياتهم -وعلى وجه الخصوص معاوية بن أبي سفيان والي الشام، وعبد الله بن عامر بن كرزيز والي البصرة- إلى أن يستقيم له الأمر فينفذ إجراءاته بالعزل، إلا أنه أبي وأصر على رأيه في عزلهم^(١)، فوجّه عماله الجدد إلى الأمصار الإسلامية^(٢).

ومما هو جدير بالذكر أن قرار العزل لم يشمل جميع الولايات، إذ أبقى بعض الولايات في ولاياتهم من أمثال: أبي موسى الأشعري على الكوفة، كما أن معظم هذه الولايات امتثلت لأمر علي رضي الله عنه، واستقبلت ولائها، وبعثت ببيعتها لعلي، فاستقام له الأمر في أقاليم الدولة الإسلامية فيما عدا الشام^(٣) التي ردت واليها سهل بن حنيف^{(٤)(٥)}.

وقد كثر حديث الباحثين حول هذه المسألة، وتعددت آراؤهم في تعليل موقف علي من عزل ولاية عثمان في أول أيام خلافته، لاسيما بعد أن لاقى ذلك الإجراء اعتراضاً على تطبيقه في تلك المرحلة الحرجة، خاصة أن السُّنة عند من سبقه من الخلفاء الراشدين إقرار ولاية من سبق من الخلفاء، فيطالعنا الطبري في أخباره عن ولاية عمر رضي الله عنه عام ١٣هـ/٦٣٤م أن ولايته في نهاية ذلك العام هم أنفسهم ولاية أبي بكر^(٦)، كما ورد أن عثمان رضي الله عنه لم يعزل ولاية عمر رضي الله عنه إلا بعد مرور عام من خلافته لوصية عمر له رضي الله عنه أجمعين^(٧).

(١) انظر: عز الدين الدالعة، الأمن في صدر الإسلام، ص ٣٣٥؛ حنفي محمود محفوظ، انتقال الخلافة الإسلامية من الراشدين إلى الأمويين، رسالة ماجستير، جامعة المنيا- كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٥٠. (سيرد اسم البحث مختصراً: حنفي محفوظ، انتقال الخلافة الإسلامية إلى الأمويين)؛ وراجع في أمر شكاي أهالي الأمصار تجاه ولاية عثمان الفصل الثالث، المبحث الثاني والثالث.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٣. وانظر لاحقاً المبحث الرابع، المطلب الثاني من هذا الفصل، ص ٣٣٤.

(٣) ورد أن سهل بن حنيف واليه على الشام الجديد قد رده أهل الشام ومنعوه من دخولها، كما أن والي اليمن من قبل عثمان قد خرج منها بعد أن جمع خراجها وسار إلى مكة. الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٣.

(٤) سهل بن حنيف بن واهب بن العليم بن ثعلبة الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا، وثبت يوم أحد، وحضر بقية المشاهد، وشهد مشاهد علي غير الجمل، فإنه استخلفه على المدينة، مات سهل في سنة ٣٨هـ بالكوفة. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ج ٧، ص ٢٩١.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٣.

(٦) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٥٢، ٣٨٠.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠.

وقد رجح أحد الباحثين^(١) أنّ سبب قرار علي عليه السلام يعود إلى أنه قد حُدد بالشائعات التي أطلقها هؤلاء القوم عن أولئك الولاة، والتي صدقها الناس في المدينة لكثرة ترديد أصحاب الفتنة لها، وإلحاحهم الخطة في نشر تلك الإشاعات قبيل مقتل عثمان عليه السلام، ولذلك رفض استمرار ولاياتهم، ولعل عليًا لم يتصور أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه، خصوصًا بعد رفض معاوية لقرار العزل واستقلاله ببلاد الشام. ويخلص الباحث في رأيه إلى أنّ عليًا -رضي الله عنه- قد اجتهد رأيه ولم يأل نصحاء للمسلمين، وأنه راقب الله -تعالى- في ذلك التصرف، ولم يخش إلا الله، ولكن النتائج جاءت على خلاف ما توقع.

في حين يرى آخرون أنّ صلابة علي عليه السلام في الحق وتشدده فيه أقوى من سياسته، مما جعلته لا يسكت ساعة عمن يكون غير راض عنهم، ويرى أنّ في مصانعتهم وملايبتهم خروجًا على قواعد الصدق والإخلاص، ولهذا فقد بادر بعزلهم جميعًا؛ لأنه لم يكن راضيًا عنهم^(٢).

ونذهب إلى ما خلص إليه الباحثون في تفسير موقف علي عليه السلام من هذا العزل المبكر لولاة عثمان، ونضيف -أيضًا- أنّ عليًا عليه السلام -على اعتبار أنه قد شهد أحداث الفتنة الكبرى-، كان لزامًا عليه أن يستخدم سلطته كخليفة في تطبيق السياسات التي يراها مناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار في أمصار الدولة الإسلامية، ومن بينها اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الأمنية التي تكفل له تهدئة الأمصار الثائرة على ولاة عثمان من بني أمية بعزل من يرى أنّ في عزله مصلحةً للأمة الإسلامية والدولة، وأنّ على المعزول السمع والطاعة لقراراته.

وعلى أية حال، لا يمكن أن ننكر أنّ هذا الإجراء قد أجبج الفتنة ولم يطفئها، بعد أن امتنع معاوية عن البيعة لعلي عليه السلام حتى يقام القصاص على قتلة عثمان عليه السلام. وعلي عليه السلام كخليفة مسؤول عن أمن أمته قد اجتهد في رأيه لمصلحة الأمة. وهنا لا بد أن نذكر أنّ أمر الخلاف بين علي ومعاوية عليه السلام لم يكن خلافًا دينيًا بقدر ما كان خلافًا في الرأي، إلا أنّ المواجهة العسكرية وقعت بين الطرفين رغم محاولات كلا الطرفين دفعها، إلا أنّ قدر الله قد وقع^(٣). وكلاهما عليه السلام عيان في رأس كل مسلم.

(١) عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان، ص ٣٥٣-٣٥٥.

(٢) كمال أبو زيد ومحمد أبو سعدة، الخلفاء الراشدون، ص ١٣.

(٣) انظر: المطلب الثالث من هذا المبحث، ص ٣٠٦.

ثانيًا: تأجيل إقامة الحدود على قتلة عثمان رضي الله عنه دون تعطيلها، والترؤي في إقامتها بالتأخير إلى أن تستقيم أمور البلاد وتهدأ النفوس النائرة فتؤخذ الحقوق، وهذا ما أوضحه في قوله للصحابة حين طلبوا منه إقامة الحدود على القتلة: "لا قدرة لي على شيء مما تريدوه حتى يهدأ الناس وتستقر الأمور فتؤخذ الحقوق..."^(١)، وليس فيما رآه علي رضي الله عنه أي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، فقد اجتهد في رأيه، ولو تعجل في إقامة القصاص لوقعت حرب أهلية في المدينة، خاصة وأن هؤلاء كان وراءهم من الأعوان والقبائل من يساندونهم، ولا قبل للمسلمين بحرهم في يومهم هذا^(٢).

وبما أن الفتنة لا زالت قائمة، فالتأخير أولى وأفضل، حتى يستتب الأمن وتستقر الأحوال وتتوفر لديه القدرة الكافية؛ ليتمكن من إقامتها في ظل النظام والأمن، لا في ظل الفتنة والانقسام، فيألى أن يحين الوقت المناسب لإقامة القصاص فعليه أن يعمل على حفظ أمن المسلمين من خطر هؤلاء الغوغائيين، لذلك قال للصحابة مبيّنًا لهم خطورة التسرع في ذلك: "كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم، هاهم قد ثارت معهم عبدانكم وثابت إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاءوا، فهل ترون موضعًا لقدرة على شيء مما تريدون؟"^(٣).

وفيما يبدو أن عليًا لم يكن ليتوقع أن اجتهداه في تأخير القصاص سيجعل من بعض الصحابة يجتمع أمرهم على الطلب بدم عثمان بأنفسهم، ويسرعون في المسير نحو البصرة، ظنًا منهم أنهم بذلك يبذلون أنفسهم للخليفة والمسلمين للتخلص من الثوار اجتهدًا، ويقع ما قدره الله -تعالى- من مواجهتهم لعلي رضي الله عنهم أجمعين في الوقعة الشهيرة بوقعة الجمل^(٤).

ثالثًا: محاولته إخراج الأعراب عن المدينة، ففي اليوم الثالث من البيعة إذ وجه أمره إلى الناس بإخراج الأعراب من مثيري الفتنة^(٥)، كما حث الأعراب أنفسهم على الخروج من المدينة،

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٥٥٦.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٠٩.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٢.

(٤) سبأتي ذكر ذلك لاحقًا في المطلب التالي.

(٥) الأسدي، الفتنة، ص ٩٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٢؛ ابن الأثير، ج ٣، ص ٨٦.

والعودة إلى أمصارهم فأبوا، وتدامرت معهم السبئية ولم يطيعوا أمره^(١)، وآثروا البقاء ضمن جيش الخلافة لضمان أمنهم، وللحفاظ على قدرتهم في التأثير على سياسة الدولة والسيطرة على الخليفة وحركته، فأعطوا المبرر الكافي لخصومه ومخالفيه لإحراجه في مسألة القصاص وتسليم القتلة، وتسببوا في إرباك سياسة الخليفة وإثارة الفتنة في جيشه فيما بعد^(٢).

ووقع ما كان يخشى منه علي عليه السلام في أن ينضمَّ هؤلاء القتلة إلى جيشه، ووجودهم فيه قد يثير الفتنة ويخلُّ بأمن الجيش الإسلامي، ومجرد تواجدهم ضمن أفراد الجيش الإسلامي مصدرٌ متاعب ومشاكل قد يُضعف من معنويات الجند ويؤدي إلى انهزامه.

رابعًا: اتباع سياسة الحذر والحيطه من مثيري الفتنة الذين شاركوا في قتل عثمان عليه السلام، بما أنه عجز عن إخراجهم من المدينة، فكان موقفه منهم موقفَ المحتاط منهم، المتبرئ من فعلهم، وكان راغبًا في الاستغناء عنهم، بل والاقتصاص منهم لو وجد السبيل إلى ذلك^(٣)، لكنه عمد إلى ألا يجعل لهم ولايةً في جيشه، فقد روى ابن خلدون^(٤) أنَّ عليًا عليه السلام لم يولِّ أحدًا ممن خرج على عثمان عليه السلام أثناء استعداده للمسير إلى الشام، كما أنه لم يستعن في جيشه المتجه إلى البصرة للقاء أهل الجمل بأحدٍ ممن أعان علي عثمان^(٥).

خامسًا: حرصه عليه السلام على انضمام الصحابة إلى جيشه، وحثهم على الخروج معه للقاء أهل الشام وأهل الجمل، ورغم محاولته في أن يستنهضهم ويستنفرهم، إلا أنهم أعلنوا اعتزالهم الأمر.

ومما يروى في ذلك أنَّ عليًا عليه السلام بعد أن خطب في الناس ودعاهم للتأهب للمسير إلى العراق بعث إلى سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد يطلب منهم البيعة والخروج معه، فقال سعد: "لا أخرج معك حتى تعطيني سيفًا يعرف المؤمن من الكافر"، وقال ابن عمر: "أنشدك الله أن تحملي علي ما لا أعرف"، وذكر محمد بن مسلمة لعلي

(١) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٢. وانظر أيضًا: الأسدي، الفتنة، ص ٩٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٨٦.

(٢) علاء الدين المدرسي، المؤامرة الكبرى، ص ٣٢-٣٣.

(٣) محمد أمخزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، دار السلام - القاهرة، ط ٢، ٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٤٦٩-٤٧١. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: محمد أمخزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة).

(٤) تاريخه، ج ٢، ص ١٠٦٠.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٧٨.

ﷺ: " أن رسول الله ﷺ أمره إن اختلف أصحابه أن لا يدخل فيما بينهم"، وطلب أسامة بن زيد إعفائه من الخروج معه؛ لأنه عاهد الله أن لا يقاتل مسلماً^(١)، كما أن المغيرة بن شعبة اعتزل الفتنة بعد قتل عثمان وشهد الحكمين^(٢)، والوليد بن عقبة اعتزل بالجزيرة بعد مقتل أخيه عثمان، ولم يحارب مع أحد من الفريقين^(٣).

وهؤلاء ومن هم في طبقتهم قد رأوا القعود والكف عن القتال وعدم الانخراط مع أي فريق^(٤)، مع أنهم مُعْظَمُونَ لعلي ﷺ؛ يحبُّونه ويوالونه ويقدمونه على من سواه، ولا يرون أن أحدًا أحقُّ بالإمامة منه في زمنه، لكنهم لم يوافقوه في رأيه في القتال^(٥)، وقالوا: إذا كان غزو الكفار قاتلنا، فأما قتال أهل الفتنة والبغي فلا نقاتل أهل القبلة، فتركهم ورأيهم الذي هم عليه^(٦)؛ لأنها كانت مسألةً اجتهادية، فاجتهد كلُّ واحد من الصحابة، وأعمل نظره، وأصاب قدره^(٧).

كما اختارت قبائلُ الاعتزال، فأمسك عنها علي ﷺ طالما أنهم معتزلون لعدوه داخلون في أهل طاعته، ويذكر أنه بعث رجلاً من خثعم^(٨) إلى ناحية الموصل^(٩) والجزيرة؛ لتسكين الناس، فلقبه أناسٌ من بني تغلب قد اعتزلوا الفريقين فتشاثموا وتقاتلوا فقتلوه! فأراد علي ﷺ أن يوجه إليهم جيشًا، فكلم فيهم ونصحوه بتركهم طالما أنهم معتزلون لعدوه داخلون في أهل طاعته، وإنما

(١) ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيبان، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة، ص ١٤٢-١٤٣. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال).

(٢) الأسددي، الفتنة، ص ١١٥؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٧١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤١٤.

(٤) الأصبهاني، الإمامة، ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٣٣.

(٦) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٧٧.

(٧) ابن العربي، العواصم من القواصم، ص ١٤٦-١٤٧.

(٨) خثعم: بطن من أثمار من أراش من القحطانية، وهم بنو أثمار. قال في العبر: وبلاد خثعم مع إخوتهم بجيلة بسروات اليمن والحجاز إلى قبالة، وقال: وقد افترقوا في الآفاق أيام الفتح فلم يبق منهم في مواطنهم إلا القليل. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٢٢٧.

(٩) الموصل: باب العراق ومفتاح خراسان، ومنها يقصد إلى أذربيجان. سميت الموصل لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق، وقيل: وصلت بين دجلة والفرات، وقيل: أنها وصلت بين بلد سنجان والحديثة، وقيل: بل الملك الذي أحدثها كان يسمى الموصل، وهي مدينة قديمة على طرف دجلة، ومقابلته من الجانب الشرقي نينوى. ياقوت، معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٢٣.

قتلوا الخثعمي خطأ، فأمسك عنهم علي عليه السلام (١)، كما ذكر البلاذري خبر اعتزال الأحنف بن قيس الفريقين بالجلحاء من أرض البصرة ومعه ستة آلاف (٢).

والصحابا المعتزلون قد اعتمدوا في رأيهم هذا على أصل شرعي ثابت بنصوص صريحة عن النبي عليه السلام، وهذا الأصل هو ترك القتال عند ظهور الفتن، والتحذير من الدخول فيها (٣)، قال ابن تيمية: "... والصحابا -رضوان الله عليهم أجمعين- جعلوا قتال الجمل وصفين أول قتال فتنة كان في الإسلام، وقعدوا عن القتال، وأمروا غيرهم بذلك" (٤).

حاول علي عليه السلام جاهداً أن يحفظ للأمة كيانها وأمنها، وقد سخر لذلك كل طاقاته وجهده وما أوتي من علم وفقه وسياسة كي يقودها إلى بر الأمان ويعبر بها الفتنة، إلا أن ما مرَّ به من أحداثٍ جرَّاء تلك الفتنة لم تتح الفرصة لأن ترى سياسته الأمنية التي أجراها أن تؤتي ثمارها، إذ كان عليه مواجهة ظروف طارئة في الجمل وصفين، وقد حالت دون أن يحقق ما يريد تحقيقه من قطع دابر الفتنة قبل أن تستفحل وتتفاقم بخروج من خرج عليه من المخالفين والمعارضين لسياسته.

- أهل الجمل (٥):

ففي ظل الاضطرابات الأمنية التي عاشتها حاضرة الخلافة الإسلامية، وانشغال علي عليه السلام لإخضاع الأمصار الإسلامية لطاعته، والتجهيز للمسير إلى بلاد الشام بلغ علياً عليه السلام اجتماع طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ببني أمية ويعلى بن أمية (٦) في مكة (٧)، وبأنهم ائتمروا أمرهم، واجتمع

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢٢٨.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٣٠.

(٣) محمد أنحزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ص ٤٧٧.

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٨، ص ٥٢٥-٥٢٦.

(٥) أهل الجمل: هم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعائشة عليها السلام ومن تبعهم في مسيرهم إلى البصرة، وسموا بذلك نسبة إلى الجمل الذي كانت تركبه عائشة رضي الله عنها في أثناء الواقعة.

(٦) يعلى بن أمية التميمي الحنظلي، وهو المعروف ببيعلى بن منية -وهي أمه- أسلم يوم الفتح، وشهد حينئذٍ والطائف وتبوك، استعمله عمر عليه السلام على بعض اليمن، واستعمله عثمان عليه السلام على صنعاء، وكان ذا منزلة عظيمة عند عثمان، كما أنه كان جواداً معروفاً بالكرم، وشهد الجمل مع عائشة رضي الله عنها، ثم صار من أصحاب علي وقتل معه بصفين. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٧٤٧-٧٤٨.

(٧) وكانا عليهما السلام قد استأذنا علياً في الخروج للعمرة فأذن لهما.

ملؤهم على الخروج إلى البصرة^(١)، فانتقض علي رضي الله عنه عن الشام وجعل وجهته طريق البصرة للحاق بأهل الجمل^(٢)، إلا أنهم فاتوه وهو بالريذة، فأكمل المسير في طلبهم حتى بلغ الكوفة، وانضم إليه أهلها، وخرج الأمر عنهم جميعاً فكان بينهم وقعة الجمل المشهورة سنة ٣٦هـ/٦٥٧م.

وقد أسهبت المصادر التاريخية في الحديث حول سبب خروج أهل الجمل إلى البصرة، فهناك من يرى أنّ خروجهم كان للطلب بدم عثمان رضي الله عنه وقتال السبئية^(٤)، ومنهم من يرى أنهم قد أظهروا الخلاف^(٥)، ونكثوا البيعة^(٦)، وتبعهم في ذلك أحد الباحثين^(٧). في حين نجد أنّ ابن العربي^(٨) ضَعَفَ هذه الروايات في قوله: "... أما خروج أصحاب الجمل إلى البصرة فصحيحٌ لا إشكال فيه... وأما عن خروجهم في أمر قتل عثمان فيضعف؛ لأنّ الأصل قبله تأليف الكلمة، ويمكن أن يجتمع الأمران"^(٩).

كما نفى دعواهم الباطلة والضعيفة القائلة بنكث أهل الجمل للبيعة فيقول: "أما بيعتهم كرهاً فباطلٌ، وأما خلعتهم لعليّ لأمرٍ ظهر لهم فباطلٌ؛ لأنّ الخلع لا يكون إلا بنظرٍ من الجميع، فيمكن أن يولى واحد، أو اثنان، ولا يكون الخلع إلا بعد الإثبات والبيان"^(١٠).

ومما لا شك فيه أنّ عليّاً رضي الله عنه كان من أشد الصحابة حرصاً على إقامة الحدود على قتلة عثمان رضي الله عنه، إلا أنّ ظروفًا خارجة عن إرادته منعتة في هذه الحالة من الإسراع في قصاص قتلة

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢١٤-٢١٥.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٦١.

(٣) القلقشندي، مآثر الإنافة، ج ١، ص ١٠٢.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢١٤-٢١٥.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٠٦١.

(٦) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج ٤، ص ٥٣.

(٧) عز الدين الدلالة، الأمن في صدر الإسلام، ص ٣٣٧.

(٨) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج ٤، ص ٥٣.

(٩) ابن العربي، العواصم من القواصم، ص ١٥٠-١٥٢.

(١٠) ابن العربي، العواصم من القواصم، ص ١٥٠-١٥٢.

عثمان^(١)، إلا أنّ بعض الصحابة قد أصروا على التدخل في الأمر اجتهادًا منهم، حرصًا منهم على تطبيق ما أمر الله به، لكنهم -على ما يبدو- قد أسرفوا في ذلك، ولم يسعهم الانتظار حتى تؤتي سياسة عليّ الأمنية تجاه الفتنة والثوار ثمارها، ومن هو في موضع المسؤولية يرى الأمور بمنظورٍ غير الذي يراها به الآخرون، فتحتم وقوع الخلاف، وأراد طلحة والزبير أن يؤكدوا عدم رضاها بإجراء فعليّ، فاستأذنا عليًّا في العمرة فأذن لهما، ولحقا بمكة، واجتمع أنصار عثمان فيها، واثمروا على التوجه إلى البصرة، ولما علم عليّ تحول إليهما^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخلاف الذي وقع بين الصحابة في تلك الفترة الحرجة إنما كان خلافًا في الرأي، وليس في أمرٍ من أمور الدين، أو في طريقة تطبيق الشرع، بل لم يجرؤ أحدٌ من الفريقين على تكفير الفريق الآخر، ورجا كلٌّ منهما الجنة لقتلاه ولمن نقي قلبه من قتلى الفريق الآخر^(٣).

وعلى أية حال، فقد وقع ما قدره الله على الأمة الإسلامية من القتال بين الطرفين في وقعة الجمل عام ٣٦هـ/٦٥٦م، إلا أننا نحاول أن نستخلص أهم التدابير والإجراءات الأمنية التي اتخذها عليّ ﷺ لمواجهة تداعيات خروج أهل الجمل:

أولاً: إنّ من أحسن التدابير الأمنية التي اتخذها عليّ ﷺ لإخماد الفتنة ووأدها قبل أن تستفحل ويتطير شررها إلى الأمصار الأخرى هي السرعة في اتخاذ القرار باللاحق بأهل الجمل رجاء إدراكهم وردهم، ومن الواضح أنّ عليًّا ﷺ قد أدرك خطورة موقفهم، وما يمكن أن يجره خلافهم هذا من تمزيقٍ لوحدية الدولة الإسلامية، وهو ما أوضحه قوله حين بلغه خبر خروجهم: "إن فعلوا هذا فقد انقطع نظام المسلمين، وما كان عليهم في المقام فينا مؤونة ولا إكراه"^(٤)، حتى إنه غير طريقه المقرر إلى بلاد الشام لإخضاعها، وآثر اللحاق بأهل الجمل.

لذا اتخذ قرارًا حاسمًا وسريعًا، فخرج على تعبته التي تعبى بها إلى الشام، وخرج معه من نشط من الكوفيين والبصريين وراء أهل الجمل؛ لإعادتهم إلى الطاعة ومنعهم من شق عصا المسلمين، إلا أنه لما انتهى إلى الربذة أتاه عنهم أنهم قد أمعنوا وفاتوا، فأقام بالربذة أيامًا^(٥).

(١) الأُسدي، الفتنة، ص ١٩-٢٠.

(٢) الأُسدي، الفتنة، ص ٢٣.

(٣) الأُسدي، الفتنة، ص ٢٥.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥؛ الأُسدي، الفتنة، ص ١٠٨-١٠٩.

(٥) الأُسدي، الفتنة، ص ١٣٤؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٠، ٢٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨٢.

ثانيًا: استنصار من يثق بهم بعد أن بلغه مسير أهل الجمل إلى البصرة عام ٣٦هـ/٦٥٦م، فبدأ بأهل المدينة وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً، وحثهم على الخروج معه لأهل الفرقة: "أهضوا إلى هؤلاء الذين يريدون تفريق جماعتكم لعل الله يصلح بكم ذات البين"^(١)، فتناقل عددٌ من كبار الصحابة^(٢)، إذ آثروا السلامة في الدخول في فتنة حذرهم منها رسول الله، فاعتذروا لعلي عن الخروج معه^(٣).

وتشير الروايات إلى أنه ﷺ خرج في أربعة آلاف من المدينة، منهم أربع مائة ممن بايع تحت الشجرة، وثمان مائة من الأنصار^(٤)، ومن نشط من الكوفيين والبصريين متخفين في تسعمائة رجل، وهو يرجو أن يدركهم فيحول بينهم وبين الخروج^(٥).

كما بعث إلى أهل الكوفة -وهو بالربذة- يستنفرهم للخروج معه إلى أهل البصرة على إصلاح البين^(٦) ومؤازرته، فتداعت إليه بعض القبائل، ومن أبرزها: طيء وأسد، فتبعه منهم وهو في مسيره من الربذة إلى ذي قار ستمائة^(٧).

كما استنفر أهل الكوفة إلى البصرة لمحاربة القوم، فوافاه منهم تسعة آلاف ومائتا رجل، فأقبلوا إليه عام ٣٦هـ/٦٥٥م. ووجه كتبًا إلى عماله يستحثهم بالخروج، فكتب إلى عامله بأذربيجان الأشعث بن قيس^(٩).

(١) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥٣٣-٥٣٤.

(٢) الأسدي، الفتنة، ص ١٠٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٧٨-٧٩.

(٣) قال ابن تيمية رحمه الله في كتابه منهاج السنة، ج ٤، ص ٣٤٣: "والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء، فصار الأكابر ﷺ عاجزين عن إطفاء الفتنة وكف أهلها، وهذا شأن الفتن، كما قال تعالى: "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"، وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بما إلا من عصمه الله".

(٤) الحنبلي المقدسي، التاريخ المعبر، ص ٢٤٦.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨٢.

(٦) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥٣٤.

(٧) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٨٠-١٨١.

(٨) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٦٣؛ ابن خياط، تاريخه، ص ١٨١؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٦١-٤٦٣.

(٩) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٤٢. تأسيسًا بفعل أبي بكر ﷺ الأمني باستنصار المسلمين لحرب المرتدين.

ثالثًا: اختيار الكوفة مكانًا للنزول فيه وقاعدةً له، فهي -من وجهة نظره- بها غالبية أنصاره وأتباعه^(١)، فيروى أنه لما أتاه عن القوم أنهم يريدون البصرة فسُرَّ بذلك، وقال: "إنَّ أهل الكوفة أشدَّ حبًّا إليَّ، وفيهم رؤوس العرب وأعلامهم"، فأثروهم عن بقية الأمصار الأخرى، كالشام التي بها معاوية مع أنصاره، والبصرة التي نزلها أهلُ الجمل^(٢).

رابعًا: المداواة بالرفق، وبيان الحجة للطرف الآخر، إذ قال لأهل الكوفة القادمين إليه في ذي قار: "... فإن يرجعوا فذاك ما نريد، وإن يلجؤا داويناهم بالرفق وبايناهم حتى يبدؤونا بظلم، ولن ندع أمرًا فيه صلاحٌ إلا آثرناه على ما فيه الفساد إن شاء الله"^(٣).

خامسًا: ومن الإجراءات التي لجأ إليها علي رضي الله عنه لمحاصرة الفتنة أنه لم يولِّ أحدًا ممن أعان على قتل عثمان رضي الله عنه في جيشه السائر لأهل الجمل إظهارًا لغضبه منهم على قتلة عثمان رضي الله عنه، وتجنبًا لازدياد الفتنة، لأنهم أصلُ الفتنة، فسار علي رضي الله عنه وراء أهل الجمل بتعبيته التي تعبأ بها للشام، وجعل اللواء مع محمد بن الحنفية، وولى ابنَ عباس ميمنته، وعمرَ بن أبي سلمة، أو عمرو بن سفيان بن عبد الأسد الميسرة، وجعل علي مقدمته أبا ليلي بن عمر بن الجراح^(٤)، ولما سار إلى البصرة في أربعة آلاف من أهل المدينة، جعل رايته مع ابنه ابن الحنفية وعلى ميمنته الحسن وميسرته الحسين، وعلى الخيل عمار بن ياسر^(٥).

سادسًا: أسلوب الحوار والمراسلات وتوجيه الرسل إلى معسكر أهل الجمل بهدف محاورتهم وردهم إلى الطاعة، خاصة أنَّ الفريقين قد اصطقًا، وليس لطلحة ولا لعليٍّ قصدٌ في القتال، بل ليتكلما في اجتماع الكلمة.

(١) ومن الثابت تاريخيًا أنَّ أهل الكوفة الذين اختار علي رضي الله عنه مدينتهم للنزول بها قد خذلوه مراتٍ عدة في مواقفٍ لاحقةٍ؛ منها في صفين حين أجبروه على التحكيم، ولما أراد المسير إلى الشام لمواجهة معاوية بعد النهوان تناقلوا عن المسير وتسللوا من معسكره ليلاً، واستمر موقفهم هذا حتى مع أبنائه الحسن والحسين رضوان الله عليهم.

(٢) الأسدي، الفتنة، ص ١٣٤.

(٣) الأسدي، الفتنة، ص ١٤٣؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٢٨؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٦٣، ٤٤٤.

(٤) الأسدي، الفتنة، ص ١٠٧-١٠٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥.

(٥) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٤١.

فتارة يوجه الرسل إلى معسكر أهل الجمل، ويختارهم ممن يرى أنهم يمكنهم تهدئة النفوس
الثائرة وتسكين الفتنة من أمثال القعقاع بن عمرو، وأمره أن يدعوهم إلى الألفة والجماعة، وعظم
عليهما الفرقة، ففعل وأشرف القوم على الصلح^(١).

وتارة يدعوهم بنفسه فيندزهم ويناشدُهم الرجوعَ عما هم عليه، ومما يروى أنَّ عليًّا رضي الله عنه أقام
ثلاثة أيام يبعث رسله إلى أهل البصرة فيدعوهم إلى الرجوع والدخول في الجماعة، فلم يجد عند
القوم إجابة، فرحف نحوهم، فلما دنا من صفوفهم فوافقهم من صلاة الغداة إلى صلاة الظهر
يدعوهم ويناشدُهم وأهل البصرة وقوفٌ تحت رايته^(٢).

وتارة يرسل كتبه إلى قادة أهل الجمل: طلحة، والزبير رضي الله عنه قبل المعركة يحثهما على الصلح
والرجوع إلى الطاعة فأبيا^(٣).

وتارة يستخدم أسلوب التذكير وتبيان أنه على الحق بالحجة والأدلة النبوية كوسيلة لحقن
دماء المسلمين، وقد أتت آثارها حين رجع قادة أهل الجمل إلى الحق والطاعة وترك ساحة القتال،
ومما يدلنا على ذلك ما جاء في المصادر التاريخية من الروايات المختلفة أنَّ عليًّا رضي الله عنه جاء إلى الزبير
في أثناء القتال، ووقف بين الصفوف، وذكره بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم للزبير: "يا زبير! إنك تقاتل عليًّا
وأنت له ظالم" تذكَّر ذلك^(٤)، فصرف الزبير وجه دابته وانصرف^(٥)، مما دلَّ على أنَّ هدف هؤلاء
هو الحق، لكنهم أخطأوا في الوسيلة، وظهر لهم أنَّ الحق في جانب إمام المسلمين علي رضي الله عنه.

كما أنه عرض الاحتكام إلى كتاب الله -تعالى-، وأن يكون بينهم من أوله إلى آخره في
الدماء، إلا أنهم أبوا إلا القتال^(٦).

(١) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٢٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨٥. ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧،
ص ٢١٧.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤٧.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، م ٥، ص ٦٦.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، م ٥، ص ٦٧-٦٨.

(٥) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٦، ص ٦٧.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٤١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٤٧.

سابعًا: وفي محاولة منه لإنهاء القتال الدائر والخروج بأقل الخسائر الممكنة في الأرواح وحفظًا لسلامة من بقي من المسلمين أمر عليٌّ عليه السلام بعقر جمل أم المؤمنين عائشة لما رأى أنّ القتال حوله قد اشتد وكثر القتل على خطامه، حتى أصبح كالكنفذ من الشباب^(١)، وأنّ أهل الجمل كلما كشفوا عنه عادوا فلاتوا به^(٢)، فسقط، ومال الهودج بأمر المؤمنين عائشة! فأمر محمد بن أبي بكر أن يتقدم إلى أخته، وأدخلها محمد بن أبي بكر أخوها إلى البصرة^(٣).

ثامنًا: سيرة علي عليه السلام فيمن قاتله يوم الجمل من المخالفين له، فلم يأخذ أحدًا بما استهلكه من دم ولا مال، مع معرفة القاتل والمقتول والتالف والمتلوف^(٤)، وحرّم على أصحابه سبيهم وغنم أموالهم^(٥)، كما أنه صلى على قتلى أهل الجمل، ودفنهم^(٦)، ومنع أصحابه من تتبع المدبرين من الموقعة، ولا يُقتل جريحٌ، ولا يُكشف سترٌ حفظًا لأمنهم وحرمتهم^(٧).

تاسعًا: لما فرغ علي عليه السلام من وقعة الجمل دخل البصرة، وأخذ بيعة أهل البصرة على راياتهم وبيعة الجرحى والمستأمنة^(٨).

وأهل العلم يعلمون أنّ طلحة والزبير لم يكونا قاصدين قتال علي عليه السلام، وكذلك علي عليه السلام لم يكن قصده القتال، ولكن جرى الجملٌ بغير اختياره ولا اختيارهم، وقد كشفت وقعة الجمل صواب الإجراءات الأمنية التي اتُّخذت لمواجهة أهل الجمل والتريث عليهم؛ كي لا تزداد الأمور سوءًا، فأسفرت عن اتفاق الطرفين على الصلح، وترك مسألة القصاص لإمام المسلمين لتسكين الفتنة، إلا أنّ قتلة عثمان من مثيري الفتنة تواطأوا على إقامة الفتنة مرة ثانية فتقاتل الطرفان، وكان كلٌّ منهما قصده دفع الصيال لا ابتداء القتال، فإن كان قد وقع خطأ أو ذنبٌ من أحدهما أو كليهما فقد عرف أنّ هذا لا يمنع ما دلّ عليه الكتاب والسنة أنهم من خيار أولياء الله المتقين وحزبه

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٤٤-٤٥.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٥٠-١٥١.

(٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٤٢.

(٤) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ٨٣-٨٤.

(٥) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٧٤.

(٦) ابن الوردي، تاريخه، ج ١، ص ١٤٩.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٩. وانظر أيضًا: المبحث الرابع، المطلب السادس من هذا الفصل.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٩.

المفلحين وعباده الصالحين، وأنهم من أهل الجنة^(١)، والتدابير الأمنية التي اتخذها علي عليه السلام في أثناء القتال قد أبانت -أيضاً- صواب سياسته وحرصه البالغ على أمن المسلمين في كلا الجانبين وسلامتهم.

- أهل صفين^(٢):

إنَّ حرصَ الصحابة الشديد على تنفيذ حكم الله -تعالى- في قتل عثمان كان سبباً رئيسياً في وقعة صفين، مثل ما كان الأمر في الجمل، إذ رفض أهل الشام بزعامة معاوية مبايعة علي عليه السلام إلى أن تتم معاقبة قتل عثمان عليه السلام ومحاکمته، أو أن يدفع إليه علي عليه السلام قتل عثمان عليه السلام فيقتلهم، فإن فعل بايعه^(٣).

وتباينت أقوال المؤرخين حول سبب خروج معاوية على علي عليه السلام ورفضه للبيعة، فمنهم من يشير إلى أنَّ الخلاف بين الطرفين كان سببه طمع معاوية في الخلافة وبأنه دعا لنفسه في الشام^(٤). وآخر يذكر أنَّ عزله عن ولاية الشام كان سبباً في إظهاره مخالفة علي حين بلغه أنَّ علياً عليه السلام رفض إقراره على عمله، فقال معاوية: "والله! لا ألي له شيئاً، ولا أبايعه، ولا أقدم عليه"^(٥).

ولا ننكر مواجهة معاوية لعلي، ووجود هذه الروايات في مصادر تاريخية قد تُعد من المصادر التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، ونرى أنَّ مثل هذه الروايات تتعارض مع ما ثبت من عدالة الصحابة عليهم السلام، كما لا يخفى علينا مكانة معاوية ومنزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده، إلا أنَّ هناك بعض الروايات قد أتت بما يخالف تلك الروايات، مما أكد عدم صحة ما ذكر. ومن ذلك ما ورد عند ابن مزاحم (ت ٢١٢هـ) من أنَّ معاوية قام في أهل الشام بعد أن جمعهم

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٦٣.

(٢) صفين: موقع بين العراق والشام، وفيه وقعت الحرب بين الطرفين أربعين صباحاً. البلخي، البدء والتاريخ، ج ٢، ص ٢٢٤. ويذكر أن بين وقعة الجمل والتقاء علي عليه السلام مع معاوية للقتال بصفين سبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً، وكان أول يوم وقعت الحرب بينهم بصفين يوم الأربعاء غرة صفر سنة ٣٧هـ، وكان المقام بصفين مائة يوم وعشرة أيام، والوقائع بينهم تسعون وقعة، وكان لقاء الحكيمين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص بدومة الجندل في شهر رمضان سنة ٣٨هـ. المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٩٠؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٦.

(٤) القلقشندي، مآثر الإنافة، ج ١، ص ١٠٢.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٩٧.

وذكّرهم أنه ولي أمر عثمان، فقام أهل الشام بأجمعهم فأجابوا إلى الطلب بدم عثمان، وبايعوه علي ذلك أميراً غير خليفة ثم الأمر شورى^(١).

وذكر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)^(٢) وغيره من المؤرخين^(٣) في أخبارهم بأن معاوية كان يصرح لمن حوله ولمن يأتيه من قبل علي بأن علياً ﷺ أفضل منه سابقاً وهجرة وإسلاماً، وأنه لا ينكر عليه ذلك، إلا أن مطلبه هو محاكمة قتلة عثمان باعتبار أنه ولي أمره، فإن فعل بايعه.

كما روى صاحب العقد الفريد (ت ٣٢٨هـ)^(٤) في رواية له جاء فيها: "أن معاوية خرج إلى علي في يوم صفين ولم يبايعه أهل الشام بالخلافة، وإنما بايعوه على نصرته عثمان والطلب بدمه، فلما كان من أمر الحكمين ما كان بايعوه بالخلافة".

وأكد شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) أن القتال الذي كان بين علي ومعاوية لم يكن على الإمامة ولا طعنًا في جواز خلافة علي ﷺ^(٥)، مما ينفي تمامًا ما أشيع من أن خروجه على علي ﷺ كان طمعًا في الخلافة.

وما يهمننا في هذه الدراسة هو تتبع الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذها علي ﷺ لمواجهة تداعيات موقف أهل الشام الممتنع عن البيعة لعلي ﷺ حتى نهاية الواقعة، وبعضها إجراءات سبق أن اتبعها مع أهل الجمل، وبعضها استحدثتها بحسب تطور الأحداث:

أولاً: الإصرار الذي أبداه علي ﷺ والعزم على المسير لأهل الشام لإخضاعهم للطاعة ثلاث مرات؛ ففي المرة الأولى كانت في أول خلافته حين بلغه خبر امتناع معاوية وأهل الشام عن البيعة وخروجهم عليه ما لم يقدم قتلة عثمان ﷺ للقصاص، فتأهب للمسير إليهم، وفي أثناء استعداداته للمسير بلغه خبر أهل الجمل وخروجهم إلى البصرة، مما جعله يغيّر وجهته نحو العراق بدلاً من الشام. وربما كان يرى من وجهة نظره البعيدة أن خطورة خروج أهل الجمل أشد من امتناع معاوية عن البيعة، لما سيترب من خروجهم إلى نشر الفتنة في الأمصار الأخرى؛ لأنهم

(١) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٨١-٨٢؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٨٢-٨٣.

(٢) أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٦.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٩٠.

(٤) ابن عبد ربه، ج ٥، ص ٨٠-٨١.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٢٧.

خرجوا للطلب بدم عثمان بأيديهم، مما قد يخل بأمن الدولة الإسلامية، وتعم الفوضى، خاصة وأن إقامة الحدود هي مسؤولية الحاكم، وأن عليهم أن ينتظروا كي تستقر الأحوال ويستتب الأمن، إلا أنهم أصروا على أن يطلبوا القتلة بأنفسهم، فكانت خطورة خروجهم أشد من خطورة امتناع معاوية عن البيعة، فأرجأ علي عليه السلام خروجه إلى الشام لحين الانتهاء من أمر أهل الجمل (١).

وفي المرة الثانية كانت بعد الإنتهاء من أمر أهل الجمل، إذ تشجع علي عليه السلام على المسير للشام، فنادى الناس بالرحيل، فرحل الناس من البصرة إلى الكوفة ودخلوها في يوم الاثنين لسته عشر يومًا خلت من شهر رجب سنة ٣٦هـ/٦٥٦ م، فكتب علي عليه السلام إلى عماله يستنفرهم لجهاد أهل الشام، ومنهم عامله على أصبهان وهمدان، وأقبلوا بأمره يشهدون مع علي عليه السلام صفيين (٣)، وكتب إلى قيس بن سعد بمصر يستنفر الناس لقتالهم، وإلى أبي موسى بالكوفة، وبعث إلى عثمان بن حنيف بذلك، وخطب الناس فحثهم على ذلك (٤)، وكتب إلى ابن عباس وإلى أهل البصرة يأمره أن يشخص إليه فيمن قبله فأجابته، ونشطوا وخفوا، فاستعمل ابن عباس على البصرة وسار نحو علي (٥)، كما أن عليًا عليه السلام خطب الناس وندبهم إلى المسير إلى الشام، فقوم أسرعوا وأجابوا، وقوم كرهوا الخروج إلى الشام. ودعا علي عليه السلام جماعة من باهلة (٦) إلى الخروج (٧)، فلما كانت الواقعة انتهى الأمر بالتحكيم، وجرت الهدنة بين الطرفين إلى أن يجتمع الحكمان.

إلا أنه في المرة الثالثة دعا أصحابه إلى النهوض لأهل الشام لما انقضى أمر الخوارج رجع علي عليه السلام إلى الكوفة، وندب الناس إلى قتال أهل الشام، فتناقلوا! فأعاد القول عليهم ووعظهم وحثهم على الجهاد، فلم ينفروا معتذرين بأن نبالهم نفذت، وكلت سيوفهم فأقبل حتى نزل النخيلة،

(١) انظر المطلب الثاني من هذا المبحث، ص ٢٩٩.

(٢) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٩٦-٤٩٨.

(٣) نصر بن مزاحم، صفيين، ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢١٠.

(٥) نصر بن مزاحم، صفيين، ص ١١٦-١١٧.

(٦) باهلة: حي من أعصر من قيس عيلان من العدنانية، وهم بنو سعد مناة بن مالك بن أعصر، باهل أم سعد مناة، عرفوا بها، وهي باهلة بنت صعب بن سعد العشيرة بن مدحج. وقال الجوهري: باهلة امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان فنسب ولده إليها. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ١٦١.

(٧) ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٥٦٣.

فأمر الناس أن يلزموا عسكرهم، ويوطنوا على الجهاد أنفسهم، وأن يُقلوا زيارة آبائهم ونسائهم حتى يسيروا إلى عدوهم، فأقاموا أيامًا، ثم تسللوا فدخلوا إلا قليلًا، فلما رأى علي عليه السلام ذلك دخل الكوفة وانكسر رأيه في المسير - وكان ذلك عام ٣٨هـ / (١) ٦٥٨م - رغم اقتناعه عليه السلام بسرعة المسير لمواجهة أهل الشام لإخضاعهم للطاعة دون تأخيرٍ ومحاولاته العديدة لتوحيد الصف وجمع الكلمة. وظل يبذل جهده لإقناع أصحابه فيخطبهم ويعاتبهم على تثاقلهم، ويُعلمهم بما له عليهم من الطاعة في الحق والنصح^(٢)، حتى استشهد.

ثانيًا: تطهير جيشه ممن يكون هواهم مع معاوية وينقلون أخبار تحركاته إليه حفظًا لأمن جيشه وسلامته بتطبيق سياسة النفي على كل من ي كاتب أهل الشام إلى بلادٍ لا سلطان فيها لمعاوية، كما فعل مع خالد بن المعمر^(٣) بعد اتصاله بمعاوية^(٤).

ثالثًا: استخدم أسلوب الحوار والمراسلات بتوجيه الرسل إلى معاوية في الشام؛ لحقن دماء المسلمين وإطفاء الفتنة، فمنذ أن امتنع معاوية من تقديم البيعة لعلي ظلَّ عليُّ يرأسه وأهل الشام حتى قبل مسيره إلى العراق؛ يحاورهم ويحاججهم، وأحيانًا يُمنيه ويتوعده^(٥)؛ أملًا في رجوعه إلى الحق والدخول في الطاعة كما دخل فيها أهل الأمصار الأخرى^(٦).

(١) انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٣٧؛ ابن طباطبا، محمد بن علي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر - بيروت، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ص ٩٨-٩٩. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية)؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١٢٤.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١٢٤.

(٣) خالد بن معمر السدوسي، قائد من الرؤساء في صدر الإسلام، أدرك عصر النبوة، ثم كان رئيس بني بكر في عهد عمر، وكان مع علي عليه السلام في الجمل وصفين، من أمراء جيشه، وولاه معاوية إمرة أرمينية فقصدتها فمات في طريقه إليها بنصيبين نحو ٥٠هـ. الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٩٦، ٩٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٨٥.

(٥) محمد حسن شراب، المدينة النبوية، ج ٢، ص ٣١٩.

(٦) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥٢٩.

ومما يروى أنه -وبعد فراغه من وقعة الجمل- أرسل إلى معاوية يعرّفه اجتماع الناس على بيعته، ويُعلّمه ما كان من وقعة الجمل، ويأمره الدخول فيما دخل فيه المهاجرون والأنصار. وكان معاوية أميرًا على الشام من قبل عثمان^(١).

كما أوضحت المصادر التاريخية عن وجود سفارات ومراسلات لعلي إلى معاوية، فيروى أنه في عام ٣٦هـ/٦٥٧م بعث علي^{عليه السلام} جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية ليحاوّرهُ ويأمرهُ أن يسلم له الأمر ويدخل معه فيما دخل فيه أهل الحرمين والمُضَرِّين وغيرهم! ففعل ما أمر به، ولم ير جرير عند معاوية انقيادًا له ولا مقاربة لذلك فانصرف يائسًا منه، فحينئذ عزم علي^{عليه السلام} الخروج إلى صفين^(٢).

كما وجه علي^{عليه السلام} خفاف بن عبد الله^(٣) إلى الشام ليلقى معاوية لعله أن يكسره ويكسر أهل الشام، وكان لخفاف لسانٌ وهيئةٌ وشعر، فغدا إلى معاوية وحدث عن عثمان فانكسر معاوية، فأمر بإخراجه من الشام^(٤).

وعندما عسكر الجيشان على الشريعة^(٥) جعل علي^{عليه السلام} لا يرسل إلى معاوية أحدًا يومين ولا يرسل إليه معاوية، ثم وجّه إليه رجالًا من عنده، وعلى رأسهم شبت بن ربعي التميمي^(٦) وأمرهم أن يدعو معاوية ومن معه إلى الطاعة والجماعة^(٧).

(١) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية ، ص ٩٣.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٩٧.

(٣) خفاف بن عبد الله: لم أف له على ترجمة.

(٤) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٦٤-٨٦.

(٥) وهي شريعة ماء في صفين. وتذكر الروايات لما قدم علي^{عليه السلام} وأصحابه على معاوية وأهل الشام بصفين وجدوهم قد نزلوا منزلًا اختاروه مستويًا بساطًا واسعًا فأخذوا الشريعة فكانت في أيديهم، ومنعوهم الماء، فدعاه علي^{عليه السلام} أن يخلّي بين الناس والماء ليشربوا فرفض، فقاتله علي^{عليه السلام} عليها إلى أن خلوا بينهم وبين الماء. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧٤-٧٥، ٨٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٧٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٧، ص ٢٣٩.

(٦) شبت بن ربعي التميمي اليربوعي أبو عبد القدوس الكوفي من بني يربوع بن حنظلة. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-ب بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج ١٢، ص ٣٥١. (سير ذكر المصدر مختصرًا: المزي، تهذيب الكمال).

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧٦.

ومراسلات علي عليه السلام لمعاوية ومن بعثهم من رسل إلى الشام تحمل إلى أهل الشام رسالة واضحة يهدف منها الإصلاح ووحدة الصف، والعمل على إيجاد منفذ يطفى نار الفتنة، إلا أنها كانت بلا جدوى، إذ أبى معاوية البيعة لعلي عليه السلام حتى يحقق مطلبه.

رابعًا: سيرته مع أهل صفين في أثناء القتال ومعاملتهم بالعدل، فقد أمر أتباعه أن لا يبدأوا القوم القتال ما لم يبدأوهم، وأن لا يقتلوا مدبرًا، ولا يجهزوا على جريح، ولا يمثلوا بقتيل، وأن لا يهتكوا سترًا، ولا يكشفوا عورة، ولا يدخلوا دارًا إلا بإذن، وأن لا يأخذوا شيئًا من أموالهم إلا ما وجدوه في عسكر أهل صفين، ولا يتعرضوا للنساء^(١). وهذه الوصايا ما هي إلا تطبيق عملي لتعاليم الإسلام في معاملة أهل القبلة المخالفين.

خامسًا: الاتفاق على المهادنة بترك الحرب لأجل محدّد يعينه كلا الطرفين، وكان ذلك في أول شهر محرم من عام ٣٧هـ/٦٥٦م حتى انقضائه؛ طمعًا في الصلح، وخلال هذه الفترة يتردد بين المعسكرين الرسل رجاء الصلح والعودة إلى الجماعة^(٢)، وقد بذل علي عليه السلام في ذلك جهدًا كبيرًا محاولة منه لإنهاء الأزمة دون قتال، إلا أن الأمر لم ينجح.

سادسًا: تجديده الدعوة لأهل الشام، عسى الله أن يهديهم إلى الحق، ويعيدهم إلى الصف دون قتال؛ ليحفظ على الدولة أمنها وعلى الناس سلامتهم، لذا أوصى أتباعه وقادته أن لا يبدأوا بالقتال قبل الإعدار والكف عنهم حتى يدعوهم ويحاجّوهم، إذ نادى في أهل الشام عند غروب الشمس - وكان قد دنا شهر محرم على الانتهاء-: "... إني قد استدمتكم لتراجعوا الحق وتنبؤوا إليه، واحتججت عليكم بكتاب الله - عز وجل - فدعوتكم إليه، فلم تناهوا عن طغيان، ولم تجيبوا إلى حق، وإني قد نبذت إليكم على سواء، إن الله لا يحب الخائنين" فبات عليّ ليلته يعبى جيشه ويحرضهم على القتال ويعقد الألوية^(٣).

سابعًا: محاولاته عليه السلام لإنهاء القتال وحقن دماء المسلمين لكلا الفريقين بطلب المبارزة الفردية مع معاوية، لما رأى كثرة القتال والقتل في الناس وفناءهم، فأيهما قتل صاحبه كان الأمر له،

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٨٢.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧٩.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٨٢.

ولم يجب معاوية عليّ في ذلك^(١)، وقد كان معاوية يقدر قيمة خصمه لما عُرف عن عليّ رضي الله عنه من شجاعة في ساحات القتال، وعليّ رضي الله عنه رغم تقدمه في العمر وأنه لم يعد بتلك القوة والفتوة التي عرف بها سابقاً، إلا أنه لما أقدم على تلك الخطوة أراد حسم الخلاف بينه وبين معاوية؛ حقناً لدماء المسلمين، وحفظاً لأرواحهم الزكية.

ثامناً: قبوله للتحكيم كآخر محاولة لإيقاف القتال وحقن دماء الطرفين، ورغم أنه أكره من قبل أتباعه القراء على قبولها^(٢) كي لا يصعد أمر الخلاف، وخشي من تفرق كلمة جيشه من ناحية، ومن ناحية أخرى كي لا يقال: إنه لم يستجب لتحكيم كتاب الله، قالوا: فلم أجبت معاوية إلى وضع الحرب؟ قال: خالفتموني، وخفتُ الفتنة^(٣)، وكانت لتساقط القتلى وإراقة الدماء ومخافة الفتنة.

وهكذا كانت أيام صفين كلها موقعة، ولم تكن هزيمة بين الفريقين إلا على حامية ثم يكرون^(٤)، وما وقع فيها من سفك دماء الفريقين اعتذر عن ذلك أئمة السنة بأنّ معاوية كان طالباً الثأر من قتلة عثمان رضي الله عنه، إذ كان له نسب في بني أمية، وأنّ عليّاً رضي الله عنه لم يمكنه تسليمهم لأخذ الثأر منهم في أول خلافته قبل أن تقوى شوكة الهمة العلية^(٥)، إلا أن ما اتخذ عليّ رضي الله عنه من إجراءات أمنية قد تُعد محاولاتٍ مجتهدةً من قبله لإيقاف القتال والحد من الخسائر في الأرواح، إذ ورد أنّ قتلى الفريقين بلغ سبعين ألفاً^(٦)، قد يكون رقماً مبالغاً فيه، لكن ربما كلا الجانبين خشي فناء المسلمين بعد أن وصل عدد قتلاهم إلى هذا الرقم.

ونخلص من ذلك كله أنّ ما وقع من الخلاف بين عليّ ومعاوية سببه الاجتهاد، ولم يحملهما على ذلك إلا النظر في صالح الأمة كاختلاف الأئمة والصحابة في اجتهاداتهم في بقية الأمور^(٧).

(١) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٢٧٤-٢٧٥، ٣٨٧؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٢) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٤٩٧.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٣١.

(٤) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٨٠.

(٥) اليافعي، مرآة الجنان، ج ١، ص ٨٠.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٥٢.

(٧) محمد أبو اليسر عابدين، أغاليط المؤرخين، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م، ص ١٠٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد عابدين، أغاليط المؤرخين).

- الخوارج^(١):

إنَّ من أبرز ما أفرزته وقعة صفين ظهورَ فرقة الخوارج كأول فرقةٍ مخالفةٍ انشقت عن جيش علي عليه السلام وعارضته في أمر التحكيم، وكان شعارُ هذه الجماعة في معارضتها لعلي عليه السلام: "أن لا حكم إلا لله"^(٢) تعريضًا به في تحكيمه يوم صفين^(٣)، وتذكر المصادر أنَّ عليًا عليه السلام لما سمع هذه الكلمة أجاهم بقوله: "كلمة عدل أريد بها باطل"^(٤)، وهذا أحسن جواب لمن عرض بمثل هذا القول^(٥) وأصبح قولهم هذا علمًا لهم.

وقد أحدث هذا الخروج وانشقاقهم شرخًا كبيرًا لوحدة الصف الإسلامي واجتماع الكلمة. وهناك من أهل العلم^(٦) من يُرجع أصل الخوارج إلى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويجعل أول الخوارج ذا الخويصرة^(٧) الذي اعترض على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقسم قسمًا، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: "سيخرج من ضيضيء هذا الرجل قومٌ يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"^(٨).

وهناك من يرى أنَّ أول ظهورهم كان بعد رجوع علي عليه السلام من صفين إلى الكوفة، فلم يدخلوا معه، وكانوا من وقت تحكيمه يردون عليه ولا يرضون بفعله، فلما رجع باينوه، فأتوا حروراء

(١) الخوارج: هم الذين يكفرون بالمعاصي، ويخرجون على أئمة المسلمين وجماعتهم. ناصر بن عبد الكريم العقل، الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، دار إشبيليا - الرياض، ط ١، ١٩٤١هـ/١٩٩٨م. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: ناصر العقل، الخوارج).

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٠-١٢١.

(٤) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعود، دار المعرفة - بيروت، ط ٨، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج ١، ص ١٣٥. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الشهرستاني، الملل والنحل).

(٥) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٠-١٢١.

(٦) النسائي، أحمد بن شعيب، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق وتعليق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٢٣-١٢٤. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: النسائي، خصائص علي بن أبي طالب)؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٣٤؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٣٤-١٣٥.

(٧) ويدعى حرقوص بن زهير التميمي. النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي، ص ١٢٣-١٢٤.

(٨) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٣٤.

فَنَزَلَ بِهَا مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا، وَقَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ - وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ ظُهُورِهِمْ - فَجَعَلُوا لَهُمْ أَمِيرًا لِلْقِتَالِ وَأَمِيرًا لِلصَّلَاةِ، وَالْأَمْرَ شُورَى^(١).

ويمكننا - إن جاز لنا ذلك - ترتيب هذه الروايات من حيث الظهور ترتيبًا زمنيًا؛ فلا خلاف في أنَّ أصلهم يرجع إلى زمن النبي ﷺ، ثم كان ظهورهم الثاني في أحداث الفتنة زمن عثمان رضي الله عنه، ودلالة ذلك ما ورد على لسانهم لعلي رضي الله عنه حين أكرهوه على قبول التحكيم واعترافهم بخروجهم على الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه وقتلهم إياه: "يا علي! أجب إلى كتاب الله إذ دعيت إليه، وإلا دفعناك برمتك إلى القوم، أو نفعل بك ما فعلنا بابن عفان"^(٢). لكن ظهورهم السياسي كان زمن علي رضي الله عنه كفرقة معارضة لسياسته رضي الله عنه بسبب التحكيم بعد الاجتماع التاريخي الذي عقده في عام ٣٧هـ/٦٥٧م الذي تنادى له الخوارج^(٣)، وأعلنوا مبادئهم، وهي: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والقول بالحق^(٤)، ثم كَوَّنُوا لهم جيشًا معادٍ لعلي رضي الله عنه، وأبوا أن يساكنوه في بلده فنزلوا حروراء، فكان عددهم يوم أن خرجوا اثني عشر ألفًا^(٥)، فسُمُّوا بالخوارج.

وكان الخوارج يُعرفون قبل ذلك بالقراء، ثم انقلبوا على علي رضي الله عنه بعد صفيين والاتفاق؛ رغم أنهم هم الذين حملوه على التحاكم إلى من حكم بكتاب الله، فلما رضي بذلك - وكانت قضية الحكمين - غضبوا من ذلك ونابدوه^(٦). ثم تعددت مسمياتهم وفرقهم^(٧)، فكان يقال لهم

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ج ٧، ص ٢٥١.

(٣) صار ذلك الاجتماع في منزل زيد بن حصين، وتولى رئاستهم عبد الله بن وهب الراسبي.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٣٦-١٣٧.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٧، ص ٢٥٥.

(٦) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق، تعليق إبراهيم رمضان، دار الفتوى - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ٣٢ (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: البغدادي، الفرق بين الفرق).

(٧) ذكر العلماء عدد فرق الخوارج لما اختلفوا عشرين فرقة، ومن هذه الفرق - كما ذكرت في كتب الفرق على سبيل المثال لا

الحصر -: الأزارقة، والنجدات، والصفرية، العجاردة، والأباضية، والقطوية، والمبهوتية، والكوزية، والحازمية، والخلفية، والمرجئة، والوعيدية، إلا أنَّ الاسم الذي غلب عليهم ويجمعهم كلهم هو اسم الخوارج والشرارة، ولقبهم المذموم المارقة. انظر: المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٣٥؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٢؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص

الحكمية^(١)، أو الحكمية^(٢)، وذلك لقولهم عندما اعتراضوا على التحكيم: لا حكم إلا لله^(٣). ولما انحازوا عن علي عليه السلام إلى حروراء^(٤) عرفوا بالحرورية نسبة لها^(٥)، كما سمو بالراسبية^(٦) نسبة إلى رئيسهم عبد الله بن وهب الراسبي^(٧)، ويقال لهم -أيضاً-: النواصب، وهم الغلاة في حب أبي بكر وعمر وبغض علي عليه السلام، وهم القاسطون المارقون على علي عليه السلام، انفصلوا عنه بالجملة، وتبرأوا منه ومن صحبه ومن كان في زمنه^(٨).

ومذهب الخوارج في كل زمان قائمٌ على إكفار علي عليه السلام والتبرئ من عثمان رضي الله عنه في الست سنين الأخيرة من خلافته، كما أكفروا كلَّ من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم، وكل ذي ذنبٍ من الأمة^(٩)، ومذهبهم الخروج على الإمام الجائر^(١٠)، قال أبو العباس: "الخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذي المعصية الظاهرة"^(١١).

وقد شكّل خروج هؤلاء عقبةً أمام الخلافة الإسلامية في لمْ شمل الأمة وتوحيد كلمتها؛ فكان حال أهل الشام أهون على الإسلام من حال هؤلاء، وذلك لخطورة أفكارهم التي وصلت إلى حد تكفير المسلمين واستحلالهم الدماء والأموال، وإزاء موقف الخوارج المعارض الذي انتهى إلى إعلان التمرد والخروج على الإمام والمسلمين واجه علي عليه السلام موقفهم هذا بتدابير أمنية عدة، من أهمها:

-
- (١) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٥٥.
 - (٢) المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٤، ص ١٧٨.
 - (٣) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٥٥؛ المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٤، ص ١٧٨.
 - (٤) حروراء: قرية من قرى السودان المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٢٢١.
 - (٥) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٢؛ المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٤، ص ١٧٨.
 - (٦) نسبة إلى بني راسب بطن من شئوة من الأزدي القحطانية، وهم بنو راسب مالك بن جدعان بن مالك بن نصر، وهو شئوة، منهم: عبد الله بن وهب ذو الثغفات رئيسهم. القلقشندي، نهاية الأرب، ص ٢٣٩.
 - (٧) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٣٧.
 - (٨) المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٤، ص ١٧٨.
 - (٩) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٨١.
 - (١٠) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٣٥.
 - (١١) المردي، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، أخبار الخوارج من كتاب الكامل في اللغة والأدب والنحو والصرف، دار الفكر - بيروت، ص ٥٠. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: المردي، أخبار الخوارج).

أولاً: محاولاته المستمرة لتصحيح فهم هؤلاء، وتقويم اعوجاجهم، رغم عدائهم الصريح لعلي وأصحابه وتكفيرهم المسلمين، إلا أن علياً عليه السلام لم ييأس من إعادتهم إلى جادة الحق متبعاً مبدأ الحجّة بالحجة، إذ قال لأصحابه: "إن سكتوا غممناهم، وإن تكلموا حججناهم، وإن خرجوا علينا قاتلناهم"^(١)، فبذل محاولاتٍ عدةٍ لإقناعهم ومحاججتهم بالحجة والبينة القائمة على الكتاب والسنة؛ ليبين لهم فساد عقيدتهم وأفكارهم، فوعظهم بكل قولٍ، وبصرهم بكل وجهٍ، فلم يرجعوا^(٢).

وتشير الروايات إلى أن علياً عليه السلام كان -أحياناً- يرسل رسلاً من قبله إليهم، وقد اختار أن يبعث إليهم عبد الله بن العباس^(٣) ليناظرهم، وقد أقام عليهم الحجّة كسبيلٍ لمنع انتشار أفكارهم بين العامة^(٤).

ومن الواضح أن علياً عليه السلام في اختياره لابن العباس كمبعوثٍ من قبله إلى الخوارج لمناظرتهم بسبب صلة قرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولما عُرف عنه من إمام تام بالفقه، ولعلمه إلى جانب مكانته العظيمة في نفوس المسلمين، وهو يرجو من ذلك أن يرجعوا عن أفكارهم التكفيرية ويعودوا إلى الحق والجماعة. فقد روي أنه لما قدم إليهم رحبوا به وأكرموه، فاستمعوا لما يقوله، فأبان لهم ابن عباس أن الله -عز وجل- قد حكّم في فدية أرنبٍ ذوي عدلٍ، فما يضر إن حكم في دماء المسلمين، فكانت نتيجة مناظرته إياهم -كما تشير الروايات- أن رجع بعضٌ منهم إلى الحق، وعدل عن فكر الخوارج التكفيري^(٥).

وذكر الطبري أن علياً عليه السلام حاورهم بنفسه؛ ليرد تهمهم وذلك بعد رجوع ابن العباس من عندهم، فكلّمهم حتى وقع الرضا بينه وبينهم، فدخلوا معه الكوفة، إلا أنهم بعد فترة قصيرة أشاعوا

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢١٢.

(٢) الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩٧.

(٣) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٣٦.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧ ٢٥٥. انظر: عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص ١٩٥؛ السيد عمر، الدور السياسي للصفوة، ص ٣٢٥-٣٣٠.

(٥) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ص ١٣٣-١٣٥؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٠٧؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٥٠-٥١.

أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه رجع عن التحكيم وتاب من ذنبه، فخطب في الناس ووعظهم، وأظهر كذب ما أشيع عنه، فوثب الخوارج في نواحي المسجد يحكمون، وأعلنوا الخروج مرة ثانية^(١).

كما عمد إلى التأثير عليهم من خلال زعمائهم، إذ روي أنه أتى معسكرهم وأتى فسطاط يزيد بن قيس الأرحبي، وقيل: ابن الكواء، فذكر له أنه من كبارهم، يعظمون ويظفون به ويجلونه، ثم خاطبهم ورد عليهم كل ما أنكروه في مسألة التحكيم، وذكّرهم بإكراههم له على قبولها ووضع الحرب، ورد عليهم مقولتهم في محو إمرة المؤمنين من كتاب القضية، فذكّرهم بما وقع في الحديبية، إلا أنهم أصروا على المكابرة والإصرار على الخطأ والإمعان فيه، وطالبوه بالتوبة من ذنبه، فتاب من كل ذنب، ودخلوا معه الكوفة، وبايعوه على إعادة حرب القوم^(٢).

واتبع علي أسلوب المراسلة في حوارهم ودعوتهم للعودة إلى صف الجماعة، فوجّه الرسائل والكتب إلى زعماء الخوارج بعد أن نزل النهروان يدعوهم فيها إلى الرجوع للحق والطاعة، ويدعوهم للمسير إلى أهل الشام بعد اجتماع الحكّمين، لكنهم أبوا، فلما قرأ جوابهم يئس منهم، ورأى أن يدعهم على حالهم، ويسير إلى الشام؛ ليعاود معاوية الحرب^(٣).

ثانيًا: الامتناع عن تحقيق مطالبهم غير المقبولة، إذ طالبوه أن يرجع عن التحكيم، فأبى عليهم ذلك، وقال: "فارقنا القوم على شيء، فلا يجوز نقضه"^(٤)، كما أفادت بعض الروايات إلى أنهم طالبوه بأن يشهد على نفسه بالكفر بسبب تحكيمه الحكّمين، وعليه بالتوبة عن هذا الذنب - كما تابوا- فيبايعوه، وإلا خالفوه^(٥)! فأبى أيضًا، فقال علي رضي الله عنه: "ليس بذنب، ولكنه عجز من الرأي وضعف من العمل وقد نهيتكم عنه، وهددوه بالقتال، وخرجوا من عنده ينادون أن لا حكم إلا لله^(٦)، فلما يئس منهم رأى أن يدعهم ويسير إلى الشام ليعاود معاوية الحرب^(١)، إلا أنهم ازدادوا معاندة لعلي رضي الله عنه وإمعانًا في الباطل^(٢).

(١) تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٤-١١٥.

(٢) انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٢٢-١٢٣؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٠.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢٠٦.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٣٣-١٣٤.

(٥) وقد اعتبر الخوارج أن التحكيم خطيئة توجب الكفر، فرفض علي رضي الله عنه أن يكفر نفسه بعد ما كان له من سابقة إسلامًا، وهجرة، وإيمانًا.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٢٩-١٣٠؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١١٨.

ثالثاً: عدله وإحسانه تجاه الخوارج في إعطائهم حقوقهم التي لهم على الدولة الإسلامية ما لم يقاتلوا، اقتداءً بسيرة رسول الله ﷺ في المنافقين في كَفِّهِ عنهم مع علمه بمعتقدهم لتظاهرهم بطاعته مع استبطان معصيته^(٣)، فيذكر أنه لما حكمت الخوارج قال علي رضي الله عنه: "إنَّ لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتُمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا الفيءَ ما دمتم معنا، ولا نقاتلكم حتى تبدأونا، وننتظر فيكم أمر الله"^(٤).

كما تُقام على الخوارج الحدود وتُستوفى منهم الحقوق ولا يُبدأون بحرب ولا قتال ما لم يبدأوا بالمنازعة والقتال^(٥)، وهذه صورة من صور عدل علي رضي الله عنه تجاه مخالفه في الرأي.

رابعاً: الكف عن قتال الخوارج ما لم يبادوه ويُحدِثوا حدثاً، فقد ثبت عن علي رضي الله عنه قوله بألفاظ مختلفة للخوارج: "...كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دمًا حرامًا، ولا تقطعوا سبيلًا، ولا تظلموا أحدًا، فإن فعلتم! نفذت إليكم بالحرب"^(٦). وبذلك تُقام عليهم الحدود وتُستوفى منهم الحقوق، ولا يُبدأون بحرب ولا قتال ما لم يبدأوا بالمنازعة والقتال^(٧).

ونظرًا لأنَّ الخوارج يُكفِّرون مَنْ خالفهم ويستبيحون دمه وماله فبدأوا بسفك الدماء المحرمة في الإسلام، فقد أسهبت المصادر التاريخية في ذكر مخالفاتهم وإخلافهم بالأمن والإفساد في الأرض من ترويع لآمنين وقتل ونهب وقطع للطريق^(٨).

ورغم أفعالهم المخالفة إلا أنه لم يحاسبهم جميعًا بما فعل الخاصة، ولم يبدأ بقتالهم، لأنه أراد إعطائهم وقتًا كافيًا لمراجعة أنفسهم لوأد الفتنة وإنهاء الخلاف دون اللجوء إلى سفك دماء كلا الجانبين، فرجى أن لا يخالفوه، والتزم الكف عنهم حتى يقاتلوه، فقد قال لأصحابه حين نزل

(١) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢٠٦.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٤-١١٥.

(٣) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٠-١٢١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٥٨؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١١٨.

(٥) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٣.

(٦) الصنعاني، سبل السلام، ج ٣، ص ٥٢٢.

(٧) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٣.

(٨) سنأتي على ذكر ذلك لاحقًا.

النهروان: "كُفُّوا عنهم حتى يبدؤكم"^(١)، وفي رواية أنه قال حين قيل له إنهم خارجون عليك: "لا أقاتلهم حتى يقاتلوني، وسيفعلون.." ^(٢)، وأن يستجيبوا لدعوته بتسليمه المتسببين في تلك المخالفات، إلا أنَّ الخوارج أبوا إلا أن ينابدوه ويحاربوه، فشدُّوا على أصحاب علي فقاتلهم^(٣)، وفي ذلك دلالة كبيرة على أنَّ عليًّا عليه السلام لم يقاتلهم لردهم إلى الجماعة وإنما لأنهم عاثوا فسادًا، وإخلاقهم بالأمن. قال الصنعاني: "فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدم الحرام، فدل على أنه مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال مَنْ خالفه"^(٤).

خامسًا: الإعذار والإنذار قبل المواجهة العسكرية بين الطرفين في النهروان لتحذيرهم من عاقبة فعلهم، فكان يرسل إليهم يناشدهم الله ويأمرهم أن يرجعوا ويسلموه القتلة، فأخَّر أيَّ عملٍ عسكريٍّ تجاههم رجاء عودتهم إلى الحق والجماعة، فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله، نهض إليهم فقاتلهم^(٥)، بعد أن انصرف من عند الخوارج قال لأصحابه: "احملوا على القوم فقد أعذرنا إليهم"^(٦).

سادسًا: نصب راية أمانٍ لمن أراد منهم الرجوع^(٧)، ودفع الراية إلى أبي أيوب، فناداهم أبو أيوب: "من جاء هذه الراية منكم ممن لم يقتل ولم يستعرض فهو آمن، ومن انصرف منكم إلى الكوفة أو إلى المدائن وخرج من الجماعة فهو آمن، إنه لا حاجة لنا بعد أن نصيب قتلة إخواننا منكم في سفك دمائكم"^(٨)، وقد مال إلى راية أبي أيوب الأنصاري في أثناء القتال ألفٌ من أصحاب عبد الله بن وهب الراسبي^(٩)، وقيل إنه لم يبق منهم إلا ألفٌ وأقلُّ مع الراسبي^(١)، وفي رواية لليعقوبي^(٢) أنه رجع من الخوارج ألفان وأقام أربعة آلاف.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٣٤.

(٢) المبرد، أخبار الخوارج، ص ٣٦.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٣٤.

(٤) الصنعاني، سبل السلام، ج ٣، ص ٥٢٢.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢٤.

(٦) ابن قتيبة الدينوي، الأخبار الطوال، ص ١٤٨.

(٧) ابن قتيبة الدينوي، الأخبار الطوال، ص ١٤٨.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٢١.

(٩) المبرد، أخبار الخوارج، ص ٢٠-٢١.

سابعًا: قتلهم ردًا لعدوانهم وبغيهم بعد أن بدأوا القتال وأفسدوا في الأرض، وكان قتاله للخوارج في معركة النهروان ٣٨هـ/ (٣) ٦٥٩م وذكر أبو عبيد أن عليًا عليه السلام نهى أصحابه أن يسيطروا على الخوارج حتى يحدثوا حدثًا^(٤)، لذا بعد أن قطعوا السبل وأخذوا مالا وسفكوا الدم الحرام واستحلوا أهل الذمة وروعوا الأمنين وأخلوا بأمن العباد وعاثوا فسادًا^(٥)، ورفضوا الإذعان إلى مطلبه قاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم.

ولم يُجزِ علي عليه السلام قتال العامة منهم بما أحدثه بعضهم إلا إذا رضوا بفعلهم ووافقوهم عليه^(٦)، وظل حتى آخر لحظة يُؤجل المواجهة العسكرية ويقدم الحلول السلمية رجاء عودتهم للحق.

ثامنًا: تتبع كل من تبني فكر الخوارج وعات فسادًا في الأرض كي لا ينتشر فكرهم، فبعد معركة النهروان لم يبق منهم سوى عشرة رجال تفرقوا في الأنحاء، وعلماء التاريخ يقولون إن ما ظهر من فكر الخوارج في عمان وكرمان وسجستان وديار بكر بالجزيرة واليمن هو من أثر فرار هؤلاء العشرة في النهروان^(٧)، فخرج من سلالة هؤلاء من يتبنى فكرهم في التكفير، ويعمدون إلى الإخلال بالأمن. ومن هنا بُتَّ مذهب الخوارج في الأرض^(٨)، فظهرت حركة الخريت الناجي إذ انضم إليه العرب والعلوج ومن أراد كسر الخراج وأتباعهم من الأكراد^(٩).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص٢٦٥.

(٢) اليعقوبي، تاريخه، ج٢، ص١٩٣.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج٣، ص١٢٤.

(٤) الأموال، ص٢٢٨.

(٥) المقدسي، البدء والتاريخ، ج٥، ص٢٢٩.

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٧) أحمد بن يحيى، الخوارج طليعة التكفير في السلام رسالة الرد على مسائل الأباضية، تحقيق: إمام حنفي سيد عبد الله، دار الآفاق العربية - القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص٢٧. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: أحمد بن يحيى، الخوارج).

(٨) بعد أن قاتلهم علي بالنهروان رجع عبد الله بن وهب قبل القتال، وخرج معر بن فدكي إلى البصرة، وفر أبو مريم السعدي إلى شهر زور، ومر فروة بن نوفل إلى بندنجين. المقدسي، البدء والتاريخ، ج٥، ص١٣٧.

(٩) الطبري، تاريخ الأمم، ج٣، ص١٤٣-١٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٢٣٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م٢، ج٣، ص٢٩٠.

كما قاتل علي عليه السلام بعضاً من الخوارج ممن لم يخرج مع الراسبي، وقومًا ممن استأمن إلى أبي أيوب، فاجتمعوا وأمرؤا عليهم رجلاً من طيء فوجه إليهم علي عليه السلام رجلاً وهم بالنخيلة^(١)، فدعاهم ورفق بهم فأبوا، فعادوهم فأبوا، فقتلوا جميعاً^(٢).

وعلي في فعله هذا قد أرسى قاعدةً فقهيةً تتمثل في أن كل من اعتقد رأي الخوارج وظهر معتقدهم على ألسنتهم وهم بين أهل العدل غير منابذين لهم ولا متجرئين عليهم تزكوا على حالهم، ولم يَجْزِ قتلهم ولا قتالهم، ولم يُؤخذوا جبراً بالانتقال إلى مذهبهم والرجوع عن تأويلهم، وعُدل إلى مناظرتهم وإبطال شبهتهم بالحجج والبراهين، وإن كانوا عليها مقرين^(٣). فإذا أحدثوا فساداً وأخلوا بالأمن وأشهروا السيف وجب قتالهم - كما فعل علي عليه السلام معهم - ليحفظ أمن المسلمين والبلاد.

ويمكن القول أن كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه ويشق عصا الجماعة محدثاً فساداً في الأرض يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان^(٤).

- الشيعة:

أصل الشيعة: الفرقة من الناس الذين يجتمعون على الأمر، وهي مشتقة من المشايعة بمعنى المتابعة والمطوعة^(٥)، ومصطلح الشيعة يُراد بهم الأتباع والأنصار^(٦)، فأطلق لفظ الشيعة على أنصار عثمان، كما أُطلقت على أنصار طلحة، وأطلقت على أنصار معاوية، وأصبحت تعني أنصار علي كذلك^(٧).

(١) أهل النخيلة: جماعة من أهل النهروان ممن فارق ابن وهب الراسبي ومن لجأ إلى راية أبي أيوب ومن أقام بالكوفة فقال: لا أقاتل علياً ولا أقاتل معه، فتواصوا فيما بينهم وتعاضدوا وتأسفوا على خذلانهم أصحابهم. المبرد، أخبار الخوارج، ص ٥٢.

(٢) المبرد، أخبار الخوارج، ص ٢٧-٢.

(٣) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٠-١٢١.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٣٢.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ١٧٦. (مادة: شيع).

(٦) الرازي، مختار الصحاح، ص ٣٥٣. (مادة: شيع). أحمد عطية، القاموس الإسلامي، ج ٤، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط ١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٦م، ج ٤، ص ٢١٧. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: أحمد عطية، القاموس الإسلامي).

(٧) محمد أرشيد العقيلي، الشيعة نشأتها وتطورها حتى أواسط القرن ٣هـ، عمان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٥٩. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد العقيلي، الشيعة).

أما معنى الشيعة في الاصطلاح فقد عرفها الشهرستاني بقوله: "هم الذين شايعوا عليًا على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية إما جليًا وإما خفيًا، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده"^(١).

وتعددت آراء المؤرخين والباحثين حول بدايات ظهور التشيع؛ يقول الباحث محمود عبيدات^(٢) إنّ بدايتها ترجع إلى وقتٍ مبكر في صدر الإسلام في حياة الرسول ﷺ، حيث ظهرت جماعة من الصحابة تفضّل عليًا على غيره من الصحابة وتتخذة رئيسًا وقُدوة، ومن هؤلاء: عمار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي وغيرهم. وجل هذه الفئة من مؤرخي الشيعة قدامى ومحدثين^(٣)، ولا يعني ذلك أنّ الشيعة ظهرت كمذهبٍ له أفكاره السياسية في تلك الفترة المبكرة من الإسلام، وإنما نبتت بذور التشيع في تلك الفترة.

وفريق يرى أنه لما خالف طلحة والزبير عليًا وأبيا إلا الطلب بدم عثمان ﷺ قصدهما علي ﷺ ليقاتلهما، فسمي من اتبعه على ذلك الشيعة، فكان يقول: شيعتي، وسماهم: الأصفياء، الأولياء، شرطة الخميس، الأصحاب^(٤).

وبدأ تميز الشيعة عندما بايع عليّ ﷺ فريقٌ من أتباعه البيعة الثانية بعد انفصال الخوارج عن جيشه، وثبت إليه الشيعة، وعبروا عن تأييدهم لعلي بعد قرار الحكمين. بقول قائلهم له: "إنّ في أعناقنا بيعةً ثانية"^(٥)، نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت"^(٦)، فشرط فيهم سنة رسول الله ﷺ^(٧)، فكانت بيعتهم على موالاته من يواليه ومعاداة من يعاديه، وهم يقصدون الخوارج الذين كانوا

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٦٩.

(٢) تاريخ الفرق وعقائدها، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٣٣٧/٣/١٩٩٨م، ص ٣٨. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: محمود عبيدات، تاريخ الفرق).

(٣) محمد العقيلي، الشيعة، ص ٦٠-٦١.

(٤) ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تعليق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ٢١٧. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن النديم، الفهرست).

(٥) كانت بيعتهم الأولى لعلي ﷺ بيعة بالخلافة.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٠٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٠٢.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢١٥.

قبل خروجهم إخواناً لهم^(١). وبذلك فإنَّ لفظ الشيعة قد غلب على كل من يتولى علياً وأهل بيته حتى صار اسماً خاصاً بهم، فإن قيل: فلان من الشيعة عُرف أنه منهم^(٢).

وأخذ مفهوم التشيع أبعاداً أكثر خطورة من الغلو في علي عليه السلام، ورفض خلافة الشيخين، وشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والطعن فيهم، وادعاء العصمة لآل البيت، والإيمان بالرجعة والوصية وغيرها من المعتقدات الدخيلة التي لا يقرها الإسلام^(٣)، قال الشعبي: "لقد غلت الشيعة في علي كما غلت النصراني في عيسى، لقد بَغَضُوا إلينا حديثه"^(٤). وصدق فيه قول النبي صلى الله عليه وآله: "يهلك فيك اثنان: مُحِبُّ غَالٍ ومُبْغِضٌ قَالٍ"^(٥)، وورد أنَّ علياً عليه السلام قال: "يهلك في رجلان: مُفْرَطٌ غَالٍ ومُبْغِضٌ قَالٍ (مفتر)"^(٦).

وأرجعت كتب التاريخ إلى أنَّ أول من زرع فكرة الغلو في التشيع لعلي عليه السلام رجلٌ يهودي من أهل اليمن يُدعى عبد الله بن سبأ^(٧)، الذي أظهر الإسلام في الفترة الأخيرة من خلافة عثمان^(٨)، وإليه تُنسب السبئية^(٩)، مَنْ كانوا على رأس العُلالة الذين ساهموا في قتل عثمان عليه السلام.

(١) عبد المتعال الصعيدي، السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، دار الفكر العربي - القاهرة، ص ٢٩٦. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد المتعال الصعيدي، السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين).

(٢) محمد العقيلي، الشيعة، ص ٥٥؛ محمد أمين بدوي، الشيعة ونشاطهم السياسي في العصر الأموي، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١١-١٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد بدوي، الشيعة في العصر الأموي).

(٣) محمد أمحزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ص ٥٤٥-٥٤٦.

(٤) الملطي الشافعي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق وتعليق: يمان سعد الدين الميادين، رمادي للنشر - الدمام، ط ١، ص ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ١٦٦. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: أبو الحسين الملطي، التنبيه).

(٥) الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٧٨.

(٦) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٥٧١.

(٧) عبد الله بن سبأ: يهودي من أهل صنعاء، أمه سوداء، أسلم زمان عثمان، وكان ممن أقام الفتنة على عثمان ثم أظهر موالاة علي، وهو من ابتدع الغلو في علي حتى ظهر في زمان علي من ادعى فيه الإلهية. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٧؛ ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني، رسالة في التوبة، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء-الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن تيمية، رسالة في التوبة).

(٨) الأسددي، الفتنة، ص ٩٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٨٦.

(٩) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٧٨.

وجاءوا من مصر والبصرة والكوفة بعد مراسلات بينهم وبين زعيمهم ابن سبأ في مصر^(١)، ثم تبلورت أفكارهم وعقائدهم بعد مقتل علي، ثم ازدادوا غُلُوًّا وشططًا بعد مقتل الحسين^(٢).

وقال المحققون من أهل السُّنَّة: إنَّ ابنَ السوداء كان على هوى دين اليهود، وأراد أن يُفسِدَ على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي عليه السلام وأولاده؛ لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى عليه السلام، فانتسب إلى الرافضة السبئية^(٣).

وحين وقعت بدع الشيعة في خلافته عليه السلام ردها واتخذ حياها عددًا من الإجراءات والتدابير الأمنية:

أولاً: محاولة إخراج السبئية وعبدانهم من المدينة، إلا أنهم أبوا وأطاعهم الأعراب بعد استشهاد عثمان عليه السلام^(٤).

ثانياً: عدم إشراكهم في قيادات الجيش^(٥).

ثالثاً: الحرق بالنار للغلاة من الشيعة من أتباع عبد الله بن سبأ، إذ زعموا أنه إله، فاستتابهم علي عليه السلام فأبوا أن يرجعوا، فضرب أعناقهم ثم جدَّهم في الأرض، ثم أمر قنبرًا بإحراقهم بالنار^(٦)، وفي تعليق لابن قيم الجوزية على هذه السياسة: "وفي تحريق علي الزنادقة والرافضة وهو يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكافر، ولكن لما رأى أمرًا عظيمًا جعل عقوبته من أعظم العقوبات ليزجر الناس عن مثله، ولذلك قال:

(١) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٧، حوادث عام ٣٥ هـ وما بعدها.

(٢) علاء الدين المدرسي، المؤامرة الكبرى، ص ١١٦؛ جيهان أحمد عثمان حسين، عقيدة الروافض والأسس العقيدية التي يخالفون فيها منهج أهل السنة والجماعة، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م، ص ٢٧. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: جيهان حسين، عقيدة الروافض).

(٣) ذكر أبو الحسين الملقب الشافعي (ت ٣٧٧ هـ) رحمة الله عليه: السبائية: يزعمون أنَّ عليًّا شريكُ النبي صلى الله عليه وسلم في النبوة، وأنَّ النبي مقدمٌ عليه، إذا كان حيًّا، فلما مات ورث النبوة، فكان نبيًّا يُوحى إليه ويأتيه جبريل عليه السلام بالرسالة، كذب أعداء الله، محمد خاتم النبيين "التنبيه"، ص ١٦٧.

(٤) الأُسدي، الفتنة، ص ٩٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٨٦.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٩٥.

(٦) جيهان حسين، عقيدة الروافض، ص ٢٧.

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَجْتُ نَارًا وَدَعَوْتُ قُنْبُرًا^(١)

ويذكر أنّ المغيرة بن سعد من السبئية، وكان يقول: "لو شاء عليّ لأحيا عادًا وثمودَ وقرونًا بعد ذلك"، وخرج لخالد بن عبد الله، فقتله خالد وصلبه بواسط^(٢).

رابعًا: إيقاع عقوبة النفي للغلاة، إذ ذكر الشعبي أن عبد الله ابن السوداء كان يُعين السبئية على قولها، ثم بلغ عليًا غلوه فيه، فَهَمَّ بقتله، فنهاه ابن عباس عن ذلك خوفًا من اختلاف أصحابه عليه، خاصة وهو عازم على العودة إلى قتال أهل الشام، ويحتاج إلى مداراة أصحابه، فلما خشي من الفتنة نفاه إلى ساباط بالمدائن، وعبد الله بن سباب إلى الجازر^(٣)، فافتتن بهما الرعاع بعد مقتل علي عليه السلام وبأقوالهما^(٤).

خامسًا: إيقاع عقوبة حدّ المفترى لمن يسب أبا بكر وعمر عليهما السلام، إذ بلغه أن رجلًا تناول أبا بكر وعمر، فقال للرجل: "لو أتيت برجلٍ يشتمهما لجلدته حد المفترى"^(٥)، فإنه لا ينبغي العقوبة قبل التقدمة^(٦).

وفي رواية أخرى: "لا يفضلني أحدٌ على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى"^(٧)، ثم قال: "خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر.."^(٨).

وقد أجمع فقهاء الإسلام أنّ من ادعى ذلك في علي عليه السلام ليسوا من فرق أمة الإسلام في شيء، لتسميتهم عليًا إلهًا^(٩)، وحكمهم في حكم المرتدين عن الإسلام، ولا تحل ذبائحهم، ولا

(١) الماوردي، حكم المرتد، ص ٣٠؛ ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٢١.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢١٩.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢١٥.

(٥) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٨٣؛ الجاحظ، العثمانية، ص ٢٣٦.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٩٩.

(٧) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٨٣.

(٨) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٩، ص ٢٠.

(٩) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٨.

نكاح نسائهم، ولا إقرارهم في دار الإسلام بالجزية، بل يجب استتابتهم، فإن تابوا وإلا وجب قتلهم
واستغنام أموالهم^(١) اتباعاً لفعل علي عليه السلام في ذلك.

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣١٦، ٢١٥-٣١٧.

• أساليب علي عليه السلام الأمنية:

- تنفيذ أحكام الشريعة:

حمل علي عليه السلام الناس على التمسك بأحكام الشريعة، ولم يتهاون في تنفيذها أحكاماً وحدوداً، إدراكاً منه بأهمية السلطة لحفظ الأمن والاستقرار، حتى اشتهر عنه قوله: "لا بد للناس من إمارة، برة كانت أو فاجرة، فقيل: يا أمير المؤمنين! هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة؟ فقال: يقام بها الحدود، وتأمّن بها السبل، ويُجاهد بها العدو، ويُقسم بها الفيء"^(١)، فإنّ السلطة في حالة الضعف التزامها وريقها الإيماني -المعبر عنها بالفجور- فهي لازمة ونافعة لإقامة الأمن وإنفاذ الأحكام الشرعية والتوزيع العادل للثروة وإقامة الجهاد^(٢).

وقد تولى عليه السلام أمور القضاء والفصل بين المسلمين في الكوفة بنفسه، وكان يقضي بنفسه في الجرائم والقضايا^(٣) على الرغم من تعيينه قاضياً فيها إلا أنه كان يستعين بقاضيه إذا استدعت الحاجة، ومن أشهر القضاة في زمانه شريح، فيروى أنّ عليّاً عليه السلام أقرّه على قضاء الكوفة، ثم عزله وولى غيره أشهراً، ثم أعاده فظل على قضائها حتى قُتل علي عليه السلام^(٤)، ومما يروى في ذلك أنّ عليّاً عليه السلام خاصم رجلاً من أهل الذمة للقاضي شريح على درع له وجده عند الذمي، فرفع أمره إلى قاضيه شريح فقضى للذمي^(٥).

وفي الأمصار كان تعيين القضاة يجري من قبل الولاة -كما يبدو-، فقد ورد أنّ والي البصرة عبد الله بن عباس عليه السلام كان يختار قاضيه^(٦).

ومن أولى جرائم القصاص والديات التي عرضت عليه بعد بيعته عليه السلام الحكم في أمر رؤوس الخوارج الذين قتلوا عثمان عليه السلام ومقاصاتهم وإنفاذ القصاص فيهم، مع أنّ عليّاً كان يود لو تمكّن

(١) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) أكرم ضياء العمري، الخلافة الراشدة، ص ١٤٢.

(٣) كما سيتضح لنا لاحقاً من خلال القضايا التي قضى فيها.

(٤) ابن خياط، تاريخه، ص ١٢١.

(٥) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٦٣، ص ٢٥٣؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٤٢.

(٦) ابن خياط، تاريخه، ص ١٢١.

منهم ليقوم حق الله فيهم^(١)، لكنه وجد نفسه أمام اختيارين؛ إما أن يعجل في إقامة الحد على القتلة فيثور أنصارهم، أو يؤخرها حتى تهدأ الأمور، ووجد أنه من الأسلم للأمة الإسلامية تأخير القصاص، لذا اعتذر للصحابة حين سألوه إقامة الحدود على قتلة عثمان بأن هؤلاء لهم مدد وأعوان، وألا قدرة له على شيء مما يريدوه حتى يهدأ الناس وتستقر الأمور فتؤخذ الحقوق^(٢).

وهو في سياسته تلك لم يخالف ما نطق به الشرع، إذ رأى دفع أفسد المفسدين بالتزام أذناها ضرراً^(٣)، والتمهل في إقامة القصاص حتى يعمل على إخراجهم من المدينة ويقوم بتوحيد صف المسلمين، ثم يقوم ولي دم فيدعى به عنده، ثم يعمل معه ما يوجبه حكم الشريعة المطهرة^(٤)، وإلا كانت فتنة تزيد الأمر سوءاً وبلاء، وكان الصواب فيه مع علي؛ لأن الطالب للدم لا يصح أن يحكم، وتهمة الطالب للقاضي لا تُوجب عليه أن يخرج عليه، بل يطلب الحق عنده، فإن ظهر له قضاء، وإلا سكت وصبر^(٥). سياسة عادلة لجعل الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي^(٦).

كما رُفِع إليه في أمر قوم خرجوا في سَفَر فقتلوا بعضهم، فلما رجعوا طالبهم ﷺ به، وأمر قاضيه شريحاً^(٧) بالنظر في أمرهم وإقامة البينة عليهم، ففرّق بينهم واستقصى أمرهم فلم يزل يبحث حتى أقروا، فقتلهم^(٨).

وقد عرض عليه قضية المتدخّل الذي يمسك الرجل ليقته رجل آخر ويقربه رجل ينظر إليهما وهو يقدر على تخليص المقتول، لكنه لم يفعل، فكان قضاؤه: "أن يُقتل القاتل، ويُجسب

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص٢١١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص٢٠٩؛ ابن خلدون، المقدمة، ج٢، ص١٥٥٦.

(٣) عبد اللطيف الهميم، صفين، ص١٤٩؛ محمد حسان، الفتنة بين الصحابة، ص٢٣٨.

(٤) ابن حجر، الإصابة، ج٢، ص٥٠٢.

(٥) ابن العربي، العواصم من القواصم، ص١٦٤.

(٦) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص١٧-١٩.

(٧) شريح بن الحارث الكندي أبو أمية القاضي، وقد اختلف في نسبه إلى كندة، وقيل هو حليف لهم من بني راثش، يعد في كبار التابعين وأعلم الناس بالقضاء، تولاها ستين سنة؛ من زمن عمر إلى زمن عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة ٨٧ هـ وهو

ابن ١٠٠ سنة. القرطبي، الإستيعاب، ج٢، ص٧٠٢.

(٨) العسكري، الأوائل، ص١٥١.

الممسك حتى يموت، وتُنفقاً عينُ الناظر الذي وقف ينظر ولم ينكر"، ولعل علياً عليه السلام رأى تعزيز الناظر بفقء عينه مصلحةً للأمة، وهذا مذهب الشافعي وأحمد^(١).

ورُوي أنه حكم قصاصاً على لصٍ لقتله عاملاً له^(٢)، وخلقى علي عليه السلام عن قاتل اعترف بالقتل لدفع التهمة عن متهم بريء، وأخرج الدية من بيت المال^(٣).

كما قضى بالدية على امرأةٍ وطئت طفلاً مسجىً بثوبٍ برجلها، فقتلته! فشهد عند عليٍّ عشرة نسوة، وأعانها بألفين^(٤). ورُوي أنه دفع دية قتيلٍ عميةٍ لا يُدرى من قتلته من بيت مال المسلمين^(٥).

وفي جرائم الحدود ظهرت نماذجٌ في عهده نُفذت فيها أحكام الشريعة من عقوباتٍ شرعية على قدر الجرم، والزنا من الجرائم التي نفذ فيها عقوبتها على مرتكبيها حماية للأعراض. ومن ذلك أتت امرأةٌ إلى علي عليه السلام أقرت بالزنا ثلاث مرات، فجلدها يوم الخميس ورجمها الجمعة، وقال: جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٦).

كما أرسل معاوية إلى علي عليه السلام -رغم مخالفته إياه-^(٧) يستعين برأيه في القضاء في أمر رجلٍ وجد امرأته مع رجلٍ آخر فقتله أو قتلتهما، فقال علي عليه السلام: "إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته"^(٨).

وفي جرائم السرقة والفساد في الأرض قضى في رجلين حُرِّين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبدٌ ثم يهربان من بلدٍ إلى بلدٍ بقطع أيديهما؛ لأنهما سارقان لأنفسهما ولأموال الناس. وعلق ابن قيم على قضاء علي فيهما بقوله: "وهذا من أحسن القضاء، وهو الحق، وهم أولى بالقطع من السارق المعروف"^(٩).

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٤٨.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٤٠٢.

(٣) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٥٣.

(٤) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ١٣١.

(٥) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٩٤-٩٥؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٥٠٧.

(٦) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧١٩-٧٢٠.

(٧) وفي ذلك دلالة واضحة أنّ الخلافَ بينهما كان في الرأي.

(٨) مالك بن أنس، الموطأ، ص ٦٣٣.

(٩) ابن قيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٤٨.

وقد كان لعلي عليه السلام نَحْجٌ في قطع يد السارق، فإن عاد قُطعت رجله، فإن عاد استودع السجن^(١)، ومن أقرَّ بسرقة يُقطع بإقراره مرتين في مجلسين، ومما وورد في ذلك أنّ رجلاً أتى عليّاً عليه السلام فقال: "يا أمير المؤمنين إني سرقت، فانتهره، ثم عاد الثانية فقال علي: قد شهدت علي نفسك شهادة أمة، فأمر به فقطعت يده"^(٢).

كما كان يهتم اهتماماً كبيراً بيد السارق التي قُطعت حتى لا يسري إلى النفس فتهلكها بعد قطع اليد، ويروى أنّ عليّاً عليه السلام كان يقطع أيدي اللصوص ويحسم اليد المقطوعة ليوقف النزف^(٣)؛ كي لا يهدد النزف حياة السارق فيهلك.

وفي حد شرب الخمر، فقد ورد فيه أنّ عليّاً عليه السلام يقيم الحد على من شربها قليلاً كان أو كثيراً، فعن علي عليه السلام قال: "في قليل الخمر وكثيرها ثمانون"^(٤)، كما كان يضرب أربعين، ومرةً ثمانين^(٥).

كما كان علي عليه السلام يزيد على الجلد السجن كعقوبة لا حدٍّ؛ لقوله: "جلد مائة وحبس سنة"، فإنه جعل الحبس عوضاً عن التغريب، فهو نوعٌ منه، وأما نفي عمر فاجتهادٌ منه زيادةً في العقوبة، ثم ظهر له ألا ينفي أحدًا باجتهاده^(٦).

ومن باب التعزير أقام حدَّ شرب الخمر على شاربها، فعن علي عليه السلام أنه قال: "ما كنت لأقيم على أحدٍ فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخمر، فإنه لو مات وديته"، دلالة على أنّ الخمر لم يكن فيه حدٌّ محدودٌ من رسول الله، فهو من باب التعزيرات، فإن مات ضمنه الإمام، وكذا كلُّ معزّر يموت بالتعزير يضمنه الإمام. وإلى هذا ذهب الجمهور^(٧).

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ١٧٤.

(٢) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ١٦٩.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص ١٦٨.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص ١٦٤.

(٥) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٢١٠.

(٦) الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ١٠.

(٧) الصنعاني، سبل السلام، ج ٤، ص ٧٥-٧٦.

وفي حد الحرابة قاتل علي عليه السلام الخوارج في النهروان؛ لما فعلوه من فسادٍ واعتراضهم للطريق وترويع للآمنين وإرهابهم وقتلهم لواليه عبد الله بن خباب ونساء آخرين^(١)، فوجب على علي عليه السلام بالسنة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وآله وباتفاق الصحابة وعلماء السنة محاربتهم لمنع فسادهم^(٢).

وحفظًا لأمن الأمة والدولة أمر بقطع يد رجلٍ من نصارى بني تغلب كان يتجسس، فأمر به، فقطعت يده! فمات^(٣).

كما كان شبيب بن عمرو بن كريب الطائي يصيب الطريق، فبعث إليه علي عليه السلام أحمر بن شميظ^(٤) وأخاه، فنذر بهم، فركب فرسًا وهرب^(٥)، وورد أنّ حارثة بن بدر التميمي خرج محاربًا في عهد علي عليه السلام، فأخاف السبيل، وأفسد في الأرض، ثم جاء لعلي عليه السلام تائبًا قبل أن يقدر عليه، فقبل عليُّ توبته وأمنه^(٦).

وفي حد الردة قد وقع الإجماع في الأمة على قتل المرتد إن لم يتب، فيروى أنه جيء لعلي برجلٍ يُدعى مستورد بن قبيصة العجلي، وقد ارتد إلى النصرانية، فعرض عليه الإسلام فأبى! فقتله، فوطئ حتى مات^(٧)، وجعل ميراثه بين ورثته من المسلمين^(٨).

وحين وقعت حركة الخريت بن راشد الخارجي أمر علي عليه السلام بقتالهم، وبعد أن هُزم استتاب قائدُ علي من ارتد من جماعة الخريت، فرجعوا وخلص سبيلهم وسبيل عيالهم إلا شيخًا نصرانيًا يقال

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١٢١-١١٢٢. وانظر المبحث الثالث من هذا الفصل، المطلب الرابع، ص ٣٢٠.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٨، ص ٥٢٣.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٨٣.

(٤) أحمر بن شميظ: لم أفق له على ترجمة.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٩٤.

(٦) ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، الإشراف في منازل الأشراف، تحقيق وتعليق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد-الرياض، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص ٣٠٨-٣٠٩. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن أبي الدنيا، الإشراف في منازل الأشراف).

(٧) الماوردي، حكم المرتد، ص ٣١-٣٢.

(٨) أبو يوسف، الخراج، ص ١٨١-١٨٢.

له الرماحس بن منصور أبي، فقدمه وقتله^(١). كما أحرق علي عليه السلام طائفة من السبئية بسبب اعتقادهم بألوهيته -نستغفر الله- وغلوهم في تعظيمه^(٢).

كما حكم علي عليه السلام في جرائم تستدعي التعزير، فروي أنه أمر بإحراق قرية تدعى زرارة تباع الخمر، فتحريم الخمر يشمل شربها والمتاجرة بها، كما يمنع المتاجرة بها للذمي^(٣).

وأقام حد المفتري لمن يشتم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان علي عليه السلام يرى أن تفضيله على الشيخين نوعٌ من القذف يقام عليه الحد حفاظاً على حق الشيخين وخوفاً من وقوع الفتنة والفرقة بين المسلمين^(٤).

كما ورد أنه أمر بعقوبة من تناول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تعزيراً، فقد جاء في كتب التاريخ^(٥) أن بعض الغوغاء عرض لأم المؤمنين عائشة بالقول والإساءة، فأمر من أحضر له بعضهم، وقيل إنهما رجلان من رجال أزد الكوفة، فأوجعهم ضرباً مائة مائة وأخرجهما من ثيابهما. كما هدد منجماً بالحبس إن نظر في النجوم عندما همَّ بالمسير للقاء الخوارج جاءه رجل يحذره من المسير في تلك الساعة^(٦).

وأخيراً فإن تنفيذه عليه السلام لأحكام الشريعة من الأساليب الأمنية التي اتبعها لحفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية لمنع التجاوزات والمخالفات الشرعية حرصاً منه على تأمين المجتمع وتحصينه من كل فسادٍ كي يحقق الأمن للنفس والمال والمجتمع الإسلامي.

- الشورى:

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٥-١٤٦. وانظر: المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٢٥؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٥٧.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص ١٢٦-١٢٧.

(٤) عبد الله بن سليمان بن علي العبد المنعم، قضاء علي بن أبي طالب - فقه علي بن أبي طالب في الدود والجنايات وأثره في التشريع الجنائي الإسلامي، مكتبة الرشد - بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٠٩-١١٠. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الله العبد المنعم، قضاء علي).

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٤٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٥٥.

(٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٤٣.

لم يخالف علي عليه السلام نهج من سبقه من الخلفاء الراشدين في اتخاذ مبدأ الشورى كأسلوبٍ أمّني للتعامل مع حوادث عهده، سواء في الحدود، أو الحوادث التي تمس أمن الدولة والمجتمع الإسلامي، والحرص على الأخذ بمشورة كبار الصحابة في القضايا التي لم يتبين فيه أمر الله ورسوله عليه السلام؛ مستعيناً بكل رأي يرى فيه ما يحقق المصلحة الأمنية للدولة والرعية.

وقد تألف مجلس علي عليه السلام الاستشاري من كبار الصحابة رضوان الله عليهم. والواضح من الروايات أنّ علياً قد استنّ سنة الشيخين رضي الله عنهما في إبقاء كبار الصحابة في المدينة إلى جواره؛ ليستأنس برأيهم ومشورتهم. ومما يروى في ذلك أنه رفض مطلباً لكلّ من الزبير وطلحة في أن يتوليا أمر البصرة والكوفة، وقال لهما: "بل تكونا عندي أستأنس بكما"^(١). وفي رواية أخرى عن الزهري أنه قال: "تكونان عندي فأجمل بكما، فإني أستوحش لفراقكما"^(٢).

وفي كثير من الأحيان كانت الآراء التي تطرح على علي عليه السلام - انطلاقاً من مبدأ: وشاورهم في الأمر - إزاء الأحداث الأمنية التي تواجه الأمة الإسلامية لم تكن ملزمةً له باتباعها إن رأى فيها ما يتعارض مع سياسته الأمنية تجاه أمته ومسؤولياته في حفظ أمن واستقرار الرعية والدولة.

ومما دل على ذلك ما ورد في المصادر التاريخية حول المشاورات التي دارت بينه وبين الصحابة في أمر الثوار الخوارج قتلة عثمان، فكان هناك فريق من الصحابة عليهم السلام وعلى رأسهم طلحة والزبير يرون الاستعجال في تطبيق القصاص عليهم^(٣)، في حين رأى عليّ التمهّل في إقامة القصاص^(٤)، لأنه وضع في اعتباره أمن وسلامة أرواح المسلمين في المدينة في المقام الأول، وإلى أن يستتب الأمن أولاً، وتمتلك السلطة الشرعية القدرة على تنفيذ حكم الشريعة، لقوة التأثيرين في السيطرة على المدينة مما لا يدع مجالاً لعلي في تحقيق رغبتهم والتي هي رغبته بالدرجة الأولى^(٥)، "كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟"^(٦).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٠٧.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٨.

(٣) انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، المطلب الأول، ص ٢٩٦، والمبحث الرابع، المطلب الأول منه، ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٨٥-٨٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٠٩.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١٥٥٦.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٨٥-٨٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٠٩.

كما أوضحت الروايات التاريخية^(١) استعانته ﷺ برأي الصحابة فيما اتخذه من قرارٍ إداريٍّ بخصوص عزل ولاية عثمان، فتقدم بعضهم برأيه، وعلى رأسهم المغيرة بن شعبة الذي أشار عليه بإقرار عمال عثمان ﷺ حتى يتم له الأمر وتؤخذ له البيعة من الأمصار، ثم يعزل من شاء ويقرّ من يشاء، فلم يطعه، فعاد واقترح عليه أن يُقّي على معاوية دون غيره من العمال.

ولا شك في أنّ ما أشار به المغيرة على علي ﷺ من إقرار العمال بسبب الأوضاع الأمنية المحيطة بالدولة الإسلامية وتقديرًا منه لتلك الظروف المحيطة بعلي ﷺ، وخوفًا من اضطراب البلاد عليه. وقد أيدته فيها ابن عباس، إلا أنّ عليًا ﷺ لم يوافقهما^(٢)، وبالتالي مضى في تنفيذ قراره رغم نصيحة مستشاريه له بعدم عزلهم، وإقرارهم في ولاياتهم إلى أن تستقيم أمور الدولة ويستتب الأمر^(٣).

ومن المؤكد أيضًا أن ما رآه علي ﷺ من رأيٍ وما عزم عليه قد جاء لإحقاق الأمن وتسكين الفتنة التي سرت في أنحاء الدولة الإسلامية بسبب هؤلاء الولاة، وذلك يؤكد لنا ما ذكر سابقًا من عدم إلزامية الشورى للخليفة إن كان فيها ما يتعارض مع المصلحة العامة للأمة.

وفي مواقفٍ أمنيةٍ أخرى أخذ بمشورة أصحابه، فيروى أنه حين أراد أن يبعث زياد بن أبيه واليًا على البصرة أشار عليه زياد بأن يختار رجلًا غيره ويكون من أهل بيته؛ ليسكن إليه الناس ويطمئنوا^(٤).

ولما امتنعت فارس عن أداء الخراج وثارت أخذ بمشورة جارية بن قدامة^(٥) في جعل زياد بن أبيه واليًا على بلاد فارس وكرمان لعلمه بالسياسة، فولاه ووجّهه في أربعة آلاف، فدوّخ تلك البلاد حتى استقاموا^(٦).

(١) ابن أبي الدنيا، الإشراف في منازل الأشراف، ص ٢٥١؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٧٠٣؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٥٧ - ٣٥٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٠٩.

(٢) عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان، ص ٣٥١ - ٣٦٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٧١ - ٧٢.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٦٠.

(٥) جارية بن قدامة التميمي السعدي، يعد في البصريين. روى عنه أهل المدينة وأهل البصرة، لم يدرك رسول الله ﷺ، وكان من أصحاب علي ﷺ، شهد معه حروبه. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ١، ص ٣١٤.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٥١، ٦٥١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥٩.

وذكر ابن أعمش^(١) في رواية له أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نزل على مشورة أبي أيوب الأنصاري^(٢) في العدول عن فكرة الشخوص بنفسه إلى الشام لينظر ما رأى معاوية خوفًا على أمن خليفة المسلمين الذي هو جزءٌ من أمن الدولة العام، فقال له: "إني لأشير عليك أن تقيم بهذه البلدة، فإنها الدرعُ الحصينة ومهاجرُ رسول الله، وبها قبره ومنبره، فأقم بها، فإن استقامت لك العرب كنت فيها كمن كان قبلك، وإن أُجئت إلى المسير سرت وقد أعددت"، فلم يتردد في قبول الرأي الذي طرحه عليه الصحابة عليه في عدم الخروج؛ حرصًا على أمن الدولة والمجتمع؛ لأنَّ خروجه قد يُجرُّ على الأمة الهزيمة ويفقدها أمنها، فعزم على المقام بالمدينة وبعث العمال.

في حين ترد رواياتٌ أخرى تشير إلى أنه طلب مشورة المهاجرين والأنصار في أمر مسيره إلى الشام، فمنهم من أشار عليه بالمقام، في حين أشار عليه هاشم بن عتبة، وعمار بن ياسر، وقيس بن عباد، وسهل بن حنيف بالمسير^(٣)، فقال: "إنَّ الأموال والرجال بالعراق، ولأهل الشام وثبةٌ أحب أن أكون قريبًا منها"، فعزم على المسير فخرج، وخرج معه الناس^(٤).

وحين عسكر في النخيلة مع أهل البصرة عاقدًا العزم على المسير إلى صفين جمع الناس واستشارهم في ذلك، فأشار عليه قومٌ أن يبعث الجنود ويقيم، وأشار عليه آخرون بالسير بنفسه، فأبى إلا المباشرة فجهز الناس^(٥).

كما التزم بمبدأ الشورى أكثر في أواخر أيام خلافته عندما كثرت ثورات الخوارج، فلجأ إلى رأي ومشورة أصحابه وقادته فيما اتبعه من سياسة وما اتخذ من إجراءات استرشادًا برأيهم والتماسًا للحقيقة، ومن ذلك لما أظهر الخريت بن راشد الناجي الخلاف على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما قام به من فسادٍ وإخلال بالأمن أشار معقل بن قيس على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يوجه إلى كلِّ رجلٍ يكون عشرة

(١) الفتوح، ج ١، ص ٤٤٧.

(٢) أبو أيوب الأنصاري الخزرجي النجاري، واسمه خالد بن زيد، نزل عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قدم المدينة مهاجرًا إلى أن بنى مسجده ومسكنه، شهد العقبة وسائر المشاهد مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحضر مع علي حروبه، وغزا أيام معاوية أرض الروم سنة ٥١ هـ، وقيل ٥٠ هـ، فتوفي عند مدينة القسطنطينية، ودفن هناك. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٥.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٩٢-٩٤؛ ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٥٥٩-٥٦٠.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤٣.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٠٠-١٠١.

من المسلمين، فإذا لحقوهم استأصلوهم وقطعوا أديبارهم، فأمره بالتجهز، وندب معه ألفين من أهل الكوفة^(١).

وحين هُزم الخريت أمام أصحاب علي عليه السلام استشار علي عليه السلام أصحابه في أمر الخريت، وطلب رأيهم، فاجتمع رأي عامتهم بتتبع أثر الفاسق، حتى يقتله أو ينفيه؛ لأنه لا يأمنون أن يفسد الناس على علي عليه السلام، فأخذ برأيهم فكتب إلى قائده بذلك^(٢).

وحين وقع أمر التحكيم وصارت البلبلة في صفوف جيش علي عليه السلام بين قبول التحكيم الذي طلبه جيش معاوية وبين استمرار القتال، رضخ علي عليه السلام لرأي الأغلبية من أصحابه في قبول التحكيم رغم اعتراضه هو على ذلك؛ ضماناً لرتق صفوف جنده ولم شؤوهم ومنع الاختلاف بين أصحابه^(٣).

ونخلص من ذلك كله إلى أن علياً عليه السلام اتبع مبدأ الشورى كما قرره القرآن والسنة واهتداء بسنة من سبقه، ورغم أن جيشه كان يُجمع على الرأي فلا يستطيع عليٌّ أن يخالف الإجماع لا ضعفاً وخذلاناً، بل نزولاً عند رأي الجماعة، ومراعاةً للمصلحة الأمنية العامة. وحقيقة أن الاختلاف الواضح بين عصر علي عليه السلام وعصر من سبقه اختلافٌ جذري، فكان علي عليه السلام أمام عصر جديد مختلف عما قبله، وأصحاب علي عليه السلام غير أصحاب أبي بكر وعمر عليهما السلام، فالفرق يظهر في أن رعية علي عليه السلام لم تكن في معظمها راشدةً رُشد إمامها كما كان عليه المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وطرفٍ من إمارة عثمان، كما أن تغير مركز الخلافة إلى العراق حيث تتحكم المصلحة والنزعات الشخصية كما تغيرت أيضاً الأحوال والعادات والأفكار والمذاهب، غير أن علياً لم يغير جبلته التي فُطر عليها، بل أثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعدله^(٤). والحق أنه لم يُخفق في كل شيء في رأي الباحث، بل عمل بنهج الكتاب والسنة ونصر

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٧٩؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٢.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٣٩، ١٤٤.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٠١. وانظر المطلب الثالث من هذا المبحث، ص ٣١٢.

(٤) عبد الواحد الإدريسي، فقه الفتن، ص ٢٠٢.

وأصاب وعمل صالحًا، ولكنَّ الفتنَةَ عمَّت، وكانت أكبرَ من أن تُحمد حتى قضت على عصر الراشدين، وأخذها صلح الحسن رضي الله عنه ^(١).

- الحوار والمفاوضات:

اعتمد علي رضي الله عنه أسلوب الحوار والمفاوضات مع مخالفيه كأسلوبٍ أمنيٍّ بناءً على الرغبة الملحة في تحقيق غايات عليا؛ لصون دماء المسلمين وحفظ أمنهم، والتي قد لا تتحقق إلا بهذا الأسلوب. وقد ثبت تاريخيًا أنَّ محادثاته ومفاوضاته مع مخالفيه قد اتخذت طريقتين؛ إما مراسلتهم، أو بإجراء اللقاءات المباشرة؛ وذلك إما عن طريق إيفاد رسله، أو الخروج إليهم بنفسه.

وتتقدم المصادر التاريخية بسرد تفاصيل رسائله إلى مخالفيه وردودهم له، وخاصة رسائله إلى معاوية، إذ أرسل إلى معاوية يطالبه فيها بالمبايعة قبل الخروج إلى الكوفة من المدينة وبعد خروجه، وقبل معركة صفين.

وقد كان في كل رسائله حريصًا على دعوتهم للرجوع إلى الحق والطاعة، وتحذيرهم من مخالفتهم من شق عصا الجماعة. ففي رواية محمد بن إسحاق أنَّ عليًّا كتب إلى معاوية يدعوه إلى بيعته وحقن دماء المسلمين ^(٢)، ومما ورد في بعض مكاتباته لمعاوية وأهل الشام أنه أرسل لهم بعد أن تمت له البيعة: "... ألا وإني أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه وحقن دماء هذه الأمة، فإن قبلتم أصبتم رشدكم واهتديتم لحظكم، وإن أبيتم إلا الفرقة وشقَّ عصا هذه الأمة فلن تزدادوا من الله إلا بُعدًا، ولن يزداد الرب عليكم إلا سخطًا، والسلام" ^(٣).

وفي رواية أخرى أنه كتب إليه: "أما بعد، ... فقد بلغك الذي كان من مصاب عثمان واجتماع الناس عليٍّ ومبايعتهم لي، فادخل في السلم أو ائذن بحرب" ^(٤). ولما انتهت وقعته رضي الله عنه مع أهل الجمل وأخذ بيعتهم بعث إلى معاوية يدعوه إلى الطاعة وعدم مخالفة الجماعة: "فادخل في السلام كما دخل الناس، وإلا فأذن بحرب كما يؤذن أهل الفرقة" ^(١).

(١) لتفاصيل أوسع عن صلح الحسن بن علي. انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٦٧ وما بعدها.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٧٨.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٥١.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤١-١٤٢.

وحين قرر علي عليه السلام قتال أهل الشام نزل صفين، ثم أرسل إلى معاوية يدعوه ويسأله الرجوع، ورجاه ألا يفرق الأمة بسفك الدماء، فجرت المراسلات والمخاطبات بينهما أيامًا، ثم تناوشوا القتال في صفين سنة ٣٧هـ/٦٥٨م أربعين صباحًا^(٢).

كما كان ينتهز فرصة الهدوء بين الطرفين لمراسلة الطرف المخالف، ومن ذلك أنهم لما أقاموا ثلاثة أيام لا يكون بينه وبين أهل الشام قتال يرسل إليهم يكلمهم ويدعوهم^(٣) لعلهم يعودون عن القتال.

كما كان علي عليه السلام يقدم الكتب إلى مخالفه قبل الدخول معهم في قتال؛ كي يفتح لهم بابًا للرجوع إلى الحق، فإن أبوا فلا مفرّ من المواجهة العسكرية، إلا أنها ستكون بأقل الخسائر؛ لأنه استطاع بكتابه أن يعيد قلةً منهم إلى الحق، كما بدا ذلك واضحًا في رسائله لمعاوية رضي الله عنهما جميعًا، ففي خطاب له رد فيه على كتاب معاوية فيما اشتبه عليه وفيما نقمه عليه، محذّرًا إياه من مغبة تصرفه: "... ولئن لم تنزع عن غيك وشقاقك لينزل بك ما ينزل بالشاق العاصي الباغي"^(٤).

ولما كان أمر الخزيت بن راشد الخارجي^(٥) عزم علي عليه السلام على قتاله، وبعث جيشه إليه، لكنه وجّه كتابًا إلى الخزيت فقرئ عليهم، ومما جاء فيه: "أما بعد، فإني أدعوك إلى كتاب الله وسنة نبيه والعمل بالحق، وبه أمر الله في الكتاب، فمن رجع إلى رحله منكم وكف يده واعتزل هذا الهالك الحارب الذي حارب الله ورسوله والمسلمين وسعى في الأرض فسادًا فله الأمان على ماله ودمه، ومن تابعه على حربنا والخروج من طاعتنا استعنا بالله عليه وجعلنا الله بيننا وبينه"^(٦).

(١) البستي، أخبار الخلفاء، ص ٥٢٩.

(٢) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٢١٧؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٨٨.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٢٦.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٦٣. وذكر نص الرسالة أيضا عند: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣،

ص ٦٧٧-٧٠؛ ابن عبدربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٧٨-٨٠.

(٥) انظر تفاصيل الخبر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢٨٨.

(٦) البياسي، يوسف بن محمد الأنصاري، الإعلام بالحروب الواقعة في صدر الإسلام، دراسة وتحقيق شفيق جاسر محمود،

ج ١، ص ١٦٩-١٧٠. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: البياسي، الإعلام بالحروب الواقعة في صدر الإسلام).

كما كان إيفادُ الرسل إلى معسكر الطرف الآخر لإجراء الحوار والمفاوضات لدعوتهم إلى الطاعة والجماعة من الطرق التي اتخذها علي عليه السلام ضمن محاولاته المتعددة للسعي إلى الصلح وحقن الدماء، فأوفد رسلاً إلى معسكر أهل الجمل وأهل صفين والخوارج من أمثال: عبد الله بن عباس، والقعقاع بن عمرو، وصعصعة بن صوحان، وعدي بن حاتم ويزيد بن قيس الأرحبي وغيرهم^(١)، كما كان يستغل فترات الهدنة التي تقع بين الطرفين في إيفاد رسله إلى معسكر الطرف المخالف، وهو ما فعله مع أهل صفين، إذ ظل طوال مدة الهدنة والموادعة -في شهر محرم- يرسل رسله إلى معسكر معاوية طمعاً في الصلح^(٢).

ولم تكن مهمة رسل علي عليه السلام بالمهمة اليسيرة، إذ كان عليهم بذلُ الجهد في إقناع الطرف الآخر المخالف بالرجوع عن القتال والدخول في الجماعة والتراجع عما هم عليه من فكرٍ مخالفٍ بالحجة والبرهان، ففي وقعة الجمل وجّه علي عليه السلام يزيد بن صوحان وابن عباس إلى معسكر أهل الجمل، وأمرهما أن يسيرا إلى أم المؤمنين ويحدثانها عن سبب مجيئها، ويعظانها ويذكّرانها، فلما بلغها رسالة علي لم تجبهما، وقالت: "...إني أعلم أني لا طاقة لي بحجج علي"، فرجعا وأخبراه بالخبر^(٣).

كما أكدت الروايات التاريخية^(٤) أنّ علياً عليه السلام حين بعث القعقاع بن عمرو لأهل البصرة أمره أن يدعوهم إلى الألفة والجماعة، ويعظم عليهم الفرقة^(٥)، وأن يشير بالصلح ما استطاع، ففعل^(٦)، فأسفرت المحادثات معهم إلى الاتفاق على الصلح.

وفي أول ذي الحجة سنة ٣٦هـ/٦٥٧م أوفد عددًا من الرجال إلى معاوية، وأمرهم أن يدعوهم إلى الله والطاعة والجماعة، وأن يحاجّوه^(٧).

(١) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج٣، ص٢٨، ٧٩، ٧٠، ١٠٩.

(٢) المقدسي، البدء والتاريخ، ج٥، ص٢١٧.

(٣) ابن أعمش، الفتوح، ج١، ص٤٧١.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج٣، ص٢٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج٥، ص٨٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م٤، ج٧، ص٢١٧-٢١٨.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج٥، ص٨٥.

(٦) الناصري، الاستقصا، ج١، ص٥٣.

(٧) نصر بن مزاحم، صفين، ١٨٦-١٨٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج٣، ص٧٦-٧٧.

وفي فترة الهدنة التي جرت بين أهل الشام وأهل العراق وجّه عليٌّ عليه السلام رسلاً من قبله إلى معاوية، فأمرهم أن يدعوه إلى الطاعة، وأن يحذروه مما قد يصيبه إن رفض، ثم ذكروه بفضل علي واستحقاقه للأمر وتقواه وزهده، إلا أنه ألبى^(١).

وقد تمتّع بعض رسل علي عليه السلام بالقدرة على الإقناع وتقديم الحجج والبراهين الكافية لرد الطرف المخالف عن موقفه كالقعقاع بن عمرو وعبد الله بن عباس، وهو المنهج الذي حرص على اتباعه عليه السلام في حواراته مع الخارجين والمخالفين، وأوضحها لأصحابه بقوله: "إن سكتوا غممناهم، وإن تكلموا حاججناهم، وإن خرجوا علينا قاتلناهم"^(٢).

فيذكر لما خالف الخوارج علياً عليه السلام، ونزلوا حروراء^(٣) بعث إليهم عبد الله بن العباس داعياً، فخاصمهم وحاجّهم بالحجة، وأبان لهم أنّ الله - عز وجل - قد حكّم في فدية أرنب ذوي عدل، فما يضر إن حكم في دماء المسلمين، فرجع منهم عبد الله بن الكواء في ألفي رجل، وبقي الباقي على حالهم ورأيهم^(٤).

كما كان هؤلاء الرسل مكلفين من قبل علي عليه السلام بمهمة إجراء المفاوضات مع الطرف المخالف بغية التوصل إلى حلٍّ واتفاق لتهدئة الفتنة، وانطلاقاً من معرفة سابقة بما يريد الطرف الآخر، والاستجابة لمطالبهم المعقولة، ومن ذلك أن بعث عليٌّ عليه السلام جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية لأخذ بيعة معاوية، إلا أنّ معاوية طالب بقتل قتلة عثمان عليه السلام أو أن يسلم إليهم قتلته، وإن لم يفعل قاتلوه ولم يبايعوه حتى يقتل قتلة عثمان عليه السلام، وأبى أن يستجيب^(٥)، وظلت مطالبات معاوية لعلي بتسليم قتلة عثمان كي يبايعه، وإلا فليس بينهم إلا السيف^(٦).

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١٠٠-١١٠١.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢١٢.

(٣) حروراء: بناحية الكوفة تنسب إليه الحُرورِيَّة من الخوارج لأنه كان أوّل اجتماعهم بها وتحكيمهم. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ١٨٥.

(٤) انظر: ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٦٤؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٢٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٢٤-١٢٥.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٣٣.

(٦) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٧٨.

والواضح أنّ المهمة التي أوفد لها علي عليه السلام رسله إلى أهل صفين لم تسفر عن أي نتائج مرجوة من وقف القتال وحفظ دماء المسلمين وإطفاء نار الفتنة.

وقد أرجع أحد الباحثين فشل تلك المفاوضات إلى رسل الجانبين بسبب الشدة التي أبداهما رسل علي عليه السلام في حوارهم مع معاوية فلم يحسنوا المفاوضات، مما جعل هذه المفاوضات ذات أثر سيئ على العلاقات بين الحزبين^(١).

في حين يرى آخر أن رسل علي عليه السلام لم يكونوا ليصلحوا رسل صلح، فقد كانت فيهم شدة، ورسل معاوية كانوا يسيئون الرد عليهم، مما وسّع مسافة الخلاف بين الفريقين^(٢).

وأرجع الباحث صابر طعيمة^(٣) سبب الفشل إلى رسل كلا الجانبين؛ لأنهم لم يكونوا من المرونة التي يجب أن تتوفر لمفاوضات كتلك المفاوضات، بل كانت فيها شدة، فتوسعت هوة الخلاف بين الطرفين.

ويمكن القول أن ما ذكره الباحثون ليس صحيحًا، فالمشكلة لم تكن في الرسل، بل كانت في صلابة المواقف وتعاضم الفتنة وتعدد عوامل الخلاف، وهذا الأسلوب لم يحقق الغاية المرجوة من وقف الحرب وحقن الدماء، إلا أنّ المفاوضات قد أدت إلى نتائج إيجابية وقتية مع أهل صفين، لكنها انتكست بسبب عوامل الاختلاف، كما كاد المسلمون في الجمل أن يتفقوا على الصلح لولا إيقاد السبئية لنار الحرب^(٤).

ولم يكن حال الخوارج بأحسن حالًا من أهل صفين، فلم يستطع علي عليه السلام أن يردهم جميعًا عما هم عليه من فكرٍ وفعلٍ مخالف، لكنه استطاع أن يرد بعضًا منهم إلى طريق الحق والجماعة، كما أوضحت الروايات التاريخية^(٥)، مما دل على فعالية هذا الأسلوب مع الخارجين عن طاعة الإمام.

(١) ضرار صالح، العرب، ص ١٠٥.

(٢) أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والإداري في صدر الإسلام، ص ٢٨٤.

(٣) دراسات في الفرق، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ١٣٩. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: صابر طعيمة، دراسات في الفرق).

(٤) الأسدي، الفتنة، ص ٢٣.

(٥) المبرد، أخبار الخوارج، ص ٣٦-٣٧؛ وانظر: المطلب الخامس من هذا المبحث، ص ٣٥٢.

كما لوحظ أنّ من أساليبه ﷺ الأمنية تجاه مخالفيه أنه كان يخرج إليهم بنفسه لما رأى أنّ وفادة رسله لهم لم تؤدِّ الهدف الذي كان يرجوه، مستخدمًا معهم لغة التذكير والتحذير إلى جانب الوعظ والمناصحة والمحاجة بالحجة. فيشير البلاذري إلى أنّ عليًا ﷺ في يوم الجمل واقفهم من صلاة الغداة إلى صلاة الظهر يدعوهم ويناشدهم، فمما قاله لأُم المؤمنين: "إنَّ الله أمرُك أن تقرِّي في بيتك، فاتقي الله وارجعي"، وقال لطلحة بن عبيد الله^(١) والزيبر بن العوام: "خبأتما نساء كما وأبرزتما زوجة رسول الله واستفزتماها؟ فيقولان: إنما جئنا للطلب بدم عثمان، وأن ترد الأمر شورى"^(٢).

ومع الخوارج حاول بنفسه إقناع بقية الحرورين بعد مناظرة ابن عباس إياهم، فبيّن لهم أنهم هم الذين سألوه التحكيم، وأنهم استكروه حتى أجابهم، فلم ينكروا الأمر، وأنه اشترط عليهم أنّ حكمها نافذ ما حكما بحكم الله عز وجل، فإن خالفا فهو وهم براء، إلى أن فاوضوه وطالبوه بالتوبة، ودعم علي ﷺ إجاباته بالقرآن والسنة حتى رجع منهم معه ألفان من حروراء. ثم تقدم للبقية^(٣) قبل القتال مرة أخرى يعظهم، ويخوِّفهم، ويحدِّثهم، وينذرهم، وتوعَّدهم، إلا أنهم أبوا إجابته^(٤).

وأشارت الروايات التاريخية إلى أنّ مراسلاته وحواراته للمخالفين تمتد شهرًا عدة. فيروى أنّ الكتب جرت بينه وبين معاوية وعمرو بن العاص مدة سبعة أشهر^(٥)، وفي رواية أنهم تراسلوا في ثلاثة أشهر^(٦).

(١) طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، أحد العشرة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر، وأحد الستة أصحاب الشورى، روى عن النبي ﷺ، ورمي يوم الجمل بسهم في ركبته فمات منها سنة ٣٦هـ وله ٦٤ سنة. ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٣٥.

(٣) المبرد، أخبار الخوارج، ص ١٧-١٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢١٦.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٦٤.

(٥) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٨٠.

(٦) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٩٠.

كما ورد أنه ناظر الخوارج ستة أشهر قبل أن يبعث إليهم رسلاً من جانبه من أمثال: ابن عباس، وصعصعة بن صوحان^(١)، وهو في كل ذلك يسعى إلى الصلح حقناً لدماء المسلمين وإعطاء الطرف المخالف فرصة كافية للتفكير والرجوع إلى الحق والطاعة.

ويرى أحد الباحثين أنّ ما بذله علي رضي الله عنه مع الجماعات المسلحة كالخوارج من حوار وجدل لا منفعة منه؛ لأنهم يحتكمون لغير العقل، ولا توجد لديهم ثوابت يمكن ردهم إليها، ولن تجدي الحجة في إقناعهم، ولا يكفي العقل في ردهم إلى صوابهم وردعهم عن مغبة ما يقدمون عليه^(٢).

وقد يكون في رأي الباحث عدم جدوى هذا الأسلوب مع مثل هؤلاء، لكن الأمر ملزم للإمام، وعليه أن يعتمد إلى استصلاح المخالفين له في الرأي بالحجة، وأن لا يبدأهم بالقتال حتى يسألهم عن سبب انفرادهم ومباينتهم، فإن ذكروا مظلمة أزالتها، وإن ذكروا شبهة كشفها وناظرهم عليها، حتى يظهر لهم أنه على الحق فيها؛ لأن الله -تعالى- أمر بالإصلاح أولاً وبالقتال أخيراً^(٣)، وعلي رضي الله عنه أدرك خطأ فهم الخوارج للقرآن وسنة رسول الله ﷺ، وأن عليه أن يصحح خطأ هذا الفهم، وهو الفقيه العالم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ كي لا يكون عليه حجة عند الله -تعالى-.

واتباع هذا الأسلوب الأمني من قبل علي رضي الله عنه ومن جاء بعده من أئمة المسلمين قد لا تؤتي ثمارها، إلا أنه مُقدّم على أي إجراء عسكري؛ حفظاً لأمن الدولة الإسلامية، ولصون أرواح المسلمين.

- الاحتكام^(٤) والصلح:

الاحتكام يعني ردُّ أمر الخلاف والنزاع بين المتنازعين إلى شرع الله حقناً لدماء المسلمين وتجنباً للقتال، وله مسوغ شرعي وهو قول الله -تعالى-: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

(١) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٢٢٢.

(٢) أحمد بن يحيى، الخوارج، ص ٣٣.

(٣) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ٧٠-٧٣؛ وانظر أيضاً: المبرد، أخبار الخوارج، ص ٥٣.

(٤) وقالت العرب في معنى الاحتكام: حكمت، وأحكمت، وحكمت بمعنى: منعت، ورددت. ومن هذا قيل للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم. قال الأصمعي: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، وحاكمتنا فلاناً إلى الله أي: دعونا إلى حكم الله. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ١٨٦-١٨٧. (مادة: حكم).

الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿١﴾. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٢﴾.

وعلى ضوء هذا المعنى القرآني فالاحتكام إلى شرع الله أمر مشروع ومقبول لجمع الكلمة
ومنع إراقة دماء المسلمين، وهو ما سعى إليه علي عليه السلام في ظل انقسام وتفكك المسلمين بعد مقتل
الخليفة عثمان عليه السلام.

وأكدت الروايات التاريخية أنَّ الهدف الذي كان يسعى إليه الخليفة علي عليه السلام هو جمع شمل
المسلمين ووحدة الصف، فقد روي عنه عليه السلام أنه لما سئل عن سبب إقدامه على أهل الجمل،
فأجاب بقوله: "الإصلاح وإطفاء النائرة، لعل الله يجمع شمل هذه الأمة بنا ويضع حربهم" (٣). وفي
رواية أنه قال لرجل من أهل الكوفة حين أشار عليه بأبي موسى (٤) للصلح: "والله ما أريد إلا
الإصلاح حتى يرد علينا" (٥).

وقد أثبتت المصادر التاريخية استعانته عليه السلام ببعض الصحابة لرد مخالفه إلى الاحتكام
والصلح، وفي ظل مساعيه الرامية إلى الإصلاح؛ حقناً لدماء المسلمين وإعادة وحدة الأمة واستقرار
الدولة ترددت رسله بينه وبين المعسكر الآخر، فجرت المباحثات والحوارات والمفاوضات بين
الجانبيين. وكان من أشهر الرسل التي رددت المصادر التاريخية أسماءهم القعقاع بن عمرو، فقد
استطاع بحسن رأيه وتدييره أن يقنع أهل الجمل بخطورة فعلهم، فنجحت سفارته، فوقع الاتفاق
على الصلح، وكان من أهم بنوده: أن يُترك أمر القصاص من قتلة عثمان إلى الخليفة علي عليه السلام ينفذها

(١) سورة النساء، آية ٥٩.

(٢) سورة الحجرات، آية ١٠.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٣٣-٣٤.

(٤) عبد الله بن قيس الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذكر الواقدي أنَّ أبا موسى قدم مكة مع إخوته في جماعة من
الأشعريين، ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة، وقيل إنه لم يهاجر، عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن، واستعمله عمر على
البصرة، فأفره عثمان عليها، ثم عزله، ثم استعمله على الكوفة، فلم يزل بها حتى قتل عثمان، مات بالكوفة، وقيل: بمكة،
سنة ٤٢ هـ، وقيل: ٤٤ هـ، وقيل: ٤٩ هـ، وقيل: ٥٠ هـ، وقيل: ٥٢ هـ، وقيل: ٥٣ هـ. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣،
ص ٢٦٣-٢٦٥؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٢٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢١٦.

بعد أن تهدأ الأمور ويستتب الأمن، وأن يبايعوا^(١)، فالتقى الفريقان، وهما ضمناً أقرب إلى التفاهم منهما إلى القتال^(٢)، وباتوا على ذلك، ثم وقع القتال في الغداة، فجرت مناوشات وحروب أفضت إلى نصره جيش أمير المؤمنين^(٣).

كما أجمعت المصادر التاريخية إلى أن سبب اشتعال الفتنة ووقوع القتال بين الطرفين لم يكن إلا بسبب السبئية والمتهمين في قتل عثمان رضي الله عنه، ساءهم الاتفاق فرموا بين الفريقين النار كي يسيء الظن في كلا الفريقين بصاحبه، فاشتعلت الحرب وفسد الصلح^(٤).

كما أوضح الطبري في رواية له عن أهل الجمل أن علياً رضي الله عنه عرض على أهل الجمل الاحتكام إلى القرآن كآخر محاولة لوقف القتال ودعاهم إلى ما فيه، ودفع المصحف لفتى فتقدم، فقطعوا يده، وأخذه بيده اليسرى، ثم تقدم عليٌّ فناشدهم الله - عز وجل - في دمه ودمهم، فأبوا إلا القتال^(٥).

ومن الواضح أن الغوغائيين من مثيري الفتنة تدخلوا مرة أخرى لإشعال الحرب؛ لأنه من المؤكد أن كلا الطرفين قد أراد الإصلاح، وهو ما يتضح لنا من محادثة القعقاع بن عمرو مع أم المؤمنين عائشة، وطلحة، والزبير رضي الله عنهم^(٦).

وفي صفين فشلت كل مساعيه رضي الله عنه الرامية -أيضاً- إلى جمع الكلمة ووحدة الصف من مراسلة ومفاوضات لعقد الصلح.

كما استعان بعددٍ من أصحابه لمراجعة معاوية ومن بينهم: أبو أمامة، وأبو الدرداء^(٧)، وجريز بن عبد الله البجلي^(٨)، فلم تنجح سفاراتهم في التوصل إلى صلح، إذ طالب علي رضي الله عنه

(١) الأسدي، الفتنة، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) الأسدي، الفتنة، ص ٢٣. وانظر أيضاً: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٢٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩١-٩٢.؛ الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٥٦٢.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٣٩-٤٠؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٣٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٢٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٤١؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٤٧٧؛ الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٤٧.

(٦) انظر نص الحوار في: ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨٥.

(٧) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٩٠.

(٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٥.

معاوية بالبيعة أولاً، ثم يحاكم القوم على كتاب الله - عز وجل - وسنة نبيه ﷺ^(١)، وتمسك معاوية بمطلبه في محاكمة الثوار قتلة عثمان قبل تقديم البيعة^(٢)، فاجتهد وأخطأ، وكان الحق مع علي رضي الله عنه، فإقامة الحدود مسئولية الحاكم.

كما تشير الروايات التاريخية إلى وقوع مناوشات وقاتل بين الفريقين، فلما دخل المحرم من عام ٦٥٨/هـ٣٧م توادع الفريقان على ترك الحرب فيه إلى انقضائه؛ طمعاً في الوصول إلى صلح يقي كلا الفريقين القتال ويحفظ دمائهم، فاختلف بينهما الرسل^(٣)، إلا أنّ فترة الهدنة لم تأت باتفاق للصلح، فوقع القتال الشديد بين الفريقين الذي انتهى بالتحكيم.

وقد أسهبت كتب التاريخ في الحديث قضية التحكيم، ومما اشتهر في ذلك أنه وبعد أن أشرف جيشُ علي على النصر وكثر القتلى بين الفريقين رفع أهل الشام المصاحف طالبين الاحتكام إلى كتاب الله^(٤)، فاتفقوا على ذلك، وأجمعوا في العام القابل^(٥).

ومن هنا تبدأ سلسلة من الروايات المكذوبة والمروية عن طريق أبي مخنف والواقدي تداولها الباحثون على أنها حقيقة تاريخية دون التحقق من صحتها، ونقلها المستشرقون عنهم بغرض الطعن في الصحابة والإسلام.

ومن الافتراءات التي قيلت حول مسألة التحكيم ما أظهرته بعض الروايات أنّ علياً رضي الله عنه كان ممتنعاً عن قبول ما عرضه أهل الشام من الاحتكام إلى كتاب الله لأنها مكيدة وخذعة^(٦). في حين ورد في رواية أخرى أنّ علياً رضي الله عنه أكره على قبول التحكيم، وأنه هُدد بالقتل من قبل الثوار^(٧).

(١) ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٥١٥-٥١٦.

(٢) انظر: المطلب الثالث من المبحث الثالث، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٩٦؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٧٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٣٤.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٠٢.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٣٤.

(٦) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٤٨٩.

(٧) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩٥.

وروى البستي في أخباره^(١): "أنه لما اشتد البلاء بالفريقين وكثر بينهم القتلى، فأمر بالمصاحف فرفعت، ونادوا إلى التحاكم إليه، فسُرَّ الناس به، وكرهوا القتال، وأجابوا إلى الصلح، وأنابوا إلى الحكومة، ورضي أصحاب علي، فقال لهم: "ويحكم، ما ذلك يريدون ولا يفعلون... وأجابوا الصلح والحكومة، وتفرقوا إلى دفن قتلاهم، ولم يجد علي عليه السلام بدءًا من أن يقبل الحكومة لما رأى من أصحابه".

والواضح أنَّ هذه الروايات تتعارض تمامًا عما عُرف عن شخصية علي عليه السلام من الشجاعة، فإن رأى أمرًا لا يرضاه لن يقبله، ولا يمكن لأحدٍ أن يجبره عليه، كما أنه من غير المعقول أن يرفض علي عليه السلام فكرة الاحتكام إلى القرآن مع الطرف الآخر وهو المعروف بحرصه على حفظ أمن المسلمين وجمع الكلمة ومساعدته في عقد الصلح مع أهل الجمل وصفين وإنهاء القتال.

ونظرًا للاختلاف الذي وقع في جيش علي عليه السلام بين قبول التحكيم ومواصلة القتال، فلما رأى علي عليه السلام ما هو فيه أجابهم إلى الحكومة؛ حفاظًا على وحدة جيشه^(٢)؛ فالإمام ليس له خيارٌ إلا أن يمضي مع الكثرة إلى السلم والحكومة. والأمل في صلحٍ يحقن الدم، ويجمع الشمل، أو يمضي مع القلة إلى الحرب واليأس^(٣).

وعلى كل حال؛ إذا كانت فكرة الاحتكام لعمر بن العاص، فهو لم يفعل غير التعبير عن فكرة كان يشاركه الكثيرون، ومن ثم وجد تأييدًا سريعًا لفكرته من قبل جند المعسكرين^(٤).

وإذا قيل إنَّ عليًا عليه السلام قد قبل الفكرة تحت ضغط أصحابه - كما تشير الأخبار التاريخية - فليس في ذلك أية مخالفة لأحكام الإسلام، فالإمام ملزمٌ على قبول أي فكرةٍ تتيح له فرصة حقن دماء المسلمين، فكانت من جملة الأسباب التي جعلت عليًا عليه السلام يجيب أهل الشام إلى الحكومة.

وأخيرًا فإنَّ الاحتكام والصلح مبدأ إسلاميٌّ، وهما في الأصل سبيلٌ آمِنٌ لإيقاف الفتن ومنع الإقتتال في عهد الخلافة الراشدة^(١)، ولم يكن علي عليه السلام لينخرج عن ذلك المسار الأمني لحفظ

(١) أخبار الخلفاء، ص ٥٤٢-٥٤٣.

(٢) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٨٨-١٨٩.

(٣) حسن صادق، جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى اغتيال السادات، مكتبة مدبولي - القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٤٧-٤٨. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: حسن صادق، جذور الفتنة).

(٤) محمد عليان، تاريخ الخلفاء الراشدين، ص ٣٥٠-٣٥١.

أمن المسلمين مخالفين ومؤيدين، حتى وإن لم تؤت نتائجها - نظراً لحجم خطورة الفتنة التي عصفت بالأمة الإسلامية في ذلك الوقت-، إلا أنها عمقت بشكلٍ تطبيقيٍّ معناها وأهميتها كأسلوبٍ أمني لحل النزاعات؛ حفظاً لأرواح المسلمين وأمنهم.

- إظهار الحق وإزهاق الباطل:

يُعد نوعاً من الأساليب الأمنية لإظهار وجه الحق من الباطل عن طريق الحوار والمناظرات والجدل المحمود، لقول الله -تعالى-: ﴿ وَجَادِهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٢). ولهذا اجتهد علي رضي الله عنه على إيضاح الحجة وإظهار الحق ودحض الباطل لمخالفيه ولأتباعه أيضاً.

ولما كان علي رضي الله عنه موقفاً يقيناً تاماً بصحة موقفه، وأنه على الحق، فلم يكن يدخل في أي مناظراتٍ أو جدالٍ إلا وهو على علمٍ تام بالأدلة الشرعية التي تثبت صحة موقفه لحسم الخلاف مع مخالفه، وقد سئل علي رضي الله عنه إن كان أهلُ الجمل على الباطل، فأجاب: "إنَّ الحق والباطل لا يُعرفان بأقدار الرجال، وبإعمال الظن، اعرف الحق تعرف أهله، واعرف الباطل تعرف أهله"^(٣).

فلما كانت وقعة الجمل بذل علي رضي الله عنه جهداً في سبيل إظهار الحق لأهل البصرة قبل الوقعة، إذ وجّه رسلاً من قبله إلى معسكر أهل الجمل، ومن أهمهم القعقاع بن عمرو فنجح في أن يرشد القوم إلى الحق، ويوضح لهم الباطل في موقفهم، فانتهوا إلى الاتفاق على الصلح^(٤)، إلا أنَّ مثيري الفتنة أو أصحاب الأهواء - كما سماهم ابن العربي^(٥) - لم تعجبهم النتيجة التي وصل إليها المعسكران، فأشعلوا الفتنة من جديد، كل ذلك حتى لا يقع برهان، ولا يقف الحال على بيان، وتُخفى قتلة عثمان.

(١) عزة رشاد قطورة، التحكيم في ضوء الشريعة الإسلامية، ١٤١٥/١٤١٦ هـ، ص ٤٢. (سيرد اسم المرجع مختصراً: عزة قطورة، التحكيم)؛ قدرى محمد محمود، التحكيم في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، دار الصميعة - الرياض، ط ١، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م، ص ٨٦. (سيرد اسم المرجع مختصراً: قدرى محمود، التحكيم).

(٢) سورة النحل، آية ١٢٥.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٣٥.

(٤) انظر: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٢٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٢٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٨٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢١٧.

(٥) العواصم من القواصم، ص ١٥٦-١٥٧.

وقد أكدت الروايات التاريخية رجوع الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله عن قتال علي عليه السلام بعد أن تبين لهم وجه الحق في موقف عليّ، حيث ذكرهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للزبير: "تقاتله وأنت ظالم له"^(١)، فتذكره الزبير بعد أن كان ناسياً^(٢)، فرجع عن القتال، وخرج من عسكرهم تائباً^(٣).

وقد قيل: إنَّ الزبير رجع عن القتال لما سمع أنَّ عمار بن ياسر مع عليّ فخاف أن يقتل عماراً^(٤)، إذ تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعمار: "يا عمار، تقتلك الفئة الباغية"^(٥).

وروى بعض أهل العلم أنَّ علياً عليه السلام دعا طلحة بن عبيد الله، فذكره أشياء من سوابقه مثل ما قال للزبير، فاعتزل في بعض الصفوف، فزُمي بسهم فمات^(٦).

كما ذكر سابقاً من أنَّ فريقاً من الصحابة لم يدخلوا في شيءٍ من القتال الذي كان بين علي ومعاوية إلى أن يتبين لهم وجه الحق من الضلالة؛ لعلمهم المسبق بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شأن عمار بن ياسر، ورد أنَّ جماعة قدموا إلى حذيفة بن اليمان في المدائن ليحدثهم عن الفتن، فأشار عليهم بالفئة التي يقاتل فيها عمار، وذكَّروهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنَّ عماراً تقتله الفئة الباغية^(٧)، كما ورد في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "إذا اختلف الناس كان ابن سمية مع الحق"^(٨). فكان لهذا الحديث الشريف أكبر الأثر في تراجع بعض الصحابة عن موقفهم المخالف لعلي عليه السلام وانضمامهم له، ففرى -مثلاً- أنَّ

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٤٠-٤١؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ١٠٠.

(٢) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٢١٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٢١؛ الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص ١٥٠.

(٣) ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٤٧٣-٤٧٥.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٢٩.

(٥) النسائي، أحمد بن شعيب، خصائص علي بن أبي طالب، رقم الحديث ١٦٣، ص ١١٩.

(٦) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٦٩.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٩٨.

(٨) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٤٨-٢٤٩.

خزيمة بن ثابت^(١) قد شهد الجمل وصفين وهو لا يسأل سيفًا ولم يقاتل، فلما قُتل عمار قال: "ظهرت لي الضلالة"، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "تقتله الفئة الباغية"، ثم تقدم فقاتل حتى قُتل^(٢).

كما ندم البعض منهم على قتالهم ضد علي رضي الله عنه، فقد روي عن ابن عمر أنه قال: "ما أجدني آسى على شيء من الدنيا إلا أني لم أقاتل الفئة الباغية"^(٣).

والفئة الباغية المقصودة بها في الحديث الشريف - كما فسره أهل العلم - هم أهل الشام، فقال ابن كثير في مقتل عمار رضي الله عنه: "... وبان وظهر بذلك سرُّ ما أخبر به الرسول ﷺ من أنه تقتله الفئة الباغية، وبان بذلك أنَّ عليًّا محقٌّ، وأنَّ معاويةً باغٍ، وما في ذلك من دلائل النبوة"^(٤).

وأجمع أهل العلم بالحديث أنَّ الحديث ثابتٌ وصحيحٌ، والذين قتلوه هم الذين باشروا قتله^(٥)، وأجمعوا على أنه قُتل مع عليٍّ بصفين، وهذا من إخباره ﷺ بالغيب وإعلام نبوته، وهو من أصح الأحاديث^(٦)، كما يرى ابن تيمية^(٧) أنَّ لفظ البغي إذا أُطلق فهو الظلم كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾^(٨).

فظهر للمسلمين بعد مقتل عمار أنَّ الصواب كان مع علي، واتفق على ذلك أهل السنة بعد اختلافٍ كان في القديم^(٩).

كما تنبأ رسول الله ﷺ لعلي رضي الله عنه بقتاله للخوارج، فقد روي عنه أنه قال: "إنَّ منكم من يقاتلُ على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله، فقال أبو بكر رضي الله عنه: أنا يا رسول الله؟ قال: لا، فقال عمر: أنا يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه خاصف النعل، يقصد علي رضي الله عنه"^(١).

(١) خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي ثم الخطمي، من السابقين الأولين، شهد بدرًا وما بعدها، وقيل: أول مشاهدته أحد، قتل بصفين. ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٣، ص ٦٣٢، ٢٠٠.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٤٠٤.

(٤) البداية والنهاية، ج ٤، ص ٢٤٥.

(٥) منهاج السنة، ج ٤، ص ٤١٨.

(٦) القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٧٤؛ ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٥٠٤-٥٠٦.

(٧) منهاج السنة، ج ٤، ص ٤١٨.

(٨) الحجرات، آية ٩.

(٩) ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٥٠٢.

وأشارت كتب التاريخ والسنة إلى الحديث الشريف المتفق على صحته قوله ﷺ: "تمرقُّ مارقةً على حين فرقةٍ من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق" (٢).

كما روي عنه ﷺ أنه قال: "إنَّ قومًا يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، طوبى لمن قتلهم وقتلوه، علامتهم فيها رجلٌ مخدجٌ اليد" (٣).

وفي حديث عبد الله بن عمرو: "رجل يقال له عمرو ذو الخويصرة، أو الخنيسر" (٤)، مما دل على أنَّ هؤلاء المارقة على الضلال وعلياً وطائفته هم أقرب إلى الحق من طائفة معاوية (٥).

ورغم وجود الأدلة الشرعية الدالة على ضلالة هذه الفرقة وانحراف عقيدتها وعلى وجوب قتلهم، لكن لم يرد في كتب التاريخ أنَّ علياً ﷺ قد اتبع العنف في ردهم، وإنما تُظهر لنا الروايات حرص عليٍّ ﷺ على إظهار الحق في موقفه والباطل في موقفهم بالقرآن والسنة لإبطال شبهتهم وتصحيح الفهم الخاطئ لديهم للقرآن والسنة، مع تكرار الدعوة إليهم، وإيفاد الرسل إليهم أو الخروج إليهم بنفسه (٦).

كما أوضحت الأخبار التاريخية تراجع طائفة من الخوارج عن القتال، وعلى رأسهم فروة بن نوفل الأشجعي (٧)، فانصرف ومعه خمسمائة من أصحابه، وقال لأصحابه: "والله ما ندري علام

(١) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٤٦.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤١٣.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٤٩.

(٤) المبرد، أخبار الخوارج، ص ٤٠-٤١.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٥٠، ٤١٣.

(٦) انظر: المبحث الثالث، المطلب الخامس من هذا الفصل، ص ٣١٦، والمبحث الرابع، المطلب الثالث من هذا الفصل، ص ٣٤٠.

(٧) فروة بن نوفل الأشجعي، من الخوارج، خرج على المغيرة بن شعبة في صدر خلافة معاوية، فبعث إليهم المغيرة فقتلوا سنة ٤٥ هـ، وليس لفروة بن نوفل صحبة ولا رؤية. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكنايني العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ج ٨، ص ٢٣٩. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن حجر، تهذيب التهذيب).

نقاتل علياً، وليست في قتله حجة ولا بيان"، واستأمن إلى الراية منهم ألف رجل، فلم يبق مع عبد الله بن وهب إلا أقل من أربعة آلاف رجل"^(١)؛ لتظهر لنا مدى قوة حجة علي عليه السلام ومن معه.

كما حرص عليه السلام في إطار جهوده لإيضاح الحق وإزهاق الباطل أن يبين ذلك لأصحابه؛ ليبين لهم صحة موقفه لإزالة الشك من نفوسهم إن وجدت، إذ تؤكد الأخبار التاريخية أنه لما دار القتال وانحذل الخوارج عن رئيسهم فأرادوا الجسر، وقيل لعلي: إنهم يريدون الجسر، فأخبرهم أنهم لن يبلغوا النطفة، وجعل الناس يقولون له في ذلك حتى كادوا يشكون، ثم قالوا: قد رجعوا يا أمير المؤمنين! فقال: والله! ما كذبت، ولا كُذبت، ثم خرج إليهم في أصحابه وقد قال لهم: إنه والله ما يُقتل منكم عشرة، ولا يفلت منهم عشرة، فقتل من أصحابه تسعة، وأفلت منهم ثمانية^(٢).

وإخبارهم بعدم بلوغهم النطفة وعدد من يُقتل من المسلمين وعدد من يبقى من الخوارج دلالة على أنه على الحق وهم على باطل، ولا يفهم من ذلك أنه يعلم الغيب، وإنما سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحققت في زمانه صلى الله عليه وسلم.

كما ذكر العلماء أنّ علياً عليه السلام أمر أصحابه بتعقب رجلٍ من الخوارج بعد هزيمة الخوارج في النهروان كان قد ذكر أوصافه النبي صلى الله عليه وسلم بالتفصيل لأصحابه، ويعرف بذي الثدية، وهو علامة على الفرقة التي تمرق مروق السهم من الرمية، وصفته أسود إحدى يديه، كأنها ظبي شاة، أو حلمة ثدي^(٣)، فلما وجدوه قتيلاً فرح علي فرحاً شديداً^(٤)، ثم قال: "الله أكبر! والله ما كذبت ولا كُذبت، أما والله لولا أن تنكلوا عن العمل لأخبرتكم بما قضى الله على لسان نبيه لمن قاتلهم مستبصرًا في قتالهم"^(٥).

وحقيقةً لقد فقا علي عليه السلام عين الفتنة بقتاله للخوارج^(٦)، فأظهر للمسلمين أنه على الحق كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، غير أنّ هذا الإجراء لم يمنع من وقوع الصدام العسكري المقدر بين

(١) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢١٠.

(٢) المبرد، أخبار الخوارج، ص ٢٠-٢١.

(٣) النسائي، خصائص علي بن أبي طالب، ص ١٢٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٣٥-١٣٦؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١٢٤.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٥٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢٢-١٢٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٣٥.

(٦) النسائي، خصائص علي بن أبي طالب، ص ١٣٢.

علي عليه السلام، ومخالفه، ولكن يمكن القول إنَّ عليًّا عليه السلام أراد أن يُظهر من خلال هذا الإجراء وجه الحقيقة في موقفه لمخالفه ولأتباعه بالأدلة الشرعية، وكى تكون له حجة يحتج بها أمام الله - سبحانه وتعالى - بأنه أدى الأمانة التي أوكل بها في حفظ أمن وسلامة الأمة والدولة الإسلامية.

- العدل مع المخالفين وحفظ حقوقهم:

كان علي عليه السلام طيلة فترة خلافته حريصًا على مراعاة حقوق مخالفه ومعاملتهم المعاملة الحسنة بعدلٍ وإحسان، عملاً بقول الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾^(١). وقد ظهر ذلك واضحًا وجليًا في سياسة علي عليه السلام الأمنية تجاه من خالفه من أهل الفرقة والبدع، وتجلت صور عدله مع مخالفه في أشكال عدة، منها:

أولاً: الدعوة والمناظرة بالحجة والبينة؛ لبيان الحق وإظهار ضلالة المخالفين وإبطال شبهتهم بالحجج والبراهين قبل قتالهم، وهذا ما فعله عليه السلام مع أهل الجمل بمراستهم أو إرسال الرسل إليهم، أو الخروج إليهم بنفسه لمحدثهم^(٢).

وأورد ابن خياط في رواية له أنه عام ٣٧هـ/٦٥٨م خرج علي إلى أهل حروراء فحاجَّهم فرجعوا^(٣)، كما أنه من خلال لقاءاته بمخالفه في كل وقائع الفتنة التي خاضها حرص على دعوتهم إلى الصلح والاحتكام إلى كتاب الله قبل القتال وفي أثنائها، ودعوتهم إلى الحق وترك الفرقة^(٤).

كما جادل الخوارج بالبينة والحجة القوية، وأوصى رسله بأن يجادلوهم بنصوص القرآن وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين لهم أنَّ الخطأ في العمل لا يقتضي الكفر^(٥).

(١) سورة: المائدة، آية ٩٠.

(٢) قد ذكرنا سابقًا لقاءات علي مع قادة أهل الجمل في المطلب الثالث والخامس من هذا المبحث، الفصل الرابع.

(٣) ابن خياط، تاريخه، ص ١٩٢.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٣٦-٣٧.

(٥) أحمد محمد أحمد جلي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الشيعة والخوارج، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٥١-٥٢. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: أحمد جلي، الشيعة والخوارج).

كما أنه كان يأمر قُوَّادَه أن لا يبدأوا أحدًا بالقتال إلا إذا بدأوهم، فقد أمر قائده الأشتر بذلك عندما بعثه إلى أهل صفين بقوله: "وإياك أن تبدأ القوم بقتال إلا أن يبدأوك، حتى تدعوهم، وتسمع قولهم.."(١).

ثانيًا: الإقرار لهم بالإسلام وبأفضالهم وحسناتهم، فلم يمنعه مخالفتهم له وخروجهم عن طاعته عن الإقرار بذلك، فقد سئل علي عليه السلام عما إذا كان قتلى الجمل مشركين، أو منافقين، فأجاب: "من الشرك فروا، إنما هم إخواننا بغوا علينا"(٢). كما كان يثني على قتلاهم، ويذكر أفضالهم. فبعد موقعة الجمل جعل علي عليه السلام كلما مر برجلٍ فيه خير قال: "زعم من زعم أنه لم يخرج إلينا إلا الغوغاء، هذا العابد المجتهد..."(٣).

ثالثًا: منع علي عليه السلام أصحابه من التعرض بالشتم واللعن لإخوانهم من أهل الشام، إذ بلغه أن جماعةً من أصحابه يشتمون معاوية عليه السلام ويلعنون أهل الشام، فأمرهم بالكف، ثم وقف فيهم موجهاً ومعلمًا يعلمهم أن يقولوا: "اللهم احقن دماءنا ودماءهم، واصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله..."(٤).

وورد أنه بعد موقعة الجمل استاءت بعض النسوة على علي عليه السلام، فأعرض عنهن، وحرّضه بعض أصحابه عليهن فمنعهم، وقال: "إنَّ النساء ضعيفات، وكنا نؤمر بالكف عنهن وهن مشركات، فكيف بهن مسلمات؟"(٥).

خامسًا: منح الأمان لمن أراد الرجوع إلى الحق منهم، ونصب رايةً لذلك في كل وقائعه - كما تقدم سابقًا-، وقد أمر علي عليه السلام مناديه أن ينادي في يوم الجمل: "... ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن"(٦)، وآمن الناس جميعًا بعد الجمل(١)، وقال: "إنكم آمنون، كف بعض الناس عن بعض"(٢).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) صابر طعيمة، دراسات في الفرق، ص ١٣٨-١٣٩.

(٣) الأسدي، الفتنة، ص ١٧٨؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٧.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٦٥؛ ابن أعثم، الفتوح، ج ١، ص ٥٦٢-٥٦٣.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ٢١٥.

وفي موقعة النهروان أعطى الخوارج فرصة للرجوع إلى الحق حين رفع راية الأمان لمن جاءها ممن لم يقتل ولم يستعرض^(٣)، فانصرف منهم طوائف كثيرة، ولم يبق منهم إلا ألف، أو أقل مع عبد الله الراسبي^(٤).

كما ذكر أنه أمر قائده معقل بن قيس أن يرفع راية الأمان لأتباع الخريت الناجي من أهل عمان، إلا الخريت وأصحابه الذين حاربوا أول الأمر، وبدأوا القتال، فتفرقت عنه أعداد، وانضوت تحت لواء الأمان المنصوب، ولم يبق معه إلا قومه من بني ناجية الذين ارتدوا عن دينهم، ومن كان منهم على النصرانية، ومانعو الصدقات^(٥).

سادسًا: حفظ حقوقهم التي شرعها لهم الله -تعالى- ولسائر المسلمين، لا ينقص منها شيئًا؛ في الأموال والدماء والعبادة.

وقد أكدت المصادر التاريخية على أنّ عليًّا عليه السلام لم يقتل أسرى المخالفين، أو أجهز على جرحاهم^(٦)، كما حرم علي عليه السلام دم من تاب ورجع ممن خالفه، فيذكر في ذلك أنّ الزبير بن العوام حين رجع عن موقفه من علي عليه السلام يوم الجمل، وترك معسكره تائبًا فقتل على يد ابن جرموز فدخل على علي عليه السلام ليبشره بذلك، فغضب عليه علي عليه السلام وقال: "بشر قاتل ابن صفية بالنار"، وسبب قوله ذلك؛ لأنّ الزبير كان راجعًا وتاب. والباغي إذا ولى حرم دمه، وأيضًا فإنه غدر به، حيث آمنه ثم قتله^(٧).

وأما فيما يتعلق بالمال فإنّ عليًّا عليه السلام لم يمنعهم من العطاء والفيء ما لم يظهروا الخروج على الناس، وهو مع هذا يعلم أنهم يسبون ويبلغون منه أكثر من السب، إلا أنهم كانوا مع المسلمين في أمورهم ومحاضرتهم حتى صاروا إلى الخروج بعد^(٨)، فقد قال علي عليه السلام للخوارج: "لكم علينا ثلاث:

(١) ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٤٨٩-٤٩٠؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) الأسددي، الفتنة، ص ١٦٦.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٢١.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٦٥.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٨٠.

(٦) سيأتي ذكر ذلك لاحقًا.

(٧) المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٢١٦.

(٨) الأموال، ص ٢٩٦-٢٩٧.

لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا تمنعكم الفياء ما دامت أيديكم معنا، ولا نبدأكم بقتال"^(١)؛ مقتدياً بسيرة رسول الله ﷺ في المنافقين في كفه عنهم مع علمه بمعتقدهم؛ لتظاهرهم بطاعته مع استبطان معصيته"^(٢).

وكان من جملة وصاياه وأوامره لأصحابه في كل وقائعه أن لا يأخذوا شيئاً من أموال المخالفين المنهزمين"^(٣)، فلم يأخذ أحداً بما استهلكه من دم ولا مال مع معرفة القاتل والمقتول والتالف والمتلوف"^(٤). فلما كان يوم الجمل امتنع عن تقسيم أموال أهل الجمل كغنيمة"^(٥)، فتكلم به الخوارج يوم الجمل وقالوا: ما أحل لنا دماءكم وحرّم علينا أموالهم، فقال علي: هي السنة في أهل القبلة. قالوا: ما ندري ما هذا؟ قال: فهذه عائشة رأس القوم، أتتساهمون عليها؟ قالوا: سبحان الله! أمنا، قال: فهي حرام؟ قالوا: نعم! قال: "فإنه يحرم من أبنائنا ما يحرم منها"^(٦)، فأمر بجمع الأسلاب وأدخلها مسجد البصرة ونادى في الناس: "من عرف شيئاً من قماشه فليأخذه"^(٧). وزيد في رواية للطبري: "... إلا سلاحاً كان في الخزائن عليه سمة السلطان"، وإنما كان ذلك السلاح في أيديهم من غير تنفيل من السلطان"^(٨).

وكذلك فعل مع الخوارج، فلم يخمس ما أصاب يوم النهراوان، فقد جمع كل ما كان في معسكر الخوارج من المتاع والعبيد والإماء وردّه إلى أهله، أما السلاح والدواب فقسمها بين المسلمين"^(٩).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٣٣؛ الماوردي، أهل البغي، ص ١٢٠-١٢١.

(٢) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٠-١٢١.

(٣) ابن الوردي، زين الدين عمر، تنمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق: أحمد رفعت البدرائي، دار المعرفة - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م، ج ١، ص ١٥٠. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن الوردي، تنمة المختصر في أخبار البشر).

(٤) ابن الوردي، تنمة المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ١٤٩.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٦) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٧٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٧) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩٢.

(٨) تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٧.

(٩) المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٤-١.

كما حفظ حقوق أبناء طلحة بن عبيد الله، فأخذ أرضهم مخافة أن ينتهبها الناس، ثم أمر عامله أن يدفع إليهم أرضهم، فلما التقى بهم وكان قد سألمهم أن يأتوه في الحاجة، ثم قال لأحد أبناء طلحة: "إني لأرجو أن يجعلني الله وأباك من الذين قال الله -عز وجل-: إخواناً على سرر متقابلين"^(١).

سابعاً: المعاملة الحسنة للأسرى والجرحى من المخالفين، فلم يأمر بقتل أحدٍ من أسرى أهل البغي ولا من الخوارج إلا على سبيل القود والقصاص بمن قتل من المسلمين، فكان إذا أخذ أسيراً من أهل الشام خلى سبيله، إلا أن يكون قد قتل أحدًا من أصحابه فيقتله به، فإذا خلى سبيله فإن عاد الثانية قتله، ولم يخلّ سبيله^(٢)؛ لأنَّ الإمام مأمورٌ بالقتال لا بالقتل. والمويّ غير مقاتل، فلم يجز أن يُقتل. ولأنَّ المراد بالقتال الكفُّ، والمويّ كافٌّ، فلم يجز أن يتبع^(٣).

ولم يُجز عليٌّ عليه السلام لأصحابه الإجهازَ على الجرحى المخالفين؛ لأنهم مسلمون، فقد أمر مناديه يوم الجمل أن ينادي بأمره بأن لا يُقتل مدبّرٌ، ولا يجهزوا على جريح، ولا يُقتل أسيرٌ^(٤).

كما ورد أنه بعد وقعة الجمل وجد ممن به رمقٌ أربعمائة، فدفعهم إلى عشائهم، ولم يجهز عليهم، ورد الرقيق على أهله حين قدم الكوفة^(٥)، وفي صنفين فعل مثل ذلك، فلم يجهز على الجرحى ولا على من أدبر بصنفين^(٦).

كما كان في الخوارج أربعون جريحًا بعد النهروان، فأمر علي عليه السلام بإدخالهم الكوفة ومداواتهم، ثم قال: الحقوا بأي البلاد شئتم^(٧).

ثامنًا: أذن للناس بدفن قتلاهم بعد الجمل، بل وصلى عليهم، ویترحم على قتلاهم، ومما يروى في ذلك أنه مرَّ بقتلى الجمل، فقال: "اللهم اغفر لنا ولهم"^(١).

(١) ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧٤٧.

(٢) نصر بن مزاحم، صنفين، ص ٥١٨-٥١٩.

(٣) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١١٦-١١٧.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص ٢١٥.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٤٩.

(٦) نصر بن مزاحم، صنفين، ص ٥١٨-٥١٩.

(٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢٤٨.

تاسعاً: الإحسان لمخالفيه من صور عدله، وتؤكد الروايات التاريخية أنه لما ظهر على أهل الجمل لم يعاتب أم المؤمنين عائشة لما كان، بل أكرمها وأنزلها في دار البصرة وجعلها إلى المدينة بكل شيء لها من مركبٍ وزادٍ ومتاعٍ، وأخرج معها كلَّ من نجا ممن خرج معها إلا من أحب المقام، واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة، وجعل أخاها، وشيعها هو وأولاده، وودعها، رضي الله عنه (٢)، كما أعطى الأمان لكل من شارك بالجمل من مخالفه، وأحسن إلى أسرى كل الوقائع التي خاضها.

وهكذا فإنَّ التعاملَ الإنساني المثالي الذي أظهره سيدنا علي رضي الله عنه تجاه مخالفه كان له أثره الواضح في ترسيخ النهج الأمني الذي سار عليه علي رضي الله عنه اقتداءً بسياسة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد ورد في رواية المدائني عن عوانة أنَّ علياً رضي الله عنه قال: "سرت في أهل البصرة سيرة رسول الله في أهل مكة" (٣)، فقد سلم لهم بهذه الحقوق وبحق الاختلاف في الرأي معه ما لم يقاتلوه أو يخرجوا على الجماعة، ودون أن تؤدي آراؤهم وأفكارهم إلى الفرقة وحمل السلاح على المسلمين.

– معاقبة ونفي وقتال المخالفين:

سار علي رضي الله عنه على سياسة سابقه في معاقبة المخالفين والخارجين عن الطاعة حفظاً لأمن الدولة والرعية، فقد أشارت المصادر التاريخية أنَّ علياً رضي الله عنه طبَّق أسلوب النفي على كل من يكتاب معاوية وينقلون له أخباره وتحركاته إلى بلادٍ لا سلطان فيها لمعاوية، كما فعل مع خالد بن المعمر بعد اتصاله بمعاوية (٤)؛ حرصاً منه على أمن جيشه ووحدته.

كما أوقع عقوبة النفي على بعض غلاة السبئية، فنفى عبد الله بن السوداء إلى ساباط بالمدائن، كان يعين السبئية على قولها لغلوه في علي رضي الله عنه، فافتتن به وبأقواله الرعاع بعد قتل علي (٥).

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٧٤.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٦٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٩٤؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٤٢.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٤.

(٤) انظر المبحث الثالث من هذا الفصل، مطلب أهل صفين، ص ٣١٠.

(٥) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٢٢-٢٢٣؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢١٥.

وورد أنه أمر بحرق غلاة الشيعة بالنار كعقوبة لهم حين زعموا أنه إله^(١)، لكنه تراجع عن فعل ذلك حين ذكره ابن عباس بنهي رسول الله ﷺ^(٢).

وأما القتال فكان الحل العسكري الأخير أمام علي رضي الله عنه، فلم يلجأ إليه إلا مجبراً، أو مضطراً، بعد أن استنفذ كل الأساليب السلمية لحل الخلاف والنزاع مع مخالفه. والجدير بالملاحظة أن المصادر التاريخية قد أسهبت في الحديث عن وقائع علي رضي الله عنه العسكرية ضد مخالفه في الجمل وصفين والنهروان. في حين لا نجد ذكراً لأشكال العقوبات الأخرى ضد المخالفين، وتُعد قليلة مقارنة بالعهود السابقة، ومن المحتمل أن ذلك يرجع إلى طبيعة الأحداث العظمى التي خاضها المسلمون في ذلك الوقت، والتي تتطلب ضرورة التدخل العسكري لحسم الخلاف المتأزم وإرجاع المخالف إلى رشده، ولم يكن رضي الله عنه في ذلك مخالفاً لحكم الله فيهم، قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٣).

قال الشافعي: قول الله -تعالى-: ﴿فَقَاتِلُوا﴾ يتضمن الأمر بقتالهم لا بقتلهم، حتى تراجع عن القتال بالهزيمة أو الترك للقتال، في أي حال تركوا فيها القتال فقد فاءوا، وحرّم قتالهم^(٤)، والله -تعالى- أمر بالقتال إلى الفيء ثم الإصلاح، لم يأمر بقتال مجرد، بل قال: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٥).

ولا يقصد بإباحة القتال ضد البغاة إراقة الدماء، ولكن يقصد منه الردع عن البغي، وإعادةهم إلى الجماعة والحق، ولذا أجمع الفقهاء على أن كل من خرج على الإمام الشرعي هو باغ^(٦)، وأن قتاله واجب حتى يرجع إلى الحق، ودلالة ذلك القول منعقد عن فعل إمامين، هما: أبو

(١) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٥٧.

(٢) الماوردي، حكم المرتد، ص ٣٠.

(٣) سورة الحجرت، آية ٩.

(٤) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٠٩.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٢٤-٤٢٥.

(٦) باغ: البغي يأتي بمعنى التعدي. وبغى عليه استطال. وبابه: رمى. وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بغي. الرازي، مختار الصحاح، ص ٥٩. (مادة بغي). وورد عند ابن منظور أن البغي يأتي بمعنى الظلم والفساد، والفتنة الباغية

بكر رضي الله عنه في قتاله مانعي الزكاة، وعلي رضي الله عنه في قتاله من خلع طاعته من أهل الجمل وأهل الشام والخوارج^(١)، وهو ما أكده علي رضي الله عنه من أنّ القصد من قتاله لأهل الجمل وصفين ليس لكفرهم، وإنما الردع والتأديب وردّهم إلى الحق، فحين سئل علي رضي الله عنه عن أصحاب الجمل، قال: "إخواننا، بَعُوا علينا"^(٢).

وقد اختلفت سياسته رضي الله عنه في قتاله للبغاة عن قتال أهل دار الحرب، إذ أظهرت سياسته أحكام البغاة التفصيلية بجلاءٍ ووضوحٍ بعقليةٍ فقهيةٍ، فبيّن الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها عند قتال البغاة من المسلمين، ومنها:

أولاً: أنّ مجرد الخلاف مع الإمام لا يوجب القتال، لكن لو أمكن دفع البغي بلا قتال؛ بوعظٍ، أو فتياً، أو أمرٍ بمعروفٍ لم يجز القتال، ولو اندفع البغي بقتلٍ واحدٍ مقدورٍ عليه، أو إقامة حدٍّ، أو تعزيرٍ لم يجز القتال، وكثيراً ما تنور الفتنة إذا ظلّم بعض طائفة لطائفة أخرى، فإذا أمكن استيفاء حق المظلوم بلا قتال لم يجز القتال^(٣)، ولذلك لو أنّ الخوارج سلموا لعلي قتلة الصحابي عبد الله بن خباب كما طلب منهم لما قاتلهم، قال الصنعاني^(٤): "فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدم الحرام، فدل على أنه مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال من خالفه".

وحين أظهر الخريثُ الخلاف، وأخل بأمن العباد والطريق وعات فساداً في الأرض، طالبه قائد علي زياد بن خصفة بأن يسلمه قتلة من قتلوهم، فأبى! فقوتلوا إلى أن هزم^(٥).

ثانياً: الدعوة والإنذار قبل استخدام القوة، والله -تعالى- لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداءً لمجرد بغيتهم، بل إنما أمر إذا اقتتل المؤمنون بالإصلاح بينهم، وربط تسويغ قتالهم بمبادأتهم بالعدوان، وبالتالي لا يجوز قبلها استخدام القوة ضدهم إلا بعد اللجوء إلى وسائلٍ أخرى للإقناع^(٦). ولم يكن

هي الظلمة والخارجة عن طاعة الإمام العادل. وأصل البغي مجاوزة الحد، وإفراطاً على المقدار الذي هو حد الشيء بغيّ.

لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٢، (مادة بغي).

(١) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ٦٦٤-٦٦٦.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٧٤.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٢٥-٤٢٦.

(٤) الصنعاني، سبل السلام، ج ٣، ص ٥٢٢.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٧٨-١٧٩.

(٦) انظر: السيد عمر، الدور السياسي للصفوة، ص ٣٢٥-٣٣٠.

علي عليه السلام ليحل قتال البغاة قبل الإعذار إليهم وإنذارهم، فإذا امتنعوا قاتلهم، وقد ورد على لسان علي قوله لأصحابه يوم الجمل: "احملوا على القوم! فقد أعذرنا إليهم،..."^(١).

ويذكر أنّ أهل العراق وأهل الشام قد أقاموا ثلاثة أيام لم يكن بينهم قتال، فكان يرسل عليّ إليهم يكلمهم ويدعوهم^(٢).

وروي أنه نادى في أهل الشام قبل بدء المعركة فقال: "يا أهل الشام، إني استدمتكم واستأنيت بكم لتراجعوا الحق، وتنبؤوا إليه، واحتججت عليكم بكتاب الله، ودعوتكم إليه، فلم تتناهاوا عن طغيانٍ، ولم تجيبوا إلى حق..."^(٣). وجعل عليّ الأجل مع أهل صفين لعل الله يأتي فيه بالهدنة بعد افتراق الأمة^(٤).

وكذلك الأمر مع الخوارج، فقد حاول كثيراً أن يردهم عن أفكارهم، ويمنعهم من شق عصا الجماعة، فبعث رسلاً من قبله من أمثال عبد الله بن عباس، ليراجعهم، ويحاجّوهم، فرجع بعضهم، وبقي آخرون على موقفهم.

كما سار إليهم علي عليه السلام بنفسه ليكلمهم بالحجة والبينة، إلا أنّ محاولاته باءت بالفشل، فلم يبق أمامه إلا استخدام القوة العسكرية لردعهم وتأديبهم^(٥).

وفي وقعة صفين لما دار القتال على شريعة الماء أرسل إليهم علي عليه السلام، وقال: "... إنا نكره قتالكم قبل الإعذار إليكم... وقد بدأتنا بالقتال، ونحن من رأينا الكف عنك حتى ندعوك ونحتج عليك..."^(٦).

ثالثاً: أن لا يبدأ بحرب ما لم يبدؤوهم بالمنازعة والقتال^(٧)؛ حقناً لدماء المسلمين. ومما يروى في ذلك: أنّ رجلاً من عسكر أهل الجمل رمى بسهم فقتل رجلاً من أصحابه، فقال: "اللهم

(١) ابن قتيبة الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٢٦.

(٣) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٢٠٣.

(٤) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٩١-١٩٣؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١١٣-١١١٤.

(٥) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٠٧. وانظر المبحث الثالث من هذا الفصل، مطلب الخوارج.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٧٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ١٦٦-١٦٧.

(٧) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٣.

اشهد! ثم رُمي آخر، فقال علي عليه السلام: اللهم اشهد! ثم رجلاً آخر، فقال علي عليه السلام: اللهم اشهد! ثم كانت الحرب^(١). كما روي أنه لما حكمت الخوارج وخرجوا على علي عليه السلام قال: "لا أقاتلهم حتى يقاتلوني، وسيفعلون"^(٢).

رابعاً: التدخل العسكري لا يكون إلا لردّ عدوان البغاة ممن يعمدون إلى إرهاب الأمنيين من المسلمين وغيرهم، وهو ما فعله مع الخوارج بعد أن تعددت مخالفتهم وعاثوا في البلاد فساداً، فقدّم قتالهم على قتال أهل الشام لشدة ما لقيه المسلمون من بغيهم وعدوانهم^(٣). ثم لم يزل معهم في حرب إلى أن قتله ابن ملجم الخارجي^(٤).

كما وجه في نفس العام قوةً عسكرية لقتال الخريت بن راشد الناجي لمنع عدوانه وفساده^(٥)، وإزاء عدوانهم وبغيهم وفسادهم أخرج علي عليه السلام في أثرهم من يرُدُّهم ويمنعهم، كما أمر بتتبع الخريت حتى يُقتل، أو يُنفى، "فإنه لم يزل للمسلمين عدواً وللقاسطين ولياً ما بقي"، فكان له ما أراد^(٦).

ومما يذكر في ذلك -أيضاً- أنه وبعد انقضاء وقعة الجمل في عام ٣٦هـ/٦٥٧م أمر بقتال جماعة من صعاليك العرب قد عاثوا فساداً في إقليم سجستان وأخلوا بالأمن، فهزموا، وضُبطت البلاد^(٧).

(١) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٨٢.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ١١٢١.

(٤) القلقشندي، مآثر الإنافة، ج ١، ص ١٠٣. وتغيير وجهته التي استعد لها لدلالة على عظم الأفعال التي قام بها هؤلاء الخوارج من إخلالٍ بأمن المجتمع الإسلامي. فالتوجه إليهم وقتالهم هو الأولى من السير نحو بلاد الشام، فوجود مثل هؤلاء يُعدُّ أشدَّ خطورةً، وقتالهم أكثر إلحاحاً من مواجهة أهل الشام.

(٥) لتفاصيلٍ أوسع انظر: اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٩٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥٣-١٥٤. وانظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، المطلب الرابع.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٣٨.

(٧) ابن خياط، تاريخه، ص ١٩٩؛ الكامل، ج ٣، ص ١٥٠.

خامساً: حفظ حقوق البغاة من أهل القبلة أثناء القتال وبعده، وهو ما كان يوصي به علي عليه السلام قاداته في قتاله ضدهم، فقد ورد قوله لعبد الله بن بديل: "يا أبا علقمة! لا تبيّت القوم، ولا تدقّف على جريحهم، ولا تطلب هاربهم" (١).

كما أكدت الأخبار التاريخية أنه في وقائعه وحروبه سار فيهم سيرةً حسنةً بعد القتال (٢) اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد أورد الماوردي في كتابه (٣) حديث عبد الله بن مسعود أنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: "يا ابن أم عبد! ما حكم من بغى من أمّتي؟ قال: الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: "لا يتبع مدبرهم، ولا يُجهز على جريحهم، ولا يُقتل أسيرهم، ولا يُقسم فيئهم" (٤). وسيرة علي عليه السلام فيهم كانت هكذا، وعليها عمل المسلمون بعده؛ لأنّ المقصود بقتالهم كفّهم عن القتال، وليس قتلهم".

وليس للخليفة أن يمنع معارضيهِ الفياء ما جرى عليهم حكم الإسلام وأيديهم في جهاد عدوه، ولا يحال بينهم وبين المساجد والأسواق، لما روي عن قوله للخوارج حين حكموا: "فقال: إنّ لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا الفياء ما دمتم معنا، ولا نقاتلكم حتى تبدأونا، وننتظر فيكم أمر الله" (٥). أما من خالف من نصارى بني ناجية فمن لم يقبل منهم الإسلام تعرضوا للسي، فسبى منهم خمسمائة أهل بيت (٦)؛ ليكونوا نكالا لمن بعدهم من أهل الذمة كيلا يمنعوا الجزية ويجترئوا على قتال أهل القبلة (٧)، وأما من ارتد منهم فقد عرض عليه الإسلام، فأسلموا إلا رجلاً واحداً قُتل (٨).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ١٠٥.

(٢) ذكرنا ذلك سابقاً في مبحث سابق. انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل، المطلب الثاني والثالث والرابع.

(٣) الماوردي، قتال أهل البغي، ص ١٢٩-١٣٠.

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعبد الله بن مسعود: "يا ابن مسعود أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة قال بن مسعود الله ورسوله أعلم قال فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم ولا يقتل أسيرهم ولا يذفف على جريحهم". النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج ٢، ص ١٦٨. (سير ذكر المصدر مختصراً: النيسابوري، المستدرك على الصحيحين).

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١١٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ٢٥٨.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٢، ج ٣، ص ٢٨٣.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٦.

(٨) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٦.

ولم يكن قتاله في الجمل وصفين بأمرٍ من النبي ﷺ، وإنما كان رأيًا رآه. قال أبو داود في سننه: "عن قيس بن عباد، قال: قلت لعلي: أخبرنا عن مسيرك هذا، أعهد عهده إليك رسول الله ﷺ أم رأي رأيته؟ قال: ما عهد إلي رسول الله شيئًا، ولكنه رأيي رأيته"^(١). فهو اجتهاد منه، كما قال النبي ﷺ: "إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران"^(٢).

وأما قتاله للخوارج في النهروان قد وجبت بالسنة المستفيضة عن النبي ﷺ وباتفاق الصحابة وعلماء السنة، فهم مبتدعة ضالون، وإنَّ أمير المؤمنين عليًّا كان من أفضل أعماله قتال الخوارج^(٣).

وأخيرًا فلم يكن أمام علي ﷺ إلا أن يقاتل المخالفين والخارجين عن الطاعة، حيث لم تجد معهم الوسائل السلمية لإرجاعهم إلى الحق والطاعة، فقرر قتالهم فورد عنه قوله، قوله: "فوالله ما وجدت من قتال القوم بدًّا، أو الكفر بما أنزل على محمد ﷺ"^(٤)، وما قرره علي ﷺ قد أظهر حكم الإسلام في معاملة البغاة من أهل القبلة في حالة السلم والحرب وبوضوح تام.

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٩٦.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٤، ص ٤٢١-٤٢٢.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٨، ص ٥٢٣؛ ج ٦، ص ١١٦.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٣٣؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٨، ص ٥٦.

الفصل الخامس

الأجهزة والتنظيمات الأمنية في عصر
الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم

- الحراسة.
- السجن.
- العس.
- الشرطة.
- الجيش.

الفصل الخامس

الأجهزة والتنظيمات الأمنية في عصر الخلفاء الراشدين ﷺ

شهد عصر الخلفاء الراشدين وعيًا عامًا بأهمية الأمن وضرورة توفيره من أجل الحفاظ على كيان الدولة التي أقامها نبي الأمة ﷺ، وما شهدته الخلافة الراشدة من أحداثٍ وفتنٍ قد عمقت الوعي بالناحية الأمنية بشكلٍ أكبر، مما دفعهم إلى إحداث أنظمةٍ لم تكن موجودة في السنوات الأولى من عصر الخلافة الراشدة، وتطور هذا الوعي الأمني والإحساس بأهمية وجود أجهزةٍ وتنظيماتٍ تعينهم على تثبيت الأمن والاستقرار ومواجهة كل ما من شأنه أنه قد يزعزع أمن الأمة الإسلامية.

والمصادر التاريخية التي بين أيدينا لا تخبرنا مباشرة عن هذه الأجهزة الأمنية في أمصار الدولة الإسلامية، ولكن من خلال الأحداث التي مرت بها الأمة الإسلامية في تلك الفترة؛ ومن خلال تتبع فعل الخلفاء الراشدين وسياساتهم الأمنية التطبيقية قد ظهر فيه وجود الأجهزة الأمنية في الأمصار الإسلامية، فما يجري في حاضرة الخلافة الراشدة يجري على غيرها من الأمصار الإسلامية.

واشتملت هذه الأجهزة الأمنية في ذلك العهد على الحراسة والسجن والعس والشرطة والجيش، وهي أجهزةٌ ظهرت بداياتها في العهد النبوي، ثم استمرت في العهد الراشدي، حتى أصبح بعضها نواةً لأجهزة أمنية أخرى أكثر شموليةً وفعاليةً، مما ساعد على تقدمها وتحسين أدائها على نحو أفضل مما كانت عليه.

● الحراسة:

الحراسة رباطٌ في سبيل الله أمر به المسلمون؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١)، ولها فضلٌ عظيم ومكانٌ كريم، ولفاعلها الثواب والجزاء العظيم عند الله - سبحانه وتعالى - لما يترتب عليه من الحفاظ على حمى الوطن واستتباب الأمن وتيسير العمل والعبادة، ففي حديث سهل بن معاذ عن أبيه عن النبي ﷺ قال: " من حرسَ من وراء المسلمين في سبيل الله مُتَطَوِّعًا لا يَأْخُذُهُ سُلْطَانٌ لم يَرِ النَّارَ بِعَيْنَيْهِ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾"^(٢). وفي مسند أحمد بن حنبل: " حرسٌ ليلَةٌ في سبيل الله تَعَالَى أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ يُقَامُ لَيْلَهَا وَيُصَامُ نَهَارُهَا"^(٣).

وقد تنوعت أشكال الحراسات منذ زمن النبي ﷺ وتعددت بحسب الظروف الأمنية التي تمر بها الدولة والأمة؛ فكان منها حراسةُ المدن والثغور، والحراساتُ الخاصة بالخلفاء والعامّة، وحراسات الجيش، فمنذ أيام النبي ﷺ وُجد الحرسُ من قبله على أمن المدينة بعد الهجرة إليها مباشرة وتنظيم أمور الدولة الجديدة من أي خطر قد يتهددها، فاهتم بحراسة المدينة حين يخرج في غزوة من الغزوات، إذ جُنِّد بعض الصحابة لحراسة المدينة في أيام الخطر حفظًا لأمنها، فيروى أنه ﷺ -وفي غزوة أحد- جعل أوس بن عرابة، وأوس بن ثابت في حرس المدينة^(٤).

وروى محمد بن عمر الواقدي عن رجاله، قالوا: وأقام سعد بن عبادَة -يعني في غزوة الغابة- في ثلاث مئة من قومه يحرسون المدينة خمس ليال، حتى رجع النبي ﷺ من الغزوة^(٥)، وفي غزوة الخندق كان المسلمون يتناوبون الحراسة على المدينة^(٦).

وأخذ المسلمون بالحِيطة والحذر من بداية أمرهم، وذلك بالحراسة والبيات مع السلاح بسبب مواجهتهم لخطرٍ؛ خارجيٍّ متمثلٍ في استفزازات قريش وتهديداتهم، وخطر داخليٍّ يترتب

(١) سورة آل عمران، آية ٢٠٠.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير، حديث رقم ٤٠٢، ج ٢٠، ص ١٨٥.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، حديث رقم ٤٣٣، ج ١، ص ٦١.

(٤) ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٩٣.

(٥) الواقدي، محمد بن عمر السهمي الأسلمي، المغازي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ط ١، تحقيق:

محمد عبد القادر عطا، ج ٢، ص ٤٥. (سيرد المصدر مختصرًا: الواقدي، المغازي).

(٦) الواقدي، المغازي، ج ١، ص ٣٩٧.

بهم متمثل في يهود المدينة، فلما نزل الإذن لهم بالقتال في السنة الثانية من الهجرة أخذ رسول الله ﷺ يرتب البعوث والدوريات العسكرية لتأمين أطراف المدينة؛ كي لا يؤخذ المسلمون على غرة، ولما فرغ المسلمون من غزوة أحد ورجعوا للمدينة باتوا في حالة الطوارئ يحرسون المدينة، ويحرسون رسول الله ﷺ رغم التعب والألم الذي أصابهم.

وقد استمر العمل على هذا النظام زمن خلفائه الراشدين كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث أشارت المصادر التاريخية إلى أنه -وفي عهد الخليفة أبي بكر ﷺ حين واجه المسلمون خطر هجوم القبائل العربية المرتدة على المدينة مستغلة فرصة غياب الجيش الإسلامي للانقضاض على المدينة- جعل أبو بكر ﷺ على أنقابها حراساً يبيتون بالجيش حولها، فمن أمراء الحرس: علي، والزبير، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن مسعود، وأخذ على أهل المدينة بحضور المسجد^(١).

وورد في رواية أخرى أنّ أبا بكر ﷺ قد ولى الصحابي عبد الله بن مسعود على حفظ المدينة وحراستها، وأمره ألا يترك أحداً من أهل البادية أن يدخل المدينة، ولا يدنو منها^(٢).

والواضح من خلال الروایتين أنّ مهام هؤلاء الأمراء هي حراسة مداخل المدينة ومنع دخول الغرباء إليها ممن يتوجس فيهم الريبة، كما أوكلت لهم مهمة الردع الفوري إلى حين إرسال التحذير ووصوله إلى المقاتلة، وذلك فيما لو حدث هجومٌ مباغت من إحدى القبائل، حتى تأتي إليهم النجدة من داخل المدينة^(٣).

فيروى في الليلة الثالثة للحراسة حين طرقت المدينة غارةً مع الليل، فوافق الغوارز ليلاً الأنقابَ وعليها المقاتلة تنبه الحراس، لذلك أرسلوا إلى أبي بكر ﷺ بالخبر، فلما أتت المدينة الصيحة نفر أهلها الذين لا نوبة عليهم تلك الليلة إلى ناحية الصيحة وإلى الأبواب؛ ليعتصموا بها وليدفعوا عنها إن كان هجم عليهم أحدٌ من قبل عدوهم، وخرج أبو بكر ﷺ في أهل المسجد على النواضح إليهم فأنفش العدو، فأتبعهم المسلمون على إبلهم حتى بلغوا ذي حسي، ووصلوا إلى ذي

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٣، ج ٦، ص ٢٨٥، ٢٧٨؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٥٨. انظر تفاصيل ذلك: الفصل الأول، المبحث الرابع، المطلب الرابع، ص ٨٣.

(٢) الواقدي، الردة، ص ٦٩.

(٣) أرسن رشيد، الشرطة، ص ٢٨. نقلاً عن ابن مسكويه ١/٢٩٤-٢٩٥.

القصة، فأقام المسلمون في منازلهم وطاردهم وأجلوهم عن هذه المنازل، وعين حامية لحراسة المنازل حتى لا يعود إليها المنهزمون، وكانت الحامية بقيادة النعمان بن مقرن^(١).

ويقول ابن منكلي^(٢) في كتابه معلقاً على الحراسة التي أجراها أبو بكر رضي الله عنه لحماية أمن المدينة بقوله: "وهذه الحراسة واجبة على كل مدينة كانوا في نخور العدو، أو حل العدو بعقوبيتهم^(٣)، أو نزل بساحتهم، أو لم ينزل بهم ولم يحل عليهم، فإذا توافوا أبواب المدينة لم يفتحوها بحال الليل، وصعدت جماعة منهم فإن رأوا منكراً؛ خيلاً أو رجلاً هيئوا غرادتهم^(٤) لئلا يدنو أحدٌ منهم، وإن دنوا رموهم بها بالسهم؛ لينقطع من الدنو ومن الاغترار طمعهم"^(٥).

ويبدو أنّ مهمة الحراسة في حفظ المدينة من القبائل العربية المرتدة فقدت أهميتها بمجرد عودة الجيش بعد انتصاره في حروب الردة وإعادة القبائل المتمردة إلى حمى الإسلام^(٦)؛ لأننا لا نرى لها أي ذكرٍ بعد ذلك الحادث في المصادر التاريخية عن هذا النوع من الحراسة في حالة الحرب والسلم.

أما فيما يختص بحراسة أموال المسلمين فأغلب الظن أنّ خلفاء العهد الراشدي لم يلجأوا إلى الحراسة إلا إذا دعت الضرورة الأمنية إلى ذلك، فأبو بكر رضي الله عنه لم يجعل على بيت مال المسلمين من يجرسه حين كان بالسنح، وكان بيت المال في داره، وجعل عليه قفلاً، فكان يعطي ما فيه حتى يفرغ، ولما انتقل إلى المدينة جعل بيت المال معه في داره^(٧)؛ ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة المجتمع الإسلامي البسيط القريب من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم تكن هناك ضرورةً لوضع حراسٍ على بيت المال، لكننا نجد أنّ الضرورة قد دعت عمر رضي الله عنه إلى أن يجعل عبد الله بن أرقم وعبد الرحمن بن

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٥؛ ابن منكلي، جلال الدين محمد بن محمود القاهري، الخيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب، تحقيق سليمان الرحيلي، نشر المحقق - الرياض، ١٤١٨ هـ، ص ٣٠٤. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: ابن منكلي، الخيل في الحروب).

(٢) الخيل في الحروب، ص ٣٠٤.

(٣) بعقوبيتهم: عقب كل شيء آخذه. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٢١٤. (مادة: عقب).

(٤) غرادتهم: الغراد من الكمأة، وغردت القوس: صوتت. ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٢٩. (مادة: غرد).

(٥) ابن منكلي، الخيل في الحروب، ص ٣٠٤.

(٦) أرسن رشيد، الشرطة، ص ٢٨.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٧٠؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦٣.

عوف يبيتان يجرسان غنائم وقعة جلولاء^(١) في المسجد، فلما أصبح جاء عمر في الناس بعدما صلى الغداة قسمه كما أموال القادسية^(٢) نظرًا لكثرة ما ورد على المدينة من الأموال التي لم يشهدها المسلمون في العهد السابق.

كما ذكر الطبري^(٣) أن المسلمين حين فتحوا النجير وأسروا الأشعث، وضع على السبي والفيء الأحراس.

وقد يكون في جيش المسلمين حراسة على الحراسة زيادة في الأمن واحتياطًا للأمر وإبعادًا للعدو، فيروى أن رسول الله ﷺ كان قد استعمل على حرسه بتبوك^(٤) عبّاد بن بشر^(٥)، وكان يطوف في أصحابه بالعسكر مدة إقامته ﷺ فسمع صوت تكبير من ورائهم في ليلة، فإذا هو سلكان بن سلامة^(٦)، خرج في عشرة على خيولهم يجرسون الحرس فقال ﷺ: "رحم الله حرس الحرس في سبيل الله، فلکم قيراط من الأجر على من حرستم من الناس جميعًا، أو دابة"^(٧).

(١) وقعة جلولاء: جلولاء قرية من قرى السواد بالقرب من حلوان . جرت فيها وقعة بين المسلمين بقيادة سعد بن أبي وقاص وبين الفرس، وانتهت بانتصار المسلمين عام ١٦هـ، وعرفت الوقعة بجلولاء بما جلبها من قتلى الفرس، كما عرفت بجلولاء الوقعة.. البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٤-٢٦٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٦٨-٤٧٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٦٣-٦٤.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٧١.

(٣) تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٠٤.

(٤) تبوك: موضع بين وادي القرى والشام، وقيل: تبوك بين الحجر وأول الشام، وهو حصنٌ به عينٌ ونخلٌ وحائطٌ ينسب إلى النبي ﷺ، ويقال: إن أصحاب الأيكة الذين بُعث إليهم شعيب -عليه السلام- كانوا فيها، ولم يكن شعيبٌ منهم، وإنما كان من مدين على بحر القلزم على ست مراحل من تبوك، وبين تبوك والمدينة اثنتا عشرة مرحلة. وكانت آخر غزوات النبي ﷺ في تبوك في السنة التاسعة من الهجرة. ياقوت، معجم البلدان، ج ٢، ص ١٤-١٥.

(٥) عبّاد بن بشر بن وقش الأنصاري، من قدماء الصحابة، أسلم قبل الهجرة، وشهد بدرًا، وأبلى يوم اليمامة، فاستشهد بها. ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٨٩.

(٦) سلكان بن سلامة، أبو نائلة الأنصاري، اسمه: سلكان بن سلامة الأنصاري الأوسي الأشهلي، وقيل: سلكان لقب، واسمه: سعد، وهو مشهورٌ بكنيته، وهو أحدُ نفر الذين قتلوا كعب بن الأشرف، وشهد أحدًا وغيرها، وكان شاعرًا ومن الرماة المذكورين. ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ١٩٤-١٩٥.

(٧) المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي، إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ط ١، ج ٢، ص ٦٨. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: المقرئ، إمتاع الأسماع)؛ عبد اللطيف زيد، الجانب العسكري من حياة الرسول ﷺ، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية تحت عنوان اقتباس النظام العسكري في عهد النبي ﷺ، الدوحة- قطر، ١٤٠٠هـ، ص ٢٦١-٢٦٢. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: عبد اللطيف زيد، الجانب العسكري من حياة الرسول ﷺ).

وكان أكثر ما يحرص عليه الخلفاء الراشدون ويشغل بالهم هو أمن رعيّتهم وسلامتهم، إلى الدرجة التي تجعل الخليفة الراشدي يخرج بنفسه لحراسة رعيّته ليلاً، وأكثر من اشتهر بذلك من الخلفاء الراشدين عمر رضي الله عنه، إذ تؤكد المصادر التاريخية أنه كان يخرج بنفسه للقيام بمهمة الحراسة في كل ليلة للسهر على حفظ أمن رعيّته، فقد روي أنه خرج في ليلة ليحرس قافلةً لتجارٍ نزلوا بناحية سوق المدينة خشية عليهم من سراق المدينة ومعه عبد الرحمن بن عوف، فقعدا على نشرٍ من الأرض يتحدثان ويجرسا نهم^(١).

وفي أحيانٍ أخرى كان يصطحب معه عبد الله بن عباس، فيروي عن ابن عباس قال: طرقتنا عمرٌ بعد هدأةٍ من الليل، فقال: اخرج بنا نحرس نواحي المدينة! فخرج وعلى عنقه درته حافيًا^(٢)! وتزخر كتب التاريخ بكمٍ من الأخبار التي تروي عن حراسة عمر رضي الله عنه للرعية وسيره في طرقات المدينة متفقداً أحوال رعيّته ساهراً على أمنهم وراحتهم^(٣).

أما فيما يتعلق بالحراسة الشخصية فقد ورد في الأخبار التاريخية قيام بعض الصحابة بحراسة النبي صلى الله عليه وآله؛ خوفاً على أمنه وسلامته، إذ روي أنّ بلالاً كان يحرسه متقلداً بالسيف حين لا يكون على المنبر^(٤). وإذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله في الحجر قام عمر بن الخطاب على رأسه بالسيف^(٥). ومما ورد -أيضاً- أنّ عبد الله بن مسعود كان يأخذ العصا فيمشي أمام رسول الله صلى الله عليه وآله، حتى إذا جلس أعطاه العصا ونزع نعليه فجعلهما في ذراعيه، ثم استقبله بوجهه، فإذا أراد أن يقوم ألبسه نعليه، ثم أخذ العصا، فمشى قدّامه حتى يلج الحجر أمام رسول الله صلى الله عليه وآله^(٦).

(١) ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٥٣؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ١٩، ص ١٥ - ١٦؛ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص ٢٣١.

(٢) اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٥٨.

(٣) سيرد ذلك لاحقاً في مبحث العسس.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠١.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠٠.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠١.

(٦) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠٣.

وفي السنة السابعة من الهجرة بعد فتح خيبر بنى رسول الله ﷺ بصفية بنت حبي في خيبر، وكانت حديثة عهد بكفر، فبات أبو أيوب الأنصاري متوشحاً سيفه يحرس رسول الله ﷺ خوفاً عليه منها^(١).

ومن هذه الأحاديث يثبت لنا أنّ الصحابة كانوا يحرسون النبي ﷺ عند الخطر داخل المدينة، أو في أثناء القتال، وهي من مهمات الشرطي، وقد استمر الأمر على ذلك حتى نزلت الآية الكريمة: ﴿...وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٢)، فخرج إلى الناس وأمرهم بالرجوع وقال: "أيها الناس! الحقوا بملاحقكم، فإنّ الله -جل وعز- قد عصمني من الناس"^(٣).

أما عن الحراسة الشخصية للخلفاء وحماية أمنهم فقد روى ابنُ شبة أنّ وفودَ فارس جاءت إلى عمر ﷺ يطلبونه، فلم يجدوه في منزله، ووجدوه في المسجد ليس عنده حرسٌ ولا كبير أحد، فقالوا: "هذا المملُك؟ والله، ولا مُلُكُ كسرى"^(٤).

ولم يرد عن عثمان ﷺ أن اتخذ الحراسَ فترةَ خلافته إلا في أيام الحصار الذي فرض على بيته من قبل الثوار الغوغائيين، وكان من حراسه: ابن عمر، وابن سراقه، وابن مطيع، وابن نعيم، في رهطٍ من بني عدي^(٥)، كما أرسل علي ﷺ أبنيه الحسن، والحسين، وجماعةً من أولاد الصحابة يحرسون بيت عثمان خوفَ الهجوم عليه^(٦)، إلا أنّ عثمان ﷺ في أواخر أيامه منع الصحابة من أن يشهروا سيوفهم بوجه الغوغاء المغرر بهم؛ لأنه يخشى أن يقتل الناس وتسفك دماؤهم من أجله، بل رفض -أيضاً- أن يأخذ بشدةٍ على أيدي الغوغائيين بأمن المسلمين وخلافتهم قائلاً: "تنحوا عني، فوالله ما أحب أن ألقى الله وفي عنقي قطرةٌ دمٍ لامرئٍ مسلم"، وأمر حراسه من

(١) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، السيرة النبوية، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج ٣، ص ٢٧١. (سيرد اسم المصدر مختصراً: ابن هشام، السيرة النبوية)؛ صفى الرحمن المباركفوري، روضة الأنوار في سيرة النبي المختار، دار السلام - الرياض، ط ٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ١٠٦-١٠٨. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: المباركفوري، روضة الأنوار).

(٢) المائدة، آية ٦٧.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠١.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٤، ص ١٢٩٩-١٣٠٠.

(٦) عبد الباسط الفاخوري، تحفة الأنام مختصر تاريخ الإسلام، تحقيق: نزار الفاخوري، دار الجنان - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٤١. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد الباسط الفاخوري، تاريخ الإسلام).

الصحابة وأبنائهم بالخروج، وانفضَّ مَنْ حوله الصحابة استجابة لأمره^(١)، ولم يبق معه إلا القليل منهم ممن امتنع عن تنفيذ أمر الخليفة، وهاج المنحرفون يقتحمون باب عثمان، فمنعهم الحسن، والحسين، والزبير، وطلحة، وغيرهم، ثم تسوّروا واقتحموا الدار^(٢).

كما أنه لم يرد عن عليٍّ عليه السلام كذلك أنه اتخذ الحراس، فقد ذكر أنه كان يخرج بالليل إلى المسجد بدون حراسة، فخشي عليه أصحابه أن يصاب من قبل العدو، فلما أرادوا حراسته في ليلة فلما عرف أمرهم قال: "تحرسوني من أهل السماء، أو من أهل الأرض؟ قلنا: من أهل الأرض، قال: إنه ليس يُقضى في الأرض حتى يُقضى في السماء"^(٣). ويذكر أنّ ابن ملجم الخارجي قد تجرأ على قتل عليٍّ عليه السلام عام ٤٠ هـ/٦٤١ م؛ لأنه لم يكن لديه من يجرسه^(٤).

والقاعدة العامة التي تمسك بها الخلفاء الراشدون طوال فترة خلافتهم هي امتناعهم عن اتخاذ الحراس لحمايتهم، إلا إذا دعت الظروف إلى ذلك اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم، فتشير الروايات الإخبارية أنّ عمرَ عليه السلام كان يسير منفردًا في سفره من غير حرس ولا حجاب^(٥).

ويتبين لنا أنّ مهمة الحراسة في ذلك الوقت كانت قاصرةً على الدفاع عن المدينة في حالة الحرب، وحراسة طرقها وضواحيها في حال السلم، وفي أحيان أخرى إذا دعت الحاجة إلى حراسة الخلفاء الراشدين حفظاً لأنفسهم، إلا أنه مع مرور الوقت دُمج نظام الحراسة ومهامه تدريجيًا ضمن جهازٍ أمنيٍّ آخر ألا وهو الشرطة، وأصبحت من مهمات صاحب الشرطة حفظ أمن المدن مداخلها وطرقها بالحراسة، وغيرها من المهمات التي تحفظ أمن الدولة والمسلمين.

(١) صادق محمود الجميلي، تاريخ أعلام الصحابة، دار المعارف- عمان، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج ١، ص ٥٨. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: صادق الجميلي، أعلام الصحابة).

(٢) عبد الباسط الفاخوري، تاريخ الإسلام، ص ٤١.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ١٠١.

(٤) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٥١.

(٥) العامري، الرياض المستطابة، ص ١٥١؛ الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٤٧٤.

• السجن^(١):

يأتي السجن بمعنى الحبس^(٢)، والحبس ضد التخلية، فهو بمعنى الربط، يقال: أحبس فرسًا في سبيل الله أي: أوقف^(٣).

أما المعنى الشرعي للسجن فقد ذكره المقرئ بقوله: "ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو تعويق الشخص، ومنعه من التصرف بنفسه، سواء كان في بيت، أو مسجد، أو يتولى نفس الخصم، أو وكيله عليه وملازمته له، ولهذا سماه النبي أسيرًا"، ودلالة ذلك ما ورد في سنن أبي داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب عن أبيه رضي الله عنه قال: أتيت النبي بغريم لي، فأمره أن يلزمه، ثم مرّ به في آخر النهار فقال له: يا أخا بني تميم! ما تريد أن تفعل بأسيرك". وفي رواية ابن ماجه أنه قال: "ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم"^(٤). فدل الحديث على أنّ السجن لم تكن له صفة واحدة، بل كان يأتي بمعنى حبس الغريم لغريمه حتى يقضي حاجته^(٥)، ولا حرج من استعمال لفظ السجن بمعنى مكان الحبس، واستعمال كلمة الحبس بمعنى العقوبة؛ لأنّ ذلك هو المتبادر إلى الذهن غالباً^(٦).

واختلف أهل العلم هل سجن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأبو بكر رضي الله عنه أحدًا قط أم لا؟ فذكر بعضهم أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يكن له سجن، ولا سجن أحدًا قط، وذكر بعضهم أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله سجن في المدينة في تهمه^(٧).

وروي عن النبي صلّى الله عليه وآله حبس رجلًا في تهمه ساعة من نهار، ثم خلى عنه^(٨)، وعن أبي هريرة قال: "إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله حبس في تهمه يومًا وليلة"^(٩).

(١) السجن: الحبس، وسجنه يسجنه سجنًا أي حبسه. والسجان صاحب السجن، وحبسه: أمسكه عن وجهه. ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ١٣١. (مادة سجن).

(٢) المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٣.

(٣) سعيد مسفر الوادعي، فقه السجن والسجناء، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث - الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٧. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: سعيد مسفر الوادعي، فقه السجن والسجناء).

(٤) المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٣؛ الكتاني، الترتيب الإدارية، ص ٣٢٤.

(٥) الكتاني، الترتيب الإدارية، ص ٣٢٦.

(٦) حسن أبوغدة، أحكام السجن في الإسلام، ص ٤٠-٤١.

(٧) المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٣؛ الكتاني، الترتيب الإدارية، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٨) الكتاني، الترتيب الإدارية، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٩) المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٣.

وفي هذا دلالة على أن رسول الله ﷺ وخليفته أبا بكر ﷺ لم يتخذا مكاناً مخصصاً لحبس الخصوم وتنفيذ العقوبة^(١)، فكان المذنب يُحبس في بيت، أو مسجدٍ بربطه في سارية من سواري المسجد، أو في الدهاليز، أو الآبار^(٢)، أو بملازمة الرجل لخصمه، والأخير ثابتٌ في حديث أبي داود وابن ماجه.

وجاء في كتب السيرة أن الرسول ﷺ لما قدم إليه سبايا طيء، وبلغه هرب حاتم إلى الشام، فجعل ابنة حاتم في حظيرة باب المسجد، وكانت النساء تُحبس فيها^(٣).

ولقد تنازع العلماء في أنه هل يتخذ الإمام حبساً؟ فكان ذلك على قولين؛ فمن قال: لا يتخذ حبساً، احتج بأنه لم يكن لرسول الله ﷺ ولا لخليفته من بعده حبسٌ، ولكن يعوقه بمكانٍ من الأمكنة، أو يقيم عليه حافظاً، وهو الذي يسمى الترسيم، أو يأمر غريمه بملازمته، كما فعل النبي ﷺ، ومن قال: له أن يتخذ حبساً، احتج بفعل عمر ﷺ في ذلك^(٤).

وقد وقع الاختلاف بين المؤرخين حول بداية ظهور أول مكانٍ معدٍ للحبس ما بعد عهد أبي بكر ﷺ، فهناك رواياتٌ تشير إلى أن أول من اتخذ مكاناً للسجن هو عمر ﷺ حين اشترى من صفوان بن أمية^(٥) داره بمكة بأربعة آلاف درهم، وجعلها حبساً، فكان أول حبس اتخذ في الإسلام^(٦).

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٩٠؛ المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٤.

(٢) الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٣) الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٨.

(٤) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٩٠-٩١؛ المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٤؛ الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٤.

(٥) صفوان بن أمية بن خلف الجمحي، قيل: إنه هرب يوم فتح مكة، فأحضر له ابن عمه أماناً من النبي ﷺ، فحضر، وحضر وقعة حنين قبل أن يسلم، ثم أسلم ورد له النبي امرأته التي أسلمت قبله، ونزل بالمدينة، إلى أن أذن له الرسول ﷺ بالرجوع إلى مكة، فأقام بها حتى مات بها مقتل عثمان، وقيل: دفن مسير الناس إلى الجمل، وقيل: إنه عاش إلى أول خلافة معاوية سنة ٤١ هـ، وقيل: ٤٢ هـ. ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ١٨١.

(٦) ابن تيمية، منهاج السنة، ج ٦، ص ٣٤٩؛ المقرئ، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٠٤؛ وانظر: الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٦.

في حين نجد أنّ ابنَ أَعثم (ت ٣١٤هـ) قد أورد رواية تنفي الرأي الأول، إذ أشار إلى السجون التي استحدثت زمن عمر رضي الله عنه في المدينة^(١)، مما فيه دلالة على وجود سجنٍ في المدينة قبل مكة.

وهناك من يرى^(٢) أنّ أولَ من أحدث السجن في الإسلام علي رضي الله عنه، وجعله في الكوفة، واتخذه من القصب، وسماه: نافعًا. ولم يكن حصينًا، فانفلت الناس منه، فبنى آخر، فبنى غيره من المدر، وسماه: محبسًا دلالة على التخيس والإرغام^(٣). وكلا القولين صحيح، فعمر رضي الله عنه قد اشترى دارًا معدة للسكن أصلًا، فجعلها سجنًا، فلما كان عهد علي رضي الله عنه أنشأ بنيانًا ليكون سجنًا قصداً، والفرق واضح بين اتخاذ الدار سجنًا وبين بناء المكان ليخصَّص سجنًا^(٤).

واستمر الخلفاء الراشدون في إنشاء السجون في الأمصار الإسلامية، فكان من أشهر السجون التي ورد ذكرها في المصادر الإسلامية منذ استحداثها منذ زمن عمر رضي الله عنه سجن المدينة^(٥)، وسجن قصر القادسية^(٦)، وسجن الكوفة^(٧)، وسجن البصرة^(٨)، وفي عهد عثمان رضي الله عنه سجن القموص بخيبر، وفيه حبس الشاعر عبد الرحمن الجمحي^(٩)؛ لطول لسانه وهجائه الناس، وفي زمن علي رضي الله عنه استحدث سجن صفيين، وفيه سُجن الشاعر الأصبغ بن ضرار الأزدي^(١٠)، وسجن

(١) ابن أَعثم، الفتوح، ج ١، ص ١٨، ج ١٨، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) الكتاني، التراتيب الإدارية، ص ٣٢٦.

(٣) محبسًا: المخيس: السجن؛ لأنه يخيس المحبوسين، وهو موضع التذليل، والسجن يسمى محبسًا؛ لأنه يخيس فيه الناس ويُلزمون نزوله. ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ١٨٨. (مادة: خيس).

(٤) حسن أبو غدة، أحكام السجن في الإسلام، ص ٢٨٦.

(٥) ابن أَعثم، الفتوح، ج ١، ص ١٨، ج ١٨، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٦) ابن أَعثم، الفتوح، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥.

(٧) العسكري، الأوائل، ص ١٢٥-١٢٦.

(٨) المالقي، التمهيد والبيان، ص ٨٠-٨١.

(٩) عبد الرحمن بن حنبل الجمحي مولاهم، أخو كعدة، كان أبوه من أهل اليمن فسقط إلى مكة فولد له بها كعدة وعبد الرحمن، وكانا ملازمين لصفوان بن أمية بن خلف الجمحي، وكان عبد الرحمن من مسلمة الفتح، شهد فتح دمشق، وبعثه خالد بن الوليد إلى أبي بكر يشره بيوم أجنادين، وقيل أنه كان محبوسًا، ثم أطلقه عثمان رضي الله عنه وشهد هو الجمل مع علي رضي الله عنه، ثم صفيين فقتل بها. انظر: ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ٢٩٨.

(١٠) الأصبغ بن ضرار الأزدي، شهد صفيين مع معاوية بن أبي سفيان، وأسره الأشتر بن الحارث النخعي، ثم أطلقه بإذن علي رضي الله عنه، وكان شاعرًا. ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج ٤، ص ١٩٢٦.

البصرة، وقد بناه بعد سجن الكوفة واتخذ له حراسًا من السباجية، وهم قوم من السند استوطنوا
البصرة^(١).

وكان من عدالة الخلفاء الراشدين ونزاهتهم أنهم لم يتخذوا السجن لسجن كل من يتهم
بالظن والتهمة، حتى يظهروا خلاف الظاهر، ودلالة ذلك ما قاله علي رضي الله عنه حين فارقه الخريت
الناجي وأعلن مخالفته لمن أشار عليه أن يستوثق من الخريت ويحبسه: "لو فعلنا هذا بكل من نتهمه
من الناس لمألنا سجننا منهم، ولا أراه -يعني الوثوب على الناس والحبس والعقوبة- حتى يظهروا
لنا الخلاف"^(٢).

ولللأئمة إذا أحسوا باختلافٍ وفتنةٍ أن يبادروا إلى حسمها وحبسها، وقد فعل ذلك عمر
رضي الله عنه، ومما يروى في ذلك أنه حبس الأحنف بن قيس التميمي عندما قدم إليه في وفدٍ من أهل
البصرة وأهل الكوفة حولًا وأشهرًا بسبب أن زيد بن جبلة قد وشى به وأراد أن يضع منه، فلما لم
يبلغه عنه إلا خيرًا أمر برجوعه إلى منزله^(٣).

وتعددت استخدامات الخلفاء الراشدين للسجن في العقوبات التي توجب السجن، ومن
بين هذه العقوبات التعزير والتأديب في المخالفات التي يمكن أن تؤدي إلى إيذاء المسلمين وفتنتهم:
أولاً: الحبس خشية الفتنة، ومن ذلك حبس عمر رضي الله عنه امرأة لافتنها بنصر بن حجاج قد
أنشدت أبياتاً شعرية، فلما خافت أن يعاقبها كتبت إليه من حبسها أبياتاً، فلما نظر عمر في هذه
الأبيات أمر بإخراجها من حبسها^(٤).

ثانياً: الحبس تأديباً وتعزيراً، كفعل عمر رضي الله عنه حين حبس الحطيئة في حفرة عن هجائه
الزبرقان بن بدر، فلما تاب أطلقه عمر رضي الله عنه، واشترى منه أعراض المسلمين بمالٍ أعطاه له^(٥).

(١) حسن أبو غدة، أحكام السجن في الإسلام، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٣٨.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ١، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ٣، ص ٧٨٥-٧٨٧؛ العسكري، الأوائل، ص ١١٣-١١٤؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢،
ص ٩٦. وانظر: الفصل الثاني، المبحث الرابع، المطلب الأول منه.

كما يروى أنَّ عثمان رضي الله عنه قد أمر بحبس ضابيء بن الحارث البرجمي لهجائه بني جرول ابن نمشل، ثم خلاه فأراد الفتك، ففطن له، وأخذ فحُيس حتى مات فيه^(١)، ويقال: إنه أدبه وخلاه^(٢).

والحبس التأديبي لمن يتناول على السلطان تأديبًا، ففي عام ٢٦هـ/٦٤٧م زاد عثمان رضي الله عنه في المسجد الحرام زيادةً عظيمة بعد أن ابتاع من قوم منازلهم وأدخلها في المسجد، وأبى قومٌ أن يبيعوا منه دورهم، فهدمها ووضع أثمانها في بيت مال المسلمين، فصاحوا به، فأودعهم السجن وقال: "ما جرأكم عليَّ إلا حلمي، وقد فعل عمرٌ مثل هذا فلم يظهر منكم إليه الذي ظهر منكم إليَّ"، وجدد أنصاب الحرم^(٣).

ثالثًا: الحبس في الحدود، كما حُبس أبو محجن الثقفي تعزيرًا؛ لأنه كان هَجًا بشرب الخمر، وكان سعد قد أقام عليه الحد مرارًا، ثم أطلقه بعد توبته، في عهد عمر رضي الله عنه^(٤).

ولقد كانت سياسة علي رضي الله عنه في السارق أن تُقطع يده، فإن عاد قُطعت رجله، فإن عاد أودع السجن^(٥).

رابعًا: حبس العقوبة لموظفي الدولة لمخالفتهم، فقد عاقب عمر رضي الله عنه تعزيرًا معنً بن زائدة؛ لأنه انتقش على خاتم الخلافة، فأصاب به خراجًا من خراج الكوفة بالحبس يومئذ في الكوفة على أيام ولاية المغيرة بن شعبة، ثم حُبس مرة ثانية في المدينة بعد أن ضربه^(٦). وكسر الخراج والي عليّ يزيد بن حجية بن عامر على الري ودستتي وتستر، فبعث إليه، فحبسه، ثم خرج فلحق بمعاوية^(٧).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ٢٠٤-٢٠٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٧٢-٧٣. وانظر: الفصل الثالث، المبحث الرابع، المطلب الأول منه.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٥؛ يحيى بن الحسين، أخبار القطر اليماني، ص ٨٨.

(٤) ابن أعثم، الفتوح، ج ١١، ص ١٦٤-١٦٥. وانظر: الفصل الثاني، المبحث الرابع، المطلب الأول منه.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص ١٧٤.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٤٩-٤٥٠؛ العسكري، الأوائل، ص ١٢٥-١٢٦. انظر: الفصل الثاني، المبحث الرابع، المطلب الأول منه.

(٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢١٥-٢١٦.

كما أنه حاسب قائده المسيب بن نجية الفزاري لمحاباته قومه المخالفين لعلي عليه السلام، وحبسه تأديباً، ثم أطلقه، وولاه الصدقة بالكوفة^(١).

وتم حبس واليه على اصطرخ المنذر بن الجارود^(٢) لبسط يده في المال، ولتركه عمله بخروجه للصيد، فأمر به، فجاء فسأله عنها، فجحد، فاستحلفه، فلم يحلف، فحبسه، ثم أخرجه علي بعد أن توسط له صعصعة بن صوحان العبدي^(٣).

ومما يلاحظ أن معاقبة مخالقات الولاة والقواد بالحبس قد كثر في زمنه عليه السلام، دون سابقه بحسب الروايات، ولعل ذلك قد يرجع إلى أن هؤلاء قد انتهزوا فرصة انشغاله بإطفاء الفتنة المشتعلة في عهده، إلا أنه -ومن المؤكد أن يقضته عليه السلام وتنبهه لعماله- أمرٌ يُحسب له برغم الأحداث التي واجهته، فهو لم يهمل أمر متابعتة للعمال والولاة واتخاذ الإجراء المناسب من العقاب تجاه مخالقاتهم، ولعل سبب كثرة ذلك يرجع إلى أنه طبق عقوبة السجن التعزيرية فيما لم يؤخذ به من قبل.

خامساً: حبس قُطَاع الطرق والمحاربين وكل من يفسد في الأرض، كفعل عثمان عليه السلام حين أمر بحبس حكيم بن جبلة لسعيه في أرض فارس بالفساد وإغارته على أهل الذمة ويتنكر لهم، فأمر والي البصرة بحبسه ومن كان مثله، وألا يخرج من البصرة حتى يأنس منه رشداً، ففعل^(٤).

سادساً: الحبس لمن افتات على الإمام، ومما يروى في ذلك أن عثمان عليه السلام أمر واليه على الكوفة بحبس جندب بن عبد الله الأزدي، وقيل غير ذلك لقتله ساحراً يهودياً كان يلعب بين يدي عبد الله بن عامر ويريه ضرورياً من التمويهات عام ٢٩هـ/٦٥٠م^(٥).

(١) أرسله علي عليه السلام في أثر عبد الله بن مسعدة بن حذيفة الفزاري قائد معاوية المتوجه إلى المدينة ومكة. البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٢١٠.

(٢) المنذر بن الجارود واسمه بشر بن عمرو العبدي، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولأبيه صحبة، شهد الجمل مع علي عليه السلام، وولاه عبيد الله بن زياد في إمرة يزيد بن معاوية الهند فمات هناك في آخر سنة ٦١هـ أو في أول سنة ٦٢هـ. ابن حجر، الإصابة، ج ٦، ص ٢٦٤.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٣٩١؛ اليعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٩؛ الملقى، التمهيد والبيان، ص ٨٠-٨١. انظر: الفصل الثالث، المبحث الثاني، والمطلب الأول من المبحث الثالث، المطلب الأول منه.

(٥) يحيى بن الحسين، أخبار القطر اليماني، ص ٨٩.

سابعًا: حبس الأسرى في حالة إذا ما خيف منهم أن يكون لهم جمعٌ يلجأون إليه إذا عفا عنهم، فيستودعهم الإمامُ السجنَ حتى تُعرف توبتهم^(١)، ولا يوجد ما يدل على ذلك القول من فعل الخلفاء الراشدين سوى ما ذكر سابقًا من فعل أبي بكر رضي الله عنه بأسرى أهل كندة قوم الأشعث بن قيس بأن وضع على السبي والفيء الحراس^(٢).

ومن خلال فعل الخلفاء الراشدين ظهرت أحكام تتعلق بالسجن، ومن بينها: جواز قطع مدة الحبس تعزيرًا على بعض الذنوب بالتوبة، كفعل عمر رضي الله عنه مع الحطيئة، وأبي محجن، وفعل عثمان رضي الله عنه مع قطاع الطرق والمحاربين، وفعل علي رضي الله عنه مع بعض قاداته^(٣).

وكذلك مشروعية الحبس المؤبد، حيث حبس عمر رضي الله عنه ساحرًا حتى مات بسجنه ولو أنه أظهر التوبة لأخرج من السجن^(٤)، وكما فعل عثمان رضي الله عنه بضابيء بن الحارث^(٥)، وقضاء علي رضي الله عنه في من عاد إلى السرقة في الثالثة بعد قطعه يحبس مخلدًا في السجن^(٦).

(١) أبو يوسف، الخراج، ص ٢١٤.

(٢) راجع المبحث الأول من هذا الفصل.

(٣) انظر: ص ٣٧٨ من هذا المبحث.

(٤) انظر: المطلب الأول من المبحث الرابع للفصل الثاني، والثالث، والرابع، المبحث الرابع.

(٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٦، ص ٢٠٤-٢٠٥؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢؛ ابن الأثير، الكامل،

ج ٣، ص ٧٢-٧٣. وانظر: الفصل الثالث، المبحث الرابع، المطلب الأول منه.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١٧٤؛ حسن أبو غدة، أحكام السجن، ص ٨٤.

• العس (١):

يأتي العس بمعنى الطواف بالليل لحراسة الناس وتتبع أهل الريب، والسلف كانوا يسمون العسس: الشرطة، وبعضهم يقول: صاحب الشرطة، ومنه حديث عمر رضي الله عنه أنه كان يعس بالمدينة، أي يطوف بالليل يحرس الناس، ويكشف أهل الريبة^(٢). وصاحب العسس يتخذ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أولى ركائز الأمن لتسود الطمأنينة وينصرف كل إنسان للعبادة والعمل مطمئناً آمناً^(٣).

واهتمت الخلافة الراشدة بنظام العس، أو حراس الليل، وعملت على دعمه وتطويره لاستقرار الأمن ونشر الطمأنينة في المجتمع الإسلامي، فكان المتولي لأمر العسس زمن أبي بكر رضي الله عنه عبد الله بن مسعود، على أنه أول من عسَّ ليلاً من الصحابة رضي الله عنهم^(٤).

وأجمعت الروايات التاريخية أن عمر رضي الله عنه أول من عسَّ من الخلفاء الراشدين^(٥)؛ مستعيناً ببعض الصحابة، كمولاه أسلم^(٦)، وأحياناً عبد الرحمن بن عوف^(٧).

(١) عس يعس عسساً وعسساً، أي: طاف بالليل، والعسس: اسم منه كالطلب، وقد يكون جمعاً لعاس، كحارس وحرس. والعسس: نقض الليل عن أهل الريبة. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧. (مادة: عسس).

(٢) المقرئزي، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٣) محمد الحسيني عبد العزيز، نظم الأمن والعدالة في الإسلام، دار غريب - القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد الحسيني عبد العزيز، نظم الأمن والعدالة في الإسلام).

(٤) القرطبي، الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٥٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٥؛ المقرئزي، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٥) ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج ١، ص ٢٧٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٥٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٢٢.

(٦) أسلم القرشي العدوي، مولى عمر، مدني، تابعي، ثقة، من كبار التابعين، من سبي اليمن، روي أنه سافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرتين، اشتراه عمر رضي الله عنه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، توفي أسلم وهو ابن ١١٤ سنة، وصلى عليه مروان بن الحكم. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر - بيروت، ج ٢، ص ٢٣. (سيرد اسم المصدر مختصراً: البخاري، التاريخ الكبير)؛ العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ١، ص ٢٢٣. (سيرد اسم المصدر مختصراً: العجلي الكوفي، معرفة الثقات)؛ ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٥٤.

(٧) المقرئزي، الخطط، م ٢، ج ٣، ص ٣٦٢.

وأكدت الأخبار التاريخية إلى أن وقت عس الخلفاء الراشدين لحراسة المدينة وحفظ أمنها يأتي بعد صلاة العشاء، وهو ما اشتهر به عمر رضي الله عنه، فيروى أنه وفي أثناء عسه في المسجد بعد العشاء فكان لا يرى فيه أحداً إلا أخرجه إلا رجلاً قائماً يصلي، فمر بنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عنهم، فقبل له: نفر من أهلك يا أمير المؤمنين! قال: ما خلفكم بعد الصلاة؟ قالوا: جلسنا نذكر الله، فجلس معهم" (١).

وقد عُرف عن الخلفاء الراشدين الحزم في تطبيق أحكام الشريعة، والشدة في الحق، والضرب على أيدي المخالفين والمذنبين من خلال العس، مما كان له أكبر الأثر في استقرار الأمن بالمدينة ونشر الطمأنينة بين الرعية، فكان عمر رضي الله عنه يطوف في طرقات المدينة ليلاً؛ ليسهر على أمن رعيته، ويتبع أهل الريب، ويتعرف على أماكن سكنهم للضرب على أيديهم وتعزيرهم، بالإضافة إلى سهره على رعاية المحتاجين، ومما يروى في أخباره رضي الله عنه أنه -وفي أثناء عسّه ليلاً- تولى حراسة قافلة لتجار قدمت المدينة ومعه عبد الرحمن بن عوف حمايةً لها من سراق المدينة (٢).

ومن الفوائد التي يمكن أن تعود على الخليفة من عسّه الوقوف على أحوال الناس وأصداء سياسته بين الرعية إن كانت مقبولة أو لا؟ فقد عدل عن قراره رضي الله عنه في أن لا يفرض لمولود في الإسلام إلا من يُفطم بعد أن سمع في أثناء عسّه امرأةً تحث ابنها على الفطام كي يفرض له العطاء، فكتب كتاباً إلى الآفاق: "إنا نفرض لكل مولود في الإسلام" (٣).

ومما روي -أيضاً- أن عمر رضي الله عنه قد خرج ذات ليلة يطوف بالمدينة، إذ مر بامرأة من نساء العرب مغلقاً عليها بابها وهي تقول:

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ تَسْرِي كَوَاكِبُهُ وَأَرْقَى أَنْ لَا ضَجِيعَ أَلْعَبُهُ

فكتب إلى عماله بالغزو أن لا يغيب أحداً أكثر من أربعة أشهر (٤).

(١) ابن سعد، الطبقات، ج ٢، ص ٢٥٣؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٤٨.
(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٥١، ٢٧٩؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٧؛ ابن الجوزي، الصفوة، ج ١، ص ٢٨٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٢٣-١٢٤.
(٣) ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج ١، ص ٢٨٢.
(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣٣٧؛ ابن أبي الدنيا، الإشراف في منازل الأشراف، ص ٢٢٢-٢٢٣؛ ابن الجوزي، مناقب عمر، ص ٦٣.

كما يتيح نظام العس للخليفة من خلال عسه تفقد أحوال رعيته، والوقوف على احتياجاتهم، كتعهد عمر رضي الله عنه لعجوزٍ عمياءٍ مقعدةٍ يأتيها بما تحتاجه من زاد ومؤونة، ويخرج عنها الأذى والقذى دون أن يعلم بذلك أحد^(١).

وقيل: إنه مر ليلة بالمدينة، فسمع صغارًا يتباكون من الجوع وزوجها في الغزو، وليس عندهم شيء، فيسرع عمر رضي الله عنه ليحمل لهم الدقيق والعسل والسمن، ويطبخ لهم^(٢).

وفي رواية أخرى أنه خرج في ليلة إلى حرة، وأقام حتى إذا كان بصرار رأى نارًا، فاتجه إليها، فإذا بها امرأةٌ ومعها صبيان، وقدُرٌ منصوبةٌ على النار وصبيانها يتضاغون بسبب الجوع، فأتى لهم بالدقيق والسمن، وطبخها له، فأكلوا، وشبعوا، فناموا^(٣).

كما يتيح للخلفاء مراقبة تصرفات الرعية غير المقبولة أمنياً، ومحاولة تصحيحها وتعديلها، ومثال ذلك موقف عمر رضي الله عنه من الممتنية نصر بن حجاج لما سمع في طوافه في ليلة قول الممتنية فيه:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى حَمْرٍ فَأَشْرُئُهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ

فلما أصبح سَيَّرَ نَصْرَ بِنِ حَجَّاجٍ إِلَى الْبَصْرَةِ خَشِيَةَ الْفِتْنَةِ^(٤).

كما كان من سياسة عمر رضي الله عنه منعُ الناس من إشعال المصابيح بعد النوم، حفظاً لأرواحهم من خطر الحرائق؛ لأنَّ الفأرة تأخذ الفتيلة، فترمي بها في سقف البيت، فتحرقه، وكانت السقوف يومئذ من الجريد^(٥).

والواقع أنَّ نظامَ العسس يُعد ضرورةً أمنيةً لحفظ الأمن والاستقرار في وقت السلم والحرب على حد سواء. ومما يؤكد لنا ذلك ما أجراه أبو بكر رضي الله عنه أيام الردة من ترتيبات أمنية بوضع

(١) الشافعي العاصمي، سمط النجوم، ج ٢، ص ٤٦٩.

(٢) ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٤٠-٤١. (سيرد ذكر المصدر مختصراً: ابن دقماق، الجوهر الثمين).

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٧-٥٦٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٥٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٢٤.

(٤) العسكري، الأوائل، ص ١١٠-١١١. انظر تفاصيل ذلك: الفصل الثاني، المبحث الثالث.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٦٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١٢٣-١٢٤. وقد ذكرنا سابقاً أسباب ذلك المنع في الفصل الثاني، المبحث الثاني.

الحراس على أنقاب المدينة ومدخلها، وأمر عبد الله بن مسعود بالعسس بالليل خوفاً من هجوم الأعراب للمدينة وجدَّ في أمره وقام على رجل^(١).

ولا يتوقف عمل نظام العسس في أيام الأزمات، بل يستمر العمل به لضرورته في حفظ الأمن والاستقرار، فلما كان عام الرمادة كان عمر رضي الله عنه يخرج ليعسس بالليل، فوجد الناس في همٍّ وضيق لا يضحكون ولا يتحدثون في منازلهم على العادة، ولم ير سائلاً يسأل بسبب حاجة الناس فكتب إلى أمراء الأمصار يستنجدهم، فبعث كل واحد منهم بقافلة تحمل البُرِّ وسائر الأطعمة^(٢).

وبلغ اهتمام الخلفاء الراشدين بالعسس اهتماماً كبيراً حتى جعلوا للعسس رجالاً يتولون مهمة العس زمن علي رضي الله عنه؛ ولعل ذلك يعود إلى انشغاله بالفتنة، وكثرة مهامه وواجباته كخليفة للمسلمين، وإلى اتساع الدولة الإسلامية وانتشار الرعية، فكثرت المفاصد والانحرافات الأخلاقية في ذلك العهد عما كان عليه في السابق، مما تطلب منه تعيين رجال يختصون بهذه المهمة، فذكر ابن قيم الجوزية^(٣) أنه أتى برجلٍ وُجد في خربةٍ بيده سكينٌ وبها أثر دم، فأمر عليُّ بقتله، فلما ذهب به أقبل الرجل الآخر مسرعاً، واعترف لعلي بقتل الرجل طمعاً في ماله، وأنه سمع حس العسس فخرج من الخربة ووجد القصاب، فاستتر منه ببعض الخربة حتى أتى العسس، فأخذوه، فسأل ابنه الحسن الحكم فيه، فقال: إن كان قد قتل نفساً فقد أحميا نفساً، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأْتَمًا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾^(٤)، فخلى علي عنهما، وأخرج دية القتل من بيت المال.

وقد يختلط الأمر عند البعض ويرى أن العسس فيه نوعٌ من أنواع التجسس على الرعية، فالدولة لا تقوم بالتجسس إلا بما يحقق صالح المجتمع بتتبع أهل الريب والضلال ووضع العيون عليهم؛ حفظاً للأمن والنظام وتأميناً لراحة الرعية، أو للوقوف على حالهم ومعرفة الفقراء والمحتاجين لم يد العون والمساعدة بعد معرفتهم على وجه الحقيقة، ولذا كان الخليفة الراشدي يطوف الليل ليعرف حال الرعية، حتى إذا ما رأى خللاً تداركه، وأما غير ذلك من كشف الأسرار فهو

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٥.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤ ج ٧، ص ٨٣. قد ذكرنا ذلك سابقاً في الفصل الثاني، المبحث الثاني.

(٣) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ٥٣.

(٤) سورة المائدة، آية: ٣.

ممنوع^(١)، ودلالة ذلك ما ذكر من أنه قيل لعبد الله بن مسعود متولي أمر العسس زمن أبي بكر رضي الله عنه: هذا فلان تقطر لحيته خمراً، فقال: "إنا قد نهيينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذ به"^(٢). وهذا الحديث صريح في منع صاحب العسس من التجسس على الناس وهتك أستارهم وكشف أسرارهم.

كما ورد أن عمر رضي الله عنه حين كان يعس في الليل ومعه عبد الرحمن بن عوف فإذا هم يقوم على شراب لهم، فعرفه عمر، فأرسل إليه في الصباح، فقال له: "يا فلان، كنت وأصحابك البارحة على شراب"، قال الرجل: "وما علمك يا أمير المؤمنين؟" فأجاب عمر: "شيء شهدته"، فقال: "أولم ينهك الله عن التجسس"، فتجاوز عنه^(٣).

ونخلص من ذلك كله بأن العسس هو جهازٌ اختص بالحراسة الليلية داخل المدن؛ لكشف أهل الريب وتنفذ أحوال الرعية حفظاً لأمنها واستقرارها، سواء قام به الخليفة بنفسه، أو جعل لها أفراداً يقومون بمهامها، إلا أنه -ومع الأسف- فإن الأخبار المتعلقة بعس بعض الخلفاء الراشدين، كعثمان رضي الله عنه، ليست وافرة بقدر الأخبار التي بين أيدينا عن عهد سابقه، وبالأخص عمر رضي الله عنه، وربما ذلك يعود إلى كبر سنّه الذي كان حائلاً دون قدرته على القيام بذلك على غرار ما كان يفعله عمر رضي الله عنه من العس بالليل ومراقبة شؤون الحياة للمسلمين بشكل عام^(٤)، كما أنّ التطور الذي شهده نظام العسس الذي كان نواةً لجهازٍ أمنيٍّ أكثر تطوراً وهو الشرطة، قد جعلت من مهمات صاحب العسس تدخل ضمن واجبات صاحب الشرطة، مما قلل من استخدام العسس مع ظهور الشرطة، فاستخدم عثمان رضي الله عنه في زمانه جهاز الشرطة لإقرار الأمن والنظام. هذا والله أعلم.

(١) محمد راكان الدغمي، التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية، دار السلام- القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م،

ص١٣٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد الدغمي، التجسس وأحكامه).

(٢) المقرئزي، الخطط، م٢، ج٣، ص٣٦٢.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج٢، ص٧٢٢؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج٢، ص٥٦٧.

(٤) أرسن رشيد، الشرطة، ص٣٠.

● الشرطة:

هم حفظة الأمن في البلاد^(١)، وورد في لسان العرب أنهم طائفةٌ من أعوان الوالي. والشرطة في السلطان من العلامة والإعداد، وسموا بذلك؛ لأنهم أُعدوا لذلك، وأُعلموا أنفسهم بعلاماتٍ خاصةٍ يُعرفون بها^(٢)، وغالبًا ما تكون هذه الأشرطة والعلامات باللون الأحمر في شكل عصائب للرأس وللذراع^(٣)، والشرط سُموا شرطًا؛ لأنَّ شُرطة كلِّ شيءٍ خياره، وهم نخبة السلطان من جنده^(٤)، وقيل: هم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت. وفي حديث ابن مسعود: "وثُشرت شُرطةٌ للموت لا يرجعون إلا غالبين، هم أول طائفة من الجيش تشهد الوقعة"^(٥).

وجهاز الشرطة في العهد النبوي لم يكن له وجودٌ بهذا المسمى، ومع ذلك فقد اتسم العهد النبوي بالأمن بسبب غلبة الطابع الديني، مما كان له الدور الفعال في ندره الجرائم، ورغم عدم وجود الجهاز إلا أنه كان مليئًا بمهمات شرطية في جوهرها عمل الشرطي، وإن لم يطلق عليه لقب شرطي، وتمثل استخدامات هذا الجهاز الأمني مباشرته عليه السلام في أعمال الرقابة ومكافحة الغش^(٦).

كما قام بعض الصحابة رضي الله عنهم بأعمال شرطية، منها حراسة الرسول صلى الله عليه وسلم، فعن السيدة عائشة قالت: بأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سهر ذات ليلة وهي إلى جنبه، فقال: ليت رجلًا صالحًا من أصحابي يحرسني الليلة"، فبيننا نحن كذلك، إذ سمعنا صوت السلاح، فقال: من هذا؟ فقال: أنا سعد بن

(١) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٤٧٩. (مادة: شرط).

(٢) ابن منظور، ج ٨، ص ٥٦. (مادة: شرط).

(٣) يحيى بن عبد الله المعلمي، الشرطة في الإسلام وتطورها، عكاظ للنشر والتوزيع - جدة، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م،

ص ٢٠١. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: يحيى المعلمي، الشرطة في الإسلام).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٥٨. (مادة: شرط)

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٥٧. (مادة: شرط)

(٦) معجب معدي الحويقل، دور الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة، بحث ضمن بحوث مجلة علمية تحمل عنوان الشرطة

وحقوق الإنسان، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٧٢. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا:

معجب الحويقل، دور الشرطة في الشريعة).

مالك، قال: وما شأنك؟ فقال: جئت لأحرسك يا رسول الله ﷺ، فقالت: فسمعت غطيظ رسول الله ﷺ في نومه" (١).

وورد أنّ بلاً كان يجرسه متقلداً بالسيف حين لا يكون على المنبر (٢)، وإذا صلى رسول الله ﷺ في الحجر (٣) قام عمر على رأسه بالسيف (٤).

وورد -أيضاً- أنّ عبد الله بن مسعود كان يأخذ العصا فيمشي أمام رسول الله ﷺ، حتى إذا جلس أعطاه العصا، فإذا أراد أن يقوم أخذ العصا، ومشى أمامه حتى يلج الحجر أمام رسول الله ﷺ (٥).

وأثبتت هذه الأحاديث أنّ ما قام به الصحابة من حراسة النبي ﷺ داخل المدينة، أو في أثناء القتال من مهمات الشرطي، وقد استمر الأمر على ذلك حتى نزلت الآية الكريمة: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (٦)، فخرج إلى الناس وصرّفهم، وقال: "فإن الله -جل وعز- قد عصمني من الناس" (٧).

كما كان ﷺ يكلف بعض الصحابة ببعض الأعمال الشرطية كحراسة المدينة لضمان أمن الدولة الإسلامية في أثناء خروجه للغزوات، وفي حالات الخطر المحدق بالمدينة (٨).

كما أنّ من بين المهمات الموكلة للصحابة وتُعد من أعمال الشرطة إجراء التحقيقات والقبض على الجناة، فقد روي عن أنس بن مالك أنّ أناساً من عريضة قدموا المدينة فاجتووا (٩)

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠٠.

(٢) ابن شبة، تاريخ المدينة، ص ٣٠١.

(٣) الحجر: والجمع حَجْر، كغرفة وغرف، والحِجْرُ حِجْرُ الكعبة، وهو ما حواه الحطيم المدار بالبيت جانب الشمال. وكل ما حَجْرَتْهُ من حائطٍ فهو حِجْرٌ. وقال ابن الأثير: هو اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٤٢. (مادة: حجر).

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة، ص ٣٠٠.

(٥) ابن شبة، تاريخ المدينة، ص ٣٠٣.

(٦) المائدة، آية ٦٧.

(٧) ابن شبة، تاريخ المدينة، ج ١، ص ٣٠١.

(٨) راجع المبحث الأول من هذا الفصل.

(٩) اجتووا: الجوى السل، وتطاول المرض، وقيل: هو داءٌ يأخذ في الصدر، واجتواه كرهه ولم يوافق، فاجتووا أي استوخوها.

الزيدي، تاج العروس، ج ٣٧، ص ٣٨٤.

المدينة، فقال: "لو خرجتم إلى ذودِ لنا، فشربتم من ألبانها وأبوالها" ففعلوا، فارتدوا عن الإسلام، وقتلوا راعي رسول الله واستاقوا ذوده، فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم، فجيء بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَّرَ أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا"^(١).

ومن مهمات الشرطي في ذلك الوقت تنفيذ أوامر الرسول ﷺ وأحكامه في المخالفين والجناة، فقد روي أنه قد بلغه أن أناسًا من المنافقين يجتمعون في بيت سويلم اليهودي يثبطون الناس عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فبعث طلحة بن عبيد الله في نفر، وأمره أن يحرق عليهم البيت، ففعل^(٢)، وفي غزوة تبوك أيضًا جاء رسول الله ﷺ خبرُ مسجد الضرار من السماء، فأمر نفرًا من أصحابه بهدم المسجد وحرقه، ففعلوا^(٣).

وما ورد في الروايات التاريخية لدلالة مؤكدة على وجود الشرطة كوظيفة وعمل، وليس كجهازٍ أمِنِيٍّ مستقل، فالعبرة بالشيء لا بمسماه^(٤).

واختلف المؤرخون حول بداية ظهور جهاز الشرطة في زمن الخلافة الراشدة، فيشير اليعقوبي (ت ٢٨٢هـ) إلى أنَّ عبد الله بن عباس كان على شرطة عمر رضي الله عنه^(٥).

وشكك أحد الباحثين^(٦) في صحة رواية اليعقوبي؛ لأنَّ عمر رضي الله عنه كان يعسُّ بنفسه في طرقات المدينة، يضاف إلى ذلك مناقضة اليعقوبي لنفسه؛ لأنه في مكانٍ آخر نسب نشأة الشرطة إلى عصر الخليفة معاوية بقوله: "وكان معاوية أول من أقام الحرس والشرط والبوابين في الإسلام"^(٧). والحقُّ أنَّ العسسَ غيرُ الشرطة، فلا يمنع وجود العسس زمن عمر رضي الله عنه من وجود الشرطة.

(١) سنن ابن ماجه، ج٣، كتاب الحدود، باب من حارب وسعى في الأرض فسادًا، ص٢٣٨.

(٢) الكتاني، التراتيب الإدارية، ص٣٣٦.

(٣) الكتاني، التراتيب الإدارية، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٤) معجب معدي الحويقل، دور الشرطة في الشريعة، ص٧٢.

(٥) تاريخه، ج٢، ص١٥٩.

(٦) أرسن رشيد، الشرطة، ص٢٩.

(٧) اليعقوبي، تاريخه، ج٢، ص٢٣٢.

ومن الروايات التي ذكرت وجود الشرطة في الأمصار منذ زمن عمر وفي عهد عثمان رضي الله عنه ما رواه ابن حجر ^(١) أنّ نصير بن عبد الرحمن ^(٢) كان على شرطة معاوية والي الشام في خلافة عمر ثم عثمان.

في حين يعتقد آخرون ^(٣) أنّ عثمان رضي الله عنه هو أول من اتخذ صاحب شرطة ^(٤)، ويدعى عبد الله بن قنفذ التيمي القرشي، ويروي ابن حبيب أنه اتخذ على العدوى ^(٥) وما أشبهها، ولا يُسارُ بين يديه بحربة ولا جماعة للشرط ^(٦). بينما ذكر البلاذري في رواية عن الواقدي أنّ سعد بن القرظ كان يحمل العنزة ^(٧) بين أبي بكر رضي الله عنه - وهي حربة رسول الله صلى الله عليه وسلم - التي كان يحملها بين يديه بلال، وحملها بين يدي عمر رضي الله عنه، وكان ولده يحملونها بين يدي الولاة بالمدينة ^(٨).

والظاهر أنّ عثمان رضي الله عنه لم يسند حمل الحربة لصاحب الشرطة، ولم يجعلها من المراسم الرسمية مثلما فعل الخلفاء والولاة بعد ذلك، وإنما كانت تُحمل بين يديه في العيدين فقط اقتداءً بسنة من سبقوه ^(٩).

(١) ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٢) نصير بن عبد الرحمن بن يزيد والد موسى بن نصير فاتح بلاد المغرب، ويقال: إن أهل نصير من أراشة وسي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه من جبل الخليل، وكان اسمه نصرًا، وسمي نصيرًا، وأعتقه بعض بني أمية. ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٥٥٣.

(٣) ابن خياط، تاريخه، ص ١٧٩؛ ابن حبيب، المحبر، ص ٣٧٣؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٣٤؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ص ٢٥٥.

(٤) ابن خياط، تاريخه، ص ١٧٩؛ ابن حبيب، المحبر، ص ٣٧٣؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٥، ص ٣٤؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٥) العدوى: يأتي بمعنى الاستعداد، أي: طلب التقوية والنصرة، والاسم: العدوى. ويقال: استعدت الأميرَ على الظالم طلبتُ منه النصرَ فأعداني، أي: استعنت به عليه، فأعاني. الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ١٧٦.

(٦) ابن حبيب، محمد البغدادي، المحبر، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تصحيح: ايلزة ليختن شتيتير، منشورات المكتب التجاري للطباعة - بيروت، دار المريخ للنشر، ص ٣٧٣. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن حبيب، المحبر).

(٧) العنزة: أطول من العصا، وأقصر من الرمح، وفيها زنج كرج الرمح. الرازي، مختار الصحاح، ص ٤٥٧. (مادة: عنز).

(٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٨٠-٨١.

(٩) محمد الشريف الرحوني، نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، ص ٥٩-٦٠. (سيرد ذكر المرجع مختصرًا: محمد الرحوني، نظام الشرطة في الإسلام).

وأشار ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) في طبقاته^(١) إلى وجود الشرطة في زمن عثمان رضي الله عنه، فيذكر أنه حين توفي العباس بن عبد المطلب عم النبي عام ٣٢هـ/٦٥٣م تراحم الناس في المدينة للصلاة عليه، مما دفع عثمان رضي الله عنه إلى إرسال الشرطة لإفساح المجال لبني هاشم، فكانوا هم الذين نزلوا في حفرتهم ودلوه في اللحد.

في حين نجد بعض الروايات تشير إلى أن وجود نظام الشرطة يرجع إلى زمن علي رضي الله عنه، ففي رواية للبلاذري (ت ٢٧٩هـ) عن المدائني: "أنَّ عليًّا بعث صاحب شرطة، وقال: أبعثك إلى ما بعثني عليه رسول الله صلَّى الله عليه وآله، لا تدعَنَّ قبرًا إلا سويته"^(٢). وهذه مهمة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو الحسبة.

وفي رواية أخرى لابن مزاحم (ت ٢١٢هـ) ذكر أنَّ عليًّا رضي الله عنه قد كلف صاحب شرطته مالك بن حبيب اليربوعي^(٣) بجسر الناس للمعسكر في صفين^(٤).

كما تضاربت الروايات حول صاحب شرطة علي رضي الله عنه، فذكر اليعقوبي (ت ٢٨٢هـ)^(٥) في رواية له أنَّ معقل بن قيس كان على شرطته، وخالفه ابن مزاحم (ت ٢١٢هـ)^(٦) في ذلك، حيث ذكر أنَّ صاحب الشرطة كان مالك بن حبيب، وذكر ابن خياط (ت ٢٤٠هـ)^(٧) أنَّ كلاً منهما كان صاحب شرطة في عهد علي رضي الله عنه.

ولكن أخبار الطبري (ت ٣١٠هـ) نفت صحة ما قيل من أنَّ ظهور الشرطة كان على عهد علي رضي الله عنه، ففي حوادث عام ٣٨هـ/٦٥٩م أورد رواية مفادها كالتالي: "فإنَّ قيسًا مقيمٌ مع عليٍّ

(١) ج٣، ص٢٣.

(٢) أنساب الأشراف، ج٢، ص٣٩٦.

(٣) مالك بن حبيب اليربوعي، قيل: هو اسم أبي محجن الثقفي الشاعر المشهور، وقيل: هو عمرو بن حبيب بن ثقيف، وقيل: اسمه كنيته، وكنيته أبو عبيد، وقيل: اسمه مالك، وقيل: اسمه عبد الله، قال أبو أحمد الحاكم: له صحبة، قال: ويخيل إلي أنه صاحب سعد بن أبي وقاص الذي أتى به إليه وهو سكران، فإن يكن هو فإنَّ اسمه مالك، قيل: مات بأذربيجان، وقيل بجزان. ابن حجر، الإصابة، ج٤، ص١٧٣-١٧٥.

(٤) صفين، ص١٢١.

(٥) تاريخه، ج٢، ص٢١٣.

(٦) صفين، ص١٢١.

(٧) تاريخه، ص١٢١.

على شُرطته"^(١)، وهو لا يعني إطلاقاً أن علياً عليه السلام هو أول من أوجد نظام الشرطة وأطلق عليه اسم الشرطة؛ لأنه في رواية أخرى وردت ضمن حوادث عام ٣٣٣هـ/٦٥٤م قوله: "أنَّ عبد الرحمن الأسدي"^(٢) كان على شرطة سعيد بن العاص"^(٣) والي الكوفة لعثمان"^(٤). وفي حوادث عام ١١١هـ/٦٣٢م يأتي على ذكر قصيدة لأبي شجرة، وفيها يذكر عمرَ وشُرطته في قوله:

لَمَّا رَهَبْتُ أَبَا حَفْصٍ وَشُرْطَتَهُ وَالشَّيْخُ يُفْرَعُ أَحْيَانًا فَيَنْحَمِقُ^(٥)

مما دل على عدم صحة ما ورد من أنَّ ظهورَ الشرطة كان زمان علي عليه السلام، وأما ما نسبته اليعقوبي إلى معاوية فيرى الدكتور عبد العزيز العمري"^(٦) أنَّ المقصود بقول اليعقوبي ربما هم الشرطة الخاصة بالخلفاء حرس الخليفة الخاصون.

ونرى أنَّ تضارب الروايات واختلاف الأقوال حول بداية ظهور الشرطة تضع الباحث في حيرةٍ حول صحة بعضها، خاصة أنها وردت في مصادر تُعدُّ أقدم تديوناً، ولكن يمكننا التوفيق بين هذه الأقوال بأنَّ نظامَ الشرطة يرجع في نشأته الأولى إلى نظام العسس، وما يدلنا على ذلك قول المقرئزي (٨٤٥هـ) -حين تحدث عن الولاية- بقوله: "وهي التي يسميها السلف الشرطة، وبعضهم يقول: صاحب العسس"^(٧). فكان العسس النواة الأولى لجهاز الشرطة. كما أن ظهور الشرطة كوظيفة يرجع إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت التسمية غير موجودة. فلما كان عهد عمر رضي الله عنه ظهر جهاز الشرطة كمسمى بحسب الروايات إلى جانب العسس وأصبحت مهامه ضمن سلطة صاحب الشرطة وقل الإعتماد على العسس .

(١) تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢٦؛ وانظر أيضاً: ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٢٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٢، ص ٣، ص ٢٨٦.

(٢) عبد الرحمن الأسدي: لم أقف له على ترجمة.

(٣) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، من فصحاء قريش، ندبه عثمان رضي الله عنه فيمن ندب لكتابة القرآن، ولي الكوفة زمن عثمان، والمدينة زمن معاوية، مات سنة ٥٣هـ. ابن حجر، الإصابة، ج ٢، ص ٤٥.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٧.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٦) عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان، ص ٤٦١.

(٧) الخطط، ج ٢، ص ٣٦٢.

كما لم يكن لنظام الشرطة رجاله المختصون في بادئ الأمر، فقد كان الإمام يأمر من في مجلسه لإتمام حُكْمٍ أو أمرٍ فيقوم المأمور بإتمامه، ربما يعود ذلك إلى بساطة المجتمع الإسلامي وقوة الإيمان، وتطور الأمر تدريجياً في عهد عثمان وعلي إلى أن أصبح للشرطة رجالها المختصون^(١).
كما شهد عهد علي رضي الله عنه ظهور نوعٍ من الشرطة قد عُرف بشرطة الخميس^(٢)، التي تدخل المعركة مع العدو قبل الجيش، وهي شرطة الموت لا ترجع إلا غالبية^(٣)، وجعل عليها الأصبع بن نباتة المجاشعي^{(٤)(٥)}.

ومن مهام الشرطة زمن الخلفاء الراشدين :

أولاً: الحراسة في الليل والنهار لحفظ أمن واستقرار الدولة، ونشده من خلال فعل أبي بكر رضي الله عنه في أيام الردة، حين كلف أبو بكر الصحابة بحراسة المدينة ومراقبة مداخلها للصحابة، والقيام بأعمال الدوريات والمراقبة^(٦).

ثانياً: العس في الليل لحفظ النظام ومنع الفوضى وتأمين الناس، والمشهور عن عمر رضي الله عنه طوافه بالليل في أنحاء المدينة وسهره على راحة رعيته وأمنهم وأموالهم وأعراضهم^(٧).

ثالثاً: في تنفيذ الحدود والأحكام الشرعية، وقد استعان الخلفاء الراشدون بأفرادٍ من الصحابة في تنفيذ أحكام القصاص والسرقه والتعزير وحدود الخمر والزنا^(٨).

(١) نمر بن محمد الحميداني، ولاية الشرطة في الإسلام، دار عالم الكتب - الرياض، ط ١، ١٣١هـ/١٩٩٤م، ص ١٠٨. (سيرد اسم المرجع مختصراً: نمر الحميداني، ولاية الشرطة).

(٢) وفي معنى شرطة الخميس أن علياً قال لهذه الطائفة: "تشرطوا، فإنما أشارتكم على الجنة، ولست أشارتكم على ذهب ولا فضة، إن نبياً من الأنبياء فيما مضى قال لأصحابه: تشرطوا فيني لست أشارتكم إلا على الجنة". ابن النديم، الفهرست، ص ٢١٧.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٥٧. (مادة: شرط)

(٤) أصبغ بن نباتة التميمي المجاشعي الحنظلي الكوفي، شهد صفين مع علي، وروى عنه وعن الحسن بن علي، وذكر في تقريب التهذيب أنه متروك، زُمي بالرفض. ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج ٤، ص ١٩٢٧-١٩٣٠؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ١، ص ١١٣.

(٥) ابن خياط، تاريخه، ص ١٢١.

(٦) راجع الفصل الأول، المبحث الرابع، المطلب الخامس منه، ص ٨٢.

(٧) راجع الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص ١٢٩، والفصل الخامس، المبحث الأول، ص ٣٨١ وما بعدها.

(٨) راجع مبحث تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في كل فصل لكل خليفة من خلفاء الدولة الراشدة.

كما كان صاحب الشرطة مكلفًا بتنفيذ أوامر الخليفة بجلب المتهمين ومن يقوم بإحداث فوضى أو شغب، ونذكر هنا رواية ابن سعد فيما يخص بيعت عثمان رضي الله عنه للشرطة لإفساح المجال لبني هاشم للصلاة على العباس بعد تزاحم الناس عام ٣٢٢هـ/٦٥٣م^(١).

وحين أمر عثمان رضي الله عنه بتوسعة الحرم ابتاع من قوم وأبي آخرون، فهدم عليهم، ووضع الأثمان في بيت المال، فصاحوا بعثمان فأمر بهم بالحبس، وفي ذلك دلالة على وجود الشرطة حينذاك ليمنعوا الفوضى ويعيدوا النظام^(٢).

رابعًا: تأمين الحراسة الشخصية للخلفاء الراشدين، أورد ابن خياط في تاريخه أسماء الذين تولوا أمر الحراسة زمن كل خليفة من خلفاء الدولة الراشدة، فكان لأبي بكر رضي الله عنه حاجبٌ يُدعى شديد، وهو مولى له^(٣)، كما كان لعمر رضي الله عنه حاجبٌ يُدعى يرفأ يسير بين يديه وينظم دخول الرعية عليه^(٤).

ورغم أنّ نظام الشرطة قد أصبح معروفًا على عهد علي رضي الله عنه مسمى ووظيفة، إلا أنه من الواضح أنّ عليًا رضي الله عنه لم يكن يستعين بأحدٍ من أفرادها لحراسته في أثناء تجواله بين الرعية، ودلالة ذلك سهولة مقتله على يد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي^(٥)، مما يجعلنا نعتقد أنّ أمر الحراسة الشخصية للخلفاء الراشدين وسلامتهم لم تكن ضمن اهتماماتهم، فمهمتهم الرئيسة هي تنفيذ كل ما من شأنه أن يحقق الأمن ويوفر الاستقرار للرعية، كما أنّ حراسة الخلفاء لم تكن دائمة، وإنما في بعض المناسبات أو الأوقات أو الظروف الأمنية.

خامسًا: ومن المهام -أيضًا- تنفيذ أوامر الخليفة ومساعدته في توجيه الناس الراغبين في الجهاد نحو معسكر الجند، فقد روي أنّ عليًا رضي الله عنه قد أمر صاحب شرطته مالك بن حبيب اليربوعي -حين كان عازمًا على الذهاب إلى صفين- أن يحشر الناس إلى المعسكر^(٦).

(١) الطبقات، ج ٣، ص ٢٣.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ٥٩٥.

(٣) ابن خياط، تاريخه، ص ٦٦.

(٤) ابن خياط، تاريخه، ص ٨٩؛ يعقوبي، تاريخه، ج ٢، ص ١٥٩.

(٥) انظر المبحث الأول من هذا الفصل، ص ٣٧٢ وما بعدها.

(٦) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١٢١.

كما يظهر أنّ صاحب الشرطة زمن علي عليه السلام كان يقوم بخدمة الخليفة، ويعمل على تحذيره من الأفراد الذين يحتمل منهم العداوة والانتقام، ومما يروى في ذلك حين تناقل الناس في الخروج مع علي أنّ صاحب شرطته مالك بن حبيب قال لعلي: "والله لئن أمرتنا لنقتلنهم" ونهاه علي عن ذلك وقال له: الإسراف في القتل أن تقتل غير قاتلك، فقد نهى الله عنه، وذلك هو الغشم^(١)(٢).

وأخيراً إنّ تعدّد الروايات حول بداية ظهور جهاز الشرطة زمن الخلافة الراشدة لا ينفي وجود الشرطة منذ صدر الإسلام، فإذا كان من وظائف الشرطة توفير الأمن للرعية وحراسة ممتلكات المسلمين ومؤسسات الدولة وحفظ النظام وتنفيذ الحدود وغير ذلك من المهام؛ فهي كانت موجودة منذ ذلك الوقت، إلا أنّ رجالها لم يكن يُطلق عليهم المسمى، إلا أنّ مهماتهم هي مهمات الشرطة، وبسبب تطور أجهزة الدولة الأمنية والحاجة الأكيدة إلى توطيد الأمن والاستقرار أدى إلى ظهور أجهزة وتنظيمات أمنية ومن بينها جهاز الشرطة.

(١) الغشم: الظلم والغضب. ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٥٢. (مادة: غشم).

(٢) نصر بن مزاحم، صفين، ص ٤.

● الجيش^(١):

لفظٌ يطلق على الجنـد، كما يطلق على جماعة الناس في الحرب، أو السائرين إلى حرب، أو غيرها^(٢).

وقد عرف الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ) الجنـد بقوله: "الجنـد هم عُـدُ المـلـك، وحصونه، ومعاقله، وأوتاده...."^(٣).

وأما ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) فقال: "جنـد السلطان هم حصونه، وعدده، ومعاقله، ومدده، وحماته، وجُنُنُه^(٤)، وسلاحه^(٥)."

كما اتفق حكماء العرب والعجم على أهمية الجنـد ومكانتهم من السلطان، فمن أقوالهم الماثورة في ذلك: "أَنَّ المُلـك بناءٌ أساسه الجنـد، فَإِنَّ قوِي الأساسِ دام البناء، وإن ضعف الأساسُ سقط البناء"^(٦).

ومما ورد —أيضًا—: "لا سلطان إلا بجنـد، ولا جنـد إلا بمال، ولا مال إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل"^(٧).

(١) الجيش: جيش فلان تجيشًا، أي: جمع الجيوش، واستجاشه طلب منه جيشًا. الرازي، مختار الصحاح، ص ١١٨. (مادة: جيش).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥١. (مادة: جيش).

(٣) محمد بن محمد الوليد الفهري المالكي، سراج الملوك، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ، ص ١٠٦. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: الطرطوشي، سراج الملوك).

(٤) الجُنُنُ: الجُنَّة بالضم، وهي الدرع، وكل ما وقاك جُنَّة. وتستعمل في كل ما وارك من السلاح واستترت به منه. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢١٨. (مادة: جنن).

(٥) محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي الشافعي، نظام وإعداد الجيوش في الإسلام، تحقيق: عبد الجواد خلف، دار البيان - القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٧٠. (سيرد اسم المصدر مختصرًا: ابن جماعة، الجيوش في الإسلام).

(٦) ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تقديم: عبد الله بن زيد آل محمود، تحقيق وتعليق: فؤاد عبد المنعم، دار الثقافة، بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر، الدوحة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ط ٣، ج ١، ص ٩٦. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام).

(٧) ابن جماعة، الجيوش في الإسلام، ص ٧٠.

والثابت تاريخياً أنّ الجيش الإسلامي كغيره من الأنظمة والأجهزة الأمنية قد بدأ بدايةً متواضعة منذ عهد رسول الله ﷺ، إذ لم يكن هناك نظامٌ خاص بالجيش، حيث كان الانخراط في صفوفه أمراً تطوعياً ليس مُلزمًا، فإذا استنفر المسلمون نفروا، وإذا وضعت الحرب أوزارها رجعوا إلى ممارسة أعمالهم وحياتهم السابقة قبل النفير^(١).

وسار أبو بكر ﷺ على سنة رسول الله ﷺ، فعمل على تهيئة الجيوش لمحاربة أهل الردة دون تفریقٍ بينهم، فلم يفرق بين من ارتد عن الإسلام ومن منع الزكاة^(٢)، في ندب الناس إلى القتال عند الحاجة إليه، وظل يستنفر الراغبين في الجهاد، ولا يُكره المتخلفين؛ حتى كتب إلى قواده في العراق والشام أن لا يأذنوا لمن شاء بالرجوع، ولا يستفتحوا بمكاره، وأن يستنفروا من قاتل أهل الردة ومن ثبت على الإسلام^(٣).

كما لم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوانٌ جامع على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ﷺ، بل كان المال يوزع حال الحصول عليه على أساس المساواة بين المسلمين، ودون وجود قوائم أو سجلاتٍ بأسماء من يستحق العطاء^(٤)، فلما كان زمن عمر ﷺ كثر المال، واتسعت البلاد، وكثر الناس، فجعل ديوانَ العطاء للمقاتلة وغيرهم، وديوانَ الجند مشتمل على أكثره، وذلك الديوان هو أهم دواوين المسلمين^(٥).

وبوجود ديوانٍ للجند ابتداءً من عام ٢٠هـ/٦٤١م وُضعت قاعدةٌ جديدةٌ للتجنيد، حين نص على الالتزام إلى جانب التطوع لضبط نشاط الجيش، خاصة وأنّ الدولة الإسلامية تشهد اتساعاً في فتوحاتها وازدياداً ملحوظاً في أعداد المنضمين إلى صفوفها، فأمر عماله أن يبعثوا

(١) محمد ضيف الله البطينة، في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٨٨.

(٢) عبد العزيز عبد الله السلومي، ديوان الجند نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عصر المأمون، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٩١-٩٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: عبد العزيز السلومي، ديوان الجند).

(٣) عبد العزيز السلومي، ديوان الجند، ص ٩٢-٩٣؛ عفاف سيد ومصطفى الخناوي، النظم الإسلامية، ج ١، ص ٢٥٥. وانظر الفصل الأول، المبحث الأول، ص ٣٤، المبحث الثاني، ص ٤٦ وما بعدها.

(٤) فيروى أنه في غزوة بدر اختلف أهل بدر في النفل، وساءت فيه أخلاقهم، فانتزع الله من أيديهم، فجعله إلى رسوله ﷺ، فقسمه رسول الله ﷺ بين المسلمين عن بواء، يقول على السواء. ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٥) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ج ١، ص ٣٧.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٣٦؛ الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٥٠.

إليه من كانت له نجدة، أو فرس، أو سلاح، أو رأي^(١)، فكتب إلى عماله: "ولا تدعوا في ربيعة ولا مضر ولا حلفائهما أحداً من أهل النجدة ولا فارساً إلا جلبتموه، فإن جاء طائعاً وإلا حشرتموه احملوا العرب على الجدّ إذ جدّ العجم فلتلقوا جدهم بجِدكم"^(٢)، كما كتب لبعض قواده يوم مخرجه للحج سنة ١٣هـ/٦٣٤م: "لا تدعو أحداً له سلاح، أو فرس، أو نجدة، أو رأي إلا انتخبتموه ثم وجهتموه إليّ، والعجل العجل"^(٣).

وتتلخص مهمة الديوان في قول ابن خلدون^(٤): "إحصاء العساكر بأسمائهم، وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها"، فأصبح الجنّدُ فئةً مخصوصة معروفة في عملها وأوصافها وأرزاقها^(٥).

كما يعود إلى عمر رضي الله عنه الفضلُ في تنظيم فرق الجيش، ويظهر ذلك في رسالته إلى سعد حين نزل بشراف^(٦): "إذا جاءك كتابي هذا، فعشّر الناس، وعرف عليهم، وأمر على أجنادهم..."^(٧).

وكان صاحب الحرب في كلِّ مصرٍ رجلٌ مسمّى وقومٌ مسمّون، فإن حدث حدثٌ نخض بهم، والققعاق بن عمرو -صاحب الحرب- الذي أجاب أهل حمص حين كتب إليهم عمر في إعانتهم، وهو الذي منع يزيد والأشتر من خلع عثمان رضي الله عنه^(٨).

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩١٦.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٧٩.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٧٩.

(٤) المقدمة، طبعة دار القلم - بيروت، ط ٥، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٤٣؛ نجدت خمّاش، الشام في صدر الإسلام (من الفتح حتى سقوط خلافة بني أمية) دراسة للأوضاع الاجتماعية والإدارية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر-دمشق، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٣٤٢. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: نجدة خمّاش، الشام في صدر الإسلام).

(٥) محمد الدغمي، التجسس وأحكامه، ص ٧٧-٧٨.

(٦) شراف: ماء بنجد، وشراف بين واقصة والقرعاء على ثمانية أميال من الأحساء التي لبني وهب. ياقوت، المعجم، ج ٣، ص ٣٣١.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨٥.

(٨) المالقي، التمهيد والبيان، ص ١٥٢.

وظل الاهتمام بالجيش وتنظيمه مستمرًا من بعد عمر رضي الله عنه، إذ سار عثمان رضي الله عنه على نفس الأسس التي وضعها عمر رضي الله عنه، فكتب إلى أمراء الأجناد بالتأكيد على استتفار المقاتلة لأداء مهماتهم كما كانوا أيام عمر رضي الله عنه: "فإنكم حماة المسلمين وذادتهم! وقد وضع لكم عمر ما لم يرغب عنا، بل كان على ملاً..."^(١)، كما كتب إلى معاوية وغيره من الولاة: "أما بعد! فقوموا على ما فارقتم عليه عمر"^(٢)، وفي ذلك تأكيد على الاستمرار بالاهتمام بالجيش واتباع نهج من سبقه.

وفي عهد علي رضي الله عنه ساوى بين الجنود في العطاء^(٣)، وصار لكل مجموعةٍ من الجند عرفاءً يتولون أمر الجند ويقبضون أرزاقهم ويوزعونها عليهم^(٤).

ويعد الجيش الإسلامي من الأجهزة الأمنية التي اعتمد عليها خلفاء العهد الراشدي في حفظ الأمن ودعم استقرار الدولة الإسلامية، وقد عدد الطرطوشي^(٥) مهمات الجيش في كتابه، فقال: "... هم حماة البيضة، والذائبون عن الحُرمة، والدافعون عن العورة، وهم جند الثغور، وحراس الأبواب، والعدة للحوادث، وإمداد المسلمين، والحد الذي يلقي العدو، والسهم الذي يرمى به، والسلاح المدفوع في نحره، والشوكة على العدو، يؤمّنُ بهم السبلُ وتسُدُّ الثغور".

ويفهم من قول الطرطوشي أنّ للجيش مهمتين؛ هما حفظ أمن الجبهة الداخلية، وحماية حدود الدولة الإسلامية، والثابت أنّ هاتين المهمتين هما نفس الدور الأساسي الذي كان يؤديه الجيش الإسلامي منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، منذ أن أنزل الله -تعالى- إذنه للمسلمين بالقتال في أوائل السنة الثانية للهجرة^(٦). ومن المهام التي أداها الجيش في عهد الخلفاء الراشدين:

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩٠-٥٩١.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٠٢؛ محمود أحمد عواد، الجيش والقتال في صدر الإسلام، مكتبة المنار - الأردن، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٧م، ص ٨١. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمود عواد، الجيش والقتال).

(٣) ابن جماعة، الجيوش في الإسلام، ص ١١٤.

(٤) صبحي عبد المنعم، النظم الإسلامية - مكتبة الرشد، ط ٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٧٤. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: صبحي عبد المنعم، النظم الإسلامية).

(٥) سراج الملوك، ص ١٠٦.

(٦) محمد بن محمد أبو شهبه، السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، دار القلم - دمشق، ط ٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٧٥. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: محمد أبو شهبه، السيرة النبوية).

أولاً: الدفاع عن النفس والعقيدة الإسلامية، قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^(١). وقاتل أبي بكر رضي الله عنه للمرتدين ما هو إلا عملاً بالآية الكريمة، لحفظ العقيدة والنفس بعد أن فشلت مساعيه السلمية في ردهم عن ردتهم، فاعتمد على حشد الجيوش واستنفار القبائل العربية لإخماد نار الردة، فعقد أحد عشر لواءً عليها القادة الكبار من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لمناطق متفرقة في الجزيرة العربية، وزودهم بتعليمات محددة، وأمر كل قائدٍ منهم باستنفار من يليه من المسلمين من كل قبيلة^(٢)، كما أنه ترك قوةً عسكرية لحماية أمن البلاد^(٣)، واستطاع الجيش الإسلامي بعد سلسلة من المعارك في أطراف بلاد العرب ووسطها أن يطفى لهب الردة، وأن يعيد إلى الدولة الإسلامية مظاهر وحدتها، وإلى المدينة مكانتها في قيادة الجزيرة العربية وتوجيهها^(٤).

ثانياً: الدفاع عن المجتمع والدولة الإسلامية ضد أي عدوان خارجي، وقد نجح جيش أسامة في إنفاذ المهمة التي أنفذ لها من بعث رسالة إلى القوى الخارجية المتربصة بالدولة الناشئة وكلٍ من يحاول زعزعة أمن المدينة من القبائل العربية مستغلاً انشغال الدولة الإسلامية بإخماد الردة^(٥).

ثالثاً: حفظ الأمن الداخلي وقمع الفتن والاضطرابات. وقد ذكر سابقاً أن أبا بكر رضي الله عنه قد سار على هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذب الناس إلى القتال عند الحاجة إلى ذلك، فكلف من بقي على الإسلام والطاعة بمواجهة المرتدين من قومه، فكتب إلى عامله زياد بن ليلى على حضرموت أن يستعين بمن أقبل على من أدبر^(٦)، كما ورد عند ابن خلدون أن أبا بكر رضي الله عنه قد رد جرير بن عبد الله إلى نجران ليستنفر من ثبت على الإسلام على من ارتد^(٧).

(١) سورة البقرة، آية : ١٩٠ .

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ القضاعي، تاريخه، ص ٢٨٣-٢٨٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ٧٦.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٥٧؛ انظر تفاصيل ذلك في الفصل الأول، المبحث الرابع، المطلب الخامس.

(٤) شكري فيصل، حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري، دراسة تمهيدية لنشأة المجتمعات الإسلامية، دار العلم

للملايين - بيروت، ط ٦، ١٩٨٢م، ص ٣٢-٣٣. (سيرد ذكر المرجع مختصراً: شكري فيصل، حركة الفتح الإسلامي).

(٥) انظر: الفصل الأول، المبحث الثاني منه والرابع، مطلب قتال المخالفين.

(٦) الكلاعي، حروب الردة، ص ١٥٩.

(٧) انظر: الفصل الأول، المبحث الرابع منه، المطلب الخامس، ص ٨٠.

كما كلف أمراء المناطق بضرب البعث على من لم يلحق طوعاً في الجهاد، فأمر عثمان بن أبي العاص أن يضرب البعث على مخاليف أهل الطائف، فضرب على كل مخالف عشرين، وأمر عليها أخاه^(١)، وكتب إلى عتاب بن أسيد أن يضرب على مكة وعملها خمسمائة بعث أو مقو، وأمر عليهم أخاه خالد بن أسيد، وأقاموا ينتظرون أمر أبي بكر رضي الله عنه^(٢).

كما كان رضي الله عنه يمد أهالي المناطق ممن ثبتوا على الإسلام بالجند لإعانتهم على مواجهة من ارتد من أهلهم، ومما يروى أنه قد كتب إلى أهل اليمن ممن لم يرتد يأمرهم بالتمسك بالذي هم عليه، والقيام بأمر الله والناس، ويعددهم بالجنود^(٣).

كما أن دور الجيش في إخماد الفتن والثورات الداخلية كان واضحاً، إذ نجح زمن خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما من إخماد ثورات قام بها أهالي البلاد المفتوحة في العراق وفارس وبلاد الشام ومصر^(٤)، واستطاع الجيش الإسلامي أن يؤدي دوره ومهمته في حفظ الأمن الداخلي في عهد علي رضي الله عنه في نجاحه إخماد ثورة الخريت الناجي ومن معه من الأعراب والعلوج وغيرهم، إذ وجه علي رضي الله عنه معقل بن قيس الرماحي في جيش كثيف وأمره بقتاله إلى أن يقضي على حركته، فقتلهم قتلاً ذريعاً، وسبى منهم، وتبع من فر منهم^(٥).

كما عُدَّ أمنُ الناس وسلامَةُ أرواحهم من أهم أولويات الخلفاء الراشدين، والشواهد على ذلك كثيرة، منها: قتال علي رضي الله عنه للخوارج والحركات الخارجية حين كثرت مفاسدهم وإيذاؤهم للآمنين، وقطعهم الطرق^(٦)، وحين قام بعض صعاليك العرب بزعزعة الأمن في سجستان في عهده رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس أن يوجّه رجالاً إليها ففعل، فوجّه ربعي بن كاس العنبري، فظهر عليهم،

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٥. انظر: الفصل الأول، ص ٨١.

(٢) الطبري، تاريخه، ج ٢، ص ٢٩٥؛ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٨٦٣.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٢٩٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٢٣١. وانظر الفصل الأول، المبحث الثاني، ص ٤٨.

(٤) انظر التفاصيل في الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص ١١٦ وما بعدها، وانظر أيضاً: الفصل الثالث، المبحث الثاني منه، ص ٢٠٦ وما بعدها.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٣٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٢، ج ٣،

ص ٢٨٣-٢٩٠. وانظر تفاصيل ذلك في الفصل الرابع، المبحث الثاني، ص ٢٨٩.

(٦) انظر: الفصل الرابع، المبحث الثالث، المطلب الرابع، ص ٣٢٠ وما بعدها.

وأقام بها حتى قُتل علي، وبويع معاوية^(١)، كما كان يبعث قادة في سرايا لمنع سرايا معاوية من أذية الناس^(٢)، واستعادة البلاد التي استولى عليها كالحجاز واليمن^(٣).

والواضح أنّ استعانة الخليفة علي عليه السلام بالجيش لقمع الإضطرابات والثورات أكثر مما فعل الخليفة عثمان عليه السلام، ومما دلّ على ذلك رفضه عليه السلام اقتراح عامله على الشام بأن يبعث إليه جنداً منهم يقيم بين ظهري أهل المدينة لنائبة إن نابت المدينة، فرفض الاستعانة بجيش الشام كي لا يضيق على أهل المدينة قائلاً: "أنا أقتري على جيران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأرزاق بجند تساكنتهم! وأضيق على أهل دار الهجرة والنصرة!"^(٤)، في حين نجد أن اعتماد علي عليه السلام على الجيش في رد المخالفين والخارجين كان واضحاً، إذ سبّر الجيوش لقمع الثورات والحركات الخارجية^(٥).

ونرى أنّ الخلفاء الراشدين قد حرصوا على وضع جيشٍ ثابتٍ مستعدٍّ في كل مصر لحماية دولة الإسلام ومستعدّاً لمواجهة الاضطرابات، وقد حدد ابن الأثير عدد هذه القوة في كل مصر بقوله: "اتخذ عمر عليه السلام في كل مصر على قدره خيولاً من فضول أموال المسلمين عدةً لكونٍ إن كان، فكان بالكوفة من ذلك أربعة آلاف فرس، وفي كل مصر من الأمصار الثمانية كما بالكوفة"^(٦)، ومن خلال نصّ ابن الأثير نستدل على أنّ عمر عليه السلام قد أمّن الأمصار، ووضع حاميات فيها لحفظ أمنها واستقرارها، وقد أنزلها الأمصار والأجناد.

رابعاً: مواجهة حالات نقض العهود من قبل شعوب البلاد المفتوحة في فارس، وخراسان، والعراق، والشام، ومصر، وكانت حالات النقض تتكرر عدة مرات في عهدٍ واحد، وتعيد النقض في عهود تالية، حتى كانت المدينة تُفتح عدة مرات، وفي كل مرة تنقض المدن المفتوحة عهدها يسبّر الخليفة الراشدي جنداً للقضاء على حركات التمرد وإعادة الفتح^(٧).

(١) ابن خياط، تاريخه، ص ١٩٩.

(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٤٠٤.

(٣) انظر تفاصيل ذلك: الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٤٩.

(٤) الأسدي، الفتنة، ج ١، ص ٥٣.

(٥) انظر الفصل الرابع، المبحث الثاني، ص ٣٢٠.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٧) انظر: حالات النقض للعهود زمن الخلفاء الراشدين في الفصل الثاني، المبحث الثاني، الفصل الثالث، المبحث الثاني، الفصل الرابع، المبحث الثاني.

والواقع أنَّ جيش المسلمين الفاتح لأي مدينة لا يخرج منها إلا ويترك حاميةً تأمينًا للفتح، ومنعًا لأي محاولة انقلابٍ على الحكم الإسلامي الجديد على بلادهم، - كما فعل عمرو بن العاص بعد فتحه للإسكندرية سنة ٢٠هـ/٦٤١م- وضع بها رابطةً، وأجرى عليهم الأرزاق وأعقب بينهم في كل ستة أشهر^(١).

كما اعتاد الخلفاء الراشدون على توجيه الألوية إلى الثغور، فكان بالكوفة أربعون ألف مقاتل، وغزواتهم تتجه ناحية الري وأذربيجان، يذهب منهم عشرة آلاف مقاتل لهذين الثغرين مرة كل سنة^(٢)؛ لتأييد الفتح الإسلامي في تلك البلاد والمحافظة على الثغور من أن يغزوها عدو، وإعادة أهلها إلى الطاعة بالضرب على أيدي الثائرين في تلك المناطق^(٣)، فجعل عثمان أهل البصرة يغزون من لم يكن صالح من أهل خراسان، فإذا رجعوا خلفوا أربعة آلاف للعقبة، فكانوا على ذلك حتى كانت الفتنة^(٤)، وورد أنَّ عليًا عليه السلام قد عقد لواءً بالكوفة لحماية ثغر الري ليقاتلوا عن أهلها من أربعمئة رجل، لواء ربيع بن خثيم^(٥).

وقد أدى وجود الحاميات العسكرية والمرابطين إلى انخفاض حركات نقض شعوب البلاد المفتوحة ضد الدولة الإسلامية، حيث لم تقم أيُّ حركات مناوئة للدولة، خاصة في بلاد العراق بعد بناء الكوفة والبصرة وتمصيرهما، في حين تشير الروايات التاريخية إلى أنَّ بلاد فارس ظلت الثورات المناوئة للدولة تتزايد فيها وتثير غيرهم من أهل الذمة في بلاد العراق؛ لوجود ملكهم يزيد مجرد ملك الفرس حيًّا بين أظهرهم، يبعث في كل عام حربًا ضد المسلمين، فوجه الأمراء بالألوية، وأذن للمسلمين بالانسياح في بلاد فارس؛ للقضاء على ثورتهم المتكررة في سنة ١٧هـ/٦٣٨م^(٦).

(١) راجع: الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص ١٢٣.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١.

(٣) حسن أيوب، الخلفاء الراشدون القادة الأوفياء وأعظم الخلفاء، دار السلام- القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص ١٥٦. (سيرد اسم المرجع مختصرًا: حسن أيوب، الخلفاء الراشدون)؛ أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والإداري في صدر الإسلام، ص ١٦٩.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٣٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٣، ص ٢٨-٢٩.

(٥) نصر بن مزاحم، صفين، ص ١١٥.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٣٠، ٥٠٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٢، ص ٤٢١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤، ج ٧، ص ١١٦.

خامسًا: تأمين حدود الدولة الإسلامية وأطرافها، فكان للجيش الإسلامي دورًا عظيمًا في امتداد الإسلام إلى مناطق العالم من خلال عمليات الفتوحات، غير أن خلفاء العهد الراشدي - في أحيان كثيرة- يفضلون إيقاف عمليات الفتح إذا كان التوسع فيه ضررًا بأمن وسلامة الجند، أو ضررًا بأمن المدن المفتوحة، فنرى أن عمر رضي الله عنه كان يأمر قادته بعدم التقدم في بلاد فارس، والتوقف عند حد البصرة وسواها، والاكتفاء بما تحت أيديهم من فتوح، حتى يتم لهم السيطرة الكاملة عليها، وتثبيت أقدام المسلمين فيها^(١).

ولذا فإن من عادة الجيش الإسلامي كلما فتحت مدينة ظاهرة أو عند ساحلٍ رتبوا فيها قدرًا من يُحتاج لها إليه من المسلمين، فإن حدث في شيءٍ منها حدثٌ من قبيل العدو سربوا إليها الأمداد^(٢)، كما كانوا يقومون بترتيب المقاتلة في الحصون والسواحل والثغور، وإقامة الحرس على مناظرها، واتخاذ المواقيد لها؛ والعمل على إقامة الحاميات على الحدود حفظًا لأمنها ولصد هجمات العدو المفاجئة^(٣).

كما أن توقف عمليات الفتح الإسلامي في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه، قد أدى إلى انشغال الجيش عن الجهاد بسياسة الدولة مما دفع بعثمان رضي الله عنه إلى إصدار أوامره لعماله بتجمير - أي جمع - الناس في البعوث، كما عزم على تحريم إعطياتهم عليهم ليطيعوه ويحتاجوا إليه، وذلك في عام ٣٤هـ/٦٥٤م^(٤).

وطوال خلافة علي رضي الله عنه توقفت جيوش المسلمين عند حدود بلاد فارس لا تتجاوزها إلى ما وراء بلاد الترك وغيرها، بل تلتزم خطة الدفاع عنها، ولا تُمكن أحدًا من اجتيازها بسبب اشتغاله رضي الله عنه بقتال الخوارج والبهجة^(٥)، وكان موقف هذه الجيوش دقيقًا؛ لأن المسلمين من ورائهم مختلفون، يحارب بعضهم بعضًا، ومثل هذا يوقع الوهن في نفوس الجيوش، ولكن هذه الجيوش لم تضعف، فأخلصت لدينها، ولم تُشغل نفسها بما يقع بين المسلمين من ذلك الخلاف الذي فرّق

(١) الكلاعي، حروب الردة، ص ٥٢٨؛ انظر: الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص ١٢٦.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤. سبق أن ذكرنا ذلك في الفصول السابقة.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٦٤٣.

(٥) محمود مقديشي، نزهة الأنظاري عجائب التواريخ والأخبار تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٩٧. (سيرد ذكر المصدر مختصرًا: محمود مقديشي، نزهة الأنظار في عجائب الأخبار).

كلمتهم، بل عملت على المحافظة على ما كسبته من تراث له، وكان عليٌّ من ورائها لا ينسأها في حروبه الداخلية، بل يرسل لها المدد حتى تبقى قوية^(١).

وقد ثبت تاريخياً أنّ الجيش المرافق لعليّ عليه السلام في حروبه ضعفت فيه روح الجندية، وانتشرت فيه الروح الانهزامية في أواخر عهده، فكلما ندبهم إلى الخروج واستنفرهم تناقلوا واعتذروا له^(٢) بعد أن كان هذا الجيش إلى وقتٍ غير بعيد يصنع أعظم الانتصارات، كما أنّ تدخّل فئدة الخوارج المنقسم عن جيش عليّ بعد التحكيم في شؤون الخلافة والحكم وقرارات الخليفة إلى أن أصبح متمرداً وخارجاً على السلطة العليا في الدولة حتى انتهى بهم إلى قتل الخليفة.

وذكر أحد الباحثين الحل الذي اتخذته عليّ عليه السلام لإصلاح أمر جنده يتمثل في إعادة بناء الجيش المفكك وفق مقاييسٍ موحدةٍ من الولاء والانظام، فاستنفذ كل وقته وتفكيره خلال السنتين الأخيرتين من حياته لتنفيذ خطته بهدوءٍ وصبرٍ دون أن يتوقف الصراع بين الشام والعراق وذلك عبر الهجمات الأموية التي نجح في صدها وتحميد خطرهما، غير أن الجيش الذي انهمك في بنائه لم يستكمل إعداده ومشاريع الحرب الجديدة انطوت إلى الأبد^(٣).

سادساً: إرهاب العدو من خلال العدد والعدة استجابة لقول الله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾^(٤). والإعداد الجيد للجيش الإسلامي أمرٌ اهتم به الخلفاء الراشدين وأولوه عناية واهتماماً كبيراً لأمرين عظيمين: لنشر الإسلام وإعلاء كلمة الحق من خلال الجهاد، ولحماية الأمن الداخلي للدولة الإسلامية والدفاع عن حدودها وأمن العقيدة والأمة.

وإنّ من أهم مصالح الإسلام وعزم الأمور اتخاذه الأجناد وحماية الثغور، فكانت سنة النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء الراشدين من بعده بذل الأموال وادخار الرجال؛ لأنّ الجند لا يصلح حالهم إلا بإدراك أرزاقهم وسدّ حاجاتهم، وإكرامهم بقدر عنائهم، حتى قال بعض الحكماء: "صديق الملك جنده،

(١) عبد المتعال الصعيدي، السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، ص ٣١٦.

(٢) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩٨-٩٩.

(٣) إبراهيم بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٣٦.

(سيرة ذكر المرجع مختصراً: إبراهيم بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري).

(٤) سورة الأنفال، آية: ١٦.

وعدوه بيت ماله، فإذا ضعف بيتُ ماله ببذله لناصره -وهم الجند- استظهر على عدوه، ومتى ضعف الجند الناصر له بحفظ بيت المال قوي عليه عدوه" (١).

كما روي بعد أن فتحت العراق وجيء بماله إلى عمر استؤذن في إدخاله بيت المال، فأبى وقال: "لا ورب الكعبة! لا يأوى تحت سقفٍ حتى أقسمه"، فلما أصبح قسّمه بين الناس (٢). وفي ذلك لدلالة على سنة اتخاذ الأجناد وتكثيرهم، وأنه من أهم مصالح الإسلام (٣).

كما اهتم الخلفاء الراشدين بتكثير أعداد الجيش الإسلامي في أثناء المعارك العسكرية وامتدادهم بالعدد والعدة فقد بلغ عدد الجيش الإسلامي في غزوة تبوك عام ٦٣٠/هـ ٦٣٠ م كما جاء في رواية كعب بن مالك: "وعزّا رسول الله ﷺ بناسٍ كثيرٍ يزيدونَ على عشرة آلافٍ ولا يجتمعهم ديوانٌ حافظٍ" (٤).

ولما كان عهد أبي بكر ﷺ بلغ جمع المسلمين باليرموك بعد أن قدم عليهم خالد بن الوليد ستة وثلاثون ألفاً (٥)، وفي وقعة القادسية عام ٦٣٥ هـ / ٦٣٥ م في عهد عمر ﷺ بلغ عدد من شهد الوقعة من الجند الإسلامي بضعة وثلاثون ألفاً مقاتل (٦). وورد أنه في عهد عثمان كان بالكوفة أربعون ألف مقاتل، يخرج منها عشرة آلاف لغزو الري وأذربيجان في كل سنة (٧).

كما أن من أهم مصالح الإسلام أيضاً تمويل الجيش، فكان تمويله قبل تأسيس الديوان يعتمد على ما يُعده الأفراد من عدة، إضافة إلى ما يُقدّم من الصدقة والنفقة من الأفراد (٨)، إلى

(١) ابن جماعة، الجيوش في الإسلام، ص ٧١-٧٢.

(٢) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البغدادي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٩ هـ / ١٩٩٩ م، ط ١، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ج ٨، ص ٤٥٧. (سيرد اسم المصدر مختصراً: الماوردي، الحاوي الكبير)؛ ابن جماعة، الجيوش في الإسلام، ص ٧٠-٧١.

(٣) ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ج ١، ص ٩٦.

(٤) صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢١٢٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٣٥.

(٦) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٧) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٥٩١.

(٨) ويذكر أنه في السنة التاسعة من الهجرة استنفر رسول الله ﷺ المسلمين من كل مكان لغزوة تبوك، وحث الموسرين على تجهيز المعسرين؛ لأنّ الناس كانوا في عسر وجدب، فتقدم الناس بما لديهم منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، والعباس،

جانب مساهمة الدولة في الإنفاق وإعداد القوة من سلاح وركوب^(١)، فقد ورد عن عمر رضي الله عنه أنه كان يحمل في كل عام على أربعين ألقاً من الظهر^(٢)، وروي أنه حبس ثلاثين ألف بعير وثلاثمائة فرس موسوماً في أفخاذهن حبيس في سبيل الله^(٣).

ويتوجب على كل إمامٍ تعيينُ جيشٍ في كل سنة في فصل الربيع يتوجهون إلى آخر ملكه، ويعودون حتى يحصل بذلك الرهبة، فإن كان هناك مفسدون قمعوه، وإن لم يكن فيخشى أحدٌ من المفسدين أن يُظهر نفسه، وكذلك تجهيز أغربة مشحونة بالرجل والسلاح في البحر المحيط يتفقدون السواحل فمن وجده من قطاع الطريق قمعوه، وإن لم يجدوا أحدًا فيكون إرهابًا للكفار من تقرُّبهم إلى المسلمين^(٤).

وحرص الخلفاء الراشدين على دعم وتزويد الجيش الإسلامي بالإمدادات المستمرة اللازمة فيروى أن المسلمون في الشام استمدوا أبو بكر رضي الله عنه فأمدهم وكلما اجتمع إليه جماعة من المقاتلين أمرهم بالتوجه إلى الشام ، كما أنه أمر خالد بن الوليد بالمسير من العراق إلى الشام مدداً للمسلمين .

وعندما قصد الروم المسلمين بحمص عام ١٧هـ / ٦٣٨م وكان المهيج للروم أهل الجزيرة ، فوجه عمر رضي الله عنه أمره لأمرأء الأجناد بالعراق بإرسال جنداً لإغاثة إخوانهم بالشام ، كما أمر سعد بن أبي وقاص أن يسرح جيشاً لتأديب أهل الجزيرة على فعلهم ، كما أن عمر رضي الله عنه قد اتخذ في كل مصر خيولاً على قدر ذلك المصر عدةً تكون لهم^(٥)، فكان لذلك التنسيق المتكامل بين قوى

وغيرهم، وأنفق عثمان ألف دينار، فقال رسول الله ﷺ: "اللهم ارض عن عثمان، فأني عنه راض"، وعُرف ذلك الجيش بجيش العسرة. انظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٤، ص ١٣١.

(١) محمد البطينة، في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٩٥-٩٧.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص ٣٧٨.

(٣) الشيباني، محمد بن الحسن ، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، معهد المخطوطات- القاهرة، ج ٥، ص ٢٠٨٥. (سيرد اسم المصدر مختصراً: ابن الحسن الشيباني، شرح السير الكبير)؛ محمد البطينة، في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٩٧.

(٤) الظاهري، زبدة كشف الممالك ، ص ٦٦-٦٧.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٢، ص ٤٨٢.

الأمصار الإسلامية أثره الفعال في إظهار قوة المسلمين أمام العدو وإرهاب أهل الجزيرة وتفرقهم عن الروم .

كما ظهر إهتمام الخلفاء الراشدين بالجيش الإسلامي أيضاً في بناء الأمصار في العراق ومصر كالبصرة والكوفة، والفسطاط^(١)، وشحن هذه الأمصار والثغور بالجند المرابطة وعائلاتهم، وتوفير قوة لكل مصر من العدد والعدة^(٢).

سابعاً: ومن مهمات الجيش الإسلامي الأمنية قتال المخالفين، والعمل على إعادة وحدة الأمة والدولة، ومن ذلك قتال علي عليه السلام أهل الجمل ومعوية والخوارج^(٣).

والواقع أنَّ حوادث الفتنة التي عصفت بالأمة الإسلامية قد ألفت بعبءٍ عظيمٍ على عاتق الحاميات العسكرية والجند المرابطين في الثغور والسواحل بسبب انشغال الجيش الأساسي مع إمام المسلمين علي عليه السلام في تأمين الجبهة الداخلية للدولة، مما جعلها في يقظة تامة لحماية حدود الدولة وثغورها، والسهر على أمنها كي لا يطمع عدوٌّ في غزوها في ظل الظروف الأمنية العصيبة التي تمر بها الأمة، ولم تشر المصادر التاريخية إلى أي حوادثٍ اعتداءٍ خارجية على حدود الدولة وأطرافها سوى ما أورده ابن كثير من أن ملك الروم قد طمع في معاوية بعد أن كان يخشاه وقهر جندهم وحين رأى انشغال معاوية عليه السلام بحرب علي عليه السلام طمع في بلاد الشام فكتب إليه معاوية عليه السلام: "والله لئن لم تنته وترجع إلى بلادك يا لعين لأصطلحن أنا وابن عمي عليك ولأخرجنك من جميع بلادك"، فعند ذلك خاف ملك الروم وبعث بطلب الهدنة^(٤)، وهو ما دل على أن معاوية عليه السلام كان يتولى حماية الثغر الشامي من جانبه، وأما بقية الحدود الإسلامية من جانب علي عليه السلام لم تحمل بل كانت محفوظة من قبل جنده من أمثال مالك بن الأشتر^(٥) في مصر، وزباد بن أبيه في

(١) انظر الفصل الثاني، المبحث الثاني منه، ص ١٢٢.

(٢) انظر ما ذكرناه سابقاً، ص ٤٠١ .

(٣) انظر تفاصيل ذلك: الفصل الرابع، المبحث الرابع، المطلب الثاني والثالث والرابع.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، م ٤٤، ج ٨، ص ١١٠.

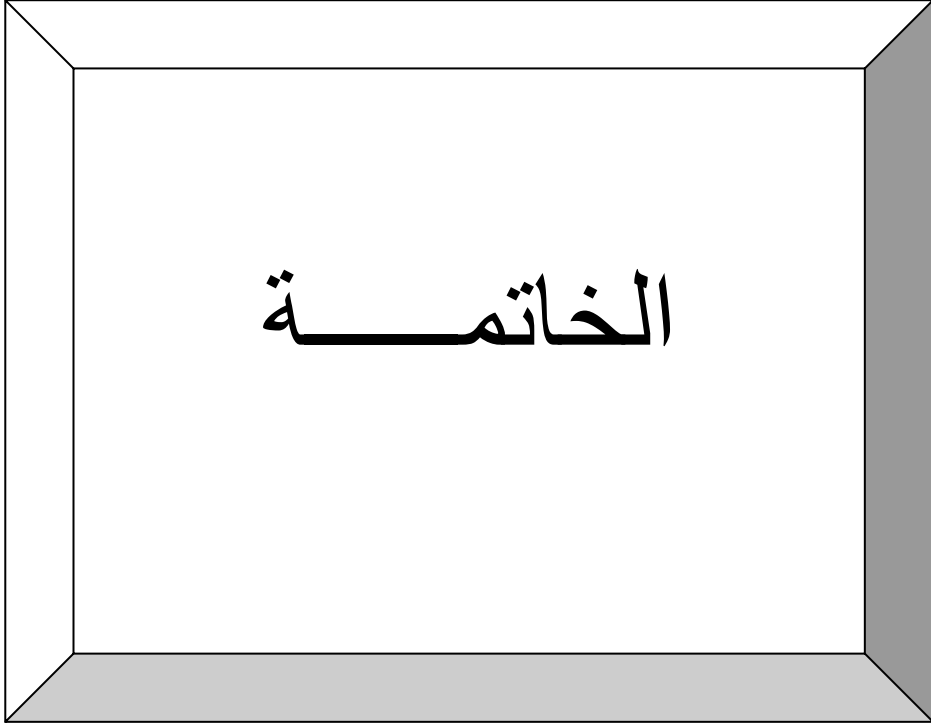
(٥) الطبري، تاريخ الأمم، ج ٣، ص ١٢٦.

فارس وكرمان^(١)، والأشعث بن قيس في أذربيجان^(٢)، وغيرهم ممن اتصفوا بالشجاعة والخبرة العسكرية.

وأخيراً، لعب الجيش الإسلامي دوراً هاماً وفعالاً في حفظ الأمن الداخلي للدولة وحماية حدودها وأمن الأمة والعقيدة إلى جانب دوره الأساسي في الجهاد ونشر الإسلام .

(١) الطبري، تاريخ الأمم، ج٣، ص١٥١.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص٣٢٤.



الخاتمة

الحمد لله أن منّ علينا ويسر لنا سبل إنهاء هذا البحث، ومن خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- ١- أكدت الدراسة أهمية الأمن في بناء المجتمعات وتقديمها في جميع الجوانب، وضرورة حفظ الأمن في أرجاء الدولة الإسلامية بالطرق المشروعة.
- ٢- الحرص على أمن الخلفاء وسلامتهم حفظاً لأمن الخلافة وذلك بمنعهم من الخروج للقتال.
- ٣- بينت الدراسة حرص الخلفاء على إعطاء الأولوية لحفظ عاصمة الدولة الإسلامية حين يتهدد الخطر تأميناً لسلامة الدولة .
- ٤- أظهرت الدراسة حرص الخلفاء الراشدين على حفظ أمن أقاليم الدولة الإسلامية ، وإزالة كل أسباب التوتر والفتن، حتى وإن كان بعزل الولاة؛ إما لطلب أو لمخالفة أو لخطأ، حفظاً للأمن والاستقرار.
- ٥- بينت الدراسة أنّ سياسة الخلفاء الراشدين الأمنية قد سارت وفق المنهج الإسلامي، وظهر ذلك جلياً من خلال أقوالهم وأوامرهم ووصاياهم التي زودوا بها عمالهم وقوادهم وعامة المسلمين، كما أظهرت أعمالهم؛ تطبيق منهج الإسلام في إقرار الأمن والعدل والاستقرار في المجتمع الإسلامي.
- ٦- أوضحت الدراسة مدى التزام الخلفاء الراشدين بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية من أجل حفظ أمن النفس والمال والعرض.
- ٧- أظهرت الدراسة تميز سياسة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالحزم مع المرتدين مع ما اشتهر به من اللين، مما كان له الأثر البالغ في إخافتهم ورهبتهم من الدولة الإسلامية والتمكن من القضاء على ردتهم .
- ٨- أثبتت الدراسة أنّ قتال المرتدين كان إجراءً ضرورياً لصون أمن العقيدة والأمة والدولة وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية .
- ٩- بينت الدراسة ضرورة العقوبات التي أمر بها الصديق رضي الله عنه ضد المرتدين لإعادة هبة الدولة الإسلامية وسيادتها ولاستعادة الأمن والاستقرار.

- ١٠ - أظهرت الدراسة أن الاستنفار والحراسة من الأساليب الاحترازية الأمنية التي اتخذها أبو بكر رضي الله عنه لحفظ الأمن في المدينة ونواحيها، وبتّ شعور الاطمئنان والأمن في أرجاءها بين العامة .
- ١١ - تميز قتال الصديق للمرتدين أنه كان وفق استراتيجية عسكرية امتازت بالدقة والشمول والخبرة.
- ١٢ - تميزت سياسة عمر رضي الله عنه الأمنية بسدّ الدرائع، والمراقبة والمتابعة والمحاسبة والمعاقبة والعزل لمن يخطئ من ولاته و قاداته و العامة لإقرار الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية وحفظ أمن الأمة ووحدها.
- ١٣ - أوضحت الدراسة تميز سياسة عثمان رضي الله عنه الأمنية تجاه مثيري الفتنة في عهده بالمداواة ومحاولة استصلاح الناس والعفو إلا فيما استوجب العقوبة، تجنباً للفتنة، وحرصاً على استقرار الدولة .
- ١٤ - بينت الدراسة صحة موقف عثمان رضي الله عنه في تمسكه بالحق في رفض مطالب مثيري الفتنة بالتنازل عن الخلافة ، لما فيه من إخلالٍ بأمن الأمة والدولة وإضعاف مقام الخلافة .
- ١٥ - أوضحت الدراسة تميز سياسة علي رضي الله عنه بمواجهة مخالفه من أهل الجمل وصفين والحوارج بالحوار بما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إظهاراً للحق.
- ١٦ - بينت الدراسة حسن معاملة علي رضي الله عنه للأسرى والجرحى من المخالفين، وحرصه على حفظ حقوق البغاة من أهل القبلة أثناء القتال وبعده.
- ١٧ - أظهرت الدراسة حزم علي رضي الله عنه مع السبئية حفظاً لأمن العقيدة.
- ١٨ - تبين لنا من خلال هذه الدراسة أثر الأجهزة الأمنية في فرض الأمن الداخلي بالدولة الإسلامية.
- ١٩ - بينت الدراسة أنّ العسس هو جهازٌ اختص بالحراسة الليلية داخل المدن لكشف أهل الريب، وتفقد أحوال الرعية، حفظاً للأمن.
- ٢٠ - أظهرت الدراسة أهمية التقيد بالسمع والطاعة لولي الأمر؛ حتى لمن كان يخالفه في الرأي؛ في سبيل المصلحة الأمنية للمجتمع.

- ٢١- أكدت الدراسة صحة الإجراءات والأساليب التي اتبعها الخلفاء الراشدون لحفظ أمن الدولة والمسلمين، كلٌّ حسب ظروف عهده، في إطار أحكام الإسلام وشرائعه، لا يخالفها ولا يخرج عنها.
- ٢٢- بينت الدراسة أثر تغير المجتمعات على موقف الرعية من الراعي والحاكم من المحكوم، والأثر السلبي لذلك على الأمن.
- ٢٣- بينت الدراسة أثر الفتن والخروج على أئمة المسلمين في الإخلال بالأمن واختلاف كلمة المسلمين وانقسام صفوفهم وإراقة دمائهم وإضعاف دولتهم وصرفها عن واجباتها الرئيسية .

قائمة
المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر: -

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- ابن الأثير، الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠ هـ) الكامل في التاريخ، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ٣-، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، دار الفكر- بيروت، ١٤٠٩ هـ .
- ٤- الأزدي، محمد بن عبد الله (ت ١٧٥هـ)، تاريخ فتوح الشام، تحقيق : عبد الله عامر، مؤسسة سجل العرب - القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٥- الأزدي الحميدي، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله (ت ٤٨٨هـ)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: زبيدة محمد عبد العزيز، مكتبة السنة- القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- ٦- الأسدي، سيف بن عمر الضبي (ت ٢٢٠ هـ)، الفتنة ووقعة الجمل، جمع وتصنيف: أحمد راتب عرموش، دار النفائس- بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ / ١٩٧٢م.
- ٧- الأصبهاني، أبو نعيم (٤٣٠هـ)، الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق وتعليق وتخرىج أحاديثه: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة ، الطبعة الثالثة .
- ٨-،الضعفاء ، تحقيق:فاروق حمادة، دار الثقافة-الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- ٩- ابن أعثم، أبو محمد أحمد الكوفي (ت ٣١٤ هـ)، الفتوح، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ١٠- ابن أنس، مالك (ت ٩٣ هـ)، إسعاف المبطلأ برجال الموطأ، صححه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البايي الحلبي وشركاه .
- ١١- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ)، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ١٢-، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر - بيروت.

- ١٣- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد (ت ٤٢٩ هـ)، الفرق بين الفرق، تعليق إبراهيم رمضان، دار الفتوى- بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١٤- أبي بكر الرازي، محمد بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان- بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٥- البكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي(ت٤٨٧هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب-بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- ١٦- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ١٧-، كتاب جمل أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر- بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٨- البلخي، أحمد بن سهل (ت ٣٢٢ هـ)، البدء والتاريخ، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ١٩- البياسي، يوسف بن محمد الأنصاري (ت ٦٥٣ هـ)، الإعلام بالحروب الواقعة في صدر الإسلام، دراسة وتحقيق: شفيق جاسر محمود .
- ٢٠- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م.
- ٢١- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٢- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٢٣- التيمي، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي(ت٥٣٥هـ)، الخلفاء الأربعة أيامهم وسيرهم، تحقيق: كرم فرحان، دار الوثائق المصرية - القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٢٤- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت٧٢٨هـ)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار المعرفة، الطبعة الأولى .

- ٢٥-، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٢٦-، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن محمد العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية .
- ٢٧-، الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية، تحقيق: صلاح عزام، مطبوعات الشعب - مصر.
- ٢٨-، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق وتعليق: علي حسن ناصر، عبد العزيز العسكري، حمدان الحمدان، دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٢٩-، رسالة في التوبة، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء- الرياض، ١٤٢٤هـ/٢٠٠١م.
- ٣٠- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، العثمانية، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .
- ٣١- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف (ت ٨١٦هـ) ، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- ٣٢- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي الشافعي (ت ٧٣٣هـ)، نظام وإعداد الجيوش في الإسلام، تحقيق: عبد الجواد خلف، دار البيان - القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٣٣-، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تقديم عبد الله بن زيد آل محمود، تحقيق وتعليق: فؤاد عبد المنعم، دار الثقافة، بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر، الدوحة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الطبعة الثالثة.
- ٣٤- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٥-، صفة الصفوة، تحقيق وتعليق: محمود فاخوري، تخريج الأحاديث: محمد رواس قلعة جي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

- ٣٦- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٣٧- ابن حبان البستي، محمد بن أحمد التميمي (ت ٣٥٤هـ)، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، تصحيح الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٣٨- الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ٣٩- ابن حجر، أحمد بن علي الكنايني العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٤٠- تهذيب التهذيب، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٤١- تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تقديم: عبد القادر الحمد، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ج٦، ص٣١٢-٣١٤).
- ٤٣- ابن حديد الأنصاري، محمد بن علي بن أحمد (ت ٧٨٣هـ)، المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي، تصحيح وتعليق: الشيخ محمد عظيم الدين، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٤٤- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ٤٥- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، كتاب فضائل الصحابة، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٤٦- مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - مصر.

- ٤٧- الحنبلي مجير الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٢٨هـ)، التاريخ المعبر في أنباء من غير، دار النوادر- سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠١١م.
- ٤٨-، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مكتبة المحتسب- عمان، دار الجليل- بيروت، ١٩٧٣م.
- ٤٩- الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، أحكام أهل الملل، مخطوطة، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة .
- ٥٠- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، المقدمة والمسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م. وطبعة دار القلم - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.
- ٥١- ابن خياط، خليفة بن خياط بن هبيرة العصفري (ت ٢٤٠هـ)، تاريخ خليفة بن خياط، مراجعة وضبط وتوثيق: مصطفى نجيب وحكمت فواز، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٥٢- ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدير (ت ٨٠٩هـ) ، الجواهر الثمين في سير الملوك والسلطين، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٥٣- ابن أبي الدم الحموي، إبراهيم (ت ٦٤٢هـ)، التاريخ الإسلامي المعروف باسم التاريخ المظفري، تحقيق: حامد زيان، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٥٤- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد(ت ٢٨١هـ) ، الإشراف في منازل الأشراف، تحقيق وتعليق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ٥٥- الديار بكري، حسين بن محمد بن الحسن (ت ٩٦٦هـ) ، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع- بيروت.
- ٥٦- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تقديم: سيد حسين العفاني، تحقيق وتخريج: خيرى سعيد، الطبعة الأولى، المكتبة التوفيقية - القاهرة.

- ٥٧-، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض وعادل عبد الجواد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ٥٨-، العبر في خبر من عبر، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٥٩-، دول الإسلام، تعليق: حسن إسماعيل، تقديم: محمود الأرنؤوط، دار صادر-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٦٠- الرازي التميمي، عبد الرحمن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط ١، ١٩٥٢م.
- ٦١- ابن رجب البغدادي، عبد الرحمن بن شهاب الدين (ت ٧٩٥ هـ)، فتح الباري في شرح
- ٦٢- ابن زنجويه، حميد (ت ٢٥١ هـ)، الأموال، تحقيق: شاعر ذيب فياض، طبع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٦٣- ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، راجعه سهيل كيالي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٦٤- السلمي، عبد الملك بن حبيب الأندلسي (ت ٢٣٨ هـ)، كتاب التاريخ، اعتنى به: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٦٥- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٦٦-، تاريخ الخلفاء، تحقيق: أحمد إبراهيم العيدروس، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٦٧-، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٦٨-، إسعاف المبطل برجال الموطن، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ٦٩- الشاطبي، إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة - بيروت.

- ٧٠- الشافعي، أبو عبد الله بن محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، الأم، تخرّيج وتعليق: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٧١- الشافعي العاصمي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك (ت ١١١١هـ)، سمط النجوم الوالي في أبناء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٧٢- ابن شبة، أبو زيد النميري البصري (ت ٢٦٢هـ)، تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، تم طبعه ونشره على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، الطبعة الثانية.
- ٧٣- ابن الشحنة، محمد بن محمد (ت ٨٩٠هـ)، روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، تحقيق: سيد محمد مهنا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٧٤- شمس الدين المقدسي، محمد بن أحمد (ت ٣٨٠هـ)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق وتقديم: غازي طليمات، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق.
- ٧٥- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تحقيق: أمير مهنا وعلي فاعود، دار المعرفة - بيروت، ط ٨، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٧٦- الشيباني، محمد بن الحسن (ت ١٨٩هـ)، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، معهد المخطوطات - القاهرة.
- ٧٧- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ) كتاب المغازي، تحقيق ودراسة: عبد العزيز العمري، دار اشبيليا - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/١٩٩٩م.
- ٧٨-، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٧٩- ابن صفوان النصري، أبو زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو (ت ٢٨١هـ)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- ٨٠- ابن طباطبا، محمد بن علي (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر - بيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

- ٨١- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- ٨٢- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٨٣- الطرطوشي، محمد بن محمد الوليد الفهري المالكي (ت ٥٢٠هـ)، سراج الملوك، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٨٤- الطيالسي، سليمان بن داوود الفارسي البصري (ت ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة - بيروت.
- ٨٥- الظاهري، خليل بن شاهين (ت ٨٩٣هـ)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٨٦- ابن أبي عاصم الشيباني، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)، الدييات، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٨٧- العامري، يحيى بن أبي بكر (ت ٨٩٣هـ)، الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، ضبط وتصحيح: عمر الديراوي أبو حجلة، مكتبة المعارف - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- ٨٨- ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٥٧هـ)، فتوح مصر والمغرب، تحقيق: عبد المنعم عامر، لجنة البيان العربي - القاهرة.
- ٨٩- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر - بيروت.
- ٩٠- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٩١- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- ٩٢- ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (ت ٦٦٠هـ)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.
- ٩٣- ابن العربي، أبو بكر (ت ٥٤٣هـ)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب، المكتبة العلمية- بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٩٤- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت ٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين العمروي، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٥م.
- ٩٥- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥هـ)، الأوائل، وضع حواشيه: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٩٦- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٧- الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني المكي (ت ٨٣٢هـ)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- ٩٨- أبو الفداء، علي بن محمود بن شاهنشاه بن أيوب (ت ٧٣٢هـ)، تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، تعليق: محمود ديوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٩٩- الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ١٠٠- ابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، الإمامة والسياسة والمعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق: طه الزيني، دار المعرفة - بيروت.
- ١٠١-، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.
- ١٠٢-، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.
- ١٠٣- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، المغني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- ١٠٤- القرشي، يحيى بن آدم سليمان الأموي (ت ٢٠٣هـ)، الخراج، صححه وشرحه ووضع فهرسه: أحمد شاكر، دار المعرفة للطباعة - بيروت.
- ١٠٥- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب - القاهرة.
- ١٠٦- القرطبي المالكي، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٠٧- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي (ت ٤٥٤هـ)، الأنباء بأبناء الأنبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الأمراء، المعروف بتاريخ القضاعي، تحقيق: جميل المصري، ١٤١٥هـ.
- ١٠٨- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تحقيق: عبد القادر زكار، وزارة الثقافة - دمشق، ١٩٨١م.
- ١٠٩-، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١٠-، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار فراج، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م أعيد طبعها عام ١٩٨٠م.
- ١١١- القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي (ت ٩٧٨هـ)، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١١٢- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ١١٣-، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف البكري، شاكر العاروري، روادى للنشر - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ١١٤-، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق وتخرىج: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ١١٥- ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي، البداية والنهاية، دار المنار - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- ١١٦- الكلاعي، أبو الربيع سليمان بن موسى (ت ٦٣٤هـ)، حروب الردة (أربع مخطوطات مجتمعة من الاكتفا في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفاء)، تحقيق: أحمد غنيم، دار الإتحاد العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ١١٧- الكندي، محمد بن يوسف (ت ٣٥٠هـ)، ولاية مصر، تحقيق: حسين نصار، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة- بيروت، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.
- ١١٨- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت.
- ١١٩- المالقي، محمد بن يحيى بن أبي بكر الأشعري الأندلسي، التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، تحقيق: محمود يوسف زايد، دار الثقافة- الدوحة، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٢٠- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق وتخرىج أحاديثه: عصام الحرساني، محمد الزغلي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٢١-، درر السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن - الرياض، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ١٢٢-، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٩هـ/١٩٩٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.
- ١٢٣-، كتاب حكم المرتد من الحاوي الكبير، تحقيق ودراسة: إبراهيم صندقجي، المؤسسة السعودية بمصر- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١٢٤-، قتال أهل البغي من الحاوي الكبير، تحقيق ودراسة: إبراهيم علي صندقجي، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١٢٥- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت ٢٨٥هـ)، أخبار الخوارج من كتاب الكامل في اللغة والأدب والنحو والصرف، دار الفكر - بيروت.
- ١٢٦- أبو المحاسن الحسيني، محمد بن علي الحسن (ت ٧٦٥هـ)، الإكمال لرجال أحمد، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- ١٢٧- المزني، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبوالحجاج (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ١٢٨- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق وتعليق: قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م.
- ١٢٩-، التنبيه والإشراف، منشورات دار مكتبة الهلال- بيروت.
- ١٣٠-، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ١٣١- المقدسي البشاري، محمد أحمد (ت ٣٨٠هـ)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق وتقديم: غازي طليمات، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق.
- ١٣٢- المقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٣٤٠هـ)، البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية- بور سعيد.
- ١٣٣- المقرئ، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب - القاهرة.
- ١٣٤-، إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٣٥- الملطي الشافعي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ٣٧٧هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق وتعليق: يمان سعد الدين الميادين، رمادي للنشر- الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ١٣٦- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روجيه نحاس، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٤م.
- ١٣٧- المنقري، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ)، وقعة صفين، تحقيق: وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.
- ١٣٨- ابن منكلي، جلال الدين محمد بن محمود القاهري (ت ٧٨٤هـ)، الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب، تحقيق: سليمان الرحيلي، نشر المحقق- الرياض، ١٤١٨هـ.
- ١٣٩- المنهاجي السيوطي، محمد بن شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الخالق (ت ٨٨٠هـ)، إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، تحقيق: أحمد رمضان أحمد، الهيئة المصرية للكتاب- القاهرة، ١٩٨٢م.

- ١٤٠- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت ٤٣٨هـ)، الفهرست، تعليق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ١٤١- النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق وتعليق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ١٤٢-، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
- ١٤٣- النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- ١٤٤-، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: مفيد قميحة وجماعة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ١٤٥- النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ١٤٦- النيسابوري القشيري، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم والمسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٤٧- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك المعافري (ت ٢١٨هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١٤٨- الهيثمي، أحمد بن حجر الأنصاري المكي (ت ٩٧٤هـ)، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، راجعه: كمال مرعي ومحمد إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ١٤٩- الواقدي، محمد بن عمر السهمي الأسلمي (ت ٢٠٧هـ)، الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة، رواية أحمد بن محمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ)، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١٥٠-، المغازي، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- ١٥١- ابن الوردي، زين الدين عمر (ت ٧٤٩هـ)، تنمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق: أحمد رفعت البدرأوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.
- ١٥٢- وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦هـ)، أخبار القضاة، عالم الكتب - بيروت.
- ١٥٣- اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليميني (ت ٧٦٨هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ١٥٤- ابن يحيى، أحمد (ت ٣٤٥هـ)، الخوارج طليعة التكفير في الإسلام رسالة الرد على مسائل الأباضية، تحقيق: إمام حنفي سيد عبدالله، دار الآفاق العربية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ١٥٥- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح (ت ٢٨٢هـ)، تاريخ اليعقوبي، دار صادر - بيروت، ط ٦، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٥٦- ابن أبي يعلى الحنبلي، محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨هـ)، الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٥٧- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ)، كتاب الخراج، دار المعرفة - بيروت.

ثانياً: المراجع:

- ١٥٨- إبراهيم بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٧٩م. إبراهيم سليمان عيسى، معاملة غير المسلمين في دولة الإسلام، دار المنار - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٥٩- إبراهيم شعوط، أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ، دار الشروق - جدة، الطبعة السابعة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٦٠- إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية - استانبول، الطبعة الثانية.
- ١٦١- إسماعيل إبراهيم، مواقف حاسمة في حياة الخلفاء الراشدين في الحكم والسياسة وأحوال الناس، دار الكتب العلمية - القاهرة، ١٩٩٧م.

- ١٦٢- أحمد خالد الناصري (ت ١٣١٥هـ)، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والاتصال- الدار البيضاء، ٢٠٠١م.
- ١٦٣- أحمد رائف، الخلافة من السقيفة إلى كربلاء، الزهراء للإعلام العربي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٦٤- أحمد الشامي، الخلفاء الراشدون، المركز العربي للثقافة والعلوم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ١٦٥- أحمد الشتاوي، إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، دائرة المعارف الإسلامية، راجعها: محمد مهدي علام.
- ١٦٦- أحمد عطية، القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٦م.
- ١٦٧- أحمد محمد أحمد جلي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الشيعة والخوارج، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٦٨- أحمد محمد عبد العظيم الجمل، أمن الأمة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ١٦٩- أحمد معمور العسيري، موجز التاريخ الإسلامي منذ ظهور النبي عليه السلام إلى العصر الحاضر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١٧٠- أحمد أبو موسى، التاريخ السياسي والحضاري والأدبي في صدر الإسلام والعصر الأموي، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧-٢٠٠٨م، جامعة تشرين، كلية العلوم، قسم اللغة العربية، السنة الثانية- سوريا.
- ١٧١- أرسن موسى رشيد، الشرطة في العصر الأموي، ترجمة: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة السندس- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١٧٢- أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع- جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٧٣- أكرم ضياء العمري، عصر الخلافة الراشدة، مكتبة العبيكان- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- ١٧٤- توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة وتعليق حسن إبراهيم حسن وآخرين، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٧ م .
- ١٧٥- جيهان أحمد عثمان حسين، عقيدة الروافض والأسس العقيدية التي يخالفون فيها منهج أهل السنة والجماعة، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
- ١٧٦- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الطبعة السابعة ، ١٩٦٤م .
- ١٧٧- حسن أيوب، الخلفاء الراشدون القادة الأوفياء وأعظم الخلفاء، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م .
- ١٧٨- حسن صادق، جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ حتى اغتيال السادات، مكتبة مدبولي- القاهرة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م .
- ١٧٩- حسن أبو غدة، أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، مكتبة المنار- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- ١٨٠- خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩م .
- ١٨١- راضي عبد الله عبد الحلیم، دراسات في تاريخ خراسان، الأندلس للإعلام والنشر - القاهرة، ١٩٨٧م .
- ١٨٢- سالم البهنساوي، الخلافة والخلفاء الراشدون بين الشورى والديمقراطية، الزهراء للإعلام العربي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م .
- ١٨٣- سامي ریحانا، معارك العرب منذ ما قبل الإسلام وحتى حروب الخليج، دار نوبليس - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م .
- ١٨٤- سامي محمد الصلاحيات، الشورى تنمية مؤسسته ونهوض حضاري، مكتبة الصلاح- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨ م .
- ١٨٥- سعيد مسفر الوادعي، فقه السجن والسجناء، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث- الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
- ١٨٦- سليمان بن حمد العودة، عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

- ١٨٧- سليمان عبد الله أبا الخيل، مفهوم الجماعة والإمامة، قدم له: صالح فوزان الفوزان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ١٨٨- سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١٨٩- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.
- ١٩٠- السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٩١- سيدة كاشف، عمان في فجر الإسلام، وزارة التراث والثقافة، تراثنا- عمان، العدد الأول، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- ١٩٢- مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٩٣م.
- ١٩٣- السيد محمد عبد الرحمن، غاية التاريخ فلسفة للتاريخ من خلال منظور إسلامي، دار الوفاء - الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص ٢٠٠٤.
- ١٩٤- شكري فيصل، حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري، دراسة تمهيدية لنشأة المجتمعات الإسلامية، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٢م.
- ١٩٥- صابر طعمية، دراسات في الفرق، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ١٩٦- صادق إبراهيم عرجون، عثمان بن عفان، الدار السعودية - جدة.
- ١٩٧- صادق محمود الجميلي، تاريخ أعلام الصحابة، دار المعارف - عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ١٩٨- صالح درادكة، العلاقات العربية اليهودية حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين، الأهلية للنشر - عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٩٩- صبحي عبد المنعم، النظم الإسلامية - مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٢٠٠- صفي الرحمن المباركفوري، روضة الأنوار في سيرة النبي المختار، دار السلام - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- ٢٠١- ضرار صالح ضرار، العرب من معين إلى الأمويين، دار مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨م.
- ٢٠٢- الطاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤هـ)، تفسير التحرير والتنوير، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٢٠٣- عاتق غيث البلادي، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، دار مكة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٢٠٤- عبد الباسط الفاخوري، تحفة الآنام مختصر تاريخ الإسلام، تحقيق: نزار الفاخوري، دار الجنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- ٢٠٥- عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٠٦- عبد الرحمن بن عبد الله الزيد، مواقف تربوية عند الخليفة الراشد أبي بكر الصديق، دراسة في أعلام التربية الإسلامية، معهد البحوث العلمية ومركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٢٠٧- عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دراسات في عهد النبوة والخلافة الراشدة، الإحسان نت - صنعاء، الطبعة السادسة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٢٠٨-، النظم الإسلامية في اليمن ميلادًا ونشأة، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٢٠٩-، تاريخ اليمن في الإسلام، مكتبة الإحسان - صنعاء الطبعة السابعة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٢١٠- عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي (ت ١٣٩٢هـ)، حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- ٢١١- عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة في صدر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- ٢١٢- عبد العزيز عبد الله الحميدي، الخلفاء الراشدون، دار الأندلس الخضراء - جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- ٢١٣- عبد العزيز عبد الله السلومي، ديوان الجند نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عصر المأمون، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٢١٤- عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين، دار اشيليا للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٢١٥-، استراتيجيات مدنية وعسكرية من عصر الراشدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ٢١٦- عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٢١٧- عبد اللطيف الهميم، صفتين وتداعياتهما في الاجتماع السياسي الإسلامي، دار عمار - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٢١٨- عبد الله أحمد قادري، الردة عن الإسلام وخطرها على العالم الإسلامي، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٢١٩- عبد الله بن خلفان عبد الله آل عايش، التربية الأمنية في الإسلام (الحل الأمثل للفتن)، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦-٢٠٠٧م.
- ٢٢٠- عبد الله بن سليمان بن علي العبد المنعم، قضاء علي بن أبي طالب - فقه علي بن أبي طالب في الدود والجنايات وأثره في التشريع الجنائي الإسلامي، مكتبة الرشد - بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٢٢١- عبد المتعال الصعيدي، السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، دار الفكر العربي - القاهرة.
- ٢٢٢- عبد الواحد إدريس الإدريسي، فقه الفتن دراسة في ضوء نصوص الوحي والمعطيات التاريخية، مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٢٢٣- عبد علي ياسين، تاريخ صدر الإسلام، دار يافا العلمية - عمان، ٢٠٠٦م.
- ٢٢٤- عثمان محمد الخميس، حقبة من التاريخ ما بين وفاة النبي ﷺ إلى مقتل الحسين، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت، الطبعة الخامسة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٢٢٥- عزة رشاد قطورة، التحكيم في ضوء الشريعة الإسلامية، ١٤١٥-١٤١٦هـ.
- ٢٢٦- عفاف سيد صبرة، مصطفى محمد الحناوي، النظم الإسلامية، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- ٢٢٧- علي جاسم سلمان، موسوعة أعلام الخلفاء، دار أسامة للنشر - عمان، ٢٠٠٣ م.
- ٢٢٨- علي حسني الخربوطلي، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤ م.
- ٢٢٩- علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي، أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر، دار المنارة - جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩ م.
- ٢٣٠- علي فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م.
- ٢٣١- علي محمد الصلابي، فصل الخطاب في سيرة عمر بن الخطاب، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠ م.
- ٢٣٢- تيسيرالكريم في سيرة عثمان بن عفان شخصيته وعصره، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩ م.
- ٢٣٣- فتنة مقتل عثمان، دار ابن الجوزي- القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ م.
- ٢٣٤- علاء الدين المدرسي، المؤامرة الكبرى في صدر الإسلام الأسباب الخفية لإغتيال عمر وعثمان وعلي والحسين ونشأة السبئية والخوارج، دار الكتاب العربي - دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- ٢٣٥- عمارة نجيب، الإعلام في ضوء الإسلام، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م.
- ٢٣٦- غالب بن عبد الكافي القرشي، أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء، رسالة دكتوراه مطبوعة، مكتبة الجيل الجديد - صنعاء، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠ م.
- ٢٣٧- غيداء خزنة كاتي، أوليات الفتوح حروب الردة، دار المدار الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ م.
- ٢٣٨- فالح حسين، بحث في نشأة الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ م.
- ٢٣٩- فيليب حتي، تاريخ العرب، ترجمة محمد مبروك نافع، مطبعة دار العالم العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٢ م.

- ٢٤٠- قدرى محمد محمود، التحكيم في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، دار الصميعة - الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٢٤١- كمال أبو زيد شلال، ومحمد أبو سعدة، الخلفاء الراشدون دولة الإسلام الأولى، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- ٢٤٢- المحفوظ ولد بيه، عبد الله الشيخ ، خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٢٤٣- محمد إسماعيل الصنعاني (١١٨٢ هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، تحقيق وتخرّيج: فواز أحمد زمري، إبراهيم محمد الجمل، دار الريان-القاهرة ، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ.
- ٢٤٤- محمد أحمد باشميل، حروب الردة، دار الفكر للطباعة، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢٤٥- محمد أديب آل تقي الدين الحصيني، منتخبات التواريخ لدمشق، قدم له: كمال سليمان الصليبي، دار الآفاق- بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢٤٦- محمد أرشيد العقيلي، الشيعة نشأتها وتطورها حتى أواسط القرن الثالث الهجري ، عمان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٢٤٧- محمد أمحزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، دار السلام - القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٢٤٨- محمد أمين بدوي، الشيعة ونشاطهم السياسي في العصر الأموي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٢٤٩- محمد أمين صالح، العرب والإسلام من البعثة النبوية حتى نهاية الخلافة الأموية، مكتبة الأنجلو - القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٢٥٠- محمد بلتاجي، منهج عمر بن الخطاب في التشريع دراسة مستوعبة لفقهِ عمر وتنظيماته، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٢٥١- محمد توفيق النوافلة، الصفات الشخصية وسمات السلوك القيادي عند الخليفة عمر بن الخطاب، دار مجدلاوي - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٢٥٢- محمد حسان، الفتنة بين الصحابة، مكتبة فياض- المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٥٣- محمد حسن شراب، المدينة النبوية في الإسلام والعصر الراشدي، الرواية الصحيحة للتاريخ الحضاري والسياسي والإقتصادي والإداري والإجتماعي والعلمي، دار القلم-دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٥٤- محمد حمزة، نشأة الفرق الإسلامية، دار قتيبة للنشر - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٥٥- محمد راكان الدغيمي، التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية، دار السلام- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٥٦- محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، دار الرائد العربي- بيروت، ١٩٧٨م.

٢٥٧- محمد أبو شهبه، السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، دار القلم- دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٥٨- محمد الشريف الرحموني، نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٢٥٩- محمد صالح بن عثيمين، شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٦٠- محمد ضيف الله البطانية، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الأردن- إربد.

٢٦١- محمد عبد الحي محمد شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية، الأهلية للنشر والتوزيع - بيروت، ١٩٨٣م.

٢٦٢- محمد عبد الفتاح عليان، تاريخ الخلفاء الراشدين، مكتبة المثنى - الدمام، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٦٣- محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، إشراف: صدقي محمد العطار، دار الفكر- بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- ٢٦٤- محمد عميم الإحسان البركتي المجددي (ت ١٣٩٥هـ)، قواعد الفقه، دار الصدق- كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- ٢٦٥- محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٢٦٦- محمد ناصر الملحم، تاريخ البحرين في القرن الأول الهجري (شرق الجزيرة العربية) ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٢٦٧- محمد أبو اليسر عابدين، أغاليط المؤرخين، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.
- ٢٦٨- محمود أحمد عواد، الجيش والقتال في صدر الإسلام، دراسة عن المقاتلة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، مكتبة المنار- الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٢٦٩- محمود سعيد مقديش (ت ١٢٢٨هـ)، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٢٧٠- محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٢٧١- محمود عبيدات، تاريخ الفرق وعقائدها، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ١٩٩٨/٣/٣٣٧م.
- ٢٧٢- مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالي للفكر الإسلامي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦.
- ٢٧٣- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لدولة الكويت، دار السلاسل- الكويت، الطبعة الثانية، سنة النشر من عام ١٤٠٤هـ- ١٤٢٧هـ.
- ٢٧٤- نجدت خماش، الشام في صدر الإسلام (من الفتح حتى سقوط خلافة بني أمية) دراسة للأوضاع الاجتماعية والإدارية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر-دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ٢٧٥- نمر بن محمد الحميداني، ولاية الشرطة في الإسلام، دار عالم الكتب - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٢٧٦- هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عباس، محمد يوسف، محمود زايد، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.

٢٧٧- يحيى بن الحسين بن علي (ت ١١٠٠هـ)، غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني، تحقيق وتقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي- القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٢٧٨- يحيى بن عبد الله المعلمي، الشرطة في الإسلام وتطورها، عكاظ للنشر والتوزيع- جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٧٩- يوسف القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٢هـ.

ثالثاً: البحوث :

٢٨٠- جميل حامد جميل القثامي، نماذج من إدارة الأزمات في عهد الخلفاء الراشدين وتطبيقاتها في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٨١- حسن علي الحارثي، المعاهدات في عصر الخلفاء الراشدين (١١-٤٠هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

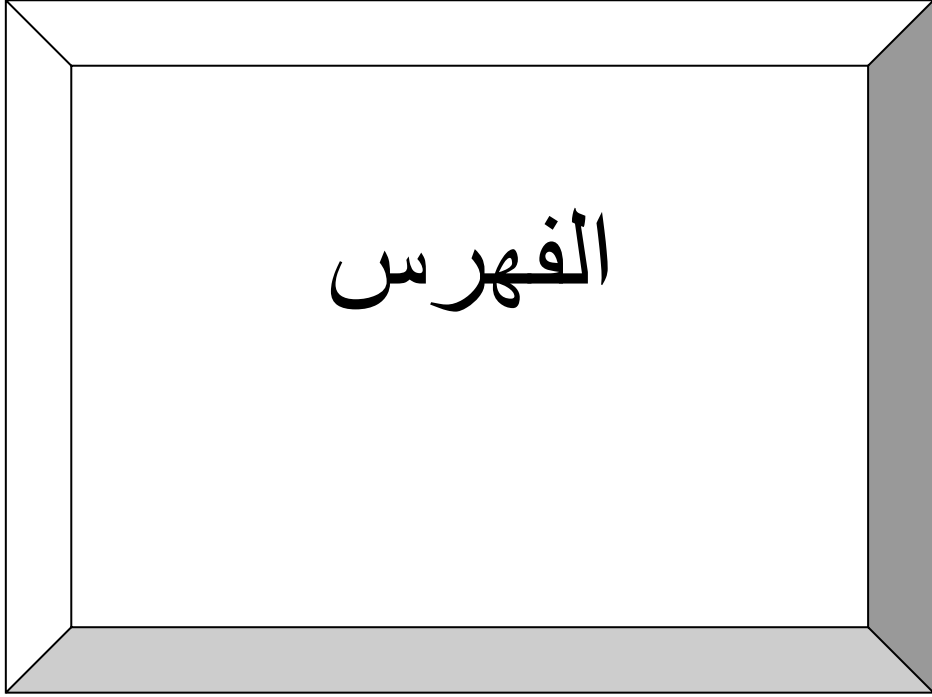
٢٨٢- ابن حسين علي الداقوقي، العرب والخزر في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية، مجلة المؤرخ العربي، تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب - بغداد، العدد ٣٧، السنة ١٤، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٢٨٣- حنفي محمود محفوظ، انتقال الخلافة الإسلامية من الراشدين إلى الأمويين، رسالة ماجستير، جامعة المنيا- كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٨٤- سليمان صالح سليمان كمال، الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية نشأتها وتطورها حتى منتصف القرن الثالث الهجري، رسالة دكتوراه في الحضارة والنظم الإسلامية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٨٥- سلوى نواف الحربي، الأمن في الدولة الإسلامية في عهد عثمان بن عفان ؓ، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة - الرياض، ١٤٣٤هـ - ١٤٣٥هـ.

- ٢٨٦- صلاح عطية، بنو تغلب في إقليم الجزيرة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، ٢٠٠٢م.
- ٢٨٧- عبد العزيز راجح العتيبي، الأمن في ضوء الكتاب والسنة، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، جامعة الكويت، مجال الشريعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- ٢٨٨- عبد اللطيف زيد، الجانب العسكري من حياة الرسول ﷺ، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية تحت عنوان اقتباس النظام العسكري في عهد النبي ﷺ، الدوحة - قطر، ١٤٠٠هـ.
- ٢٨٩- عبد الله بن حسين الشريف، نصارى الشام في ظل الحكم الإسلامي منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ .
- ٢٩٠- عز الدين محمد عقلة الدلالة، الأمن في صدر الإسلام ، رسالة دكتوراه ، جامعة مؤتة، قسم التاريخ ، ٢٠٠٨م .
- ٢٩١- ماجدة الصيعري، سياسة الخليفة عمر بن الخطاب تجاه أهل الذمة (١٣-٢٣هـ)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية التربية للبنات - جدة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٢٩٢- معجب معدي الحويقل، دور الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة، بحث ضمن بحوث مجلة علمية تحمل عنوان الشرطة وحقوق الإنسان، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٢٩٣- وداد القاضي، مدخل إلى دراسة عهود الصلح الإسلامية زمن الفتوح، بحث أعمال المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، الندوة الثانية، المجلد ٢، عمان، ١٩٨٧م.



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	ملخص الرسالة باللغة العربية
ب	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .
ج	الشكر والتقدير
١	المقدمة
١٠	عرض أهم المصادر والمراجع.
١٣	التمهيد
١٤	مفهوم وأهمية الأمن في الشريعة الإسلامية
٢٥	الفصل الأول : السياسة الأمنية للخليفة أبي بكر الصديق ﷺ
٢٦	- أقوال وأوامر ووصايا أبي بكر ﷺ الأمنية .
٣٦	- سياسة أبي بكر ﷺ الأمنية تجاه المرتدين .
٥٢	- سياسة أبي بكر ﷺ في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية .
٦٣	- أساليب أبي بكر ﷺ الأمنية في التعامل مع حوادث عهده :
٦٣	● تنفيذ أحكام الشريعة .
٦٧	● الشورى .
٧١	● التمسك بالحق والحزم مع المخالفين .
٧٥	● الحوار والمفاوضات .
٧٩	● الاستنفار والحراسة .
٨٤	● الترغيب والترهيب .
٨٩	● استخدام الإعلام.
٩٢	● قتال المرتدين .
٩٦	● معاقبة أهل الردة ، وتجريدهم من السلاح .
١٠٣	الفصل الثاني : السياسة الأمنية للخليفة عمر بن الخطاب ﷺ
١٠٤	- أقوال وأوامر ووصايا عمر ﷺ الأمنية .
١١٥	- سياسة عمر ﷺ في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية .
١٣٥	- سياسة عمر ﷺ الأمنية تجاه أهل الذمة .

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٥	- أساليب عمر <small>رضي الله عنه</small> الأمنية في التعامل مع حوادث عصره:
١٥٥	● تنفيذ أحكام الشريعة .
١٦٣	● الشورى .
١٧٠	● التفتيش واستقصاء الحقائق .
١٧٤	● المراقبة والمحاسبة والعقوبة .
١٨٦	● العزل.
١٩٣	● النفي .
١٩٦	الفصل الثالث : السياسة الأمنية للخليفة عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small>
١٩٧	- أقوال وأوامر ووصايا عثمان <small>رضي الله عنه</small> الأمنية .
٢٠٥	- سياسة عثمان <small>رضي الله عنه</small> في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية .
٢٢٣	- سياسة عثمان <small>رضي الله عنه</small> الأمنية تجاه الفتنة .
٢٣٣	- أساليب عثمان <small>رضي الله عنه</small> الأمنية في التعامل مع حوادث عهده :
٢٣٣	● تنفيذ أحكام الشريعة .
٢٣٨	● الشورى .
٢٤٣	● استقصاء الحقائق.
٢٤٧	● النفي لمثيري الفتنة .
٢٥٢	● العفو والاستصلاح .
٢٥٧	● الحوار والمفاوضات .
٢٦٢	● تحقيق بعض مطالب الناقلين .
٢٦٤	● التمسك بالحق .
٢٦٨	● افتداء الأمة بالنفس .
٢٧٥	الفصل الرابع : السياسة الأمنية للخليفة علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small>
٢٧٦	- أقوال وأوامر ووصايا علي <small>رضي الله عنه</small> الأمنية .
٢٨٤	- سياسة علي <small>رضي الله عنه</small> في حفظ الأمن في أقاليم الدولة الإسلامية .
٢٩٣	- سياسة علي <small>رضي الله عنه</small> الأمنية تجاه حوادث عهده :
٢٩٣	● الفتنة

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩٩	● أهل الجمل
٣٠٦	● أهل صفين
٣١٣	● الخوارج
٣٢٢	● الشيعة
٣٢٧	- أساليب على ﷺ الأمنية:
٣٢٧	● تنفيذ أحكام الشريعة .
٣٣٣	● الشورى .
٣٣٧	● الحوار والمفاوضات .
٣٤٤	● الاحتكام والصلح .
٣٤٨	● إظهار الحق وإزهاق الباطل .
٣٥٣	● العدل مع المخالفين وحفظ حقوقهم .
٣٥٩	● معاقبة ونفي وقتال المخالفين .
٣٦٥	الفصل الخامس: الأجهزة والتنظيمات الأمنية في عصر الخلفاء الراشدين :
٣٦٧	- الحراسة.
٣٧٤	- السجن .
٣٨١	- العس .
٣٨٦	- الشرطة .
٣٩٥	- الجيش .
٤٠٩	الخاتمة .
٤١٣	ثبت المصادر والمراجع .
٤٤٠	الفهرس .